

مكتبة الأسرة
٢٠٠٣

مكتبة الأسرة

د/ محمد صابر عرب



هجوم على القصر الملكي

حادث ٤ فبراير ١٩٤٢



الفكرية



الأعمال

هجوم على القصر الملكي

٤ فبراير ١٩٤٢ فى الحياة المصرية

هجوم على القصر الملكي

٤ فبراير ١٩٤٢ في الحياة المصرية

د. محمد صابر عرب



مهرجان القراءة للجميع ٢٠١٣ مكتبة الأسرة

برعاية السيدة سوزان مبارك
(سلسلة الأعمال الفكرية)

إشراف: مصطفى غنايم

الجهات المشاركة:

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية

وزارة الثقافة

وزارة الإعلام

وزارة التربية والتعليم

وزارة التنمية المحلية

وزارة الشباب

التنفيذ: هيئة الكتاب

هجوم على القصر الملكي

٤ فبراير ١٩٤٢ في الحياة المصرية

د. محمد صابر عرب

تصميم الغلاف

والإشراف الفني:

للفنان: محمود الهندى

الإخراج الفني والتنفيذ:

صبرى عبدالواحد

الإشراف الطباعي:

محمود عبدالمجيد

المشرف العام:

د. سمير سرحان

على سبيل التقديم:

لا سبيل أمامنا للتقدم والرقى وملاحقة العصر إلا بالمزيد من المعرفة الإنسانية.. نور يهدينا إلى الطريق الصحيح، ولأن مكتبة الأسرة أصبحت أهم زهور حدائق المعرفة نتنسم عطرها ربيعاً للثقافة المصرية الأصيلة.. فإننا قطعنا على أنفسنا عهداً ووعداً ليس لنا إلا الوفاء به لنثمر شجرة المعرفة عطاءً للأسرة المصرية.

د. سمير سرحان

مقدمة الطبعة الثانية

لقد بدأت علاقتي بموضوع هذا الكتاب منذ مايقرب من ربع قرن (١٩٧٩) حينما أشار عليّ أستاذي الدكتور محمود صالح منسى بأن أختاره موضوعا للدكتوراه ، حيث كنت قد انتهيت من رسالة الماجستير وكان موضوعها « الحركة الوطنية المصرية ١٩٠٨ - ١٩١٤ » .

وأعترف بأنني ترددت كثيرا، إعتقاداً بأن الحادث مجرد شكل من أشكال التصادم الذي اتسم بقدر من العنف بين الملك والإنجليز في إطار سلسلة متواصلة من المصادمات أحيانا والمرونة من جانب القصر في كثير من الأحيان وبعد قراءات ليست متعمقة كدت أعدل عن الفكرة إعتقاداً مني بأن الحادث يبدو صغيرا لا يتناسب مع رسالة للدكتوراة وعدت لكي أصارح أستاذي بهذه الفكرة إلا أنه طلب مني التريث وعدم التسرع ونصحني بمزيد من القراءة وخصوصا فيما كتب عن العلاقات المصرية البريطانية منذ تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ مروراً بمعاهدة ١٩٣٦ وصولا الى الحرب العالمية الثانية .

وكلما زادت قراءاتي تضاعفت قناعتي بأهمية الموضوع ، الذي يشكل حلقة من سلسلة متواصلة يعد هذا الحادث نهاية طبيعية لها .

ولم يكن الحادث بمثابة نهاية مرحلة فقط وإنما كان بداية لمرحلة تجاوزت فيها العلاقات المصرية البريطانية كثيرا نصوص معاهدة ١٩٣٦ وأمام هاجس الخوف من المحور تضاعفت إجراءات الأمن، حيث أصبحت مصر مكحلة

بإجراءات عنيفة انعكست أثارها على كافة مناحى الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية ، حتى نهاية الحرب العالمية الثانية .

وأود أن أقرر حقيقة يفرضها ضميرى الوطنى والعلمى ، حيث لم يكن اختيارى لهذا الموضوع بمثابة سبق إصرار نحو إتخاذ موقف ما ضد الوفد ، ولم تكن العناية بهذا الموضوع نابعة من موقف سياسى أو حزبى أو أيديولوجى ولم يكن الوفد يمثل لى أكثر من تيار وطنى خاض حركة النضال منذ ثورة ١٩١٩ وحتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ولم أكن أحمل فى ذاكرتى عن الوفد إلا تلك القراءات التى ارتبطت بتاريخ الحركة الوطنية المصرية وخصوصا قضايا الدستور والديمقراطية والنضال فى سبيل حرية الوطن .

إلا أننى كنت معنيا بشكل أكبر بظاهرة الإنقسامات التى تعرض لها الوفد والتى أدت الى خروج العديد من الزعماء التى كان لها ثقلها فى تاريخ الحركة الوطنية المصرية مما أضر بالوفد كثيرا وأضعف من الحركة الوطنية المصرية ، حيث أتيج للقصص والإنجليز أن يستغلا تلك الإنقسامات .

واللافت للنظر أن كل القوى التى خرجت على الوفد قد ادعت أن معاركها مع الوفد وزعامته لأسباب تتعلق بالديمقراطية وبالمصالح العليا للوطن وهى مقولات يرفعها غالبا أكثر القوى التى ألحقت كل الضرر بالوطن وبمصالحه العليا .

وأعترف بأن المشكلة التى واجهتنى عند بداية عملى بهذه الدراسة العلمية، تلك المثالية التى ارتبطت فى ذهنى عن زعماء الحركة الوطنية المصرية بداية بمرابى ومصطفى كامل ومحمد فريد وسعد زغلول وغيرهم كثيرون فلم أكن أتصور أن يساوم الزعيم أو يهادن ولم يكن مقبولا وفقا لثقافتى وقتئذ أن يتعامل الزعيم كما يتعامل كل الناس لم أكن أفهم أن النفس البشرية واحدة وأن الدوافع الشخصية لها اعتبارها ، لم أكن أفهم كل هذه المعانى وبعد مرور ما يقرب من عشرين عاما على إعداد هذه الدراسة أعتقد أن الخبرة العلمية والإنسانية تدفعنى الآن إلى العدول عن كثير من أرائى وأحكامى وأن كثيرا من المثاليات التى ارتبطت فى ذهنى بهذا الزعيم أو ذاك قد تغيرت ، ولو قدر لى أن أعيد كتابة

هذه الدراسة من جديد فسوف أعدل عن كثير من آرائى التى اتسمت أحيانا بالقسوة .

ولعل حادث ٤ فبراير ينفرد بمكانة خاصة، سواء بسبب الظروف الموضوعية، التى أدت إليه أو بسبب الآثار التى نجمت عنه والتى سمحت كثيرا كل مناحى الحياة المصرية. ولعل البدايات العملية لسلسلة المصادمات بين القصر والإنجليز ترجع إلى نهاية عام ١٩٣٧ حينما تمكن الملك فاروق من إقالة الوفد ، تلك الإقالة التى وصفتها الدوائر الأمريكية بأنها البداية الحقيقية لسلسلة التصادمات بين فاروق والسفير البريطانى «لامبسون» .

وقد ناقشت الخارجية البريطانية خلال تلك الأزمة فكرة تحية فاروق عن العرش إلا أنها عدلت عن هذه الفكرة خوفا من شعبية الملك وقتئذ التى فاقت تصور الدوائر البريطانية ، ثم تجددت الخلافات فى سبتمبر عام ١٩٣٧ حينما تجمعت معلومات عند السفير البريطانى حول العناصر المعادية للإنجليز داخل القصر وأن فاروق شخصيا على علاقة ببعض الدوائر الألمانية وفى محاولة من جانب الإنجليز لتقليص دور القصر فقد صدرت الأوامر البريطانية بتفويض السفير البريطانى للضغط على الملك الشاب لى يبعد على ماهر من الحكم .

ثم عادت الأزمة مرة أخرى فى يونيو عام ١٩٤٠، عقب دخول إيطاليا الحرب بجانب ألمانيا ويومئذ اقترحت الخارجية البريطانية تغيير الوزارة فإن عارض الملك فعلية أن يتخلى عن العرش ووجه السفير البريطانى إنذارا إلى الملك بضرورة خروج على ماهر من الحكم واستدعاء النحاس والعمل بمشورته وأذعن القصر لمطالب لندن واستدعى النحاس وخرج على ماهر وحرم عليه العودة الى رئاسة الديوان وقد انتهى السفير البريطانى من تقييمه للموقف بقوله : لقد انتهت الأزمة دون أن نضطر الى إقالة الملك ولكن أشك كثيرا فى أنه سيبقى طويلا ملكا على مصر .

وفى يناير ١٩٤٢ بدأت وزارة حسين سرى تعاني من أزمات متلاحقة تجمعت كلها فى يناير ١٩٤٢ ولعل أخطرها أزمة التمويل لدرجة أن الناس هاجمت

المخابر وراحوا يتخطفون الخبز في الشوارع وزاد من ضعف الوزارة أن تلك المظاهرات قد انطلقت في شوارع القاهرة وهي تنادى بسقوط الإنجليز بينما عجزت الحكومة المصرية عن السيطرة على الموقف تماما .

وفقدت الحكومة ثقة الملك فاروق حينما أقدم وزير الخارجية (صليب سامي) على قطع العلاقات مع حكومة فيش بناء على طلب بريطانيا بينما كان فاروق في رحلته الى البحر الأحمر مما كان سببا في إقدام فاروق على إقالة وزير الخارجية واعتبرت بريطانيا هذا الموقف من جانب الملك عملا عدائيا ضد المصالح البريطانية .

وهكذا وصلت العلاقات بين فاروق والإنجليز الى حد التصادم في الوقت الذي كانت فيه قوات المحور قد تجاوزت حدود مصر الغربية وأوغلت في صحرائها وانسحبت القوات البريطانية فأخلت مرسى مطروح واضطرت الأحوال في مصر خوفا من الزحف الألماني الإيطالي صوب الإسكندرية .

وهكذا أوعزت السفارة البريطانية في القاهرة إلى حسين سرى بتقديم استقالته بينما راحت الدوائر البريطانية في القاهرة تعد العدة تحسباً لرفض فاروق إقالة الحكومة وعودة الوفد .

لقد شعر السفير البريطاني أن الفرصة سانحة للثيل من فاروق وخصوصا وأن وزير الخارجية (إيدن) قد سبق وعنفه حينما فشل في الوساطة بين فاروق والوفد في أزمة ديسمبر ١٩٣٧ .

واللافت للنظر أن وزارة حسين سرى قد وقفت موقفا سلبيا من المظاهرات التي اندلعت لكي تعم القاهرة ومعظم المدن المصرية ، بينما الأحكام العرفية قائمة ولم تتحرك الحكومة لتهدة الشارع المصري مما يضاعف من فتناعتنا بأن المسألة كان متفقا عليها بين السفير البريطاني ورئيس الحكومة ، حتى يمكن تبرير الإجراءات التي ستتخذها بريطانيا ضد الملك .

ولعل السؤال الذي يفرض نفسه : لماذا وقع اختيار بريطانيا على الوفد في تلك الظروف العصيبة ؟

وتشير المصادر الى أن فاروقا قد حاول، أمام عجز حكومة سرى عن القيام بمهامها الإتصال بالنحاس وطرح عليه فكرة تأليف وزارة ائتلافية أو قومية يترأسها النحاس الذى أبدى موافقة على هذه الفكرة ورحب بها ، بينما أدركت بريطانيا خطورة التقاء الوفد والقصر، لذا فقد حرص لامبسون على إفضال هذا المشروع لعدة عوامل :

أولها : تلك الشعبية الكبيرة التى كان يتمتع بها الملك فاروق ، إضافة الى شعبية الوفد مما يشكل فى النهاية عقبة تحول دون الإجراءات التى تود بريطانيا القيام بها فى ظل الأوضاع العسكرية المتردية ، إضافة الى الفضب الشعبى الذى تمثل فى المظاهرات التى راحت تعبر عن كراهيتها للإنجليز وترحيبها بالألمان .

ثانيها : لقد تجمعت معلومات لدى الدوائر البريطانية عن اتصالات سرية تتم بين فاروق من جانب والألمان والإيطاليين من جانب آخر ، إضافة الى ماكان يردده الملك فى جلساته الخاصة من تعاطف مع المحور وهى أمور تنذر بأن الملك قد أصبح معاديا لمصالح الحلفاء والاقدام على التخلص منه أو تقليص دوره فى حاجة الى استدراجه بعيدا عن الوفد وهو امر يصعب تحقيقه فى ظل التقاء الوفد والقصر فى جبهة واحدة .

ثالثها : لقد لعب السفير البريطانى (لامبسون) دورا مهما فى استعداد الحكومة البريطانية ضد فاروق وصورت التقارير التى راحت تبث بها السفارة البريطانية يومها على أن فاروق بمثابة العقبة التى تحول دون أداء مصر لمهامها وفقا لمعاهدة ١٩٣٦ بينما راحت جبهة الحلفاء على حدود مصرتترنح أمام هجمات المحور .

لقد حصل لامبسون على تفويض من حكومته لكى يحسم الموقف بطريقته الخاصة وبينما الإتصالات قائمة بين القصر والسفير البريطانى حول أهمية عودة الوفد كانت نفس الاتصالات قائمة بين السفير والنحاس باشا بواسطة أمين عثمان لتفنى الهدف مع فاروق بسيف وهو أن الإنجليز قد عرضوا على

النحاس تشكيل وزارة وطنية خالصة وأصبح النحاس أمام خيارين إما أن يقبل حكومة قومية وفقاً لرغبة القصر أو يقبل حكومة وطنية خالصة وفقاً لرغبة الإنجليز وفضل النحاس المرض البريطاني مبرراً موقفه بأن الشعب المصري قد فقد ثقته في حكومات الأقلية وإذا ما قبل الوفد بفكرة الوزارة الائتلافية فسوف يفقد شعبيته ، إضافة إلى الدساتير التي يمارسها القصر مما يمثل عقبة تحول دون أداء الحكومة لمهامها .

لقد أدرك لامبسون أن الفرصة مؤتية لابعاد فاروق عن الوفد نهائياً ، إضافة إلى أن الوفد باعتباره حزب الأغلبية ، هو القوة الوحيدة المؤهلة لكي تلعب دوراً مسئولاً خلال تلك المرحلة ، مساندة بريطانيا في تلك الظروف المصيبة والسير معها إلى أبعد الحدود بصرف النظر عن نصوص معاهدة ١٩٣٦ ، التي تجاوزتها العلاقات المصرية البريطانية كثيراً وهي قضية يقدرها الوفد لأسباب تتعلق بالديمقراطية التي يحارب الحلفاء من أجلها .

وإذا كان الوفد قد قبل العودة إلى الحكم نزولاً على رغبة الإنجليز مما عرضه إلى انتقادات لاذعة ليس من جانب أحزاب الأقلية فقط وإنما من جموع المصريين الذين أبدوا تعاطفاً ملحوظاً مع الملك الشاب إلا أن سياسة الوفد عقب ٤ فبراير قد شكلت منعطفاً جديداً وخطيراً في العلاقات المصرية البريطانية شكلت في مجملها سلسلة من التنازلات التي ضاعفت من تدهور شعبية الوفد .

وفي الوقت الذي شعرت فيه بريطانيا بأنها قد حققت كل أهدافها من الوفد لم تتردد في إعطاء الضوء الأخضر إلى الملك لكي يقبل حكومة الوفد التي دفعت ثمنها باهظاً من شعبيتها في ظل الصراع القائم بين الإنجليز والقصر .

محمد صابر عرب

مدينة نصر، القاهرة

الأول من نوفمبر ٢٠٠٢

ملخص

العلاقات المصرية البريطانية عقب معاهدة ١٩٣٦م

- تقييم معاهدة سنة ١٩٣٦م.
- موقف بريطانيا من الصراع بين الوفد والقصر.
- الوجود البريطاني في السياسة المصرية (ديسمبر ١٩٣٧ - يونيو ١٩٤٠م)

تقييم معاهدة ١٩٣٦ :

منذ أن احتلت بريطانيا مصر سنة ١٨٨٢م وهي تردد أن الاحتلال مؤقت ومع ذلك فقد استمر الوجود البريطاني في مصر بكل ثقله .

وعقب انتهاء الحرب العالمية الأولى في أواخر سنة ١٩١٨ مالبثت الدول الكبرى المنتصرة والمنهزمة على السواء أن اعترفت بالحماية البريطانية على مصر ولذا فقد أصبح لبريطانيا مركز متميز في مصر .

وحرصت الحكومة البريطانية على أن تظل تلك العلاقة متميزة على الرغم من قبولها مبدأ التفاوض شريطة ألا يتعارض هذا التفاوض مع المكاسب البريطانية .

ولعل لرغبة في الوصول الى التفاهم من جانب مصر كانت رغبة صادقة، ومع ذلك فقد تعذر الاتفاق سواء في مفاوضات ملتر - سعد زغلول سنة ١٩٢٠، أو في مفاوضات كرز - عدلي سنة ١٩٢١ ، إذ كانت مصر تقاوض وهي طامحة الى التوصل لالغاء الحماية فعلا ، والى الاعتراف بها دولة مستقلة ذات سيادة بينما كانت إنجلترا - مع قبولها فكرة إلغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر فأنها كانت - تضع مصالحها في مرتبة الحقوق التي لا تقبل نزاعا ، فتضيق من استقلال مصر بمقدار ما تتطلبه من ضمانات لصيانة تلك الحقوق .

وبطبيعة الحال لم يكن فشل المفاوضات ليؤدي الى عودة السكينة والاطمئنان الى ضفاف النيل ، فعادت الاضطرابات واتخذت شكلا جعل حكم البلاد من

الامور المتعذرة ، فرأت بريطانيا لتذليل هذه المصاعب ربط مصر بمعاهدة فى نطاق السياسة التى حددها تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢^(١) ومنذ هذا التاريخ اعتقت بريطانيا مبدأ التفاوض مع مصر ليس بهدف تحقيق الامأنى الوطنية المصرية وانما لاعطاء الوجود البريطانى صفة شرعية ، ثم أعقب ذلك سلسلة من المحادثات بين حكومة سعد زغلول وماكدونالد سنة ١٩٢٤ ولكن ما لبثت أن انقطعت تلك المحادثات لاتساع هوة الخلاف بين الطرفين المتفاوضين ، ثم كانت محاولات ١٩٢٧ ، ١٩٣٠ ، وفشلت جميعها ، وبقي الوضع معلقا الى أن تأزم الموقف الدولى عقب اعتداء ايطاليا على الحبشة سنة ١٩٣٥ ، حينئذ شعرت انجلترا بضعف مركزها فى مصر فى الوقت الذى كانت تعتب فيه على ايطاليا الالتجاء الى القوة كوسيلة لفض منازعاتها مع الشعوب الأخرى^(٢) وفى نفس الوقت كانت الدعاية الإيطالية تدفع المصريين الى الثورة ضد انجلترا وتطالبهم بالتقرب من ايطاليا بل وأخذت ايطاليا تطالب بمركز لها فى ادارة شركة قناة السويس^(٣) .

وبدأ ينمو لدى بعض القوى الوطنية المصرية اتجاه يقوم على مبدأ التقارب مع ايطاليا ، وكانت فى مقدمة تلك القوى جماعة مصر الفتاة^(٤) ، وقد وجد ذلك صدىا فى ظهور العديد من المنشورات الخاصة بالمسائل العربية والاسلامية ونشطت الجمعيات الالمانية ، والتي أعطت أهمية خاصة للطلبة العرب الذين يدرسون فى المانيا ، وأصبحت البلدان العربية مسرحا للدعاية الالمانية ، واستطاع الالمان أن يحققوا بعض الانجازات التى قاموا بها وصمموا على استغلالها فى الوقت المناسب : كانشاء جمعيات وخلايا تميل الى الفاشية والنازية بصورة واضحة ، واجراء اتصالات مع الزعماء العرب والساسة وأعضاء الصفوة الحاكمة ، ودعوة بعض الساسة العرب الى مهرجانات الحزب النازى التى اقيمت فى نورمبرج الى غير ذلك وكان هذا بالطبع مصدرا لقلق الحكومة البريطانية.

ومن هنا كانت حاجة بريطانيا الى عقد معاهدة مع مصر تكون قائمة على الصداقة والتعاون ، فصدقت مصر ، كما كتب محرر الشؤون الخارجية لجريدة

التاييمز حينئذ أعظم نفعا للقيادة البريطانية من أوروب، عديدة فى حالة حدوث حرب فى البحر المتوسط^(٥) .

ولعل بريطانيا أرادت أن يكون استقلال مصر رمزا دبلوماسيا ، أو صيغة تحدد نيات الحكومة البريطانية نحو مصر فى ظرف معين أو شكلا من الاشكال لا يتخذ له هيكل ولا يصبح حقيقة واقعة الا متى أبرم اتفاق عن الامور المتعلقة بين الدولتين^(٦) .

ومن المعتقد أن حاجة مصر الى التفاوض كانت لا تقل عن حاجة بريطانيا فلقد بدأت بريطانيا تجرى العديد من المناورات العسكرية على ساحل الاسكندرية وعلى الحدود المصرية الليبية من غير رأى السلطات المصرية^(٧) مما كان يسبب قدرا من القلق لدى الدوائر المصرية .

وعلى ضوء كل هذه التطورات تكونت فى مصر «الجيبة المتحدة» لتضم جميع الاحزاب، ماعدا الحزب الوطنى ، على اساس أن جولة جديدة من المفاوضات مع الحكومة البريطانية ستبدأ ، وفى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٥ قدم زعماء الجبهة مذكرة الى المندوب السامى يلتمسون فيها فتح باب المفاوضات لعقد معاهدة جديدة وفقا للشروط التى تم الاتفاق عليها سنة ١٩٢٠^(٨) .

ووفق تطورات الصراع الدولى (حينذاك) فلقد كانت معاهدة سنة ١٩٢٦ جزءا من استراتيجية غايتها تأمين المواصلات البريطانية فى الشرق الاوسط فى حالة نشوب حرب بين بريطانيا و بين المانيا وايطاليا حيث كان توقيت ١٩٢٦ مرتبطا بتوقيع المعاهدة البريطانية العراقية سنة ١٩٢٠ ، ثم المعاهدة البريطانية الاردنية سنة ١٩٢٨ التى عدلت وفق المصالح البريطانية سنة ١٩٢٤م.

وهكذا أقامت بريطانيا علاقاتها قبيل الحرب العالمية الثانية مع البلدان الثلاثة (مصر، العراق، شرق الاردن) بالشكل الذى يحقق أغراض السياسة البريطانية، ويعتبر عنصر الاختلاف بين المعاهدات الثلاث شكليا أكثر منه عمليا.

وعلى الرغم من المبالغات التى أحيطت بتلك المعاهدات ، الا أننا نعتقد أن النفوذ البريطانى قبل توقيع تلك المعاهدات كان نفوذا مباشرا ، ثم أصبح نفوذا

غير مباشر، مستنداً الى قوة وطنية تحقق أغراضه وفق معاهدة تتباين وجهات النظر في تفسير بنودها .

ومن المتناقضات الغريبة ان تتفق هيئة المفاوضات المصرية على ان معاهدة ١٩٣٦ قد حققت الاستقلال التام بما لا يتعرض مع حقوق بريطانيا في مصر^(١) .

ويبدو التناقض الواضح في هذا التصريح اعتقاداً منهم بان الاستقلال التام لا يتعارض مع ما اسموه بالحقوق البريطانية في مصر، وإذا كانت المادة الاولى من المعاهدة تنص صراحة على احتلال مصر عسكرياً بواسطة القوات البريطانية^(٢) فإن ذلك يتعارض صراحة مع نص المادة الثامنة والتي ترخص لبريطانيا بأن تضع في الاراضي المصرية بجوار القنال قوات بريطانية . بهدف الدفاع عن القنال^(٣) ويحدد ملحق المادة الثامنة عدد القوات البريطانية بعشرة آلاف جندي وقت السلم ، وأن تتعهد الحكومة المصرية بأن تبني على نفقتها - مع مساهمة مالية بسيطة من الحكومة البريطانية - ثكنات للقوات البريطانية في منطقة القنال، وأن تمد طرقاً تصلح للأغراض العسكرية معظمها بين تلك المنطقة وبين كل من الدلتا والاسكندرية والحدود الغربية، وعلق الجانب البريطاني نقل قواته الى منطقة القنال على استكمال تلك المشروعات على أن تتسحب تلك القوات من مصر حين يصبح الجيش المصري قادراً وحده على الدفاع عن القناة^(٤)، ولا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال بأي حال من الأحوال ، ومن المتفق عليه أيضاً أنه اذا اختلف الطرفان المتعاقدان عند نهاية مدة العشرين سنة المحددة على ما اذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضرورياً فإن هذا الخلاف يجوز عرضه على مجلس عصبة الأمم للفصل فيه.

ووفقاً للمادة السابقة فإن المدة التي تصل بالجيش المصري الى درجة الدفاع وحده عن القناة تعتبر مبهمة لأن الجيش لكي يصل وحده الى الدفاع عن القناة وحرية الملاحة فيها يجب أن يكون جيشاً لا يقل عدداً وعدة عن جيش فرنسا أو إيطاليا، وهما الدولتان الواقعتان على البحر المتوسط ، وأن عملية (القدرة) تعتبر حالة نسبية تختلف من دولة الى أخرى، يضاف الى ذلك أيضاً اتهام بريطانيا بمرقلة نمو القدرة العسكرية لمصر كمبرر لتأجيل الجلاء ، وعلى هذا فقد نصت

المذكورة الثالثة التي قدمها مصطفى النحاس الى المستر أيدن يخول البعثة العسكرية البريطانية حق اختيار العناصر القادرة على الارتفاع بمستوى الجيش المصرى عن طريق الاشراف والتدريب دون التقيد بمدة زمنية محددة^(١٤).

وأعطت المعاهدة حقوقا للقوات العسكرية البريطانية من حيث الانتقال برا أو بحرا أو جوا وكذلك المخابرات المطلقة من كل قيد سواء بالراديو أو غيره كالتلغراف أو التليفون أو أى وسيلة من الوسائل الاتصال المعاصرة^(١٥) .

وفى الوقت الذى حصلت فيه بريطانيا على كل الحقوق التى تتمتع بها الدول الاستعمارية فى مستعمراتها حرمت هذا الحق على الدول الأخرى فيما يتعلق باستعمال الشفرة بين ممثلى الدول فى مصر وبين حكوماتهم . لذا أصدرت الحكومة المصرية قانونا يحرم استعمال الشفرة الا للدول الحليفة (بريطانيا) فقط مما كان موضع سؤال فى البرلمان المصرى تقدم به النائب الدكتور حنفى أبو العلا وعجزت الحكومة عن ايجاد رد مقنع عن هذا السؤال^(١٦) .

ونشير الوثائق البريطانية الى أن مشكلة التفاوض حول الامور العسكرية قد أخذت وقتا طويلا وخصوصا فيما يتعلق بالدفاع عن مصر حيث اتجهت نية الحكومة البريطانية الى الابقاء على الوضع العسكرى كما هو ، أى أن تقتصر مهمة الجيش المصرى على الحفاظ على الأمن العام وأن تتفرغ القوات البريطانية للدفاع عن الاراضى المصرية .

وقد تمسك المفاوض المصرى بأن يكون الدفاع عن مصر من مهام الجيش الوطنى بحجة أن المعاهدة ستفقد الغرض منها ، وكان النحاس باشا أكثر وضوحا حينما اصر على أن تقوم مصر بمهمة الدفاع عن نفسها وتعمية جيشها حتى يصبح قادرا على القيام بتعهداته الدولية - ولن يتردد الشعب المصرى فى اجابة داعى الوطن للدفاع عن سلامته بما عرف عنه من صدق العزم وقوة الايمان^(١٧).

وقد عبر البعض عن هذه الفكرة بشكل أكثر وضوحا حيث قال :

«أن على المصريين أن يستعدوا على اعتبار أنهم أصحاب النصيب الأول فى الدفاع عن بلادهم داخل أراضيهم وعلى الحليفة بقية المجهود»^(١٨).

وعلى الرغم من التنازلات العديدة التي قدمتها جبهة التقاوض المصرية فيما يتعلق بمركز القوات البريطانية في منطقة القناة وضواحيها إلا أن هذه القضية بالذات كانت موضع استجواب في مجلس العموم البريطاني ، وقد أشار وزير خارجية بريطانيا إلى بعض الأسباب التي من أجلها وافقت الحكومة البريطانية على الانسحاب من مدن مصر الكبرى كالقاهرة والاسكندرية وأرجع ذلك إلى عاملين :

أولهما : أن القوات الحربية البريطانية قوات ميكانيكية يسهل عليها التحرك السريع في أي وقت وإلى أي مكان وبأقصى سرعة ممكنة .

ثانيهما : أن الطيران البريطاني قد أعطى حق التحليق في أي مكان يراه لازماً لأغراض التدريب ، كما أوضح إيدن في نهاية بيانه (أمام مجلس العموم أن الأماكن التي حددت لتدريب القوات الجوية في منطقة السويس هي مناطق صحية ومريحة وتتناسب مع الانتشار السريع للطيران وتمكته من الوصول إلى أهدافه بالسرعة المطلوبة^(١٨) .

ومن البديهي أن هدف بريطانيا من عقدها المعاهدة هو إعطاء وجودها في مصر صفة الشرعية التي كانت تقتصر إليها منذ احتلالها لمصر سنة ١٨٨٢ وفي برقية من السير مايلز لامبسون (سفير بريطانيا في مصر) إلى إيدن وزير الخارجية ما يؤكد هذا المعنى ، فهو يشير في برقيته إلى ما يقال في القاهرة من أن النفوذ البريطاني في مصر سيتقلص ويؤكد لامبسون أن هذا الكلام لا يطابق الحقيقة ، فإن النفوذ البريطاني ينبغي أن يزداد وأن كان من نوع مختلف حيث لم يعد هناك الآن عنصر الأملاء ، وإنما النصيحة الودية التي ترمى إلى المساعدة وأن نحصل على ما نريد بكل لباقة ، ولكن دورنا كحماة لمصر لن يتغير ، بل أنه في الحقيقة قد ازداد قوة ، وأصبح شرعياً بالمعاهدة فبعد أن زال عنصر الإماء سوف نكون في وضع الشقيق الأكبر مع الشقيق الأصغر ، أو وضع الشريكين في بيت تجاري ولو أنه يحكم طبيعة الأشياء فإن نفوذنا يجب أن يكون هو الأكبر وخصوصاً في الشؤون الدولية^(١٩) .

ولقد اقتضى تنفيذ المعاهدة المصرية البريطانية فيما يختص بالطرق العسكرية حشد مهندسى الطرق والكبارى للأشراف على أعمال الطرق العسكرية وسحب الكثيرين منهم من التفاتيش التى تقوم بمشروعات الطرق فى مجالس المديرىات ، فكانت النتيجة أن وقف الجزء الأكبر من هذه المشروعات ، وقد رفعت مصلحة الطرق والكبارى مذكرة الى وزارة المواصلات لفتت فيها نظرهما الى تردى الحالة فى هذا القطاع الحيوى الهام^(٢٠).

أما فيما يتعلق بالسودان فلقد أصبح السودان بموجب معاهدة ١٩٣٦ مستعمرة بريطانية تحرسه جنود مصرية تحت إمرة حاكمه العام البريطانى^(٢١).

فى المادة الحادية عشرة : اتفق الطرفان المتعاقدان على أن إدارة السودان تستمر مستمدة من اتفاقيتى (١٩ يناير ، ١٠ يولية ١٨٩٩) ويواصل الحاكم العام بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين^(٢٢) .

فهذا النص هو اقرار مباشر باتفاقية ١٨٩٩ والتي انتزعت السودان من مصر وتقضى المادة السابقة بأن السلطة العسكرية والمدنية فى السودان تفوض الى الحاكم العام الذى يعين بناء على طلب الحكومة البريطانية ولا يفصل عن منصبه الا برضاها^(٢٣).

وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين فى السودان وترقيتهم مخولة للحاكم العام الذى يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين فى الوظائف الجديدة التى لا يتوفر لها سودانيون أكفاء^(٢٤).

ولما كانت هذه المادة قد ووجهت بموجة من الغضب سواء من جانب المصريين أو السودانين فإن السير ستوارت سايمز حاكم عام السودان قد عبر عن وجهة النظر البريطانية بأن قدم للمصريين وعدا بأن تكون لهم الأفضلية فى شغل الوظائف التى لايمكن من شغلها سودانيون أو بريطانيون ولكن - كما قال بالحرف الواحد : «إن مثل هذا الوعد سوف يكون أقرب الى وهم كبير»^(٢٥) .

وتعد المادة الحادية عشرة من احظر بنود المعاهدة حيث جعلت السلطان العسكرية والمدنية معا في يد الحاكم العام الذى يحكم السودان ويعين موظفيه، ويقوده عسكريا ، وهو الذى يأمر أن تنفذ فى السودان القوانين التى تصدرها الحكومة المصرية ، أى أنها لا تنفذ الا بقرار منه ولذا فإنه غير مسئول مسؤولية كاملة امام الحكومة المصرية لأنها لا تعينه أو تقيله بمطلق سلطتها ، فالقول بأن المعاهدة قد ضمنت الحكم الثنائى فى السودان هو قول لا يحمل قدرا من الحقيقة ، لأنها تركت الأمر فى يد الحاكم العام يتصرف فيه كما يشاء ولا معقب لحكمه .

فاذا قبل بعد ذلك بأن المعاهدة تنص على أن الحاكم العام يعين الموظفين من المصريين والانجليز فهو قول غير مفهوم لأن الحاكم العام غير ملزم أصلا . وكذلك نسبة من يعينون من المصريين الى زملائهم من الانجليز غير محددة ولا مقررة .

ولعل النحاس باشا أو أقطاب الوفد عموما وعلى رأسهم مكرم عبيد، قد فهموا المواد التى جاءت فى المعاهدة عن السودان بشكلها الظاهر ، كما يبدو فى الخطبة التى ألقاها زعيم الوفد فى مجلس النواب «للنظر فى معاهدة التحالف والصداقة بين مصر وبريطانيا العظمى» فبعد استعراض المواد الخاصة بالسودان فى المعاهدة أعلن النحاس باشا : لقد أصبح للمصريين نصيب فعلى فى إدارة السودان سواء فى ذلك الادارة المحلية أو المالية أو الحربية (٢٦) .

ويلاحظ أن قضية السودان قد اثارت احتجاج عدد كبير من أعضاء مجلس النواب حيث أجمع عدد كبير منهم بأن موضوع السودان سيظل الثغرة التى تؤرق مضاجع المصريين فلقد حصلت بريطانيا على كل شيء من خلال شخصية الحاكم العام الانجليزى ، ولم تحصل مصر على شيء يتناسب ، والتضحيات التى قدمتها حفاظا على السودان (٢٧) .

ويسجل أحد تقارير قياس الرأى العام فى السودان أنه «نتيجة لما تقرر بمقتضى المعاهدة من عدم وجود بديل سوى القبول بالحكومة الثنائية فإن

المتعاين من السعدانيين قد ضايقتهم الطريقة التي تقرر بها مصير بلادهم دون أى تفكير بالأخذ برأيهم ، وقد رأى هؤلاء أن وضعهم قد أصبح مهينا بسبب ذلك، ومن ثم فقد قرروا أن عليهم أن يظهروا شخصيتهم المستقلة سواء عن إنجلترا أو عن مصر والتي بدأت في الظهور منذ سنوات تحت شعار «السودان للسودانيين» وأن عليهم أن يعبروا عن وجهة نظر جماعية تضعها الدولتان الحاكمتان موضع الاعتبار^(٢٢).

وعلى ضوء ما تقدم يمكننا أن نقول : أن قضية السودان في مفاوضات ١٩٣٦ تؤكد عدم صلاحية المفاوضات المصرية في تلك القضية الهامة والأساسية ، وتعد اتفاقية ١٨٩٩ والتي كانت هي الأساس في مفاوضات ١٩٣٦ فصلا للسودان عن مصر وجعله مستعمرة انجليزية، فإقرار المعاهدة لهذه الاتفاقية هو إقرار لهذا الوضع .

وقد بنت إنجلترا مزاعمها في اتفاقية ١٨٩٩ على ما اغتصبت لنفسها من حق الفتح وعلى أنها اشتركت مع مصر في استعادته. على أن الحقيقة الثابتة أن إنجلترا هي التي منعت مصر من تثبيت سلطانها في السودان بعد ثورة المهدي وعملت بذلك على استفحال تلك الثورة ثم أكرهت مصر سنة ١٨٨٤ على أخلائه مما تسبب في استقالة شريف باشا احتجاجا على هذا التدخل ولذا فان اتفاقية ١٨٩٩ ليس لها أى سند من الحق أو القانون .

وعلى الجانب الآخر كانت هناك بعض الإيجابيات لعل من أهمها ما جاء في مطلع المادة الحادية عشرة من معاهدة ١٩٣٦ من نص قائل: مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي ١٩١٩ يناير، ١٠ يوليو ١٨٩٩^(٢٣) .

اذ يعترف هذا النص صراحة بأن الوضع القائم في السودان بعد تنفيذ المعاهدة إنما هو وضع مؤقت ثم انه لا يحدد أمدا معينا للنظر فيه كما حدث لبقية مواد المعاهدة التي حددت مدة عشرين عاما لاعادة النظر فيها ومعنى ذلك أن مصر تستطيع في أى وقت طرح قضية الوحدة المصرية السودانية على بساط البحث .

وقد نصت المادة الثالثة عشرة على أن نظام الامتيازات الأجنبية لم يعد يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة ، وإن حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بصفتها دولة من ذوات الامتيازات وبصفتها حليفة لمصر لا تعارض بتاتا في إلغاء كل قيد يقيد التشريع المصرى على الأجانب وستتعاون تماونا فعليا مع الحكومة المصرية في تحقيق هذه التدابير^(٣٠) .

ويمكننا القول أن مصر قد كسبت من وراء معاهدة ١٩٣٦ بعض المكاسب وفي مقدمتها إلغاء الامتيازات الأجنبية ، ودخول مصر عصبة الأمم ، على أن إلغاء هذه الامتيازات ، وإن كان قد عاد على قطاع كبير من الشعب المصرى بالفائدة إلا أنه لم يعد على بريطانيا بآى نوع من الضرر فلقد سقطت الامتيازات التي تتمتع بها الدول الأوروبية الأخرى ، أما بريطانيا فقد تمتعت بمقتضى المعاهدة بحرية كاملة في علاقاتها بمصر سواء أكانت علاقات عسكرية أو اقتصادية أو سياسية واستطاع كبار رجال المال وبعض كبار الملاك من المصريين أن يوظفوا أموالهم في مجالات الصناعة التي انتعشت بعض الانتعاش^(٣١).

ولقد ساد شعور بالقلق لدى الجاليات الأجنبية المقيمة في مصر بما فيها الجالية البريطانية التي لم تستطع أن تخفى قلقها من إلغاء الامتيازات ، وقد عقد أعضاؤها بالاسكندرية اجتماعهم السنوى حيث وقف رئيسهم السير هنرى باركر ليعبر عن القلق الذي يحس به كثيرون من أفراد الجالية الذين يعيشون في مصر ويقول : أن مجلس الجالية قد اتخذ التدابير ليضع أمام وزارة الخارجية البريطانية النقاط التي رأى أنه ينبغي لفت النظر اليها^(٣٢).

لقد علقت الصحف المصرية على هذا الاجتماع بقولها «ماذا لا يتفضل هؤلاء الساخطون على إلغاء الامتيازات بالهجرة الى بلد غير مصر يكون مستعدا للقائهم بأكرم من المظاهر التي تتوى مصر أن تتلقاهم بها وهى محررة من الامتيازات»^(٣٣).

واعتقد أن الوفد المصرى قد حرص على النص صراحة على إلغاء الامتيازات على الرغم من أن عددا من الدول حاولت الضغط على بريطانيا لبقاء الوضع

كما هو عليه أو النص على وجود فترة انتقالية تتفق الدول صاحبة الامتيازات عليها (٣٦).

ولقد انعكس موقف الأجانب في مصر على بعض الوفود الأجنبية في مؤتمر الامتيازات خاصة الوفد الفرنسي الذي كان أشد الوفود صلابة في المؤتمر نظرا لضخامة المصالح الاقتصادية والثقافية الفرنسية في مصر، وحرص الجانب الفرنسي على أن يظل عدد الموظفين الفرنسيين في مصر كما هو وأن تحتش فرنسا حرصا على العلاقات التاريخية التي تربطها بمصر (٣٧).

ولقد أثار هذا الموقف نقد الصحف المصرية فعلق بعضها قائلا : يجب أن ننتظر من الفرنسيين وغيرهم من الأجانب سياسة جديدة غير سياسة استغلال موارد الثروة في مصر دون أن ينال المصريون أكثر من الفتات ، ويجب أن ننتظر من الفرنسيين وغيرهم معاملة غير التي عرفناها الى اليوم وهي معاملة السادة للعبيد والخواجات لأولاد البلد فالمعاملة الأوروبية يجب أن تتغير والاستقلال المفقوت يجب أن ينتهي والشركات الأجنبية يجب أن تفتح أبوابها لأبناء مصر ، والمعاهدة يجب أن تبدي احترامها لتقاليد مصر ولغة مصر أما أن تظل روح الماضي التي تجلت في مؤتمر الامتيازات هي الروح السائدة في المستقبل ، فذلك مالايدع بين المصريين والأجانب سبيلا الى التعاون المنشود ولا هو مما يفيد الأجانب كثيرا ولا قليلا (٣٨).

والطريف أن موقف فرنسا من الامتيازات الأجنبية كان محل نقد شديد من الصحف الانجليزية (٣٩) التي راحت تبدي استنرابها من تعنت الموقف الفرنسي.

ولما كانت المصالح الفرنسية في مصر تمثل ثقلا حقيقيا فقد عقدت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الفرنسي اجتماعا لسماع أقوال المسيو بونيه وزير خارجية فرنسا في مشروع إلغاء الامتيازات الأجنبية في مصر (وهي الاتفاقات التي وقعت في مونترو ٨ مايو ١٩٣٧) وقد بسط وزير الخارجية الايضاحات المطلوبة ، وأكد أن الحكومة الفرنسية لن تدخر وسيلة في سبيل الحصول من الحكومة المصرية على الضمانات التي تصون مصالح فرنسا المادية والأدبية (٤٠).

ولعل هذا التحالف العسكري بين مصر وبريطانيا واعتراف مصر بالحكم الثنائي في السودان هو الثمن الذي دفعته مصر في مقابل السيادة التي أضفها عليها تمتعها بعضوية عصبة الأمم ، والغاء الامتيازات الأجنبية ..

ولذا فإننا نعتقد أن معاهدة ١٩٣٦ كانت وليدة اصطناع القوة بحكم أن انجلترا بسبب وجود قواتها العسكرية في المنطقة كانت تستطيع مواصلة الاحتلال لمصر والسودان سواء رضى المصريون بذلك أم كرهوا كما كانت تستطيع الدفاع عن مصر سواء اشتركت مصر في هذا الدفاع أم لم تشارك ولذا تنازل المفاوضون المصريون عن نصف مطالب مصر في سبيل الحصول على النصف الآخر .

وهكذا أدت معاهدة ١٩٣٦ الى تحديد شكل الوجود البريطاني في مصر للمرة الأولى كما تم تعميق هذا الوضع طبقا للتحالف المعقود بين الدولتين ولهذا السبب ذاته سجل المعاهدة نهاية الاحتلال البريطاني بالمعنى القانوني الا انها أيضا تقر واقع الاحتلال من حيث الجانب العملي .

وخلاصة القول : أن المعاهدة لم تغير كثيرا من طبيعة القهر السياسي الذي مارسه بريطانيا على مصر ، فقد استمرت السيادة الحقيقية للإنجليز الذين لم تتدخل مؤامرتهم ضد مصر والعبث بالحياة الدستورية المصرية، وأصبح الوطنيون الساعون الى التخلص من النفوذ البريطاني يظهرون بمظهر من ينقض على مصالح بريطانيا الحيوية ، وبذلك أعطت بريطانيا لنفسها الحق في التدخل بالقوة المسلحة محافظة على هذه المصالح ، وبالتالي أصبحت القوى الوطنية التي تطالب بالاستقلال التام معادية للمصالح البريطانية وبالتالي فهي (من وجهة النظر البريطانية) تعمل لخدمة المخططات النازية والفاشية .

وطبقا للمعاهدة فقد تعهد الملك تعهدا ضمينا باعتبار مصالح إنجلترا الحيوية مصالح حيوية بالنسبة لمصر أيضا^(٣٩).

وبذلك كادت المعاهدة أن تشكل جزءا لا يتجزأ من الدستور ، ولذا فإننا نعتقد أن معاهدة ١٩٣٦ مسئولة عن تدهور الأوضاع السياسية في مصر بالشكل

الذى حتم نمو الاتجاهات الثورية التى كانت تستهدف ضرب النفوذ البريطانى ،
والغاء المعاهدة التى لم تحقق كل الطموحات الوطنية التى ضحى الشعب المصرى
كثيرا من أجلها .

ومن الواضح أن الاحتلال وأن تغير فى شكله إلا أنه لم يتغير فى جوهره بناء
على هذه المعاهدة والتى عدتها الوزارة المصرية فى ذلك الوقت نصرا يستحق
التبجيل ، واتخذت من يوم توقيع المعاهدة عيدا من الأعياد القومية هو فى الواقع
لا يخرج عن كونه عارا لحق بمصر من جراء انسياق حكامها وراء أوامر ورغبات
سلطات الاحتلال^(١٠). ووفق معاهدة ١٩٣٦ فإن العلاقات المصرية البريطانية قد
دخلت مرحلة جديدة تحكمها معاهدة واضحة الشروط وخصوصا بعد دخول
مصر فى عصبة الأمم حيث امتلكت مقومات الدولة من الناحية القانونية إلا أن
قيام الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩ قد شجع بريطانيا على أن تضرب عرض
الحائط بنصوص المعاهدة .

ويذهب البعض الى أن توقيع معاهدة ١٩٣٦ ، وماترتب عليها من ردود أفعال
متباينة قد أفقد الوفد قدرا كبيرا من قوته وشعبيته^(١١)، وبصدد ردود الفعل
الناجمة عن توقيع المعاهدة فقد تباينت وجهات نظر القوى السياسية فى مصر
وبدا ذلك داخل الأحزاب وفى الاجتماعات التى عقدتها للنظر فى المعاهدة .

وعن موقف الحزب الوطنى فعلى الرغم من أنه رفض مبدأ «المفاوضة»
إلا بعد الجلاء إلا أن قاعات مجلس النواب المصرى، قد شهدت العديد من
الانتقادات الموضوعية والتى أبداهها أعضاء الحزب الوطنى على الرغم من
ديكتاتورية الأغلبية ومحاولاتها التقليل من حجم تلك الانتقادات^(١٢).

أما موقف الأحرار الدستوريين فقد اتسم بالتخبط فقد شن أعضاء حملة
شديدة على المعاهدة فى أول جلسة عقدها الحزب حتى شعر محمد محمود -
وهو الذى كان يمثل الحزب فى جبهة المعارضة - بأن الحملة ليست موجهة الى
موضوع المعاهدة بقدر ما هى موجهة اليه شخصياً^(١٣) .

وقد اقترح الدكتور هيكل تشكيل لجنة لدراسة المعاهدة وتقديم تقرير عنها الى مجلس ادارة الحزب^(١٤).

وبعد ولادة عسرة تمخضت عن قرار له مقدمة طويلة تحدد أوجه القصور في المعاهدة وخصوصا المسائل العسكرية ومشكلة السودان الا انه خشية الانقسامات داخل الحزب ومراعاة لموقف محمد محمود (رئيس الحزب وعضو لجنة المفاوضات) فقد قرر الحزب قبول المعاهدة في الوقت الحالي مع العمل على تعديلها بأسرع ما يستطيع تعديلا يزيل منها ما يعمس استقلال مصر ، وتبادل الثقة بين الحليفين خير عريون لهذا التعديل^(١٥).

ولعل محمد محمود كان في موقف لا يحسد عليه حينما عاد ليؤكد أن معاهدة ١٩٣٦ لا تحقق مطالب مصر المشروعة على وجه كامل وبصورة نهائية وانها خطوة نحو تحقيق هذه المطالب ، ولم ير محمد محمود في مزاياها شيئا يتحدث عنه سوى مسألة الامتيازات^(١٦).

أما عن موقف حزب الاتحاد ، والذي نشأ في أحضان القصر وتحت رعايته وكان لسان حاله المعبر عن مصالحه فان نسبة الأعضاء للمعاهدة لم يتجاوز الثلث ، فقد وافق على المعاهدة تسعة بينما رفضها ثلاثة ووقف واحد على الحياد وهو توفيق رفعت باشا^(١٧).

لذا فقد وقف اسماعيل صدقي باشا (رئيس حزب الاتحاد) في مجلس النواب ليعلم موافقته بصفته الشخصية مؤكدا على أن المعاهدة هي خطوة في سبيل الاستقلال وليست الاستقلال التام^(١٨) .

أما الأخوان المسلمون ومعاهدة ١٩٣٦ فعلى الرغم من أن الرؤيا السياسية للأخوان لم تكن قد اتضعت بعد الا أن إحدى الرسائل التي بعث بها الشيخ البنا الى رئيس الوزراء (على ماهر) في أكتوبر ١٩٣٩ يفهم منها أن معاهدة ١٩٣٦ قد وقعت تحت ضغط ظروف وأحوال خاصة لا على أنها غاية ما ترجوه مصر ولكن على أنها خطوة في سبيل تحقيق الأهداف المصرية ويضيف حمسن البنا في رسالته قائلا: فالأخوان المسلمون وهم الذين يرون في المعاهدة المصرية

الانجليزية اجعافا كبيرا بحقوق مصر واستقلالها الكامل يريدون من حكومة مصر أن لا تتجاوز هذه الحدود المرسومة على ما فيها من اجعاف بأية حال^(٤٩).

وعموما فإن مجلس النواب والشيوخ في جلسته المنعقدة في ١٤ نوفمبر ١٩٣٦ قد وافقا على معاهدة ١٩٣٦ بما فيها من تجاوزات وأثقال بحجة الظروف الدولية القائمة ، وما كان يحقق بمصر من خطر ايطاليا الفاشية ومن عدم استقرار الحالة السياسية والدستورية والاقتصادية في البلاد ، وأيضا كانت هذه الظروف هي لا تبرر التنازلات التي قدمها وفد مصر والتي تتعارض بشكل واضح مع حقوق مصر الوطنية وهي تنازلات كان لها أكبر الأثر على حركة النضال المصري ضد الاستعمار بل كان واجبا على الجانب المصري أن يستمر في مقاومته ولا يقبل معاهدة تهدد الاستقلال وتقر الاحتلال^(٥٠).

موقف بريطانيا من الصراع بين الوفد والقصر :

في ٢٩ يوليو ١٩٣٧ بلغ الملك فاروق الثامنة عشرة بالحساب الهلالي وأقسم اليمين الدستورية وكان من الطبيعي أن تستقيل الوزارة القائمة فهي وكيل عن الملك في ولاية السلطة التنفيذية^(٥١). ولذا فقد تقدم مصطفى النحاس باستقالة الوزارة الى الملك فاروق.

ولما كان النحاس صاحب الأغلبية البرلمانية في مجلس النواب فقد عهد اليه الملك أن يؤلف الوزارة الجديدة ، ويدت الأمور وكأنها تسير في اتجاهها الصحيح وخصوصا وأن العلاقات المصرية البريطانية باتت تحكمها معاهدة واضحة المعالم في الوقت الذي كان فيه الملك فاروق يحظى بشعبية عريضة وسط قطاعات الشعب المصري وزاد من شعبية الملك تلك الخطة الناجحة التي استخدمها بعض رجال القصر في أوائل عهده (أمثال علي ماهر وأحمد حسنين) في إبراز صورة الملك الصالح الذي يناضل من أجل ايجاد دور لمصر الإسلامية، في الوقت الذي كان فيه النحاس باشا يفقد حذره من جانب القصر تحت وهم أن علاقة التحالف الجديدة بين الوفد وبريطانيا سوف تتيح له فترة التقاطد أنفاس دستورية طويلة يوجه جهوده فيها الى إعادة بناء الدولة وتعزيز الاستقلال

الذى انتزعه من الانجليز ليصبح حقيقة واقعة فى المجالين الداخلى والخارجى^(٥٢).

وقد بلغت بمصطفى النحاس الطمأنينة أن أغفل الصدع الذى كان قد أخذ يصيب الجهاز التنظيمى للوفد ويصل الى القيادة ذاتها بفعل الصراع على النفوذ بين مكرم عبيد من جهة وبين محمود فهمى النقراشى والدكتور أحمد ماهر من جهة أخرى وكان النحاس باشا يصطفى اليه مكرم عبيد تحت فلسفة الوحدة الوطنية المقدسة * ووسط هذه التيارات المتعددة فوجيء النحاس بحادث له مغزاه فى النظام النيابى فقد رفض الملك أن يكون يوسف الجندى وزيرا وكان الجندى نائب زعيم المعارضة فى مجلس الشيوخ ثم كان الوكيل البرلمانى لوزارة الداخلية فى الوزارة السابقة ، وقد رفض الملك تعيينه بحجة أن نزاهته أبان وكأنه البرلمانى لوزارة الداخلية لم تكن فوق الشبهات^(٥٣).

ولذا فقد تصاعد الموقف وتآزمت العلاقات بين الوزارة والقصر وبدأ هذا الحادث وكأنه الأول من نوعه وتناولته الناس بالحديث بين مؤيد للقصر ومعارض للوفد، وبالرغم من أن الوزارة قد تنازلت عن ترشيحها حرصا منها على عدم التصادم مع الملك وهو فى بداية عهده^(٥٤). إلا أن الخلافات بين الوفد والقصر بدأت تأخذ شكلا جوهريا ، فعندما خلا مقعدان فى مجلس الشيوخ رشحت الوزارة لهما محمود فهمى النقراشى وحسن نافع ، فوافق القصر على ترشيح الأول ولم يوافق على ترشيح الثانى من غير ابداء للأسباب ولما استبدلت الوزارة فخرى بك عبد النور ، بحسن نافع ظل القصر على رفضه مقترحا عبد العزيز فهمى باشا^(٥٥).

ثم تعمقت الخلافات بسبب رغبة القصر فى أن يقسم الجيش يمين الولاء للملك ورأت الوزارة أن يتضمن هذا القسم يمين الولاء للدستور^(٥٦).

واعتمدت إحدى صحف القصر أن هذا المبدأ يعنى تخويل الجيش حق التدخل اذا ما انتهكت أى قوة سياسية الدستور^(٥٧)، ولما كان معلوما أن الملك هو أول هذه القوى فإن ذلك يعنى أن يتدخل ضد الملك وبالعطف رفض القصر مثل هذا الاقتراح حفاظا منه على مبدأ الحيولة بين الجيش والسياسة .

وقد تزايدت شكوك القصر بعد ما لوحظ أن وزير الحربية الوفدى حمدي سيف النصر - قد دخل في التشرifications الملكية على رأس الضباط يقدمهم الى الملك وهو تقليد لم يتبع من قبل^(٤٨).

ولما كان السفير البريطاني حريصا على الاستفادة من التناقضات بين القصر والوفد بهدف اضعاف الفريقين لمصلحة السياسة البريطانية في اطار يتفق مع الوضع السياسي الدولي الذي صار لمصر بعد المعاهدة ، لذا فقد كان الصراع على السلطة بين الوفد والعرش هو المدخل المناسب والمتاح للسياسة البريطانية، وكان السفير على ثقة من أن هذا الانقسام بين القصر والوفد سيدخله الى حلبة الصراع بدون أى جهد ، وهذا ما حدث حيث تعددت الشكاوى من رجال القصر الى السفير اتهموا فيها الوفد بأنه يحاول اقامة ديكتاتورية على حساب الحقوق الشرعية للقصر^(٤٩) .

ولعل شكوى القصر من الوفد كانت من باب جس نبض بريطانيا في محاولة لكسب ودها أو على الأقل لضمان حيدتها وهي سياسة مأكرة من القصر .

ووفق سياسة الوفد في محاولة منه للسيطرة على المصر فقد تضمن خطاب النحاس باشا الى مجلس الوصايا بماسية تأليف وزارته . أنه بهدف توثيق العلاقة وتدعيم الثقة بين القصر والامة، واقتداء بالامم ذات التقاليد البرلمانية فإنه ينوي اقامة وزارة للقصر^(٥٠).

ويعتقد السفير البريطاني ان الهدف من وراء ذلك أن يسيطر الوفد تماما على القصر ، ويقدر الصراع بين الوفد والقصر كان يتحدد حجم التدخل البريطاني في محاولة لاستثمار هذا الصراع وتتميته لمصلحة السياسة البريطانية ولعل النحاس باشا ورجال القصر لم يقدروا حجم الخطر من جراء هذا الصراع .

وشهدت تلك الحقبة اشكالا متعددة للصراع بين القصر والوفد لعل اهمها ماقام به القصر من محاولات اضعاف على الوفد من الداخل وأثمرت هذه الجهود عن إخراج الدكتور أحمد ماهر والنقراشي من الوفد على اعتبار أنهما

من أكثر زعماء الوفد شعبية ، ويشير السفير البريطاني الى مسئولية القصر فى تنمية الصراع داخل الوفد وخصوصا فيما يتعلق بالنقراشى واحمد ماهر^(٦١). والأخطر من هذا أنه واكب خروج النقراشى واحمد ماهر من الوفد دخول عناصر أخرى ممن وصفوا بالاقطاعيين ، وهى عناصر تملك بطبيعتها مقومات إثارة النفور الشعبى أكثر مما تملك جذب الاعجاب الجماهيرى .

يضاف الى كل ذلك أن خروج هذه العناصر من الوفد قد أثار العديد من التساؤلات حول سمعة هذا الحزب الكبير فى الحكم أكثر مما أثار من شكوك حول تواطؤ القصر والعناصر المنشقة ، ولعل السبب فى هذا ما كان من تحول واضح سواء فى سياسة الحزب الخارجية وخصوصا عقب توقيع معاهدة ١٩٣٦ والتي أثارت العديد من التساؤلات حول تاريخ الحزب وجماهيرته المطلقة بسبب تشدده الواضح فى المطالب الوطنية أو فيما يتعلق ببناء الحزب من جديد وفق المتغيرات التى أحدثها انشقاق ماهر والنقراشى هذا البناء الذى اتسم بالعديد من السلبيات التى دفعت الحزب الى الوقوع فى سلسلة لا تنتهى من الأخطاء لعل أهمها ما وقع فى ٤ فبراير وماترتب على ذلك من خروج مكرم عبيد من الوفد وما أعقاب ذلك من تجاوزات لعل بدايتها كانت عقد معاهدة ١٩٣٦ م .

لم تكن عين السفير البريطانى غافلة عن كل مايجرى من خلافات بين القصر والوفد ففى احدى تقاريره يلقى بقدر كبير من المسئولية على النحاس الذى «لا يبدل أى جهد لارضاء الملك وكسب وده معتقدا بأن هذا السلوك سيكسبه قدرا كبيرا من شعبيته متناسيا أن فاروق يحظى بشعبية كبيرة لدى المصريين ، ولذا فاننى اعتقد أن النحاس يرتكب أكبر خطأ» ثم أخذ يتقبأ بدقة غريبة بما يمكن أن يحدث : «أنه من المتوقع وفقا لتلك السياسة الخاطئة أن تقال حكومة الوفد فى الخريف القادم» وقد أرجع السفير البريطانى عداء أحمد ماهر والنقراشى لمصطفى النحاس لأسباب كثيرة منها : عنصر المنافسة وما زعمه من كراهية المسلمين لأية صورة من صور السيطرة القبطية ، ثم واصل السفير تحليله للموقف قائلا : أن خصوم النحاس ومكرم عبيد يلزمهم بشكل أساسى

نقطة تجمع لم تعد تتوفر الا في القصر ، وعلى ماهر هو صاحب كل تلك المؤامرات ولا يوجد من بين العناصر المعادية للنحاس من يملك مقومات شعبية لدى الجماهير الا الملك فاروق شخصيا ، ويختتم السفير تقريره بقوله : ونأمل الا يقع الملك في خطأ اتخاذ اجراءات متسعة ضد الوفد قبل تشويه سمعته بدرجة كافية حتى لا يصور الوفد نفسه في صورة شهيد الحرية والديمقراطية^(٦٢).

وفي الوقت الذي كانت فيه العلاقة بين الوفد والقصر تأخذ أبعادا مختلفة كانت العلاقات بين السفير البريطاني والملك فاروق تزداد سوءا بدرجة عبر عنها الدكتور هيكل بقوله : لقد أتاح هذا الود المفقود بين السفارة الانجليزية والقصر فرصة ذهبية لمثاقفة من بطانة الملك كي يفسدوا الجو بينه وبين رئيس الوزراء^(٦٣).

لقد تطورت الأحداث السياسية الداخلية بصورة سريعة لدرجة أن اخذ القصر يتهدد لأول انقلاب دستوري في عهد الملك فاروق وانتهت تقديرات السفير البريطاني للموقف الى أنه يفضل حكومة وفدية مشاكسة على حكومة قصر موالية للفاشية^(٦٤).

وأدى هذا بطبيعة الحال الى وجود تقارب بين الوفد والانجليز وهذا مما أكد الدافع وراء عقد معاهدة ١٩٣٦ ، وحملت رسالة لامبسون الى حكومته في ٢٨ يوليو ١٩٣٧ أخبار العلاقات الجديدة بين السفارة والحكومة الوفدية مصورا أياها بقوله : ان الموقف يبعث على الرضا ويبشر بالامل ويسرني ان أعبر عن تقديري لموقف النحاس باشا تجاهنا بالرغم من مبالغة في تطبيق نصوص الدستور بصدد الحفل الديني عند تولي الملك العرش ، وأعتقد أن موقف النحاس من هذه الناحية لا يتسم بسلامة التقدير ، وغير خاف أن النحاس يريد أن يحد من امتيازات الملك ما أمكنه ذلك^(٦٥).

ويلاحظ أن العلاقات بين الوفد والانجليز قد ارتبطت الى حد كبير بعلاقة الوفد بالقصر ، فكلما ساءت العلاقات بين الوفد والقصر يسارع الوفد الى توطيد علاقته بالانجليز حماية من ديكتاتورية القصر والتي تجاوزت روح القانون

والدستور ومن المؤكد ان عدم حسم الكثير من القضايا الدستورية قد شجع القصر على المضي في سياسته العدائية ضد الوفد .

ولعل ما توقعه السفير البريطاني قد حدث بالفعل حيث ذهب اليه النحاس باشا شاكيا معددا اليه كثيرا من الاهدائات التي لحقت بشخص رئيس الحكومة ويضيف السفير قائلا : ان دولا العمل في الحكومة كاد أن يتوقف بسبب العديد من تدخلات الملك التي لا تستند الى أى وضع قانونى . ويعلق السفير قائلا : يكفى النحاس مالاقاء من غلام عديم التجربة ناقص التعليم متفطرس^(٦٦) .

ويبدو أن الدوائر البريطانية قد تعاملت مع الطرفين من منطلق سياسة النفس الطويل بهدف اجهاض كل من القوتين المتصارعتين . وانطلاقا من هذا المفهوم فلم يحاول السفير اظهار نفسه بصورة المتضامن مع الوفد على حساب العرش أو المتضامن مع العرش على حساب الوفد ، وهكذا كانت سياسته في تعامله مع القصر . ولعل الغرض من تلك السياسة أن يتكالب النحاس على بريطانيا وأن يلقي بكل ثقله تجاهها وكانت الحكومة البريطانية تقدر قيمة تلك السياسة اعتقادا منها بأن الوفد هو القوة السياسية الوحيدة التي يمكن التعامل معها وقت الشدائد حيث يحظى حزبه بشعبية مطلقة لدى المصريين .

وهكذا اتبحت الفرصة لى يتدخل السفير البريطاني في محاولة منه لاقناع طرفى الأزمة بتقديم تنازلات كل من جانبه ، وأبدت الحكومة الوفدية استعدادا طيبا سواء بحل جماعات القمصان الزرقاء أو بقبول الابقاء على قسم الجيش دون أن يدخل عليه تعديل بأن يتضمن القسم ولايا للدستور ، وتمسكت الحكومة بحقها في تعيين أعضاء مجلس الشيوخ وأيضا بحقها في اقتراح القوانين دون موافقة مسبقة من الملك وكذا في تعيين أو فصل الموظفين على مختلف درجاتهم^(٦٧) دون إبداء الأسباب وهو ما رفضه الوفد .

وفى الوقت الذى كانت تبذل فيه الوساطات كان الوفد يستخدم أسلوب المظاهرات الشعبية كنوع من التأثير على القصر من ناحية . والتأكيد على أن الوفد يعنى الشعب المصرى كله من ناحية ثانية وتلك ورقة استعملها الوفد في جميع مراحل صراعه مع العرش . وأخذت الجماهير الوفدية تطوف شوارع

القاهرة تهتف «النحاس أو الثورة»^(٧٨). إلا أن الوفد قد أخطأ في حساباته هذه المرة لعدة أسباب موضوعية لعل من أهمها :

أولاً : أن هذه المظاهرات قد اتسمت بمعامل «الصناعة» التي اهتملتها فرق القمصان الزرقاء التي اصطنعها الوفد لنفسه ، وبدا الوضع أمام بعض قطاعات الرأي العام المصرى وكأنه اعتداء على حقوق الملك الدستورية.

ثانياً : لقد أخطأ الوفد في حساباته أيضا حيث أن هذه المظاهرات كانت من الأساليب التي يلجأ اليها الوفد أمام الملك فؤاد ، أما هذه المرة فإن الملك فاروق كان يعطى بشعبية كبيرة وسط جموع المصريين .

ثالثاً : لقد أدرك النحاس باشا أن وزارته على أهبة الإقالة فتصور أن هذا الأسلوب سيحول بين القصر وبين الاقدام على تلك الخطوة إلا أن هذا التقدير كان خاطئاً ، فلقد كانت تلك المظاهرات من أهم العوامل التي عجلت بالإقالة .

وفى الوقت نفسه سارت جموع غفيرة من الشعب المصرى فى شكل مظاهرة تهتف بحياة الملك واتجهت الى قصر عابدين حيث خرج الملك لتحييتها أكثر من مرة^(٧٩) مما يؤكد رغبته فى انتهاز هذا المسلك .

ووفق حديث لاميسون (السفير البريطانى) مع على ماهر عن تصاعد الموقف بين الملك والنحاس يقول لاميسون : أن هذه التصرفات من الملك تؤكد تماما اعتقاده بأن الملك عنيد ومتهور وأحمق . وقلت له (أى على ماهر) اننا قد بذلنا ما فى وسعنا لاحتواء الازمة ، وإذا تدخلنا أكثر من ذلك فسوف نتهم بأننا نتدخل فى شئون مصر الداخلية ، ولقد وصلت الى نتيجة وهى أن ندع الفريقان يخوضان معركتهما الى النهاية وأتمنى أن يتفهم الملك طبيعة تلك المظاهرات التى تهلل له فإن هذا التهليل يعكس أن يكون مضللاً ، ولقد أكدت للملك مرارا أننا نؤيده بشرطين أن يكون سلوكه دستوريا وأن يكون حكيما ولا اعتقد أن أيًا من هذين الشرطين قد تحقق^(٨٠).

وهكذا تطورت الأمور تطورا خطيرا وبقدر ما تفاقمت مظاهر الخلاف بين الوفد والقصر بقدر ما تدخل السفير البريطانى ، وهذا مما يزيدنا قناعة بعدم

إخلاص السفير في محاولته احتواء تلك المشاكل ، وفي ٣٠ أكتوبر ١٩٣٧ تدهور الموقف بشكل خطير بسبب مصادرة الحكومة لجريدة البلاغ - لسان حال القصر - لنشرها نص حديث دار بين الملك فاروق والنحاس طلب فيه الأول حل جماعات القمصان الزرقاء^(٧١).

وانطلاقاً من مفهوم أن الوفد يعنى كل الشعب المصرى فقد بدأ النحاس باشا يفكر جدياً في خلع فاروق وتنصيب الأمير عبد المنعم ملكاً على مصر^(٧٢).

ووفقاً للمصالح البريطانية وتقديراً لأهمية أن تبقى الثغرات قائمة في السياسة المصرية لتتمكن بريطانيا من التدخل فلم توافق الحكومة البريطانية على خلع الملك فاروق واقترحت على النحاس أن يتذرع بمزيد من الصبر لأن الفرصة ماتزال قائمة لاصلاح الخلل القائم^(٧٣).

الا أن محاولات السفير البريطاني لاصلاح الخلل القائم بين النحاس والملك لم تحقق قدراً ملحوظاً من التقدم وخصوصاً بعد محاولة اغتيال النحاس باشا (٢٨ نوفمبر ١٩٣٧ على يد عضو من جمعية «مصر الفتاة» يدعى عز الدين عبد القادر)^(٧٤) واعتقاداً من النحاس باشا بأن الملك فاروق هو المسئول الأول عن هذا الحادث، فلقد نقل أمين عثمان رسالة شفوية من النحاس الى السفير البريطاني يطلب منه التدخل المباشر لانقاذ المعاهدة مما قد يحدث من تصرفات الملك المستبد ويتسائل لامبسون في رسالة الى حكومته ؟ هل نحن مستعدون لدفع الثمن المحتمل لمساندة النحاس ضد الملك فاروق ؟ وهل نحن على استعداد لان نمضى بالأمور الى نهايتها ؟ ان ذلك قد يعنى خلع الملك نهائياً مع الأخذ في الاعتبار ان الأمير محمد على الذى يليه في ولاية العرش صاحب خبرة كبيرة وسيكون أسس قياداً وأكثر تقبلاً للاقتناع والنصح^(٧٥)، ومن الواضح ان وجهات النظر كانت مختلفة بين الوفد والانجليز على من يخلف فاروق . والملاحظ على ضوء العلاقات المصرية البريطانية ان الحكومة المصرية قد تجاوزت في علاقتها ببريطانيا حدود معاهدة ١٩٣٦، فلم يكن من بين بنود تلك المعاهدة ما ينص صراحة أو ضمناً على أن تتدخل بريطانيا في شئون مصر لدرجة التفكير في خلع الملك فاروق وعلى الرغم من أننا لانعفى القصر من المسئولية التى دفعت

بالعلاقات بين الحكومة والقصر الى هذا الحد من التردى ، الا أننا لا نغنى الحكومة الوفدية من مسئوليتها فى اعطاء الحكومة البريطانية فرصة التدخل فى الشئون الداخلية لمصر ، وهو مايتعارض مع معاهدة ١٩٣٦ .

ولما كانت تلك المسائل الخطيرة تحسم فى لندن فقد جاء رد الحكومة البريطانية بعدم الموافقة على خلع الملك فاروق ، على اعتبار أن الوقت غير مناسب، كما طالبت لامبسون بالضغط على النحاس ليقبل اعادة تشكيل وزارته بما يرضى كل الأطراف وطالبتة أيضا بمقابلة الملك وحثه بأشد لفة على التعاون مع الحكومة الحالية مع العمل فى الوقت نفسه على كسب ثقة الملك^(٧٦).

ومن الواضح أن موقف الحكومة البريطانية من هذا الصراع الدائر كانت تحكمه عدة اعتبارات :

أولها : أن العلاقات المصرية كانت تمر بفترة اختبار لمعاهدة ١٩٣٦ ، واقحام بريطانيافى مثل هذه المسائل الخطيرة سيفسر على أنه ارتد بالعلاقات الى ما قبل المعاهدة ما قد يسبب قدرا من القلق فى الشارع المصرى .

ثانيها : لقد كان الملك يحظى بقدر من الشعبية لدى الرأى العام المصرى والاقدام على عزل الملك قد يترتب عليه عواقب خطيرة ليست فى مصلحة بريطانيافى هذا الوقت.

ثالثها : لقد قدر وزير خارجية بريطانيا أهمية الصراع بين الوفد والقصر بما يحقق أهداف بريطانيا شريطة ألا تخرج القضية برمتها من يد السفير.

ونستطيع بعد كل هذا أن نؤكد على قضية هامة وهى رغبة بريطانيا فى مساندة الوفد تلك المساندة التى تقسرها العديد من الاسباب الموضوعية وفى مقدمتها :

١- أن حكومة الوفد تستند الى قاعدة شعبية عريضة تمكنها من تطبيق معاهدة ١٩٣٦ تطبيقا يعتمد على روح المعاهدة قبل التقيد بنصوصها.

٢- أن حزب الوفد بشعبيته الكبيرة هو الحزب القادر على الوقوف ضد شعبية الملك الشاب .

٣- يمكن لبريطانيا عن طريق حكومة الوفد أن تضمن مصالحها الاستراتيجية دون خوف من نزوات الملك.

وفي الوقت الذي كانت العلاقات بين الملك والنحاس تمضي الى طريق مسدود كانت هناك بعض القوى وقد التفت حول القصر بهدف أن تؤجج نيران الفرقة بين العرش والوفد ويعتبر المقال التالي والذي نشرته إحدى الصحف الموالية للقصر نموذجاً فريداً لأسلوب الوقيعة والمزايدة لا لخدمة الأغراض الوطنية، وإنما لتحقيق مكاسب شخصية وحزبية، فكتبت جريدة البلاغ تقول :
“حينما سافر النحاس الى لندن لأجل المفاوضات ودعته مصلحة خضر السواحل بإطلاق المدافع وحينما عاد استقبلته بنفس الطريقة ويدهي أن إطلاق المدافع من مميزات جلالة الملك وحده ، بذلك جرت القواعد وجرت العادة في مصر .. فإطلاقها للنحاس في توديعه واستقباله اغتصاب لمظهر من مظاهر تلك المميزات، كان من الضروري أن يترك أثره في ذلك القلب البريء الذي يجلس على العرش .. ثم الحفلة الدينية التي كان مزيج قيامها عند تولية الملك سلطاته ولكن النحاس ثار وزعم أن فيها اعتداء على الدستور ، كل هذا والملك وهو طاهر القلب خال ذهن من الأشخاص لا يضممر غير حب خالص لبلاده ، ثم أخذت الصحيفة تعدد على النحاس مواقف المناهضة لحقوق العرش ، ففى إحدى الحفلات التي أقامها النحاس في قصر الزعفران جلس النحاس بجانب الملك في الحديقة ، وكان الجو ممتدلاً ومع ذلك شوهد النحاس يخلع الطربوش ويبقى برأسه عارياً لمدة عشرين دقيقة ولم يخلع الملك طربوشه ، فأى معنى يفهم من هذا غير أن النحاس يتملأ في حضرة صاحب الجلالة ، واستقبل الملك مستقبلية في محطة الإسكندرية مصافحاً لهم فشوهد النحاس يصافحهم هو الآخر من ورائه ، ولما ذهب جلالته الى البرلمان في حفلة التولية شوهد مكرم عبيد واقفاً بجانبه ويداء معقودتان خلف ظهره وهذا وذلك يتأفهان مع التقاليد(٣٧) .

وهكذا تمكنت بطانة العسوء من تعميق الخلاف بين الملك ورئيس الحكومة ومما يؤسف له أن الصحف الحزبية قد لعبت دورا خطيرا فى تفاقم الخلافات وأن بعض كبار الكتاب قد انحدر الى هذا الدرك بدعوى «حقوق الأمة»^(٧٨) .

وفى الوقت الذى انقسم فيه الشعب المصرى بين مؤيد للملك ومناصر للوفد كانت الحكومة البريطانية تضع القواعد الأساسية التى تحكم التدخل فى شئون مصر الداخلية وحددت أربعة أهداف تستدعى التدخل البريطانى :

أولا : اغفال تنفيذ نص المعاهدة أو روحها .

ثانياً : السعى من جانب الحكومة المصرية لتأمين نفسها بالتفاوض مع دولة أخرى لعقد معاهدة أو نحوها .

ثالثا : امتناع الحكومة المصرية عن اتخاذ الاجراءات الضرورية لتحسين وسائل الدفاع عن مصر .

رابعا : تدهور الوضع المالى على نحو يترتب عليه أن تصبح مصر عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها الدولية^(٧٩).

على هذا النحو أرست الخارجية البريطانية القواعد التى يتم بموجبها التدخل فى شئون مصر الداخلية ومن المؤكد أن بريطانيا لم يكن يعنىها من مصر الا القدر الذى يحقق مصالحها سواء العسكرية أو الاقتصادية أو المياسية أما حقوق العرش أو حقوق الأمة أو الديمقراطية فهى قضايا تتشدد بها بريطانيا بهدف تحقيق أغراضها .

ومما يلفت النظر أن على ماهر رئيس الديوان الملكى - قد لعب دورا خطيرا فى الصراع الدائر بين القصر والوفد اتسم بالدهاء والمكر ومن الطريف ما نلاحظه فى خديمته للسير لامبسون فى الوقت الذى أحس فيه السفير بعزم الملك على اقالة الحكومة نجح على ماهر الى درجة كبيرة فى اقناع السفير بأن الملك لايمكن ان يفكر فى مثل هذه الأمور مما اضطر لامبسون أن يرسل الى حكومته يطمئنتها على بقاء حكومة الوفد^(٨٠).

واضطرت الحكومة الانجليزية الى استعمال أسلوب التهديد وأبلغت الملك صراحة أنه سيفقد ثقة الحكومة البريطانية إذا ما أستمروا في سياسته وأنه يمرض عرشه للخطر^(٨١)، إذا ما أقدم على إجراء منفرد دون أخذ رأى الإدارة البريطانية ودعمًا لسلطة الملك أعلن الدكتور أحمد ماهر رئيس مجلس النواب بيانًا أدان فيه الوزارة الوفدية متهمًا إياها بافساد الأمن والتعليم وخنق الحريات وأنها تعد من أسوأ الحكومات التي حكمت مصر^(٨٢).

وعندما حانت اللحظة الحاسمة وعلم السفير البريطاني أن اقالة الوزارة قد تحققت تراجعت الحكومة البريطانية عن اتخاذ موقف محدد ولعل اختيار محمد محمود باشا ليتولى رئاسة الحكومة بما عرف عنه من صداقته الوطيدة مع الانجليز كان من بين العوامل التي شجعت بريطانيا على عدم التدخل .

ويعد خطاب الملك باقالة الوزارة أغرب خطاب اقالة لأية حكومة حيث جاء فيه «نظرًا لما اجتمع لدينا من الأدلة على أن شعبنا لم يعد يؤيد طريقة الوزارة في الحكم وأنه يأخذ عليها مجافاتها لروح الدستور وبعدها عن احترام الحريات العامة وحمايتها، وتعدز إيجاد سبيل لاصلاح الأمور على يد الوزارة التي ترأسونها لم يكن بد من اقالتها تمهيدا لإقامة حكم صالح يقوم على تعرف رأى الأمة الخ»^(٨٣).

وتأصيلا للحقيقة التاريخية فأننا نعتقد أن على ماهر قد لعب دورا خطيرا في تدعيم سلطة الملك على حساب الحقوق الدستورية ،واستطاع أن يلفت نظر الملك الشاب الى ضرورة اقالة الوزارة الوفدية بلا أى تقدير لمبدأ الشرعية الدستورية^(٨٤) .

ويبدو ان هذا المسلك من على ماهر كان بسبب موقف الوفد من تعيينه رئيسا للديوان الملكي ، ففي الوقت الذي استبشرت فيه صحف القصر بهذا التعيين واعتبرته مطابقا لمبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب على اعتبار أن على ماهر هو أفضل من يصلح لهذا المنصب^(٨٥) ، في نفس الوقت تحفظت صحف الوفد على هذا التعيين بل أن أحداها ذكرت أن هذا التعيين قد تم بناء

على الصلاحيات التي حصل عليها القصر بمقتضى مرسوم ٨ فبراير ١٩٢٥ الذى أصدرته وزارة زيور باشا وأن الوزارة القائمة تتوى عرض هذا المرسوم على البرلمان بهدف تعديله أو إلغائه^(٨٦).

لقد قيل أن على ماهر شخصيا هو الذى قام بكتابة كتاب الإقالة^(٨٧)، وعندما أثيرت هذه المسألة فى مجلس الشيوخ سنة ١٩٤٠ قال على ماهر : اذا تسامع البعض لماذا أقيمت حكومة ١٩٣٧ ، فالجواب أن سبب الإقالة خلاف على حقوق العرش وكان من واجبي (أى على ماهر) وقتئذ أن اتقدم لايجاد حلول بخصوص هذا الموضوع .

وهكذا تمت إقالة حكومة الوفد بطريقة مهينة على يد الملك فاروق ويتوجيه من رئيس ديوانه على ماهر الذى ضرب عرض الحائط برغبة السفير البريطانى فى بقاء حكومة الوفد فى الحكم ولذا فقد اعتقد السفير أن على ماهر هو السبب الحقيقى وراء كل المتاعب التى تلاقيها بريطانيا فى مصر^(٨٨).

ولقد تمخضت أزمة إقالة الوزارة عن مزيد من سوء العلاقة بين على ماهر والجانب البريطانى كما دفع السفير الى أن يكتب لحكومته قائلا : أن على ماهر رجل مخادع لا يمكن الوثوق فيه أو الاعتماد عليه^(٨٩).

وبصدد مناقشتنا لإقالة الوزارة الدستورية سنة ١٩٣٧ ، يدفعنا هذا الى التساؤل عن تقع على عاتقه مسئولية هذه الإقالة ؟

ولعل التفسير الذى يتفق ومنطق الأحداث يدفعنا الى إدانة العديد من الأطراف ، ولعل على ماهر فى مقدمة تلك القائمة لأنه المسئول الأول عن هذه الإقالة ولأنه سمى الى توسيع سلطات الملك على حساب الأمة حتى يبدو بمظهر الرجل الأمين على حقوق العرش ، ولاشك أن هذه السياسة قد أضرزت نتائج خطيرة تمثلت فى فتح عيون الملك على سياسة التحدى للمبادئ الدستورية وإقالة الوزارات وتمطيل البرلمان تلك السياسة التى اكتوى بنارها حزب الأغلبية وأحزاب الأقلية على حد سواء ، ولعل على ماهر نفسه قد شرب من نفس الكاس حينما أقاله الملك بطريقة مهينة سنة ١٩٥٢ (مارس) .

وتعد حكومة الوفد مسئولة بتصرفاتها حيث مهدت الطريق لاقالتها وذلك بسبب اعتقاد النحاس أن الملك (شباب صغير) يمكن احتواؤه بشكل أو بآخر، وكانت معظم تصرفات النحاس تصدر انطلاقاً من هذا المفهوم وأسقطت حكومة الوفد من حساباتها وجود على ماهر في معسكر القصر ، تلك الشخصية التي شهد لها كل من عاصرها بالمكر والدهاء، وبدلاً من أن تنهج حكومة الأغلبية نهجاً دستورياً ابتدعت فكرة القمصان الزرقاء التي ضج منها الجميع بسبب سلوكها الارهابي عن طريق الاعتداءات المتكررة على خصوم الوفد .

ويعتبر الملك فاروق نفسه أحد المسؤولين عن هذه الاقالة فما كان عليه أن يبدأ حياته بهذا المسلك الديكتاتوري، وكان عليه أن يلجأ الى الأمة ليأخذ رايها اذا ما اعتقد أن الحكومة لم تعد تحظى برضاء الشعب.

وإذا ما علمنا أن الملك فاروق لم يكن قد تجاوز الثامنة عشرة عاماً بالتاريخ الميلادي، فإن هذا يضاعف من مسئولية على ماهر .

أما السفير البريطاني ومن ورائه تعليمات وزير الخارجية فلقد لعب دوراً هاماً وأساسياً في افساد العلاقات بين القصر والحكومة، وما كان لبريطانيا أن تقبل بأى حال من الأحوال أن يتحد المصريون جميعاً في جبهة واحدة لأن هذا معناه أن تنتهى الأمة للخطر الذي يحيق بها من جراء الهيمنة البريطانية ، وهناك سؤال يستحق أن يجاب عليه : كيف قبل البريطانيون أن يهزموا في أول معركة يخوضونها ضد الملك ؟

أولاً : لقد حدد وزير الخارجية البريطاني المسائل التي يمكن للسفير أن يتدخل تدخلًا مباشرًا من أجلها ولم يكن من بينها إقالة الحكومة الوفدية : وخصوصاً إذا ما كان محمد محمود باشا هو البديل باعتباره يحظى بود الإنجليز .

ثانياً : لعل الحكومة البريطانية قد اعتقدت أن إقالة الوفد لا تستحق التضحية بمعاهدة ١٩٣٦ ، ومن المؤكد أنها كانت تفكر في التدخل الا أنها قد أرجأت ذلك الى وقت ترى فيه أن مصالحها في خطر حقيقى .

ثالثاً : أكد السفير البريطاني في حديثه مع النحاس عقب الاقالة حينما لاه
الأخير على عدم تدخله ليحول بين رغبات الملك الطائشة، وبين اهالة
الحكومة الدستورية - أكد السفير أنه لم يكن في وسعه أن يفعل أكثر من
ذلك وليس من مصلحة النحاس باشا نفسه أن تتدخل بريطانيا لكي
تستيقه بالقوة^(٩٠).

الأن الوفد لم يكن ليقنع بالحجج والمبررات التي ساقها السفير البريطاني
وأخذت صحف الوفد تلوح بأن التحالف الانجليزي المصري قد أخفق وأن على
مصر أن تبحث لها عن حليف جديد وأشارت الصحيفة الى أن بريطانيا مازالت
تتعامل مع مصر بروح الاستعمار القديم والواجب على الحليفة اذا كانت حريصة
على عوامل الود والصداقة ان تترفع عن استقلال محنتنا وأهدار استقلالنا^(٩١).

وتساءلت صحيفة وفدية أخرى : هل بلغ سوء الظن بين المصريين والانجليز
الى الحد الذي لا سبيل معه الى اقرار الوضع بين الحليفين على أساس من
التعاون الصادق السلم ؟ وأشارت الصحيفة الى مسئولية بريطانيا عن اهالة
الحكومة الدستورية^(٩٢).

لقد انتهز الوفد كل الفرص لاجراج الانجليز والقصر معا ، وهذا الموقف من
الوفد يدفعنا الى الاعتقاد بأن موقفه من الانجليز وهو خارج الحكم يغير موقفه
وهو في الحكم ، فلقد أخذ زعماء الوفد يصرحون في كل مكان بأنهم طردوا من
الحكم بناء على رغبة الملك ويايعاز من الانجليز وأن هذا الموقف ضد رغبة
وتأييد جماهير الشعب المصري ، وترتيباً على ذلك وجد الوفد نفسه مدفوعاً
لمهاجمة السياسية الانجليزية وخصوصاً ما يتعلق منها بتأييد المعاهدة بل والأكثر
من هذا أعلن ممثلوا الوفد في مجلس النواب بأن السفارة البريطانية ورئيس
البعثة العسكرية البريطانية يحكمان مصر كما كان يحكمها المعتمد البريطاني
والفشت العام قبل المعاهدة^(٩٣).

ومن خلال الخلافات والمشاحنات بين القوى السياسية في مصر والذي
بمثابة ترية مناسبة لثم التنفيذ الانجليزي المدعوم بمعاهدة ١٩٣٦ أعيدت صياغة
العلاقات بين القوى المؤثر في السياسة المصرية على النحو التالي :

أولا : لقد اعتقد النحاس أن الملك وحده غير قادر على اتخاذ تلك الخطوة الخطيرة وهي إقالة الحكومة الدستورية ، معتقدا أن الانجليز كانوا وراء تلك المؤامرة ، ومن هنا أعلن الوفد صراحة عن عدائه للانجليز والتلويح بنقض معاهدة ١٩٣٦ (٩٤).

ثانيا : زيادة حدة الصراع بين حزب الأحرار الدستوريين والقصر إلا أن هذا الصراع لم يتعد إطار التحالف ضد الوفد ، وهذا التصارع كان منشؤه أن القصر يريد أن يملك ويحكم وحده ، وأن حزب الأحرار الدستوريين كان يريد أن يشارك الملك في الحكم ، ويلاحظ أن مصدر الخلاف قد دار حول أمور سبق أن تصارعت من أجلها كل الأحزاب ضد ديكتاتورية القصر ، وهي حق رئيس الحكومة في اختيار أعضاء وزارته وهو ما رفضه القصر تماما .

ثالثا : أما عن العلاقات بين الانجليز والقصر وخصوصا بعد أن أهمل فاروق نصائح لامبسون بالابقاء على حكومة الوفد . فقد تزايد العداء بين الطرفين نفس المسبب السابق بالإضافة الى تزايد النفوذ الإيطالي داخل القصر عن طريق البنداري باشا وكيل الديوان الملكي (٩٥).

ومن هنا فقد دخلت العلاقات المصرية البريطانية في مرحلة جديدة اتسمت بالتصادم الواضح بين الملك والانجليز .

الوجود البريطاني في السياسة المصرية

(ديسمبر ١٩٣٧ - يونيو ١٩٤٠)

لقد اعتبرت الحكومة البريطانية أن تصميم الملك فاروق على إقالة حكومة النحاس وتكليف محمد محمود بتأليف الوزارة الجديدة يعد انقلابا ضد الديمقراطية وعودة الى سلوك الملك هواد الاستبدادي (٩٦) .

وقد ألف محمد محمود وزارته في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ حيث جمع فيها بعض المستقلين والمنشقين على الوفد ، وبمجرد الانتهاء من إجراءات تشكيل الحكومة

جرت زيارتان متبادلتان بين السفير البريطاني ومحمد محمود باشا تم فيها وضع أسس التعاون بين مصر وبريطانيا ، وقد حملت رسائل لامبسون الى حكومته في لندن - رغبة رئيس الوزراء المصري في إقامة علاقات متينة تحكمها المصالح المشتركة والتعاون الصادق بين الطرفين، وقد اتفق على وضع أولويات العمل المشترك فيما يتعلق بقضية الدفاع عن مصر ، وما يتطلبه ذلك من نفقات ، وأضاف لامبسون في برقيته : «أن محمد محمود باشا قد أبدى رغبة أكيدة في منع المظاهرات التي تحدث في الشوارع كل يوم والتي تسبب ارتباكاً في كافة المصالح والمؤسسات الحكومية ، ويضيف لامبسون : أن رئيس الوزراء المصري قد تفهم جيداً طبيعة العلاقات المصرية الإيطالية وأنه مقدر تماماً للاخطار القائمة، وأستطيع أن أقرر أن رئيس الوزراء الجديد صديق قديم وحثماً سيكون تعاوننا صادقا ومريحاً»^(٩٧) .

ولعل الملك فاروق قد وقع اختياره على محمد محمود باشا بسبب علاقته الوطيدة مع الانجليز ، ويبدو أنه كان على ثقة من أن بريطانيا لن تعترض حتى لاتقع في حرج نظراً للعلاقات الوطيدة التي تربط رئيس الوزراء الجديد بالسفارة البريطانية وقد بدأت الوزارة الجديدة في تنفيذ خطة القصر باستصدار المرسوم الملكي بحل البرلمان الوفدي (٢ يناير ١٩٢٨) وقد هاج النواب الوفديون وأصروا على الاعتصام داخل البرلمان احتجاجاً على تلك السياسة إلا أن الشرطة قد تمكنت من اخراجهم بالقوة^(٩٨) .

وخلال الشهر الأول من عمر الوزارة أجريت أكبر حركة تنقلات داخل الجهاز الإداري للدولة وتمت عمليات فصل واسعة النطاق للعناصر الوفدية حتى شهد السفير البريطاني بأنه بات واضحاً أن الانتخابات " ستزيف" بواسطة الحكومة وبموافقة الملك شخصياً^(٩٩).

ومضت الوزارة في ادخال العديد من التعديلات في الدوائر الانتخابية تم معظمها تلبية لرغبات مرشحي تلك الدوائر ، ووجدت الفرصة مواتية في التعداد الجديد للسكان حيث زاد عدد الدوائر الانتخابية لمجلس النواب الى ٢٢ دائرة جديدة فصار عدد الدوائر ٢٦٤ بدلاً من ٢٣٢ ، وتدخلت الحكومة في هذه

الانتخابات تدخل إداريا لصالح كثير من مرشحيها وأنصارها فلم تكن في جعلتها انتخابات حرة أو سليمة وهذا يعد مخالفة صريحة للدستور وتزييفا لارادة الأمة وتواطؤا مشبوها مع القصر (١٠٠).

وكان الخارجون على الوفد يتزعمهم الدكتور أحمد ماهر والنقراشي قد كونوا « الهيئة السعدية » ولم يعتبروا أنفسهم خارجين على الوفد بل اعتقدوا أن الزعامة الوفدية بقيادة النحاس باشا هي التي خرجت عليهم وعلى المبادئ الأصلية للوفد (١٠١). ووجد هؤلاء أنفسهم في معسكر القصر الذي يعتبر الخصم الأول للوفد وتقدموا الى الانتخابات مع حزب الأحرار الدستوريين على أمل الفوز بمقاعد تتناسب وما أثير من أن الوفد الحقيقي هو ما يتزعمه الدكتور أحمد ماهر (١٠٢).

وحصلت الهيئة السعدية على ثمانية مقاعد في مجلس النواب وفضل الدكتور ماهر أن يبقى بهيئته بعيدا عن الحكم يرقب ما تأتى به الوزارة الجديدة التي نظرت الى أحمد ماهر ورفاقه بقدر من الريبة والشك ومازالت المساعي تبذل لتعاون الحزبين في الحكم حتى اثمرت عن اشتراك السعديين في الوزارة في يونية ١٩٢٨ ، بعد أن تمكنت الحكومة بالتعاون مع القصر من اقضاء الوفد عن الحكم عن طريق تزيف الانتخابات الى حد أن زعيمى الوفد مصطفى النحاس ومكرم عبيد - قد سقطا في دائرتيهما ، وعلى ضوء ما ترتب على ذلك من صراع أخذ يدب بين القصر ويمثله على ماهر (رئيس الديوان) وبين محمد محمود (رئيس الوزراء) على اعتبار أن كلا منهما يريد أن يستأثر لنفسه بقدر كبير من السلطة، ومحاولة إظهار كل منهما على أنه الحليف الرئيسى للقصر.

وتشير العديد من المصادر الى أن على ماهر باشا لم يترك الوزارة تمضى في طريقها بل عمل على وضع العديد من العقبات كوسيلة للخلاص منها حتى يقفز هو الى موقع رئيس الحكومة (١٠٣).

وبقدر ما بذل على ماهر من جهد للعمل على اضعاف الحكومة والنيل منها كان محمد محمود باشا يتردد على دار السفير البريطانى طالبا مساندته بحجة حماية التحالف المهدد بسبب مؤمرات على ماهر، ووفقا لمراعاة مصالح الحليفة

فلقد اتخذت الحكومة المصرية قرارا بمنع الرعايا الأجانب من حمل السلاح والذي كان مقصودا به بالدرجة الأولى الايطاليين المقيمين في مصر^(١٠٤) .

ومن المؤكد أن السلطات البريطانية كانت ترقب ويحذر شديد التطورات السياسية في مصر حيث كانت الأوضاع الدولية تنذر بقدم حرب ضد ألمانيا في ١٢ مارس ١٩٢٨ أقدمت ألمانيا على ضم النمسا ثم تحولت الى اقليم السويد الذي تفاقمت فيه الحركة النازية ، وقد نصحت إنجلترا وفرنسا وتشيكوسلوفاكيا بعد لقاء ميونيخ الأول بين تشمبرلن وهتلر بالتخلص من الأقاليم التي يقطعها الألمان بنسبة تزيد عن ٥٠ في المائة وتطورت الأمور تطورا خطيرا بعد لقاء ميونيخ الثاني ٢٩ سبتمبر ١٩٣٨ ، وبقدر تفاقم الحالة الدولية فقد تضاعف قلق بريطانيا وزاد من رغبتها في فرض سيطرتها على مصر بحجة أن ما يحدث يرتبط بأمن بريطانيا ذاتها ، ومن هنا نظرت بريطانيا الى موقف القصر بشيء من الريبة والشك ومما ضاعف من هذا الاعتقاد العلاقة الوطيدة بين القصر والجالية الإيطالية التي كانت تعد أكبر جالية بعد الجالية اليونانية وكانوا منتشرين في مدن القطر ، ولهم منشآت مالية وثقافية ضخمة منها البنك التجاري الإيطالي والبنك الإيطالي المصري ، والمعهد الإيطالي وغير ذلك من المشروعات التجارية الكثيرة ، ولذا فقد كان الإيطاليون يشكلون عنصرا خطيرا على الانجليز في مصر ، ولذا فقد كان أهم ما يقلق الانجليز هو امتداد النفوذ الإيطالي الفاشي الى القصر الملكي حيث أثار الانجليز صلة بعض موظفي السراي بالطلليان وأن الوزير الإيطالي في مصر يحسن استقبالهم عند زيارتهم له ، واعتقدت الحكومة البريطانية أن من حقها وضع حد لهذا الميول وضرورة اقضاء موظفي السراي الذين لا ترضى عن وجودهم^(١٠٥) .

ووفقا لتطور الحالة الدولية بما ينذر بقيام حرب مع ألمانيا وانطلاقا من المفهوم البريطاني السائد والذي يعنى أن أمن بريطانيا فوق كل اعتبار فلقد بدأت الحكومة البريطانية تعيد فهم معاهدة ١٩٣٦ بما يتفق ومصالحها بالدرجة الأولى .

ولعل من بين المسائل التي كانت تثير السفير البريطاني أن يرى الكونت ماتزولينى (السفير الايطالى) فى مدن مصر الكبرى وهو يستعرض بقميصه الاسود الشباب الفاشى ويردد شعارات الدعاية للامبراطورية الرومانية^(١٠٦).

ولقد خشى الانجليز مفبة تولق الصلة بين البندارى باشا (وكيل الديوان الملكى) وبين فيروتشى كبير المهندسين بالسراى ، والذى كان يعد من وجهة النظر البريطانية كادرا هاما من كوادر قلم المخابرات الايطالية ، بل لقد اذاع الانجليز أن فيروتشى يطلع على أوراق الدولة ووثائقها من خلال مكتب البندارى بالقصر الملكى^(١٠٧).

وأخذت السياسة البريطانية تتحين الوقت المناسب لكى تتدخل بكل ثقلها لا لوضع أسس ومبادئ تحدد العلاقة بين القصر والحكومة ، وانما لوضع أسس جديدة تحدد من خلالها قواعد التدخل البريطانى ، سواء فى أعمال الحكومة أو فى أعمال القصر ، واستثمر السفير البريطانى (لامبسون) الخلافات المستمرة سواء بين القصر والحكومة ، أو بين المعارضة التى أصبح يمثلها حزب الوفد وبين القصر وحكومة محمد محمود باشا من جانب آخر ، وقد بدا هذا واضحا خلال ما يسمى بأزمة (حرس الموتسيكلات) حيث اعتاد السفير البريطانى أن يحيط به موكبه منذ كان مندوبا ساميا (قبل توقيع المعاهدة) وكانت حكومة الوفد قد تركت هذا الأمر بصفة استثنائية بعد توقيع المعاهدة الا أن الملك فاروق طلب الغاء هذا التقليد وألح فى طلبه مما اضطر محمد محمود الى مفاتحة السفير وطلب منه رفع هذا الحرس^(١٠٨).

وعلى ما يبدو فإن لامبسون لم يشأ أن يجعل من موضوع الحرس موضوعا للخلافات مع القصر ، وانما أراد أن يتحين الوقت المناسب حتى يرد الصاع صاعين للملك ووجد أن الفرصة مناسبة حين طلب من محمد محمود أن يبعد كبير مهندسى القصر (فيروتشى) الايطالى الا أن الملك طلب مهلة قصيرة وبعدها سيتخلص منه نهائيا^(١٠٩).

ولعلها كانت مناورة من القصر حتى لا يصطدم اصطداما مباشرا مع السفير فى الوقت الذى كان الوفد يشن أكبر حملاته ضد الانجليز والقصر معا مؤكدا على أن معاهدة ١٩٣٦ قد سقطت فى الاختبار الأول^(١١٠) .

وكما أوضحنا فقد كان الصراع بين القصر والحكومة من الأسباب الهامة التي اتاحت الفرصة لتدخل السفير البريطاني حتى لو كانت هذه الخلافات من أخص القضايا الداخلية ، وتصور برقية لاميسون التالية كيف يمثل الخلل القائم بين القصر والحكومة فرصة مناسبة لمزيد من التدخل البريطاني : " ان العلاقة بين القصر والحكومة تتأزم يوما بعد يوم مما دفعنى الى اجراء محادثات مع كل من على ماهر رئيس الديوان وحسين سرى وزير الحربية وعبد الفتاح يحيى وزير الخارجية ، ولقد خرجت من محادثائى بأن على ماهر وراء كل هذه المؤامرات فى محاولة للقضاء على هذه الحكومة(١١١) .

وفى الوقت الذى كانت فيه الجالية الايطالية تحظى باهتمام خاص لدى فاروق كان على ماهر يبذل جهدا كبيرا لدى بريطانيا أثناء تواجده فى لندن لحضور مؤتمر المائدة المستديرة فى محاولة ليعيد عن نفسه تهمة التعاطف مع ايطاليا تمهيدا لتولى رئاسة الحكومة.

وعلى الرغم من التعاطف الواضح بين القصر والجالية الايطالية فى مصر الا أن هذا التعاطف لم يرق الى درجة التعاون المطلق فى هذه الفترة بالذات (١٩٣٨ _ ١٩٣٩) وأما كان فاروق يتعامل مع الطليان من منطلق كراهيته للسفير البريطانى، والذى كان يتعامل مع فاروق باعتباره شابا متهورا وليس باعتباره ملكا على مصر.

ولقد استطاع على ماهر بدهائه وذكائه أن يقنع الخارجية البريطانية بأهمية التغيير بحجة أن الشعب المصرى قد مل هذا الطراز من الحكام وأن الملك قد اعترزم أن يسقط الوزارة القائمة وأن يعهد اليه بتأليف الوزارة الجديدة .

وعلى ما يبدو فإن اختيار الملك فاروق لعلى ماهر لى يمثل مصر فى مؤتمر المائدة المستديرة كان قائما على أساس اجراء حوار مع الخارجية البريطانية تمهيدا لاقالة الحكومة ومما يضاعف من هذا الاعتقاد أن على ماهر لم يكن وزيرا للخارجية ولا رئيسا للديوان الملكى ، ومن هنا فإن تمثيله لمصر فى هذا المؤتمر يعد مخالفة صريحة للدستور والقانون ، حيث كان من الأولى أن يمثل

مصر رئيس الوزراء أو وزير الخارجية أو أى عضو فى الحكومة على اعتبار أن أى اتفاق قد يحدث فى المؤتمر ستتربط عليه التزامات سياسية هى من صميم عمل الحكومة .

ولقد روى محمد محمود أنه لما اجتمع على ماهر بالورد هاليفاكس أرسلت الخارجية البريطانية محضر الحديث الى لامبسون فى القاهرة ، ومن بين الحديث تلميح من على ماهر بأنه سيت رأس الحكومة وأضاف محمد محمود باشا : أن السير لامبسون قد أطلعه على هذا المحضر^(١١٢).

ولعل السفير البريطانى كان يهدف من وراء اطلاع محمد محمود على محضر الاجتماع هو إبعاد المسئولية عن بريطانيا فيما يتعلق بإقالته ، التى تمت بترتيب محكم بين القصر وعلى ماهر .

لقد صرح على ماهر بأن إقالة حكومة محمد محمود تمت بمعرفته ، حيث أسند اليه تشكيل حكومة جديدة تمكنت بقدر من الحسم فى الإدارة من حرمان الوفد من الاغلبية فى الانتخابات التى أجريت^(١١٣).

لقد تعمد على ماهر الى التلميح بأن حكومة محمد محمود ماهى إلا شكلا دستوريا زائفا فى الوقت الذى كانت تعاني فيه الحكومة من فقدان الثقة بين أعضائها فى الوقت الذى كان الوفد يشيد عليها حملات ضارية باعتبارها حكومة لا تمثل إلا قلة ضعيفة من نهazy الفرص^(١١٤) .

وحفلت العديد من الصحف الموالية للقصر حملة عنيفة على محمد محمود وشجع على ماهر جماعة مصر الفتاة على الهجوم العنيف على الوزارة ووصفها بأنها حكومة تتصف بالخمول وعدم النشاط^(١١٥). وأدرك محمد محمود حجم المؤامرة التى يدبرها له على ماهر بهدف اسقاط وزارته ولعله أراد أن يفوت الفرصة على القصر عن طريق أشراك السعديين فى الوزارة حتى يدعم وزارته بعناصر لها ثقلها السياسى والوطنى ، وتمكن على ماهر من اقناع قطبى السعديين - أحمد ماهر والنقراشى - بالاشتراك فى الوزارة وتم تشكيل الوزارة الجديدة فى ٢٤ يونية ١٩٢٨م.

أخذت الاشاعات تنتشر مع مرض رئيس الوزراء مرة بالقول بأنه فى طريقة الى الاستقالة ومرة أخرى بأنه فى طريقة الى الأجازة بل أن بعض الاشاعات حددت على ماهر باعتباره الخليفة المنتظر^(١١٦).

وقد ظل الصراع بين محمد محمود وبين على ماهر بين مد وجزر فى الوقت الذى كان فيه رئيس الوزراء يصارع المرض حتى اضطر الى تقديم استقالته (١٩٣٩/٨/١٢).

وقد اختلفت الآراء حول استقالة محمد محمود فالبعض يؤكد أن الاستقالة تمت برغبة ملكية حملها سعيد ذو الفقار الى رئيس الوزراء^(١١٧)، والبعض الآخر يؤكد أن الاستقالة تمت برغبة محمد محمود الذى عزم على تقديمها بعد أن علم أن على ماهر يتصل ببعض الزعماء ويطلب منهم الاشتراك معه فى تشكيل الحكومة الجديدة^(١١٨).

أما محمد محمود نفسه فيؤكد فى حديثه للمير لاميسون أن حالته الصحية كانت السبب فى استقالته حيث لم يتمكن من الجلوس فى آخر جلسة لمجلس الوزراء أكثر من ريع ساعة وذلك مما يضاعف من حرجه امام أعضاء الحكومة^(١١٩).

وبغض النظر عن أن الملك هو الذى طلب من رئيس الحكومة ان يقدم استقالته أو أن رئيس الحكومة نفسه هو الذى يادر بتقديم استقالته فمن المؤكد أن الاستقالة قد وجدت قبولا لدى الملك فاروق .

والسؤال الذى يستحق ان يجاب عليه : هل كانت بريطانيا تعلم بأن فى نية الملك اسناد رئاسة الحكومة الى على ماهر ؟

ان كل الدلائل تشير الى هذا سواء منذ زيارة على ماهر الى لندن وحضور مؤتمر المائدة المستديرة او مراسلات السفير البريطانى الى حكومته حيث يفهم من إحدى برقيات السفير معرفة لندن بكل التفاصيل ، ووفق بعض البرقيات التى بعث بها السفير البريطانى الى حكومته ما يؤكد هذا المعنى حيث يقول " : لقد أسندت رئاسة الحكومة الى على ماهر كما كان يتوقع الجميع ، ولكن المهمة

لم تكن سهلة فقد توقفت الادارة الحكومية مدة اسبوع بينما تجاهل رئيس الوزراء الجديد حزب الوفد تجاهلا تاما وسمح للسعديين والأحرار الدستوريين بالتصارع على مراكز الوزارة وهم يدركون تماما أنهم اذا لم يقبلوا شروطه فقد يستقنى عن تأييدهم (١٢٠).

لعل هذا يضاعف من اعتقادنا من أن اسناد الوزارة الى على ماهر كان متوقعا وأن الدوائر البريطانية كانت على نية من امر هذا التغيير .

ويلاحظ أن على ماهر قد شكل وزارته من اصداقائه المقربين ، ومن الشخصيات المستقلة ولم يراع في اختيارهم ان لهم أنصارا في البرلمان أو أحزابا تناصرهم وجعل كل غايته ان تشكل الحكومة من الذين يتفقون معه في الرأي والاتجاه ، وممن يؤمنون ببعبريته وكفايته ، وهذا ما يؤكد عدم ايمان على ماهر بالحياة النيابية السليمة حيث كان يعتقد أن القصر هو المصدر الفعلي لكل السلطات وأن أى حاكم مصرى يفقد تدعيم القصر له فقد حكم على حكومته بالمضى في طريق وعر لا نهاية له .

وعلى الرغم من أن المجيء بعلى ماهر رئيسا للحكومة كان رهنا بموافقة السلطات البريطانية الا أنه منذ اللحظة الأولى التي باشر فيها سلطاته كرئيس للحكومة عمل على ممارسة سلطاته بعيدا عن النفوذ البريطانى ولعل عدم أخذ رأى الادارة البريطانية في اختيار أعضاء الحكومة كان سببا كافيا لتوجس بريطانيا من رئيس الحكومة الجديد (١٢١) ، وقد أشارت الوثائق الأمريكية الى رغبة رئيس الحكومة الجديد في الاستقلال برأيه بعيدا عن توجيهات بريطانيا إلا أن السفير الأمريكى في القاهرة قد توقع أن تنتهى القضية برضوخ على ماهر في نهاية الأمر (١٢٢)، وفي سبتمبر سنة ١٩٣٩ أعلنت الحرب العالمية الثانية، وأخذ الخوف يتركب المصريين بسبب معرفتهم بعدم مقدرة الجيش عن الدفاع عن البلاد ، وكذا عدم كفاية القوات البريطانية في مصر للقيام بهذه المهمة ، لذلك نلاحظ أن الحاح المسؤولين المصريين أخذ يزداد طلبا لزيادة القوات البريطانية - أى على العكس تماما مما قد يتبادر الى الذهن ولعل هذا التغيير يعد أبرز ما حملة التهديد الفاشى بقيام الحرب العالمية الثانية ، وبدت العيون

البريطانية في مصر ساهرة ترقب تطور الأحداث وتسجل كل نبضة من نبضات الشارع المصري في حذر واهتمام شديدين.

لقد أدركت السياسة البريطانية أهمية حاجة مصر الى الدفاع عن نفسها ولذا فقد بادرت الحكومة البريطانية بالإعلان عن امداد مصر بالقوات البرية والبحرية والجوية اللازمة لضمان سلامة البلاد * وتشير الوثائق الأمريكية أيضا الى أن رئيس الوزراء المصري قد اضطر أمام تلك التطورات الخطيرة الى أن يقطع على نفسه عهدا بأن مصر سوف تقوم بكل دقة بالوفاء بالتزاماتها تجاه الحليفة^(١٣١) وهو وعد يصعب على رئيس الحكومة الوفاء به في ظل الحرب التي راحت تندر بمخاطر حقيقية *

وهكذا كانت معاهدة ١٩٣٦ موضع اختبار عملي أمام السلطات البريطانية وأدركت السلطات المصرية حجم المسؤولية الكبيرة التي فرضتها تلك المعاهدة واجتمع البرلمان المصري في جلسة سرية _ ١٢ يونية ١٩٣٩م _ حيث أفضى رئيس الحكومة ببيان عن سياسة حكومته وخلاصته . تجنّب مصر ويلات الحرب مع التزامها بما ورد في نصوص معاهدة ١٩٣٦^(١٣٢).

لقد كان دخول إيطاليا الحرب بجانب ألمانيا من أهم العوامل التي أفتعت السلطات البريطانية بأن وزارة على ماهر ليست هي الوزارة المناسبة وقد يكون هذا راجعا الى العلاقات الوطيدة التي تربط القصر بالجالية الإيطالية وبالتالي فإن ولاء على ماهر للقصر لم يكن موضع شك ولذا نسبت السلطات البريطانية الى القصر والى على ماهر ما يؤكد بأن لهما ميولا محورية نحو إيطاليا^(١٣٣).

وهي محاولة من على ماهر لتبديد مخاطر تلك الاتهامات فقد بعث بعدة رسائل الى حسن نشأت (السفير المصري في لندن) طالبا اليه بذل ما يستطيع من جهد لازالة مخاوف الادارة البريطانية والتأكيد على أن السفير البريطاني في القاهرة لا يراعى المصالح المصرية ، وأنه يأخذ موقفا شخصيا يتعارض تماما مع العلاقات الوطيدة التي تربط مصر بحليفاتها^(١٣٤).

لم تشمر جهود على ماهر عن أى موقف إيجابى من جانب الخارجية البريطانية التى بعثت الى سفيرها فى القاهرة لى يبلغ الملك فاروق بأن الحكومة المصرية قد خالفت المادة الخامسة من معاهدة ١٩٣٦ ، وأن بقاء فاروق ملكا على مصر مرهون بتنفيذ كل المطالب البريطانية التى تتفق مع روح المعاهدة (١٢٧) .

لقد أدرك الملك فاروق ومن ورائه الحكومة المصرية ثقل المهام التى ألقتهَا معاهدة ١٩٣٦ على كاهل الشعب المصرى ، لذا فقد دخلت العلاقات بين بريطانيا وفاروق مرحلة جديدة من انعدام الثقة ، حيث سجلت السفارة البريطانية فى القاهرة العديد من الملاحظات التى تظهر حالة التبرم وسط جموع المصريين وأشارت نفس التقارير الى أن الملك وأعوانه وفى مقدمتهم على ماهر وراء هذه الحالة التى تضاعف من تخوف بريطانيا فى ظروف صعبة تقضى بضمان الاطمئنان فى الشارع المصرى وهو أمر يكاد يكون مفقوداً .

* * *

هوامش التمهيد

- (١) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، العلاقات المصرية البريطانية ١٩٣٦-١٩٥٦ ص ٢ - القاهرة ١٩٧٨.
- (٢) تقرير لجنة الخارجية، ملحق بمضبطة مجلس النواب، الجلسة الثانية لدور الاجتماع شهر العادي، ١١ نوفمبر ١٩٣٦ ص ١٤.
- (٣) المرجع السابق ص ٢٤.
- (٤) لوكاز هيرزويش، ألمانيا الهندية والمشرق العربي - ترجمة الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى - القاهرة ١٩٧١ - ص ٢٦.
- (٥) محمد شفيق شريال ، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ج ١، القاهرة ١٩٥٢، ص ٢٩٦.
- (٦) تقرير لجنة الخارجية، مضبطة مجلس النواب - الجلسة الثانية ١ نوفمبر ١٩٣٦ ص ١٤.
- (٧) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى - مرجع سابق ذكره ص ١٢.
- (٨) مضبطة مجلس النواب - الجلسة الثانية لدور الاجتماع شهر العادي ١١ نوفمبر ١٩٣٦ ص ١٨.
- (٩) مضبطة مجلس النواب، في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ، من بيان رئيس الحكومة أمام مجلس النواب ص ٤.
- (١٠) نص معاهدة سنة ١٩٣٦ ملحق بمضبطة مجلس النواب - الجلسة الثانية ١١ نوفمبر ١٩٣٦ ص ٢٤
- د. عبدالعزيز الشناوي، جلال يحيى: وثائق نصوص التاريخ الحديث والمعاصر ص ٧٤٦ - القاهرة ١٩٦٩ م.
- (١١) المصدران السابقان.
- (١٢) نفس المصدر السابق.
- (١٣) المصدر السابق، محمد شفيق شريال مرجع سبق ذكره ج ١ ص ٣٧٤ ، د. الشناوي مرجع سبق ذكره ص ٧٤٩، القضية المصرية «الكتاب الأبيض» ص ٤٧٨ رسالة من النحاس إلى إيدن.
- (١٤) المصدر السابق ص ١٨٤، مضابط مجلس النواب، ملحق رقم ١ مجموعة مضابط دور الانعقاد شهر العادي ٢-١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ص ٢٥.
- (١٥) مضبطة مجلس النواب - الجلسة الحادية والأربعين، ٢٠ ، ٢١ مايو سنة ١٩٤١ دور الانعقاد الرابع ص ١١٢٢.

- (١٦) مجموعة مضايك مجلس النواب ، الجلسة الثامنة - دور الانعقاد العاды الأول من يونة ١٩٣٩م
ص ١٣٠ .
- (١٧) جريدة الدستور ٢٢ ، ٢٧ سبتمبر ١٩٢٨ مقال لعباس العقاد .
- (١٨) د. محمد عبد الرحمن برج : عزيز المصري والحركة الوطنية المصرية ، القاهرة ١٩٨٠م، ص ٣٢ .
- (١٩) الأهرام ١٣ سبتمبر ١٩٣٦ .
- (٢٠) نفس المصدر السابق .
- (٢١) مضايك مجلس النواب - الجلسة الثالثة ١٥ نوفمبر ١٩٣٦ ص ٥١ ، عبد الرحمن الرافعي في أعقاب الثورة المصرية ج ٢ ص ٢٤ ، الأهرام ٦ سبتمبر ١٩٣٦ .
- (٢٢) الأهرام، السياسة ١٢ نوفمبر ١٩٣٦ ، القضية المصرية، مصدر سابق ذكره ص ٤٦٨ .
- (٢٣) مادة ٣ ، ٤ ، ٥ من اتفاقية ١٨٩٩م .
- (٢٤) مضايك مجلس النواب ١١ نوفمبر ١٩٣٦ ، ملحق رقم ١ معاهدة ١٩٣٦م، ص ٢٨ .
- (٢٥) صحيفة السياسة أول يولة ١٩٣٧ ، د. يونان لبيب رزق السودان في المفاوضات المصرية - البريطانية ص ١١٣ ، ١١٤ .
- (٢٦) مضبطة الجلسة الأولى لدور الاجتماع غير العادي لمجلس النواب ٢ نوفمبر ١٩٣٦ ص ٨ ، الأهرام والسياسة ٣ نوفمبر ١٩٣٧ .
- (٢٧) من كلمة النائب عبدالعزيز الصوفلى - مضايك مجلس النواب الجلسة الثالثة ١٢ نوفمبر ١٩٣٦ ص ٦٦ .
- (٢٨) دكتور : يونان لبيب رزق - قضية وحدة وادي النيل بين المعاهدة وتغيير الواقع الاستعماري ١٩٣٦ - ١٩٤٦ القاهرة ١٩٧٥ ص ٦٨ ، ٦٩ .
- (٢٩) القضية المصرية ، مصدر سبق ذكره ص ٤٦٩ ، مضايك مجلس النواب ٢ نوفمبر ١٩٣٦ ص ٩٥٨ .
- (٣٠) المادة الحادية عشرة من معاهدة ١٩٣٦ ملحق بمضبطة الجلسة الثانية لمجلس النواب في ١٧ نوفمبر ١٩٣٦ ص ٢٩ ، الوقائع المصرية والأهرام ١٥ نوفمبر ١٩٣٦ .
- (٣١) شهدي عطية الشافعي ، تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٦ ص ٨٢ .
- (٣٢) د. عبد العظيم رمضان ، صراع الطبقات في مصر ١٩٣٧ - ١٩٥٢ ص ١٥٨ .
- (٣٣) آخر ساعة ٧ مارس ١٩٣٧م .
- (٣٤) مضبطة الجلسة الخامسة والأربعين لمجلس النواب في ٢١ يونة سنة ١٩٣٧ ص ١٤٤٣ ملحق خاص بالغاء الامتيازات الأجنبية .
- (٣٥) آخر ساعة ٢٢ مايو ١٩٣٧ .
- (٣٦) آخر ساعة ٢٦ مايو ١٩٣٧ .
- (٣٧) التهمس نقلا عن آخر ساعة ٧ مارس ١٩٣٧ ، السياسة ٩ مارس ١٩٣٧ .
- (٣٨) صحيفة الوفد المصري ١٠ يونة ١٩٣٨ - عقد المؤتمر في مدينة مونترو الموسرية ١٦ يناير

- ١٩٣٧، واشترك في المؤتمر الدول صاحبة الامتيازات وهي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وايرلندا والدانمرك وفرنسا واليونان وبلجيكا والنرويج وهولندا والبرتغال والسويد.
- (٣٩) الوثائق المصرية أول نوفمبر ١٩٣٧، مضابط مجلس النواب ١١ نوفمبر ١٩٣٦ ملحق رقم ٣ ص ٤٠.
- (٤٠) محمد رشدي ، التطور الاقتصادي في مصر ج٢ ص٩.
- (٤١) د. يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ، القاهرة سنة ١٩٧٥، ص ٣٩١.
- (٤٢) مضابط مجلس النواب من الجلسة الأولى إلى الجلسة الخامسة ٢ نوفمبر - ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ص ٩ إلى ص ١٢١.
- (٤٣) آخر ساعة أول نوفمبر ١٩٣٦، الأهرام ٢٣ أكتوبر ١٩٣٦م.
- (٤٤) الأهرام ١١/١٠/١٩٣٦، المصور ٢٥ أكتوبر ١٩٣٦.
- (٤٥) نص قرار مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين، السياسة ١١/٣/١٩٣٦م.
- (٤٦) مضابط مجلس النواب - جلسة ١٢ نوفمبر ١٩٣٦ ص ٩٦.
- (٤٧) آخر ساعة ٢٥ نوفمبر ١٩٣٦م.
- (٤٨) مضابط النواب ١٢ نوفمبر ١٩٣٦م ص ٤٦.
- (٤٩) حسن البنا : مذكرات الدعوة والداعية ، بيروت ١٩٧١م، ص ٣٦١ ، ٣٦٢.
- (٥٠) الرافعي : في أعقاب الثورة المصرية ج٢ ص ٣٥.
- (٥١) د. محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ج٢ صفحة ٣٣.
- (٥٢) الوفد المصري ١٥ يوليو ١٩٣٧م.
- (٥٣) مذكرات كريمة ثابت، جريدة الجمهورية ١٥ يونيو ١٩٥٥، د. عبد العظيم رمضان ، الصراع بين الوفد والعشر ص٤٠.
- (٥٤) الوفد المصري أول أكتوبر ١٩٣٧.
- (٥٥) البلاغ ١١/٧/١٩٣٧م.
- (٥٦) الوفد المصري أول سبتمبر ١٩٣٧م.
- (٥٧) المصدر السابق نقلا عن الديلى تلجراف.
- (٥٨) الوثائق البريطانية، وثيقة رقم ٨٦ بتاريخ ٣٠ أغسطس ١٩٣٦ من لامبسون إلى حكومته - F.O.407-215.
- (٥٩) الوفد المصري ، السياسة ، البلاغ ٣ أغسطس ١٩٣٧م.
- (٦٠) الوثائق البريطانية، برقية رقم ٨٢ من لامبسون إلى إيدن في ٣ مايو ١٩٣٦م. F.O.497-2190.
- (٦١) د. محمد السدي وأخرون : مصر والحرب المالية الثانية ص ٤٤.
- (٦٢) الوثائق البريطانية، وثيقة رقم ٢٠٩ من لامبسون إلى إيدن بتاريخ ١٦/٢/١٩٣٧م. F.O.497-2196.
- (٦٣) د. هيكل ، مرجع سابق ذكره ج٢ ص ١٦٠.
- (٦٤) وثائق الخارجية البريطانية، برقية رقم ٨٢ بتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٣٧م من لامبسون إلى إيدن F.O.407551.

- (٦٥) الوثائق البريطانية برقية ٣١ بتاريخ ٢ مارس ١٩٢٧ من لاميسون إلى إيدن F.O.407221.
- (٦٦) المصدر السابق برقية رقم 902 بتاريخ ٢٨ يوليو ١٩٢٧ من لاميسون.
- (٦٧) الوفد المصري ٣ أغسطس ١٩٢٧، البلاغ ١٢ سبتمبر ١٩٢٧م.
- (٦٨) المصري والجهاد ٢٠ ، ٢١ ديسمبر ١٩٢٧م.
- (٦٩) البلاغ ٢٩ أكتوبر ١٩٢٧م.
- (٧٠) الوثائق البريطانية برقية رقم ٢٥ من لاميسون إلى إيدن بتاريخ F.O.407-221.
- (٧١) البلاغ ٢٩ أكتوبر ١٩٢٧م.
- (٧٢) مذكرات كريم ثابت المستشار الصحفي للملك فاروق ، الجمهورية ١٥ يونيو ١٩٥٥ ، لقامبشفي مع فتحي رضوان بمنزله بمصر الجديدة ١٩٨٢/٩/١٢.
- (٧٣) الوثائق البريطانية برقية رقم 627 من لاميسون إلى حكومته بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٢٧م.
- (٧٤) الوفد المصري والأهرام والبلاغ الأول من ديسمبر ١٩٢٧. الممدى وآخرون ، مصر في الحرب العالمية الثانية ص ٥٥ ، ٥٦.
- (٧٥) الوثائق البريطانية ، برقية رقم 679 بتاريخ ٢ نوفمبر ١٩٢٧ من لاميسون إلى حكومته.
- (٧٦) الوثائق البريطانية برقية رقم ٢٢٢ بتاريخ ٢٨ نوفمبر ١٩٢٧ من إيدن إلى لاميسون.
- (٧٧) البلاغ ٢١ يوليو ١٩٢٧م.
- (٧٨) المصدر السابق أول يوليو ١٩٢٧م.
- (٧٩) الوثائق البريطانية برقية رقم ١٦٦ بتاريخ ١٥ فبراير ١٩٢٨ من إيدن إلى لاميسون.
- (٨٠) د. عبدالمعظم رمضان ، الصراع بين الوفد والعرش ص ٢٥.
- (٨١) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٨٢ بتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٢٧ من لاميسون إلى إيدن.
- (٨٢) البلاغ ، والسباسة ١٩٢٧/١٢/٢٤.
- (٨٣) الأهرام والبلاغ والمستور ١٩٢٧/١٢/٢١م.
- (٨٤) فاطمة اليوسف ، ذكريات ص ٢٢٤.
- (٨٥) البلاغ ١٠/١٠/١٩٢٧م.
- (٨٦) المصري ٢٠/١٠/١٩٢٧م.
- (٨٧) الجمهورية ١/٧/١٩٥٤م.
- (٨٨) الوثائق البريطانية برقية رقم ٦١٢ من لاميسون إلى إيدن بتاريخ ٢٠ نوفمبر ١٩٢٧م.
- (٨٩) المصدر السابق.
- (٩٠) الوثائق البريطانية برقية رقم ١٠٨ من لاميسون إلى إيدن بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٢٨م.
- (٩١) المصري ١٠ نوفمبر ١٩٢٨م.
- (٩٢) الوفد المصري ١١ ، ١٦ نوفمبر ١٩٢٨م.
- (٩٣) مضاميل مجلس النواب - الجلسة الثالثة والثلاثون أول يونيو ١٩٢٨ ص ٢٢٠ ، ٢٢١ .

- (٩٤) المصري ١٢ نوفمبر ١٩٣٨م.
- (٩٥) المصدى وآخرون - مرجع سبق ذكره ص ٦٥.
- (٩٦) الوثائق البريطانية برقية رقم ٨٧ من لامبسون إلى إيدن بتاريخ ٢٨ ديسمبر ١٩٣٨م.
- (٩٧) المصدر السابق برقية رقم ١٠ بتاريخ أول يناير ١٩٣٨ من لامبسون إلى إيدن.
- (٩٨) الوفد المصري ، البلاغ ، السياسة ٤٣ ، ٥ يناير ١٩٣٨م.
- (٩٩) د. أحمد زكريا شلق - حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ ، ١٩٥٢ ، دار المعارف القاهرة سنة ١٩٨٢ ص ٣٩٨.
- (١٠٠) لقاء مع فتحي رضوان في منزله بمصر الجديدة ١٩٨٢/٩/٨ ، عبد الرحمن الرافعي ، هي أعقاب الثورة ج ٢ ص ٦٠.
- (١٠١) محمد حسنين هيكل ، مذكرات في السياسة المصرية ج ٢ ص ٨٥ ، صحيفة السياسة ١٩٣٨/٢/٤م.
- (١٠٢) السياسة ١٩٣٨/٢/١١م.
- (١٠٣) محمد التامى ، أسرار السامة والسياسة ص ٥٠٢ - الكتاب الذهبي العدد ١٩٥ أكتوبر ١٩٧٢ القاهرة ، أخبار اليوم ١٩٤٥/٣/١.
- (١٠٤) مضاميل مجلس النواب - الجلسة الثالثة أول أبريل ١٩٣٨ ، ملحق بمشروع قانون يمنع حمل السلاح على الرعايا الأجانب ، ص ٣١٨.
- (١٠٥) صحيفة مصر الفتاة ٢٥ يوليو ١٩٣٨م.
- (١٠٦) د. محمد أنيس ، دراسة عن ٤ فبراير ١٩٤٢ ص ٢٧.
- (١٠٧) المحور ١٤ أبريل ١٩٣٩ ، فؤاد سراج الدين لقاء شخصي ١٩٨٢/١١/١٢ جاردن سيتي - القاهرة.
- (١٠٨) د. عبد العظيم رمضان - تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٣٧ - ١٩٤٨ ص ٢٤٢.
- (١٠٩) الوثائق البريطانية برقية رقم ٥٦ بتاريخ ٢١ أبريل ١٩٣٨ من لامبسون إلى هاليفاكس .
- (١١٠) المصري الأول من سبتمبر ١٩٣٨م.
- (١١١) الوثائق البريطانية برقية رقم ٥٥ بتاريخ أول أبريل ١٩٣٨ من لامبسون إلى هاليفاكس.
- (١١٢) أخبار اليوم ١٧ يناير ١٩٤٨م.
- (١١٣) الجمهورية ١٩٥٤/١/١٢.
- (١١٤) الوفد المصري أول نوفمبر ١٩٣٨.
- (١١٥) د. محمد حسنين هيكل ، مذكرات في السياسة المصرية ج ٢ ص ٧٠.
- (١١٦) مصر الفتاة ١٩٣٨/٥/٣٦م.
- (١١٧) د. يونان ثبيب زقق ، تاريخ الوزارات المصرية ، مركز الدراسات السياسية بالأهرام - القاهرة سنة ١٩٧٥ ص ٤١٧ ، مصر الفتاة ١٩٣٨/٥/١٢م.
- (١١٨) مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكي ، القصر ودوره في السياسة المصرية ١٩٩٢ . ١٩٥٢ .
- القاهرة ١٩٨٢ ص ١٠٥ ، الرافعي مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٦٨ .
- (١١٩) د. هيكل ، مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ١٦٢ .

- (١٢٠) وثائق البريطانية برقية رقم ١١ من لامبسون إلى هالفاكس أغسطس ١٩٣٩ م.
- (١٢١) وثائق الخارجية الأمريكية وثيقة رقم ١٧٨٤ من «برت قبش» القنصل العام في الاسكندرية إلى حكومته بتاريخ ٢٦ أغسطس ١٩٣٩ م.
- (١٢٢) نفس المصدر السابق.
- (١٢٣) الوثائق الأمريكية برقية من السفير الأمريكي في القاهرة إلى الخارجية الأمريكية ٢٨ سبتمبر ١٩٣٩ وثيقة رقم «٢٢» ، منكرات حسن باشا يوسف مصدر سبق ذكره ص ١٠٥ .
- (١٢٤) محمد زكي عيد القادر - معنة المستور ص ١١٨ .
- (١٢٥) د . المصدي وآخرون ، مرجع سبق ذكره ص ٢٢٥ .
- (١٢٦) الوثائق البريطانية - برقية من وكيل الخارجية البريطانية إلى السفير البريطاني في القاهرة رقم ٢٢٢ بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٤٠ م.
- (١٢٧) المصدر السابق، رسالة من الخارجية البريطانية إلى سفيرها في القاهرة بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٤٠ رقم ٤٢٢ .

الفصل الأول

جذور حادث ٤ فبراير ١٩٤٢

- سياسة تجنب مصر ويلات الحرب.
- بريطانيا تستنفذ أغراضها من وزارتي حسن صبرى وحسين سرى.
- تعطش الوفد إلى الحكم .
- قطع العلاقات المصرية مع حكومة فيشى .

سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب :

لقد بدأت الحرب العالمية الثانية في الأول من سبتمبر سنة ١٩٣٩ على أثر اجتياح الجيش الألماني حدود بولندا ، وفي الثالث من سبتمبر أعلنت إنجلترا وفرنسا الحرب على ألمانيا بعد أن رفضت سحب قواتها من الأراضي البولندية ، وفي مساء أول سبتمبر الذي شهد الهجوم النازي على بولندا قابل السفير البريطاني (سير لامبسون) رئيس الوزراء المصري (على ماهر باشا) وطلب اليه اتخاذ الخطوات لتطبيق المادة السابعة من معاهدة ١٩٣٦^(١).

وفي الحال قطعت مصر علاقاتها الدبلوماسية مع ألمانيا واتخذت كل الاجراءات التي نصت عليها معاهدة التحالف حيث أعلنت حالة الطوارئ وفرضت الرقابة على جميع دور النشر كما فرضت مجموعة من القيود العسكرية والاقتصادية وتم تعيين على ماهر حاكما عسكريا وقسمت البلاد الى أربع مناطق عسكرية ووضعت جميع الموانئ والمطارات تحت تصرف بريطانيا ، وتم القبض على الرعايا الألمان كما تم الاستيلاء على أملاكهم^(٢).

ومن أجل إحكام السيطرة على كل المرافق المصرية فقد أغلقت قناة السويس في وجه السفن المعادية ، ولم يلبث المرور أن أصبح قاصرا فيها على سفن الحلفاء مما ترتب عليه أن السفن المحايدة لم يسمح لها أحيانا بالمرور^(٣).

وعلى الرغم من كل تلك الاجراءات فان السفير البريطاني طالب مصر بضرورة اعلان الحرب على ألمانيا على اعتبار أن فكرة الموقف الوسط بين

الحرب والحياد ليست الا فكرة وهمية، وأن موقف الحياد يخلق صعوبات فى مواجهة أعمال التخريب والجاسوسية، ثم أشار الى أهمية مصر ودورها الرائد فى العالم العربى ولايد من إعلانها الحرب حتى تكون قدوة لغيرها من الدول العربية وخصوصا العراق^(١) .

ووجدت الحكومة المصرية نفسها فى موقف شديد الخطورة ، هل تعلن قيام حالة الحرب بين مصر وألمانيا وفقا لرغبة بريطانيا أم تتمسك بالحياد ؟ لقد أثار هذا الموقف العديد من المخاوف التى قدرتها الحكومة المصرية على اعتبار أن ألمانيا لا تقهر وأن تنفيذ رغبة بريطانيا باعلان الحرب خطير النتائج وخصوصا اذا ما اشتركت إيطاليا فى الحرب بجانب ألمانيا ، لهذا الاعتبار ولعدة اعتبارات أخرى ظل على ماهر متمسكا بموقفه محاولا قدر طاقته أن يقنع السفير البريطانى بأن مصر ليست ضد مبدأ دخول الحرب ، وإنما توقيت اعلان الحرب هو مصدر الخلاف فى مجلس الوزراء مسيطرة للرأى العام ، الى أن يعود الرعايا المصريون الذين كانوا فى ألمانيا وقت قيام الحرب ، والى أن يتم لجوء السفن التجارية المصرية التى كانت فى عرض البحر الى مراسى آمنة ، وكذلك أشار رئيس الوزراء الى ضرورة نقل لواء من قوات فلسطين الى مصر ، كما طالب بتزويد الجيش المصرى بالمدافع الحديثة وتسليح الجيش المرافق بالبنادق^(٢) .

وعلى الرغم مما أبداه على ماهر من استعداد لاجابة كل طلبات بريطانيا ما عدا فكرة دخول الحرب والتى طلب مزيدا من التريث فى شأنها ، الا أن الحكومة البريطانية تكونت لديها قناعة بأن على ماهر ذو ميول محورية وأنه متأمر مراوغ لا يمكن الوثوق به ، ولعل السفير البريطانى قد بنى اعتقاده هذا على ضوء العلاقة الوطيدة التى تربط على ماهر بالسفير الايطالى فى القاهرة مما دفع لامبسون الى الاعتقاد بوجود تضاهم أو اتفاق سرى بين مصر وايطاليا^(٣) .

ووفقا لهنود معاهدة ١٩٣٦ فلم يكن هناك ما يلزم مصر بدخول الحرب الى جانب بريطانيا التى اعتبرت أن إعلان الحرب من جانب مصر يتطابق تماما وروح المعاهدة ، وعلى الرغم من تمسك الحكومة المصرية بمبدأ عدم إعلان

الحرب - الا أن موارد مصر وموانئها ومطاراتها وكل مرافق الحياة فيها قد وضعت تحت تصرف انجلترا دون أن تكون رسميا في حالة حرب ضد ألمانيا وهكذا ظل وضع مصر الدولي شاذاً ، إذ أن الفرق العملي الوحيد بين وضع مصر وحالة الحرب هو ان القوات المسلحة المصرية لم تكن ملزمة بالاشتراك في الحرب ولم تعط لها الأوامر بضرب الأهداف الألمانية .

ووجد على ماهر نفسه في حالة مواجهة مباشرة مع السفير البريطاني الذي أخذ يلاحق على ماهر في كل مكان ، وحاول الأخير - قتلاً للوقت - أن يطرح أفكاراً جديدة ، الا أن السفير كان يتمجل القرار ويضغط على رئيس الوزراء المصري بضرورة استصدار قرار إعلان الحرب ، وأمام هذا الضغط المتواصل وافق مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بالاسكندرية مساء ٧ سبتمبر ١٩٣٩ على اعلان حالة الحرب ضد ألمانيا ، إلا أنه علق موافقته على خطاب يبعث به السفير البريطاني الى ماهر باشا يقول فيه : ان اجراءات اعلان الأحكام العرفية في مصر وقطع العلاقات مع ألمانيا لا تعد كافية لمواجهة التدابير اللازمة للمحافظة على أمن البلاد وسلامة القوات البريطانية ، وأن المطلوب هو اعلان قيام حالة الحرب^(٧) .

وأدرك السفير البريطاني أبعاد الدبلوماسية التي يمارسها على ماهر فهو يريد أن يقول : " أن مصر قد غلبت على أمرها لاعلان الحرب " ، وعلى الرغم من ذلك فقد وافقت الحكومة البريطانية على توجيه الخطاب المشار اليه - الا أن على ماهر قدر حجم المخاطر التي ستعلق بمصر من جراء هذا الاتجاه ولشد ما كانت المفاجأة حينما تلقى على ماهر برقية من سفير مصر في لندن (٧ سبتمبر) تنفيد بأنه قابل مستر بتلر (وكيل وزارة الخارجية البريطانية) وأوضح له المزاي التي سوف تترتب على موقف مصر الحيادي إذ أن ذلك من شأنه أن يسهل ورود السلاح والعتاد من أمريكا الى الحلفاء عن طريق مصر ، وقد عبر حسن نشأت عن ذلك بقوله : ان مستر بتلر أبدى ارتياحه لتلك الفكرة ووصفها بأنها خطة ذكية وماهرة ووعد بعرضها على لورد «هاليفاكس» وزير الخارجية^(٨) .

لقد شعر السفير البريطاني بالمرارة لفشله أمام حكومته في تنفيذ ماسبق أن وعد به على ماهر كتابة ومشاهدة. «دخول الحرب»^(٩).

ومن الواضح أن برقية حسن نشأت (سفير مصر في لندن) الى على ماهر قد أخرجته من الموقف الذي كاد أن ينزلق اليه حيث أخذ يتذرع بأن مصلحة بريطانيا في عدم اعلان مصر الحرب ، وأن أعضاء مجلس الوزراء المصري قد غيروا موقفهم على ضوء رسالة حسن نشأت ، وأن الملك فاروق قد اقتنع بفكرة التريث حتى تتبين الحقيقة^(١٠).

ولعل برقية حسن نشأت قد أعطت الفرصة للملك فاروق وعلى ماهر لكي يعيدا مناقشة الامر بشيء من الهدوء والتروي ولاشك أن الملك فاروق كان يميل الى عدم دخول مصر الحرب ، ولذا فقد طلب من عبد الحميد بدوي باشا - رئيس لجنة قضايا الحكومة - اعداد مذكرة قانونية عن موقف مصر من الصراع الدائر وفقا لمعاهدة ١٩٣٦ ، وجاءت مذكرة - رئيس لجنة قضايا الحكومة - لتتفق تماما مع الرأي القائل بأن المعاهدة لا تلزم مصر بدخول الحرب^(١١) .

والسؤال الذي يمكن أن يطرح نفسه في هذا المجال : هل كان على ماهر هو صاحب فكرة ابعاد مصر عن ميدان الحرب وهي السياسة التي عرفت «بتجنيب مصر ويلات الحرب» ؟

من الملاحظ أن غالبية الذين سجلوا هذه الاحداث قد تغافلوا عن دور الملك فاروق في هذا الصدد مع العلم بأن على ماهر لم يكن يستطيع أن يصمد أمام ملاحقة السفير البريطاني له لولا أن الملك فاروق كان يناصر هذه الفكرة ويدعمها من خلال تأكيدات المستمرة لرئيس وزرائه على ماهر ، ويؤكد أحد المؤرخين أن الملك فاروق قد أخير المفوض العام للولايات المتحدة الأمريكية في القاهرة بأن على ماهر كان قد وعد انجلترا في مناسبات ثلاثة باعلان الحرب على ألمانيا ولكن فاروق منعه من القيام بذلك^(١٢) .

وتشير بعض المصادر قريية الصلة من القصر الملكي الى أن الملك كان صاحب فكرة تجنيب مصر ويلات الحرب^(١٣)، إلا أن دوره كان خفياً .

لقد كان الإتجاه السائد من البداية هو دخول مصر الحرب لدرجة أن على ماهر دعا مجلس الوزراء الى جلسة طارئة ومطالبهم بالإتفاق صيغة قرار اعلان الحرب ضد ألمانيا..٩. الا أن عيد الرحمن عزام «وزير الأوقاف» اعترض على هذا القرار وأخذ يفند الرأي القائل بأن معاهدة ١٩٣٦ تلزم مصر اعلان الحرب ، وبعد مناقشة طويلة طلب عبد الرحمن عزام من على ماهر أن يترك له هذه المسألة ليسويها مع السفير البريطاني ووافق على ماهر ، وذهب عبد الرحمن عزام وقابل مايلز لامبسون وناقشه طويلا في نصوص المعاهدة واستطاع أن يقنعه بأن مصلحة بريطانيا نفسها عدم اعلان مصر الحرب على ألمانيا وهكذا سويت المسألة^(١٤).

وعلى الرغم من التناقض الذي بدا واضحا في موقف على ماهر بخصوص تلك القضية الهامة الا أنني أعتقد أنه لم يكن ينوى الزج بمصر في تلك الحرب ولم يكن صادقا في وعوده التي قطعها للسفير البريطاني ، ولعل مرد ذلك الى أن الرجل كان صاحب فكرة التعاون مع ألمانيا ، وكان الملك فاروق وراء هذا الاتجاه^(١٥).

لقد كان على ماهر يحرص على عدم اظهار مشاعره الحقيقية وهي كراهية الانجليز مفضلا الألمان الذين راحو يحققون انتصارات أسطورية على بريطانيا العدو الأول لمصر .

وأمام الانتصارات الكبيرة التي حققتها القوات الألمانية في بداية الحرب فإن الحكومة البريطانية طلبت من سفيرها في القاهرة أن يوقف الضغط على الحكومة المصرية حتى لا تحدث أثرا عكسيا^(١٦).

لقد اعتقدت الدوائر السياسية البريطانية بأن المشكلة الحقيقية لم تعد وفاء مصر بالتزاماتها قبل بريطانيا بقدر ما تكمن في الثقة التي تيددت منذ اللحظة الأولى لقيام الحرب، وأن ولاء على ماهر لبريطانيا لم يعد يمثل رصيذا ايجابيا في العلاقات المصرية البريطانية وعلى ضوء كل هذه الاعتبارات كان على الحكومة البريطانية أن تميد حساباتها من جديد وفقا لمصالحها في المرتبة الأولى .

واعتقد أننا لنأخذ بصدد إصدار حكم على مشاعر على ماهر الشخصية وإنما يكفي أن نشرح الأسباب الكامنة وراء السياسة التي أعتقد أن عليه أن يتبناها لصالح مصر .

أولاً : لم يكن لدى رئيس الوزراء المصري أى سبب يفره بالانضمام الى صف الحلفاء حيث تهاوت فرنسا واضطرت الى عقد اتفاقية هدنة بعد اجتياح أكثر من نصف أراضيها وبعد إنهيار الجيوش الفرنسية التي كانت تحتفظ بمكانة قوية منذ الحرب العالمية الأولى وظهرت ألمانيا بمظهر الدولة التي يستحيل أن تقهر .

ثانياً : لقد استطاعت الدبلوماسية الإيطالية أن تتقنع على ماهر بأن يظل بعيداً عن الصراع ولم يكن الكونت ماتسوليني سفير إيطاليا في القاهرة يكف عن التصريح حتى يوليو سنة ١٩٤٠ بأن بلاده لا تضم أية نوايا عدوانية تجاه مصر ، وتمكنت الدبلوماسية الإيطالية أن تكسب الى جانبها ليس على ماهر فقط وإنما الملك فاروق أيضاً في الوقت الذي أعلنت فيه إيطاليا رسمياً إنها لا تنوي أن تجر الى صراع البلدان المجاورة مثل اليونان وتركيا ومصر^(١٧) .

ثالثاً : لم يكن على ماهر يستند الى قاعدة حزبية أو جماهيرية ، وإنما كانت دعائمه الأولى هو الملك فاروق الذي ألقى بكل ثقته في جانب المحور اعتقاداً بأن الاعتماد على الحلفاء هو من باب الرهان على جواد خاسر .

رابعاً : لقد كانت الغالبية العظمى من الشعب المصري تميل الى سياسة تجنب مصر ويلات الحرب ، ولقد أدركت الحكومة البريطانية صدق هذه الحقيقة ولم تشأ أن تصدم مشاعر المصريين بفرض الحرب على شعب لا يميل اليها .

ولقد أدركت الحكومة البريطانية وفقاً لمصادرها في القاهرة أن القصر وراء كل هذه المشاعر المعادية لبريطانيا ، ولعل الملك فاروق في محاولة منه للتقليل من

هيبة بريطانيا كان لا يتورع عن اظهار كراهيته لبريطانيا واعتزازه ، بالمانيا وقوتها حتى في احاديثه مع سفير الولايات المتحدة في القاهرة فقد عبر عن امله في هزيمة بريطانيا ، واتهم الدول التي تقف الى جانبها بأنها تقتقد الحنكة السياسية لأن الحرب أوشكت على النهاية^(١٨) .

وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية قد اقتنعت بأهمية عدم اعلان مصر دخول الحرب الا ان لامبسون في محاولة منه لكشف جذور الاتجاه الموالى للمحور، عاد يقترح من جديد اقالة على ماهر اذا لم يعلن الحرب ضد المانيا^(١٩) .

ومن الواضح أن مطلب السفير هذه المرة يعد نوعا من المناورة حتى يتأكد من ميول على ماهر ، يضاف الى ذلك الخوف من احراز المانيا بعض الانتصارات في المستقبل مما قد يؤدي الى تردد مصر في الموافقة على أية اجراءات قد تقدم عليها بريطانيا ، أى أن بريطانيا بأصرارها كانت تريد أن تقطع الطريق على ذلك وتضمن استمرار مصر الى جانبها وارتباطها نهائيا بمعسكر الحلفاء ، وعلى حد تعبير لامبسون : إما أن نطفوا معا أو نفرق معا^(٢٠).

وعلى ضوء العديد من البرقيات التي بعث بها لامبسون الى حكومته والتي أكدت جميعها أن الملك فاروق شخص لا يؤمن جانبه ، لذا فقد بدأت السياسة البريطانية تعيد حساباتها من جديد وخصوصا فيما يتعلق بموقف على ماهر، والذي يسانده القصر ، وحملت رسائل لامبسون الى هاليفاكس « وزير الخارجية » قدرا كبيرا من القلق بسبب تصرفات أعوان القصر - على حد تعبير السفير - ويضيف السفير قائلا : يجب علينا أن نضع في اعتبارنا أننا لا نستطيع أن نتخلص من على ماهر دون أن نشهر عصانا في وجه الملك فاروق لان ما أنتابه من جنون العظمة بالاضافة الى نقوذ على ماهر قد جعله شخصا مكابر يصعب التعامل معه ، وحين نعتزم اتخاذ اجراء سيكون من الضروري ان نستعمل قدرا كبيرا من العنف ، واذا قاومنا بعناد فعليه أن يذهب هو ايضا ولكن يجب علينا في هذه الحالة أن نضع في اعتبارنا اتجاه الرأي العام المصري ، وموقف الجيش وهذا الموقف لانقدم عليه في الظروف الحاضرة الا اذا كنا على استعداد لتنفيذه بالقوة ، وهو أمر يصعب تنفيذه في الوقت الحالي والخلاصة في رأيي ، هو أن

نرخى لعلى ماهر الحبل حتى يقضى على نفسه ، وستأتى اللحظة المناسبة لنا حين يزداد الشعور المعادى له الى الحد الذى يجعل تدخلنا يبدو أمام الشعب أمرا مطلوبا^(٢١).

وفى أول يونية ١٩٤٠ تمت مقابلة بين الملك والسفير البريطانى وقد أوما السفير الى الدعاية الايطالية المتزايدة حول حياد مصر ، فوعده الملك بأنه سيتعهد المسألة بمزيد من الاهتمام ، بل أنه أبلغ السفير أنه (الملك) أمر بوضع أحد أعمام الملكة فريدة تحت الحراسة نظرا لتشجيعه للايطاليين ولميوله المحورية^(٢٢).

وعقب اعلان ايطاليا الحرب (١٠ يونيه ١٩٤٠) قابل السفير على ماهر وابلغه تطورات الموقف العسكرى والغارات الجوية على ليبيا ومصر ، وراح يذكره بوعوده السابقة وقد أجاب على ماهر قائلا : انه اذا حدث هجوم على مصر من أى نوع فإننا سنعلن الحرب ضد المحور ، ولو أن غالبية المصريين يرون عكس ذلك نظراً لأن مصر لا تملك على حدودها أكثر من خمسة آلاف جندي لذا كيف لها أن تلقى بنفسها الى التهلكة باعلان الحرب ؟ .. الأمر الذى أغضب السفير واعتبره تجاهلا للقوات البريطانية فى مصر وتقديرا خاطئا لعدد الجيش المصرى الذى تعلق عليه حكومة لندن أهمية كبرى أملا فى معاونته لها^(٢٣).

لقد أخذت العلاقات المصرية البريطانية تدخل الى مرحلة حاسمة حيث أخذ على ماهر برفض توجيهات الانجليز وخصوصا فى بعض المسائل التى تتعلق بأمن بريطانيا من ذلك رفضه أن يكون الحاكم العسكرى لمناطق الحدود انجليزيا كما قرر سحب القوات المصرية بضعة كيلو مترات من الحدود الغربية تقاديا من وقوع اصطدام مباشر مع جنود المحور^(٢٤).

لكل ما سبق ومع تطور أحداث الحرب فى غير صالح الحلفاء اعتقد الانجليز أن على ماهر ليس هو الشخص القادر على الاحتفاظ بمصر قاعدة صلبة تدعم من جبهة الحلفاء ، وكان اعلان ايطاليا الحرب بجانب ألمانيا هو الصخرة التى تحطم عليها كل أمل فى تعاون الانجليز مع جبهة القصر على

الرغم من استجابة على ماهر لطلبات السفير حيث أمر باعتقال الإيطاليين وشرع في ترحيل وزير إيطاليا المفوض وأعضاء المفوضية والقنصليات الإيطالية إلا أن ما أقدم عليه على ماهر بشأن الرعايا الإيطاليين لم يخل من الضجر والضييق وكأنه تنفيذ لأمر أرغم عليه وعلى حد تعبير أحد المعاصرين : أن ما أقدمت عليه حكومة على ماهر بشأن الرعايا الإيطاليين قد بدأ وكأنه إجراء بريطاني تنفذه حكومة لا تملك الخيار^(٢٤).

وأمام المناورات التي استخدمها على ماهر ببراعة شديدة لم تملك حكومة لندن إلا أن تقترح وجوب اتخاذ إجراء سريع ضده وترى أنه من الأهمية البحث عن وزارة جديدة تكون أكثر تمثيلا للقوى السياسية المختلفة ويكون على رأسها سياسي يقف الى جانب بريطانيا بولاء ويجب أن يكون الجيش البريطاني يقظا لمواجهة معارضة الملك فاروق ، وذلك بتخثيره بين الموافقة أو التنازل عن العرش وقد اقترح لاميسون اسم الأمير محمد على ليخلف فاروق فهو موال لبريطانيا ويحظى بقدر لا بأس به من الشعبية ويمكن الاعتماد عليه بدرجة أكثر من غيره^(٢٥).

وعندما تأكد لاميسون أن على ماهر لن يقبل دخول مصر الحرب في الوقت الذي كانت ظروف الحرب تشكل ضغطا كبيرا على بريطانيا وخصوصا بعد سقوط فرنسا ودخول إيطاليا الحرب بجانب ألمانيا لذا بدأ لاميسون يتذرع بالعديد من المواقف التي تمكنه من تحقيق كل رغباته وفي مقدمتها الاطاحة بعلى ماهر ، الذي أعلن في شهادته أثناء نظر قضية مقتل أمين عثمان : أن السفير البريطاني قد طلب منه أن يعتقل الوزير الإيطالي في المفوضية وأن يقوم بتفتيشها ، كما طالبه أن يفتش أمتعة الدبلوماسيين الإيطاليين وجيوبهم وقت السفر ، وألا يسمح لطلياني بالسفر الا للسفير وموظفي المفوضية ، ويضيف على ماهر : لقد كان ردى : اذا اعتقلتم أنتم في انجلترا الكونت جراندى سفير إيطاليا أعمل المثل أنا في مصر ، وأما التفتيش فأننى أرفضه .. وقلت : واذا أردتم فتشوا ومن ناحيتى فلن أحتج ، وقلت لهم ايضا : أن هذا التفتيش في الواقع لن

يكون لأن الكونت جراندى موضع التكريم فى بلادكم فلن اعاملهم أنا الا بقواعد
العرف الدولى ، والذين يسافرون معه لن أحجزهم الا اذا تبينت موقف المصريين
فى روما وما يتخذ بشأنهم^(٢٧).

واعتقد أن هذا الموقف من على ماهر ينم عن دهاء سياسى فهو يريد أن
تقدم بريطانيا لاتخاذ مাত্রاء بشأن الايطاليين المقيمين فى مصر حتى يبدو أمام
الطليان وكأنه مغلوب على امره ومن جانب آخر فهو يرغب فى الإطمئنان على
سلامة الرعايا المصريين المقيمين فى ايطاليا .

وأمام الضغط المتزايد على على ماهر فقد اشار عليه الملك فاروق بنقل
القضية - دخول مصر الحرب - الى البرلمان ليتخذ بشأنها مايشاء _ ويعد قرار
البرلمان صدمة أخرى للسفير حيث أقر البرلمان وجهة نظر الحكومة بأن المعاهدة
لا تلزم مصر بدخول الحرب وأنها ستكتفى بقطع العلاقات الدبلوماسية مع
ايطاليا ولن تعلن عليها الحرب الا اذا اعتدت عليها باحدى الطرق الآتية :

أولاً : اذا ابتدأت القوات الايطالية بغزو الأراضى المصرية .

ثانياً : اذا ضربت ايطاليا المدن المصرية بالقنابل .

ثالثاً : اذا شنت غارات جوية على مواقع الجيش المصرى^(٢٨).

وفى ١٣ يونيه ١٩٤٠ بدأ السفير البريطانى يتبع سياسة جديدة تتفق مع
توجيهات الخارجية البريطانية وتحقق نفس الغرض ، وهو ضرورة الحصول على
تعاون على ماهر وعدم التنازل عن أى شىء أكثر من نصوص المعاهدة مما جعل
لامبسون يقول عنه : ان على ماهر يتبع سياسة ذات وجهين بين بريطانيا
وايطاليا وانه يعمل على تسهيل الامور للايطاليين ، وانه يتلاعب بطريقة مقلقة
فيما يختص بالجيش المصرى^(٢٩) .

وأمام تدهور الحلفاء وخصوصا بعد سقوط باريس أصبح تسليم بريطانيا فى
نظر الكثيرين مسألة وقت ولعل هذا كان من أهم العوامل التى جعلت السلطات
البريطانية فى مصر تعتقد بأن على ماهر شخص لايمكن الاعتماد عليه^(٣٠)، بل
أن السلطات البريطانية بدأت تفقد أعصابها تماما وتطلب من الخارجية

البريطانية صراحة اقالة على ماهر ، وقد أشيع أن على ماهر على علاقة بالمحور وأن هناك اتصالات لاسلكية سرية كانت ترسل الى وكلاء المحور وسلطاته الحربية تعطى تفاصيل بعض ما يجرى في مصر وما تحرص السلطات البريطانية كل الحرص على كتمانها - كما أن هذه المحطات السرية كانت تتلقى من وكلاء المحور وسلطاته الحربية التعليمات عما يجب عمله^(٣١) .

وبدأت السلطات البريطانية تتلقى العديد من التقارير في الفترة من يونيو ١٩٤٠ وحتى أواخر عام ١٩٤١م من أقلام مخبراتها في القاهرة وتركيا ولبنان وقد جاء فيها :

١- أن سمير ذو الفقار التشريفاتي السابق - وأحد أصدقاء على ماهر - قد سافر أكثر من مرة الى تركيا بحجة التجارة في الجلود والتبغ وأنه اجتمع بسفير ألمانيا في انقرة عدة مرات وأنه قابل أيضا بعض وكلاء الألمان وأنه لما عاد اجتمع بعلى ماهر وبعض كبار الساسة المواليين للقصر .

٢- أن شوقي الهان ، وزير تركيا المفوض في مصر قد سافر أكثر من مرة الى تركيا بحجة مراجعة حكومته في بعض الشؤون بينما هو في الحقيقة قد سافر موفدا " من سلطات مصرية عليا" للاتصال بالسلطات الألمانية في تركيا وإبلاغها أخبارا خاصة لكي تبلغها في بدورها الى السلطات العليا في برلين كانت تركيا يومئذ أي في عام ١٩٤١ على الحياد ولكنه كان حيادا مشويا بالميل لألمانيا وتأييد المحور .

٣- أن الانسة «دولوس» الملحقة السياسية بمفوضية أسبانيا في القاهرة كانت واسطة اتصال بين فريق الكبراء المصريين المواليين للمحور وبين سفارة ألمانيا في مدريد^(٣٢).

لقد كان على بريطانيا أن تقطع الشك باليقين وأن تبلغ سفيرها في القاهرة لكي يتصل بالملك فاروق ويبلغه الرسالة التالية؟ على ماهر يجب أن يخرج من الحكم فوراً ، كما أننا لا نوافق على عودته الى منصبه في القصر لأن التجارب أظهرت أن وجوده في ذلك المنصب يجعل من المستحيل على أية وزارة أن تقوم

بمعلمها^(٣٢). ولم يستطع الملك فاروق أن يحمي رئيس وزارته واستسلم للانذار البريطاني لكن بعد العديد من المحاولات بهدف الاحتفاظ بعلى ماهر باعتباره الرجل المناسب في هذه الظروف العصيبة .

واستمرارا في سياسة كسب الوقت فإن الملك فاروق قد بعث في الثامن عشر من يونيو ١٩٤٠ برسالة الى ملك انجلترا يشكو فيها أسلوب التعسف والتشدد الذي يمارسه لامبسون وفي نفس الوقت أوفد الملك أحمد حسنين ليقابل السفير ويخبره بأمر تلك الرسالة ويوضح له بأن التعديل الوزاري يتوقف على اجابة ملك انجلترا على تلك الرسالة ولعل مقابلة حسنين باشا للسفير كانت تعنى الوساطة كي يسمح لعلى ماهر بالعودة الى منصبه السابق كرئيس للديوان الملكي مراعاة لكرامة الملك فاروق بعد أن بات من المستحيل الاحتفاظ به رئيسا للوزارة ولكن السفير رفض ذلك رفضا باتا وأكد في الوقت نفسه أن ليس في نية حكومة لندن التصميم على مطالبة أى حكومة مصرية باعلان الحرب^(٣٣).

ولم تكن رسالة الملك فاروق الى ملك انجلترا لتحدث أثرا في موقف الحكومة البريطانية فهي المسئولة عن القرار الذي اتخذته وهي السلطة التنفيذية أمام البرلمان وكل مشتغل بالقوانين الدستورية يعلم أن الملك في انجلترا يملك ولا يحكم ولم يأت يوم ٢٢ يونيو حتى كان السفير البريطاني قد تلقى موافقة حكومته على تنازل الملك فاروق عن العرش اذا تعسك برئيس وزارته على ان لا يترك طليقا وانما يوضع تحت الرقابة الانجليزية حتى لا يلجأ الى إيطاليا أو ألمانيا ليطلب بعمرشه^(٣٤). ولعل بريطانيا تبريرا منها لما سوف تقدم عليه من اجراءات عنيفة فقد اتخذت المادة الخامسة من المعاهدة ذريعة حيث تقضى بتعهد مصر أن لا تتخذ في علاقاتها مع الدول الأجنبية موقفا يتعارض مع المعاهدة فصا أوروبا .

لقد أخذ الملك فاروق يفكر في الشخص الذي يعهد اليه بتأليف الوزارة وكان طبيعيا أن يكون موضع ثقة السفير البريطاني ومن الأفضل أن تكون وزارة وطنية او تحظى بتأييد الوفد على الأقل حيث تكون قادرة على التعاون مع بريطانيا الى حد أن :«تطلقوا معنا أو تفرق معنا» على حد قول لامبسون^(٣٥) .

واستقر الرأي أخيرا على حسن صبرى باشا لكى يؤلف الوزارة الجديدة (٢٨) يونية ١٩٤٠) وشهدت قاعات مجلس النواب والشيوخ العديد من الاسئلة عن الظروف والملابسات التى أحاطت بأقالة الوزارة وحمل الأعضاء على بريطانيا لتدخلها فى مسائل تعد من صميم السياسة المصرية وأصدر المجلس بيانا يستنكر فيه ما حدث من اعتداء على رئيس الوزراء^(٢٧) .

والسؤال الذى يطرح نفسه ٠ هل كانت هناك علاقة بين المحور وعلى ماهر دفعت بريطانيا الى هذا الموقف ؟ ..

من المقطوع به أن الخلاف بين إنجلترا وعلى ماهر كان السبب فى استقالته وهو خلاف قائم على التشكك وفقدان الثقة من الجانب البريطانى فى على ماهر اعتقادا بأنه على علاقة بالمحور وهذا واضح من خلال وثائق وزارة الخارجية البريطانية ، ووفقا لما ذكره الدكتور هيكل فان بريطانيا وجهت الى الملك فاروق تبليغا بأن حكومته لا تقف منها موقف الصديق وأنها فى ريب من نواياها^(٢٨).

ولقد أكدت السلطات البريطانية أنها اكتشفت من بين الوثائق الألمانية التى عثرت عليها أن على ماهر كان يتلقى مساعدات من المحور عن طريق بنك درسدن^(٢٩)، وعلى الرغم مما تشير اليه الوثائق البريطانية من أن على ماهر يعمل لحساب الألمان إلا أن مثل هذه الاتهامات لا يمكن أن تقبلها على أنها حقيقة مجردة وخصوصا اذا ما تضاربت المصادر البريطانية فى هذا الصدد فان اللورد ويلسون القائد العسكرى لمنطقة البحر المتوسط يقول تعقيبا على هذا : " أنه لما يدعو الى الدهشة أن المعلومات التى وصلت الى المحور من مصر كانت ضئيلة القيمة ولا أعرف حالة واحدة تضمنت معلومات عن تحركاتنا أو عملياتنا العسكرية تسربت الى العدو فى الوقت المناسب الذى يتيح له استخدام تلك المعلومات لمواجهتنا^(٣٠) لعل كل ما قيل لا يعد دليلا على وجود علاقة من نوع ما بين على ماهر والمحور بالضرورة لكنه ينهض دليلا على قلق بريطانيا وتخوفها الشديد ومؤشرا على أن على ماهر لم يعد موضع ثقة الحلفاء وقد تمق هذا الانطباع لدى السفير البريطانى نتيجة شكوكه فى على ماهر ولم تعد قضية وفاء

مصر بالتزاماتها تجاه الحليفة هو الأساس وإنما أصبحت الثقة في ولاء على ماهر للخليفة ومدى استجابته للمطالب البريطانية بعيدا عن نصوص المعاهدة .

ولما كانت تلك الثقة قد أصبحت معدومة ولذا فإنني اعتقد أن على ماهر لم يكن جاسوسا ألمانيا بقدر ما كان سياسيا مصرية حاول أن يستغل لعبة الأمم وصراعاتها في تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقلال ، وكما أوضحنا من قبل فلم يكن هناك أي سبب يشجع على ماهر لكي يلقي بكل ثقته تجاه بريطانيا التي كانت أوضاعها العسكرية تبدو سيئة على كل الجبهات .

وتشير الكثير من المصادر الهامة الى وجود اتصالات بين فاروق والمحور حيث كشفت الوثائق الألمانية عن جوانب متعددة من تلك الاتصالات حيث يشير المؤرخ «لوكار هيرزوير» الى تلك الاتصالات من خلال الوثائق الألمانية التي اعتمد عليها ، حيث أن القائم بالأعمال المصري في بون - عسل بك - والبرنس محمد ابراهيم ، والقنصل المصري العام في استنبول (حافظ عمرو) والسفير المصري في طهران - يوسف ذو الفقار - صهر الملك فاروق وآخرين اتصلوا بالهيئات الدبلوماسية الألمانية سواء بطريق مباشر أو غير مباشر ، وكانت أهم تلك الاتصالات المحادثات التي اجراها ذو الفقار باشا بالسفير الألماني في طهران باسم الملك فاروق شخصا ويتعليمات خاصة منه وعبر عن عطف فاروق على هتلر واحترامه له ولألمانيا وعن املهم تمنياته بالانتصار على بريطانيا وان الملك فاروق وشعبه يودان مشاهدة قوات التحرير الألمانية في مصر في أسرع وقت ممكن وأن المصريين واثقون من أن الألمان سيأتون كمحررين لا كطغاة جدد^(١).

ولاشك أن تلك الميول المحورية من جانب الملك فاروق لم تكن ايمانا منه بنزعات فاشية أو نازية وإنما كانت بسبب تطور الموقف العسكري في أوروبا وأنهيار فرنسا مما شجع في مصر الميول التي كانت تتعاطف مع المحور شيعية كانت أم رسمية، لا على اعتبار أن المحور صادق النية فيما يتعلق باحترام السيادة المصرية واستقلال دول منطقة الشرق الأوسط، ولكن على اعتبار أنه لن يكون احتلالا أسوا من الاحتلال البريطاني أو الفرنسي والذي عانت منه شعوب المنطقة سنوات طويلة ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى كان هذا الميل يحمل في

طياته دوافع التشفى نحو حليف أكرهت مصر على مخالفته ضد رغبة شعبها، كما أنه كان يتضمن فى الوقت نفسه معنى الأعجاب بالمسكينة الألمانية التى لا تقهر على حد تعبير بعض قطاعات الرأى العام المصرى وقادته بل وحتى الملك فاروق الذى كان يود الوصول الى تصاهم مع ألمانيا قبل أن تحسم الحرب لصالحها كما كان يعتقد ، ويقدر ما حرص الملك فاروق على التقرب من هتلر بقدر ما حرصت المخابرات الألمانية على تبديد أية مخاوف قد تصاور الملك فاروق ووفقا لهذه السياسة التى نسجت خيوطها المخابرات الألمانية، فقد تلقى الملك فاروق رسالة شفوية عن طريق السفير المصرى فى طهران (٣٠ أبريل ١٩٤١) يؤكد فيها هتلر بأن الحرب ليست موجهة ضد مصر أو أى بلد عربى وإنما ضد انجلترا وحدها ، وأن دولتى المحور تريدان طرد بريطانيا من أوربا والشرق الأدنى الى غير رجعة ، واقامة نظام جديد يقوم على مبدأ المصالح المشروعة لكل الشعوب ، وأكدت الرسالة أيضا على أن ألمانيا ليست لها أطماع أفريقية فى البلدان العربية ، على حين أن هتلر وموسلىنى يرغبان فى أن يتحقق استقلال مصر وكل الأقطار العربية^(١٢).

وفى ٢٩ يونيو ١٩٤١ أى بعد فشل الهجوم الانجليزى الذى شنه الجنرال ويفل على الحدود المصرية الليبية أرسل فاروق برقية الى السفير المصرى فى طهران ليبلغ السفير الألمانى ان لدى فاروق معلومات تؤكد بأن الانجليز سيحتلون مناطق البترول الايرانية لكى يحموها من الهجوم الألمانى المحتل من ناحية روسيا^(١٣).

الا أن فاروق قد تملكه القلق والانزعاج بسبب ما وصل الى علمه من اتصالات كانت تجريها المخابرات الألمانية مع خديو مصر السابق عباس حلمى والذى كان صديقا قديما لألمانيا وكانت له ادعاءات فى عرش مصر منذ خلعه الانجليز فى أوائل الحرب العالمية الأولى ، وعلى الرغم من أنه قد تنازل عن عرش مصر وأصدر بيانا بهذا الخصوص (١٢ مايو ١٩٢١) الا أنه قد أوضح فيما بعد أنه يطالب بالعرش لابنه^(١٤).

ويبدو أن اتصالات عباس حلمي بالألمان قد أثارت قلقاً في الدوائر الملكية المصرية مما جعل الملك فاروق يكتب إلى هتلر - عن طريق السفارة البلغارية في القاهرة - يحثه على قطع العلاقات الألمانية مع عباس حلمي وبالفعل فقد توقفت تلك الاتصالات كما قررت الحكومة الإيطالية أيضاً قطع اتصالاتها بخديو مصر السابق عباس حلمي أرضاء للملك فاروق^(١٥).

واعتقد أن الملك فاروق لم يكن وحده الذي يميل إلى ألمانيا وإنما كانت الغالبية العظمى من المصريين يميلون إلى نفس الاتجاه ولعل ذلك يرجع إلى عدة اعتبارات : فقد كان أول من اكتشف فيروس البلهارسيا عالم ألماني وكان هذا المرض من الأمراض المنتشرة في مصر ، وكان أول من اكتشف معابد أبي سنبل عالم آثار ألماني ، ثم كانت هناك تلك الثقة التي تتمتع بها الآلات الألمانية بشكل واضح ، وكان العرب عموماً معجبين بألمانيا بسبب انضباطها وقوتها والطريقة التي بنت بها كيانه وحدتها من مجموعة من الدويلات ذات لغة مشتركة وتراث مشترك ولكنها كانت عديمة القوة إلى أن التحمت أو اصبرها وانصهرت في بوتقة الوحدة الجبرمانية وعندما كل العرب (وما يزالون) يتدارسون تحقيق وحدتهم كان بعضهم يتطلع إلى ألمانيا على اعتبار أنها قدوة يمكن الاحتذاء بها .

وعلى ضوء المعنى السابق فقد اتهمت السلطات المصرية بأنها صنيعا للمحور في شخص ملكها - على الرغم من أن تلك التهمة لا تحمل قدراً من الحقيقة ، فالواقع أن مصر وألمانيا وجدتا نفسيهما تحاربان عدوا واحداً الأمر الذي خلق نوعاً من الترابط بينهما ليس القصد منه خدمة ألمانيا وإنما قصد من هذا الترابط حصول مصر على استقلالها ، ولعل فاروق في محاولة الاتصال بالألمان كان يهدف إلى أن يحصل على وعد من هتلر بأن يمنح الألمان مصر الاستقلال إذا انتصر المحور في الحرب^(١٦).

وعلى الرغم من أن المحور قد أعلن في العديد من المناسبات أنه لا يضم أي نوايا عدوانية نحو مصر أو غيرها من الأقطار العربية ، وبينما الاتصالات قائمة بين الملك فاروق وهتلر إلا أن الوثائق الألمانية ، تشير إلى ما يسمى بتقسيم التركة

- عقب انتصار المحور - حيث أرادت إيطاليا أن تحصل من هتلر على وعد بأن تكون مصر من نصيبها في نطاق السيطرة الإيطالية على ساحل شمال أفريقيا ، وعلى الرغم من أن هتلر قد قطع على نفسه وعدا بذلك إلا أنها كانت خطة تكتيكية بهدف البقاء على جبهة التضامن متماسكة^(١٧) .

ويبدو أن المخابرات البريطانية كانت متيقظة تماما لكل ما يحدث في مصر وتجمعت تقارير المخابرات البريطانية وتقارير السفير البريطاني في مصر وتقارير عملاء بريطانيا سواء في مصر أو في البلدان التي تمت فيها الاتصالات بين المحور وفاروق ، واجمعت كلها على أن فاروق يلعب لعبة خطيرة ولا بد من توجيه لطمة قوية لشخص الملك الشاب المتهور حتى يعود إلى حظيرة السياسة البريطانية .

وقبل أن تنتهي من دراسة بعض المواقف التي هيأت لحادث ٤ فبراير يجدر بنا أن نسجل ملاحظة هامة : لقد كان في مقدور السلطات البريطانية أن تقدر نشاط القصر لا على أنه خيانة لقضية بريطانيا وحلفائها وإنما على أنه خلاص لقضية مصر واستقلالها، وأن هؤلاء المصريين ذوى النشاط المحوري لا يحبون المحور لذاته ولا يكرهون الانجليز لذاتهم أيضا ، ولكنهم كانوا يعملون لتحقيق ما يعتقدون باخلاص أنه في مصلحة مصر ، ولقد كانت الدول المحايدة أو معظمها تؤمن يومئذ إيمانا راسخا بأن النصر للمحور وأن الهزيمة ستلحق ببريطانيا .

ولم تكن هناك أذن خيانة لقضية الديمقراطية وإنما كان هناك خلاص لقضية مصر وحرص على تحقيق أمانها في السيادة والاستقلال ، ولعل البريطاني الوحيد الذي فهم هذا المعنى وقدره هو الجنرال ويلسون حيث عبر عن النشاط المصري والذي يطلق عليه " محوري " بأنه نشاط بين ولائيين ولاء الساسة المصريين لقضية بلادهم والعمل على استقلالها وبين ولائهم لقضية الحلفاء والديمقراطية^(١٨).

بريطانيا تستنفذ أغراضها من وزارتى حسن صبرى وحسين سرى

أولاً: وزارة حسن صبرى يونية - نوفمبر ١٩٤٠ :

لم يجد الملك فاروق بدأ من الخضوع للتهديدات البريطانية والموافقة على إقالة حكومة على ماهر ، ورغبة منه فى تدارك الموقف حفاظاً على عرشه ، استدعى عدداً من الساسة القدامى وزعماء الأحزاب الى قصر عابدين للتشاور فى الأمر ، وقد رأى المجتمعون وفى مقدمتهم أحمد ماهر أنه من الخير أن تستقيل الوزارة بعد أن انعدمت الثقة بينها وبين الحكومة البريطانية^(١٩)، وفى مساء (٢٢ يونية ١٩٤٠) وكان على ماهر قد قدم استقالته فعلاً ، وذهب أحمد حسنين (أمين القصر) الى دار السفارة البريطانية ليبلغ السفير موافقة الملك على اعتزال على ماهر رئاسة الوزارة ولئن يمود الى منصبه فى القصر وفى محاولة من على ماهر لاستثمار الموقف لصالحه ذهب الى مجلس الشيوخ والقى بيانا أوضح فيه أسباب استقالته مؤكداً على أن السلطات البريطانية تقدمت اليه بالعديد من المطالب وأنه استجاب الى الكثير منها فى نطاق معاهدة التحالف الأمر الذى استوجب شكر السلطات البريطانية له ، وأن بعضاً من هذه المطالب قد رفضه لمناقضاته لاستقلال مصر .

ويلاحظ أن على ماهر قد لجأ الى مجلس الشيوخ ، وليس الى مجلس النواب، الذى يملك وحده اعلان الثقة بالوزارة ، وذلك خشية المعارضة التى قد يثيرها رئيس مجلس النواب - أحمد ماهر - بسبب ما أبداه من موافقته على استقالة الحكومة .

أما المطالب البريطانية بشأن الوزارة الجديدة فقد اتسمت بالتضارب الى حد كبير حيث كان من رأى الخارجية البريطانية أن تكون وزارة قومية أكثر تمثيلاً للقوى السياسية المختلفة بشرط أن يؤيدها الوفد وتقوم بتنفيذ المعاهدة نصاً وروحاً^(٢٠) ، وهكذا عاد الوفد الى الظهور كقوة مؤثرة على مسرح السياسة المصرية ، أما لامبسون فكان يريد لها وزارة وهدية خالصة أو يؤيدها الوفد على الأقل ولا أهمية لكونها قومية أو حزبية بشرط أن «تطفوا معنا أو تفرق معنا» على حد تعبيره^(٢١) .

واعتقد أن اختيار حسن صبرى لرئاسة الحكومة (٢٨ يونية) لم يكن استجابة كاملة لرغبات بريطانيا الا أن الحكومة البريطانية قد اعتبرته حلا وسطا وأكد وزير الخارجية البريطانية هذا المعنى فى تصريح له فى مجلس اللوردات اذ قال : «أن علاقة بريطانيا بالوزارة المصرية الحاضرة تدعو الى أشد الاغتراب على الرغم من أنه كان يود أن يشترك الوفد فى الحكم » (٥٢).

ولعل موافقة بريطانيا على اختيار حسن صبرى رئيسا للحكومة قد حكمته عدة اعتبارات من بينها : صداقة حسن صبرى لبريطانيا ورفض النحاس باشا الاشتراك فى وزارة قومية ، وعدم التأكد من ولاء القوات الفرنسية بعد سقوط فرنسا ورغبة الخارجية البريطانية فى حسم الأمور مع الملك فاروق بقدر من اللباقة دون حدوث انفجار (٥٣) .

وعلى الرغم مما عرف عن حسن صبرى من ميول انجليزية الا أن زيارته لدار السفارة البريطانية فى اليوم الثانى لتولية منصب رئيس الحكومة كانت تحمل معنى الحرص على أرضاء السلطات البريطانية بقدريمكنه من ممارسة سلطاته كرئيس للوزراء ، ولذا فقد كانت هذه الزيارة موضع استكثار شديد من بعض أعضاء مجلس الشيوخ المصرى والكثير من قطاعات الرأى العام المصرى .

ولم يكن من الممكن أن تتبنى الوزارة الجديدة سياسة مضادة لسياسة الوزارة السابقة ولذا فقد ألقى حسن صبرى بياناً فى مجلس النواب والشيوخ اشار فيه الى : أن مصر الحريصة على استقلالها وسلامتها تحرص كذلك على الوفاء بتعهداتها لحليفاتها بتطبيق المعاهدة نصا وروحا وفق ما أقره مجلسكم الموقر بجلسة ١٢ يونية ١٩٤٠ (٥٤)، وكان معنى ذلك هو تمسك وزارة حسن صبرى بمبدأ تجنب مصر ويلات الحرب ، وعلى الرغم من ذلك فقد قوبل رئيس الوزراء بمعارضة قوية من غالبية أعضاء مجلسى النواب والشيوخ بسبب الملابس التى أحاطت بتشكيل الوزارة على اعتبار أن الوزارة السابقة قد حظيت بثقة البرلمان بمجلسيه (النواب والشيوخ) (٥٥) قبل أيام معدودات وإقالتها بهذه الطريقة يعد مخالفة صريحة للدستور الذى يقضى بأن الوزارة تستقيل اذا اهتقدت ثقة البرلمان وتبقى فى مناصبها اذا فازت بهذه الثقة .. وتسامل أحد أعضاء مجلس

الشيوخ : فمن أى ناحية أذن جاءت هذه الاستقالة ؟ وأجاب الشيخ عبد الرحمن الراهقى : أن أمر الاقالة جاء من ناحية التدخل الماسفر فى شئون البلاد ولذا فإن الملابسات التى أحاطت بتشكيل الوزارة الحالية واستقالة الوزارة السابقة يدعوننا الى الامتناع عن تأييد تلك الوزارة (٥٦) .

ويلاحظ وفقا للعديد من المصادر الهامة أن بريطانيا بدأت تعمل على إرضاء الوفد وقد إتضح هذا من خلال سياسة الوزارة الجديدة وحث الملك فاروق على أخذ رأى الوفد على اعتبار أن أية حكومة لا تحظى برضاء الوفد فلن تبال قدرها من الأهلية التى تمكثها من الاستمرار ، ولذا فإننا نعتقد أن موقف الوفد وامتناعه عن تأييد هذه الحكومة على اعتبار أنها لا تحوز ثقة البلاد(٥٧)، يعد نوعا من المناورة لبريطانيا ومؤشرا واضحا الى سياسة التصادم التى أوصلت العلاقات المصرية البريطانية الى طريق مسدود وقد بدأ هذا واضحا من خلال مقابلة لامبسون لفاروق(٢٨ يونية ١٩٤٠) ولذلك فقد سعى حسن صبرى جادا للحصول على تأييد الوفد تقوية لمركزه ، بناء على نصيحة لامبسون .

لقد حرصت الإدارة البريطانية على أن يظل الباب مفتوحا مع الوفد اعتقاداً بأنه البديل المناسب ، حينما تتأزم الأمور وتفشل حكومات الأقلية فى تنفيذ كافة التزامات معاهدة ١٩٣٦ ، ولذا فقد لفت لامبسون نظر فاروق الى أن فشل وزارة حسن صبرى ستتربط عليها نتائج خطيرة قد لا يتوقعها(٥٨)، وهى إشارة واضحة الى تحذير فاروق من سياسته التى عقدت الأمور أيام وزارة على ماهر تلك السياسة التى يرى لامبسون أنها أدت الى أزمة أهلت فاروق من نتائجها الخطيرة الصعبة .

وبصدد اختيار حسن صبرى باشا رئيسا للوزراء وعدم الأخذ بنصيحة لامبسون باسناد رئاسة الحكومة الى الوفد أو وزارة يؤيدها الوفد يتحدث أحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكى والمستشار الأول للملك فاروق - عن السبب فى اختيار حسن صبرى فيقول : «لقد كان رأيى دائما أن الوفد هو القوة الشعبية الوحيدة فى هذا البلد وأنه بهذه الصفة أحق بالحكم من جميع الأحزاب الأخرى ، وأنا اعتقد أن الوفد قوة يمكن استقلالها فى استخلاص حقوق البلاد من

الانجليز ، ولقد عملت ولازلت تعمل على ازالة الخلاف بين الملك فاروق والنحاس، وهذه الخطوة لابد منها قبل عودة المياه الى مجاريها - أى قبل عودة الوفد الى تولى الحكم - ومن هنا كان رفضى العمل بنصيحة لاميمسون - لأن العمل بهذه النصيحة كان معناه أن الوفد وهو القوة الشعبية الوحيدة «وعودته الى الحكم بإرادة الانجليز ليس فى مصلحة البلاد ولا فى مصلحة الملك ، ولا فى مصلحة الوفد نفسه» .

ويضيف أحمد حسنين قائلًا: «رأيت أن أقوم بمناورة تمويه وتضليل ذرا للرماد فى العيون، فطلبت من الملك أن يوفد عبد الوهاب طلعت لمقابلة النحاس باشا فى كفر عشمما لكى ألقت أنظار السفارة وعيونها الى حيث يقيم النحاس وأصرفها عما يجرى فى القاهرة.. وهكذا بينما كان عبد الوهاب طلعت فى كفر عشمما كنت أنا قد اتصلت بحسن صبرى وأعضاء وزارته وأعددت المراسيم بتشكيل الوزارة وهكذا فوجئ السفير البريطانى بالأمر الواقع صحيح أن حسن صديق لبريطانيا ولقد اخترناه لهذا السبب كسرا لحدة التحدى فقد كان أغفال نصيحة السفير تحديا منا لاشك فيه^(٩)».

ووفقا لهذه الرواية فإن القصر الملكى كان يحاول أن يظهر وكأنه حريص على عودة الوفد تحقيقا للشرعية الدستورية باعتبار أن الوفد هو صاحب الأغلبية الشعبية فى البلاد وهذا يعطى دلالة خفية على أن اسناد الحكم الى وزارات الأقلية يعد مخالفة دستورية يحرض القصر على تجاوزها بعودة الوفد الى الحكم تحقيقا لمبدأ الشرعية الدستورية الا أن هذه العودة مشروطة بإيجاد نوع من التفاهم مع الملك أى - عودة المياه الى مجاريها - على حد تعبير أحمد حسنين باشا . وهذه العودة التى يعينها القصر تتمثل فى نوع من التضامن بين القصر والوفد وهذا مالا تسمح به بريطانيا اطلاقا لأنه يعنى - من وجهة النظر البريطانية - أن ينضم الوفد الى سياسة القصر مما يسبب كثيرا من المشاكل، وإعاقة للعديد من المخططات البريطانية .

وفى الوقت الذى تولت فيه وزارة حسن صبرى الحكم كان الهجوم العنيف الذى شنّه الإيطاليون فى خريف سنة ١٩٤٠ فى اتجاه الاسكندرية ، وسرعان ما

جعل مهمة الوزارة الجديدة بالغة الدقة حيث وصلت القوات الإيطالية الى السلوم في ١٤ سبتمبر وعقب ذلك بيومين احتلت سيدى برانى ، ومن جديد نوقشت قضية هامة شغلت الجانب الأساسى فى العلاقات المصرية البريطانية ابتداء من نشوب الحرب - وهى قضية اعلان الحرب من جانب مصر على المحور - وتوترت العلاقات مع السعديين والذين كانوا يشكلون اهم المجموعات الحزبية التى تتألف منها الوزارة، وبدأ الدكتور أحمد ماهر فى شن حملة سياسية تستهدف أن يكون لمصر دورا هاما فى الحرب بأن تعلن الحرب على المحور، فى الوقت الذى رأى فيه حسن صبرى وغالبية أعضاء وزارته أن مصر يجب ألا تعلن الحرب لمجرد اجتياز الإيطاليين الحدود عند السلوم لأن القوات المصرية لم تكن ترابط هناك وبين السلوم ومرسى مطروح مسافة ثلاثمائة كيلو متر لم يحسب من قبل حساب الدفاع عنها ، ولا مسوغ لأن تعلن مصر الحرب دفاعا عن هذه المنطقة وهى لا تملك هذا الدفاع ولا تريد أن تجعل من اعلان الحرب مجرد ظاهرة كلامية لا حربا بالفعل وكان من رأى حسن صبرى عدم اعلان الحرب من جانب مصر ولو بلغ الإيطاليون القاهرة^(١٠) .

لقد كان توتر الاعصاب فى القاهرة شديدا ، وفى دور السيما قوبلت المعلومات التى عملت السلطات البريطانية بعناية على اذاعتها بمظاهرات صاحبة كالموج وكثرت الأخبار المغلوطة وانتشرت الشائعات بأن الحرس الملكى قد دعم بعناصر انجليزية جعلت الملك فاروق واقفا تحت الرقابة المشددة من السلطات البريطانية^(١١) .

وأمام الهزائم المتلاحقة لقوات الحلفاء وتحت تأثير الرأى العام المصرى والذى يميل الى عدم التورط فى حرب لا ناقة له فيها ولا جمل - على حد تعبير الشيخ المراغى^(١٢) - تمسكت حكومة حسن صبرى بموقفها من الحرب على الرغم من انسحاب السعديين من الوزارة ايمانا منهم بأن فشل مصر فى الدفاع عن نفسها انما يعنى الاعتراف بالحماية البريطانية عليها^(١٣) . واجمعت العديد من تقارير السفارة البريطانية على أن مشاعر المصريين لا تميل الى اعلان

الحرب ومن المستحيل إجبار مصر على اتخاذ قرار الحرب على ضوء اتجاهات الرأي العام المصرى فى ذلك الوقت (٦٤) .

وأمام الاجماع الشعبى على مبدأ عدم دخول الحرب فلقد تجاوزت العديد من الصحف المصرية حدود الرقابة المفروضة عليها ونشرت العديد من المقالات دفاعا عن حق مصر فى تمسكها بالموقف الذى يتفق ومصالحها على اعتبار أن إيطاليا فى حالة حرب مع إنجلترا وليس مع مصر وأن الهجوم الايطالى يستهدف القوات البريطانية ولم يقصد به العدوان على المدن والقوات المصرية فهى حرب يخوضها طرف محارب ضد طرف محارب آخر فوق أرض طرف ثالث (٦٥) .

وسرى اعتقاد - بالحق أو بالباطل - بأن انسحاب القوات البريطانية من السلوم وسيدى برانى مرجعه أسباب سياسية وليست عسكرية ، وأن بريطانيا لم تكن لتقرر أن تجلو عن هاتين المدينتين الا لى تجر مصر وراءها فى الحرب وذلك بأن تهيىء لدخول مصر الحرب سببا معقولا (٦٦) .

وكان على بريطانيا وفقا لما أجمع عليه الشعب المصرى من تجنب ويلات الحرب أن تواجه الموقف بدون الاعتماد على الجيش المصرى لكنها ستحاول أن تعطى تفسيراً يزداد صرامة لمواد المعاهدة « ١٩٣٦ » كما أنها لن تتردد - عندما يلوح لها أن مصالحها الفعلية فى خطر - فى أن تتدخل بحزم فى الشؤون الداخلية لمصر ولو اضطرها الأمر الى استخدام القوة العسكرية وهذا ما حدث فى ٤ فبراير ١٩٤٢ م .

وفى الاسبوع الثانى من ديسمبر ١٩٤٠ تمكنت القوات البريطانية من إحراز بعض الانتصارات فى سيدى برانى وأوقفت زحف القوات الايطالية على مصر، ولذا فقد استرد الانجليز بعضاً من أنفاسهم المضطربة مما مكن السفير البريطانى من استشارة القادة العسكريين فى المنطقة حول أهمية دخول مصر الحرب وقد أجمعوا على أن الوقت غير مناسب للأسباب الآتية :

أولاً : إن وقوف مصر على الحياد ساعد على تخفيف تعرض قناة السويس والموانئ المصرية للقصف من جانب إيطاليا .. ومن القواعد المصرية يتدفق السلاح والعتاد الى قوات الحلفاء (٦٧) .

ثانيا : إن احتمال هجوم ايطاليا من الجو على الاراضى المصرية مايزال قائما
ولدى الايطاليين فى ليبيا ثلاثة أسراب مقاتلة يتكون كل سرب من ١٨
م طائرة بالإضافة الى سرب قاذف ناقل ، وان هناك حوالى مائة وعشرة
آلاف مقاتل بالإضافة الى وحدات البوليس الحرسى .

ثالثا : ان اطمئنان القائد العام (الجنرال وىفل - إلى هدوء الجبهة الخلفية كان
عونا له فى نجاح معركته الأخيرة.

رابعا : لقد بدأت الحكومة المصرية تشير الى بعض مطامعها الاقليمية فى ليبيا
كمقابل لاعلانها الحرب بالإضافة الى رغبتها فى أن تمثل فى مؤتمر
السلام المزمع عقده عقب الحرب^(١٨) .

للأسباب السابقة : رأت الخارجية البريطانية صرف النظر عن هذا
الموضوع بصفة مؤقتة لحين انجلاء الموقف الدولى .

لقد وجد لامبسون وجد نفسه يدور فى دائرة مفرغة وأن ما يكسبه من
ناحية يخسره فى ناحية أخرى بسبب سياسة القصر ، لذلك كتب الى هاليفاكس
شاكيا ما يصادفه من متاعب ، ومن وضع لا يبعث على الاطمئنان ولكى يعهد
الطريق لما قد يطلب اتخاذ من اجراءات شديدة فى المستقبل فقال أنه : « لا يثق
مطلقا فى تصرفات الملك فاروق وان هناك همسات تدور بأن الجيش المصرى قد
صدرت اليه الأوامر بمقاومتنا اذا أجبرناه على مقاتلة الايطاليين ، لذلك فقد
اقتريت اللحظة التى علينا فيها أن نكون حازمين مع الحكومة المصرية ومن
ورائها القصر حتى ولو وصل الأمر الى اللجوء إلى استعمال القوة المسلحة^(١٩) .

وقد ادرك لامبسون ضعف حسن صبرى فى مواجهة القصر لحاجته الى
الاعتماد عليه ، وهكذا بدأت كل الدلائل تشير الى أهمية عودة الوفد كضرورة
تحتمها المصالح العليا لبريطانيا ولو استخدمت فى ذلك من الوسائل ما يتناقض
بصورة واضحة مع المعاهدة المصرية البريطانية .

وتشير الوثائق الأمريكية الى أن السياسة البريطانية قد لجأت الى وسيلة
أخرى كبديل عن قيام القوات المصرية باعلان الحرب ضد المحور حيث اقترح

البريطانيون على الحكومة المصرية أن تبيعهم لهم بعض الأسلحة المصرية خصوصا المعدات الميكانيكية والمدفعية ويشير نفس المصدر الى أن هذا الاقتراح من الجانب البريطاني كانت تحكمه عدم الثقة في القوات المسلحة المصرية من جانب البريطانيين بالإضافة الى إقتقاد القوات البريطانية الى العديد من الأسلحة وخصوصا بعد الهزائم التي منيت بها في الصحراء الغربية^(٧٠).

وعلى الرغم من أن أحد أعضاء مجلس النواب قد تقدم بسؤال الى رئيس الوزراء حول مدى صحة هذه الدعاية الا أن الحكومة المصرية قد أعلنت في بيان رسمي عدم صدق هذا الادعاء^(٧١). لقد كان من الصعب على الحكومة المصرية أن تشير الى مثل هذا النوع من المحادثات التي كانت تتم في الخفاء ، ولعل الحكومة البريطانية قد طلبت هذا المطلب من رئيس الوزراء المصري وعلى ما يبدو فإنه قد رفض هذا المطلب بسبب ما قد يتركه من أثر على الرأي العام وخصوصا وأن حسن صبري لا يستند الى قاعدة جماهيرية او حزبية ، وهكذا تجمعت العديد من الأسباب التي تؤكد أهمية عودة الوفد باعتباره الحزب الوحيد الذي يستند الى جماهيرية تمكن السياسة البريطانية من تجاوز معاهدة ١٩٣٦ بحجة أن ضرورات الحرب تقضى بمناصرة الحليفة من منطلق الدفاع عن الديمقراطية في العالم .

وانطلاقا من مفهوم أن الملك فاروق ذو ميول محورية وأنه يكره الانجليز فقد بدأت السياسة البريطانية تعيد علاقاتها بالقصر وفقا لهذا الاعتقاد في الوقت الذي كانت فيه القوات البريطانية تترنح من الضربات المتكررة التي تتلقاها من قوات المحور ، ومن المؤكد أن من أولى مهام السفير البريطاني أن يصون ظهر الجيش من أية مفاجأة قد يحدثها الملك ولا بد من تهديده والزجر به^(٧٢).

ووفقا لما اعتقده السفير من أن على ماهر يناصر فاروق في عدائه للانجليز وانهما يعملان على خلق مناخ مشبع بروح اليأس والهزيمة مما يقلل من هيبة الجيش البريطاني ، فقد طلب لامبسون الى حسن صبري بوصفه السلطة القائمة على تنفيذ الأحكام العرفية أن يعتقل على ماهر بحجة أن له نشاطا ضارا بالمجهود الحربي^(٧٣). ويعتقد بعض المعاصرين أن السفير لم يقدم دليلا

مقنعا ينهض حجة على طلبه مما جعل رئيس الوزراء المصرى يلوح باستقالته اذا تشبث السفير بطلبه^(٧٤).

ولعل لامبسون قد خشى من الضغط على حسن صبرى فى هذا الموضوع حتى لا يضطر إلى تقديم استقالته وعلى ما اعتقد فقد كان لامبسون حريصا على أن تبقى وزارة لا تستند الى قاعدة شعبية وهذا يقف دليلا على حجته فى عودة الوفد ومن جانب آخر فلملخه خشى أن يظن أنه أراد أن ينتقم من على ماهر بسبب التصريح الذى أدلى به عشية استقالته والذى حمل فيه حملة شديدة على لامبسون متهما اياه بالدكتاتورية والاستبداد وانه يريد أن يكون الحاكم الفعلى لمصر ، وهذا الموقف وإذا ما حدث مثل هذا من حسن صبرى فإنه يعتبر موقفا وطنيا ينطبق الى حد كبير مع مشاعر الرأى العام والشعبية التى حصل عليها على ماهر بسبب الظروف والملابسات التى أحاطت باستقالته .

وقد استمر الجانب البريطانى قلقا لضعف رئيس الوزراء وخوفه من الاقدام على تنفيذ المطالب البريطانىة ووقوعه الى حد كبير تحت سيطرة القصر ، لكن الذى كان يخفف من ذلك القلق هو ثقة الحكومة البريطانىة فى ولاء حسن صبرى ، وقد تكرر تأكيد الخارجية البريطانىة وثقتها فى نوايا رئيس الوزراء ، بل ان حسن صبرى قد أعلن صراحة بأنه يفضل أن يستقيل اذا ما تأكد أنه لم يعد يحظى بثقة أصدقائه الانجليز مؤكدا أن وزارته موالية لهم دون تحفظ^(٧٥) .

واذا كان السفير البريطانى عملا بمقولة «تقليم أظافر القصر» قد تراجع عن فكرة اعتقال على ماهر الا أنه عاد مطالبا رئيس الوزراء بإبعاد أشخاص بذواتهم من القصر الملكى وفى مقدمتهم عبد الوهاب طلعت وكيل الديوان الملكى بحجة أنه متشبع بسياسة على ماهر ، وكذلك بعض الايطاليين الذين يعملون فى وظائف مختلفة بالقصر، ورأى الملك فاروق فى هذه المطالب من المساس بذاته ما لايسمح بالانظر فيها وتدخل حسن صبرى بهدف التغلب على صدام يوشك أن يقع بين الملك والسفير. وبعد أيام قلائل صدر الأمر الملكى بتعيين أحمد حسنين رئيسا للديوان واعفاء عبد الوهاب طلعت من خدمته فى القصر^(٧٦). وهكذا رضخ فاروق هذه المرة وقبل مبدأ التدخل البريطانى فى أمر هو من أخص الأمور

التي تدخل في نطاق السياسة الداخلية مما كان مقدمة للعديد من التدخلات الأخرى .

وبينما حسن صبري يلقي كلمته في البرلمان بمناسبة افتتاح دورة جديدة اذا به يقع على الأرض وقد فارق الحياة (١٤ نوفمبر ١٩٤٠) .

ثانيا: وزارة حسين سرى (نوفمبر ١٩٤٠ - فبراير ١٩٤٢) :

يعتبر تعيين حسين سرى خلفا لحسن صبري دبلوماسية ماهرة ابتكرها أحمد حسنين (رئيس الديوان الملكي) على اعتبار أن حسين سرى رجل مقبول عند بريطانيا وسوف لا يعترضون على تعيينه ولن يتمسكوا بوجوب قيام وزارة وفدية، أى ان اختيار حسين سرى كان تقاديا لحتمية الاصطدام بالانجليز^(٧٧) .

وعلى الرغم من أن حسين سرى كان شخصية محببة لدى الانجليز الا أن الملك فاروق رأى فيه بعض المميزات التي تقدمه على غيره ، فهو أولا يكن ولاما لشخص الملك وللأسرة الملكية عموما أى أن ولاءه للبريطانيين يأتي بعد ولاءه للملك ، وهو ثانيا قريب للأسرة المالكة (خال الملكة فريدة) وهو من هذه الناحية أحرص الناس على حقوق الملك ، أما الاعتبار الثالث : فإن الوفد صاحب الأغلبية الحقيقية مبعد عن الحكم وتعيين رجل مستقل غير حزبي مثل حسين سرى في رئاسة الوزارة قد يخفف ولو قليلا من حدة خصومة الوفد للقصر^(٧٨) .

ولقد رأى أحمد حسنين أن مهمة وزارة حسين سرى تعد مؤقتة تمهيدا لعودة الوفد الى الحكم بعد أن يقدم الوفد الى الملك الترضية الكافية والضمانات اللازمة على عدم تكرار ما فعله الوفد سنة ١٩٣٧^(٧٩) .

ومن المؤكد أن وفاة حسن صبري كانت مفاجأة للانجليز حالت دون دراسة الموقف دراسة جيدة تمهيدا لانقاع الملك فاروق بعودة الوفد ،

والملاحظ أن القوتين المتصارعتين - القصر والانجليز - كانتا ترغبان في عودة الوفد لكن الاختلاف بينهما كان قائما حول الكيفية التي يعود بها بمعنى أن القصر كان يشترط أن يقدم الوفد الترضية المناسبة لشخص الملك وأن يتمهد

النحاس باشا بعدم تكرار محاولة التمرد على الحقوق الملكية ، وكان النحاس يعلم جيدا حاجة فاروق الى تضامنه مع الوفد في وقت بدأت ملامح الصراع تتصاعد الى الأفق بين القصر والانجليز .

أما الانجليز فقد كانت حاجاتهم الى الوفد تشتد حينما تتأزم الأوضاع العسكرية على الجبهة المصرية إعتقادا منهم أن الملك فاروق سيطعنهم من الخلف وأن وجود الوفد هو الضمان الوحيد لكسر شوكة القصر ، وعلى الرغم من أن الانجليز لم يكن لديهم شروط يفرضونها على النحاس مقابل عودته الى رئاسة الحكومة الا أنهم كانوا حريصين جيدا على أن يظهروا أنفسهم في صورة أصحاب الفضل الأول في تلك العودة ، وهذا ماكان يميّه القصر جيدا ويعرص تماما على عدم تحقيقه .

وعموما فلقد كان اختيار حسين سرى في وقت أحرز فيه البريطانيون بعضا من انتصاراتهم العسكرية على الجبهة الغربية سببا كافيا لتأجيل عودة الوفد ، وقد أبدى لامبسون ارتياحه لاختيار حسين سرى ووصفه بأنه صديق للبريطانيين ورجل على قدر كبير من النشاط والتصميم ، شيء آخر دعا لامبسون لبدء ارتياحه لاختيار حسين سرى باشا وهو ما كان يجهر به دائما من أقوال تتسم بالكراهية لملى ماهر العدو للدود للبريطانيين^(٨٠).

وتعتبر الوزارة الجديدة امتدادا للوزارة السابقة من حيث التشكيل ومن حيث السياسة نحو الحرب ، فالوزارة الجديدة قد شكلت الى حد كبير من أعضاء الوزارة السابقة ، ثم ان رئيسها كان أحد ثلاثة رشحتهم السفارة البريطانية للرئاسة أثناء الأزمة مع القصر حول التخلص من على ماهر^(٨١) .

أما موقف البريطانيين من دخول مصر الحرب فقد قنعوا بالدعم الكبير الذي تقدمه لهم الوزارة المصرية مما دعا لامبسون الى وضع قضية «اعلان الحرب» جانبا معلنا بأن المستقبل يمتد الى حد كبير على طبيعة سير القتال وأن أى نجاح عسكري كبير قد يؤدي الى تغيير جذري في الموقف السياسى المصرى^(٨٢) . أى أن السفير البريطانى قد أقتنع تماما بأن السبب في تردد

الحكومة المصرية في اعلان الحرب راجع الى تدهور الحالة العسكرية للقوات البريطانية وليس مرده الى أن معاهدة ١٩٣٦ لا تقر مبدأ دخول الحرب .

ويلاحظ أن ردود الفعل البريطانية بخصوص دخول مصر الحرب قد ائتمت بالتردد وعدم وضوح الرؤيا ولذا فقد تباينت وجهات النظر البريطانية حول تلك القضية الهامة ، وكان من الأولى أن تقتنع السلطات البريطانية برغبة مصر في عدم اعلان الحرب والاكتفاء بما تقدمه من معونات اقتصادية وسياسية وعسكرية الا أن هذا التردد قد تفسره المواقف العسكرية المتأبينة في الصحراء الغربية فبينما تتقدم قوات المحور تطفو قضية دخول مصر الحرب على السطح وتحتل المكانة الأولى في المطالب البريطانية أما في حالة تقدم القوات البريطانية محققة بعضا من الانتصارات فإن القضية تتراجع لتأخذ المرتبة الثانية في المطالب البريطانية وهكذا .

وما لبثت وزارة حسين سرى أن واجهت أزمة تموينية حادة نجمت عن الصعوبات التي أحاطت بمصر بسبب الحصار الذي فرضته ظروف الحرب مما أدى الى اضطراب في الحياة الاقتصادية المصرية ، ورغم ما عرضته بريطانيا من استعدادها لشراء محصول القطن المصري ، ورغم ما بذلته الحكومة من مجهودات للمحافظة على بقاء المعدل الطبيعي للمواد التموينية الا أن أوجه النقص التي كان لا بد منها سواء في المواد التموينية أو غيرها من ضرورات الحياة قد جعل وزارة حسين سرى هدفا لنقد الأحزاب ومحاولة اظهار الحكومة في صورة من العجز وعدم القدرة على استيعاب المرحلة الراهنة^(٨٣) .

وعلى الرغم من أن القوات البريطانية قد أحرزت بعض الانتصارات في الفترة من ديسمبر ١٩٤٠ وحتى فبراير ١٩٤١ الا أن القوات الألمانية بقيادة الجنرال روميل قد استطاعت أن تحرز نصرا كبيرا حتى اجتازت حدود مصر واحتلت المنصورة ثم وصلت الى مرسى مطروح^(٨٤)، في الوقت الذي امتدت الحرب لتشمل اليونان ويوغسلافيا ، وبدأ وكأن انهيار الحلفاء مسألة وقت فقط ، وفي نفس الوقت كانت ثورة المراق بقيادة رشدي على الكيلاني وفي سوريا قد حدثت انتفاضات متكررة مما حدا بقوات فرنسا الحرة أن تطلب المساعدة والامدادات

من بريطانيا التي اضطرت الى احتلال ايران خوفا من أن يمتد الاحتلال الألماني الى منابع البترول الإيرانية^(٨٥).

وهكذا بدا واضحا أن بريطانيا تواجه صعوبات بالغة الخطورة ومما لاشك فيه أن كل هذه الأحداث تركت انعكاساتها على الساحة المصرية وخصوصا بعد القبض على عزيز على المصري في محاولة منه لمغادرة مصر على متن طائرة حربية ، وفي الاسكندرية كانت الفارات الجوية تبث الرعب في نفوس المواطنين مما حدا بأعضاء مجلس النواب المصري الى مطالبة الحكومة بممارسة مسؤوليتها بوضع حد لوقف الاعتداءات على مدينة الاسكندرية التي يذهب ضحيتها مئات المصريين كل يوم^(٨٦)، وبلغ توتر الأعصاب في العاصمة مدام وانقسم الوزراء فيما بينهم مما اضطر الملك الى دعوة زعماء الأحزاب للالتقاء بهم حيث جرت المباحثات حول الموقف الدولي والاعتداءات المتكررة على مدينة الاسكندرية وعرض الملك في هذا الاجتماع فكرة تشكيل حكومة قومية برئاسة النحاس باشا الذي اشترط حل مجلس النواب واجراء انتخابات جديدة^(٨٧) .

الا أن هذه المحادثات قد فشلت بسبب مناورات القصر والتي قصد من ورائها التمهويه على بريطانيا وإثبات حسن نية القصر وعدم مسؤوليته عن الاضطرابات الكثيرة التي انتشرت في العاصمة ، ويفشل هذه المحادثات سعي رئيس الوزراء (حسين سرى) الى التقارب مع السعديين بالرغم من تعثر هذه المساعي في البداية الا أنه انتهى أخيرا بتشكيل وزارة جديدة عرفت «بالوزارة المصرية الثانية» وغضب الوفد الذي رأى أن ضم السعديين الاعداء اللداء يعد خيانة كبرى قام بها القصر^(٨٨). في الوقت الذي بدأ فيه البرلمان المصري بمجلسيه (النواب والشيوخ) في احراج الحكومة عن طريق العديد من الأسئلة والاستجوابات والتي أظهرت مدى التردى الذي وصلت اليه الأوضاع المصرية^(٨٩)، وفي محاولة من الحكومة البريطانية لاعادة الاستقرار والطمأنينة الى نفوس المصريين فقد أوفد وزير خارجية بريطانيا وهذا الى مصر برئاسة «أوليفر لنتلتون» مندوب وزارة الحرب بهدف ابلاغ الحكومة المصرية الى أن بريطانيا مصممة على النصر مهما كانت الوسائل بالاضافة الى تخفيف عبء المسؤوليات

التي يضطلع بها رؤساء الأسلحة البريطانية وتزويدهم بالارشادات السياسية العامة وأخيرا التنسيق بين بريطانيا العظمى وأقطار الشرق الأوسط^(٩٠).

ولعل اختيار القاهرة بالذات لكي تكون مقرا للوزير البريطاني باعتبارها مركزا وسطا لدول الشرق الأوسط على اعتبار أن مصر تشهد على جبهتها الغربية أهم معركة يتوقف عليها حسم النفوذ في منطقة الشرق الأوسط .

وأخذ الوفد في شن حملة عنيفة على الوزارة الجديدة وعلى الانجليز أيضا بدأها النحاس بخطة عنيفة - ١٤ أغسطس ١٩٤١ - اتهم فيها الانجليز بخرق المعاهدة وتحطيم استقلال البلاد^(٩١) .

في نفس الوقت فإن التكمسات المتكررة التي واجهها البريطانيون آنذاك بالإضافة الى اشتداد الغارات الجوية على المدن المصرية قد أعطى وقودا للحملة ضد الانجليز وتحمل تقارير السفير البريطاني مع نهاية ١٩٤١ صورة كثيفة للاحداث الجارية حيث يقول لامبسون في أحد تقاريره .

ان هيبنتا قد تدهورت الى حد كبير والوفد يضاعف من حملاته ضد الحكومة المصرية وفاروق يفتدي كل هذه الاتجاهات والاحزاب تجد في حملاتها على الحكومة هدفا وطنيا يكسبها قدرا من الشعبية ، وعودة الوفد قضية هامة تتعلق بمستقبلنا في مصر^(٩٢) .

وتشير الوثائق الامريكية الى أن ما يحدث في مصر من سوء الاحوال وتفاقم في المشاعر المعادية لبريطانيا مرجعه الى الملك فاروق والسفير البريطاني حيث تحول العداء بينهما الى قضية ثار فكل منهما يريد أن يقتص من الآخر بطريقته الخاصة^(٩٣).

ومع نهاية ١٩٤١ ازدادت المتاعب البريطانية بسبب الارتفاع الملموس في اسعار الحاجيات الضرورية وما صاحبه من اعتقاد بين الرأي العام المصري بأن مرده الى عمليات النهب التي تمارسها السلطة البريطانية في مصر لحساب جيوشها والقوات المتحالفة معها وصاحب كل ذلك فشل الحكومة في أن توقف

موجة الكراهية ضد بريطانيا وظهرت طبقة من المرابين والمضاربين الذين قاموا بتخزين المؤن أملا في ارتفاع اسعارها وانتشرت السوق السوداء في كل مكان^(٩١).

ويلاحظ أن كل الصحف المصرية راحت تشير من طرف خفى الى مسئولية بريطانيا عن حدوث تلك الأزمات نظرا لاعتماد جيوشها على المواد التموينية المخصصة للشعب المصري ، لذا أعلن اسماعيل صدقي باشا (رئيس الوزراء الأسبق) أن وجود قوات الحلفاء هو أحد الأسباب الرئيسية في عجز المواد الغذائية على اعتبار أن الجنود البريطانيين يستهلكون في أجازاتهم بالإضافة الى ما يستهلكونه في ثكناتهم مايقرب من ٥٠ , ٠٠٠ أردب شهريا من القمح يصل الى ٦٠٠ , ٠٠٠ ألف أردب في العام الواحد^(٩٢) .

ولقد أحدث هذا القول دويا واسعا في كل الأوساط الشعبية والرسمية وانتشرت الأقاويل حول النهب البريطاني لمصر وعن المجاعة والفوضى وسوء الإدارة ، وتضاعف موقف الحكومة حرجا حينما تقدم وزير المالية باستقالته لأسباب غامضة (٢ يناير ١٩٤٢) في الوقت الذي كانت الأحوال العسكرية في الجبهة الغربية تمر بأدق وأخطر مراحلها ، ومن هنا فقد كان على بريطانيا(مدفوعة الى الحفاظ على مصالحها) ان تتدخل تدخلا حاسما لتعيد الأوضاع الى الاستقرار مهما كان شكل هذا التدخل وكانت عودة الوفد تمثل مطلبا حيويا بالنسبة لبريطانيا .

تعيش الوفد الى الحكم :

في وائل سنة ١٩٤١ تجمعت عدة عوامل دفعت بالوفد الى اتخاذ سياسة نشطة فيما يختص بالعلاقات المصرية البريطانية فقد تفاقمت مشكلة القطن المصري ، وفي محاولة من بريطانيا لاستغلال الموقف لصالحها ، فقد عرضت على الحكومة المصرية شراء جانب من المحصول بسعر أقل من السعر المعروض في الأسواق بما يقدر بخمسين في المائة ، يضاف الى ذلك تردى الحالة الاقتصادية والمالية وقلل الأعباء التي فرضتها ظروف الحرب وزيادة الضرائب

وارتفاع الأسعار مما أثقل كاهل المصريين وخزانة الدولة ، حينئذ نشط الوفد لتصدر الصف الوطنى مطالباً بريطانيا بتحديد موقفها من بعض القضايا التى تشغل رأى العام وتقدم مصطفى النحاس بمذكرة باسم الوفد الى السفير البريطانى (أوائل ابريل سنة ١٩٤٠) متضمنة عددا من المطالب الآتية :

- ١- جلاء القوات البريطانية عن مصر بعد انتهاء الحرب *
 - ٢- اشتراك مصر اشتراكا فعليا فى مفاوضات الصلح *
 - ٣- الدخول فى مفاوضات مع مصر عقب انتهاء مفاوضات الصلح حيث يعترف فيها بحقوق مصر كاملة فى السودان *
 - ٤- التنازل عن الأحكام العرفية التى أعلنت بناء على طلب بريطانيا .
 - ٥- حل مشكلة القطن المصرى وذلك يتمكن مصر من تصديره الى البلاد المحايدة أو أن تشتريه بريطانيا بالاسعار والشروط المناسبة^(٩٦) .
- والملاحظ على مذكرة الوفد انها مست مشاعر المصريين جميعا لانها قد تناولت قضايا حيوية تهم الشعب المصرى ويلورت مطالب كل المصريين وابرزتها ولذا فقد تصدر الوفد حركة النضال الوطنى بعد ان اعتقدت الجموع الغفيرة من المصريين ان الوفد قد القى بأسلحته منذ توقيعه على معاهدة ١٩٣٦ ، كان لذلك كله اكبر الاثر على القوى السياسية المختلفة فى مصر، فالحزب الوطنى ومصر الفتاة قد ايدا موقف الوفد على اعتبار ان تلك المطالب تمثل الحقوق المشروعة لكافة المصريين على اختلاف اتجاهاتهم الحزبية^(٩٧) .

اما القصر وعلى ماهر والسعديون فقد شككوا فى تلك المطالب واعلنوا اعتراضهم على اساس انه ما كان يجوز للوفدان يتقدم بمطالب الى دولة اجنبية مدعيا انه وحده يمثل الشعب الا انهم اعلنوا اتفاقهم من حيث المبدأ على هذه المطالب لانها تتفق ورغبات الشعب المصرى^(٩٨).

أما الدستوريون فقد اعلنوا موافقتهم بلا تحفظ، على الرغم من اعتراض زعيمهم محمد محمود باشا عدم موافقته متهما الوفد بالانتهازية

واستغلال الفرص، واقترح بعض زعماء الحزب اصدار بيان يطابق مطلب الوفد على اعتبار قومية المطالب التي اعلنها الوفد.

ويبدو ان تلك المطالب قد سببت قدرا كبيرا من الاحراج للحكومة المصرية سواء امام الراى العام او امام بريطانيا ، ولذا فقد تقدم احد اعضاء مجلس النواب باستجواب الى رئيس الحكومة حول موقف الحكومة من مذكرة الوفد معتقدا ان هذا الاستجواب كان بايماز من الحكومة بهدف ان تستصدر قرارا من مجلس النواب بطرح الثقة بها من جديد على امل ان تقوى من موقفها سواء امام الانجليز او امام الراى العام المصرى.

ولما كان نفس الاستجواب معروضا على مجلس الشيوخ للنظر فيه فقد تحدث النائب - عبدالحميد عبد الحق - متهما رئيس الحكومة بان هدفه من مناقشة الاستجواب فى مجلس النواب هو الحصول على اغلبيه تؤيد الحكومة حتى تتمكن من مواجهة مجلس الشيوخ والانجليزمعا .

واعترض احد اعضاء الحزب الوطنى على مناقشة الموضوع باعتباره امرا غير دستورى وتقدم العديد من النواب بعدة اقتراحات واخيرا وافقت الاغلبية على الاقتراحات التالية :

اولا : يعلن المجلس استنكاره لكل عمل فيه محاولة لاقحام دولة اجنبية فى شئون البلاد الداخلية ولو كانت تلك الدولة صديقة او حليفة .

ثانيا : استنكاره ايضا لمعالجة المسائل المصرية وبخاصة علاقتنا بحليفتنا بغير الطريق الدستورى.

ثالثا : استنكاره ايضا لكل اجراء يقلل من الثقة القوية القائمة بيننا وبين حليفتنا فى وقت التعاون والتآز واجبان لمصلحة البلدين والمجلس يؤيد الحكومة ويعلن ثقته بها .

وقد علق النائب محمد بهى الدين بركات على قرار المجلس السابق بقوله: افهم ان يستنكر المجلس عملا من اعمال الحكومة اما استنكاره عمل هيئة او شخص خارج هذا المجلس فلا علاقة له بالاعمال البرلمانية^(٩٩) ، وهكذا تحول

الاستجواب من سياسة الحكومة تجاه تصريح الوفد الى طلب منح الثقة للحكومة وهو ما كان يقصده على ماهر .

وعلى الرغم من موقف مجلس النواب من مذكرة الوفد الا ان الوفد قد هز الراى العام هزة عنيفة وايقظه من سباته ولذا فقد راح الوفد يسترد كثيرا من شعبيته التى سبق وفقدوها حينما أبرم معاهدة ١٩٣٦ ، ولما قيل للوفديين انكم بهذه القرارات قد كسبتم الراى العام فى مصر ولتكن قد تخسرون صداقة الانجليز قالوا ويلسان زعيم وهدى كبير : فقد كسبنا شيئا لم يكن كله موجودا وخسرنا شيئا لم يكن كله مضمونا (١٠٠) .

ويشير احد التقارير الهامة الى ان طلبة المدارس والجامعات كانوا اكثر قوى الشعب اهتماما بمذكرة الوفد حيث عقدت العديد من التجمعات الطلابية ودار النقاش حول الاسلوب الامثل لمعارضة الوفد وهتف الطلبة بسقوط الانجليز وسقوط المعاهدة (١٠١) .

وعلى أية حال فإن مذكرة الوفد ، على الرغم من انتهازية أحزاب المعارضة إلا أنها تعد تعبيراً حقيقياً عن المطالب الوطنية وإيماناً من الوفد بأنه الحزب الذى يمثل كل طوائف الشعب المصرى ، إضافة إلى أنها مناورة سياسية بارعة لكى يضع بريطانيا أمام مسئوليتها .

ومع ان هذه المذكرة كما يقول احد المؤرخين : تعبر بكل تأكيد عن نوع من اليقظة السياسية من جانب الوفد (١٠٢) . الا انها تعتبر سابقة خطيرة حيث انها جعلت من - حق اى هيئة سياسية - ان تلجا الى السفير الذى يمثل الدولة المحتلة على اعتبار انه صاحب الراى النافذ ، والقول الصائب فى كل ما يتعلق بقضايانا القومية والوطنية . ومما يضاعف من اعتقادنا بان الوفد قد يلجأ الى المناورة بهدف الوصول الى السلطة ان تلك المذكرة لم تتعرض لمسألة اعلان الحرب على اعتبار أن تلك القضية قد تثير الراى العام وقد تحدث أثرا عكسياً يضر بجماهيرية الوفد وتثير غضب بريطانيا فاختار الوفد طريق السلامة ولم يشر فى تلك المذكرة الى تلك المسألة الشائكة بكلمة واحدة وتشير الوثائق

الامريكية الى ان يقاء الوفد بعيدا عن الحكم سيضعف من مشاكل بريطانيا ، ومن الافضل وفقا لرأى السفير الامريكى ان يعود الوفد الى الحكم ، واذا لم تعجل بريطانيا بتلك العودة فان الامور ستزداد تعقيدا (١٠٣) .

اما عن موقف الحكومة البريطانية من مذكرة الوفد فلقد حمل الرد البريطانى على تلك المذكرة نوعا من الذكاء والبراعة فى تحليل الموقف حيث عكس الرد فهما اكيدا بان المذكرة كانت مناورة من جانب الوفد بهدف احراج بريطانيا فى الظروف الدقيقة ومن جانب آخر فلقد حمل الرد البريطانى نوعا من احراج النحاس امام القوى السياسية والشعبية باعتبار ان هذه المذكرة - تؤدى الى تدخل بريطانيا فى السياسة الداخلية المصرية(١٠٤) .

ولعل بريطانيا قد قصدت الى ان تفوت على النحاس فرصة الاستفادة من الموقف، حيث قابل لامبسون رئيس الوزراء المصرى وسلمه رد الحكومة البريطانية على مذكرة الوفد مما يؤكد ان بريطانيا قد قصدت احراج الوفد امام رأى العام المصرى، وأمام الحكومة المصرية أيضا واعتراف واضح على ان الوفد لايمثل الهيئة الرسمية التى تتعامل معها بريطانيا .

ويمكن القول على وجه العموم أن الرد البريطانى كان سلبيا وأنه فى جملته يستند الى أن مذكرة الوفد كانت تقتصر الى العنصر النظامى والمسد القانونى وايماننا من بريطانيا بأهمية العلاقات المستقبلية مع الوفد فقد نوهت المذكرة البريطانية إلى أن الحكومة البريطانية يسرها أن يدرك زعماء مصر حقائق الموقف الدولى الحاضر وخطورة النتائج التى سوف تسفر عنها هذه الحروب القائمة ، وأن الحكومة البريطانية تنتظر من أصدقائها قدرا كبيرا من التعاون والاخلاص فى هذه المرحلة الحاسمة (١٠٥) .

ووفقا لما جاء فى الرد البريطانى فقد عقدت الهيئة الوفدية اجتماعا انتهى بارسال مذكرة أخرى لبريطانيا حرص الوفد على نفس المطالب التى ذكرها فى مذكرته الاولى مبديا أسفه الشديد على تاويل القرارات بما لايتفق مع ما وضعت من اجله بل يناقضه وطالبت الهيئة الوفدية بتبليغ هذا الاحتجاج الى وزير خارجية بريطانيا(١٠٦) .

ويبدو أن النحاس قد وجد نفسه وقد تورط في تصعيد الموقف بما لا يتفق والهدف الذي كان يقصده لذا فقد زعمت بعض الدوائر السياسية - وهي ليست وفدية - أنه لما اجتمع السفير البريطاني مع النحاس قال السفير للنحاس باشا انه يسمح لنفسه كصديق شخصي أن ينصح صديقه بالعدول عن هذا الموقف في الظروف الحاضرة، وتزعم نفس الدوائر أيضا أن النحاس تمنى لو استطاع العدول عن موقفه إلا أن الهيئة الوفدية قد قطعت شوطا يصعب التراجع عنه^(١٠٧).

وبصرف النظر عن الدوافع التي كانت وراء هذه المطالب إلا أن الوفد قد أكد قدرته على الشغب واحداث قدر كبير من القلق والاضطراب في العلاقات المصرية البريطانية ، ولاشك فقد انعكس هذا على الشارع المصري الذي تحرص بريطانيا على بقائه هادئا ضمانا لحماية ظهر القوات المحاربة.

وتحمل تقارير لامبسون عن هذه الفترة : أن الأحزاب السياسية تتبارى في اظهار وطنيتها حتى تكسب أرضا جديدة على حساب الوفد في الوقت الذي يتمتع فيه الوفد بشعبية كبيرة ليس في مصر وحدها وإنما في العالم العربي كله^(١٠٨) ومن هنا فقد حرصت الحكومة البريطانية على ارضاء الوفد باعتباره الحزب الذي يحظى بشعبية كاسحة ، وأن أبعاده عن الحكم لحساب الأحزاب التي تقتصر الى قاعدة شعبية يتعارض مع مبدأ بريطانيا ، التي تعلن دوما أنها تحارب من أجل دعم الديمقراطية في العالم كله بالإضافة الى أن عودة الوفد تعنى استقرار الشارع المصري وهو ما تحرص عليه الحكومة البريطانية ولذا فقد أعلن لامبسون صراحة : «بأن الوفد سيظل يمثل عامل شغب واضطراب ومن الأفضل عودته الى الحكم»^(١٠٩).

ووفقا للمصالح البريطانية فقد درس السفير البريطاني الموقف المصري جيدا ووقف على اتجاهات الأحزاب ودسائس القصر واستطلع الرأي العام من كل جوانبه وتأكد من أن عودة الوفد تعنى استقرار الاوضاع المصرية وأن التطرف الوطني الذي يمارسه الوفد وهو خارج الحكم يختلف تماما عن موقفه وهو في الحكم وفي نفس الوقت فإن الوفد لم يتردد في اعلان ارتباطه بقضية

الديمقراطية مؤكداً على أن مصر تمد يدها للشعب الحليف (بريطانيا) وأن الشرف يقتضى من كل مصرى أن يساعد الدولة الحليفة ويشد أزرها وأن نتجنب بوجه عام كل ما يمكن أن يؤخذ على أنه «طعنة فى الظهر» (١١٠) .

وما لبث الوفد أن تناسى مذكرة أبريل سنة ١٩٤٠ وظل يعلن أن الوقوف بجانب الحليفة يعد قضية مبدأ اقترح بها الوفد وسيظل يدافع عنها على اعتبار أن معاهدة ١٩٣٦ تحتم هذا الموقف الاخلاقي (١١١). وهكذا خففت هذه السياسة من شكوك السفارة البريطانية كما جعلتها تأخذ فى الاعتبار رغبات الشعب المصرى والذي يميل الى عودة الوفد .

وهكذا تمكن الوفد من أن يلعب بمهارة وأن يستغل الموقف البريطانى المتأزم أفضل استغلال ولذا فقد تداركت بريطانيا الموقف على اعتبار أن الحكومة التى لا تملك المساندة البرلمانية لن تستطيع أن تحكم بروح المعاهدة مع الوضع فى الاعتبار بأن أى جهد يبذل فى هذا الطريق لابد وأن يصطدم بمعارضة القصر ولن تستطيع أى حكومة بدون المساندة الشعبية أن تحارب القصر (١١٢) . ومعنى هذا أن بريطانيا تريد حكومة تحد من نفوذ القصر سواء النفوذ الرسمى أو الشعبى فى الوقت الذى كانت فيه وزارة حسين سرى تتعرض لأكبر هجوم شنه الوفد على اعتبار أن الوزارة قد فشلت تماماً فى حل أى مشكلة بل تفاقمتم الأمور والحكومة بدت عاجزة عن اتخاذ أى موقف (١١٣) .

واعتقد ان موقف الوفد من بريطانيا منذ قيام الحرب العالمية الثانية كان موقفاً غير ثابت على الاطلاق ففى بعض الأحيان يعتمد الى أن يلقى بكل ثقله وراء بريطانيا بحجة نصره الديمقراطية ، وفى أحيان أخرى يكون حرص الوفد على تحقيق الديمقراطية من وجهة نظره فى الداخل أكثر من حرصه على تحقيق الديمقراطية فى العالم بانتصار بريطانيا وفرنسا كما أن موقف الوفد من الوزارات القومية التى تشترك فيها كل الأحزاب يكون متارجحاً مرة يقبل الوفد تشكيل تلك الوزارة ومرات أخرى يرفضها ، مرة يعد يده لأحزاب الاقلية ومرات أخرى يقبضها .

وهناك من يقول أن الوفد كان يقبل بفكرة الوزارة القومية عندما يشعر بضعف موقفه ، وعندما يكتشف أن الظروف تجري في غير صالحه او عندما يتعب من البقاء في المعارضة وكان يرفض فكرة الوزارة القومية عندما يرى تأزم موقف بريطانيا في أوروبا أو على الحدود الغربية^(١١٤) .

وعلى الرغم من كل ذلك فقد كان الوفد حريصا على أن يذكر بريطانيا بين حين وآخر بأن قضية الديمقراطية في مصر هي جزء من قضية الديمقراطية التي تدافع عنها بريطانيا وتحارب من أجلها في العالم كله مما سبب لبريطانيا كثيرا من المشاكل التي تمثلت في العديد من الاضطرابات والمظاهرات والعديد من مظاهر الاستياء العام .

ونظراً لتأزم الموقف الدولي فقد تقدم الوفد - ٢ يناير ١٩٤١ - بمذكرة الى الملك فاروق استعرض فيها أثر الحرب على أحوال مصر الداخلية والخارجية ومطالب بأجراء انتخابات لوضع الأمور في نصابها الصحيح من حيث الرجوع الى الأمة باعتبارها مصدر السلطات انفاذاً للبلاد من المصير المجهول^(١١٥) .

وأعلنت الهيئة الوفدية عدة قرارات كان الهدف منها هو القضاء على البقية الباقية من هيئة الوزارة وتمثلت هذه القرارات فيما يأتي :

أولاً : ان الوفد لا يرتبط بأية نتائج أو مفاوضات تتخذها الوزارة الحاضرة ويكون فيها مساس بمصير البلاد واستقلالها أو حقوقها وأمنها .

ثانياً : ينسحب الشيوخ والنواب الوفديين من جلسات المجلسين (النواب والشيوخ) ولجانتهما الى يوم ٧ مايو ١٩٤١ - يوم انتهاء المدة الدستورية لعضوية الشيوخ المقترح على خروجهم - على أن يقدم استجواباً أثر عودتهم يطالب فيه بموقف الحكومة من المخالفات الدستورية التي قامت بها وعلى ضوء ما يسفر عنه هذا الاستجواب يحدد مركز الشيوخ والنواب في المجلسين^(١١٦) ، ومن السهل أن يفهم هذا الموقف من الوفد على اعتبار أن الوفديين يعتبرون أنفسهم موكلين بالنيابة عن الشعب المصري وأن أي التزام من أي حكومة أخرى يعتبر من وجهة نظرهم مخالفة صريحة للدستور من هنا نرى أن الوفد لم يكن موضوعياً حيث

حمل الحكومة أكثر من طاقاتها مستقلا بعض الأحداث التي هي بلا شك خارج مقدرة الحكومة فمثلا يحمل الوفد حملة عنيفة على الحكومة بسبب الغارات الجوية التي تقع على مدينة الاسكندرية ويحمل الحكومة المسؤولية كاملة^(١١٧) ، على الرغم من أن الوفد حينما عاد الى الحكم في فبراير سنة ١٩٤٢ لم يستطع أن يفعل شيئا امام هذه المسألة بالذات بالرغم من أن القصف قد تضاعف وأصبح عدد الضحايا يمدون بالآلاف في اليوم الواحد ، وهكذا عمل الوفد على الاستفادة من الظروف القاسية بانتهاز الفرص المناسبة التي أوجدتها الحرب لجعل منها مناورة سياسية تقره يوما بعد يوم من الحكم .

وفي الوقت الذي أدركت فيه بريطانيا أهمية عودة الوفد كان القصر وأعوانه يقومون بسياساتهم المعهودة في محاولة للتيل من سمعة الحلفاء عن طريق بث الاشاعات التي كانت تتردد ومنها أن الحرب ما هي الا مشكلة وقت فقط وأن النصر في جانب المحور لا محالة .

وعلى ما يبدو فقد كان هناك ما يدعو الى كثرة الاشاعات وتضخيمها وخصوصا فيما يتعلق بمعنويات الجيش البريطاني في مصر حيث يذكر أحد المعاصرين قائلا : « لقد كانت قيادة الجيش البريطاني في يد الجنرال (ريتش) والذي كان يدير المعركة بالتليفون تارة من القاهرة وأخرى من الاسكندرية والى جواره صديقه المصري الحسنة » ، يضيف صاحب هذه الرواية : « لقد اشترى أحد الفلاحين في مركز منيا القمح مدفعا رشاشا من الجنود البريطانيين، وان مصطفى أمين كان يسير في الشارع بينما أحد الجنود الهنود يدفع امامه فردتي « كاوتش » للسيارة وقد عرضهما عليه بدولارين اثنين وان حسين أبو الفتح ذكر أن بعض الضباط البريطانيين أبدى استعدادهم لأن يورد له أى عدد يشاء من سيارات الجيش البريطاني بسعر مائتي جنيه للسيارة الواحدة^(١١٨) .

وعلى الرغم من المبالغة في رواية الرواء إلا أن هذا يعطى مؤشرات أكيدة على أن معنويات الجيش البريطاني كانت هابطة لدرجة كبيرة وخصوصا بعد الانتصارات الكاسحة التي راح يحرزها الألمان على جبهات القتال مما حمل وزير الحربية البريطانية الى الحضور الى مصر وقابل معظم الزعماء المصريين واحدا

بعد الآخر وخرج من مقابلاته الى أن الملك فاروق هو سبب كل المشاكل في مصر
وبشهادة كل من قابلتهم من الزعماء^(١١٩) .

لقد اقتنعت الحكومة البريطانية بنتيجة واحدة وهي - طرد الملك فاروق -
ويضيف السفير البريطاني قائلا : « ما دام هذا الغلام جالسا على العرش فإننا
لن نلقى تعاونا حقيقيا وسيبقى لدينا الاحساس بأنه متى ساءت الأحوال فإننا
سنطعن من الخلف »^(١٢٠) .

وأمام هذا الكم الهائل من المشاكل أبدى حسين سرى رئيس الوزراء عزمه
على الاستقالة حيث أعلن صراحة بأن الموقف يقتضى قيام وزارة قومية تضم كل
الأحزاب ويرأسها النحاس باشا وأبدى الأحرار الدستوريون موافقتهم تفاديا لأي
خطر يمس سيادة البلاد وأبدى النحاس باشا موافقته حينما فُتِحَ في الأمر بل
أنه قبله مسرورا^(١٢١) . ويضيف ابراهيم عبد الهادي - عضو مجلس الوزراء - أن
السفير البريطاني قد فاتح حسين سرى بضرورة عودة الوفد وهذا ما يؤكد
الدكتور هيكل في مذكراته أيضا^(١٢٢) .

وهكذا اضطرب الجو السياسي وعرف الناس حقيقة ما يجري وراء الستار
وما أسهل إثارة الاضطرابات والمظاهرات في القاهرة والتي تنادى بسقوط
الوزارة وشجعت أنباء الحرب وتقدم الألمان في أرض مصر على خلق جو ملائم
لعناصر الاضطراب ، حيث قامت المظاهرات ترفع شعارات عدائية ضد انجلترا
وذهب بعضها الى السفارة البريطانية يسبون الانجليز بألفاظ مهينة - تقدم
يا روميل - الى الامام يا روميل - ولم يكتفوا بترديددها بالعربية بل كانوا يقولونها
بالانجليزية أيضا^(١٢٣) .

ومن المرجح أن السفير البريطاني لم يكن خالص النية في معالجة تلك
الأزمة ، ويبدو أنه باصراره على عودة الوفد الى الحكم كان يرمي الى رد الاعتبار
الى نفسه في نظر حكومته اذ كان وزير الخارجية مستر " ايدن " قد وجه اليه
نوعا من اللوم لفشله في الوساطة بين الوفد والقصر سنة ١٩٢٧ ، وهي الأزمة
التي انتهت باقالة النحاس باشا في ديسمبر من نفس العام.

والعجيب أن تقف وزارة حسين سرى موقفا سلبيا من المظاهرات التي اندلعت لتشمل القاهرة كلها والحرب قائمة والأحكام العرفية معلنة ولم تحرك ساكنا وكان بإمكانها تسريع هذه المظاهرات وهذا ما لم يحدث مما يجعلنا نشك في أن حسين سرى كان ضليعا في مؤامرة اتفق عليها مع الانجليز حتى يبرروا ما هم مقدمون عليه في مساء ٤ فبراير وتشير مراسلات السفير البريطاني الى حكومته أثناء تفاقم تلك المظاهرات الى رغبة السفير في استغلال الموقف والتدخل في الوقت المناسب بهدف عزل الملك وفرض حكومة الوفد^(١٢١) .

ويضيف أحد المعاصرين في محاولة لالقاء اللوم على الوفد باعتباره كان ضليعا في تلك المظاهرات فيقول : «أن الجماهير التي كانت تهتف الى الامام يا روميل انقلبت لتحیی الوزارة الجديدة وتظهر من الابتهاج بولايتها الحكم ما أثار عجب الأجانب وأعجاب السفير البريطاني والجالية البريطانية بأسرها فقد دلت مظاهرات الابتهاج هذه على أن للوفد من القدرة على توجيه المظاهرات ما مكنه من أن يقلب المسألة عيدا وأن يحول التيار المتدفق المعادي لانجلترا فيجعله بين عشية وضحاها تيارا متدفقا يظاهر انجلترا ويناصرها»^(١٢٢) .

والسؤال الذي يفرض نفسه عند معالجتنا لتلك القضية الهامة لماذا وقع اختيار بريطانيا على الوفد بالذات ؟

تؤكد كل المصادر الهامة بما فيها شهادة زعماء الوفد أنفسهم أن الملك فاروق قد حاول في أواخر حكومة سرى الاتصال بالوفد بهدف تأليف وزارة ائتلافية او قومية يرأسها النحاس وبالفعل فقد أبدى الوفد موافقته على الفكرة ورحب بها^(١٢٣) ، فإذا كان القصر يحرص على مبدأ التضامن مع الوفد معنى هذا أن كل القوى السياسية في مصر أصبحت موالية للملك فاروق لان كل أحزاب الاقلية كانت تدور في فلك القصر - من هنا فقد حرصت بريطانيا على قسم كل رابطة بين الوفد والقصر فلا يستطيع الوفد أن يصل الى الحكم مهما كانت شعبيته الا بواسطة الانجليز وتضيف الوثائق البريطانية - أن لامبسون قد بذل قدرا كبيرا من الجهد في محاولة لعدم تمكن الوفد من العودة الى الحكم عن

طريق القصر حتى لا يتحول الوفد الى أداة تدور فى فلك القصر مما يضاعف من حجم المشاكل التى تواجهها بريطانيا (١٣) .

أما بريطانيا فقد كانت تحرص جيدا على عودة الوفد وبطريقتها الخاصة الأمر الذى يعنى ارتباط الوفد بها وليس بالقصر ، ويبدو ان هذه القضية كانت تحكمها عدة اعتبارات استراتيجية هامة من أهمها :

أولا : الشعبية الكاسحة التى يتمتع بها الوفد بخلاف غيره من الأحزاب الأخرى وهذا ما يؤهل الوفد للقيام بأدق الأمور وأخطرها اعتقادا بأن أى معارضة لن يكون لها أهمية طالما بقى الوفد فى الحكم .

ثانياً: ان التدخل البريطانى بهدف فرض حكومة وفدية سيقطع خط الرجعة بين القصر والوفد وهو ما تحرص عليه بريطانيا وفقا لمخططاتها الاستراتيجية ..

ثالثاً: ان اختيار الوفد صاحب الأغلبية الكاسحة لتمثيل الدور الذى أعدته بريطانيا لتتقده فى ٤ فبراير لم يكن بهدف المصلحة العامة للوفد بقدر ما كانت تهدف اليه بريطانيا من أن هذا الموقف سيكون بداية النهاية للشعبية الكبيرة التى يحظى بها الوفد ، وهذا ما تحقق بالفعل .

رابعاً : لقد كان هذا الاختيار - ومن وجهة النظر البريطانية تدعيما لفكرة الديمقراطية حيث أن عودة الوفد أمر تقره الديمقراطيات التى تحارب بريطانيا من أجلها كما أن هذا التصرف سيحظى بتأييد حلفاء بريطانيا الذين يحاربون دفاعا عن قضايا يعتقدون بصحتها ، وهكذا تجمعت كل العوامل التى خلقت ماسمى فيما بعد بحادث ٤ فبراير عام ١٩٤٢م .

قطع العلاقات المصرية مع حكومة فيشى :

لم تمد حكومة حسين سرى موضع ثقة الملك فاروق بسبب أزمة حكومة فيشى حيث طلبت بريطانيا من حسين سرى قطع علاقات مصر بحكومة فيشى التى قامت اثر انهيار الجمهورية الفرنسية الثالثة وتقسيم فرنسا الى شطرين

شطر احتله الألمان وفيه باريس ، وشطر يخضع لحكومة بيتان وعاصمته فيشى وكان طبيعيا أن تكون حكومة فيشى موالية للمحور وعلى أثر ذلك انقسم الفرنسيون الى فريقين : جماعة ديجول الذى فر الى لندن ليقود حركة "فرنسا الحرة" وجماعة فرنسية أخرى مؤيدة لحكومة فيشى وتتبعها سلطات فرنسية فى بعض مناطق الشرق العربى . سوريا ولبنان _ وفى ٦ يناير ١٩٤٢ أقدمت وزارة حسين سرى على قطع العلاقات مع حكومة فيشى بناء على طلب تقدم به السفير البريطانى ، ولقد ترتب على تعيين الجنرال "كاترو" مندوبا عاما للجنرال «ديجول» فى أواخر نوفمبر سنة ١٩٤٠ قيام تمثيليين متناقضين لفرنسا فى مصر أحدهما يرأسه جان بوتسى ، يمثل حكومة فيشى المتعاونة مع ألمانيا وكان على صلة وثيقة بدوائر القصر ، والآخر يرأسه "كاترو" ويمثل ديجول ولسانده الحكومة البريطانية ومن ثم كان من الطبيعى أن تضغط بريطانيا على حكومة حسين سرى لقطع العلاقات المصرية مع حكومة فيشى .

وبناءً على رغبة الحكومة البريطانية فقد اجتمع مجلس الوزراء المصرى فى ٥ يناير سنة ١٩٤٢ لمناقشة قطع العلاقات مع فيشى وأعرض مصطفى عبد الرازق وزير الأوقاف وطلب ارجاء النظر فى قطع العلاقات لمزيد من الدراسة على اعتبار أن أهمية الموضوع تقتضى مزيدا من التأنى ، أما الدكتور هيكل وزير المعارف فقد طلب التريث حرصا على مستقبل الطلاب المصريين الذين يدرسون فى فرنسا الا أن رئيس الوزراء أصر على طرح الموضوع للتصويت ، ويصف الدكتور هيكل الموقف بقوله : " لقد تولتني الدهشة حين رأيت جميع الوزراء يوافقون على قطع العلاقات مع فيشى وقد امتعت وامتتع مصطفى عبد الرازق عن التصويت(١٢٨) .

ومن الواضح ان رئيس الوزراء قد اقدم على هذه الخطوة باتفاق مع السفير البريطانى وباتفاق سابق ايضا مع غالبية أعضاء مجلس الوزراء ، ولذا فقد أحدث هذا القرار دويما هائلا واندلعت الأزمة لأن القرار قد اتخذ فى غيبة الملك فاروق الذى كان يقوم برحلة على ساحل البحر الأحمر ، وما أن عادحتى سعى على ماهر ورجاله الى تصوير الموقف له على اعتبار أن الوزارة قد تجاوزت

اختصاصها وتعدت على حقوق الملك التي أقرها الدستور والقانون باعتبار أن السفير هو نائب الملك الأمر الذي دعا الملك فاروق الى استدعاء رئيس الوزراء ووزير الخارجية (صليب سامى) وعنفهما تعنيفا شديدا ، وفى اليوم التالى صدرت الأوامر لوزير الخارجية بأن يلزم داره^(١٣٩) .

ويلاحظ أن ما أقدمت عليه الحكومة بعد تجاوزا خطيرا فى العلاقات مع القصر وخصوصا وان التقاليد المثبتة كانت تقضى بأن يرسل الى القصر صورة من الموضوعات التى ستعرض على مجلس الوزراء قبل انعقاده بوقت كاف الا أن هذا الموضوع الخطير قد اسقط من «الرول» الذى أرسل الى القصر^(١٤٠) ، مما يؤكد تواطؤ حسين سرى مع الانجليز فى هذا الأمر فى وقت كانت فيه الحكومة تترنح من الأزمات الاقتصادية الخطيرة التى وصلت الى حد أن الناس كانوا يخطفون الخبز فى الشوارع^(١٤١) ، وعجزت الحكومة عن حلول سريعة لكثير من المشاكل التى بدت وكأنها معقدة ثم ما كان من الهجمات التى يشنها الوفديون وأحزاب الاقلية ضد الوزارة فلم يكن من المعقول والموقف هكذا أن تقدم الحكومة على اتخاذ هذه الخطوة الخطيرة الا اذا كان هناك اتفاق مبيت بين سرى باشا والسفير البريطانى على اعتبار ان هذا الموضوع سيكون بمثابة القشة التى قصمت ظهر البعير وأنه سيعجل بالمواجهة المباشرة بين السفير والملك فاروق وتصفية كافة الحسابات القديمة .

ويعلق أحد أعضاء مجلس الوزراء بقوله : لم أتوقع أن يكون لهذا القرار من الآثار العميقة والبعيدة بعض ما حدث ولم يخف على أحد أن انجلترا هى التى أصرت عليه^(١٤٢) .

وعقب عودة الملك من رحلته فى الصحراء والبحر الأحمر - بعد ثلاثة أيام - نشرت الصحف ان صليب سامى وزير الخارجية اعتكف فى منزله لوعكة صحية^(١٤٣) .

ولاغربة ان يكون الموضوع الرئيسى فى الصحف المصرية فى تلك الأيام هو قطع العلاقات مع فرنسا نظرا للعلاقات الثقافية الوطيدة التى كانت تربط مصر

بفرنسا ، ولقد أحدث هذا الموقف دويا داخل البرلمان المصرى حيث تقدم عدد كبير من أعضاء مجلس النواب باستجابات الى الحكومة تحمل نوعا من الاستنكار الشديد وعجزت الحكومة المصرية عن ايجاد رد مقنع لتساؤلات الأعضاء مما دعا وزير الخارجية الى طلب تأجيل مناقشة الموضوع بعد اسبوعين أو ثلاثة مما دفع بعض الأعضاء الى القول : «أنا لا أفهم معنى لتأجيل الاجابة ، فهل عندما أوقفت العلاقات فعلا ، وصدر قرار الحكومة بذلك لم تكن قد تجمعت لدى الجهات المسؤولة أسباب الوقف»^(١٢٤) .

ونظرا لأن قرار الحكومة قد قوبل بموجة من الاستنكار داخل مجلس النواب فقد اقترح وزير الخارجية - صليب سامى - أن يناقش الموضوع أمام لجنة الشؤون الخارجية باعتبارها جهة الاختصاص فى الأمر وقد قوبل هذا الرأى بعاصفة من الرفض على اعتبار أن هذا يعد تقليدا جديدا فى الحياة البرلمانية المصرية^(١٢٥) .

ووفقا لمحاضر مجلس النواب والشيوخ فإن تأجيل أحد الاستجابات قد يكون بسبب حاجة الحكومة الى بعض بيانات يطلبها المجلس أو غيرها من المعلومات التى يصعب على الحكومة الاجابة عنها فى الحال أما الموقف هذه المرة والحكومة تعلم كل الظروف والملايسات التى دعت الى قطع العلاقات مع فيشى ، ولذا يمكننا القول : أن موقف صليب سامى - وزير الخارجية - كان نوعا من المراوغة والاستفادة بعامل الوقت حتى يتأكد من مصير الوزارة التى بدا مؤكدا أنها على وشك الاستقالة .

وعلى الرغم مما لجأت اليه الحكومة من اصدار بيان فى ٨ يناير سنة ١٩٤١ ذكرت فيه : أن الحكومة البريطانية تلقت أنباء خطيرة دعتها الى المطالبة باتخاذ قرار سريع من الحكومة المصرية حول هذا الموضوع^(١٢٦) الا أن وقع هذا القرار على المصريين كان سيئا نظرا للعلاقات التاريخية التى تربط مصر بفرنسا ولأن غالبية المساسة المصريين كانوا متشبعين بالثقافة الفرنسية ولذا فإننا نرجح عدم موافقة الدكتور هيكل لهذا السبب ، وكذلك كان لبوتسى الوزير المفوض من قبل حكومة فيشى- والذى كان يمثل الجمهورية الفرنسية الثالثة قبل

سقوطها - صلات واسعة جدا بالساسة المصريين وصلات اجتماعية بالارستقراطية المصرية كما كان مقريا الى حد بعيد من فاروق (١٢٧) .

وعرف البريطانيون ما حدث مع وزير الخارجية - صليب سامى - واعتبروه عملا غير ودى وأبلغوا رأيهم الى سرى باشا الذى شعر بجسامة التبعة الملقاة على عاتقه وتذكر ما حدث من قبل شاه ايران رضا بهلوى وخشى أن تقاجأ مصر بمثل هذه المفاجأة التعسفية وهو رئيس وزرائها ولقد أفضى سرى باشا بكل هذه المخاوف الى الملك وأشار عليه بقبول الأمر الواقع (١٢٨) ، الا أن الملك قد تمسك بموقفه من ضرورة اقالة صليب سامى وبينما كان حسين سرى يرى أن اقالة وزير الخارجية بسبب قرار مسئول عنه شخصياً يقضى بإقالة الوزارة برمتها ، والسفارة البريطانية ترى أن اجراء قد اتخذ بناء على طلبها لا يجوز تحديه من جانب القصر على اعتبار أن استقالة الوزارة لهذا السبب سيدفع الانجليز مباشرة الى المواجهة الفعلية مع الملك فاروق باعتبارهم طرفا من أطراف الأزمة (١٢٩) .

وفى محاولة من بريطانيا لاستثمار الموقف بهدف حسم الصراع الدائر بين القصر والانجليز فقد بالغ الانجليز فى طلباتهم وطالبوا بطرد جميع الايطاليين الذين يعملون فى القصر وكل أذئاب على ماهر (١٣٠) .

وأمام استعمالات العصا الفليضة فقد تراجع الملك فاروق وطلب من أحمد حسنين (رئيس الديوان) التوسط لدى البريطانيين حتى يتنازلوا عن مطالبهم بشأن استبعاد من طلبوا استبعاده من القصر مقابل أن يبقى وزير الخارجية فى منصبه (١٣١) .

وبينما الأزمة فى طريقها الى الانتهاء اذا بقوات روميل قد نجحت فى احراز انتصار كبير فى الصحراء الغربية وتقدمت صوب الاسكندرية ، وباد أن القوات الألمانية لن يوفقها عائق أمام هدفها الكبير وهو سحق القوات البريطانية واحتلال مصر ، ومن هنا فقد اضطرت الحياة فى مصر وأنطلقت المظاهرات تتادى بشعارات عدائية ضد الانجليز ومن القاهرة امتدت لتشمل باقى المدن الكبرى كالاسكندرية وطنطا وغيرهما ، وفى الوقت نفسه انفتح باب الأمل أمام

الانجليز حيث أعلن هتلر قراره الذى أحدث دويا عالميا وهو اعلان الحرب على روسيا (١١٢) .

لقد ابتهج الحلفاء حيث أن فتح جبهة جديدة تحارب فيها ألمانيا من شأنه أن يخفف الضغط على قوات انجلترا وفرنسا فى مصر ، ولذا فأننى اعتقد أن القرار الألمانى بغزو الاتحاد السوفيتى يعد المقدمات المباشرة لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ فلقد كان قطاع كبير من المصريين ومن ورائهم القصر يعتقدون أن هزيمة السوفيت ستؤدى الى اضطراب موقف بريطانيا كله فى الشرق الأوسط وسينتهى بانسحابها تماما من المنطقة .

الا أن الانتصارات الكاسحة التى أحرزها السوفيت قد أثارت قلقا كبيرا خشية انتصار التحالف السوفيتى الانجليزى لذلك لم يكن غريبا أن يعلن اسماعيل صدقى باشا أن ايطاليا تهاجم مصر لا بقصد غزوها ولكن لان بريطانيا تحتلها (١١٣) .

وهكذا اندفعت مصر لكى تكون جزءا من الصراع الدائر بين القوى الكبرى فى الوقت الذى كان الألمان ينتصرون فى الجبهة السوفيتية كما تضاعفت قوة الألمان فى ليبيا وكذلك دخول اليابان الحرب فى ديسمبر ١٩٤١ بهجومهم المفاجئ على بيرل هاربر كل هذه الانتصارات من جانب المحور دفعت بريطانيا لكى تجعل من مصر «القاعدة الرئيسية» فى الموقف وهذا لن يتحقق ما بقى القصر يلعب بمشاعر الحلفاء .

وعلى الرغم من أن جذور الصراع بين القصر والانجليز يمتد لسنوات طويلة الا أن تردى الأوضاع العسكرية لقوات الحلفاء وعلى كل الجبهات قد دفع بريطانيا الى الموقف الذى يمثل مصالحها الفعلية على اعتبار أن عودة الوفد وخلع فاروق كفيلا باستقرار الأوضاع المصرية ، وأيقن سرى باشا أن لا مفر من أن يستقيل بعد أن فقد ثقة البرلمان وثقة فاروق أيضا كما أن الانجليز أنفسهم على الرغم من صداقتهم له الا أنهم قد أيقنوا جيدا أن حكومة سرى قد أصبحت عاجزة تماما عن مواجهة الموقف (١١٤) .

والحقيقة ان هناك ما يدعو الى الاعتقاد بأن الملك فاروق كان يهدف الى بقاء الموقف برمته كما هو نظرا للظروف العسكرية غير المرجحة لكفة الحلفاء في الصحراء الغربية حتى اذا ما تمكن روميل من ان يخترق وادي النيل فان فاروقا يمكنه الاحتفاظ بعلى ماهر لكي يتولى رئاسة الحكومة ويكون قادرا على التفاهم مع المحور بعكس أى شخص آخر نظرا لما عرف عن على ماهر من خلافات مستمرة مع الانجليز لم تكن خافية على الألمان أو الايطاليين .

وهكذا تفاقمتم الأزمة وتعددت أسبابها في الوقت الذي راح فيه لامبسون يسجل كل الأحداث أولا بأول ويبحث بها الى حكومته ونظرا لتصاعد الموقف بشكل يندرز بالمخاطر فقد طلب من حكومته أن تعطيه تفويضا كاملا لحسم الموقف مع الملك فاروق^(١١٥).

وأدرك أحمد حسنين (رئيس الديوان الملكي) خطورة الموقف وفي محاولة منه لتهدئة المشاعر الملتهبة تقديرا لما يحيق بالعرش من أخطار فقد حاول اقتناع لامبسون بترك وزير الخارجية «صليب سامي» يخرج من الوزارة من أجل الصالح العام وحاول اقتناع السفير بأن مصر كلها وراء الملك الذي يحظى بشعبية كبيرة الا أن السفير رفض التضحية بوزير الخارجية بسبب اجراء قام به تنفيذاً لقرار من مجلس الوزراء المصري وبناء على طلب من بريطانيا ولهذا أعلن السفير : أننا سنقف وراء صليب سامي حتى ولو تخلى عنه رئيس الوزراء^(١١٦).

وهكذا تجمعت العديد من الأسباب التي دفعت حسين سرى الى تقديم استقالته . ووفقا للوثائق البريطانية ، فان لامبسون قد أدرك أهمية استقالة سرى باشا ويعلق لامبسون على هذا الموقف قائلا: «لقد طلبت من سرى باشا أن يشرح بعض الاسماء التي تصلح لمنصب رئيس الحكومة الا أنه اقترح أسماء مثل : بركات باشا ، احمد ماهر باشا أو الدكتور هيكل باشا الا أنني أعرف أن هذه الاسماء غير مناسبة لسبب أو لآخر ولذا فان عودة الوفد أصبحت ضرورة تحتها مصالحنا العليا»^(١١٧) .

وتشير الوثائق الامريكية الى مسئولية حسين سرى عن تأزم الموقف بين فاروق والسفير البريطاني في الوقت الذي كانت تبذل فيه العديد من المحاولات

لحل مشكلة «فيشى» كان رئيس الوزراء المصرى يقوم بمحاولات مكثفة لدفع بريطانيا الى تأديب الملك فاروق وتضيف نفس المصادر: «لقد حاولنا اقناع السفارة البريطانية بخطورة المضى فى هذا الطريق الذى يتناقض تماما مع مشاعر المصريين ولكن يبدو اننا لم نحقق أى هدف»^(١١٨) .

ووفقا لهذه الحقيقة فان الوثائق البريطانية تؤكد أن حسين سرى كان على علم بتطور الأحداث ولم يخف كراهيته الشديدة لفاروق وكان من رأيه دائما - تأديب الولد - الذى يلعب بالنار «على حد تعبيره»^(١١٩) .

ولما كان لامبسون قد بعث الى حكومته يطلب تفويضا فى حسم الموقف فقد وافقت الحكومة البريطانية على تفويضه وإعطائه كل الصلاحيات لكي يحسم الموقف بما يتفق وسياسة بريطانيا العظمى الا أن هذا لم يمنع من أن تقف الخارجية البريطانية على تطور الأحداث أولا بأول وتمضى رسائل لامبسون الى حكومته حول أهمية عودة الوفد وفى احدى البرقيات يقول السفير : «قابلت حسنين باشا وقال : ان هناك محاولات تجرى لتشكيل وزارة قومية ولما كان هناك خطر واضح من أن نواجه بوزارة يرأسها مرشح لعلى ماهر فلقد عقدت اجتماعا لمناقشة الموقف برمته وحضره وزير الدولة لشئون الشرق الاوسط والقائد العام للجيش البريطانية فى المنطقة وتردد بوضوح فى هذا الاجتماع أن الأزمة الحالية قد أيدت بواسطة العناصر المعادية لبريطانيا لاستغلال مصاعبنا الحالية فى الشرق الأقصى وفى ليبيا وأننا اذا اخفقنا فى اظهار الشدة فقد تحدث مخاطر أخرى وأوضح القائد العام للشرق الأوسط أنه يفضل تجنب حدوث مواقف قد تؤدي الى اضطرابات عامة وقد يتحرك الجيش المصرى لحماية الملك وقد قمت من جانبى بالرد على هذه المخاوف بحكم معرفتى بالاحوال العامة .. وتم الاتفاق على أن أقابل الملك فاروق فى الواحدة بعد ظهر اليوم (٢ فبراير ١٩٤٢) وأبلغه بالأتى :-

١- يجب أن تقوم وزارة تحرص على الولاء للمعاهدة وتقدر على تنفيذها نصا وروحا .

- ٢- أن تكون وزارة قوية وقادرة على الحكم وتحظى بتأييد شعبي كافى .
- ٣- أن هذا يعنى الارسال فى طلب النحاس باشا بصفته زعيما لحزب الأغلبية والتشاور معه بقصد تشكيل الوزارة .
- ٤- يجب أن يتم ذلك فى موعد أقصاه ظهر غد (٢ فبراير)
- ٥- ان الملك سيكون مسئولا بصفته الشخصية عن أى اضطرابات قد تحدث خلال ذلك (١٥٠) .

وفى الساعة الواحدة من بعد ظهر ٢ فبراير ١٩٤٢ توجه لامبسون الى الملك فاروق وشرح له أنه بصفته ممثلا للحلفاء فى مصر فمن الضرورى الا يعين خلفا لسرى باشا لا تتوفر له المؤهلات المشروطة للوفاء بالتزامات المعاهدة ، ووافق الملك على عودة النحاس باشا ليتولى وزارة قومية باعتباره زعيما للأغلبية ، وبخصوص الاضطرابات داخل العاصمة فقد أظهر الملك موافقته على عدم احداث اى نوع من التظاهر وأكد السفير ان غدا - ٣ فبراير - هو آخر موعد لدعوة النحاس باشا (١٥١) .

ولعل وجهة نظر الملك فاروق والتي أبدأها دون تحفظ هو استدعاء النحاس لتشكيل وزارة قومية حيث كان الملك يعتقد أن النحاس لن يرفض هذا العرض على اساس التحسن الذى كان قد بدأ فى العلاقات بينهما (١٥٢) .

واقترح رجل القصر (أحمد حسنين) بضرورة التمهيد لتأليف هذه الوزارة القومية بوزارة انتقالية على اساس أن الوفد سيكتسح كل الأحزاب الأخرى فى الانتخابات مما قد يترتب عليه عدم قيام معارضة قوية لتكون بمثابة " فرملة " متى تشكلت الوزارة فى آخر الأمر (١٥٣) .

وبينما كانت الاتصالات قائمة بين القصر والسفير البريطانى بخصوص عودة الوفد كانت نفس الاتصالات قائمة بين السفارة البريطانية والنحاس باشا بواسطة امين عثمان لنفس الهدف مع فاروق بسيط وهو أن الانجليز عرضوا على النحاس تشكيل وزارة وطنية خالصة وأصبح الوفد امام خيارين أما أن يقبل حكومة قومية وفقا لرغبة القصر أو يقبل حكومة وطنية لحما ودما وفقا لرغبة

الانجليز واختار النحاس وجهة النظر البريطانية حيث دفع الوفد ثمنا باهظا من شعبيته وتاريخه الوطنى الطويل .

وبنى الوفد رفضه لفكرة الوزارة القومية أو الائتلافية على امرين :

أولها : أن الشعب المصرى قد فقد ثقته فى حكومات الاقلية واذا قبل الوفد الارتباط بهذه الحكومات فسوف يفقد ثقة الشعب .

ثانيهما : ما كان يعرفه الوفد جيدا من الدماشس التى سيحدثها القصر ومدى ما يمكن أن يقدم عليه من اقالة الحكومة وقتما تتحين الفرصة بحجة تصدع الائتلاف^(١٥١) .

ولذا فقد فرضت وجهة النظر البريطانية نفسها على الأحداث وأعطت بريطانيا لنفسها الحق فى تنفيذها بقوة السلاح وتحولت القضية الى تصفية حسابات قديمة بين القصر والسفارة حيث اعتبرت بريطانيا أن إقامة حكومة قومية يعد انتصارا لصالح القصر وهذا ما ترفضه بريطانيا تماما^(١٥٢) .

ويلاحظ أن الملك فاروق كان حريصا على تجاوز هذه الأزمة وعدم الاصطدام مع الانجليز أكثر من ذلك الا أن السفير قد اعتبرها فرصته التى يستطيع من خلالها أن يحجم من دور القصر حتى لا يعاود أعماله العدوانية ضد بريطانيا مرة أخرى حتى لو كان الثمن هو عزل الملك نهائيا ، وفى الوقت نفسه فإن عودة الوفد بهذا الشكل تحمل بعض الدلائل التى حرصت بريطانيا على اقرارها ومن بينها :

أولا : ضمان عدم قيام أى نوع من التعاون بين القصر والوفد مما يضاعف من حجم التدخل البريطانى .

ثانيا : اطلاق يد الوفد فى كبح جماح القصر اذا ما ثبت أنه غير متعاون مع السياسة البريطانية .

ثالثا : لقد حرصت بريطانيا على أن يتمهد النحاس بأشأ بأن يقف مع بريطانيا وأن يرجئ كل مطالبه الى ما بعد الحرب^(١٥٦) .

وهكذا تفاقمت عوامل الصراع بين القصر والانجليز في الوقت الذي تمكنت فيه الدسائس البريطانية من استقطاب حزب الوفد سواء بقصد أو بغير قصد وعلى ضوء كل ما سبق يمكننا تسجيل عدة نتائج يمكن استخلاصها من الدراسة السابقة وتعتبر جميعها تمهيدا لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ :

أولا : انعدام الثقة بين بريطانيا والملك فاروق وهذا ما أشارت اليه الوثائق البريطانية في أكثر من موضع *

ثانيا : تأسيسا على الحقيقة الأولى فقد رغبت بريطانيا في التخلص من فاروق على اعتبار أن مصر لن تتحول الى قاعدة أساسية لخدمة الحلفاء ما دام الملك على عرشه *

ثالثا : لقد ادركت بريطانيا ضعف حكومات أحزاب الأقلية التي تعاقبت على الحكم منذ اقالة الوفد سنة ١٩٣٧ ،على الرغم من تعاونها الكامل مع الإنجليز الا انها افترقت دائما الى قاعدة شعبية وظل مركزها دائما ضعيفا على اعتبار أن حكومة لا تملك التأييد الشعبي لن تستطيع أن تحكم بروح المعاهدة المصرية الانجليزية ، اعتمادا على الحقيقة القائلة بأن أى جهد يبذل في هذا السبيل لا بد وأن يصطدم بمعارضة القصر ولن تتمكن أى حكومة بدون التأييد الشعبي أن تحارب القصر ..

رابعا : أن أحد عناصر الصراع بين الانجليز والقصر كان قائما على أساس أيهما يستطيع أن يتضامن مع الوفد قبل الآخر وبدت القضية وكأنها تسابق مع الزمن وكلما تفاقم الوضع العسكري لبريطانيا كلما ضاعفت من جهودها لعودة الوفد إلى حظيرتها وعلى ضوء الدراسة السابقة فان قضية عودة الوفد كانت تمثل المطلب الأول في العلاقات المصرية البريطانية منذ نشوب الحرب العالمية الثانية *

وهكذا تجمعت العديد من الأسباب لتخلق في النهاية ما سمي بحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ والذي ترك أثارا كبيرة على تاريخ مصر السياسي والاقتصادي ليس فقط الى نهاية الحرب العالمية الثانية، وانما الى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م.

هوامش الفصل الأول

- (١) نص المادة السابعة من معاهدة ١٩٣٦، أنظر الدكتور عبدالعزیز الشناوی، جلال یحیی، وثائق نصوص فی التاريخ الحديث والمعاصر ص ٧٤٧، مذكرات حسن یوسف وکیل الدیوان الملكي، مصدر سابق ذكره ص ١٠٥، الأهرام ، المصرى ١ سبتمبر سنة ١٩٣٩م.
- (٢) وزارة العدل - مجموعة القوانين والمراسم للثلاثة أشهر - سبتمبر ، أكتوبر ، ونوفمبر سنة ١٩٣٩، المطابع الأميرية - القاهرة ١٩٤٠ ص ٥٣٨.
- (٣) د. أحمد عبدالرحیم مصطفی، العلاقات المصرية البريطانية ١٩٣٦-١٩٥٦، مطبوعات معهد الدراسات العربية - القاهرة ١٩٦٨، ص ٣١.
- (٤) وثائق الخارجية البريطانية، برقية رقم ٦٤٤ من السفير البريطاني فی القاهرة إلى وزیر الخارجية ٢٨ سبتمبر ١٩٣٩.
- (٥) مذكرات حسن یوسف وکیل الدیوان الملكي، مصدر سبق ذكره ص ١٠٥ ، محسن محمد التاريخ السرى لمصر ١٠٢.
- (٦) الوثائق البريطانية - برقية رقم ٥٩٠ من السفير البريطاني فی القاهرة إلى وزیر خارجية بريطانيا ٢٣ یونیه سنة ١٩٤٠.
- (٧) مضایط مجلس النواب الجلسة الأولى من مجموعة مضایط دور الانعقاد غیر العادي ٢ أكتوبر ١٩٣٩.
- (٨) مذكرات اللواء إبراهیم إمام رئیس البولیس السیاس - صحيفة الجمهورية ١٣ ، ١٢ يناير ١٩٥٦، مذكرات حسن یوسف ، مصدر سبق ذكره ص ١٠٦.
- (٩) وثائق الخارجية البريطانية برقية من السفير البريطاني فی القاهرة إلى «هالیفاکس» وزیر الخارجية رقم ٨ بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٩٣٩، مذكرات حسن یوسف وکیل الدیوان الملكي، مصدر سبق ذكره ص ١٠٧.
- (١٠) مضایط مجلس النواب الجلسة الثانية من مجموعة مضایط دور الانعقاد غیر العادي ٨ أكتوبر ١٩٣٩ ص ٢٣.

- (١١) لوكازهير وزير ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي، ترجمة الدكتور أحمد عبدالرحيم مصطفى - القاهرة سنة ١٩٧١ ص ٩٤.
- (١٢) لوكازهير وزير ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي، ترجمة الدكتور أحمد عبدالرحيم مصطفى - القاهرة سنة ١٩٧١ ص ٩٤.
- (١٣) مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكي، مصدر سبق ذكره ص ١٠٤.
- (١٤) محمد التاهي، أسرار المساسة والسياسة، سلسلة الكتاب الذهبي عدد ١٩٥ - القاهرة ١٩٧٢ . ص ١٨٠ .
- (١٥) لقاء شخصي مع فتحي رضوان في منزله بمصر الجديدة مساء الاثنين ٩ أغسطس ١٩٨٢ .
- (١٦) مذكرات حسن يوسف ص ١٠٨.
- (١٧) مارسيل كولومب، تطور مصر ١٩٢٤-١٩٥٠ ترجمة زهير الشايب ص ١٢٢- القاهرة ١٩٧٢.
- (١٨) الوثائق الأمريكية، برقية من السفير الأمريكي في القاهرة إلى وزير خارجية أمريكا ١٨ أغسطس ١٩٤٠.
- (١٩) الوثائق البريطانية برقية رقم ٥٩٩ من سفير بريطانيا في القاهرة إلى الخارجية البريطانية ١٦ سبتمبر ١٩٣٩ م.
- (٢٠) الوثائق البريطانية برقية رقم ٥٨٢ من سفير بريطانيا في القاهرة إلى الخارجية البريطانية في القاهرة إلى الخارجية البريطانية ١٢ سبتمبر ١٩٣٩ م.
- (٢١) نفس المصدر السابق برقية رقم ٢٩٨ من سفير بريطانيا في القاهرة إلى الخارجية البريطانية ٢ أكتوبر ١٩٣٩ .
- (٢٢) مذكرات حسن يوسف ، مصدر سبق ذكره ص ١٠٨.
- (٢٣) المصدر السابق ص ١٠٩.
- (٢٤) مضابط مجلس النواب - الجلسة الثالثة والثلاثون ٢ يوليو ١٩٤٠ ص ٢١٨. لطفى عثمان ، المحاكمة الكبرى في قضية الانقلابات السياسية ص ٩٢٧.
- (٢٥) محمد زكي عبد القادر - مجلة الدستور ص ١٠٧ .
- (٢٦) وثائق الخارجية البريطانية برقية ٤٨٨ من سفير بريطانيا في القاهرة إلى وزارة الخارجية البريطانية ١٠ يولية ١٩٤٠.
- (٢٧) د. محمد أميس - دراسة من ٤ فبراير ص ٦٢، لطفى عثمان ، المحاكمة الكبرى في قضية الاغتيالات السياسية ص ١٣٦ - ١٣٩.
- (٢٨) مضابط مجلس النواب - الجلسة السابقة ١٢ يونيو ١٩٤٠.
- (٢٩) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٥١٥ من لامبسون إلى هاليفاكس ١٣ يناير ١٩٤٠.
- (٣٠) د. أحمد عبدالرحيم مصطفى . مرجع سبق ذكره ص ٤٢.
- (٣١) محمد التاهي ، مرجع سبق ذكره ص ١١١.

- (٢٢) محمد النابهي، المرجع السابق ص ٢١١، ٢١٢. لوكاز هيرزويز مرجع سبق ذكره ص ٢٠٦ - ٢٠٨.
- (٢٣) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٥٢٢ من الخارجية البريطانية إلى سفيرها في القاهرة ١٧ يونيو ١٩٤٠.
- (٢٤) مذكرات حسن باشا يوسف وكيل الديوان الملكي. القصر ودوره في السياسة المصرية ١٩٢٢-١٩٥٢ ص ١١٢.
- (٢٥) المصدر السابق ص ١١٢.
- (٢٦) الوثائق البريطانية وثيقة رقم ٤٧٥ من الخارجية البريطانية إلى سفيرها في القاهرة ٢٠ يونيو ١٩٤٠.
- (٢٧) مضابط مجلس النواب - مجموعة مضابط دور الانعقاد المادى الأول من يولية ١٩٤٠ ص ٢٨٠.
- (٢٨) د. محمد حسين هيكل ، مذكرات في السياسة المصرية ج٢ صفحة ١٨٦ .
- (٢٩) الوفد المصري ١٠ يوليو ١٩٤١.
- (٣٠) جورج كيرك... الشرق الأوسط في الحرب المالية الثانية. ص ٢٤ ، د. محمد أنيس . حادث ٤ فبراير ص٧٧.
- (٣١) لوكازهيرزويز. ألمانيا هتلرية والشرق العرب مرجع سابق، ص ٣٠٦.
- (٣٢) المرجع السابق ص ٣٠٦ ، ٢٠٧.
- (٣٣) المرجع السابق. أخيار اليوم ٩/٩/١٩٥٧م.
- (٣٤) الأهرام ٢٤ يوليو ١٩٥٦م.
- (٣٥) لوكازهيرزويز، مرجع سبق ذكره ص ٣٠١.
- (٣٦) محمد حسنين هيكل . عهد الناصر والعالم - بيروت ١٩٧٢.
- (٣٧) لوكازهيرزويز وألمانيا والشرق العربى - مرجع سبق ذكره صفحة ٣٦٠.
- (٣٨) محمد النابهي : أسرار المساسة والسياسة . مرجع سبق ذكره ص ٢٠٩.
- (٣٩) مذكرات حسن يوسف: القصر الملكي ودوره في السياسة المصرية ١٩٢٢-١٩٥٢. ص ١١٢.
- (٤٠) د. محمد جمال المسدي وآخرون - مصر والحرب المالية الثانية - مركز الدراسات السياسية بالأهرام القاهرة ١٩٧٨، ٢٢٠، ٢٢.
- (٤١) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٥٦٠ بتاريخ ٢٢ يونيو ١٩٤٠ من لامبسون إلى هاليفاكس.
- (٤٢) مذكرات حسن يوسف - مصدر سابق ذكره ص١١٥.
- (٤٣) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٤٨٥ من هاليفاكس إلى لامبسون ٢٠ من يونيو ١٩٤٠.
- ونستون تشرشل، مذكرات تشرشل ترجمة خيرى حماد، حماد بغداد ١٩٦٠ ص ٥٢٧-٥٣٠.
- (٤٤) المصدر السابق تقسم، مضابط مجلس النواب ، دور الانعقاد المادى الثالث ٢ يوليو ١٩٤٠ ص ٢٦٠.
- (٤٥) لقد أقر مجلس النواب والشيوخ الثقة في الحكومة بجلسة ١٢ يونيو ١٩٤٠م.
- (٤٦) مضابط مجلس الشيوخ دور الانعقاد الخامس عشر ٤ يونيو ١٩٤٠ - بصدد مناقشة بيان حسن صبرى ص٣١٢.

- (٥٧) المصدر السابق، من كلمة الشيخ يوسف الجندى عضو الهيئة الوطنية.
- (٥٨) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٦٢٨ من لاميسون إلى هاليفاكس ٢٨ يونيو ١٩٤٠م.
- (٥٩) حديث أجراه الصحفي محمد التايى مع أحمد حنين باشا، أسرار الساسة والسماة ، مرجع سبق ذكره ص١١٧-١٧٨.
- (٦٠) مضايقت مجلس النواب الجلسة الثالثة والسبعين ١٧ يوليو ١٩٤٠ من ٣٦٢٢، مذكرات إبراهيم عبد الهادى ، مصدر سبق ذكره، مجلة رزو اليوسف ٩ أغسطس ١٩٨٢.
- (٦١) مذكرات اللواء محمد إبراهيم إمام رئيس البوليس السياسى صحيفة الجمهورية ١٤ يناير ١٩٥٦م.
- (٦٢) أحمد مرتضى المراغى: غرائب من عهد فاروق ، بيروت ١٩٧٦ص ٥١، مذكرات حسن يوسف - مصدر سبق ذكره ص١١٧.
- (٦٣) جريدة السياسة ٢٠ سبتمبر ١٩٤٠، المصدرى وآخرون مرجع سبق ذكره ص ٢٣، ٢٤.
- (٦٤) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ١١٤ من لاميسون إلى هاليفاكس ٢٠ سبتمبر ١٩٤٠.
- (٦٥) الأهرام ١٩ سبتمبر ١٩٤٠ مقال بقلم : إسماعيل صدقى باشا، الوفد المصرى ٢٠ سبتمبر ١٩٤٠م.
- (٦٦) مارسيل كولومب، مرجع سبق ذكره ص ١٢٤.
- (٦٧) مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكى، مصدر سبق ذكره ص ١١٦.
- (٦٨) المصدر السابق.
- (٦٩) وثائق الخارجية البريطانية من لاميسون إلى هاليفاكس ١٠ أغسطس ١٩٤٠ برقية رقم ٨٩٦.
- (٧٠) وثائق الخارجية الأمريكية برقية رقم ١٢٨ من سفير أمريكا فى القاهرة إلى الخارجية البريطانية ٨ يوليو ١٩٤٠م.
- (٧١) مضايقت مجلس النواب - الجلسة الخامسة والسبعين ٧ أغسطس ١٩٤٠ من ٢٦٩٩.
- (٧٢) مذكرات إبراهيم باشا عبد الهادى - مجلة رزو اليوسف ٩ أغسطس ١٩٨٢م.
- (٧٣) الوثائق الأمريكية برقية ١٧٨ من السفير الأمريكى إلى الخارجية البريطانية ١٨ أغسطس ١٩٤٠.
- (٧٤) د. هيكل - مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ١٩٩.
- (٧٥) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ١١٦٨ من لاميسون إلى هاليفاكس ٢٤ سبتمبر ١٩٤٠.
- (٧٦) د. هيكل، مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٢٠٠.
- (٧٧) محمد التايى - مرجع سبق ذكره ص ١٨٤.
- (٧٨) الوثائق الأمريكية برقية رقم ٣٣١٧ من السفير الأمريكى فى القاهرة إلى الخارجية البريطانية ٢٤ يناير سنة ١٩٤١.
- (٧٩) محمد التايى ، مرجع سبق ذكره ص١٨٤، مذكرات حسن يوسف ، مصدر سبق ذكره ص١١٥.

- (٨٠) الوثائق البريطانية برقية رقم ١٥٤ من لامبسون إلى هاليفاكس ١٥ نوفمبر ١٩٤٠م.
- (٨١) د. المسدي وآخرون ، مرجع سبق ذكره ص ٢٤٠.
- (٨٢) الوثائق البريطانية برقية رقم ١٤٩ من لامبسون إلى هاليفاكس ٢٦ أكتوبر ١٩٤٠م.
- (٨٣) د. صلاح العقاد ، الحرب العالمية الثانية ص ٢٢٠.
- (٨٤) مارسيل كولومب، مرجع سبق ذكره ص ١٢٥.
- (٨٥) المرجع السابق، لوكاز مبرزويل ألفيا الهنترية والمشرق العربي ٣٠٢، مذكرات حممن يوسف ص ١١٥.
- (٨٦) مضابط مجلس النواب - دور الانعقاد العادي الرابع - الجلسة الثانية والأربعين ٣٦ مايو ١٩٤١، ص ١١٧٣.
- (٨٧) مذكرات إبراهيم عبد الهادي، مجلة روز اليوسف ٩ أغسطس سنة ١٩٨٢، د. يونان لبب ، تاريخ الوزراء المصرية ص ٤٢٩.
- (٨٨) الوفد المصري ٥ يونية ١٩٤١، د. يونان - مرجع سبق ذكره ص ٤٢٩.
- (٨٩) مضابط مجلس النواب - دور الانعقاد العادي الخامس ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤١ ص ٥ - ١٠٠ ، ومضابط مجلس الشيوخ مجموعة مضابط دور الانعقاد العادي السابع عشر ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤١ ص ٣ - ٢٠.
- (٩٠) الوفد المصري ١٦ يونية ١٩٤١.
- (٩١) الوفد المصري ١٥ أغسطس ١٩٤١.
- (٩٢) الوثائق البريطانية تقرير رقم ٩٢١ من لامبسون إلى هاليفاكس ٣ يناير ١٩٤٢.
- (٩٣) وثائق الخارجية الأمريكية تقرير رقم ٨٨٢ من السفير الأمريكي في القاهرة إلى الخارجية الأمريكية ٢ أبريل ١٩٤١.
- (٩٤) الوفد المصري ، والسياسة ، الأهرام اعداد ٢٠ ، ٢١ ، ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤١.
- (٩٥) مضابط مجلس النواب - الجلسة الثامنة والأربعون لدور الانعقاد العادي ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤١ ص ١٨٨.
- (٩٦) مجموعة مضابط الشيوخ - دور الانعقاد الخامس عشر جلسة ٢٠ أبريل ١٩٤٠ (خطاب يوسف الجندي) ص ٥٨١.
- (٩٧) الوفد المصري ٢٠ أبريل ١٩٤٠ ، آخر ساعة ٧ أبريل سنة ١٩٤٠.
- (٩٨) مضبطة الجلسة الستين لمجلس النواب ١٤ مايو ١٩٤٠ ص ٢١٦٢.
- (٩٩) مضابط مجلس النواب - الجلسة الستين ١٤ مايو سنة ١٩٤٠ ، مجموعة مضابط دور الانعقاد العادي ص ٢١٦٢-٢١٦٣.
- (١٠٠) الوفد المصري ٢٠ أبريل ١٩٤٠.
- (١٠١) تقرير الأمين العام - تقرير بتاريخ ٢ أبريل سنة ١٩٤٠ دار الوثائق التومية محفوظة رقم ٨.

- (١٠٢) د. محمد أنيس . دراسة عن فبراير من ٥٢ .
- (١٠٣) الوثائق الأمريكية برقية رقم ٢١١٢ بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٤٠ من السفير الأمريكي في القاهرة إلى الخارجية البريطانية.
- (١٠٤) جريدة المصري ١٢/٤/١٩٤٠ . والأهرام ، وآخر ساعة ١٤/٤/١٩٤٠ .
- (١٠٥) أنظر : نص الرد البريطاني : الأهرام ، المصري ١٢/٤/١٩٤٠ .
- (١٠٦) المصري ٢٩/٤/١٩٤٠ ، والأهرام ٣٠/٤/١٩٤٠ ، آخر ساعة ١٤/٤/١٩٤٠ .
- (١٠٧) آخر ساعة ١٤ ، ٢١ ، ٢١/٤/١٩٤٠ .
- (١٠٨) وثائق الخارجية البريطانية تقرير رقم ٤٦٤ من لامبسون إلى هالفاكس ٤ مايو وسنة ١٩٤٠م.
- (١٠٩) نفس المصدر السابق.
- (١١٠) جريدة المصري ١٥ ، ١٨ أبريل سنة ١٩٤٠ ، آخر ساعة ٢١ أبريل سنة ١٩٤٠ .
- (١١١) المصري أول مايو سنة ١٩٤٠ .
- (١١٢) د. يونان ليبب رزق ، تاريخ التطورات المصرية ص ٤٤١ .
- (١٣٢) جريدة المصري أول يناير سنة ١٩٤١م.
- (١١٤) المصور ٦ مارس ١٩٨١ بقلم صبرى أبو المجد .
- (١١٥) المصري ٣ يناير ١٩٤١م.
- (١١٦) مضابط مجلس النواب - الجلسة الثلاثون - دور الانعقاد العادي الثامن ٦ أبريل سنة ١٩٤٠ ص ٢٠١ .
- (١١٧) جريدة المصري ٦ فبراير سنة ١٩٤٠م.
- (١١٨) محمد التهامي - أسرار المساسة والسياسة ص ٢٨٦ ، ويضيف الاستاذ التهامي العديد من الأمثلة على تدهور معنويات الجيش البريطاني مما أحدث ارتباكاً شديداً في الدوائر المصرية الانجليزية.
- (١١٩) الوثائق الأمريكية برقية رقم ٢٠٠٦ من السفير الأمريكي في القاهرة إلى الخارجية البريطانية ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٠ .
- (١٢٠) محسن محمد : التاريخ المعاصر لمصر ص ١٤٦ .
- (١٢١) مذكرات إبراهيم باشا عيد الهادي - روز اليوسف ٩ أغسطس سنة ١٩٨٢ .
- (١٢٢) المصدر السابق، مذكرات في السياسة المصرية ج ٢ مصدر سبق ذكره ص ٢٢٤ .
- (١٢٣) مذكرات إبراهيم عبد الهادي المصدر السابق، مذكرات الدكتور هيكل ج ٢ ص ٢٢٥ ، مذكرات حسن يوسف ، مصدر سبق ذكره ص ١٢٧ .
- (١٢٤) مجلة المصور ٦ مارس ١٩٨١ . دراسة عن سنوات ما قبل الثورة أعدها صبرى أبو المجد .
- (١٢٥) د. هيكل - مصدر سبق ذكره ج ٢ ص ٢٤٧ .
- (١٢٦) مذكرات إبراهيم عيد الهادي - روز اليوسف ٩ أغسطس ١٩٨٢ . د. هيكل ج ٢ ص ٢٢٠ - ٢٢٥ .
- مذكرات حسين يوسف ص ١٢٦ .

- (١٢٧) الملف السرى لحادث ٤ فبراير من لاميسون إلى الخارجية البريطانية برقية رقم ٢٤٠، ١٨ يناير ١٩٤٢، الأهرام ١٩٧٢/٥/١١، اقتباسي . مصدر سبق ذكره ص ١٤٨-١٥٠، مذكرات كريم ثابت المستشار الصحفي للملك فاروق . الجمهورية ١٢ يونية سنة ١٩٥٥م.
- (١٢٨) د. محمد حسين هيكل مصدر سبق ذكره ج ٢ ص ٢١٩، مذكرات حسن يوسف ص ١٢١.
- (١٢٩) الملف السرى لحادث ٤ فبراير الأهرام ١٩٧٢/٥/٤، مذكرات كريم ثابت الجمهورية ١٢ يونية ١٩٥٥، مذكرات حسني يوسف ص ١٣٠.
- (١٣٠) مذكرات كريم ثابت المستشار الصحفي للملك فاروق . الجمهورية ١٢ يونية ١٩٥٥.
- (١٣١) د. محمد أنيس . دراسة عن ٤ فبراير ص ١٠٧.
- (١٣٢) د. هيكل . مصدر سبق ذكره ج ٢ ص ٢٢٠.
- (١٣٣) الأهرام . المصري ١٥ يناير سنة ١٩٤٢.
- (١٣٤) مضبطة مجلس النواب - الجلسة التاسعة ١٤ يناير ١٩٤٢ ص ٢١٦.
- (١٣٥) المصدر السابق.
- (١٣٦) الأهرام ٩ يناير ١٩٤٢، آخر ساعة ١١ يناير ١٩٤١.
- (١٣٧) د. أنيس مرجع سبق ذكره ص ٨.
- (١٣٨) مذكرات في السياسة المصرية ج ٢ ص ٢٤٤، مذكرات حسن يوسف ص ١٣٠.
- (١٣٩) د. يونان لبيب، تاريخ الوزارات المصرية ص ٤٤١.
- (١٤٠) الملف السرى لحادث ٤ فبراير ، الأهرام ٢٧ يناير ١٩٤٢.
- (١٤١) الوثائق الخارجية البريطانية برقية ٣٨٩ من لاميسون إلى لندن ٢٧ يناير ١٩٤٢.
- (١٤٢) جى ديورين- الحرب العالمية الثانية من وجهة النظر الموقفية ترجمة خيرى حماد، القاهرة ١٩٦٧ ص ١٦٢.
- (١٤٣) الأهرام ١٩ ديسمبر ١٩٤١، آخر ساعة ٢٢ ديسمبر ١٩٤١.
- (١٤٤) د. هيكل . مصدر سبق ذكره ص ٢٢٥.
- (١٤٥) الوثائق البريطانية برقية رقم ٤٦٧ من لاميسون إلى الخارجية البريطانية ٢٧ يناير ١٩٤٢ .
- (١٤٦) الملف السرى لحادث ٤ فبراير ، برقية من لاميسون إلى حكومته ، الأهرام ١٩٧٢/٤/٢٢.
- (١٤٧) المصدر السابق وثيقة رقم ٤٩٨.
- (١٤٨) الوثائق الأمريكية برقية رقم ٢٠٧٦ من السفير الأمريكى في القاهرة إلى حكومته ٢٨ يناير ١٩٤٢.
- (١٤٩) الملف السرى لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ وثيقة رقم ٢٢٢ الأهرام ١٩٧٢/٤/٢٧.
- (١٥٠) المصدر السابق برقية ٤٤٨ من لاميسون إلى حكومته ٢ فبراير ١٩٤٢، الأهرام ١٩٧٢/٤/٢٧.
- (١٥١) المصدر السابق ١٩٧٢/٥/١١ من لاميسون إلى حكومته برقية ٤٤٩، بتاريخ ٢ فبراير ١٩٤٢م.
- (١٥٢) دراسة عن سنوات ما قبل الثورة أعدها صبرى أبو المجد واعتمد فيها على كثير من الوثائق البريطانية وشهادة الزعماء المعاصرين . جريدة المنصور ١٩٨١/٢/٦م.

- (١٥٣) الأهرام ١٩٧٣/٥/٢٥ - الملف السري لحادث ١ فبراير برقية رقم ٤٢٩ من لامبسون إلى الخارجية البريطانية ٣ فبراير ١٩٤٢.
- (١٥٤) المصدر السابق وثيقة ٤٤٦.
- (١٥٥) مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكي ص ١٢١ - ١٢٨.
- (١٥٦) الملف السري لحادث ١ فبراير - الأهرام ١٩٧٣/٥/١٨، برقية رقم ٤٦٢ من لامبسون إلى حكومته ٣ فبراير ١٩٤٢م.

الفصل الثانى

وقائع ٤ فبراير

- شكل التدخل البريطانى .
- الدبابات البريطانية حول القصر .
- مسئولية الوفد عن حادث ٤ فبراير .

شكل التدخل البريطاني :

فكرت بريطانيا في عزل الملك فاروق أكثر من مرة كان أولها سنة ١٩٣٧ ديسمبر حين أقدم على اقالة حكومة الوفد دون أخذ رأى السفير البريطاني وكان الأخير قد بذل جهدا في محاولة لاقتناع فاروق بعدم الاقدام على مثل تلك التصرفات التي تناقض مبدأ الديمقراطية على اعتبار أن حزب الوفد هو القوة السياسية التي تحظى بالاعلبية البرلمانية ، وكان فشل السفير في تلك المهمة موضع لوم من حكومته^(١)، وقد ترددت أثناء الأزمة فكرة تحية الملك فاروق عن عرش مصر ولكن انطوني أيدن وزير خارجية بريطانيا لم يوافق على تلك الفكرة بحجة أن الظروف الدولية لا تشجع على الأقدام على مثل هذا النوع من التدخل^(٢) .

ثم تجددت نفس الفكرة في سبتمبر ١٩٣٩ حين تأكد السفير (طبقا لما يقوله) أن هناك عناصر في القصر تميل نحو الألمان وأن الملك فاروق يشجع هذا الاتجاه وأن مصلحة الحرب تقضى بإخراج على ماهر من الحكم فإذا ما عارض فاروق وجب أن يعتزل العرش^(٣) .

ثم عادت الأزمة مرة أخرى الى الظهور في يونيه ١٩٤٠ حين دخلت إيطاليا الحرب ويؤمئذ اقترح السفير على حكومته تغيير الوزارة فان عارض الملك فعليه أن يتخلى عن العرش^(٤)، ووجه السفير انذارا الى الملك بضرورة استدعاء النحاس والعمل بمشورته ووافقت حكومة لندن على تنازل فاروق عن العرش بناء على

اقتراحات لامبسون إلا أن فاروق قد أحس بخطورة الموقف بناء على نصائح كبار مستشاريه واستدعى النحاس باشا لكن ليس من أجل عودة الوفد وإنما لكي يشاورة في الموقف عموماً وأخذ الترضية المناسبة على حكومة حسن صبرى . وقد أشار السفير البريطاني في نهاية تقييمه للأزمة بقوله " قد نخرج من الأزمة الحالية دون حاجة الى تغيير الملك ولكنك أشك كثيراً في أنه سيقبى طويلاً^(٤) .

وهكذا فإن التفكير في عزل فاروق وفرض وزارة مصرية معينة وزعيم مصرى معين ليتولى الحكم كان موضع تفكير واهتمام دائمين من جانب الحكومة البريطانية ، ومن ثم يمكن القول أن حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ لم يكن نتيجة قرار أو سياسة اتخذت فجأة وتحت ضغط الأحداث الخطيرة وإنما كان الفضل الأخير أو الخاتمة لسياسة مرسومة كان قد بدأ تنفيذها منذ أن تأزم موقف بريطانيا في الحرب في الوقت الذي راح فيه الشارع المصري يعبر عن مشاعره الحقيقية في ظل حكومات ضعيفة لا حول لها ولا قوة. وهكذا تحققت مشورة لامبسون والتي تقدم بها الى حكومته في يونيه سنة ١٩٤٠ وهى أن تتوالى الحكم وزارة يؤيدها الوفد وكان الاعتقاد السائد . كما يقول بعض المعاصرين . أن الدوائر البريطانية ترى أن النحاس باشا هو وحده الزعيم الشعبى القادر على تحويل الدفة - دفة عواطف الشعب - من الاتجاه الى ألمانيا وإيطاليا الى الاتجاه نحو بريطانيا وحلفائها^(٥) وتعد استقالة حسين مرسى . ٢ فبراير ١٩٤٢ - والتي قدمها بناء على طلب بريطانيا بداية لمرحلة خطيرة وفاصلة في تاريخ مصر السياسى^(٦). حيث اتصل السفير البريطانى (لامبسون) برئيس الديوان الملكى (أحمد باشا حسنين) وأبلغه أن الحكومة البريطانية تحرص على أن تعرف اسم من سيعهد اليه بتأليف الوزارة الجديدة قبل اعلانها وعلى الرغم من أن رئيس الديوان أجاب بأن الشخص الذى يؤلف الوزارة سيكون صديقاً لبريطانيا إلا أن السفير قد أكد بشكل قاطع على أن الحكومة البريطانية حريصة على أن تعرف سلفاً من سيعهد اليه بتأليف الوزارة قبل أن يكلف بهذا التأليف رسمياً^(٨).

ومن الواضح أن لامبسون قد حرص هذه المرة على أن يمسك بزمام المبادرة حتى لا يفاجأ بفرض حكومة لا تتفق ومصالح بريطانيا كما حدث من قبل سواء

فى تعيين على ماهر (١٨ أغسطس ١٩٣٩) أو حسن صبرى (٢٧ يونيه سنة ١٩٤٠) أو حسين سرى (١٥ نوفمبر ١٩٤٠) حيث فوجئ السفير فى كل تلك الحالات دون أن يكون له الرأى الأول فى هذا الاختيار ولما كان موقف بريطانيا العسكرية قد وصل الى درجة كبيرة من السوء أمام الانتصارات الساحقة التى راحت تحرزها القوات الألمانية ولما كانت مشاعر المصريين قد بدأت تميل نحو الجانب المنتصر فى الحرب بشكل واضح فإن لاميسون قد أدرك خطورة الموقف هذه المرة ومن هنا فقد حرص جيدا على أن يكون فى حالة من التيقظ الدائم حتى لا يفاجأ بغير ما يتوقع.

وانطلاقا من هذا المفهوم فقد تقدم الى الملك فى الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم ٢ فبراير بمجموعة من الطلبات حددتها فى ثلاث نقاط :

أولا : أن الشخص الذى سيمهد اليه بتأليف الوزارة يجب أن تتوافر فيه المؤهلات المطلوبة للوفاء بالتزامات بريطانيا العظمى فترة الحرب .

ثانيا : أن هذا يعنى دعوة النحاس باشا بوصفه زعيما لحزب الاغلبية فى البلاد والتشاور معه بقصد تشكيل الوزارة على أن يتم ذلك فى موعد أقصاه ظهر غد (٢ فبراير) .

ثالثا : أن الملك فاروق شخصيا سيكون مسئولاً عن أى اضطرابات قد تحدث خلال تلك المدة^(٩).

وعلى الرغم مما بذله احمد حسنين (رئيس الديوان) من محاولات لاقتناع لاميسون بأن عودة الوفد يمثل هذه السرعة يؤدى الى عدم قيام معارضة قوية من الأحزاب الأخرى وهى نفس الوقت فقد وعد حسنين باشا باستبعاد العناصر المرتبطة بعلى ماهر من الحكومة المؤقتة (المقترحة) وخروجاً من هذا الموقف وافق السفير بشرط استدعاء النحاس وضرورة موافقته باعتباره ممثلاً للأغلبية فى البلاد^(١٠).

وتحرك لاميسون مخاطباً حكومته فى نفس اليوم (٢ فبراير) ليصف لها الخطة التى بحثها وأقرها كل من وزير الدولة البريطانى فى الشرق الأوسط (وليفرليتون) وقائد القوات البريطانية فى مصر للتعامل مع فاروق اذ ما رفض

طلبات إنجلترا على اعتبار أن هذا الإجراء تفسره المادة الخامسة من معاهدة ١٩٣٦^(١١).

ووفقاً لما أقره مجلس الحرب البريطاني فقد وضعت خطة عسكرية تضمنت محاصرة قصر عابدين بالديابات ومقاومة الحرس الملكي فيما لو اضطرت لاستخدام القوة وعلى ضوء هذا الاجراء يتقدم السفير مطالباً فاروق باعتزال العرش وإذا رفض يكتفى بإبلاغه بأنه قد عزل عن عرش مصر ثم دعوة الأمير محمد على لكي يتولى مهام الملك فاروق وإذا مارفض الأمير الأخير فإن بريطانيا ستحكم مصر عسكرياً بمقتضى الاحكام العرفية حتى تستقر الامور بقبول احد الامراء ولاية العرش أو باعداد نظام آخر^(١٢).

وعلى ما يبدو فإن مجلس الحرب البريطاني قد ووجه بمشكلة حيث لا يوجد نص في الدستور بخصوص خلع الملك وعلى حد تعبير لامبسون " مهما حاولنا أن نظهر كحماة للدستور بينما نخرقه بالقوة فإن ذلك يقودنا الى المتاعب وعلينا أن نضع ملكاً جديداً على العرش ونصر على أن يعلن أن ما جرى كان دستورياً وفي نفس الوقت فقد وافق مجلس الحرب على عدم عزل فاروق اذا ماوافق على دعوة النحاس فوراً^(١٣).

وتشير الوثائق البريطانية الى أن قضية عزل فاروق قد شغلت حيزاً كبيراً من اهتمامات وزارة الحرب البريطانية في الوقت الذي كان الموقف يفرض قدراً كبيراً من السرعة والحسم معاً ، لذا فقد وافق مجلس الوزراء البريطاني على تفويض المستر آيدن وزير الخارجية لمعالجة الموقف على ضوء ما يراه السفير البريطاني في القاهرة^(١٤).

ويرى بعض الماصرين ان النحاس باشا قد فوَّتح في فكرة تأليف الوزارة القومية والتي تضم كل الأحزاب وقبل الفكرة بل ورحب بها الا أن الانجليز قد أرسلوا رسولا الى النحاس باشا وكان يعضى أياماً في الاقصر يطلبون اليه أن يتولى الوزارة ويتركون له الحرية المطلقة في تأليفها . أما وقد خوطب النحاس من قبل القصر في تأليف وزارة قومية فقد أصبح له الخيار بين قبول هذا العرض المصري وبين هذه الحرية التي تركها له الانجليز^(١٥).

وانصافا للحقيقة التاريخية فإننا نعتقد أن الوفد قد قبل من قبل وفي مناسبات مختلفة قيام وزارة قومية بشرط أن يحل مجلس النواب وتجرى انتخابات جديدة ووفقا لرأى النحاس فليس من الممكن أن يتعاون الوفد مع مجلس غالبية من أحزاب الاقلية ولقد طرحت إحدى صحف الوفد هذه الفكرة بقولها : (ان الوفديين على أتم استعداد لعقد اتفاق مع الاحزاب الاخرى لاجراء انتخابات هادئة ، اما اذا كان اجراء الانتخابات متعذرا فهم في هذه الحالة يقبلون أن تحكم الوزارة القومية بدون برلمان الى أن يحين الوقت المناسب لاجراء الانتخابات واضافت نفس الصحيفة على لسان النحاس باشا : اننا نرحب بالوحدة على أن يكون أساسها أن لا تحكم الاغلبية في الاقلية والا تحكم الاقلية في الاغلبية وأن تحقيق الوحدة يتم بطريقتين أحدهما تأليف وزارة محايدة والاخرى تأليف وزارة قومية وأنه يجب في الحالتين حل مجلس النواب^(١٦).

وفي إطار المساعي التي بذلت لايجاد نوع من المصالحة بين القصر والوفد فقد أعلن النحاس صراحة بأنه موافق على قبول وزارة محايدة تقوم باجراء انتخابات نزيهة^(١٧) .

وهكذا فقد وافق النحاس على قيام حكومة يرأسها بنفسه سواء كانت حكومة قومية أو ادارية وفي كلتا الحالتين فان اجراء الانتخابات يعد أمرا استراتيجيا يتفق تماما مع سياسة الوفد على اعتبار أنه الحزب الذي يحظى بالاغلبية التي تمكنه من الوصول الى الحكم وفي هذه الحالة فإنه ليس لاحد الفضل في عودة الوفد مما يمكنه بلا شك من الحفاظ على استقلاله سواء من جانب القصر أو من جانب الانجليز .

وانطلاقا من هذا المفهوم فقد استدعى الملك رؤساء الاحزاب والشخصيات العامة بما فيهم النحاس باشا والذي كان في رحلة الى الصعيد وتم استدعاؤه على عجل وفي محاولة من الملك فاروق لحسم الموقف فقد عرض على النحاس ان يرأس حكومة قومية الا أنه رفض رفضا قاطعا متذعرا بعدم وجود أي نوع من التفاهم مع احزاب الاقلية^(١٨).

وهكذا تعقد الموقف فقد كان الملك فاروق حريصا على أن لا يترك للوفد من الحرية الا بالقدر الذى يمكن الملك من توجيه السياسة العامة للدولة وهذا لن يتحقق الا باشتراك أحزاب الاقلية الموالية للقصر والحريصه على ارضائه حتى ولو كان الثمن هو توسيع سلطاته على حساب الوزارة .

ولما كان اجتماع فاروق بالزعماء السياسيين قد انتهى الى لاشئ فقد طلب السفير البريطانى مقابلة عاجلة مع رئيس الديوان الملكى (أحمد حسنين) وأخبره بأن يرفع الى الملك النصيحة بأن يكلف النحاس باشا بتأليف وزارة وفدية لان بريطانيا ترغب فى ذلك^(١٩).

وعلى ما يبدو فان السفير البريطانى قد تمسك بفكرة الوزارة الوفدية بعد أن استطلع وجهة نظر كل من حسين سرى (رئيس الوزارة الاسبق) والنحاس باشا على اعتبار أن تشكيل حكومة انتقالية يعد مضيعة للوقت وفرصة لتأمر القصر وأن الموقف السياسى والاقتصادى غاية فى السوء وأن أعضاء الائتلاف سيكونون من رجال الملك وأن النحاس لن يستطيع أن يكون مخلصا لقضية الديمقراطية التى تحارب بريطانيا من أجلها الا اذا اطلقت يده تماما فى التعامل مع القصر وهذا لن يتحقق الا بقيام حكومة وفدية خالصة^(٢٠) .

وعلى الرغم من أن لامبسون كان يعمل وفقا لتفويض كامل من الحكومة البريطانية الا أنه قد بعث الى حكومته مسترشدا برأيها فى تلك القضية وحملت برقيات وزير الخارجية كل الرضا عن سياسة لامبسون على اعتبار أن قيام حكومة وفدية خالصة يعد أفضل الوسائل لتحجيم دور القصر الذى يلعب لعبة خطيرة^(٢١) لا يقدر نتائجها.

ويبدو من تسلسل الأحداث أن موقف بريطانيا ومساندتها للوفد قد دعم موقف النحاس باشا مما جعله يتمسك بفكرة الوزارة الوفدية ضاريا عرض الحائل برغبة الملك فاروق من قيام الحكومة الائتلافية والتى سبق للنحاس باشا الموافقة عليها مرارا ، وهذا الموقف يعد تراجعا فى سياسة الوفد مما يدفعنا الى التساؤل ؟ كيف يمكن لبريطانيا أن تفرض رئيس حكومة وهى لا تعرف مسبقا وجهة نظره .

وعندما حمل أحمد حسنين (رئيس الديوان) رسالة لامبسون الى فاروق بضرورة دعوة النحاس ليشكل وزارة وفدية خالصة اعترض الملك ورأى أن الموقف يمد تدخله في أخص خصائصه الدستورية وعلى ذلك لم يجب السفير الى رغبته^(٣٣).

ولعل فاروق ومن ورائه أحمد حسنين لم يدركا خطورة الموقف على اعتبار أن هذا التصادم في العلاقات لم يكن الأول من نوعه وإنما سبقه العديد من مظاهر الخلافات والتي توصل الطرفان في النهاية الى حلها عن طريق الالتقاء في منتصف الطريق . وتعددت الاجتماعات والمشاورات والسفير ينتظر ما تسفر عنه من نتائج مما اضطره اخيرا الى الاتصال بأحمد حسنين لمعرفة ما اسفرت عنه هذه المقابلات ولما أجاب بأن المشاورات لاتزال جارية مع رؤساء الاحزاب بهدف تأليف وزارة قومية وأنه واثق من وطنيته .. الزعماء والتي سوف تتغلب على كل شيء^(٣٣) .

لقد أدرك السفير خطورة ما قد تسفر عنه هذه الاجتماعات والمشاورات والتي قد تنتهي الى نتائج مخالفة للمخطط الذي رسمته الدوائر البريطانية وهكذا تباينت وجهات النظر بين القوى الثلاثة المتصارعة _ القصر والوفد والانجليز .

فلقد كانت وجهة نظر القصر الموافقة على استدعاء النحاس لرئاسة الوزارة الجديدة بشرط أن تكون وزارة قومية ، وكان القصر واثقا من موافقة النحاس بناء على استطلاع وجهة نظره في مناسبات عديدة .

أما عن وجهة نظر الوفد والتي تكشف في الآونة الاخيرة سواء في لقاء النحاس مع الملك فاروق أو في اتصالات النحاس مع السفير البريطاني والتي تمت من خلال أمين عثمان فقد رفض فكرة الوزارة القومية والتمسك بوزارة وفدية خالصة وذلك لسببين :

أولهما : ان المصريين قد فقدوا ثقتهم في حكومات الاقلية واذا ما قبل الوفد الارتباط بهذه الاحزاب فسوف يفقد شعبيته العريضة ولن يتمكن من تحقيق أية مكاسب بسبب الاتجاهات المتضاربة .

ثانيهما : المكائد الحزبية التي ستحدث نظر لقيام حكومة تفتقد الى الالفة والوثام وهو شرط لقيام أية حكومة^(٢٤).

وحتى لا يبدو الوفد وكأنه فى صورة المتشدد ضد الآخرين فقد تقدم النحاس باقتراحين .

أولهما : بتخصيص بعض المقاعد لاحزاب الاقلية فى مجلس النواب المزمع اجراء انتخابه بمجرد تشكيل الحكومة .

ثانيهما : بتشكيل مجلس استشارى يختار أعضاؤه من سائر الاحزاب كرمز للاتفاق بين الاحزاب ويكون رأيه استشاريا فى جميع المسائل العامة^(٢٥).

أما عن وجهة النظر البريطانية - وهى التى فرضت نفسها بقوة السلاح - فقد تحدت بناء على تعليمات إيدن عدم قبول أى مرشح لا يستند الى قاعدة شعبية لان هذا يعنى انتصارا أكيدا لوجهة نظر الملك فاروق والموقف يقتضى بالضرورة عودة حزب الوفد باعتباره الحزب القادر فى الظروف الراهنة على كبح جماح الملك وارغامه على تحقيق وجهة النظر البريطانية حتى ولو وصل الأمر الى حد خلع فاروق عن العرش بل والى أكثر من ذلك وهو اعادة النظر فى النظام الملكى نفسه^(٢٦).

ومن المرجح أن لامبسون لم يكن خالص النية فى معالجة تلك الأزمة ويبدو أنه باصراره على عودة الوفد الى الحكم كان يرمى الى رد الاعتبار الى نفسه فى نظر حكومته ، اذ كان وزير الخارجية قد وجه اليه نوعا من اللوم لفشله فى الوساطة بين القصر والوفد فى أزمة ديسمبر ١٩٣٧ والتي انتهت باقالة النحاس باشا^(٢٧) وفى الوقت نفسه فان فاروق كان يسيطر عليه حماس الشباب واستهوته فكرة أن يظل (يشاغب) ممسكا بطرف الحبل بينما لامبسون ممسكا بطرفه الآخر^(٢٨). وهى لعبة قد خسرها السفير فى اوقات سابقة أما هذه المرة فالقضية جادة وخطيرة.

وهكذا بدأت الاحداث تتطور بشكل خطير للغاية بينما تشير الوثائق البريطانية الى الدور الهام الذى لعبه أمين عثمان والذى ورد اسمه فى معظم مراسلات السفارة البريطانية والذى وصفه السفير بأنه المفاوض المصرى لصالح الانجليز ويذكر لامبسون (لورد كليرن) ^(٢٩)، أن أمين عثمان قد حمل اليه رغبة النحاس باشا فى التعاون مع السفارة بغض النظر عن نصوص معاهدة ١٩٣٦ ويضيف لامبسون فى برقيته : اذا كان النحاس قد تعاون مع السفارة فى زمن السلم مرة فإنه مستعد أن يتعاون معها فى زمن الحرب عشر مرات وكل ما يطالبه هو أن تطلق يده فى التعامل مع القصر ^(٣٠) وهكذا استوثق لامبسون من الارض التى يقف عليها بعد أن وعده أمين عثمان بأن كل أطراف القضية أصبحت فى متناول السفير وما عليه الا أن يبدأ الخطوة الأولى.

وفى صباح ٤ فبراير ١٩٤٢ طلب السفير مقابلة رئيس الديوان وسلمه انذارا نصه (اذا لم أعلم قبل السادسة من مساء اليوم (٤ فبراير) أن النحاس باشا قد دعى لتأليف الوزارة فإن الملك فاروق يجب أن يتحمل تبعه ما يحدث) ^(٣١).

وعلى الرغم من أن الملك فاروق قد اجتمع بزعماء الاحزاب وقادة الرأى وتناقش معهم فى الموقف فى محاولة للخروج من تلك الأزمة الا أن كل المحاولات قد انتهت بالفشل نظرا لاصرار النحاس على تشكيل حكومة وهدية خالصة بينما تمسك الملك بوجهة نظره والتي تعنى قيام حكومة قومية .

لقد أراد الملك أن يلعب لعبة لا يملك مهارتها، حيث راح يعالج الأزمة وإحدى عينيه على الشارع المصرى الذى راى يعبر عن كراهيته للإنجليز بصور شتى، بينما العين الأخرى ترهب نتائج الإنتصارات التى راى الألمان يحققونها، على معظم الجبهات العسكرية.

وعلى الرغم من أن بريطانيا كانت قد أعدت كل الترتيبات اللازمة لمحاصرة قصر عابدين واجبار فاروق على التنازل عن العرش اذا ما رفض عودة الوفد الا أن الشخص الذى يخلف فاروق كان موضع خلاف لدى الدوائر البريطانية. فبينما يشير البعض الى أن بريطانيا قد وقع اختيارها على الامير محمد على

باشا لكي يخلف فاروق على عرش مصر^(٣٢). إلا أن الوثائق البريطانية كانت متضاربة في هذا الرأي فبينما تشير إحدى الوثائق إلى أن محمد علي باشا هو الشخص الوحيد المناسب لهذا المنصب^(٣٣)، تشير بعض الوثائق الأخرى إلى التقليل من شأنه على اعتبار أنه طاعن في السن وغير مرغوب من الشعب المصري بالإضافة إلى أنه ليس لديه أبناء مما يسبب مشكلة بعد وفاته، التي قد تحدث قريبا ولكل هذه الأسباب بدأت الدوائر البريطانية تميد النظر في هذا الترشيح^(٣٤).

ثم يعاود وزير الخارجية البريطاني الكتابة إلى لامبسون مقترحا قيام مجلس وصاية يرأسه الأمير محمد على يؤكد في نفس البرقية على ضرورة الاتصال بالنحاس باشا وأخذ رأيه في هذه الموضوع الحيوى على اعتبار أنه زعيم الأغلبية ويضيف وزير الخارجية قائلا: ومن الأفضل أن نسمح بفترة للرأي العام المصري يعلن خلالها موقفه، عما إذا كان من الضروري استبقاء الملكية على الإطلاق أو التفكير في النظام الجمهورى كبديل يفضلته الشعب المصري^(٣٥).

ويذكر محمد التابعى رواية أخرى مضمونها فؤاد حمزة الوزير المفوض للمملكة العربية السعودية قال: أنه لما كان في زيورخ . سويسرا . في عام ١٩٤٢ قابله اللورد الذى كان مدير قلم المخابرات البريطانية في سويسرا وقال له أن الحكومة البريطانية هالها ما يجرى في مصر وفكرت في عزل فاروق والصعوبة كانت في اختيار الذى يخلفه وفكرت الحكومة البريطانية في عباس حلمى (الخدوي السابق) واتصلوا به في سويسرا ثم سافر إلى استانبول لكي يكون قريبا من مجرى الحوادث ولكن المخابرات الألمانية أحست أن هناك شيئا مربيا واحس الخديو أن الألمان يشكون فيه وأن عيونهم ترقبه فخشى على نفسه وأسرع بالعودة إلى سويسرا وعندما سأل التابعى فؤاد حمزة لماذا لم يرشح الانجليز محمد على؟ أجاب: أن الانجليز يمهرون أنه مكروه من الشعب المصرى وطاعن في السن أما عباس حلمى فقد كان محبوبا من الشعب المصرى ومن هنا رأوا أن يعيدوه إلى عرشه ترضيه للشعب المصرى^(٣٦).

وعلى الرغم من أهمية هذه الرواية إلا أننا لا نميل إلى الأخذ بها لسبب بسيط وهو أن المخابرات البريطانية كانت تعلم جيداً أن عباس حلمي يتعامل مع المخابرات الألمانية وأن الألمان قد وعدوه بإعادته ملكاً على مصر^(٣٧)، ولم تكن هذه الحقيقة خافية عن السياسة البريطانية فليس من المعقول أن يقع اختيارهم عليه إلا إذا كان من باب كشف نواياه المخابرات الألمانية مما يضاعف من صعوبة موقفه .

واعتقد أن بريطانيا لم تكن عازمة على تولية محمد على باشا خلفاً لفاروق حيث تجمعت العديد من تقارير المخابرات البريطانية وبعد استطلاع رأى العديد من الشخصيات السياسية سواء مصرية أو انجليزية وافقت جميعها على أن محمد على بتربيته التركية وتعالیه على الشعب المصري ويعدّه عن الشارع السياسي لا يصلح بأي حال لكي يكون ملكاً على مصر، ولذا فإننا نعتقد أن الأكثر احتمالاً أن بريطانيا كانت تفكر في اعلان الجمهورية وتنصيب النحاس باشا رئيساً لأول جمهورية مصرية^(٣٨).

وعلى الرغم من خطورة الأحداث وتطورها بشكل سريع إلا أن فاروق قد تمسك بوجهه نظره وأسرع إزاء هذا الإنذار بدعوة الزعماء السياسيين والمزايدة على القضية حينما أعلن: أن لا شيء يعنيني غير مصلحة مصر وكرامتها^(٣٩) ويبدو أن فاروق لم يكن صادقاً فيما يقول وإنما أراد أن يعد بهؤلاء الزعماء السياسيين مظاهرة للضغط على بريطانيا على اعتبار أن الشعب المصري كله ممثلاً في هذا الاجتماع وبالرغم من كل هذا فلم يكن فاروق واثقاً من أن بريطانيا ستمضى في تهديدها إلى آخر الطريق ومن هذه الناحية فإن أحمد حسنين باشا - رئيس الديوان - يتحمل التبعة الكبرى حيث كان يعلم أن بريطانيا كانت جادة في عزمها مصممة على المضي فيما اعتزمته وهذا ما يؤكد على ماهر باشا^(٤٠).

ويذكر الدكتور هيكل في مذكراته عن اجتماع الملك بالزعماء بعد ظهر ١٤ فبراير فيقول: عندما فرغنا من مداولتنا طلب النحاس باشا الكلمة وقال: (انه

ساعة أن حضر هذا الاجتماع لم يكن يعرف شيئاً مما حدث وجاء ذكره في الرسالة الملكية فهو لم يكن يعلم أن الانجليز طلبوا اليه تأليف الوزارة ولم يكن يعلم بهذا الانذار الأخير ولم يسمع به الا وهو في طريقه الى القصر، اما ذلك موقفه فانه لا يرفض تأليف الوزارة اذا عهد اليه الملك بتأليفها^(١١).

ويعلق الدكتور هيكل على ما قاله رئيس الوفد بقوله: (لقد سمع الحاضرون عبارات رئيس الوفد وعلى ثغر بعضهم ابتسامة ذات مغزى معناها (يكاد المريب يقول خذوني) فلو أن النحاس لم يكن يعرف شيئاً من هذا الذي قال أنه لا يعلمه لكانت النتيجة المترتبة عليه أنه وقد عرف ما كشفت عند الرسالة الملكية فانه يرفض أن يؤلف الوزارة ولو دعاه الملك لتأليفها حتى لا يكون الملك قد أكرهه على ذلك من جانب بريطانيا، اما أن يقول أنه لم يكن يعرف هذه الوقائع وأنه مستعد بعد أن عرفها أن يؤلف الوزارة اذا عهد اليه الملك بتأليفها فمعنى ذلك في أسوأ صورة أنه لا ينكر على الانجليز حقهم في هذا التدخل ولا ينكر توجيههم الانذار وأنه غير مستعد لاية تضحية في سبيل رد هذا الانذار إن صح أنه لم يكن يعرف^(١٢).

وتدخل الحاضرون فمنهم من نصح النحاس باشا برفض الوزارة ومنهم من طلب اليه أن يشكلها وزارة قومية وبعضهم طلب إليه أن يشكلها ادارية لاجراء الانتخابات وعرض آخرون وزارة محايدة إلا أن النحاس قد رفض كل هذه الحلول وأصر على أن تكون وزارة وفدية لحما ودما^(١٣).

ويلاحظ أن الزعماء السياسيين قد وقعوا جميعاً في مغالطة شديدة حيث أنهم تصوروا أن تشكيل وزارة قومية أو محايدة سوف يخرجهم من دائرة الانذار البريطاني ومن الطبيعي أن تراس النحاس باشا للوزارة سواء كانت وفدية أو قومية بمد تطبيقاً عملياً للانذار مهما كان شكل ولون الوزارة الا أنها المعصية الحزبية والرغبة في الحكم فالحكم يجتهد كي يكون له نصيب من الوزارة المقترحة.

ويعد أن تأكد المجتمعون أن النحاس لن يقبلها الا وفدية خالصة بدأ التفكير في رفض الانذار وعدم العمل به من حيث المبدأ واقتراح اسماعيل صدقي الرد

على الانذار بانذار مماثل هذا نصه: ان في توجيه التبليغ البريطاني اعتداء على استقلال البلاد ومساسا بمعاهدة الصداقة ولا يسع الملك أن يقبل ما يمس استقلال البلاد ويخلف بأحكام المعاهدة، ووافق الحاضرون جميعا بما فيهم النحاس باشا على التوقيع على هذا الرد وحمله أحمد حسنين الى السفير البريطاني^(١٤).

ويبدو أن النحاس باشا قد وقع على هذا الاحتجاج حتى لا يقع في مزيد من الحرج وهذا ما ذكره في حديثه مع رئيس محكمة النقض (زكى على باشا)^(١٥).

لعل فاروق كان يعتقد أن هذه الأزمة سوف تمر كسابقتها وما عليه إلا أن يتشبه بموقفه، حتى يقوت الفرصة على السفير البريطاني حتى يفاجئ الجميع باسم رئيس الحكومة الجديد ويقال أن محادثات قد تمت بين فاروق وبين محمد محمود الذي راح يعد نفسه لكي يتقلد رئاسة الحكومة^(١٦).

وعموما فلقد كان فاروق يرفض أن يؤلف النحاس وزارة وفدية خالصة لا من أجل أن يقال أنه خضع للانذار وإنما لأنه كان لا يريد أن يجعل مقاليد الأمور في يد خصومه الوفدين والاحتفاظ بقدر كبير من السلطة في يده عن طريق أحزاب الاقلية وهو أمر يصعب تحقيقه في ظل حكومة وفدية.

وعلى ما يبدو فإن فاروق أراد أن يحدث نوعا من المناورة الباردة وذلك برفض الانذار البريطاني حتى يتطايّر الخبر إلى اصدقائه الألمان حيث أن البيانات التي كانت تصله من جبهات الحرب كانت تبالغ في انتصارات المحور وجميعها تؤكد أن المعركة قد حسمت ولا يبقى الا عامل الوقت فقط^(١٧).

وعلى ضوء المقابلات التي جرت بين الملك والنحاس وغيره من الزعماء السياسيين وبين لامبسون وأمين عثمان كان الخلاف ينحصر في نوعية الوزارة الجديدة وكيفية تشكيلها واعتقد أن كل هذه الخلافات والمصادمات لم تكن ترقى الى حجم الأزمة التي انتهت اليها بل ان الأمر في حقيقته كان صراعا على السلطة بين قوتين متعارضتين الأولى تتمثل في حزب الأغلبية يسانده الانجليز والثانية تقوم على احزاب الاقلية يساندها القصر فكان لابد من انتصار احدى القوتين على الاخرى.

الدبابات البريطانية حول قصر عابدين

وفي الوقت الذي كانت تبذل فيه السفارة البريطانية قدرا كبيرا من الجهد لمودة النحاس باشا فإن لامبسون كان يعد المدة لاجبار فاروق على التنازل من العرش اذا ما رفض الإستجابة للمطالب البريطانية.

لقد أعدت كل تفاصيل الخطة من جانب الدوائر العسكرية البريطانية^(١٨) في حالة عدم استجابة الملك بالرد على الإنذار البريطاني قبل الساعة السادسة (من مساء ٤ فبراير) فسوف يتوجه لامبسون الى قصر عابدين ويصحبته قائد القوات البريطانية في مصر «الجنرال ستون» وستتخذ كافة الاجراءات العسكرية بما في ذلك محاصرة قصر عابدين واجبار الملك على التنازل واصطحابه الى خارج القصر واقترح امريال البحرية اعتقال فاروق في إحدى سفن الاسطول البريطاني حتى يتقرر مصيره من قبل وزارة المستعمرات البريطانية^(١٩).

ولعل امتناع فاروق عن التنازل عن العرش كان من بين المسائل التي شغلت حيزا كبيرا من تفكير الدوائر البريطانية على اعتبار أن معاهدة ١٩٣٦ لا تتضمن مثل هذا النوع من التدخل ولا يوجد نص في الدستور المصري يمكن أن تتذرع به بريطانيا لعزل الملك ولقد اشار السفير الى كل هذه المخاوف بقوله: «واذا ما اصر فاروق على عدم التنازل فإن خلعه من جانبنا يعد عملا غير مشروع وان أية محاولة ونحن نبدو كحماء للدستور وفي الوقت نفسه نخزقه بالقوة فإن هذا سيضعف من متاعبنا أمام الرأي العام المصري^(٢٠)».

وعلى ما يبدو فقد انقسم مجلس الحرب البريطاني ازاء تلك القضية الشائكة الا أن تطور الاحداث والخوف من حدوث أية مفاجأة غير متوقعة وخصوصا من الرأي العام المصري قد جعل فريق المترددين وعلى رأسهم الجنرال ستون «ينضمون الى فكرة لامبسون والتي تحبذ اجبار فاروق على التنازل بالقوة، بصرف النظر عن مشروعية هذا الإجراء، الذي لا يحتمل اجتهادات فقهاء القانون الدولي».

وبدا التفكير في المكان الذي سينقل اليه الملك واختلقت وجهات النظر ايضا فهبنا رأى البعض إرساله إلى كينيا أو سيشل فقد رأى البعض الآخر اعتقاله في إحدى سفن الاسطول البريطاني حتى يتقرر مصيره من قبل وزارة المستعمرات^(٥١).

وأعدت الصيغة النهائية لوثيقة التنازل عن العرش على النحو التالي: «نحن فاروق ملك مصر اذ نضع في اعتبارنا مصالح بلادنا، نتخلى بالنسبة لانفسنا وبالنسبة لورثتنا عن عرش مملكة مصر وجميع الحقوق الملكية والمميزات والسلطات على جميع انحاء المملكة المذكورة واعفاء رعايانا المذكورين من لاثهم لشخصنا»^(٥٢).

ولما كانت السلطات البريطانية تعلم جيدا ان اجتماع الملك بالزعماء المصريين لن يحقق أى نوع من الاتفاق بالرغم من الانذار الصريح بدعوة مصطفى النجاس لتشكيل الحكومة لذا فقد لجأ الانجليز الى تنفيذ الخطة المرسومة والتي تقضى بمحاصرة قصر عابدين وجميع الطرق المؤدية اليه وعدم دخول أو خروج أحد^(٥٣).

وفي جميع الازمات التي مرت بمصر كانت الحكومة البريطانية تأخذ في الاعتبار موقف الجيش المصرى الى جانب الرأى العام، فعندما طلبت بريطانيا من مصر اعلان الحرب على دولتي المحور قالت أنها تقدر الاهمية البالغة للقوات المسلحة المصرية وعندما أُنذرت فاروق بتغيير وزارة على ماهر أصرت على أن تجرى الوزارة الجديدة حائزة لولاء الجيش^(٥٤)، وعند الاستعداد لمحاصرة قصرعابدين (٤ فبراير) احتفظت السلطات العسكرية بأسرار العملية الى ساعة الصفر وأتخذت جميع الاحتياطات تجنباً لوقوع تصادم بين الجيش المصرى والقوات البريطانية ووفق رواية المسئول عن أمن القوات البريطانية في مصر «الماجور سانسوم» حيث قال: لقد كانت الحكومة البريطانية قد أصدرت أوامرها الى «سيرما يلز لاميسون» بأن يوجه انذارا الى المالك وكنت مرتبطا بهذه العملية عن طريقين:

الأولى؛ كان استشاريا فوفق معلوماتي عن الوضع داخل الجيش المصرى فقد حرصت على اتخاذ كل التدابير التى تحول دون اقحام الجيش المصرى فى هذه العملية، ويصدد هذا الاجراء فقد اقترحت أن توصل كل الطرق والشوارع المؤدية الى قلب القاهرة، فالضباط الصغار لا يحبون الملك ولكنهم يكرهوننا أكثر وسيكون رد الفعل عندهم عنيفا مثل هذه الاهانة وبالفعل أغلقت جميع الطرق الموصلة بين الماطة والقاهرة وقبل ساعة الصفر مباشرة قامت فصيلة من قواتنا بالهجوم على ثكنات الحرس الملكى فى ميدان عابدين وقبضت على كل الموجودين وكذا تم القبض على الحراس الذين كانوا يقفون عند باب القصر وحل محلهم جنود بريطانيون، ثم دخل لامبسون بسيارته الى داخل القصر وكانت تصحبه مجموعة من العربات المصفحة والدبابات وبعضى «سانسوم» فى روايته قائلا ولم تكن القاهرة تعلم شيئاً عن الحادث وكان عدد من المارة يحملقون فى الجنود البريطانيين، الذى احتلوا مكان الحرس الملكى وكان المارة ينظرون الى العربات المصفحة التى دخلت فناء القصر دون استغراب أول الأمر غير أن البعض بدأ يدرك أن ثمة شيئاً غير طبيعى يحدث وأخذ الناس يجتمعون حتى اضطر الجنود البريطانيون إلى إقامة كردون من أنفسهم لإبعاد الناس عن القصر فى الوقت الذى كان السفير يقدم إنذاره لفاروق.

أما المهمة الثانية:

فقد تحدثت فى وضع كل الضمانات التى تضمن الحماية للسفير، فقد كنت متخوفاً من أن الخطر الرئيسى قد يصدر من ضابطا ثائر من ضباط الحرس الملكى الذى قد يدفعه غضبه الى اطلاق رصاصة على السفير ولذلك قبضنا على جميع الضباط المصريين داخل القصر أبان عقد المؤتمر بين السفير وفاروق^(٥٥).

ووفق رواية السفير والتى ضمنها أحد تقاريره الى حكومته قائلا:

فقد وصلت إلى قصر عابدين فى التاسعة تماما وفى الطريق مررنا بطوابير المصفحات وناقلات الجنود والدبابات التى كانت تبدو كأشباح فى الشوارع

المظلمة وهى تأخذ مواقعها حول القصر، وكنت أستطيع وأنا بالطابق العلوى داخل القصر أن أسمع أصوات الدبابات والمدافع مما أحدث جوا مثيرا وحينما طلب منى رجال الديوان الانتظار حتى يتهيا الملك للقائى قلت لهم أننى غير مستعد للإنتظار أكثر من ذلك ونتيجة لذلك تأخر استدعائى الى غرفة الملك لمدة خمس دقائق وكنت على وشك الدخول على الملك بدون استئذان وحاول كبير الامناء أن يمنع الجنرال ستون «قائد القوات البريطانية» من الدخول الى القاعة التى تم فيها اللقاء ولكنى نحيته جانبا ودخلت والجنرال ستون معا الى الملكة^(٥٦).

وفى رواية لأحد المعاصرين أن القوات البريطانية قد هاجمت حراس القصر وجردتهم من سلاحهم مما اضطر بعض أفراد الحرس إلى المقاومة ولكن البريطانيين تكاثروا عليهم بعد أن صدرت التعليمات الملكية بعدم المقاومة حتى لاتحدث مذبحة أمام قصر عابدين وكان قد اصيب بعض أفراد الحرس بكسور فى العظام وبجروح مختلفة وفى نفس الوقت كانت الطائرات البريطانية تقف على أهبة الاستعداد للتحليق فوق ثكنات الجيش المصرى ومعسكراته استعدادا لقذفها بالقنابل اذا ما بدت من الجيش أية مقاومة وحاصر الجنود الإنجليز أقسام البوليس فى القاهرة وقطعوا جميع الاسلاك التليفونية بين قصر عابدين وخارجه كما حاصروا محطة الاذاعة المصرية لكى يحولوا دون وصول الخبر الى الشعب المصرى^(٥٧).

ويلاحظ أن الرويات الثلاث السابقة تتفق من بعضها فى المعنى العام الا انها تختلف عن بعضها فى كثير من التفاصيل فبينما يذكر المأجور سانسون (مسئول الأمن فى القاهرة) ان القوات البريطانية قامت بقطع الطرق المؤدية الى القاهرة بواسطة العديد من الفصائل العسكرية وكذلك القبض على جنود وضباط الحرس الملكى فهو لم يذكر الاجراءات التى قامت بها القوات البريطانية فيما يتعلق بالطيران وكذلك محاصرة أقسام البوليس وقطع الاتصالات التليفونية عن قصر عابدين وكذلك محاصرة مبنى الاذاعة المصرية..

الا أننا نعتقد أن الرواية الأخيرة والتى ذكرها بعض المعاصرين تعد أقرب الروايات الى الحقيقة لعدة أسباب:

أولا : تطابق رواية محمد التايى مع رواية حسين الشافعى والأول قريبا من داوثر القصر بحكم عمله الصحفي والثانى كان أحد الضباط الشبان والذي كانت تربطه صداقات وطيدة بعدد من ضباط الحرس الملكى والروايستان فى مجملهما تتفقان مع روايات كثير من المساسة المصرين^(٥٨).

ثانياً : لقد استقى التايى معلوماته عن أحمد حسنين والذي شاهد كل هذه الاحداث بحكم عمله كرئيس للديوان الملكى.

ثالثاً : ووفقا للمصادر البريطانية فان قادة كل الاسلحة قد اشتركوا فى كل الإجتماعات التى عقدها السفير وهو بصدد وضع الخطة النهائية للتدخل ومن الطبيعى أن يتولى قادة الاسلحة كل فى موقعه ترتيبات الأمن اللازمة سواء فى مجال الطيران أو الشرطة أو القوات البرية أو غير ذلك...

الا أن هناك بعض الروايات التى لم نجدها لها سندا فى أية رواية أخرى حيث يذكر صاحب هذه الرواية أن السفير وهو فى طريقه الى مكتب الملك ويصحبه الجنرال ستون قد فتح غرفة الملك ضاريا اياها بقدميه^(٥٩).

وعلى كل فان لامبسون قد دخل على فاروق ويصحبه الجنرال ستون بينما الضباط الانجليز قد اتخذوا مواقعهم فى أنحاء القصر وفى أيديهم المسدسات ووفقا لبرقيات لامبسون الى حكومته فقد كان فاروق ينتفض من الخوف بينما أحمد حسنين كان يتنعم بقدر لا بأس به من الشجاعة^(٦٠).

ويضيف لامبسون فى إحدى برقياتہ والتى تتضمن قدراً كبيراً من التشفى (كان من الواضح أن الملك قد أخذ على غرة واقترح بقاء حسنين باشا اثناء المقابلة فوافقت على ذلك ودخلت فى الموضوع مباشرة حيث قلت: لقد كنت أتوقع ردا بنعم قبل الساعة السادسة مساء على رسالتى التى بعثت بها إليكم هذا الصباح وبدلا من ذلك فقد بعثت الى حسنين باشا فى السادسة والربع برسالة لا استطيع الا أن اعتبرها رفضا، ويجب أن أعرف الآن ودون اية موارية ما اذا كان

معنى هذه الرسالة هو لا . وحاول الملك أن يجادل ولكنى قطعت عليه الطريق بقولى:

أنى أعتبر الجواب بالنفى وقرأت عليه البيان الذى اعدناه فى السفارة^(٦١). وفى النهاية قدمت اليه خطاب التنازل عن العرش وطلبت اليه التوقيع فوراً، ويمضى لامبسون قائلاً: لقد تردد الملك قليلاً وقد كنت أظنه سيوقع على وثيقة التنازل إلا أن حسنين باشا قد تدخل محدثاً اياه بالعربية وبعد فترة من الاضطراب الشديد الذى بدأ على الملك سألتنى بشكل يدعوا للثناء عما اذا كنت على استعداد لاعطائه فرصة أخرى مبدية موافقته بشدة على دعوة النحاس باشا لتشكيل الحكومة فوراً . ثم ترددت (عمدت الى التردد) وأخيراً وافقت على اعطائه تلك الفرصة تحدونى الرغبة فى تجنب أى تعقيدات محتملة فى البلاذ^(٦٢).

وهناك العديد من التفصيلات التى لا تتفق والغرض الحقيقى من هذه الدراسة ومنها على سبيل المثال أن السفير قد وضع وثيقة التنازل أمام فاروق وقت قراءة البيان ومن المحتمل أن يكون الملك قد قرأها ومن المحتمل أيضاً انه لم يراها^(٦٣).

وبمساعدة شديدة فاننا نعتقد أن فاروقاً قد قرأ وثيقة التنازل لسبب بسيط وهو أنه هم بالتوقيع عليها لولا تدخل أحمد حسنين والذى حدثه بالعربية ،وفقاً للوثائق البريطانية طالباً منه عدم التوقيع.

وهناك رواية أخرى تقول أ السفير قد قدم إلى الملك وثيقة التنازل عن العرش وطلب اليه توقيعها وبعد أن قرأ الملك الوثيقة، نظر الى قائد القوات البريطانية (المصاحب للسفير) وقال له «كنت أود لو أنك مازالت فى خدمة جيشى» ثم قال للسفير: «اننى مستعد لتوقيع هذه الوثيقة الا أنك توافقنى على أنها وثيقة تاريخية خطيرة ولا يجوز أن تكتب على ورق عادى ومن اللائق أن أكلف من يقوم بكتابتها على ورق يلىق بشخصى، وعجب السفير لهذا الهدوء والذى يبدو على الملك. ثم اضاف الملك فاروق هل لى أن أسألك عن السبب الذى دعا إلى كتابة

هذه الورقة^{٩٩}.. أنا من ناحيتي موافق على أن يشكل النحاس باشا وزارته كما يراها^(٩٩).

ويبدو أن الرواية السابقة لا تتفق بأى حال مع الحالة النفسية التى سيطرت على فاروق والتى وصفها السفير فى برقياته والتى تقول أن الملك كان يرتعد من الخوف ومن غير المعقول أن يبدو فاروق على هذه الصورة فى وقت يعلم أن عرشه ومستقبله معرضان للضياع والأمل فى اقناع السفير بالمدول عن هذا المسلك يبدو ضعيفا وربما القصر هو الذى روج لمثل هذه الرواية تأكيدا على شجاعة الملك فى وقت عصيب كهذا، وعلى هذا فرواية السفير والتى ذكر فيها أن فاروقا قد استمع اليه وبلا أى اضافات هى أقرب الروايات إلى المنطق الصحيح وأقرب فى تصورنا الى العقل.

وهكذا استسلم فاروق بعد أن انكشف الوجه الحقيقى لمعاهدة ١٩٣٦ ولم يكن من باب الشجاعة أن يمضى الرجل فى عناده إلى آخر الطريق حيث تأكد تماما أن مصيره ومصير أسرة محمد على بأكملها مرهون بموافقة بريطانيا، ولذا فأننى أعتقد أن الآثار النفسية التى تركها هذا الحادث على حياة الملك الشاب كانت خطيرة ويمكن القول بأنها كانت مدمرة.

ويمجرد أن انصرف لاميسون بعد أن أصدر أوامره الى الدبابات والمصفحات بالانصراف من حول القصر صدرت الاوامر الملكية بدعوة الزعماء الذين حضروا الاجتماع الأول (فى نفس اليوم) وترأس الملك هذا الاجتماع ويصف الدكتور هيكل ما حدث فى هذا اللقاء بقوله: لقد وجه الملك كلامه الى النحاس باشا قائلا: أنى أكلفك يا نحاس باشا بتأليف الوزارة وأطلب اليك أن يكون حكمك قوميا لا حزبيا كما أطلب اليك حين انصرافك من هنا أن تمر بالسفارة البريطانية فتبلغ السفير بأننى عهدت اليك بتأليف الوزارة. وقال النحاس لدى سماعه هذه العبارة. أننى أتلقى الامر من جلالته ولا أرى ضرورة لابلاغ السفير. فكرر الملك: لكننى أرى ضرورة فى أن تمر بالسفارة وتبلغ ما طلبت اليك أن تبلغه اياه^(٩٩).

ولعل أصرار فاروق على ذهاب النحاس الى قصر الدويارة بعد نوعا من الدبلوماسية الماكرة بهدف احراجہ والتتويه إلى أن عودته كانت بناء على ضغط السفارة البريطانية ولقد افصح الدكتور أحمد ماهر عن هذا المعنى حينما قال: انك يا نحاس باشا تؤلف الوزارة على أسنة الحراب البريطانية بعد أن رأيت الدبابات بمينى رأسك، وأجاب النحاس: أنا لم أرى دبابات ولا حربا، فقال اسماعيل صدقي. نعم يا باشا انك جئت متأخرا بعد أن انصرفت الدبابات حتى لا تراها أما نحن جميعا فقد رأيناها ساعة جئنا إلى القصر^(٦٦).

وهو ما كرره أحمد ماهر بعد ذلك في الرسالة الشهيرة التي أرسلها الى السفير احتجاجا على الانذار البريطاني والتي قال فيها مخاطبا لاميسون «انكم لا تستطيعون أن تقنعونا بحال بأن النحاس باشا لم يكن على علم بالنيات الخفية التي اعتزمتموها، والا فهل كان من المعقول أن تصروا على تشكيل وزارة وقذية بذلك الالحاق البالغ وتجاوزوا في هذا السبيل بتقديم انذار تؤيدونه بالقوة المسلحة لو لم تكونوا على يقين سابق وتأكيد صريح باتفاق النحاس باشا معكم اتفاقا تاما على تلك الخطة المبيتة»^(٦٧).

ونشرت إحدى الصحف ما يسمى بمحضر اجتماع ٤ فبراير وذكرت هذه الرواية: وبعد أن أنتظم الاجتماع في الساعة التاسعة مساء... حضر جلالته وقال أرجو أن تتسوا ما دار بينكم من الحديث وما قررتموه بعد ظهر اليوم وأنى أكلف النحاس باشا بأن يشكل الوزارة وأطلب إليه عند انصرافه من هنا أن يمر على دار السفير حيث أن هذه هي رغبة السفير الخ. أما باقي المحضر فلا يختلف عما ذكرناه من قبل.

ولقد اعتبر النحاس باشا ان ما نشرته الصحيفة يعد مخالفا لمحضر الجلسة (مساء ٤ فبراير) وذكر في روايته والتي بعث بها إلى نفس الصحيفة ما يأتي: ذكرت الصحيفة أن جلالة الملك طلب إلى أن امر بعد انصرافى من القصر على دار السفير وأبلغه أنى كلفت بتشكيل الوزارة لانه طلب ذلك الى جلالته. وهذا لا يطابق الواقع إذ لم يقل جلالة الملك أن السفير طلب ذلك اليه وقد كنت معارضا

في الذهاب ليلا إلى دار السفير ولكن جلالته أمرني بذلك فقد كان من المتعين معالجة الموقف مع الانجليز^(٧٨).

وعلى ضوء كل هذه الروايات فلعل من المناسب الإشارة إلى عدة أمور:

أولا: أن ما نشر تحت عنوان «محضر اجتماع ٤ فبراير» لم يكن محضرا بالمعنى الوثائقي وإنما هو عبارة عن تصوير للأحداث التي وقعت مساء فبراير من وجهة نظر محمود حسن باشا كبير المستشارين الملكيين والذي حضر الاجتماعين وعلى الرغم من أنه لم يوقع على هذا المحضر إلا أن المناقشات التي تلت ذلك في الصحف وردود الفعل الكبيرة التي أحدثها نشر هذا الموضوع كشفت عن اسمه وعرفه الجميع.

ثانيا: يختلف محضر اجتماعه ٤ فبراير عما ذكره الدكتور هيكل في روايته التي أشار فيها إلى أن النحاس باشا قد اعترض على ذهابه إلى السفارة باعتبار أن الأمر بتشكيل الوزارة صادر من الملك وليس من السفير. إلا أن الملك كرر طلبه بضرورة ذهاب النحاس إلى السفارة وهذه الرواية تمثل إضافة لم ترد في رواية محمود حسن باشا حيث يذكر أن الملك قدطلب من النحاس أن يمر على السفارة ولم يذكر أن النحاس قد اعترض على هذا الطلب.

ثالثا: إن رواية الدكتور هيكل تتفق مع رواية النحاس باشا في عدم ذكرها ما قيل من أن الملك قال للنحاس باشا: «اطلب منك أن تمر على السفارة البريطانية حيث طلب السفير إلى ذلك». ومن مقارنة رواية النحاس بما ذكره الدكتور هيكل ومطابقتها بما ذكره محمود حسن باشا تظهر أن رواية هيكل أقرب إلى رواية النحاس ولما كان هيكل يعد خصما سياسيا للوفد فليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأنه عمد إلى الدفاع عن مصطفى النحاس.

رابعا: لم يذكر الدكتور هيكل ولا محمود حسن باشا أن النحاس كرر رفض قبول الوزارة وأن هاروقا قد بذل قدرا كبيرا من المحاولات لاقتناع

النحاس في الوقت الذي كان يعتقد أن عدم تشكيل الوزارة يعد نوعا من الالتزام بما اتفق عليه في الاجتماع الأول حيث وقع الجميع على الاحتجاج المقدم للسفير البريطاني وامام اصرار الملك فقد اضطر النحاس اخيرا للموافقة^(٧١)

والتزاما بالموضوعية التاريخية فاننا نعتقد أن النحاس قد تردد كثيرا في قبول الوزارة وخصوصا بعد ما علم من حصار قصر عابدين ولذا فقد تضمن خطاب قبول الوزارة (لقد تفضلتم جلالتم وعهدتم إلى تأليف الوزارة وأعريتكم بلسانكم الكريم المرة بعد المرة والكرة بعد الكرة الخ)^(٧٢).

ولما كان خطاب النحاس باشا بقبول تأليف الوزارة بعد وثيقة هامة نشرت في كثير من الصحف الوحدية وغير الوحدية وليس من المعقول أن تتضمن اضافات لم تحدث وإلا كان القصر أول من بادر بتكذيبها فاننا نعتقد ان النحاس قد حاول مرارا ان يرفض قبول الحكم في مثل هذه الظروف الدقيقة والخطيرة ووفقا لما ذكره احد زعماء الوفد من أن رفض النحاس للوزارة كان يعنى بالضرورة خلع فاروق من منصبه ولذا فقد ضحينا ببعض من سمعنا في سبيل انقاذ الملك^(٧٣).

ويبدو أن الملك فاروق قد أراد أن يستتجد بالمسافة الامريكية لحمايته من التعنت البريطاني ولذا فقد استدعى مستر كيرك (السفير الأمريكي) لمقابلته في منتصف الساعة السابعة من مساء ٤ فبراير ليخبره بالانذار البريطاني الا أن السفير الأمريكي قد طيب خاطره بسبب الحالة النفسية التي كانت تسيطر على الملك الذي حاول أن يطلب من السفير الأمريكي الضغط على لامبسون لكي يحول دون عودة الوفد الا أن اجابات (كيرك) قد اتسمت بالتعقل الشديد مطالبا فاروق بنتحية الخلافات الداخلية جانباً لان ما يشغل أمريكا وانجلترا في الوقت الحاضر هو هزيمة هتلر وأنه يأمل أن يكون الملك عاملا في هذا الاتجاه^(٧٤).

وتؤكد الوثائق الأمريكية ان موضوع عزل الملك فاروق قد ترك أثرا سيئا لدى وزارة الخارجية الامريكية على اعتبار أن تلك الخطوة ستجعل من فاروق شهيدا

فى نظر الشعب المصرى وقد يترتب عليها حدوث اضطرابات فى المنطقة مما يضاعف من نشاط المحور ولذا فقد أعدت ادارة الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية تقريراً لتقديمه الى الحكومة البريطانية تطلب منها:

أن يظل الملك فاروق محتفظاً بمرشاه وألا تؤدي هذه الأحداث الأخيرة الى انصراف جزء من القوات البريطانية عن قضيتها الأساسية فى المنطقة^(٧٢).

إن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لم تر أن مصالحها تتطلب مثل هذا التدخل المقترح من جانب فاروق لأن مصر تقع فى دائرة النفوذ البريطانى، كما أننا لا نسمح لحكومة بريطانيا أن تتدخل فى الشؤون الداخلية لاحدى دول أمريكا اللاتينية فأننا لن نتدخل فى تلك القضية على اعتبار انها مشكلة بريطانية مصرية بحتة وأن تدخلنا سيحملنا قدر كبيراً من المسئولية اذا ما تضاعفت الاحوال سوءاً فى مصر^(٧٣).

وهكذا امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية من أن تقحم نفسها فى تلك القضية على اعتبار أن مصر تقع فى دائرة النفوذ البريطانى وعلى الرغم من التحالف البريطانى الأمريكى الا أن نوعاً من التوجس قد بدأ يراود وزارة الخارجية البريطانية بسبب التفوق العسكرى الأمريكى من جانب والمطامع الأمريكية التى قد تبدو مؤكدة اذا ما انتهت الحرب^(٧٤).

وعلى العموم فقد هدأت الأمور بعد أن صدر الأمر الملكى بدعوة مصطفى النحاس ليشكل حكومة وفدية خالصة، وعلى الرغم من الهزيمة الساحقة التى لحقت بالملك فاروق الا أن رسالته التى بعث بها إلى مصطفى النحاس بتأليف وزارة هبراير تمد تراجعاً أكيدا أمام التسلط البريطانى، وقد يبدو هذا المعنى من نص تلك الوثيقة والتى ورد ذكرها كالآتى:

عزيزى مصطفى النحاس يسرنى وقد عرفت فيكم أصالة الرأى وسداد التدبير وقوة الاخلاص أن أسند اليكم رئاسة مجلس وزارتنا، أن مصر وطننا العزيز لأحوج ما تكون فى هذه الأونة الدقيقة إلى تضامير الجهود وضم

الصفوف وجمع القوى وبذل التضحية وانكار الذات في سبيل حفظ كيانه
واعلاء شأنها ورفاهية شعبها وذلك ما أرجو أن يكون بتوفيق الله وعظيم
تأييده... الخ^(٧٦)

والملاحظ على خطاب الملك الى مصطفى النحاس أنه يشير وبأسلوب رقيق
إلى اصالة رأى النحاس وسداد تدبيره وإخلاصه سواء للعرش أو للشعب وعلى ما
نعتقد فإن هذه الوثيقة تحمل قدرا كبيرا من التفاف السياسي والذي حكمته
الظروف الموضوعية والملابسات التي احاطت بتشكيل الوزارة وعلى الرغم من
المعاناة النفسية التي أحدثها هذا الموقف في نفسية الملك الا أنه قد أراد للارادة
أن تمر بعد أن أقسم بالايمان المفلظة أن ينتقم لشرفه ولكرامته^(٧٧).

وبالنظر الى نص وثيقة اقالة الوفد سنة ١٩٢٧ والتي تؤكد وجهة نظرنا
السابقة حيث اشارت الى العداء التقليدي بين القوتين المتصارعتين - القصر
والوفد : «نظرا لما اجتمع لدينا من الادلة على أن شعبنا لم يعد يؤيد طريقة
الوزارة في الحكم وأنه يأخذ عليها مجافاتها لروح الدستور وبعدها عن احترام
الحريات العامة وحمايتها وتعذر ايجاب سبيل لاستصلاح الأمور على يد الوزارة
التي ترأسونها لم يكن بد من اقالمتها تمهيدا لاقامة حكم صالح يقوم على تعرف
رأى الأمة الخ^(٧٨).

ويبدو من الخطابين السابقين الى أي حد وصل التناقض في سياسة القصر
ومن المؤكد أن الخطاب الأول والخاص بعودة حكومة ٤ فبراير كان يعكس قدرا
كبيرا من الحالة النفسية التي انتابت الملك اثر حصار الدبابات وبعد أن تأكد أن
بقاء ملكا على مصر قد ارتبط بعودة حكومة الوفد بالإضافة الى ان فاروقا كان
في حاجة الى استرداد أنفاسه حيث كان يلهث من اثر الصدمة التي بلا شك لم
يكن يتوقعها وكان من الضروري أن يهادن الوفد ولو لفترة حتى يسترد بعض
المواقع التي فقدتها اثر هذا الحادث، من هنا جاء خطاب فاروق الى النحاس
والذي لم يحمل أية إشارة ولو من بعيد الى أن الوفد قد تجاوز الطريقة الشرعية
في عودته.

أما الخطاب الثانى والخاص بأقالمة الوفد سنة ١٩٣٧ فقد تضمن أحكاما مطلقة تعبر بلا شك عن المشاعر الحقيقية التى تنسم بها العلاقة بين القصر والوفد وأن النحاس باشا صاحب مبدأ الانتقام من الحقوق الملكية لصالح الحكومة وقد رسخ فى ذهن فاروق أن الوفد بقيادة النحاس يخطط الى عزل فاروق وأن خطة الوفد قائمة على استراتيجية ثابتة غايتها التخلص من النظام الملكى عموما وكان فاروق دائم الاستماع الى مستشاريه من أمثال على ماهر وأحمد حسنين، اللذين تمكنا من اقناعه بوجهة النظر السابقة^(٣٩).

ولما كانت عودة الوفد عام ١٩٣٧ قد قوبلت بردود فعل متفاوتة ليست فى مجملها فى صالح الوفد فإن طريقة العودة هذه المرة تعد سابقة خطيرة لا تتناسب وتاريخ الوفد.

ووفق تطور الأحداث بشكل أفقد الكثيرون من الزعماء المقدرة على التفكير الصحيح واتخاذ القرار المناسب الا أن النحاس يحكم علاقته الوطنية بجماهير حزبه فقد أراد أن يحدث مناورة سياسية تصحح المعلومات لدى الرأى العام والذى بدأ يعرف حقيقة حصار القصر منذ اليوم الثانى، على الرغم من أن الصحف لم تتناول هذا الموضوع حيث كانت الأحكام العرفية والرقابة الشديدة على الصحف.

إلا أن كلمة الدكتور أحمد ماهر: «لقد قبل النحاس الحكم على أسنة الحراب البريطانية» كانت قد انتشرت وتطايرت وسط جموع الشعب المصرى ومن المؤكد أن هذا الشعور قد أزعج النحاس باشا قبل أى انسان آخر على اعتبار أن الوفد يستند الى جماهيرية شبه مطلقة وأن إشاعة هذا الكلام قد يحدث ردود فعل خطيرة لدى الرأى العام ومن هنا فقد توصل النحاس باشا الى فكرة ارتضاها الطرفان . الوفد والسفارة . وفى اللقاء الأول بين النحاس ولامبسون . مساء ٤ فبراير تم الاتفاق على تبادل خطابين رسميين بين الوفد والسفارة يبدى النحاس اعتراضه على التدخل فى شئون مصر الداخلية وتبدى بريطانيا رغبته فى عدم التدخل فى الشئون المصرية والالتزام بمعاهدة ١٩٣٦، ولأهمية هاتين الرسالتين

فإننا نذكرهما لأهميتهما في العلاقات بين الوفد والانجليز ولا هما دليل واضح على التناقص في العلاقات المصرية البريطانية.

رسالة النحاس الى السفير البريطاني،

يا صاحب السعادة لقد كلفت بمهمة تأليف الوزارة، وقبلت هذا التكليف الذي صدر من جلالة الملك بما له من الحقوق الدستورية، وليكن مفهوما ان الاساس الذي قبلت عليه هذه المهمة هو أنه لا معاهدة ١٩٣٦ ولا مركز مصر كدولة مستقلة ذات سيادة يسمحان للحليفة بالتدخل في شؤون مصر الداخلية وبخاصة في تأليف الوزارات أو تغييرها وأتمنى يا صاحب السعادة أن تفضلوا بتأييده ما تضمن خطابي هذا من معاني، وبذلك تتوسط صلات الود والاحترام المتبادلين^(٨٠).

وكتب السفير البريطاني ردا على خطاب النحاس باشا قائلا:

يا صاحب المقام الرفيع: لي الشرف أن أؤيد وجهة النظر التي عبر عنها خطاب رفعتكم وأن أؤكد أن سياسة الحكومة البريطانية قائمة على تحقيق التعاون باخلاص مع حكومة مصر مستقلة وحليفة في تنفيذ المعاهدة البريطانية من غير أن نتدخل في شؤون مصر الداخلية ولا في تأليف الحكومات أو تغييرها الخ^(٨١).

وأعتقد أن هاتين الرسالتين قد تجاوزا الصديق كثيرا وهما من قبيل الانفاق السياسي الذي يستهدف تهدئة المشاعر الوطنية المتأججة، ويبدو أن الشعب المصري قد أدرك بفطرته حقيقة تلك المناورة، وإذا كان النحاس أجاد اللعبة مع السفير البريطاني لتبديد الأثر الذي أحاط بمجيء حكومة ٤ فبراير الا أنني أعتقد أن كل ذلك قد أحدث أثرا عكسيا، ولعلها كانت فرصة استغلتها القوى السياسية الأخرى حيث عملت على التشكيك في صدق هاتين الرسالتين على اعتبار انها مناورة سياسية «مكشوفة» تهدف إلى إرضاء الرأي العام الناثر ضد الوفد والوجود البريطاني معا^(٨٢).

ووفقا لما أحاط هاتين الرسالتين من ملاحظات فإننا نسجل بعض الملاحظات:

أولا : أن هاتين الرسالتين قد تم الاتفاق عليهما بين النحاس باشا ولورد كليرن (لاميسون) في اللقاء الذي تم بينهما مساء ٤ فبراير وإن كان أحد أقطاب الوفد لا ينكر هذا الاتفاق إلا أنه يعده من منطلقا فقد تمسك الوفد بحقوق مصر الوطنية تأكيداً على أن الوفد لا يتولى الحكم إلا برغبة الملك وحده وإن هذه نقطة لا تؤخذ على الوفد بل تسجل له^(٨٢).

ثانياً : لقد نجحت بريطانيا وحقت رغبتها في عودة الوفد على اعتبار أنه الحزب الشعبي الكبير والقادر على إستتباب الأمن وإعادة الهدوء الى البلاد حتى تتفرغ الحليفة الى قضيتها الأولى وهي الحرب، فلا ما نع لديها من أن تتبادل مع النحاس هاتين الرسالتين تقديراً منها للأثر الذي أحاط بعودة الوفد وحرصاً منها على أن يظل الحزب قويا مؤثراً في المجتمع المصري، قادراً على تهدئة المشاعر الثائرة.

ثالثاً : لقد حرصت بريطانيا على أن تبدو أمام الرأي العام المصري وكأنها الدولة الحريصة على قضية الديمقراطية وفي نفس الوقت فإن عودة الوفد باعتبار الحزب المتمتع بالشعبية الكبرى يعد انتصاراً أكيدا للديمقراطية التي يرضاها الشعب المصري الحليف.

ولكن لماذا فوت الوفد على نفسه فرصة التخلص من الملكية والملك ولا سيما وقد كانت الظروف مواتية في ظل أحداث ٤ فبراير؟..

من المؤكد أن هذه الفكرة قد روادت زعماء الوفد وخصوصاً وأن رسائل الخارجية البريطانية إلى سفيرها في القاهرة قد أشارت الى هذا المعنى صراحة^(٨٣).

ويمكن الاجابة على هذا السؤال من خلال عدة نقاط:

أولاً : على الرغم من الخلافات التي لم تتوقف بين فاروق والوفد منذ اعتلاء فاروق عرش مصر سنة ١٩٣٧ إلا أن الوفد لم يكن من سياسته إلغاء الملكية او التفكير في عزل فاروق^(٨٤) ليس حرصاً على الملكية كنظام وإنما اعتقاداً بأن فاروق يحظى بشعبية من الصعب تجنب آثارها لدى

الرأى العام المصرى وقد بنى الوفد سياسته دوما على مبدأ أن العبرة ليست فى النظام الملكى او الجمهورى وانما المهم هو الاساس هو الشكل الدستورى الذى لو طبق تطبيقاً فعلياً لجنب البلاد كل الاخطار التى مرت بها^(٨٥).

ثانياً: على ضوء الوثائق البريطانية فان بريطانيا قد فكرت بالفعل فى اقامة نظام جمهورى وحاولت استطلاع وجهة النظر المصرية الا أن هذه الفكرة لم تجد استجابة سواء لدى الوفد او الرأى العام المصرى^(٨٦)، وهذا يدفعنا الى الاعتقاد بأن بريطانيا لم يكن يعينها أن يكون النظام ملكياً أو جمهورياً وانما كان حرصها بالقدر الذى يمكنها من تحقيق رغباتها، ويبدو ان هذه الفكرة قد راودتها . الفناء الملكية . ابتداء من يناير ١٩٤٢ بعد ان تأكدت من عدم اخلاص فاروق لقضية الحلفاء الا ان هذه الفكرة ما لبثت ان تلاشت سواء بسبب رفض الوفد أو لأن تجربتها سنة ١٩١٤ حين اقدمت على عزل الخديوى السابق عباس حلمى كانت ماثلة امام اعينها حيث عبر الشعب المصرى عن غضبه فى العديد من المناسبات ولعل محاولة اغتيال السلطان حسين كامل (والذى نصب سلطانا على مصر بعد خلع الخديوى عباس حلمى) كانت ماثلة امام أعين الانجليز لذا فقد ترددت كثيراً فى محاولة عزل فاروق ولو استطاعت ان تقدم على تلك الفكرة لكانت قد أحدثتها الا أن السياسة البريطانية كانت حريصة وخصوصاً فى تلك المرحلة الراهنة على التوفيق بين رغباتها ورغبات الشعب المصرى بالرغم من تجاوزات ٤ فبراير الا أنها كانت الضرورة التى تحتم «من وجهة نظرهاء» الاقدام على مثل هذه التجاوزات.

ثالثاً: ووفقاً للظروف الموضوعية التى أحاطت بالموقف فقد كان من الممكن أن يؤيد الوفد عزل فاروق واستبداله بملك آخر لو أن هناك بديل مناسب بدلا من الامير محمد على والذى يفقد الى قدر من الشعبية بل بالعكس فقد عرف عنه أنه دائم التشكيك فى الشعب المصرى وغالباً ما كان يفتخر بعرقه التركى الذى يميزه عن بقية المصريين^(٨٧) بالاضافة إلى

كبر سنه . كل هذه العوامل قد دفعت الوفد الى التمسك بفاروق لكن بشرط أن يبقى رمزا للسلطات وليس مصدرا لها .

ولعل من المناسب تسجيل بعض العوامل التي دفعت بريطانيا الى هذا الاجراء العنيف مع فاروق .

١ . رغبة بريطانيا في قيام حكومة مصرية موالية تكون أكثر إخلاصا لمعاهدة ١٩٣٦ وتتمتع بثقتي بريطانيا والشعب والمصري معا خاصة بعد أن تدهور موقف الحلفاء في ميادين أوربا والشرقين الأقصى والأوسط .

٢ . لقد كانت بريطانيا في ذلك الوقت تفكر في اعداد خطتها لما بعد الحرب ولما كان أساس هذه الخطة يدور حول أحكام سيطرتها على الشرق الأوسط الذي صار مركز الثقل في السياسة العالمية ولما كانت مصر من أهم بلدان الشرق الأوسط وتضم أكبر قاعدة عسكرية بريطانية فقد كان من الضروري قيام حكومة موالية لبريطانيا حتى يمكن التعاون على نجاح هذه الخطة .

٣ . لما كانت مصر هي أكبر الدول العربية عددا ووعدا وأكثرها تقدما رأت بريطانيا أن قيام حكومة برئاسة النحاس باشا قد يساعد في قيام شكل من أشكال الوحدة العربية لكي ترتبط في النهاية مع بريطانيا بصورة أو بأخرى .

مسئولية الوفد عن حادث ٤ فبراير:

قبل الحديث عن مسئولية الوفد عن حادث ٤ فبراير ينبغي أن نذكر بعض الملاحظات كمدخل لهذا الموضوع:

أولا : أن قيام الحكم في الفترة من ١٩٢٨ وحتى ١٩٤٢ لم يرق على أساس من الشرعية الدستورية بل كان إبعاد الوفد عن الحكم ١٩٣٧ يعد تحديا واضحا من القصر نحو مشاعر الجماهير ولعل انتخابات ١٩٣٨ تعد أكثر تحديا لمشاعر الجماهير حيث زيفت إرادة الأمة في تلك الانتخابات^(٨٨) .

ثانيا: لقد قدرت بريطانيا أهمية عودة الوفد منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ ومنذ هذا التاريخ وحتى ٤ فبراير ١٩٤٢ مرت العلاقات بين

بريطانيا والوفد بعدة مراحل اتسمت في معظمها بالتصادم الا أن ما أقدمت عليه الحكومة البريطانية في ٤ فبراير يعد بداية جديدة وصفت بأنها أقصى ما وصل اليه التفاهم بين الوفد والانجليز^(٨٩).

ثالثاً: لقد كان اندلاع الحرب على الجبهة المصرية ودخول ايطاليا طرفاً في هذا الصراع بجانب المانيا من العوامل التي أدت الى فزع الجماهير المصرية بسبب الانتصارات الكاسحة التي كان يحرزها المحور وخصوصاً بعد القصف المتكرر على مدينة الاسكندرية والذي راح ضحيته مئات من المصريين وعجزت حكومة حسين سرى عن السيطرة على زمام الموقف في الوقت الذي اندلعت فيه المظاهرات في معظم انحاء المدن المصرية تتادى بسقوط الانجليز وبلغ موقف الحكومة حداً من التدهور بسبب أزمة الخبز حيث أضيف الى قائمة الهتافات التي يرددونها الناس في الشوارع «نريد الخبز قبل الكساء»^(٩٠).

وعجزت الحكومة المصرية عن حل العديد من المشاكل اليومية والتي كان يعاني منها المواطن. وبسبب كل ذلك فقد أدركت السياسة البريطانية أن عودة الوفد بعد دعامة أساسية لتهدة الشارع المصرى ووضع حد لمؤامرات القصر على اعتبار أن عودة الوفد تعنى تهدة المشاعر الثائرة^(٩١).

وتأسيساً على هذه الحقائق يمكن القول أن مصطفى النحاس ليس مسئولاً عن تصور بريطانيا ورغبتها في المجيئ به فقد بنى الانجليز تصورهم هذا على اعتبار أن عدااء الوفد للفاشية والنازية يعتبر من أهم الاسس التي تقوم عليها سياسة الوفد واندفع الانجليز يمدون أيديهم للوفد انطلاقاً من الضيق الشديد بسبب النشاط المماليئ للمحور والذي كان القصر يعد بؤرته الأولى وهو ما كان يعرقل نشاط الحلفاء العسكري أو يعرضه للخطر وعلى الرغم من قيام الوفد بالعديد من المؤامرات السياسية والتي سببت قدراً كبيراً من الاحراج لدى الدوائر البريطانية سواء في مذكرة ابريل ١٩٤٠ أو في خطبة النحاس باشا في مدينة الاسكندرية في صيف ١٩٤١. الا أن بريطانيا كانت تدرك جيداً أن كل هذه المواقف تعد من قبيل المناورات السياسية بهدف تمكين الوفد من العودة باعتباره

الحزب الحائز على ثقة الجماهير، لهذه الاعتبارات رأت بريطانيا أهمية الارتباط بالوفد وهو الذى يعنى من وجهة نظرها الارتباط بالشعب المصرى كله.

ومجمل القول أن ما حدث فى ٤ فبراير كان مظهرا للصراع بين القصر والوفد فى إطار الصراع العالمى بين الحلفاء والمحور وبالتالي فإن قبول الوفد للحكم فى هذه الظروف يعد اسهاما من الوفد فى خدمة الحلفاء.

أما القضية القائلة بحدوث اتصال بين النحاس والانجليز وأن النحاس باشا قد تأمر بليل مع الانجليز على ما حدث فى ٤ فبراير وببالغ خصوم الوفد لدرجة اتهام النحاس باشا بالخيانة ولعل الدكتور أحمد ماهر كان أكثر الزعماء السياسيين إدانة للنحاس حيث وجه احتجاجه الشديد على الانذار البريطانى مخاطبا لامبسون: انكم لا تستطيعون بحال أن تقنعونا بأن النحاس لم يكن على علم بالنيات الخفية وليس من المعقول أن يشكل وزارة وقدية بذلك الالحاق البالغ وبهذا التمسك العنيف من غير أن يكون له يد فى الأمر^(٩٣).

ويبدو أن هذا الاعتقاد كان موجود لدى معظم زعماء المعارضة وكذلك القصر وفى إشارة واضحة من الملك فاروق عندما رأى اصرار النحاس على رفض كل اقتراح لا يتضمن انفراد الوفد بالحكم قال لحسين باشا «بالانجليزية» من المؤكد أن النحاس باشا واثق من الأرض التى يقف عليها^(٩٤).

وقد عبر الدكتور هيكل عن نفس هذا المعنى حيث يشير فى مذكراته قائلا: لقد كان أمين عثمان فى استقبال النحاس باشا فى محطة السكة الحديد عند عودته من القصر فى ٣ فبراير.

ثم يتساءل الدكتور هيكل عما اذا كان أمين عثمان قد ابلى النحاس رسالة السفير والتي دفعته الى التشدد فى موقفه. وأبدى هيكل شكه فى أن يكون النحاس على علم بخطئه السفارة فى الأقصر^(٩٥).

حتى أن مكرم عبيد والذى كان مايزال وقت وقوع الحادث يمثل الرجل الأول فى الوفد بعد النحاس باشا ثم انشق عليه بعد الحادث بقليل فقد شنت صحيفة

الكتلة حملة ضارية مؤكدة أن النحاس كان على علم بمخططات السفارة واعتمدت في روايتها على شهادة . زكي ميخائيل بشارة . والذي كان وقدما ثم انشق مع مكرم عبيد، ذكر فيها أنه رأى النحاس في الأقصر في يناير ١٩٤٢ وهو يلتقى ببعض كبار الانجليز وعلق مكرم عبيد على هذا الرأي من أن النحاس كان بأسوان في نفس الوقت الذي كان يزور فيه الجنرال ستون . قائد القوات البريطانية في مصر . أسوان وأن عدة لقاءات تمت بينهما^(٩٥).

أما موقف الحزب الوطني فقد عبر عنه عبدالروحمن الراضى بقوله: أن مسئولية النحاس باشا تبدأ من يوم أن علم برغبة الانجليز في اسناد رئاسة الوزارة اليه وقد كان عالما بهذه الرغبة قبل يوم ٤ فبراير راضيا عنها بل مفتبها بها مثلها على تنفيذها وتدل الظروف والملايسات على أن أمر هذا الانقلاب قد دبر ليليل وكان الوسطة بين الانجليز والوفد هو أمين عثمان الذي كان موضع ثقتهما معا^(٩٦).

ويشير فتحى رضوان الى العديد من الدلائل التى يقهم منها أن النحاس باشا كان ضالعا في المؤامرة مع الانجليز^(٩٧) ويقول على ماهر من خلال شهادته في قضية مقتل أمين عثمان أن العملية كلها دبرت من داخل القصر وأن السفير البريطانى لم يأت بها وحده بل ولا بد أن اشترك معه في تدبيرها بعض المصريين والنحاس باشا لا يمكن أن يشترك في هذه المسألة بأكملها وجزئياتها وأن الذى دبر ذلك من الجانب المصرى هو أمين عثمان^(٩٨).

أما موقف بقية الاطراف المعادية للوفد فقد كان اتهامها للنحاس قائما على الاستتاج اذ ليس من المعقول أن يتقدم السفير البريطانى الى القصر يطلب منه استدعاء النحاس وتكليفه بتشكيل الوزارة الا اذا كان هذا متفقا عليه مسبقا بين السفير ومصطفى النحاس، كان هذا هو منطق عباس العقاد واسماعيل صدقي وغيرهما كثيرين^(٩٩).

أما ابراهيم عبدالهادى باشا فقد خرج على هذا الاجماع مؤكدا أن النحاس برىء من كل تلك الاتهامات ووفق اعتقاده فان الرجل كان صادقا ومخلصا وليس من المعقول أن يقدم على هذا العمل الشنيع^(١٠٠).

وعلى ضوء العديد من شهادات خصوم الوفد يلزم أن نتعرف على وجهة النظر الوفدية ثم نتبع ذلك بما نعتقد أنه الحقيقة على ضوء الوثائق البريطانية .

ويؤكد النحاس باشا في أكثر من بيان وأكثر من مناسبة عدم معرفته بما كان يرتبه الانجليز حيث يقول : يشهد الله أني لم أسع إلى الحكم ولم تكن مظاهره لتستوى نفسى ولكنى تقبلته في ساعة عصبية تلبية لصوت الضمير وطاعة لأمر الملك واجابة لداعى الوطن فلقد كانت المهمة ثقيلة ودقيقة ولكن الحمل يخف مادام هذا لوجه الله والوطن^(١٠١).

وفي محاولة من النحاس باشا لالقاء التبعة على احزاب الاقلية قال: ان المسؤولية تقع على خصوم الوفد لانهم زيفوا ارادة الأمة سنة ١٩٢٨ وظلوا يتعاقبون على الحكم ضد ارادة الشعب حتى أوائل فبراير ١٩٤٢ حيث تفاقت الاحوال واضطربت الامور ولم تكن لى أية صلة بما كان بل كنت في أسوان خالى الذهن تماما عما يحدث ولما تطورت الاحداث كنت أول المعوقين على رفض التبليغ البريطانى ولما طلب منى الملك تشكيل حكومة ابدت عدم رغبتي بعد أن اتفق رأينا على الاحتجاج ولكن جلالته لم يقبل اعتذارى^(١٠٢).

وحينما أثرت القضية عقب مقتل أمين عثمان راح النحاس ينفى عن نفسه المسؤولية قائلا: «لقد كنا في الاقصر حين دعيت لمقابلة الملك وكان برنامج زيارتي للصعيد سيستمر لمدة شهرين أو ثلاثة إلا أن دعوة الملك أدت إلى ارتباك في نظام الرحلة وعدت إلى القاهرة واكتشفت اننى تركت مفاتيح منزلى وكانت المشكلة هي الحصول على بدلة المناسبات «الرد نجوت» التى سأتشرف بمقابلة الملك بها وقام الحسيني زعلوك بجمع الملابس من كل مكان إلى أن اعد لى بدلة الرد نجوت^(١٠٣)».

ولما كانت قضية أمين عثمان قد تحولت إلى قضية سياسية تنجرت في اطارها مأساة ٤ فبراير فقد حاول النحاس باشا أن يتخذ من هذه المحاكمة ما يقوم دليلا على براءته من تلك التهمة، ولعل ما ذكره سواء من تركه مفاتيح منزله أو ما كان معدا من برنامج لرحلة سيستمر شهرين أو ثلاثة ما يؤكد سواء لهيئة

المحكمة أو للرأى العام المصرى خلو ذهن الرجل من أى شكل من أشكال التآمر مع الانجليز على اعتبار أنه ليس من المعقول أن يترك النحاس مدينة القاهرة فى رحلة إلى الصعيد قد تستمر شهرين أو ثلاثة فى الوقت الذى تحاك فيه مؤامرة بهدف عودة النحاس رئيسا للحكومة.

ويبدو أن التناقض الذى وقعت فيه أحزاب الاقلية قد اتاح للوفد مزيدا من فرص الدفاع عن نفسه حيث يضيف النحاس: لقد اتفقنا على كتابة احتجاج ثم عاد الزعماء ليقترحوا من جديد تشكيل حكومة من بين كل الأحزاب ويعلق النحاس باشا على هذا الموقف قائلا: لقد اعترضت على هذا الموقف لأن هذا يعد قبولا لرأى الانجليز وتنفيذا لامرهم فقالوا : مادام معنا كلنا لايعتبر تنفيذا لامرهم (١٠١).

وهكذا تمكن النحاس باشا من أن يحمل المعارضة قدرا كبيرا من المسؤولية على اعتبار أنهم لايمانعون من التدخل البريطانى شريطة أن يكون هذا لصالحهم أما إذا استقل النحاس بتشكيل حكومة وطنية فإن هذا من وجهة نظرهم يعد تنفيذا للانذار ويستشهد النحاس باشا برفضه تشكيل الحكومة عندما طلب إليه الملك ذلك ويواصل النحاس دفاعه قائلا: لقد طلب منى الملك تشكيل الوزارة فقلت ما هى الظروف التى دعت لتغيير الموقف. قال: (فاروق) أمرك قلت: (النحاس): لقد تعهدنا إنه إذا ما دعى أحدنا إلى تأليف الوزارة لايقبل ولو كان ذلك من جلالة الملك : قال (فاروق) : أنا صاحب الشأن وأمرك وعلق أحمد ماهر: أن قبل يكون على أسنة الرماح الإنجليزية قلت (النحاس): احرص انتم الذين جئتم على أسنة الرماح الانجليزى ووصلتم بالبلد إلى هذه الحالة (١٠٢).

ويضيف فؤاد سراج الدين (سكرتير حزب الوفد) قائلا: لم تكن فكرة الوزارة الائتلافية واردة فى سياسة الوفد فلقد جريها النحاس باشا سنة ١٩٢٨ وكانت سببا من أسباب تصدع الوزارة ثم أقيمت بحجة تصدع الائتلاف ولقد كان النحاس صريحا مع الزعماء فى اجتماعه معهم صباح ٤ فبراير حيث القى بكل المسؤولية على حكومات الاقلية فهى التى أوصلت البلاد إلى هذه الحالة من الفوضى، وبناء على ذلك فلم يكن النحاس على استعداد لكى يشترك مع

شخصيات أسهمت في وقوع هذه الحالة لأن وجودهم سيعرقل المهمة ويضيف
فؤاد سراج الدين قائلا: ومن الغريب أنهم كانوا متقبلين للأنذار البريطاني
بشرط أن يشتركوا في الوزارة والاعتبر قبول الحكم خيانة وعلى أسنة الرماح
البريطانية وبالرغم من كل هذا فإن النحاس باشا قال لهم : إذا قررتم الرفض
فسوف أكون أول الموقعين وبالفعل كان أول الموقعين.

ويؤكد فؤاد سراج الدين أن الوثائق البريطانية التي نشرت أخيرا لا تتضمن
أى اتفاق مسبق سواء بين السفير والنحاس مباشرة أو بواسطة أمين عثمان^(١٠٦).

ووفقا لرأى فؤاد سراج الدين فلو أن النحاس باشا صمم على رفض الوزارة
وهو بالفعل كان مصمما على ذلك وخصوصا بعد حصار الدبابات وقال للملك
فاروق أنا كنت موافق لكن بعد حصار القصر وحكاية الدبابات أنا أرفض تماما
فتوسل إليه الملك وكرر عليه الرجاء وعمد النحاس أن يذكر ذلك في كتاب تشكيل
الوزارة حتى يسجل على الملك هذا الرجاء^(١٠٧).

ويجيب فؤاد سراج الدين بأنه لو رفض النحاس وصمم على الرفض لكانت
النتيجة الحتمية هي عزل الملك ولقد أكد السفير ذلك في مذكراته حيث يقول:
لقد شعرت بياس وخيبة أمل حيث ضاعت منى فرصة إخراج فاروق عن
العرش^(١٠٨) ولو أن فاروق كان قد عزل ألا نكون متهمين وقتها بأن هناك مؤامرة
بين النحاس والانجليز ليرفض الأول الحكم حتى يعزل فاروق وكان على النحاس
أن يقبل الوزارة وينقذ العرش^(١٠٩).

ويؤكد فؤاد سراج الدين أن رحلة الوفد إلى الصعيد برئاسة النحاس باشا
والتي كان مقصدا لها شهرين أو ثلاثة بدأت من منتصف يناير ١٩٤٢ ما كان لها
أن تقوم في هذا الوقت بالذات لو أن هناك اتفاقا مع الانجليز وأن عودة النحاس
بهذه السرعة وتركه زوجته ومفاتيح منزله كل تلك الدلائل تؤكد على صدق ما
نقول، وإذا ما نحينا كل الأدلة المادية جانبا فإن الدليل العقلي دائما هو أقوى
الأدلة حيث أن إلصاق هذه التهمة للوفد من غير النظر للقرائن والملابسات التي
أفترنت بالاحداث يعتبر خروجاً على بديهيات يقرها العقل ويقبلها المنطق السليم.

واعتقد أن الوثائق البريطانية لم تحسم تلك القضية الهامة والخطيرة ومن هنا فقد اختلفت وجهات النظر بين الباحثين والمؤرخين كل يدلى بدلوه على قدر اجتهاده فمنهم من يعتقد أن النحاس باشا حين استدعى من الصعيد لم يكن يعلم شيئا عن نية الانجليز وهنا يأتي دور أمين عثمان عميل الانجليز المعروف والذي أطلق عليه لورد ويلسونء المفاوضات المصرية لحساب السفارة البريطانية وقت الازمات السياسيةء ومن المعروف أن أمين عثمان قد التقى بالنحاس باشا أكثر من مرة عقب عودته من الصعيد وأنه هو الذي أبلغه تصميم الانجليز على تكليفه بالوزارة ولعل أمين عثمان هو الذي شجع النحاس باشا على تمسكه بفكرة الوزارة الوحدية^(١١٠).

ويعتقد أحد المؤرخين اليساريين أن العبرة ليست في مشاركة النحاس في الاعداد لحادث ٤ فبراير أو عدم مشاركته لان الهدف كان واضحا وهو ضرب مخططات المحور والعناصر الموالية له في مصر وذلك في فترة تتطلب شجاعة خاصة من أى زعيم سياسى^(١١١) في حين يبدو أن عدم علم النحاس بمخططات الانجليز يعد أكثر ادانة له حيث يبدو أنهم واثقون من التزامه في تنفيذ مطالبهم في أى وقت يطلب منه هذا والبعض الآخر من المؤرخين المعاصرين قد ترك الخوض في هذا الموضوع بالرغم من تناوله هذه الفترة بالدراسة^(١١٢) ويصدد تحديد مسئولية الوفد عن أحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ يلزم أن نناقش أولا تلك المقولة التي تتهم الوفد بأنه كان على اتصال بالانجليز اثناء رحلة النحاس باشا إلى الصعيد والتي بدأت منذ يناير ١٩٤٢ ووفقا للمصادر البريطانية فان السفير البريطانى لم يكن على علم باتجاهات النحاس باشا وهل يفضل وزارة وحدية أو من الممكن قبوله لفكرة الوزارة القومية وأن الذى اقترح دعوة النحاس لرئاسة الوزارة وارغام الملك على قبوله هو حسين سرى نفسه والذي قال للسفير وارغموا الملك على أن يرسل في طلب الوفد وهو ما توصل إليه السفير بالفعل^(١١٣).

وعلى ما يبدو فان الانجليز كانوا يريدون وزارة وحدية منذ نشوب الحرب ولعل هذا كان معروفا للوفد ولأحزاب المعارضة وللصعيد ايضا ولم يكن هذا حبا في

الوحد ولا رضاء عن النحاس، ولكن لاعتقادهم أن حكومات الاقليات السياسية مكروهة من الشعب وهذا لا يكفل هدوء الجبهة الداخلية في مصر مما يهدد الخطوط الخلفية لجبهات القتال ومن جانب آخر فقد اعتقدت السياسة البريطانية أن الموقف يقضى المجيء بالرجل الذي وقع معاهدة ١٩٣٦ ليلتزم بتنفيذها والاهم من هذا مجابته لبلبول المحورية لدى فاروق وبعض وزرائه وكثير من الشخصيات السياسية وكانت استقالة حسين سرى (٢ فبراير ١٩٤٢) مدخلا عمليا لوضع حد للصراع القائم بين القصر والانجليز ولذا فقد كان لامبسون في غاية اليقظة حتى لا يفاجأ بأن فاروقا قد اصدر أمرا بتعيين أحد اتباعه رئيسا للوزارة وبما أن النحاس باشا كان في الصعيد ولم يحضر إلا صباح ٢ فبراير ووفق رواية السفير: «أننى أشك كثيرا في حكمة اتصالى مباشرة بالنحاس قبل مقابلته للملك ولست اعتقد أنه سيكون راغبا في لقائى في الوقت الحاضر لأن ذلك قد يحرجه بل قد يمنعه من الذهاب للقاء الملك إذا ما علم أننا ندفعه مقدما للاتفاق معنا»^(١١٤).

ومن الواضح أن السفير لم يكن قد توصل بعد إلى أى اتفاق مع النحاس ولعل هذا واضحا من حرص السفير على عدم اتصاله بالنحاس مخافة أن يتراجع حتى لا يتهم بالاتفاق مع الانجليز.

أما الرأى القائل بأن الاتصالات كانت قائمة بين السفير والنحاس عن طريق أمين عثمان طوال أزمة قطع العلاقات مع حكومة فيشى (٨ يناير ١٩٤٢) فإن برقية السفير إلى حكومته صباح ٢ فبراير تنفى هذا الاعتقاد «لقد طلب أمين عثمان أن يقابلنى هذا الصباح وكنت قد تجنبت عن عمد لقاءه خلال الأشهر الثلاثة الماضية لأمنع أى أساس للشائعات ، أما الآن فقد تغير الموقف تماما وقد أصبح ذا قيمة بوصفه موضع ثقة النحاس كما واقفنى على أنه من الخطأ مقابلة النحاس قبل مقابلته الملك وبمشت من خلاله برسالة إلى النحاس بأن عليه أن يرفض الاقتراح القائل بتشكيل وزارة انتقالية لكن عليه أن يمرض بذل كل ما في وسعه لتشكيل وزارة ائتلافية وهذا من شأنه أن يدعم موقفه بالنسبة للشعب المصرى وبالنسبة إلينا»^(١١٥).

ومن الواضح وفقاً للوثائق البريطانية أن مصطفى النحاس لم يكن بينه وبين الانجليز أى اتصال قبل ٢ فبراير ولعل هذا يهدم تماماً أى اعتقاد بأن الرجل قد جاء إلى القاهرة صباح ٢ فبراير ولديه علم بالمؤامرة أو أن الانجليز قد اتصلوا به أثناء رحلته إلى الصعيد ولا يبقى سوى أن يكون هذا التواطؤ قد حدث في وقت ما بين صباح ٢ فبراير وبين الساعة التاسعة والنصف من مساء يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ وهى الساعة التى كانت ختام هذا اليوم العاصف.

وأعتقد أن أول اتصالات جرت بين السفير البريطانى ومصطفى النحاس كانت صباح ٢ فبراير وكان أمين عثمان هو الواسطة بينهما حيث اتفق الطرفان على رفض الوزارة الائتلافية واتفقت وجهة نظر حسين سرى مع وجهة نظر النحاس فى أن الحكومة الائتلافية نوع من تضيق الوقت وفرصة لتأمر القصر. وعاد أمين عثمان بعد أول رسالة حملها إلى مصطفى النحاس ومعه القرائن الآتية:

- ١ - النحاس باشا سيرفض عند مقابلته للملك رفضاً قاطعاً تشكيل وزارة ائتلافية على اعتبار أن الوضع فى البلاد سيئ جداً وأن قيام حكومة ائتلافية ستكون عرضة لمؤامرات القصر.
- ٢ - أن النحاس باشا سيكون مخلصاً لقضية الحلفاء بكل جوارحه فقد عمل ذلك من قبل وسيفعل هذا سواء وجدت المعاهدة أم لم توجد.
- ٣ - يرغب النحاس باشا فى مزيد من الوعود بأن بريطانيا ستظل على مساندتها له ولن تحيد عن ذلك^(١١٦).

وعلى ما أعتقد فإن المساندة التى كان يطمح فيها النحاس لا يمكن أن تكون إلا مساندة معنوية تتمثل فى الضغط على الملك فاروق وهى محاولة من النحاس لتقريب الهوة بين القوتين المتصارعتين - الانجليز والقصر - فقد أعلن أنه على استعداد لتخصيص بعض المقاعد لمنازلة الأحزاب الأخرى ولا مانع من قيام مجلس استشارى يختار أعضاؤه من سائر الأحزاب كرمز للائتلاف^(١١٧).

وعقب اللقاء الذى تم بين فاروق والنحاس صباح ٢ فبراير استولى كل من الطرفين . الوفد والانجليز . من موقف الآخر حيث رفض النحاس فكرة الوزارة القومية وأصر على رفضه وبناء على ذلك قام السفير برفض النحاس فكرة الوزارة القومية وأصر على رفضه وبناء على ذلك قام السفير باستدعاء أحمد حسنين رئيس الديوان وأخبره بأنه علم برفض النحاس وطلب إليه أن يرفع إلى الملك نصيحة السفير بدعوة النحاس باشا لتأليف الوزارة الوفدية^(١١٨). إلا أن أحمد حسنين قد لجأ إلى أسلوب المناورة السياسية فى محاولة لكسب مزيد من الوقت حتى يتمكن فاروق من اقتناع مصطفى الناس بالعدول عن موقفه .

ومن هنا فقد بدأت الخطوة العملية فى المخطط البريطاني حيث تقدم لأمسيون بالإنذار البريطانى والذى يتضمن:

إذا لم أعلم قبل الساعة السادسة من مساء اليوم (٤ فبراير) أن النحاس باشا قد دعى لتأليف الوزارة فإن جلالة الملك فاروق يجب أن يتحمل ما يترتب على ذلك من نتائج^(١١٩).

ومن المؤكد أن النحاس باشا قد أدرك مدى الحرج الذى وقع فيه وفى محاولة من لأمبيسون لتبديد هذا الاحساس من جانب النحاس فقد حمل أمين عثمان بعض الاقتراحات إلى النحاس باشا لكى يتمكن من الرد على الملك فاروق أثناء اجتماعه به فى نفس اليوم ومما يضاعف من مسئولية النحاس «من وجهة نظرنا» أن الميبرات التى ساقها النحاس للرد على فاروق^(١٢٠) هى نفس الميبرات التى حملها أمين عثمان والتى اقترحها لأمبيسون ويخصم هذه الاقتراحات بمثل لأمبيسون إلى حكومته قائلا: لقد اقترحت على النحاس باشا من خلال أمين عثمان أن يرد على الملك أثناء اجتماعه به اليوم بأنه لا علم له بوجود تدخل بريطانى وأنه (النحاس) . باعتباره ممثلا للأغلبية فلا مانع لديه من قبول رئاسة الحكومة وانقاذ الموقف إذا عهد إليه جلالة الملك بذلك^(١٢١).

ولعل هذا التطابق الغريب قد يبدد المقولة التى أوردها أحد زعماء الوفد

والتي تعنى أن أمين عثمان لم يكن يعمل لحساب الوفد بتكليف منه وإنما كان يعمل لحساب نفسه فقط^(١٢٢).

وعلى ضوء كل ما تقدم يمكننا أن نسجل بعضا من الاعتبارات:

أولا : أن عدم مقابلة لامبسون للنحاس باشا لايقيم دليلا على عدم وجود اتصالات بينهما لأن رسولهما في ذلك كان أمين عثمان والذي لعب دورا خطيرا طوال اليومين اللذين سبقا الحادث (٣، ٤ فبراير ١٩٤٢م).

ثانيا : وفي محاولة من أحد زعماء الوفد لتبديد تلك الاتهامات^(١٢٣) فقد ساق في إحدى مبرراته أن الوثائق البريطانية قد نصت صراحة على عدم قيام أى نوع من الاتصالات الشخصية بين النحاس ولامبسون إلا أننا نعتقد أن ما ذكره الزعيم الوفدى جاء على ما ذهب «ولاتقربوا الصلاة» من غير أن يكمل بقية الآية حيث أن نص برقية السفير إلى حكومته قد وردت على النحو التالى: عندى تحذير واحد وهو أنه لم يحدث فى أى وقت خلال هذه القضية سواء فى تشكيل الوزارة الجديدة أو فى فكرة عزل الملك أن أجريت اتصالا شخسيا مع النحاس والنتيجة أنه لم يعد متاحا فقط للنحاس أن ينكر علنا - وهو بالقطع سينكر - أن لنا يدا فى مساعدته بشئ أو أنه ملتزم بشئ ما تجاهنا ، وليس معنا فى الحقيقة ما تلوح به فى وجهة ولو بصفة سرية، أننى لا أعتبر الرسائل التى تبودلت عن طريق أمين عثمان بمثابة بديل مرض على الإطلاق لأن مثل هذه الرسائل ربما لاتكون قد سلمت أو على الأقل قد سلمت فى شكل مخالف تماما لما أرسلت به ^(١٢٤) تلك هى نص الوثيقة التى يسوقها أحد زعماء الوفد ليقوم بها دليلا على عدم وجود أى نوع من الاتصالات بين الإنجليز والنحاس باشا وعلى الرغم من أنها تنفى وجود أى اتصال شخصى بين النحاس ولامبسون إلا أنها تؤكد أن الإتصالات قد تمت عن طريق أمين عثمان والذي كانت تعتبره الدوائر البريطانية المفاوض المصرى لصالح الإنجليز.

ثالثاً : والحقيقة أن النحاس باشا لم يكن مسئولاً مسئولية مطلقة حيث أن الظروف الموضوعية والملابسات التي أحاطت بالقضية قد دفعت الوفد تلقائياً إلى التضامن مع الإنجليز ، وإذا كان هذا التضامن يمثل نقطة التقاء أعتقد أنها جديدة لكي يتضامن الوفد من أجلها وهي تحقيق الشرعية الدستورية وأن عودة الوفد تعنى التجسيد الحى لتلك الشرعية باعتبار أن حزب الوفد هو الحزب الذى يحظى بالأغلبية البرلمانية ، وبالنظر إلى ظروف العصر وفهم العلاقات المصرية البريطانية من منطلق معاهدة ١٩٣٦ وما أعقبها من قيام الحرب العالمية الثانية والمواقف الصعبة التى كانت تواجهها بريطانيا ووجهة النظر الوفدية التى تعنى أن مساعدة الحليفة فى شدتها يعتبر نوعاً من الوفاء وتقديراً للمسئولية. إذا نظرنا إلى كل هذه الاعتبارات وقيمتها تقييماً موضوعياً يبدو أنه من الطبيعى جداً أن يتضامن الوفد مع الإنجليز طالما أن هذا التضامن يعد فى إطار من الشرعية الدستورية، وإذا ما وضعنا فى الاعتبار أيضاً أن كل أحزاب الاقلية ما كانت تتكرر هذا التضامن لو أنه جاء لمصلحتها .

القضية الهامة والتي اعتبرها لب الموضوع هى حصار قصر عابدين بالدبابات لأنها السبب المباشر فى كل ما ترتب على هذا الحادث فوقاً لكل المصادر التى تناولت هذا الموضوع وفى مقدمتها الوثائق البريطانية فلم أجد ما يشير ولو من بعيد إلى أن النحاس كان على علم بما يعده مجلس الحرب البريطانى ومن خلال المراسلات التى حملها أمين عثمان . لم أجد ما يفهم من أن النحاس باشا كان ضالماً فى تلك المؤامرة ولعله كان يتصور أن الموقف سيقف عند حد الضغط المعنوى على الملك فاروق وعند هذا الحد يكون التضامن مع الإنجليز أمراً يبدو إلى حد كبير قضية عادية ولذا فأتى اعتقد أن المسئول الأول هو السفير البريطانى ثم تتعدد المسئوليات بعد ذلك كل على قدر دور .

وعلى الرغم من وطنيه الوفد ورغبة الكثير من أعضائه فى الوصول إلى الحكم باعتباره حقاً مشروعاً إلا أن هناك عدة عوامل موضوعية دفعت الوفد إلى مسلكه الذى سلكه فى ٤ فبراير .

- ١ . العداء التاريخي بين الوفد والقصر ثم تحمس القصر المتزايد للمحور . مما أحدث أثرًا مضادًا داخل دوائر الوفد وضاعف من حدة الصراع القائم بينهما .
- ٢ . لم يكن أمام النحاس إلا أن يلقي بكل ثقله تجاه الحلفية بسبب علاقة القصر بالمحور في الوقت الذي يعتقد فيه الوفد أن قضية الحرب التي يدافع من أجلها الحلفاء هي قضية الديمقراطية في العالم كله والتي هي أساس التضامن بين الوفد والاحتلال .
- ٣ . لقد اعتمدت كل أحزاب الأقلية على القصر واعتقدت فكرة «الحقوق الدستورية للقصر» والتي كانت تعنى من وجهة نظرهم أن القصر يملك ويحكم وأصبح الوفد هو الهيئة السياسية الوحيدة التي تقتقد معاضدة القصر وهو عامل لا يمكن التقليل من شأنه حيث أن قضية الديمقراطية كانت تقسم تسميرات خاطئة من جانب أحزاب الأقلية تؤدي في النهاية إلى الإطاحة بحزب الأغلبية ومن هنا فقد قدر الوفد المقولة القائلة . حرام علينا حلال على غيرها إذا كان اعتماد الوفد على الانجليز هذا الاعتماد الذي أدى إلى نتائج خطيرة ليس على سياسة الوفد وشعبيته فقط وإنما على تاريخ مصر السياسي عموماً .



هوامش الفصل الثاني

- (١) وثائق الخارجية البريطانية الأهرام ١٩٣٧/٤/٢٧. الملف السري لحادث ٤ فبراير وثيقة رقم ٢٥٣.
- (٢) المصدر السابق وثيقة رقم ٢ من الخارجية البريطانية إلى سفيرها في القاهرة ٢٨ ديسمبر ١٩٣٧.
- (٣) نفس المصدر السابق وثيقة رقم ٢٣ من لاميسون إلى هاليفاكس ٢٩ سبتمبر ١٩٣٩م.
- (٤) نفس المصدر وثيقة رقم ٦٠ من لاميسون إلى هاليفاكس ٢٢ يونيو ١٩٤٠م.
- (٥) الملف السري لحادث ٤ فبراير الأهرام ١٩٣٧/٤/٢٧م.
- (٦) مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكي، القاهرة ١٩٨٢ ص ١٢٤ ، محمد التهامي، أسرار السياسة والسياسة ص ١٩٠، د. هيكل . مرجع سبق ذكره ص ٢٤٧، مجلة المصور ١٣ مارس ١٩٨١ دراسة عن سنوات ما قبل الثورة أعدها صبري أبو الجعد.
- (٧) مذكرات حسن يوسف مصدر سابق ص ١٢٥، عبد الرحمن الرافعي في أعقاب الثورة المصرية ج٢ ص ١١٠، جلال الدين الحمامي معركة نزاهة الحكم ص ١٢، ١٣ ، محمد التهامي مرجع سابق ص ١٩٤.
- (٨) د. هيكل . مرجع سابق ص ٢٢١، مذكرات حسن يوسف ص ١٢٥.
- (٩) وثائق الخارجية البريطانية الأهرام ١٩٣٧/٥/١١ . الملف السري ٤ فبراير وثيقة رقم ٤٤٩ بتاريخ ٢ فبراير ١٩٤٢.
- (١٠) المصدر السابق .
- (١١) د. محمود حلمي مصطفى دراسات في تاريخ مصر السياسي ص ٢٥٣.
- (١٢) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٤٥١ من لاميسون إلى الخارجية البريطانية ٢ فبراير ١٩٤٢.
- (١٣) الوثيقة السابقة.
- (١٤) الوثائق البريطانية برقية رقم ٤٨٠ من أيدن إلى لاميسون ٢ فبراير ١٩٤٢.
- (١٥) د. محمد حسين هيكل . مرجع سبق ذكره ج٢ ص ٢٣٣، مذكرات حسن يوسف ، مصدر سبق ذكره ص ١٢٥، والتهامي ص ٢٠٨.

- (١٦) جريدة الوفد المصري ٢ مايو ، الأهرام ٥ مايو سنة ١٩٤١ .
- (١٧) تصريح لأحمد حسين باشا رئيس الديوان مجلة آخر ساعة ٤ يناير ١٩٤٢ .
- (١٨) مذكرات حسن يوسف ص ٢٦ ، د . أحمد فؤاد مصطفى . العلاقات المصرية البريطانية ١٩١٤-١٩٥٢ ص ٥٦٠ ، د . هيكल مذكرات في السياسة المصرية ج ٢ ص ٢٢٢ .
- (١٩) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٤٦٨ من لامبسون إلى أيدن ٣ فبراير ١٩٤٢ .
- (٢٠) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٤٦١ من لامبسون إلى أيدن ٣ فبراير سنة ١٩٤٢ .
- (٢١) نفس المصدر السابق وثيقة رقم ٤٨٢ بتاريخ ٤ فبراير ١٩٤٢ .
- (٢٢) جلال الدين الحمامصي ممركة نزاهة الحكم ص ١٤ ، مذكرات حسن يوسف ص ١٢٦ .
- (٢٣) محمد التايبي : أسرار السياسة والسياسة ص ٢٠٤ ، والدكتور هيكل مرجع سبق ذكره ص ٢٢٢ .
- (٢٤) الملف السري لحادث ٤ فبراير الأهرام ١٩٧٣/٥/٢٥ وثيقة ٢٤٦٦ فبراير ١٩٤٢ .
- (٢٥) لقاء مع فؤاد سراج الدين في منزله بجاردن سيتي صباح ١٢/١١/١٩٨٢ ، د . يونان لبيب رزق تاريخ الوزارات المصرية القاهرة ١٩٧٥ ص ٤٤٢ .
- (٢٦) الملف السري لحادث ٤ فبراير ١٩٧٣/٥/١١ وثيقة رقم ٤٥٣ بتاريخ ٢ فبراير ١٩٤٢ .
- (٢٧) مذكرات حسن يوسف ، وكيل الديوان الملكي ، مصدر سبق ذكره ص ١٢٦ .
- (٢٨) مجلة الشرق الأوسط دراسة وثائقية عن حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ أعدها جبريل ويريرج لندن ١٩٧٥ ص ٣٠ .
- (٢٩) أما مكافأة لامبسون فقد وضعت في برقية مستر (ايدن) بالانتماء عليه برتبة لورد من أول فرصة (يناير ١٩٤٢) بمناسبة اعلان الترتب والنهاشين في بريطانيا ويعد هذا الانتماء مكافأة سخية لنجاحه في ٤ فبراير ١٩٤٢ وصار يعرف بلورد كليرن .
- (٣٠) مذكرات لورد كليرن ترجمة كمال عبد الرؤوف القاهرة سنة ١٩٧٤ ص ٧٧ .
- (٣١) الملف السري لحادث ٤ فبراير الأهرام ١٩٧٣/٥/٢٥ .
- (٣٢) عبد الرحمن الرفاعي : في أعقاب الثورة ج ٣ ص ١٠٣ .
- (٣٣) وثائق الخارجية البريطانية الأهرام ١٩٧٣/٥/١٨ الملف السري لحادث ٤ فبراير وثيقة رقم ٤٥١ ٣ فبراير ١٩٤٢ .
- (٣٤) المصدر السابق وثيقة رقم ٦١٨ ، ٤ فبراير ١٩٤٢ .
- (٣٥) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ٦١/١٨ من الخارجية البريطانية إلى لامبسون ٤ فبراير ١٩٤٢ .
- (٣٦) محمد التايبي : أسرار السياسة والسياسة ص ٢١٢ .
- (٣٧) لوكان هيرزويز ألماني الهلثية والمشرق المربي، ترجمة الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ، القاهرة ١٩٧١ ، ص ٣٠٨ .
- (٣٨) لقاء مع فتحي ربحوان في منزله بمصر الجديدة مساء ٩ أغسطس ١٩٨٢ .

- (٣٩) د. هيكل مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٢٢٢.
- (٤٠) لطفى عثمان : المحاكمة الكبرى في قضية الاغتيالات السياسية القاهرة ١٩٤٨ ص ١٤٢-١٤٥.
- (٤١) د. هيكل مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٢٢٥.
- (٤٢) المصدر السابق ص ٢٢٥.
- (٤٣) معسكر اجتماع جلستى ٤ فبراير ١٩٤٢ الأهرام ١١/١٢/١٩٤٥.
- (٤٤) المصدر السابق نفسه.
- (٤٥) مجلة المصور ٦ مارس ١٩٨١ من شهادة زكى على باشا في قضية أمين عثمان.
- (٤٦) مذكرات صليب سامى . ذكريات ص ٢٧٥.
- (٤٧) مجلة الشرق الأوسط، لندن سنة ١٩٧٥ . دراسة وثائقية عن حادث ٤ فبراير ص ٢١.
- (٤٨) تكون مجلس الحرب من السفير وقائد القوات البريطانية في منطقة الشرق الأوسط، ووزير الدولة لشئون الشرق الأوسط، وقائد منطقة القاهرة العسكرية وقواد الأسلحة المختلفة.
- (٤٩) مذكرات لورد كليرن ترجمة كمال عبد الرؤوف ص ٨٠. وثائق الخارجية البريطانية برفقة رقم ٤٨٦ من لامبسون إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ٤ فبراير ١٩٤٢.
- (٥٠) المصدر السابق وثيقة رقم ٤٥١ بتاريخ ٤ فبراير ١٩٤٢.
- (٥١) المصدر السابق وثيقة رقم ٤٥١ من لامبسون إلى حكومته.
- (٥٢) المصدر السابق وثيقة رقم ٤٩٠ ، الأهرام ٥/١٨/١٩٧٢، مذكرات حسن يوسف ص ١٢٧.
- (٥٣) أخبار اليوم الأول من نوفمبر ١٩٤٤.
- (٥٤) مذكرات حسن يوسف مصدر سبق ذكره ص ١٢٧.
- (٥٥) د. محمد أنس . ٤ فبراير في تاريخ مصر السياسي بيروت ١٩٧٢ ص ٢٩ مجلة الشرق الأوسط.
- عبد ١١ يناير ١٩٧٥ دراسة وثائقية عن حادث ٤ فبراير . ص ٣١.
- (٥٦) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ٤٩١ ٥ فبراير ١٩٤٢ من لامبسون إلى الخارجية البريطانية.
- (٥٧) لقاء شخصي مع السيد / حسين الشافعي نائب رئيس الجمهورية السابق وأحد أعضاء سلاح الفرسان في ذلك الوقت . الدقى القاهرة صباح الاثنين ١١/١/١٩٨٢، محمد النابى ، أسرار الساسة والسياسة مرجع سبق ذكره ص ١٩٨.
- (٥٨) من شهادة أحمد ماهر في قضية مقتل أمين عثمان، المحاكمة الكبرى في قضية الاغتيالات السياسية، لطفى عثمان ص ١٤٤-١٤٨.
- (٥٩) أحمد مرتضى المرافقى غرائب من عهد فاروق بيروت ١٩٧٦ ص ٥٤.
- (٦٠) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة ٤٩١ ٥ فبراير ١٩٤٢ من لامبسون إلى أيدن.
- (٦١) لقد وضع منذ وقت طويل أنكم تتعرضون لتأثير مستشاريين شمر مخلصين للتحالف مع بريطانيا. وأن مسئلكم بعد خرقها للمادة الخامسة من معاهدة التحالف والتي يتعهد فيها كل

طرف بعدم اتخاذ أى مصلح فى العلاقات مع الدول الأجنبية يتعارض مع التحالف بالإضافة إلى أن جلاتكم قد أثرتكم بشكل متعمد قيام أزمة بشأن قرار اتخذته الحكومة المصرية بناء على طلب منا الأمر الذى يعد مخالفا للمعاهدة وأخيرا رفضتم قيام حكومة تحرص على تنفيذ المعاهدة وأن مثل هذا التهور وعدم المسئولية من جانب الملك يمرض أمن مصر وأمن القوات الحليفة للطغر ويؤكد أن جلاتكم لم تعد مناسبة لشغل المرش. الأهرام فى ١٩٧٣/٦/١.

(٦٢) وثيقة رقم ٤٩٢ ، وثائق الخارجية البريطانية من لامبسون إلى ايدن ٥ فبراير ١٩٤٢ .

(٦٣) د. أنيس ، مرجع سابق ذكره ص٣٦ .

(٦٤) د. محمد حسين هيكل ، مرجع سبق ذكره ج٢ ص٣٦ .

(٦٥) المرجع السابق ص٢٤٢ .

(٦٦) المرجع السابق ص٢٤٢ ، الأهرام ١٩٤٥/١١/٢٢ ، مذكرات حسن يوسف مصدر سبق ذكره ص ١٢٨ .

(٦٧) محمود إبراهيم أبو رواع ، أعمال أحمد باشا ص٢٨٤ ، أخبار اليوم ١٩٤٥/٥/٣ .

(٦٨) المصدر السابق ١٩٤٥/١١/٢٢ .

(٦٩) المصدر السابق ٢٠ مارس ١٩٨١ من شهادة التحاس باشا فى قضية أمين عثمان. لطفى عثمان مرجع سبق ذكره ص٢٢١ .

(٧٠) صحيفة المصرى ، الأهرام ٧ فبراير ١٩٤٢ .

(٧١) لقاء مع هؤاد سراج الدين فى منزله بجاردن سيتى القاهرة صباح الجمعة ١٩٨٢/١١/١٢ .

(٧٢) وثائق الخارجية الأمريكية وثيقة رقم ٨٦٢ من السفير الأمريكى إلى حكومته .

(٧٣) المصدر السابق وثيقة رقم ٩٢٢ من الخارجية الأمريكية إلى «كبرلك» السفير الأمريكى ٥ فبراير ١٩٤٢ .

(٧٤) المصدر السابق .

(٧٥) وثائق وزارة الخارجية البريطانية برقية رقم ٩٢٢ من ايدن إلى لامبسون .

(٧٦) الأهرام ، المصرى ٦ فبراير ١٩٤٢ .

(٧٧) مذكرات كريم ثابت المستشار الصغنى للملك فاروق صحيفة الجمهورية ١٩٥٥/٦/٨ .

(٧٨) الأهرام والسياسة ، المصرى الأول من يناير ١٩٣٨ .

(٧٩) مذكرات كريم ثابت المستشار الصغنى للملك فاروق - الجمهورية ١٥ يناير ١٩٥٥ .

(٨٠) الأهرام ، المصرى ٧ فبراير ١٩٤٢ .

(٨١) صحيفة المصرى والأهرام ٧ فبراير ١٩٤٢ .

(٨٢) مجلة Middle Easten. Studies عدد يناير ١٩٧٥ لندن . دراسة وثائقية عن ٤ فبراير ١٩٤٢ .

(٨٣) الملف السرى لحادث ٤ فبراير ، الأهرام ١٩٧٣/٥/٢٥م .

(٨٤) لقاء مع هؤاد سراج الدين فى منزله بجاردن سيتى القاهرة ١٩٨٢/١١/١٢ .

- (٨٥) المصدر السابق.
- (٨٦) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ٦١٨ من إيدن إلى لامبسون ٤ فبراير ١٩٤٢.
- (٨٧) لقاء مع فتحي رضوان في منزله بمصر الجديدة القاهرة ١٩٨٢/٩/٨.
- (٨٨) مذكرات حسن يوسف ص ١٢٠. لقاء مع فؤاد سراج الدين ١٩٨٢/١١/١٢. لقاء مع فتحي رضوان ١٩٨٢/٩/٨.
- (٨٩) مذكرات اللواء إبراهيم أمام رئيس البوابات السياسي صحيفة الجمهورية ١٨ يناير ١٩٥٦.
- (٩٠) مضابط مجلس النواب - مجموعة مضابط دور لاتمقاد المادى الأول من يناير سنة ١٩٤٢ ص ١٣٠.
- (٩١) لقاء مع فؤاد سراج الدين ١٩٨٢/١١/١٢.
- (٩٢) وثائق الخارجية وثيقة رقم ٢٠٧٦ من كبرك إلى الخارجية الأمريكية ٢٨ فبراير ١٩٤٢، جريدة الكتلة ١٠ نوفمبر ١٩٤٥، محمد التهامي مرجع سبق ذكره ص ٢٠٨.
- (٩٣) د. هيكل - مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٢٤٢.
- (٩٤) د. هيكل - مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٢٤٢.
- (٩٥) صحيفة الكتلة ١٣ نوفمبر ١٩٤٥.
- (٩٦) عبدالرحمن الراغبي في أعقاب الثورة المصرية ج ٢ ص ١٠٧.
- (٩٧) لقاء مع فتحي رضوان في منزله بمصر الجديدة مساء ١٩٨٢/٨/٩.
- (٩٨) لطفى عثمان الحاكمه الكبرى في قضية الاغتيالات السياسية مرجع سبق ذكره ص ١٤٠، ١٤٣، مجلة المصور ١٢ مارس ١٩٨١.
- (٩٩) صحيفة الكتلة لسان حال حزب الكتلة الوفدية ٢٢ - ٢٠ نوفمبر ١٩٤٥.
- (١٠٠) مذكرات إبراهيم باشا عبد الهادي مجلة روز اليوسف ١٩ أغسطس ١٩٨٢.
- (١٠١) جريدة المصري ٨ مارس ١٩٤٢.
- (١٠٢) الأهرام ١٩٤٥/١١/١٤ - خطبة النحاس باشا في مناسبة عيد الجهاد الوطنى.
- (١٠٣) المصدر السابق ، المصور ١٢ مارس ١٩٧١ دراسة عن سنوات ما قبل الثورة.
- (١٠٤) لطفى عثمان، مرجع سبق ذكره ص ٤٠-٤٥، مجلة المصور ٢٠ مارس ١٩٨١ لقاء مع فؤاد سراج الدين ١٩٨٢/١١/٨.
- (١٠٥) لطفى عثمان المصدر السابق، فؤاد سراج الدين المصدر السابق أيضا.
- (١٠٦) فؤاد سراج الدين المصدر السابق لقاء ١٩٨٢/١٢/١١.
- (١٠٧) الأهرام ، المصري ٧ فبراير ١٩٤٢م.
- (١٠٨) كمال عبد الرؤوف ، مذكرات لورد كليرن عن ٤ فبراير ص ١٠١.
- (١٠٩) لقاء مع فؤاد سراج الدين ١٩٨٢/١٢/١١م.
- (١١٠) د. محمد أنيس ٤ فبراير في تاريخ مصر السياسي ص ٩٢.

- (١١١) د. رفعت السمهد . تاريخ المنظمات المصرية في مصر ١٩٤٠-١٩٥٠ القاهرة ١٩٧٦ ص ٢٨٠ .
- (١١٢) د. يونان لبيب رزق تاريخ الوزارات المصرية د. محمد جمال السيد وآخرون . مصر والحرب المالية الثانية.
- (١١٣) وثائق الخارجية البريطانية برقية من لاميسون إلى أيدن.
- (١١٤) المصدر السابق من لاميسون إلى أيدن ٢ فبراير ١٩٤٢م.
- (١١٥) وثائق الخارجية البريطانية من لاميسون إلى أيدن ٣ فبراير ١٩٤٢.
- (١١٦) المصدر السابق وثيقة رقم ٤٦٢ ، ٢ فبراير ١٩٤٢ .
- (١١٧) المصدر السابق .
- (١١٨) المصدر السابق وثيقة رقم ٤٦٦ بتاريخ ٣ فبراير ١٩٤٢م.
- (١١٩) المصدر السابق وثيقة رقم ٤٨٢ بتاريخ ٤ فبراير ١٩٤٢ من لاميسون إلى أيدن.
- (١٢٠) محضر اجتماع ٤ فبراير ١٩٤٢ الأهرام ١١/١٢/١٩٤٥ .
- (١٢١) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة ٤٨٢ بتاريخ ٤ فبراير ، ١٩٤٢ من لاميسون إلى أيدن.
- (١٢٢) لقاء مع فؤاد سراج الدين ١١/١٢/١٩٨٢م.
- (١٢٣) المصدر السابق.
- (١٢٤) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ٦٧١ من لاميسون إلى أيدن ٥ فبراير سنة ١٩٤٢ .

الفصل الثالث

سياسة حكومة ٤ فبراير

- إعادة الانتخابات البرلمانية .
- سياسة الوفد تجاه بريطانيا عقب ٤ فبراير .
- استبداد الأغلبية .

اعادة الانتخابات البرلمانية

لقد كان السؤال الوحيد الذى وجهه تشرشل لأنتوتى أيدن فى اجتماع حكومة الحزب عند نظر موضوع تكليف النحاس بتولى الوزارة : هل سيؤدى ذلك الى انتخابات جديدة ؟ وكانت لندن لا ترى ضرورة من اجراء انتخابات فى ظل الجو السياسى المضطرب وفى جو عسكرى يميل ميزانه لصالح الالمان^(١).

الا أن النحاس باشا على ما يبدو قد استطاع أن يقنع الدوائر البريطانية بأهمية اعادة الانتخابات البرلمانية على اعتبار أن الوفد لم يعط ثقته فى البرلمان القائم منذ انتخابات سنة ١٩٢٨ والتي قاطمها الوفد والنتيجة المنطقية أن حكومة الوفد لايمكنها أن تمارس سياستها فى ظل برلمان يميل الى أحزاب الاقلية وقد تحدث عملية سحب الثقة من الحكومة وهذا أمر يضاعف من حرج الوفد ويقلل من هيئته ويفقده الشرعية فى البقاء وعلى ضوء كل ذلك فقد وافقت وزارة الخارجية البريطانية وعبرت عن وجهة نظرها بأن هذا الاجراء يدعو للاسف ولكن لابد من احتماله والانتخابات التى يجريها الوفد أقل تزويرا من الانتخابات التى يجريها خصومه^(٢) .

وهناك دلائل تشير الى أن الحكومة البريطانية كانت تود أن يترك الوفد عددا من المقاعد البرلمانية لأحزاب المعارضة وهى بذلك ترمى الى غرضين : أولهما : حتى لا تترك الساحة خالية أمام الوفد وبذلك تكون بريطانيا قد ألقت بكل أوراقها فى جبهة واحدة وهو أمر لا تضمن عواقبه .

ثانيهما : لقد أرادت بريطانيا أن يظل الباب مفتوحا أمام أحزاب المعارضة حتى لا تتعرض المصالح البريطانية لهجمات الأقلية والقصر معا ولقد عبر أيدن عن هذا المعنى بقوله : اننا لا نستطيع أن نقترح تزوير الانتخابات ولكننا نطالب بتخصيص عدد من المقاعد في مجلس النواب للمعارضة من خلال تحديد دوائر خاصة لأحزاب الأقلية حتى لا ينفرد الوفد بالبلاد مما يضاعف من التقاف خصوم الوفد حول قضية قد تضر بمصالح بريطانيا ومن المؤكد أن بريطانيا لم تكن تحرص على دعم المعارضة إلا من قبيل إيجاد توازن مع حزب الأغلبية بما يخدم مصالحها بالدرجة الأولى .

وعلى ضوء هذا المعنى أوعزت الى الوفد إجراء اتصالات مع أحزاب الأقلية بدأها مكرم عبيد مع الأحرار الدستوريين^(٣) الا أن النحاس قد اشترط قبل الاتفاق على عدد المقاعد التي سوف تترك خالية للأحرار الدستوريين ان يعلنوا صراحة ان مصطفى النحاس قد أدى خدمة جليلة للعرش وللبلاد بقبوله الوزارة في ٤ فبراير وهذا ما رفضه الأحرار الدستوريون رفضا قاطعا^(٤) .

ولما كانت هذه الاتصالات تتم من غير علم الهيئة العامة للحزب ولم يكن هناك تفويض لاجراء مثل تلك الاتصالات فقد اجتمعت هيئة الحزب واتفق الاعضاء على الدخول في مفاوضات مع الوفد بشرط أن يخصص للمعارضة ثلث مقاعد النواب بلا أي تحفظ من الوفد^(٥).

الا أن النحاس باشا قد رفض هذا الاقتراح حرصا على بقاء الاغلبية المطلقة للوفد وحتى لا تثار أحداث ٤ فبراير في البرلمان . وعاد الأحرار الدستوريون ليقترحوا رفع الاحكام العرفية أثناء الانتخابات ليقول المرشحون ماشاءوا وضربوا مثلا بما حدث في ٤ فبراير مما جعل النحاس يصر على رفضه الا أن الدكتور هيكل قد أراد أن يسجل على الوفد هذا الموقف فأرسل الى رئيس الوزراء كتابا يطلب اليه فيه التصريح بحرية الخطابة والنشر والاجتماع خلال فترة الانتخابات^(٦) الا أن كل هذه المحاولات قد باءت بالفشل حيث رفض النحاس رفضا قاطعا منهما أحزاب الأقلية بمحاولة إيقاف الفتنة ، وتجديد الأزمة

والتحريض على الاخلال بالنظام وتمكين الامن العام ويضيف النحاس قائلا :
تطلبون وقف الاحكام العرفية والرقابة الصحفية لتهيب لكم الحكومة بأيديها
جوا تفرخ فيه الدسيمة وتشب الفتنة ويمهد السبيل للكارثة التى لها تعلمون؟
فهل تحسبون انكم توقمونا فى الحرج وتلزمونا الحجة بذلك العيب المفضوح ؟
اننا لو حققنا لكم غرضكم باجابتكم ما تطلبون ؟ اتنا اذن شركاؤهم وزملاؤكم
فى العيب(٧).

وهكذا لم تحقق تلك الاتصالات أى نوع من التفاهم مما أضطر الدستوريون
الى الاعلان عن مقاطعة الانتخابات . ولعل هذا الموقف من الدستوريين كان
يحمل قدرا كبيرا من التناقض فلم يكن موقفهم نابعا من مبدأ او فلسفة فهم
مستعدون لدخول الانتخابات بشرط الاتفاق على الدوائر الانتخابية او رفع
الاحكام العرفية ، متعاسين تماما انتخابات ١٩٢٨ وأن الوفد قد طلب منهم
التفاهم ضمانا لحيدة الانتخابات(٨). الا أنهم قد رفضوا أن يكون للوفد أى وجود
فى البرلمان ولذا فقد أجمع أصدقاء المعارضة بأنها كانت انتخابات مزيفة
صادرت رأى الشعب وجردته من إرادته سواء فيما يتعلق بإقداهم على تعديل
الدوائر الانتخابية لصالح أحزاب الاقلية أو فيما أقدموا عليه من نقل رجال
الادارة بما يتفق وأحزاب الاقلية(٩) .

أما عن موقف حزب السعديين . فلم يختلف كثيرا عن موقف الدستوريين
حيث بادر الدكتور أحمد ماهر رئيس الحزب بإرسال خطاب الى النحاس يطلب
اليه فيه رفع الاحكام العرفية بما يتفق وحرية الانتخابات على اعتبار أن هذا
مطلباً طبيعياً اتفقت عليه كل الامم(١٠). وحمل رد النحاس باشا على خطاب
الدكتور أحمد ماهر الرفض القاطع على اعتبار أن الحرية التى تعنيها المعارضة
هى العيب الضار بأمن الوطن وسلامة الدولة(١١).

وأجمع الأحرار الدستوريون والسعديون على مقاطعة الإنتخابات بغرض
إجراج الحكومة .

والجدير بالذكر ان موضوع الانتخابات ومنذ صبيحة يوم ٥ فبراير كان
الشغل الشاغل للأحزاب المصرية التى تمودت ان تعطى لموضوع الانتخابات

الاولوية على غيره من الموضوعات الهامة والخطيرة حتى فيما يتعلق بالقضايا المصرية كقضية الاستقلال والتحرير . وقد كان الاستعمار ورجاله قد تمودوا على ان يشغلوا الاحزاب المصرية بفكرة الانتخابات لينشغلوا بها عما عداها من الامور بالغة الخطورة حدث هذا فى عام ١٩٢٢ عندما رأت بريطانيا تصفية ثورة ١٩١٩ وحدث هذا عندما التأمت الاحزاب بعد «تصدع» فى نوفمبر ١٩٢٥ وحدث هذا أيضا لامتناس ثورة الشعب المصرى سنة ١٩٣٦ ثم هذا ما حدث بالضبط عقب ٤ فبراير ١٩٤٢ .

وبالرغم من أن بريطانيا كانت حريصة هذه المرة على ارجاء عملية الانتخابات نظرا لتدهور الاوضاع العسكرية على الجبهة المصرية الا أنها قدرت فى النهاية أهمية الانتخابات كوسيلة لانصراف الشعب عن التدخل المهيمن الذى أهان كرامة مصر وهز من كبريائها واستقلالها بهدف أن تشغل الاحزاب المصرية بمعارك جانبية .

وأعتقد ان انتخابات ١٩٤٢ قد شهدت أكبر مهزلة فى تاريخ الانتخابات البرلمانية حيث تسابق الناس فى اظهار وهديتهم حتى أولئك الذين أوقفوا جهودهم للتيل من الوفد وتجريح زعمائه ، سرعان ما تحولوا بقدرة عجيبة وغريبة الى مناصرة الوفد ومحاولة التقرب الى زعمائه بكل الوسائل الممكنة بما فيها اراقة مياه وجوههم^(١٢) . وسرعان ما متلأ النادى السعدى بمرضى السياسة وهواة الانتخابات وختل أندية الاحزاب الاخرى الا من أعضاء مجالس ادارتها بل ان الكثيرين من أعضاء مجالس الادارات لم يكونوا فى كل حزب وحدة واحدة بل كانوا منقسمين على انفسهم بعضهم يدعو الى التقرب من الوفد للحصول على نسبة محترمة من المقاعد وبعضهم يرفض هذه «الصدقة» من الوفد ويصر على الانتخابات حرصا على كرامة الحزب^(١٣) .

وعلى الرغم من اتفاق الدستوريين والسعديين على مقاطعة الانتخابات الا أن مواقف الحزبان لم تكن أبدا متفقة حيث أن بعض قادة الاحرار الدستوريين قد حاولوا الاتساق مع الوفد من وراء ظهر حلفائهم السعديين كرد على اتفاق أحمدماهر من وراء ظهر الدستوريين ولكن قادة آخرين من الاحرار الدستوريين

اصروا على الاتفاق مع السعديين فيما يتعلق بموقفهم من الانتخابات ذلك لان اختلاف الحزبين المعارضين يضعفهما معا واتفاقهما يكتب لهما القوة وبالرغم من قرار المقاطعة الذى اتخذ الحزبان المعارضان الا أن عدد المرشحين من الحزبين قد زاد على المائة كان منهم من حارب الوفد يوم أن كانت محاربة الوفد جواز المرور الى السلطان^(١٤).

وكان من بين الذين خرجوا على قرار حزبه بمقاطعة الانتخابات من السعديين - على أيوب ومن الدستوريين عبد المجيد ابراهيم باشا ورشوان محفوظ باشا وعبد الجليل ابو سمرة باشا وحيدر خشبة باشا وقد علق الدكتور أحمد ماهر قائلا أن حزبه لن يتخذ أى إجراء ضد من يرشح نفسه^(١٥) رغم أن قرار مقاطعة الانتخابات كان باجماع أعضاء الهيئة السعدية .

أما الدكتور هيكل زعيم الدستوريين فقد صرح بأن قرار حزبه بمقاطعة الانتخابات لم يكن بالاجماع بل كان بالأغلبية وكل من رشح نفسه من الاحرار الدستوريين له مكانته فى الحزب وله رأيه أيضا^(١٦).

ولقد اختلف موقف بعض القوى الأخرى ذات التأثير الفعال فى المجتمع المصرى ومنهم جماعة الاخون المسلمين والتي أكدت من خلال مبادئها على مبدأ الشورى فى الاسلام ولكنها اعترضت على الشكليات التى رأتها فارغة وتقليدية والتي جربتها الاحزاب السياسية فى مصر خلال عشرين عاما ولم يترتب عليها الا الفرقة والخوف . وتساءل الشيخ حسن البنا هل البلاد التى ليس فيها أحزاب ليست بلادا دستورية نيابية^(١٧) ؟

وعلى الرغم من موقف حسن البنا من فكرة الاحزاب وعدم ايمانَه بعبء الحزبية الا أنه قد نزل على رغبة الجماعة وقرر ترشيح نفسه فى الانتخابات لكن ليس من خلال حزب وانما من خلال الدعوة الى اصلاح المجتمع بتطبيق مبادئ الشريعة الاسلامية ومن المؤكد ان هذا الموقف التكتيكي الجديد قد ازعج النحاس باشا مما اضطره الى استدعاء حسن البنا حيث طلب منه العدول عن فكرة الانتخابات مع وعد بالعمل على تطبيق الشريعة الاسلامية وأن الحزب سوف يبدأ بفرض الزكاة وإلغاء الدعارة^(١٨).

ويبدو أن قرار الشيخ حسن البنا بالعدول عن فكرة الانتخابات كان صدمة لأعضاء جماعة الإخوان ومن المؤكد أن حسن البنا قد عدل عن فكرة ترشيح نفسه بعد أن اتخذ معه النحاس سياسة الترهيب قبل الترغيب حيث يشير أحد تقارير الأمن العام إلى أن النحاس قد هدد باتخاذ اجراءا قاسية ضد الإخوان ولما استوضح الشيخ البنا عن تلك الاجراءات : قال النحاس : انها حل جماعة الإخوان ونفى زعمائها خارج القطر وتلك هي رغبة هؤلاء الناس - يقصد الانجليز - فوافق البنا على التنازل لا خوفا من النفي ولكن حرصا على قيام الجماعة واستمرارها وذهب الشيخ البنا وقدم التنازل بعد أن أخذ وعدا بعدم التمرض لأعضاء الجماعة أو لنشائطهم وعدم مراقبتهم أو التضيق عليهم ووعد النحاس بذلك^(١٩).

وأعتقد أن النحاس قد قرر خطورة أن يرشح الشيخ البنا بنفسه من خلال الدعوة لمبادئ الشريعة الإسلامية حيث سيضعف من احراج حكومة الوفد بالاضافة الى ما عرف عن الشيخ البنا من صراحة في القول مستؤدى بلا شك الى زعزعة ثقة الجماهير في حكومة الوفد لهذا كان موقف النحاس ومساومته للشيخ حسن البنا وقد لخص البنا أسباب تنازله فيما يأتي :

١- الحرص على قيام الجماعة في مختلف البلاد .

٢- كسب ثقة النحاس بأشأ بوصفه رئيس الحكومة وزعيم الاغلبية

٣- عدم الاطمئنان الى نتيجة الانتخابات خوفا من التلاعب واستغلال خصومهم ذلك لتشوية سمعتهم^(٢٠) .

لقد أدرك الوفد أهمية المعارضة وخطورتها في تلك الظروف الحرجة، لذلك استجاب الى مستشاريه بتعديل الدوائر الانتخابية تعديلاً يلائم الوفد^(٢١).

ويعترف الدكتور هيكل بأن تعديل الدوائر الانتخابية من الوسائل التي لجأت اليها الوزارات المختلفة متذرة بمبررات كثيرة وغايتها الحقيقية "إغلاق" الدوائر على مرشح بذاته^(٢٢).

ويؤكد أحد زعماء الوفد أن ما قامت به الحكومة لا يعنى تعديل الدوائر الانتخابية وإنما يعنى إعادة الدوائر الى ما كانت عليه قبل انتخابات ١٩٢٨ حينما لجأت حكومة محمد محمود الى تمزيق الدوائر الانتخابية أو إضافة بعضها الى بعض بما لا يتفق والحدود الجغرافية والتوزيعات السكانية للأقاليم وكان هدف حكومة محمد محمود هو توزيع الدوائر على الاصدقاء والمحاسيب^(٢٣).

وانصافا للحق فإن وزارة محمد محمود والتي أجرت انتخابات سنة ١٩٢٨ قد زيفت ارادة الامة عن طريق العديد من الاجراءات ويعترف الدكتور هيكل بأن ما اقدمت عليه الحكومة سنة (١٩٢٨) كان مما لا يسمح العقل اقراره لعمد البلد الذى يراد اضافته لدائرة أخرى أو لأن السلخ أو الضم يجعل شكل الدائرة غير مقبول جغرافيا وهذا يدل على ان أحزابنا وهيئاتنا السياسية لا تفرق بين الاعتبارات القومية والمصالح الحزبية^(٢٤).

ولم تقتصر حكومة محمد محمود ١٩٢٨ على تعديل الدوائر فقط بل لجأت الى اجراء الانتخابات على مرحلتين الوجه القبلى فى يوم والوجه البحرى بعد ثمان وأربعين ساعة ويعترف الدكتور هيكل أيضا بأن المحافظة على الامن والنظام كانت الحجة الرسمية لتسويغ اجراء الانتخابات فى يومين بدلا من اجرائها فى يوم واحد ، ولعل محمد محمود كان أكثر اطمئنانا الى الوجه القبلى فاذا جرت فيه الانتخابات وظهرت نتيجتها وكانت الاغلبية الكبرى فيها لانصار الحكومة أثر ذلك فى مجرى الانتخابات فى الوجه البحرى تأثيرا كبيرا^(٢٥).

واذا كان تعديل بعض الدوائر الانتخابية له ما يبرره من وجهة النظر الوفدية الا أن ما اقدمت عليه حكومة الوفد من فصل بعض العمد والمشايخ الذين يؤازرون خصومها وتمييز آخرين يناصرونها ، هذا الاجراء لا يتفق ومبدأ الديمقراطية التى زعم الوفد أنه ما جاء الى الحكم الا من أجلها ، وتشير مضابط مجلس النواب الى أنه قد تم فصل سبعة عشر عمدة من مركز اسنا وحده^(٢٦). ويبدو أن هذا الاجراء قد أثار ردود فعل متباينة مما اضطر أحد أعضاء مجلس النواب الى أن يتقدم باستجواب أجابت عليه الحكومة مستندة الى المادة الخامسة من الأمر العالى الصادر فى ١٦ مارس ١٨٨٥ والتي أجازت رفت العمد

والمشايع بقرار من وزير الداخلية دون مبررات أو بواعث بل تركت ذلك لمجرد تقدير الوزارة التي ليست مكلفة بأن تدون الباعث على الرفعت في قرارها^(٢٧)، وكان هذا الرأي في صراحته قاطعا بأن رفعت العمدة من أخص خصائص السلطة التنفيذية التي ليست مسئولة أمام البرلمان الا فيما يتعلق بالأمن العام أو مخالفة الأوضاع التي تقرها القوانين وثم خطوة أخرى كان لها أكبر الأثر في الحركة الانتخابية وكانت موضع عناية الوزارة وهي رؤساء اللجان التي تتولى الاشراف على عملية الانتخابات والتي اختارتهم الحكومة من الموظفين انصارها^(٢٨)، حيث أن رؤساء اللجان هم الذين يقضى اليهم الناخبون الذين لا يعرفون القراءة والكتابة هؤلاء يكادون يبلغون السبعين في المائة من مجموع الناخبين^(٢٩).

لقد أجريت انتخابات اعضاء مجلس الشيوخ في الدوائر التي خرج أعضاؤها بالقرعة في مارس ١٩٤١ بمناسبة التجديد النصفى للمجلس فأسفرت أيضا عن أغلبية وهدية كبرى^(٣٠).

واستصدرت الوزارة مرسوما في ٢٢ فبراير ١٩٤٢ بإبطال مرسوم ٢٤ مارس ١٩٤١ الصادر في عهد وزارة حسين سرى فيما قضى به من تعيين أعضاء لمجلس الشيوخ خلفا للأعضاء المعينين الذين خرجوا بالقرعة وكانت حجة الحكومة في اسقاط عضوية أعضاء الشيوخ أن تعيينهم كان يجب ألا يحدث الا بعد اجراء الانتخابات في الدوائر التي خرج أعضاؤها بالقرعة في التجديد النصفى^(٣١).

وعينت الوزارة بدلا من الذين أبطلت تعيينهم شيوخا ، آخرين معظمهم من الوفديين أو من الذين عرفوا بصداقة الوفد . وافتتح البرلمان بمجلسيه (النواب والشيوخ) يوم الاثنين ٣٠ مارس ١٩٤٢ وألقى النحاس خطبة العرش والتي خلت تماما من الظروف والملابسات التي أحاطت بتشكيل وزارة ٤ فبراير^(٣٢)، وهكذا أسدل ستار كثيف على مسرح السياسة المصرية حول أحداث ٤ فبراير فلم يسمح لاحد بمناقشته أو التمرس الىه ، فالصحافة نظرا لقيام الاحكام العرفية لم تذكر شيئا على الاطلاق سوى الامر الملكى بدعوة مصطفى النحاس لتأليف الوزارة ولما قدم أحد أعضاء مجلس الشيوخ استجوابا عن الظروف والملابسات التي أدت الى تأليف الوزارة ثارت ضده ضجة من الشيوخ الوفديين في المجلس فقهر

الاستجواب في الحال^(٣٣)، حيث دفعت الحكومة بعدم جواز مناقشته لاعتبارات متصلة بالدستور وبامتيازات العرش وحين زج بالعرش في المناقشة قال مقدم الاستجواب : أنا لا أريد أن أتمرض لهذا الحق لأنه حق مسلم به ولكن أريد أن أتمرض لصحة الاختيار وهل كان هذا الاختيار حرا صحيحا - أم أن هناك ضغوطا قد وقعت هذا هو موضوع الاستجواب .

وقد أثار ذلك ضجة من مقاعد الوفديين قال على أثره رئيس المجلس: «إن قولك هذا يعتبر ماسا بالعرش ومخالفا لنص الدستور ولا أسمع بالاستمرار فيه»^(٣٤).

ويبدو أن الحكومة قد أغلقت كل المنافذ التي من الممكن أن يثار من خلالها حادث ٤ فبراير فعلى الرغم من أن موضوع الاستجواب قد أثير داخل مجلس الشيوخ وهي الهيئة النيابية الوحيدة الكفيلة بحماية نوابها من ديكتاتورية الأغلبية إلا أن هذا الحق قد سلب أيضا من الأعضاء وحرصا من الحكومة على عدم تداول هذا الموضوع لدى المعارضة فقد صدر امر عسكري في ٢٤ أكتوبر ١٩٤٢ بتشديد العقوبة المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٩ والتي جعلت عقوبة الحبس اجبارية لمن يحرض الطلبة على القيام بالمظاهرات أو تأليف لجان أو جماعات أو الاشتراك بأية طريقة في تحرير أو توقيع أو طبع أو نشر أو توزيع محاضرات سياسية أو اجتماعات موجهة الى السلطات بشأن مسائل أو أمور ذات صبغة سياسية أو الامتناع عن تلقي الدروس أو مفادرة معاهد التعليم أو الانقطاع عنها^(٣٥).

وعلى الرغم من قرار مقاطعة الانتخابات والذي تم بالتضامن بين حزبي الدستوريين والسعديين إلا أن الدكتور هيكل زعيم الدستوريين قد خرج على هذا الاتفاق وقبل التعيين في مجلس الشيوخ على اعتبار أن الحزبية ليست اشخاصا وإنما هي فكرة وعقيدة وما دام رجال الحزب متمسكين بالفكرة التي أنشئ من أجلها فإن خروج فرد أو أفراد على قرار من القرارات لا يعتبر خروجا من الحزب أو خروجا على فكرته فليس من الضروري أن يكون جميع رجال الحزب الواحد متفقين على رأى واحد في كل مسألة من مسائل بل أن حرية الرأى هي أول

مظهر من مظاهر قيام الأحزاب ، وأهم ميزة من ميزات الحياة الديمقراطية ويواصل الدكتور هيكل الدفاع عن موقفه قائلا : " أن نظريتنا هي قبول تعيين الوزارة القائمة لنا عضوا في مجلس الشيوخ هي أن وزارة سرى أصدرت في ٢٧ مارس ١٩٤١ ، مرسوما بتعيين ٢٩ عضوا في مجلس الشيوخ على أن تبدأ مدة عضويتهم في ٨ مايو من تلك السنة وقد أقر مجلس الشيوخ عضوية كل من هؤلاء المعينين بعد عرضهم واحدا واحدا على لجنة الطعون فأصبح حق فصل هؤلاء من حق المجلس بمقتضى المادة ٩٥ من الدستور وليس من حق الوزارة فإذا كانت الوزارة قد اعتبرت المرسوم الذى أصدرته وزارة حسين سرى باطلا فإن هذا الاعتبار ليس من حقها ولذلك فإن تعييني تكرار للتعيين الذى حدث في عهد الوزارة السابقة . ثم يضيف الدكتور هيكل سببا آخر فيقول : أن لى آراء سياسية أحرص على إبدائها والرقابة الصحفية تمنعني من ذلك فأى مكان آخر يمكننى أن أبدى فيه رأى غير مجلس الشيوخ(٣٦) .

ومن الصعب أن نتقبل وجهة نظر الدكتور هيكل استنادا على أن هذا التعيين لا يعتبر خروجا على فكرة الحزبية أو لأن قرار التعيين أمر ملكى واجب الطاعة(٣٧).

أما القول بأن هذا التعيين لا يعتبر خروجا على فكرة الحزبية على اعتبار أن حرية الرأى هي أول مظهر من مظاهر قيام الأحزاب فلا أتصور أن تكون حرية الرأى إلا من خلال الهيئة السياسية والتي يعبر عنها بالحزب ، أى أن من حق الأعضاء أن يختلفوا على موضوع ما إلا أنه من الضروري أن يكونوا متفقين على اتخاذ سياسة عامة وليس من الضروري أن يتفق جميع الأعضاء على فكرة واحدة إنما المهم أن تخضع الاقلية لرأى الاغلبية وهو ما يعبر عنه بموقف الحزب . أما أن يخرج الدكتور هيكل على الاجماع بحجة أن القرار لم يكن جماعيا فهو قول مردود من عدة وجوه :

أولاً : أن الدكتور هيكل من بين الزعماء البارزين في الحزب فكان من الضروري أن يكون قدوة لحزبه .

ثانياً : إن قرار مقاطعة الانتخابات لم ينص فيه على هذا الاستثناء والذي يعنى التزام الحزب بوجهه نظر الاقلية وهو ما يعتبر موقفا متناقضا فى سياسية الحزب .

ثالثاً : إن وجهة نظر الدكتور هيكل تعتبر خروجاً طبيعياً على تضامن السعديين والدستوريين وهو ما يضعف من جبهة المعارضة . ولعل القرار الذى اتخذه الحزبان كان يعنى مقاطعة كل شكل من اشكال الانتخابات سواء منها ما يتعلق بمجلس الشيوخ او النواب .

أما القول بأن التعمين أمر ملكى واجب الطاعة : فيرد عليه بأن القواعد المرعية تحتم على الجهة التى تعين أن تأخذ فى البداية رأى من يصدر المرسوم بشأنهم فإن الحكومة هى التى تعد قائمة الاسماء ومن غير المعقول أن ترفع القائمة الى الملك من غير أن تأخذ رأى من وقع عليهم الاختيار وأعتقد أن هذا الموقف يؤكد من جديد تهافت زعماء أحزاب الاقلية على الفوز بمقاعد البرلمان مهما كانت الوسيلة .

ونود ونحن بصدد الحديث عن قضية الانتخابات أن نتوء الى ما أشيع من أن حكومة الوفد زيفت الانتخابات لصالح الوفديين^(٢٨) ونظرا لاهمية هذا الادعاء على اعتبار أنه يعد سابقة خطيرة فى تاريخ الوفد فقد أعطيت اهتماما خاصا بهذه القضية وعلى ضوء العديد من المصادر وثيقة الصلة بهذا الموضوع يمكننى أن أقرر عدة اعتبارات ترقى الى درجة الحقائق لعل من أهمها :

أولاً : إذا كان الوفد قد لجأ الى تعديل الدوائر الانتخابية فإن هذا الاجراء فى مجمله كان عودة الى التقسيمات الادارية التى كانت قائمة قبل سنة ١٩٢٨^(٢٩) والتى اخترعها الأحرار الدستوريون .

ثانياً : لم يثبت بالدليل المادى ان حكومة الوفد زيفت الانتخابات بمعناها المعاصر وانما كل الطعون التى قدمت سواء للبرلمان أو للقصر لم تستند الى دليل واضح وانما اعتمدت على أدلة ظنية لا ترقى الى قوة الدليل وقد عرضت جميع الطعون على لجان مخصصة لفحص الطعون وثبت عدم صحتها جميعا^(٣٠).

ثالثا : لقد لجأ الوفد الى العديد من التجاوزات وخصوصا ما يتعلق منها بالعمد والمشايخ ومديري الاقاليم لكن الوفد كانت له حجته التي يدافع عنها وعموما فان حكومة الوفد كانت أقل الحكومات التي لجأت الى هذا الاسلوب كوسيلة لضمان نجاح انصارها^(١١).

الاعتقالات السياسية :

لقد عرف عن الوفد معارضته الشديدة لفكرة اعلان الاحكام العرفية وحملت مذكرة الوفد - ابريل ١٩٤٠^(١٢) - حملة شديدة على هذا الاجراء وطالبت بريطانيا بإلغائها بل ان أهم ما طالب به النحاس باشا في خطابه الشهير والذي ألقاه في رأس البر هو ان اعلان الاحكام العرفية قد فرض في غير ضرورة وهاجم وزارة على ماهر بسبب اتخاذها الاحكام العرفية وسيلة لاضطهاد خصومها^(١٣).

ولم يكد النحاس يتولى الحكم في ٤ فبراير حتى استند الى الاحكام العرفية واتخذ منها وسيلة لاضطهاد خصومه وخصوصا فيما يتعلق بالاعتقالات السياسية والنفي الاداري حتى بات زعماء الاحزاب وقادة الرأي في البلاد في غير مأمّن على حياتهم من استخدام هذا السلاح الخطير ولم يقتصر الامر على تكميم الاضواء من خلال الصحافة فقط بل بات البوليس السياسي يتعقب كل صاحب رأى أو فكرة في الاجتماعات الخاصة وفي الاحزاب السياسية^(١٤) .

واتخذت حكومة الوفد من قضية - الحفاظ على المصالح العليا للبلاد - ذريعة لاعتقال خصومها السياسيين وشهدت قاعات مجلس النواب والشيوخ العديد من المناقشات وتقدم عدد كبير من نواب المجلسين - النواب والشيوخ - بالعديد من الاستجابات حول المبررات التي تسوقها الحكومة لاعتقال الخصوم السياسيين^(١٥). الا أن الاغلبية الوفدية قد قبلت هذا الاستجواب في محاولة منها للقضاء على صوت المعارضة داخل المجلسين ، ولما كان جواب الحكومة لم ينفع المعارضة فقد تكررت تلك الاستجابات في محاولة يائسة لاجراء الحكومة

، التي جاء ردها كان مزيدا من الاستهانة بالمعارضة في محاولة لتبرير أمر الاعتقال بحجة دواعي الامن التي تتعلق بالمصلحة العليا للبلاد^(١٦).

وامتد أمر الاعتقال ليشمل طلاب الجامعة وايداعهم في السجون بدون تحقيق معهم مما حمل النائب عبد السلام الشاذلي الى اتهام الحكومة بأنها تزج بالشباب في السجون بناء على تقارير يعدها البوليس السياسى من غير أن يتحرى الحقيقة^(١٧).

والحق أن وزارة على ماهر التي أعلنت الاحكام العرفية لم تتخذ من سلاح الاعتقال ذريعة لمراقبة خصومها^(١٨) بينما بالغ الوفد في استخدام هذا السلاح لدرجة أنه حينما استعملت المانيا وأشرفت الحرب على نهايتها أعلن النحاس باشا أن الاحكام العرفية باقية حتى تنتهى الحرب مع اليابان^(١٩) .

وخلال الشهور الثلاثة الأولى من عمر وزارة الوفد فقد وصل عدد المعتقلين لدواعي الامن ٢١٣٦ أما المعتقلون السياسيون فقد بلغ عددهم ٧٢ معتقلا^(٢٠).

وامتد الاعتقال ليشمل عددا كبيرا من الشخصيات العامة مثل على ماهر ، احمد حسين ، عزيز المصرى ، النبيل عباس حليم ، طاهر باشا ، وصالح حرب وهؤلاء جميعا تم اعتقالهم لاعتبارات سياسية وكان اعتقال على ماهر أول مطلب من السفير البريطاني الى النحاس يوم ٧ فبراير حيث أشار لاميسون الى ضرورة ابعاد على ماهر الى السودان أو أى جهة نائية أخرى^(٢١). وبالفعل فقد قام النحاس بمقابلة على ماهر وبعد أن شرح له الموقف ترك له الخيار بين أن يمتكف في داره بالقصر الاخضر (بضواحي الاسكندرية) أو يعين سفيراً في إحدى دول امريكا الجنوبية أو أن يرسل الى الخرطوم . وقال النحاس ان الوزارة مستعدة للاشراف على املاك على ماهر وشئونه المالية اثناء غيابه عن مصر . ولما رفض على ماهر كل هذه العروض اعتقله النحاس وصدر بذلك بيان رسمى من رئاسة مجلس الوزراء في ١٨ أبريل ١٩٤٢^(٢٢)

ووفق المصادر البريطانية فقد تم اعتقال عدد كبير بناء على نصائح بريطانية^(٢٣) ويشير رئيس قلم البوليس السياسى الى أن قضية الاعتقالات كانت

تحتل المرتبة الاولى فى العلاقات المصرية البريطانية فقد تعددت قوائم الاعتقال حتى اختلطت الاسماء واصبحت مهمة البوليس السياسى غاية فى الصعوبة^(٥٤) ، وتحولت مصر الى مستودع اعتقال حيث جىء بأعداد هائلة من المعتقلين من الدول المجاورة أودعوا جميعا فى المسجون المصرية^(٥٥) وتتابعت طلبات الانجليز حتى وصل الامر الى اعتقال بعض أقارب الملك فاروق بتهمة أن لهم ميولا محورية^(٥٦) .

ويبدو أن معظم الذين اعتقلوا لدواعى الامن تم اعتقالهم لأسباب سياسية حتى لا تقع الحكومة فى مزيد من الحرج . ولم يقتصر أمر الاعتقال على الرجال فقط بل تمدد الى اعتقال بعض السيدات وهى مقدمتهن السيدة / نبوية موسى وأغلقت مدارسها ومنع عنها الاعانة السنوية ولأول مرة فى تاريخ مصر تمتثل سيدة حيث قبض عليها وأودعت فى السجن لأنها مذكورة تدافع فيها عن المدارس الاسلامية ، وبالرغم من قرار النيابة الافراج عنها الا أن النحاس قد استخدم سلطته كحاكم عسكري وأصدر أمرا عسكريا بأحالتها الى المحكمة العسكرية حيث بقيت فى السجن لمدة عشرة شهور تحت التحقيق وافرج عنها حيث لم يثبت أدانتها^(٥٧) .

ويبدو أن الملك فاروق لم يكن يملك أن يحول دون اعتقال أقاربه فقد كانت أحداث ٤ فبراير مازال عالقة بذهنه وتأكد أن بقائه ملكا على عرش مصر مرهون بالرغبة البريطانية ولعل ما حدث فى ٤ فبراير كان حدا فاصلا بين شخصية فاروق المتقدمة بالحيوية والنشاط والاهتمام بالقضايا السياسية وبين شخصية أخرى قد تملكته بعد ٤ فبراير - كان من أبرز سماتها اليأس ، واللامبالاة والانصراف نحو العبث واللغو وفقدان الثقة فى الشعب المصرى حيث كان يتصور أنه سيثور لكى يثار لما أصاب ملكه من جرح للكرامة وأهدار للحقوق الشرعية والدستورية ، الا أن الشىء الذى لم يستطع فاروق أن ينسأه أو أن يتناساه هو موقف النحاس باشا حيث أعتقد أنه كان ضالما فى أحداث ٤ فبراير وهذه القضية لاهميتها سوف نتمرض لها فى فصل آخر .

وأمتد أمر الاعتقال ليشمل عددا من موظفي القصر كان على رأسهم عبد الوهاب طلعت وكيل الديوان الملكي^(٥٨). والذي كانت تربطه علاقات وطيدة بالنحاس الذي تمكن من اقناع السفير بالعدول عن أمر الاعتقال وأن يكتفى بإحالاته على المعاش .

ونظرا لان قضية الاعتقالات السياسية كانت على رأس القضايا التي شغلت الرأي العام المصري - حينذاك - ولأن شخصية على ماهر والطريقة التي تم اعتقاله بها قد شغلت جانباً كبيراً من الرأي العام بالإضافة الى منافاتها للدستور والقانون فاننا سوف نتناولها بقدر من التفصيل لتقف حجة أكيدة على مايزعمه البعض من أن اعتقال على ماهر هو اجراء قانوني اتخذه حكومة الوفد لحماية أرواح الملايين من الشعب المصري^(٥٩).

ان قضية اعتقال على ماهر لم تكن مطلباً بريطانياً جديداً وإنما سبقتة العديد من المحاولات حيث طلبت السفارة البريطانية من حسن صبرى ثم حسين سري أن يعتقلا على ماهر وأن الرجلين لم يستجيبا لهذا الطلب على خلاف فى الطريقة التي اتبعها كل منهما^(٦٠) .

ولعل السفارة البريطانية كانت واثقة من أن طلبها لن يرد هذه المرة نظرا للكراهية الشديدة التي يكنها النحاس باشا لعلى ماهر ولأن بريطانيا كانت واثقة من أن النحاس متفهم لابعاد هذه القضية مقدراً خطورتها ولن يتردد فى اعتقال على ماهر^(٦١).

وحتى لا ينفرد النحاس باتخاذ مثل هذا القرار الخطير فقد حاول استئذان الملك قبل الاقدام على أمر الاعتقال الا أن فاروقا كان غاضبا اشد الغضب واتهم النحاس صراحة بأنه ينفذ تعليمات بريطانيا من غير تقدير لمصالح مصر وأشار من طرف خفى الى أن بريطانيا لن تظل بجانبه وإنما ستتخلى عنه فى الوقت الذى ترى أن مصالحها تحتم عليها البحث عن حليف جديد^(٦٢).

ويلاحظ ان فاروقا قد اصاب لب الحقيقة. ويبدو أن النحاس كان يقصد من وراء استئذائه الملك ان يتخذ من ذلك حجة لمواجهة خصومه على اعتبار أن

اعتقال على ماهر قد تم بناء على أوامر الملك إلا أن فاروقا كان يقظا لهذا المعنى وعلى الرغم من رفضه إلا أن النحاس قد أقدم على اعتقال على ماهر في قريته بالقصر الأخضر - قرب الاسكندرية - لم يطلق على ماهر أن يذعن لهذا الأمر وأعد عدته للخلاص من هذا الاعتقال ولما كان عضوا في مجلس الشيوخ فقد اعتقد أن الحصانة البرلمانية تحميه وأنه لو استطاع أن يصل إلى المجلس وأن يرفع إليه أمره فسوف تقف الحصانة البرلمانية حائلا بينه وبين الاعتقال ولهذا تمكن من أن يفلت من حراسه وجاء إلى القاهرة ونزل في منزل مصطفى الشوريجي عضو مجلس الشيوخ وعلم النحاس بما حدث إلا أنه آثر الحيطة حتى لا يعتدى على حصانة منزل الشوريجي وقبل موعد اجتماع مجلس الشيوخ بوقت مناسب خرج على ماهر وركب مع مصطفى الشوريجي في سيارته واتجها إلى مجلس الشيوخ ، وبينما على ماهر قد وصل إلى قناء المجلس فقد استوقفة رجال البوليس في محاولة لمنعه من دخول المجلس إلا أن على ماهر قد اندفع مسرعا ودخل حرم مجلس الشيوخ^(١٢).

وأغلب الظن أن مهابة على ماهر وماضيه الطويل حال بين رجال البوليس والتشبث بالقبض عليه بالإضافة إلى أن حرمة المجلس من الداخل كانت مسئولية بوليس البرلمان^(١٣) .

ومما يلفت النظر أن رئيس مجلس الشيوخ - محمد محمود خليل - قد عرف بما حدث إلا أنه تجاهل الأمر بحجة أن مايراد الحديث عنه لم يرد في جدول الأعمال^(١٤). وعلى الرغم من أن على ماهر قد وقف مرارا في محاولة مستميتة لكي يلفت نظر المجلس إلا أن رئيس المجلس قد منعه بعنف محذرا إياه بالطرد إذا إذا ما حاول مرة ثانية^(١٥).

وهذا الموقف من رئيس المجلس يضاعف من قناعتنا بأنه كان ضالعا في هذه المؤامرة حيث لم يتخذ من الإجراءات ما يحول دون القبض على عضو متمتع بالحصانة البرلمانية وعندما انتهت أعمال المجلس لم يبرح على ماهر موقعة بل ظل محتميا بحرمة المجلس وأسرع أحد الأعضاء - عبد القوى أحمد - إلى محمد محمود في غرفته وقص عليه ما أصاب على ماهر وطلب إليه بوصفه رئيس

المجلس أن يحمى الرجل الا أن محمد محمود خليل قد تذرع بأنه لا يملك شيئاً خارج حدود المجلس .

وأطفاقت الانوار فى قاعات المجلس مما اضطر على ماهر أن يفادر المجلس فلما غادره قبض عليه البوليس ليذهب به الى معتقل جديد لا يستطيع مغادرته كما استطاع مفادرة القصر الاخضر^(١٧) .

ويبدو أن رئيس المجلس قد أعطى الحصانة البرلمانية فسحة من الوقت لأن مدة رئاسته للمجلس كانت تنتهى بعد اسابيع من هذا الحادث وحرصاً منه على ان تجدد الحكومة مدة رئاسته لذا فقد تصرف على هذا النحو الذى يتعارض وأبسط القواعد الدستورية ومع الأسف الشديد فقد سيطرت المصالح الشخصية على المبادئ العامة والتقاليد البرلمانية ولذا فإننا نحمل محمد محمود خليل قدراً كبيراً من المسؤولية بسبب هذا الموقف الذى وقفة من احد اعضاء المجلس والذى يفتقد الى أى تقاليد برلمانية ونظراً لاعتقال على ماهر بهذه الصورة المناهضة لكرامة المجلس وأعضائه فقد تلقت رئاسة مجلسى النواب والشيوخ العديد من الاستجوابات وتحديث عدد كبير من النواب مؤكدين على أن الحرية فى مصر أصبحت لا وجود لها وأن الدستور اصبح لا قيمة له بعد أن أهدرت حصانة عضو من أعضاء البرلمان البارزين فضلاً عن كونه رئيس وزراء سابق ورئيس ديوان وصاحب مقام رفيع^(١٨).

ويلاحظ ان اجابة النحاس باشا كانت أكثر تحدياً للمجلسين - النواب والشيوخ - مؤكداً على امر الاعتقال بصرف النظر عن مركز المعتقل وأنه لن يتردد بوصفه الحاكم العسكرى والقائم على تنفيذ الاحكام العرفية من اعتقال اى شخص يرى أن له نشاطاً ضاراً بالامن والنظام مهما كان مركزه^(١٩). والمدهش فى الامر ان رئيس الوزراء قد اعطى لنفسه حقوقاً لم تقرها اجراءات الطوارئ القائمة لأن حق الاعتداء على الحريات محدود فيما يختص بالحرية الشخصية حيث أن قانون الاحكام العرفية قد أطلق يد الحاكم العسكرى فى عدة مسائل محددة :

أولا : سحب الرخص باحراز السلاح وحمله والأمر بتسليم الاسلحة على اختلاف أنواعها .

ثانيا : الترخيص بتفتيش الاشخاص أو المنازل في أية ساعة من ساعات النهار أو الليل .

ثالثا : الامر بمراقبة الصحف والنشرات الدورية قبل نشرها وإيقاف نشرها من غير اخطار سابق ، هذا فيما يتعلق بالاشخاص العاديين ، أما اعضاء البرلمان فيجب أن تصان كل حقوقهم لأن الحصانة هي للبرلمان وهذه الحصانة لها مثل في القضاء فاستقلال القضاء يفيد القاضي ولكن لمصلحة المدل ولمصلحة نزاهة القضاء^(٧٠) .

وشهدت قاعات مجلس النواب والشيوخ أهم مراوضة قانونية قامت بها المعارضة مؤكدة على أهمية الحصانة البرلمانية وأنها الزم كثيرا اثناء قيام الاحكام العرفية وهذا ما اقره علماء الفقه الدستوري . وتساءل أحد الأعضاء اذا كانت الصحافة مكممة لا تستطيع ان تقول شيئا لانها تحت الرقابة والاجتماعات ممنوعة، والاندية مغلقة ،كل ذلك حاصل اثناء قيام الاحكام العرفية، فمن اذن يستطيع ان يعمل في هذا الجو ؟ فاذا سلب البرلمان أيضا الحصانة ، ضاع استقلاله ، واذا كان النائب وسيف الاحكام العرفية فوق رأسه فأى شيء في البلد يمكن للناس أن يتفهموا منه . واذا كان الرأي العام لا يستطيع أن يتكلم او يتفهم وكذلك الهيئات النيابية فكيف نستطيع ان نرشد الوزارة^(٧١) .

ولأن الموقف كان يتعلق بمستقبل الحياة البرلمانية فقد اصرت المعارضة على أن تقف على رأى الحكومة من التقاليد البرلمانية المتبعة وفي محاولة لتبديد نشاط المعارضة فقد عاد مصطفى النحاس ليلخص أسباب اعتقال على ماهر بما يأتي :

أولا : إن الاسباب التي كانت تقضى اتخاذ اجراءات مع على ماهر باشا والتي أدت في آخر الامر الى اعتقاله تتعلق بأمر خطيرة وأن هذه الامور ذات مساس بأمن الدولة وسلامتها ومن الصعب الافصاح عنها .

ثانياً : لقد تحدثت مع على ماهر واتفق معى على أن يترك كل نشاط ويلزم منزله تجنباً للاضرار بمصالح البلاد إلا أنه اخل بتمهده .

ثالثاً : وأمام الاخلال بالوعد واصراره على أن يذهب لأبعد الحدود فلم أر بدا من اعتقاله . واضاف النحاس أن ما ذكره من اسباب الاعتقال هو ما تسمح به المصلحة العامة^(٧٢). وعلى الرغم مما بذله النحاس باشا ليبعد الآثار الناجمة من اعتقال على ماهر إلا أن المعارضة قد ضاعفت من نشاطها في محاولة للفت نظر الرأى العام الى أن قضية اعتقال على ماهر قد تمت وفقاً لرغبة بريطانيا ، مما دفع المعارضة الى أن تسلك طرقاً أخرى لتعميق هذا المفهوم حيث وجهوا خطاباً الى مصطفى النحاس يطلبون فيه التحقيق مع على ماهر وإذا ما أسفر التحقيق عن ادانته فيكون هذا مبرراً لاعتقاله وإذا ما ثبتت براءته تلمس أن البلاد الى أنها غير مهددة في أمنها وسلامتها^(٧٣).

ولعل الهدف من وراء تلك المذكرة كان مزيداً من احراج حكومة الوفد أمام الرأى العام ومن المؤكد أن النحاس كان يقظاً لكل تلك المحاولات حيث اجاب على خطاب المعارضة بالرفض مبدياً أسفه لأن التحقيق مع على ماهر يعنى سلامة الدولة وأمنها^(٧٤).

وهكذا اتخذ النحاس من سلامة الدولة وأمنها ذريعة لصرف المعارضة عن غرضها الحقيقى والذي يعنى معرفة الاسباب الحقيقية في أمر الاعتقال وهذا مما دفع أحد الاعضاء الى أن يعلن صراحة بأن جهة أجنبية هي التي أوجت باعتقال على ماهر^(٧٥).

ووفق مضابط مجلس النواب والشيوخ فإن قضية اعتقال على ماهر قد أحدثت دوياً هائلاً ليس داخل البرلمان فقط وإنما امتد ليشمل الطلاب والعمال ويلاحظ أن المعارضة قد نجحت في استفلال هذا الحادث أكبر نجاح وتمكنت من أن تنقل القضية من داخل مجلس النواب الى الرأى العام باعتبارها قضية تتعلق بمستقبل الديمقراطية في مصر .

وتحدث صيحة في مجلس النواب عندما يقول النائب عبد العزيز الصوفاني أن النحاس باشا بينه وبين ضميره لا يقر مطلقا ما نسب الى على ماهر وان ديكتاتورية النحاس ستتقلب الى ديكتاتورية برلمانية وهذا شر الديكتاتوريات في العالم ويحذر الصوفاني قائلا : اعلموا أن الذي تسنونه اليوم قد يتخذ غيركم سلاحا ضدكم في الغد^(٧٦). ويطلق النائب فكرى اباطة : لقد أعلن على ماهر الاحكام العرفية ولكنها مع الاسف الشديد انقلبت عليه ونحن نخشى يا رفعة النحاس باشا أن تكونوا أنتم الفريسة وأن يكون تشريعكم هذا هو السيف لأن هذه الدولة منيت مع الأسف بالزلازل والبراكين لا هي أرضها بل هي دستورها وان غدا لناظره قريب^(٧٧).

وهكذا كان حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ وعودة الوفد الى الحكم على أسنة الحراب البريطانية - كما يذكر الدكتور أحمد ماهر - سببا في العديد من التجاوزات حيث مضت حكومة الوفد تتحدى المشاعر الوطنية مؤكدة من خلال سلوكها ان بقاءها في الحكم مرهون برغبة بريطانيا .

وبالرغم من الرقابة الشديدة على الصحف والاجتماعات الا أن صوت المعارضة داخل مجلس النواب والشيوخ كان يصل الى مسمع رجل الشارع حيث تناقل الناس العديد من القضايا التي تثار داخل المجلسين ولم تستطع الحكومة ان تكتم أفواه الناس بالرغم من أن سيف الاعتقال كان مسلطا على رقاب المواطنين حيث ملئت السجون بالمعتقلين والذين كانوا يؤخذون اليها زرافات ووحدانا ولا تسمح الرقابة للصحف بذكر اسمائهم لقد كان اعتقال على ماهر بمثابة البداية حيث تبعه اعتقال محمد طاهر باشا عضو مجلس الشيوخ^(٧٨) . وفي هذه المرة لم يمترض أحد ولم يستجوب أحد لأن القضية لم تعد تمثل أى مفهوم للديمقراطية وانما الذى يحكم هو الذى يمتثل بصرف النظر عن أى اعتبار آخر .

وبالرغم من أن حكومة الوفد لم تأخذ بانتقادات المعارضة فيما يتعلق بأمر اعتقال المدنيين سواء من الشخصيات العامة أو من المواطنين العاديين الا أن النحاس باشا في محاولة لكسب ضباط الجيش المصرى عقب العديد من حالات

الاستنكار التي اعقبت ٤ فبراير لذا قرر الإفراج عن عزيز المصري وزميله _ عبد المنعم عبد الرؤوف ، حسين ذو الفقار _ وأصدر مجلس الوزراء بياناً أعلن فيه ان مصطفى النحاس (صاحب المقام الرفيع) رئيس الوزراء والحاكم العسكري العام قابل عزيز باشا المصري والضابطان حسين ذو الفقار وعبد المنعم عبد الرؤوف وأعلنهم بأنهم منذ الآن أحراراً في الذهاب الى منازلهم على أن يكونوا تحت الرقابة المؤقتة لحين الانتهاء من اتخاذ مايلزم من الاجراءات التي عهد الى وزير الدفاع ورئيس هيئة أركان الحرب في اتمامها^(٧٩).

وبالرغم من أنني لم أتمكن من تحديد الجهة التي طلبت الافراج عن عزيز باشا المصري وزميله ، هل هي قوى أجنبية أم أن النحاس قد بادر من نفسه لاتخاذ هذه الخطوة تهدئة للنفوس الثائرة سواء داخل الجيش أو خارجه . إلا أنني أعتقد أن حكومة الوفد قد أقدمت على هذه الخطوة بسبب العديد من حالات الاضطراب التي وقعت عقب ٤ فبراير ١٩٤٢ لدرجة ان بعض القادة العسكريين قد تقدم باستقالته من الجيش احتجاجاً على الانتهاكات الصارخة التي حدثت وجاء في صيغة الاستقالة ما يؤكد أن الملك كان يتمتع بشعبية كبيرة لدى ضباط الجيش : "وحيث أنني لم أستطع أن أحمي مليكي وقت الخطر فأني لآخجل من ارتداء بذلتي العسكرية والمسير بها بين المواطنين ولذا أقدم استقالتي"^(٨٠).

ويبدو ان النحاس باشا قد وجد في الافراج عن عزيز المصري ورقة رابحة ليكسب بها أرضاً جديدة من تحت أقدام المعارضة ، وليس من المعقول أن يقدم النحاس من تلقاء نفسه على اتخاذ هذه الخطوة من غير أخذ رأى الانجليز لأن قضية عزيز المصري ، وزميله كانت موضع اهتمام خاص من السلطات البريطانية حيث كان قرار احالة عزيز المصري الى التقاعد - في عهد حكومة على ماهر - بايعاز من بريطانيا ولنفس السبب الذي قدرته حكومة النحاس للافراج عن عزيز المصري فقد كانت موافقة بريطانيا ايضا .

وعموماً فقد كان قرار الافراج عن عزيز المصري ، وزميله له وقع طيب لدى جماهير الشعب المصري عموماً والجيش على وجه الخصوص حيث كانت حركة

الضباط الاحرار والتي كانت ما تزال فى مهدها تعتبر عزيز المصرى الأب الروحى للحركة الوطنية المعاصرة وكان موضع تقدير واعتزاز من الضباط الشبان^(٨١).

وإيماننا من حكومة الوفد بعدم شرعية الحكومات التى تعاقبت على البلاد ابتداء من ديسمبر ١٩٣٧ وحتى ٤ فبراير ١٩٤٢ فقد أصدرت الحكومة قانونا بالعفو عن الجرائم التى وقعت فى نفس المدة ولعل الغرض هو كسب مؤيدين ومناصرين للوفد .

سياسة الوفد تجاه بريطانيا عقب ٤ فبراير :

لقد حرص النحاس منذ اليوم الأول لتولية الحكم على أن يوضح للسفارة البريطانية وللرأى العام المصرى أنه «لا المعاهدة المصرية البريطانية ولا مركز مصر كدولة مستقلة يسمحان بالتدخل فى شئون مصر وبخاصة فى تأليف الوزارات أو تغييرها»^(٨٢). ورحب السفير البريطانى « لامبسون » عن طيب خاطر بهذه المناورة التى كانت تهدف الى تناسى عمل القوة الذى حدث بالامس فى قصر عابدين ، كما أوضح السفير البريطانى فى نفس اليوم وفى تصريح نشر فى الصحف أن السياسة البريطانية تهدف الى ضمان تعاون كامل مع حكومة مصر باعتبارها بلدا مستقلا وحليفا وذلك بتنفيذ بنود المعاهدة البريطانية المصرية دون التدخل فى الشئون الداخلية لمصر أو فى تشكيل الوزارات أو تعديلها^(٨٣).

أما على الحدود الليبية فقد كانت المعارك تدور بشراسة وبدأ روميل يواصل تقدمه الى الامام حتى وصل الى طبرق (٢١ يونيه ١٩٤٢) . ويسقط طبرق ثم أسر ٢٥ ألف أسيراً فى ايدي القوات الالمانية التى تقدمت واجتازت الحدود المصرية واصبح من المؤكد ان الحرب ستعسم لصالح المحور .

وعلى الرغم من كل ذلك فلم يتردد الوفد فى اعلان ارتباطه ببريطانيا بحجة ان الارتباط بها يعنى الارتباط بالديمقراطية ، وان مصر ستظل تعد يدها للشعب الحليف وستقدم كل امكاناتها لصالح بريطانيا^(٨٤)

وعلى ما يبدو فإن موقف الحكومة المصرية قد ازداد صموية وخصوصا بعد أن أعلنتا كلا من ألمانيا وإيطاليا التزاماتهما باحترام وضمان استقلال وسيادة مصر ، بل انهما قد أكدتا أن قواتهما لن تدخل مصر كبلد معاد وإنما ستدخلها بهدف طرد الانجليز من الاراضى المصرية وتحرير الشرق الاوسط من السيطرة البريطانية وتلقت مصر تأكيدا بأنها بعد أن تتحرر من قيودها ستتبوأ مكانتها بين الدول المستقلة ذات السيادة^(٨٥).

وأمام الدعاية المحورية الماكرة والتي وجدت صداها لدى قطاع كبير من المثقفين المصريين ونظرا لان عودة الوفد الى الحكم فى ٤ فبراير كانت جرحا غائرا فى قلوب المصريين فقد كان من الصعب على الحكومة المصرية ان تجد مبررا لمعقولا لكل ما يمكن ان تقدم عليه لخدمة الحلفاء : وكان من الصعب على الوفد ان يخلق حوارا ديمقراطيا مع احزاب الاقلية ليحدد من خلاله موقع مصر من هذا الصراع القائم وحتى لو أراد الوفد ذلك فقد كان من الصعب اقتناع بريطانيا بهذا النوع من الحوار على اعتبار انه قد يفسريان الوفد يتراجع عن مناصرة الحليفة بسبب تردى موقفها العسكري ، هذه واحدة أما الثانية ، فإن سياسة بريطانيا فى ٤ فبراير قد البست الوفد ثوبا يصعب الخلاص منه ، من هنا كان قرار الوفد القاطع بانتهاج سياسة التعاون المطلق وتأجيل اى نوع من المطالب الوطنية ريثما تنتهى الحرب^(٨٦).

وعلى ما اعتقد فقد كان هناك عامل آخر دفع الوفد الى عدم التردد فى سياسته تلك وهو أنه قد قطع شوطا فى علاقته ببريطانيا تلك العلاقة التى كانت مبر عنها " لامبسون " فى مذكراته بقوله : «أما أن نفرق مما وأما أن نطفو معا»^(٨٧) .

ويبدو ان تلك السياسة التى اختطها الوفد لنفسه لم تكن على قدر كبير من الصواب ، فقد كان من الممكن ووفقا للاوضاع المتردية لبريطانيا على كل الجبهات العسكرية أن تحصل مصر على تأكيدات وثائقية تقرر حقها فى الاستقلال الكامل بكل ابعاده . الا أن العلاقة بين الوفد والانجليز عقب ٤ فبراير ظلت قائمة على احترام رغبات بريطانيا وتقديم العديد من المبررات للدفاع عن

سياسيتها . وقد يقال أن هذا الموقف كان تأمينا لقضية الديمقراطية ضد الفاشية والنازية ، وبالرغم من سوق كل المبررات الا اننا نستطيع ان نقول : ان سياسة الوفد طيلة وجوده في الحكم لم تكن تتفق والمصالح الوطنية المصرية حيث كانت الاوضاع الاقتصادية في مصر تمضى من سيئ الى اسوأ ففي القاهرة هجم الناس على نوافذ البنوك وجرت حركة سحب جماعية للأرصدة ووصلت في يوم واحد الى ما قيمته مائة مليون جنية ودب الفزع في قلوب الاجانب مما دفع الكثيرون منهم الى الهروب الى فلسطين^(٨٨).

وذكر أحد شهود العيان أن أعمدة الدخان كانت تشاهد وهي تملو في سماء القاهرة حيث أخذت السفارة البريطانية تحرق وثائقها وملأت قوافل السيارات الطرق الصحراوية حيث بدأت هجرة جماعية وبدأ النامس من كل الجنسيات وهم يلوون بفلسطين وسوريا ولبنان وجنوب أفريقيا^(٨٩).

وعلى الرغم من كل ذلك فقد قام الوفد بدور هام ورئيسي في تأمين الانجليز وتقديم كافة الضمانات المطلوبة لطمأننتهم واطهار شعور الولاء والامتنان لهم في المناسبات المختلفة فالتحس يهنئ السفير البريطاني بمناسبة الانعام عليه بلقب لورد ويستعرض معه قوات جيش الاحتلال في ميدان الاسماعيلية^(٩٠).

وفي الوقت الذي كانت فيه السفارة البريطانية تحزم امتعتها وتحرق وثائقها استعداداً للرحيل كانت تصريحات النحاس باشا ودعوته الى طمأننة الرأي العام مؤكداً بأن الاحوال العسكرية مرضية للغاية ويؤكد أحد زعماء الوفد أنه بينما كان النحاس يلقي مثل هذه التصريحات كانت الحكومة جميعها ترقب قدوم الألمان بين وقت وآخر الا أن النحاس كان حريصاً على أن تتملكه الشجاعة لأن انهياره يعنى انهيار مصر كلها^(٩١).

وعلى الرغم من تدهور الاوضاع العسكرية لقوات الحلفاء الا أن الانباء قد تواترت عن رغبة انجلترا في فصل السودان عن مصر وتأييدا لهذا الاتجاه فقد القى الحاكم العام في الخرطوم خطاباً بمناسبة افتتاح المجلس الاستشاري للمديريات الشمالية حث فيه السودانيين على الاستعداد لحكم أنفسهم^(٩٢).

وعلى الرغم من هذا التصريح الخطير والذي يهدف الى توسيع دائرة الخلاف بين مصر والسودان الا أن حكومة الوفد لم تعلق على هذا البيان مما اضطر الملك فاروق الى استدعاء النحاس ولفت نظره الى تراخي الحكومة في حماية حقوق مصر في القطر الشقيقي ، كما استدعى السفير البريطاني وأبلغه ما يشعر به من القلق نحو ما يجري في السودان^(٩٣).

ولعل هذا الموقف من الملك فاروق قد دفع النحاس الى انشاء لجنة برئاسة وزير التجارة والصناعة لتعزيز العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين مصر والسودان وعندما حانت فرصة الاحتفال بذكرى توقيع معاهدة الصداقة بين مصر وإنجلترا في ٢٦ أغسطس ، خطب النحاس قائلا : أننى على اتصال مستمر بالحاكم العام في السودان والذي يمثل الحكومتين المصرية والبريطانية ، وقد طلبت منه احترام مصالح مصر وحقوقها في السودان^(٩٤). وعلى أثر هذا الخطاب هرع السفير البريطاني الى النحاس بأشأ وحذره من إثارة مسألة موضوع السودان في الوقت الحاضر إذ أن ذلك قد يضر بالمصالح المصرية ولا يبقى لها الا ما نصت عليه اتفاقية مياه النيل المعقودة في سنة ١٩٢٩^(٩٥).

ومن المؤكد أن تلك النصيحة كانت قاسية هدد فيها السفير بقطع العلاقة بين مصر والسودان ويبدو أن ما شجع السفير على توجيهه هذا التحذير هو شعوره بأن له يدا على الوزارة القائمة منذ ٤ فبراير وهكذا وجد النحاس نفسه في موقف غاية في الصعوبة وخصوصا وأن العلاقات المصرية البريطانية بدأت تواجه مشكلتين :

أولهما : محاولة اقتاع بريطانيا بالعدول عن اغراق الدلتا بمياه البحر المتوسط^(٩٦) حيث استعدت القوات البريطانية الى الرحيل عن القاهرة والاسكندرية والتمركز على الجبهة الشرقية لقناة السويس ووفقا لرأى القائد العام للقوات البريطانية فان هذا الموقف يقتضى عرقلة القوات الالمانية لمدة يوم واحد على الاقل ولن يتحقق هذا الا باغراق الدلتا وغمرها بمياه البحر المتوسط .

ويعلق أحد زعامات الوفد والذي كان عضواً في لجنة المحادثات الخاصة بتلك القضية قائلاً : لقد هاج النحاس وغضب غضباً شديداً لسماعة هذا القول من السفير البريطاني وأخذ يعدد للسفير حجم الأضرار الخطيرة التي ستلحق بالترية الزراعية بسبب إغمارها بالمياه المالحة وقد تمسك السفير برأيه على اعتبار أن ضرورات الحرب تقتضى ما هو أبعد من ذلك وهنا تدخل عثمان محرم وزير الأشغال مقترحاً اغراق الدلتا بمياه النيل بدلا من مياه البحر المتوسط وذلك عن طريق بعض العمليات الهندسية البسيطة^(٩٧) .

ويضيف صاحب هذه الرواية قائلاً : وبعد أن خرجنا من مبنى السفارة البريطانية قلت للنحاس: هل تعتقد أنهم سيستأذنونك ساعة اضطرارهم الى اغراق الدلتا، أنهم لن يستشيروا أحدا إذا ما اضطروا الى الأقدام على خطتهم^(٩٨) .

وهذه الرواية تتفق والعديد من الروايات التي ذكرها كثير من المعاصرين^(٩٩) ألا أنها تختلف في بعض الجوانب ووفق هذه الرواية فإن عثمان محرم قد قدم البديل عن اغراق الدلتا بمياه البحر المتوسط وهذه الرواية لم تذكرها الروايات الأخرى واعتقد أن رواية فؤاد سراج الدين هي أقرب الى الحقيقة حيث كان طرفاً في تلك المحادثات إلا أن هذا الاقتراح الذي قدمه عثمان محرم ليس ذا أهمية على حد قول فؤاد سراج الدين وخصوصاً إذا ما تأزمت الأوضاع أمام بريطانيا .

وعلى الرغم من أن عملية اغراق الدلتا بمياه البحر المتوسط تبدو غير ممكنة فنياً إلا أن بعضاً من المعاصرين قد أبدى امكانية تنفيذ تلك الخطة بواسطة إطلاق الماء المالح في ترعة المحمودية^(١٠٠) .

ثالثاً : يبدو أن المحادثات بين الوفد والانجليز قد تناولت ما هو أبعد من إغراق الدلتا وهو تدمير جميع المرافق المدنية والعسكرية بما فيها طرق المواصلات والكبارى والمطارات واشعال النيران في آبار البترول حتى لا يستخدمها المحور^(١٠١) .

وهكذا بدأت السلطات البريطانية تفكر فى تدمير وسائل الحياة فى مصر حتى تقطع على المحور كل استفادة ممكنة وهذه القضية على الرغم من خطورتها الا ان الوفد لم ينكرها ومن المؤكد أن المعارضة كانت متيقظة لكل تلك المحادثات ولعلها حاولت أن تثير هذه القضية أمام مجلس النواب على اعتبار أن الخطر قد تغطى دائرة الحزبية الا أن النحاس قد رفض أن تنتقل القضية الى البرلمان بحجة أن المحادثات ما تزال جارية مع الجانب البريطانى (١٠٢).

ولما كانت المحادثات مع الجانب البريطانى لم تحقق أى قدر من التفاهم فقد حاولت المعارضة أن تجمع صفوفها وأن تتخذ موقفا قوميا يتناسب وخطورة المرحلة الراهنة فاجتمع الدكتور أحمد ماهر واسماعيل صدقى والدكتور هيكل وحمين سرى وتناقشوا فى خطورة الوضع وانتهى رأيهم إلى: ابلاغ الانجليز بأن تدمير ما قرروه سيضرهم ضررا كبيرا لأن جلاهم عن مصر لن يكون الا لفترة يعودون بعدها لأنهم سيكسبون الحرب فى النهاية ومن الخير ان يعودوا اليها وهى سليمة بدلا من ان يجدها وقد انتشرت بها المجاعة والخراب وما يتبعها من انتشار الوبئة القاتلة . وذهب الدكتور هيكل لينقل وجهة النظر هذه الى النحاس باشا الذى أكد أنه مدرك لكل ما تفكر فيه بريطانيا وأنه بعث بتعليماته الى محافظ الاسكندرية ليستقبل القوات الالمانية استقبالا كريما باسم الحكومة المصرية (١٠٣).

وعلى ضوء الحالة العسكرية المتردية لقوات الحلفاء وخصوصا على الجبهة المصرية وامام التضحيات الباهظة التى قدمتها مصر لتأمين ظهر القوات المحاربة ، ووفق ما اجمع عليه بعض المعاصرين للاحداث من ان بريطانيا بدأت تعد خططها لتدمير كل مرافق الحياة المصرية . وعلى ضوء كل هذا فاننا نعتقد أن السفارة البريطانية قد قطعت على نفسها بعضا من الوعود مثل إقتسام غنائم الحرب مع مصر أو اعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ بما يحقق لمصر قدرا كبيرا من الاستقلال يتفق والتضحيات التى قدمتها لبريطانيا وحلفائها (١٠٤).

وعلى ما أعتقد فان تلك الوعود لم تكن الا من باب أحلام اليقظة ولعل الهدف من وراء ذلك هو طمأنه الحكومة المصرية بأن تضحياتها لن تذهب هباء.

ومما يضاعف من اعتقادنا بأن مثل هذه الوعود (ان وجدت) كانت من اختراع السفير البريطاني ، ان محادثات تشرشل مع النحاس والتي جرت بينهما في أغسطس ١٩٤٢ قد خلت تماما من أى إشارة الى تلك الوعود وإنما تناولت قضايا أخرى من بينها ما طلبه تشرشل من انتقال الحكومة المصرية الى السودان ولم يقطع النحاس على نفسه وعدا بتنفيذ هذا المطلب بل اجاب بأن هذه مسألة متروكة للظروف ولرأى الملك والامة ، ثم تباحثا فى مسألة البترول وتدمير خطوط المواصلات واغراق الدلتا وابدى النحاس عدم موافقته على كل تلك المطالب ثم تباحثا فى مسألة نقل النقد الذهبى خارج مصر ولم يتفقا على أية نتائج بخصوص هذا الموضوع أيضا . ثم تباحثا فى مسائل حرية وسياسية تتعلق برعايا أمريكا وجيوشها^(١٠٥).

والملاحظ أن النحاس قد اقتصر فى تلك المحادثات على مطلبين تقدم بهما الى تشرشل :

المطلب الأول :

تسهيل استيراد بعض المواد الغذائية .

المطلب الثانى :

شراء القطن المصرى ومقابل هذا فقد قطع النحاس على نفسه وعدا بأن مصر لن تقطع علاقاتها بانجلترا اذا ما اضطرت الى الخروج من مصر^(١٠٦) ولعل هذا المطلب يبدو غريبا بعض الشيء لان بريطانيا اذا ما خرجت من مصر ودخلتها القوات الالمانية لن يكون امام الحكومة المصرية فرصة للاختيار او المفاضلة وقد بعث النحاس برسالة سرية الى الملك فاروق ينبئه فيها بنتائج تلك المحادثات^(١٠٧).

ومما يسجل لحكومة الوفد انها كانت جادة فى محادثاتنا مع تشرشل ولم تقدم اى نوع من الوعود التى تتعارض مع المصالح المصرية سواء فيما يتعلق باغراق الدلتا او بتدمير المنشآت المصرية مع فتاعتنا بأن هذا الموقف يبدو عديم الاثر خصوصا اذا ما دخلت القوات الالمانية مصر.

ولعل تلك المحادثات تشير الى أكثر من دلالة أهمها أن النحاس بدأ يأخذ موقفا متشددا في سياسته مع بريطانيا وأعتقد أن تفسير هذا الموقف يرتبط بتدهور الحلفاء عسكريا وخصوصا في معارك شمال أفريقيا بعد سقوط مرسى مطروح وتقدم القوات الألمانية صوب الاسكندرية ولعل هذا يفسر محاولة الاتصال بالألمان عن طريق محافظ الاسكندرية وتوضيح وجهة النظر المصرية على اعتبار أن مصر لا شأن لها بهذه الحرب^(١٠٨) .

وامام تحرج موقف الانجليز على الجبهة المصرية إلا أن الوفد لم يحاول المساومة على ضوء هذا الموقف فقد كان من الممكن الضغط على الانجليز واستخلاص وعد منهم بالجلاء التام عقب انتهاء الحرب .

حتى عندما أشرفت الحرب على نهايتها لم يحاول الوفد ذلك ايضا ولم يكن هناك أثر ما لبعض التصريحات التي ألقاها النحاس باشا : «ان حوادث الحرب قد غيرت الموقف كله حتى أصبح تعديل معاهدة ١٩٣٦ ضرورة لا بد منها ونتيجة لا مناص عنها»^(١٠٩).

وبدلا من أن يأخذ الوفد مواقف عملية لصالح القضية انصرف في مواجهة خصومة وتبديد طاقاته في مسائل فرعية لا تخدم القضية الأساسية ولو أخذ الوفد موقفا قوميا فمن المؤكد ان يجد كل الشعب المصري من خلفه يشد أزره ويناصره ولعلها تكون مناسبة لعودة الوفد الى مكائته الطبيعية باعتباره حزب الكفاح الوطنى وخصوصا بعد أن فقد رصيда هائلا من شعبيته عقب أحداث ٤ فبراير الا أنه لم يبدأ بعامل المباغتة وانما ترك الفرصة للمعارضة لى تضع الحكومة هدفا لهجمات شديدة بهدف أن تعيد الى الأذهان باستمرار ظروف مجيء الوفد الى الحكم . ولم تستثن بريطانيا من هذه الهجمات فقد وجهت اليها الاتهامات من فوق منصفه البرلمان باعتبارها مسؤولة عن الفلاء المستمر في تكاليف المعيشة بسبب سيطرتها على الاقتصاد المصري عن طريق مركز تموين الشرق الاوسط

وعلى الرغم من ان مشاعر الشعب المصري كانت تتسم بالكراهية الشديدة للاحتلال وسياسته الا اننا نعتقد ان سياسة الوفد لم تكن متطابقة تماما مع تلك

المشاعر بل انصرف في سياسته الى مزيد من الصراع مع القصر ولعل هذا الموقف قد ضاعف من حدة العداء بين القصر والوفد اذا لم ينس الملك فاروق قط ذلك الضغط الذي تعرض له في ٤ فبراير ١٩٤٢ ، كما كان يضيق برئيس الوزراء بسبب جولاته في الاقاليم ومظاهرات الترحيب التي كان يستقبل بها تهتف له (عاش النحاس زعيم الامة).

ثم تحولت تلك المعارك الى صراع عنيف لأن ثلاثة من الضباط حاولوا تنظيم مظاهرة ولاء للملك احتجاجا على حادث ٤ فبراير واقترح النحاس الاستغناء عن خدماتهم بينما رأى القصر تقديمهم لمحاكمة عسكرية بحيث تتاح لهم فرصة الدفاع عن انفسهم .

ولم تتوقف سياسة الوفد عند حد القصر وانما امتدت لتشمل كل من يناصر القصر في موقفه ضد الوفد حيث اعتقلت الحكومة كلا من الشيخ عبد اللطيف دراز وكيل الازهر والشيخ احمد حمن الباقورى والشيخ سليمان نوار من شيوخ المعاهد بدعوى انهم يحرضون طلبة الازهر على الاضراب والسير في مظاهرة الى قصر عابدين لتهنئة الملك بعيد ميلاده.

وأمام العديد من العقبات التي وضعتها الحكومة في طريق الازهر واهمها ما قام من خلاف على رئاسة الاحتفال بالعيد الالفى والذي كان مقررا اقامته وهل توجه الدعوة باسم رئيس الحكومة او باسم شيخ الازهر (الشيخ المراغى) وقدم الشيخ المراغى استقالته من مشيخه الازهر.

وقد رفض الملك استقالة شيخ الازهر واصر مصطفى النحاس - ضد رغبة الملك - على تعيين خليفة لشيخ الازهر بحجة ان تعيين شيخ الازهر حق من اختصاص الحكومة .

ويبدو ان هذا الموقف قد واكبه ما اقدمت عليه الحكومة من اقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتى مما اثار رجال الازهر وطلابه وانطلقت المظاهرات من الازهر منددة بالوفد وسياسته .

وتشير الوثائق البريطانية الى مسئولية بريطانيا عن عودة العلاقات المصرية مع الاتحاد السوفيتى على اعتبار انه ضمن جبهة الحلفاء وكان السفير البريطانى فى القاهرة هو واسطة الاتصال مع الحكومة المصرية.

وهكذا تحولت مصر الى دولة مشاركة فى الحرب بالرغم من انها لم تعلن الحرب عمليا الا انها قد قدمت للحلفاء من خلال خدماتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية ما يجعلنا نعتقد أن مصر قد اسهمت بدور لا يقل خطورة عن الدور الذى قامت به الدول المحاربة.

بل لقد طلبت الحكومة الامريكية الى الحكومة المصرية الاقرار لقواتها الحربية فى الاراضى المصرية بنفس المميزات الممنوحة للقوات البريطانية بمقتضى اتفاقية ١٩٣٦ واستندت الحكومة الامريكية فى تبرير وجهة نظرها الى ان هذه الامتيازات التى تطالب بها قد منحت لقواتها فى انجلترا واستراليا والهند واعترف بها اخيرا فى البرازيل .

لقد ابدت احدى صحف الوفد دهشتها بسبب موقف المعارضة من هذا الموضوع لان العرف الدولى قد اكد هذه الحقوق للقوات الامريكية فى مصر حيث ان هذه الامتيازات سبق وان منحتها الحكومة المصرية منذ بداية الحرب الى القوات المتحالفة (اليونانية واليوغسلافية والتشييكوسلوفاكية - التى سمح لها بدخول الاراضى المصرية والاقامة فيها وقد تم الاتفاق مع القوات المذكورة بعد تبادل وجهات النظر مع السفارة البريطانية . والامر فيما يتعلق بالقوات الامريكية مخالف لانها لاتعتبر جزءا من القوات البريطانية ويعتبر هذا الاتفاق تأييدا لقاعدة من قواعد القانون الدولى وليس هناك على اى اساس بحقوق السيادة فضلا عن انه لا يحمل الخزانة المصرية التزاما من اى نوع ، ولذا فهو ليس فى حكم المعاهدات التى تقضى المادة ٤٦ من الدستور بمرضها على البرلمان ووجوب اقراره لها).

ويبدو ان ما اقدمت عليه الصحيفة من تبرير لسياسة الحكومة يعد محاولة لاقتناع الراى العام بأن مثل هذا النوع من الاتفاقيات مما لا يقضى بمرضه على

البرلمان ومن المؤكد أن الحكومة قد لجأت الى تلك السياسة حتى لاتتعرض لمزيد من الاحراج داخل مجلس النواب.

ثم صدر بلاغ رسمى عن وزارة الخارجية المصرية باقرار هذا الاتفاق وجاء فى بنود الرسائل المتبادلة: أن الحكومة المصرية قد أعطت هذه الامتيازات للقوات الامريكية رغبة فى توكيد علاقات الود والصداقة بين البلدين وجريا على سياسة مصر منذ نشوب الحرب من تيسير مهمة القوات المتحالفة الموجودة فى الاراضى المصرية وهذه الاتفاقات لا تمس حقوق السيادة المصرية بأى حال، وقد «اتفق على أن تنتهى هذه المعاهدة من تلقاء نفسها بانتهاء الحرب» (١١٠).

وهكذا فلم يقتصر الامر على أن تقدم مصر أرضها واقتصادها وكل امكاناتها بلا ثمن وبلا أى مقابل لبريطانيا ، لم يقتصر الامر على هذا فقط بل تعداء الى الدول الكبرى الاخرى مثل أمريكا .

وفى هذه المرة أيضا لا ثمن ، الا أن تكون الوعود والامنيات الطيبة ثمنا عظيما من وجهة نظر الحكومة المصرية، ودفعت مصر ثمنا باهظا من كرامتها وحريتها نتيجة لهذا التسرع الغريب على اعتبار أن هذا الاتفاق من النوع الذى لايقع للحكومة أن تأخذ رأى البرلمان فيه .

ونظرا لان المادة الثانية من هذا الاتفاق قد نصت على أن أفراد قوات الولايات المتحدة الامريكية الموجودون فى مصر لا يخضعون لقضاء المحاكم المصرية فى المواد الجنائية(١١١). فقد تعددت حوادث الاعتداء من الجنود الانجليز والامريكان على الاهالى المصريين وتتنوع حالات الاعتداء ما بين القتل وهتك العرض الى اقتحام المنازل والسرقه ، وشهدت قاعات مجلس النواب اعتراضات مدوية بسبب هذه التصرفات الفاشمة والتى أوجدتها سياسة الحكومة(١١٢).

وعلى الرغم من أن الحكومة قد استتت هذا الاتفاق من غير الرجوع الى البرلمان الا أن المعارضة قد اعدت دراسة قانونية اعتبرت أن هذا الاتفاق باطل من اساسه وارجعت ذلك الى عدة أسباب:

أولاً : ورد في المذكرة الايضاحية للاتفاق انه جاء تأييدا لقاعدة من قواعد القانون الدولي فلا يخضع الاتفاق للمادة ٤٦ من الدستور ولا يمرض على البرلمان وهذا خطأ على اعتبار أن الحكومة لم تبين من أى وجه من الوجوه جاء هذا الاتفاق مطابقا لقواعد القانون الدولي .

ثانياً : الاتفاق في مجموعة وفي الأمر العسكري الملحق به ماس بالسيادة المصرية وهو ما يقضى القانون بمرضه على البرلمان لاقتراره .

ثالثاً : سبق هذا الاتفاق حادثه قتل فيها أحد الجنود الامريكان مصرية فماذا كانت وجهة نظر الحكومة قبل الاتفاق ؟ ولماذا تغيرت وجهة النظر ؟

رابعاً : ان هذا الاتفاق يشجع على الحوادث المؤلمة ، التي تقع كل يوم ، وكان المجنى عليهم مصريين في مختلف بلاد القطر ، فهل عرفت الحكومة نتائج المحاكمات وهل تعقيبتها^(١١٣).

واستطاعت المعارضة أن تحرج الحكومة في هذا الموضوع لدرجة ان احد أعضاء مجلس النواب قد وصف الحالة في مصر بأنها مخالفة لكل قانون أو دستور^(١١٤).

وعلى الرغم من الرقابة الشديدة على الصحف والاجتماعات وعدم التعرض من قريب أو بعيد لثئون مصر السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية الا ان وقع الحياة المريرة على الغالبية العظمى من المصريين بالاضافة الى المعارضة الشجاعة التي أبداها المعارضون داخل مجلس النواب والشيوخ وماكان يتناقله الناس كصدى لتلك المعارضات كل هذا قد اعطى المعارضة أرضا جديدة لصالح القصر وأحزاب الاقلية وظل النحاس مستندا الى دعم بريطانيا له مستغفا بخصومة حيث كان يقابل الاستجابات المقدمة اليه في مجلس النواب والشيوخ بمزيد من الاستغفاف وكان يقبل أو يرفض مناقشة أى منها حسبا يترأى له ، بسبب تمرسه بمناورات الحياة السياسية ولقيام الاحكام العرفية ولثقته في الحصول على اصوات أغلبية المجلسين.

وعلى الرغم من كل ذلك فقد كان يحاول بكل ما أوتي من فصاحة في القول أن يلقي بكل المسؤولية على معارضية على اعتبار أنهم أعداء البلاد وأعداء الدستور^(١١٥) أو عن طريق رحلاته العديدة التي كان يجوب بها القرى والمدن المصرية في محاولة لاحتواء الرصيد المتنامي لصالح خصومه إلا أنه لم يتمكن من حصار المعارضة التي تحولت إلى قوة ضغط هائلة بانفصال مكرم عبيد ، الذي أقصى عن الوزارة في ٢٦ مايو ١٩٤٢ حيث كان يشغل منصب وزير المالية .

ونظرا لأن مشاكل التموين كانت من أهم ما واجه حكومة النحاس ، وجريا على مبدأ التعاون المطلق مع الحليفة فقد شكلت لجنة مشتركة ، إنجليزية مصرية ، بناءً على اقتراح السفير البريطاني^(١١٦).

وفي محاولة من هذه اللجنة لوضع حد للمشاكل الاقتصادية المتفاقمة فقد تقرر أن تقوم الحكومة البريطانية بشراء القمح المصري بسعر ثلاثة جنيهات للاردب وببعية للجمهور بنصف تلك القيمة ، ثم إلغاء القيود التي كانت مفروضة على نقل الحبوب حيث شكلت لجنة إنجليزية مصرية اقتضت مهمتها على جمع القمح اجباريا من الفلاحين وإعادة توزيعه بطريقة البطاقات التموينية^(١١٧) .

إلا أن كل الجهود الانجليزية المصرية لم تثمر عن أي قدر من التقدم بل تفاقمت المشكلة الاقتصادية يوما بعد يوم حتى وصل الأمر لدرجة أن الناس كانوا يتخطفون الخبز في الشوارع وظهرت الطوابير على الخبز لأول مرة في تاريخ مصر المعاصر^(١١٨).

ويبدو أن سياسة النحاس كان لها وقع طيب لدى الدوائر البريطانية التي راحت صحفها تشيد بموقف الحكومة المصرية وكتبت «التاييمز» تقول : أن الكثيرين من الناس لا يدركون مبلغ ما تدين به الجيوش البريطانية في مصر للحكومة المصرية فلقد وضعت موانئ البلاد وطرقها والكثير من مرافقها تحت تصرف الجيوش المتحالفة وقال المستر تشرشل حين مر بالقاهرة : ان مصر ولو أنها ما تزال بلدا محايدا فليس من الحق مطلقا أن يقال أنها لم تقم بدور مهم ومشرف له نتيجة لا في دفاعها عن نفسها فحسب بل في الصراع العالمي الذي أخذ الآن يتقدم تقدما عظيما نحو نهايته^(١١٩).

ولعل هذا الدعم من النحاس لبريطانيا وحلفائها قد ضاعف من مساندة النحاس في صراعة مع القصر حيث تدخل السفير البريطاني وفي أكثر من مناسبة ليكبح جماح القصر لصالح الوفد ووصل الأمر الى حد تهديد الملك فاروق بإعادة الكرة مرة ثانية - مشيرا الى أحداث ٤ فبراير - وعلى حد تعبير السفير البريطاني : «ان الوفد قادر على اثارة المتاعب في حالة اجبارة على الانتقال الى صفوف المعارضة»^(١٢٠).

وهكذا بدا من المؤكد أن بريطانيا لا ينيها من بقاء الوفد الا القدر الذي يحقق مصالحها .

وفي ١٢ ابريل سنة ١٩٤٤ استدعى الملك فاروق السفير البريطاني وأبلغه بنيته في اجراء تغيير في الحكومة بحجة تفش الفساد وسوء الادارة وأن عناصر الأمة أصبحت لا تنظر باحترام كاف للعرش . واستطرد الملك فاروق مؤكدا عزمه على أن تكون الوزارة الجديدة قائمة على عناصر حزبية معروفة بعلاقتها الطيبة مع بريطانيا^(١٢١).

وبعث السفير الى حكومته برغبة فاروق في اقالة النحاس باشا وجاء رد الحكومة البريطانية وفحواه : ان رغبة الملك في اقالة حكومة يتمتع رئيسها بأغلبية كبيرة في البرلمان يعتبر محفوفا بالمخاطر، ولكن اذا اراد الملك حل البرلمان واجراء انتخابات جديدة فان لندن لن تتدخل بشرط أن يتولى رئاسة الوزارة أحد رجال القصر أو زعيم لا يحصل على الاغلبية البرلمانية^(١٢٢) .

وهكذا تداعت المقولة البريطانية التي ترددت كثيرا والتي تعنى أن بريطانيا تناضل من أجل تدعيم فكرة الديمقراطية في العالم وهي نفس المقولة التي تذرعت بها بريطانيا أثناء أحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ وفي الوقت الذي القى فيه الوفد بكل ثقله تجاه بريطانيا لمعارضتها في الحرب بدأت الحكومة البريطانية تفكر في اعطاء الضوء الاخضر للملك فاروق لكي يقبل الحكومة الوحدية بعد أن استنفذت كل أغراضها ويبدو أن السياسة البريطانية بدأت تفكر في صياغة علاقتها مع مصر بشكل آخر على ضوء المتغيرات الجديدة .

ولعل في انتصار الحلفاء وزوال خطر الحرب ما شجع السياسة البريطانية على بدأ صفحة جديدة من العلاقات مع القصر : أي أن بريطانيا بدأت تفكر من جديد في التخلص من الوفد بعد أن استنفذته جماهيريا وبعد أن حققت غرضها منه تماما ونجحت في تشويه صورته الى حد كبير أمام الرأي العام المصرى حيث انفضت عنه قطاعات كبيرة من الجماهير وخصوصا الطبقة المثقفة والتي تجاذبتها تيارات سياسية أخرى بعضها قديم والبعض الآخر نشأ عقب أحداث ٤ فبراير .

وما أن أقيل الوفد في أكتوبر ١٩٤٤ حتى أخذ موقع المعارضة وبدأ يكيل الاتهامات ضد الانجليز والقصر معا على اعتبار أن هذه الخطوة لا يمكن أن يقدم عليها القصر الا بمساعدة الانجليز^(١٣٣).

والمندهش في الأمر أن الوفد اعترض على الدخول في انتخابات جديدة عندما بدأت حكومة أحمد ماهر تفكر في الأمر متعللا بأن الاحكام العرفية تحول دون حرية الانتخابات وأخذ يشن حملات عنيفة ضد حكومة أحمد ماهر^(١٣٤)، وهكذا قدر للوفد أن يذوق نفس من الكأس الذي أذاق منه خصومة وبنفس المرارة وبنفس التجربة .

استبداد الاغلبية ،

لقد كانت عودة الوفد في ٤ فبراير ١٩٤٢ سببا كافيا لكي تتصرف عنه قطاعات كبيرة من المصريين ولعل هذا مما ضعف من هواجس النحاس باشا وخصوصا وأن فاروقا قد حظى بشعبية حقيقية واسعة النطاق ، ليس مصدرها حادث ٤ فبراير وحده بل بسبب زيارته المنتظمة لمساجد القاهرة والتي كان يزور أحدها في كل جمعه حيث كان يختلط بجماهير المصلين مستكملا بذلك مظاهر تدينه وورعة كما كان يود أن يقدم نفسه الى الشعب .

وعلى الرغم من محاولات الوفد نقل الصراع الى مجال الدستور - كما كان يحدث زمن الملك فؤاد - الا أن أحدا من المصريين لم تنطل عليه تلك الخدعة ومن هنا تضاعف الصراع بين الوفد والقصر .

واعتقد أن السياسة البريطانية قد اصابته مغنما بسبب سياستها في ٤ فبراير حيث نجحت الى حد كبير في زعزعة ثقة المصريين تجاه الوفد تلك المؤسسة السياسية الوطنية التي أقلقت الاحتلال أكثر من عشرين عاما. ولعل الوفد في محاولة منه لاعادة ثقة الجماهير به مرة ثانية قد ضل الطريق حيث انصرفت جهوده الى خدمة أنصاره وتعقب خصومة ولم يكثر برأى الأحزاب الاخرى أو معارضتها (١٢٥).

واعتقد أن تلك السياسة جاءت بنتائج عكسية ضد مصلحة الوفد ولحساب القوى السياسية الاخرى لأن العناصر الواعية من أعضاء الوفد قد إنتابها الفرع بسبب تلك السياسة التي جعلت من الوفد سندا للانجليز وتابعا لهم بعد أن كان حريا عليهم ومقاوما لهم .

وعلى الرغم من الاجراءات العديدة والتي استخدمها النحاس بوصفه الحاكم العسكري العام والتي تعد في معظمها إعمالا لقانون الطوارئ الا أن كل ذلك لم يمنع حالة الغليان التي كانت تعم معظم فئات الشعب المصري .

وهكذا اتخذت حكومة الوفد من الاحكام العرفية والتي عارضها النحاس وطالب بالقائها سنة ١٩٤٠ سلاحا استقله أسوا استقلال .

ونظرا لان النحاس كان يريد أن يستعيز عن افراد الطبقة الوسطى (البرجوازية) والتي أخذ أغلبها ينصرف عنه بطبقة أخرى من ذوى المصالح فقد سمح للمحاميين الوفديين بالمرافعة في القضايا العسكرية الناجمة عن الاحكام العرفية دون غيرهم من المحامين وصارت هذه المحاكمات وما اتخذ بشأنها من وساطات غير مشروعة فتحا كبيرا لهم ومصدرا جديدا لشراء العديد منهم (١٢٦). وبدأت المحسوبيات والاستثناءات تغدق على الانصار والمحاسيب واصبح الاثراء بالطرق الغير مشروعة هدفا لكثير من الوفديين كما أحيل كثير من الموظفين الى المعاش لا بلوغهم السن القانوني وإنما لكونهم غير وقيدين (١٢٧).

ويبدو ان كل الاحزاب المصرية التي تعاقبت على الحكم منذ العشرينيات من هذا القرن قد اسقطت من حساباتها كل المبادئ الديمقراطية التي تتعارض

ومصالحها وحدثت تجاوزات في سياسة كل حكومة بما يتفق وظروف كل منها .
فلقد تولى حزب الاحرار الدستوريين الحكم سنة ١٩٢٨ ، فمطل الدستور
وضغط على الحريات وأنشأ في مصر ما يسمى بحكم البيوتات وكان مهادنا
للسراى معتدلا مع الانجليز وحاول أن يصرف الشعب عن مطالبه الوطنية
بالدعوة الى الإصلاح الداخلى .

وفى سنة ١٩٢٥ ولى حزب الاتحاد فكان تكأة للسراى فمطل الدستور
والحريات وحاول أن يصدر قانونا لتقييد الجمعيات السياسية .

وفى سنة ١٩٤٥ ولى حزب الهيئة السعدية فزيف الانتخابات وضغط وقاوم
فى الحكم مستندا الى القصر^(١٢٨) . اى أن هذه التجاوزات التى وقعت فيها
حكومة الوفد كانت من صنع أحزاب الاقلية الا أن قناعتنا بالوفد باعتباره حزب
الكفاح الوطنى تدفعنا الى القاء قدر كبير من المسئولية عليه حيث بدأ وعلى
الرغم من مبررات الحكومة ودوافعها إلا أن النحاس كان يجب عليه أن ينأى
بنفسه عن هذه الاعمال نظرا لمكانة زوجة سعد زغلول فى المجتمع المصرى ولأن
الاعتداء على مقام الأحزاب واجراءات تفتيشها يعد ردة أكيدة عن الديمقراطية
مهما كان العمل بقانون الاحكام العرفية.

ووفق مضابط مجلس النواب والشيوخ فان قضية الحرية الصحفية قد
اخذت حيذا كبيرا فى مداولات الاعضاء داخل المجلس بل تطرق الحديث عند
تناول هذه القضية الى معاهدة ١٩٣٦ حيث اعتبر أحد الأعضاء أن الرقابة
ليست من صنع الإدارة المصرية وإنما هى وليدة المعاهدة وذهب النائب إلى
المطالبة بالغاء معاهدة ١٩٣٦ وما يترتب عليها من اجراءات تتعلق بالحرية
الصحفية^(١٢٩) .

وبالنظر إلى مذكرة الوفد والتى تقدم بها مصطفى النحاس إلى الحكومة
البريطانية فى أبريل سنة ١٩٤٠ يبدو التناقض الواضح فيما يتعلق بحرية
الصحافة حيث أشار النحاس فى تلك المذكرة بأنه لا معنى لأن تمتد الرقابة على
الأخبار العسكرية إلى الرقابة على كل الشئون المصرية حتى أصبح المصريون فى

عهد الاستقلال وكانهم آلة عمياء لا يسمع لهم صوت في تصريف شئون بلادهم ولا يدرون إلى أى مصير مسوقون ولا قدرة لهم على الشكوى مما هم إليه موجهون (١٣٠).

والجدير بالملاحظة أن الأحكام العرفية لم تطبق في إنجلترا نفسها وقت قيام الحرب وعلى حد تعبير المستر براكن Praken وزير الاستعلامات الانجليزى: «لن توجد في بريطانيا صحافة تؤيد الحكومة على طول الخط، فنحن ننظر إلى حرية الصحافة بنفس النظرة التى تنظر بها إلى استقلال القضاء والبرلمان» (١٣١).

وهذا الموضوع قد أثارته المعارضة في مجلس النواب ، مستندة رلى موقف الصحف البريطانية المعارضة من تشرشل وحكومته (١٣٢) كل هذا وأمثاله يكتب في إنجلترا زمن الحرب ولا تتعرض له الرقابة حتى قيل للمستر تشرشل : استغل الرقابة في حماية وزارتك تأمينا لقضية الحرب. فأجاب : أن الوزارة التى تحمى نفسها بغير رضا الشعب لا يمكن أن تعيش في إنجلترا (١٣٣).

ووفقا لقول النحاس باشا نفسه في أكثر من مناسبة : «أن ماهدة ١٩٣٦ هى معاهدة الشرف والاستقلال» أى أن مصر وعلى حد قوله قد حصلت على استقلالها عملا بالمعاهدة وحيث أنها لم تكن طرفا مباشرا في الحرب حيث أنها لم تعلن الحرب فعليا (إلا في عهد حكومة أحمد ماهر ١٩٤٥) وبناء على كل هذه الاعتبارات فلم أجد مبررا لكل هذه التسهيلات التى قدمتها حكومة النحاس دون أن تحصل من بريطانيا على أية ضمانات.

وإذا كان أحد زعماء الوفد يؤكد أن مصر قد حصلت من بريطانيا مقابل كل هذه التسهيلات على وعد يمكنها من ممارسة كافة أشكال الاستقلال بما في ذلك حق مصر في السودان ويضيف صاحب هذا رأى. أن بريطانيا عندما أوشكت الحرب على نهايتها قد أعطت الضوء الأخضر للملك فاروق حتى يتخلص من الوفد وبالتالي يمكن لبريطانيا أن تتخلص من وعودها السابقة (١٣٤).

إذا كان هذا القول صادقا فإنه يحمل كل السداجة السياسية ، فليس من المنطقي أن تقدم مصر كل عزيز لديها طوال فترة الحرب بما في ذلك تعطيل

الديمقراطية وتدهور الأوضاع الاقتصادية وقتل آلاف الأبرياء في الاسكندرية بسبب غارات الالمان ، كل هذا مقابل وعد شفوى قطعتة بريطانيا على نفسها ونظرا لأهمية هذا الرأى فقد بحثت عن خيط ولو رفيع يرشدنى إلى توثيق هذه المعلومة وبكل أسف لم أتمكن من ذلك سواء فى المصادر أو الدراسات العديدة التى تناولت العلاقات المصرية البريطانية فى الفترة موضع البحث.

ولقد بلغ من تعاون حكومة النحاس مع بريطانيا حدا تحدث فيه الحكومة كل مشاعر المصريين حتى أنه فى نسة ١٩٤٤ والحرب قد أوشكت على نهايتها فقد تقدم أحد أعضاء مجلس النواب باقتراح وجوب إلغاء الأحكام العرفية على اعتبار أن الأسباب التى من أجلها أعلنت هذه الأحكام قد زالت ولم تعد هناك ضرورة لبقائها، بل أن جميع الضرورات تقضى بإلغائها وإلغاء الآثار المترتبة عليها وفى مقدمتها الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين(١٣٥).

إلا أن ديكتاتورية الأغلبية وتحكمها فى قرارات المجلس قد دفعها إلى مصادرة كل رأى أو فكرة وطنية ، ولو حدث وأقدم الوفد على إلغاء الأحكام العرفية - فى مثل هذا الوقت لكان من الممكن أن تكون مبادرة طيبة تعيد إلى الوفد بعضا من هيئته داخل صفوف الشعب المصرى، إلا أن الوفد قد ارتضى لنفسه أن يأخذ موقفا مناهضا لكل هذه المطالب، وبلا أى ثمن إلا الوعود والأمنيات الطيبة والتى دفع الوفد ثمنها باهظا.

لقد كانت القاعدة العريضة من الجماهير قبل معاهدة ١٩٣٦ ترضى الوفد حزيا لها وقيادة تتحرك بإشارته فقد نشأ فى حوادث ثورة ١٩١٩ هالفت حوله الجماهير باعتباره ممثلا لمطالبها فى الاستقلال والحرية ثم كانت عودته إلى الحكم مساء ٤ فبراير ١٩٤٢ نقطة تحول خطيرة فى شعبيته التى تأثرت كثيرا.

وفى محاولة من الوفد لاعادة شعبيته فقد صدر القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ والذى سمح لعمال الصناعة بتأسيس نقاباتهم الأمر الذى أتاح أمام العمل النقابى أن ينشط حتى وصل عدد النقابات فى عام ١٩٤٤ إلى ٢١٠ نقابة(١٣٦).

وشرعت حكومة الوفد تنفذ بعض الإصلاحات الضرورية الهامة بهدف تهدئة الخواطر الثائرة ولعل من بين هذه الإصلاحات اصدار قانون التأمين الاجبارى ضد حوادث العمل وتحديد ساعات العمل وعلاوة غلاء المعيشة وتجديد الحد الأدنى للأجور^(١٢٧) وكان أبرز هذه القوانين قانون الاعتراف بنقابات العمال، حيث اعترف القانون بحق العمال فى تكوين النقابات إلا أنه قيد هذا الحق بعدة قيود لعل أخطرها أنه أخضع النقابات للرقابة البوليسية وجعلها معرضة للتفتيش والحل الإداريين وحظر إقامة اتحاد عام لنقابات العمال^(١٢٨).

ويبدو أن الوفد كان يقدر أهمية بقاء العمال ركيزة أساسية فى بناء الحزب لذا فقد حرص على العناية بمشاكلهم حيث صدر لأول مرة أول قانون ينظم العلاقة بين العامل وصاحب العمل ثم قانون مكافحة الأمية^(١٢٩). وبدأ الاهتمام بتكوين «رابطة النقابات» وأسندت رئاستها إلى محمد حسنين عضو الوفد وقامت الرابطة بعقد عدة اجتماعات عامة للعمال لتدارس شؤونهم واقترح فى أحد هذه الاجتماعات انتخاب فوزى سراج الدين (سكرتير عام الوفد) زعيما للعمال مدى الحياة وأدى تقديم هذا الاقتراح إلى نشوب انقسام بين العمال ولم يصل المجتمعون إلى قرار^(١٣٠).

ويبدو أن القاعدة المريضة من العمال كانت تقدر محاولات الوفد السيطرة على الحركة العمالية ولذا فقد ظلت الحركة العمالية منقسمة على نفسها إلى أن أقبل الوفد سنة ١٩٤٤ ومع اقتراب الحرب من نهايتها بدأت نذر البطالة تتجمع من جديد لأن وجود القوات المتحالفة فى مصر قد أوجد العديد من مجالات العمل حتى وصل عدد العمال المصريين العاملين ضمن القوات المتحالفة ٣٠٠,٠٠٠ عامل سنة ١٩٤٣^(١٣١) ومع زيادة الطلب على العمال وخصوصا المهرة منهم اضطرت القوات البريطانية والأمريكية إلى دفع أجور سخية نوعا ما وفجأة يتوقف هذا الدخل مرة واحدة وتتحول هذه الأعداد الهائلة إلى البطالة وهكذا أقبلت الموجه الشيوعية الجديدة لتجد الساحة العمالية مهياة تماما ومن هنا بدأ المد الشيوعى يعرف طريقه بصورة مكثفة نحو العمال^(١٣٢).

والحقيقة ان الانعكاسات المباشرة لحادث ٤ فبراير على الحركة العمالية يمكن استقراؤه من خلال الاستياء العام العام لدى الجماهير العمالية وخصوصا أمام الارتفاع الملحوظ فى حاجيات الحياة وكان من السهل على الجماهير أن تربط بين تردى الحياة عموما وما حدث فى ٤ فبراير^(١٢) وهو تفسير ليس مقبولا إلا أن المعارضة قد روجت لفكرة الربط بين القضيتين .

ويبدو أن الجماهير التى غفرت للنحاس والوفد «هنات» كثيرة لم تغفر له مطلقا حادث ٤ فبراير بما فجّره من مشاعر وطنية جارفة وظهور العديد من الاتجاهات السياسية التى أثرت بشكل واضح على جماهيرية الوفد ونالت من قدرته ومكانته لدى الجماهير العمالية.

وأستطيع أن أقول أن الديكتاتورية التى مارستها حكومة الوفد ضد القوى المعارض بهدف التقليل من شأن المعارضة قد أتت بنتائج عكسية تماما حيث بدأت قطاعات كبيرة من العمال تبحث لها عن زعامة جديدة وفقا لمفهوم سياسى جديد أوجدته أحداث ٤ فبراير ولذا فأننى اعتقد أن ردود الفعل المتباينة داخل الوفد نفسه كانت أكبر تأثيراً على الوفد من القوى السياسية التقليدية والتى عرّفت بكرهيتها للوفد وزعامته ولعل انشقاق مكرم عبيد عن الوفد قد عجل بالقضاء على انهيار هذا الهرم الشامخ والذي بقى لأكثر من عشرين عاما رمزا للصمود الوطنى.

هوامش الفصل الثالث

- (١) محسن محمد ،التاريخ السرى لمصره القااهرة ١٩٧٩ من ٣٦٨ .
- (٢) المرجع السابق .
- (٣) وثائق الخارجية البريطانية رقم ٣١٥٦ من أيدين إلى لامبسون .
- (٤) مذكرات إبراهيم عبد الهادى مجلة روز اليوسف ٩ أغسطس ١٩٨٢ ، آخر ساعة أول أكتوبر ١٩٤٥ .
- (٥) مذكرات إبراهيم عبد الهادى المصدر السابق .
- (٦) صحيفة السياسة ٢ ديسمبر ١٩٤٥ نص كتاب الدكتور هيكال إلى مصطفى النحاس . المصردى ٢٣ فبراير ١٩٤٥ .
- (٧) صحيفة المصردى ٢٣ فبراير ١٩٤٢ ، نص رسالة من مصطفى النحاس إلى هيكال باشا .
- (٨) صحيفة السياسة الأول من فبراير ١٩٣٨ .
- (٩) مجلة آخر ساعة ٢٢ فبراير ١٩٤٢ ، المصردى ١٥ فبراير ١٩٣٨ .
- (١٠) صحيفة المصردى ٣ فبراير نص خطاب الدكتور أحمد ماهر إلى النحاس باشا .
- (١١) المصردى ، السياسة ، الأهرام ٢٣ فبراير ١٩٤٢ نص خطاب النحاس إلى الدكتور أحمد ماهر .
- (١٢) فتحى رضوان - لقاء شخصى ٩/٨/١٩٨٢ .
- (١٣) مجلة روز اليوسف ٩ أغسطس ١٩٨٢ ، مذكرات إبراهيم عبد الهادى .
- (١٤) مجلة المصور ١٥/٥/١٩٨١ دراسة عن سنوات ما قبل الثورة .
- (١٥) صحيفة السياسة الأول من مارس ١٩٤٢ .
- (١٦) نص المصدر السابق .
- (١٧) مجلة النذير يناير ١٩٣٩ مقال تحت عنوان «الدستور» و «القرآن» بقلم حسن البنا .
- (١٨) الأخوان المسلمون ١٩٤٢/٢/٩ .
- (١٩) من تقارير الأمن العام التى تسجل تحركات خصوم الوفد كتب ٤ فبراير «بوليس سرى ١٠٤»
- مستفلة ٣٨ .
- (٢٠) المصدر السابق .

- (٢١) مضايك مجلس الشيوخ مجموعة مضايك دور الانعقاد العاشر السابع عشر ١٢ مايو ١٩٤٢ من ١-٨.
- (٢٢) د. هيكل مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٢٥٢.
- (٢٣) لقاء مع فؤاد سراج الدين ٨ ، ١٢/١١/١٩٨٢ ، صحيفة المصري ١٧ فبراير ١٩٤٢.
- (٢٤) د. هيكل مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٧٤، ٧٥.
- (٢٥) المصدر السابق ص ٧٠ ، ٧١.
- (٢٦) مضايك مجلس النواب - الجلسة الثانية والمشرون ٨ أبريل ١٩٤٢ من ٩٤٠ - ٩٥٢.
- (٢٧) المصدر السابق.
- (٢٨) مضايك مجلس الشيوخ - دور الانعقاد السابع عشر ١٢ يونيو ١٩٤٢ من ٣٢٧ ، د. هيكل مرجع سبق ذكره ص ٢٥٢.
- (٢٩) مضايك مجلس النواب الجلسة الثانية والمشرون ١٨ أبريل سنة ١٩٤٣ من ٩٦٠.
- (٣٠) نفس المرجع السابق .
- (٣١) جريدة المصري ٢٢ فبراير ١٩٤٢ الرافعي، مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ١٠٩.
- (٣٢) مضايك مجلس الشيوخ - الهيئة التيلية الثامنة - دور الانعقاد ١٩٩ استجواب من النائب محمود غالب.
- (٣٣) نفس المصدر السابق.
- (٣٤) المصدر السابق - الجلسة الخامسة عشر ٢٩ أبريل ١٩٤٢ من العاشر السابع عشر جلسة ٣٠ مارس ١٩٤٢ من ١٤٠ - ١٤٨.
- (٣٥) المصدر السابق ، أمر عسكري رقم ٢٢ معدل إلى ٨٨ - مجموعة مضايك دور الانعقاد الثامن عشر ٢٤ أكتوبر ١٩٤٢ من ٢٢٠، د. محمد عصفور المحامي ، فتحطم الاشلال ص ١٠٧.
- (٣٦) مجلة آخر ساعة ٥ أبريل ١٩٤٢ ، حديث للدكتور هيكل.
- (٣٧) مجلة كلام الناس - العدد الثاني ٤ مارس ١٩٤٣.
- (٣٨) مضايك مجلس النواب دور الانعقاد العاشر الأول ٢٨ يولية ٩ سبتمبر ١٩٤٢.
- (٣٩) صحيفة المصري ١٧ فبراير ١٩٤٢ ، لقاء مع فؤاد سراج الدين ٨/١١/١٩٨٢.
- (٤٠) مضبطة مجلس النواب - المصدر السابق ص ١٤٥٠.
- (٤١) مضايك مجلس الشيوخ - دور الانعقاد السابع عشر، جلسة ٩ سبتمبر ١٩٤٢ من ٧٤٥.
- (٤٢) الأهرام ١٤/٢/١٩٧٥ صور من تقارير الأمن العام والتي تسجل تحركات القوى السياسية عقب ٤ فبراير ١٩٤٢.
- (٤٣) مضبطة مجلس الشيوخ - الجلسة التاسعة عشرة ٢٠ مايو - ١٩٤٢ - مجموعة مضايك دور الانعقاد السابع عشر من ٣٠٤ ، ٣١٣.
- (٤٤) الأهرام ١٤/٢/١٩٧٥ صور من تقارير الأمن العام والتي تسجل تحركات القوى السياسية عقب ٤ فبراير ١٩٤٢.

- (٤٥) مضبطة مجلس الشيوخ - الجلسة التاسعة عشرة ٢٠ مايو ١٩٤٢ - مجموعة مضابط دور الانعقاد السابع عشر من ٢٠٤ ، ٢١٢ .
- (٤٦) مضابط مجلس النواب - الجلسة السابعة والعشرون ١٠ أغسطس ١٩٤٢ من ١٢٥٦ استجاب من النائب كامل يوسف .
- (٤٧) المصدر السابق ، الجلسة السادسة والعشرون ٢ أغسطس ١٩٤٢ من ١١٥٧ .
- (٤٨) وثائق الخارجية الأمريكية وثيقة ٢٠٦٥ ، ١٧ أبريل سنة ١٩٤٠ من كيرك إلى الخارجية الأمريكية .
- (٤٩) الرافعي مرجع سبق ذكره ص ١١٧ .
- (٥٠) مجلة روز اليوسف ٢٦ أكتوبر ١٩٤٤ .
- (٥١) مجلة روز اليوسف ٢٦ أكتوبر ١٩٤٤ .
- (٥٢) مذكرات حسن يوسف ، القصر وبوره في السياسة المصرية ١٩٢٢ - ١٩٥٢ - ص ١٢٦ .
- (٥٣) الوثائق البريطانية وثيقة رقم ٥٢٥ من لامبسون إلى أيدن بتاريخ ٤ فبراير ١٩٤٢ .
- (٥٤) مذكرات اللواء إبراهيم إمام رئيس الوزراء السياسي، صحيفة الجمهورية ١٦ يناير ١٩٥٦ .
- (٥٥) نفس المصدر السابق .
- (٥٦) نفس المصدر السابق .
- (٥٧) نفس المصدر السابق .
- (٥٨) مذكرات حسن يوسف ، القصر وبوره في السياسة المصرية ١٩٢٢ - ١٩٥٢ - ص ١٢٦ .
- (٥٩) مضبطة مجلس الشيوخ - الجلسة الخامسة عشرة ٢٩ أبريل ١٩٤٢ ، ١٩٠ ، ١٩٢ لقاء مع فؤاد سراج الدين ١٨/١١/١٩٨٢ .
- (٦٠) مذكرات إبراهيم باشا عبد الهادي روز اليوسف ١٦ أغسطس ١٩٨٢ . د . هيكل مرجع سبق ذكره من ٢٥٦ . مذكرات اللواء إبراهيم إمام الجمهورية ١٦ يناير ١٩٥٦ .
- (٦١) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ٧٢٥ من لامبسون إلى أيدن ٥ مارس ١٩٤٢ .
- (٦٢) المصدر السابق .
- (٦٣) د . هيكل مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٢٥٦ .
- (٦٤) مذكرات اللواء إبراهيم إمام صحيفة الجمهورية ١٦ يناير ١٩٥٦ .
- (٦٥) مضبطة مجلس الشيوخ - دور الانعقاد السابع عشر ٢٩ أبريل ١٩٤٢ من ٢٣٠ ، هيكل مرجع سبق ذكره ص ٢٥٧ .
- (٦٦) مضبطة مجلس الشيوخ المصدر السابق .
- (٦٧) مذكرات الدكتور هيكل ج ٢ ص ٢٥٨ ، مذكرات حسن يوسف ص ١٢٦ .
- (٦٨) مضبطة مجلس النواب الجلسة السادسة ٣٠ ديسمبر ١٩٤٢ .
- (٦٩) نفس المصدر السابق .
- (٧٠) مذكرة تفصيلية تضمير قانون الطوارئ أعدها النائب مصطفى الشوريجي ملحق بمضبطة مجلس الشيوخ دور الانعقاد السابع عشر من ٢٠٠ ، ص ١٤٢ وحتى من ١٩٢ .

- (٧١) المصدر السابق - الجلسة الخامسة عشرة ٢٩ أبريل ١٩٤٢ .
- (٧٢) المصدر السابق - الجلسة السادسة عشرة ٥ مايو ١٩٤٢ من ٢١٠ إلى ٢١٨ .
- (٧٣) مجلة آخر ساعة ٢٦ أبريل سنة ١٩٤٢ ، الأهرام ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٢ ، لقد وقع على مذكرة الممارسة كل من إسماعيل صدقي ، علي المنزلاوي ، عبد الملك حمزة ، عطا عفيفي (عن المستقلين) ، د. هيكل ، إبراهيم دسوقي أباطة ، أحمد عبد الغفار ، عبد المجيد صالح ، عبد الجليل أبو سمرة «الأحرار الدستوريين» ، أحمد ماهر ، التقراشي ، إبراهيم عبد الهادي ، حامد جودة ، محمود غالب ، ممدوح رياض (السمديين) ، محمد حلمي عيسى (الاتحاد الشعبي) ، حافظه رمضان (الحزب الوطني) .
- (٧٤) مذكرات إبراهيم عبد الهادي - مجلة روز اليوسف ١٢ أغسطس ١٩٨٢ ، الأهرام ، المصري ٢٧ أبريل ١٩٤٢ .
- (٧٥) الجلسة الثالثة من مشايخ مجلس النواب ١٣ أبريل ١٩٤٢ من ٢١٠ .
- (٧٦) المصدر السابق .
- (٧٧) نفس المصدر .
- (٧٨) آخر ساعة أول أبريل ١٩٤٢ ، د. هيكل مرجع سبق ذكره ج ٢ من ٣٦٠ .
- (٧٩) محمد نجيب ، رئيس الجمهورية السابق - كلمتي للتاريخ ص ١٢ ، القاهرة ١٩٨١ .
- (٨٠) محمد نجيب (رئيس الجمهورية السابق) ، كلمتي للتاريخ ص ١٣ .
- (٨١) لقاء مع السيد حسين الشافعي نائب رئيس الجمهورية الأسبق وعضو حركة الضباط الأحرار البدقي في ١١ أبريل ١٩٨٢ ، فتحى رضوان لقاء شخصي ٩/٨/١٩٨٢ مصر الجديدة .
- (٨٢) مضبطة مجلس الشيوخ - الجلسة الثامنة عشرة ١٢ مايو ١٩٤٢ - دور الانعقاد السابع عشر من ٢٨٦ .
- (٨٣) الأهرام ، المصري ٧ فبراير ١٩٤٢ .
- (٨٤) مشايخ مجلس الشيوخ - دور الانعقاد العاشر - الجلسة الخامسة والعشرون ٢٩ يونيو ١٩٤٢ من ٤٤٠ .
- (٨٥) مارسيل كولومب ، مرجع سبق ذكره ص ٢٤٠ ، مذكرات كريم ثابت ، الجمهورية ١٧ يونيو ١٩٥٠ .
- (٨٦) المصري ، الأهرام . مجلة آخر ساعة الأول من يوليو ١٩٤٢ ، من بيان النحاس باشا أمام مجلس النواب .
- (٨٧) مذكرات لورد كليرن - الدبابات حول القصر ، ترجمة كمال عبد الرؤوف ص ٨٨ .
- (٨٨) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ٨٨٢ من لاميمون إلى أيدن الأول من أغسطس ١٩٤٢ ، مارسيل كولومب مرجع سبق ذكره ص ١٤٠ .
- (٨٩) لقاء مع هؤاد سراج الدين ٨ ، ١١/١٢/١٩٨٢ .
- (٩٠) عبدالواحد الراجحي ، مرجع سبق ذكره ص ١١٢ ، أخبار اليوم ١٣ نوفمبر ١٩٤٥ .
- (٩١) لقاء مع هؤاد سراج الدين ١١/١٢ سنة ١٩٨٢ جاردن سيتي - القاهرة .

- (٩٢) مضابط مجلس النواب - الجلسة الرابعة عشرة ١٥ يوتية ١٩١٢ من ٢٢٠.
- (٩٣) مذكرات حسن يوسف ، القصر ودوره في السياسة المصرية ١٩٢٢ - ١٩٥٢ من ١٨١.
- (٩٤) المصدر السابق، المصري ٢٧ أغسطس ١٩١٢.
- (٩٥) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٢٠٨ من لامبسون إلى أبدين أول سبتمبر ١٩١٢.
- (٩٦) مذكرات إبراهيم عبد الهادي مجلة رزو اليوسف ١٩ أغسطس ١٩٨٢، مذكرات الدكتور هيكل ج ٢ من ٢٦١، ٢٦٢ ، لقاء مع فؤاد سراج الدين ٨ ، ١٢/١١/١٩٨٢ م.
- (٩٧) المصدر السابق .
- (٩٨) المصدر السابق .
- (٩٩) مذكرات إبراهيم عبد الهادي رزو اليوسف ٢ ، ٩ أغسطس ١٩٨٢ ، الدكتور هيكل ج ٢ من ٢٦١ محمد التامى مرجع سبق ذكره من ٢٩٧.
- (١٠٠) فؤاد سراج الدين مصدر سبق ذكره ، محمد التامى مرجع سبق ذكره من ٢٩١.
- (١٠١) تقارير السراى الملكية ، محفظة رقم ٤٢ وثيقة ١٢٢ تتضمن المحادثات التي أجراها النحاس مع لامبسون ٢ أغسطس ١٩١٢ ، فؤاد سراج الدين لقاء شخصى ١٢/١١/١٩٨٢، مذكرات إبراهيم عبد الهادي رزو اليوسف ١٦ أغسطس ١٩٨٢، وهيكل ج ٢ من ٢٦١، محمد التامى مرجع سبق ذكره من ٢٩٧.
- (١٠٢) د. هيكل ، محمد التامى المصدرين السابقين.
- (١٠٣) د. هيكل ، مصدر سبق ذكره ج ٢ من ٢٦٢، لقاء مع فؤاد سراج الدين ٨/١١/١٩٨٢، مذكرات إبراهيم عبد الهادي مجلة رزو اليوسف ٩ أغسطس ١٩٨٢، محمد التامى مرجع سبق ذكره من ٢٩٨.
- (١٠٤) فؤاد سراج الدين لقاء شخصى ٨، ١٢/١١/١٩٨٢، المصري الأول من نوفمبر ١٩١٤.
- (١٠٥) تقارير الامن العام - دار الوثائق القومية - وثيقة ٤٢٧ محفظة رقم ١٨ (محافظة عابدين) وهذا التقرير أعده البوليس الخصوص بالسرائى الملكية ويبدو أن مهمة هذا البوليس كانت تسجيل تحركات الحكومة ومعادلاتها مع بريطانيا.
- (١٠٦) المصدر السابق.
- (١٠٧) محمد صبيح ، صفحات من الحرب المائية الثانية (بدون تاريخ) من ٤٢ وقد نشر المؤلف صورة هذه الرسالة وهي بخط النحاس نفسه.
- (١٠٨) فؤاد سراج الدين مصدر سبق ذكره ، محمد التامى مرجع سبق ذكره من ٢٧٧، مذكرات حسن يوسف من ١٢٨.
- (١٠٩) صحيفة المصري ٢٧/٨/١٩١٤ من بيان النحاس إلى الأمة المصرية بمناسبة معاهدة ١٩٢٦.
- (١١٠) الأهرام ٤ مارس ١٩١٢.
- (١١١) نص الاتفاقية المصدر السابق.

- (١١٢) مضايك مجلس النواب - الجلسة الرابعة ٢١ مايو - أول يونية ١٩٤٢ دور الانعقاد العاشر الثاني من ١٨٥ ،
- (١١٣) مضايك مجلس النواب - الجلسة الرابعة أول يونية ١٩٤٢ - المصدر السابق من ١٨٥٠ .
- (١١٤) من كلمة النائب عبدالعزیز الصوفانی (عضو الحزب الوطنی) ملحق بنفس المضبطة من ١٨٥١ - ١٨٥٣ .
- (١١٥) المصري ٣ يونيه ١٩٤٢ .
- (١١٦) الجلسة الثامنة من مضايك مجلس النواب - دور الانعقاد الثاني ١٢ يناير ١٩٤٢ من ٣٦٤ .
- (١١٧) المصدر السابق .
- (١١٨) لقاء مع فتحی رضوان ١٢ سبتمبر ١٩٨٢ مصر الجديدة .
- (١١٩) عبدالرحمن الرافعی، فی أعقاب الثورة المصرية ج ٣ من ١٣١، ١٣٢ .
- (١٢٠) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ٢٠٧ من لاميسون إلى آين ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٤ .
- (١٢١) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٣ من لاميسون إلى آين ١٢ أبريل ١٩٤٤ .
- (١٢٢) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٢ من لاميسون إلى آين ١٢ أبريل ١٩٤٤ .
- (١٢٣) محمد زکی عبد القادر ، أقدام على الطريق من ٤١٢ .
- (١٢٤) صحيفة المصري ٢ نوفمبر ١٩٤٤ .
- (١٢٥) د. محمد صفوت مصر المعاصرة من ١٥٦، الرافعی مرجع سبق ذكره ج ٣ من ١٥٦ .
- (١٢٦) لقاء مع فتحی رضوان ١٢ سبتمبر ١٩٨٢ . د. هیکل مرجع سبق ذكره من ٢٤٨، السياسة ١٢ نوفمبر ١٩٤٤ .
- (١٢٧) مضايك مجلس النواب - دور الانعقاد العاشر الثاني - الجلسة الثانية عشرة ١٠ من فبراير ١٩٤٢ من ٤٥٠ ، جلال الدين الحماصی .
- (١٢٨) محمد زکی عبد القادر مجلة الدستور من ١٢٣ ، لقاء فتحی رضوان ١٢ سبتمبر ١٩٨٢ .
- (١٢٩) الجلسة الرابعة والثلاثون من مضايك مجلس النواب جلسة ٢٨ أبريل ١٩٤٢ من ١٤٠٥ إلى ١٤١٥ من كلمة النائب (محمد فكري أباطة) .
- (١٣٠) ملحق بمضبطة مجلس النواب ضمن حديث محمد فكري أباطة المصدر السابق من ١٤١٠ .
- (١٣١) نفس المصدر من ١٤١١ .
- (١٣٢) مجلة آخر ساعة أول نوفمبر ١٩٤٤ ، روز اليوسف ١٥ نوفمبر ١٩٤٤ .
- (١٣٣) من كلمة النائب فكري أباطة في مجلس النواب - الجلسة الرابعة والثلاثون ٢٨ أبريل ١٩٤٢ من ١٤١٢ .
- (١٣٤) لقاء مع فؤاد سراج الدين ٨/١٢/١٩٨٢ جاردن سيتي القاهرة .
- (١٣٥) مضايك مجلس النواب - الجلسة الثامنة ٤، ٥، ١٠، ١٢ من يناير سنة ١٩٤٤ من ٩٥ .
- (١٣٦) د. رفعت السعيد، تاريخ المنظمات اليسارية في مصر ١٩٤٠ - ١٩٥٠ من ١٨٠ .
- (١٣٧) ملحق بمضبطة مجلس النواب - مجموعة مضايك دور الانعقاد الثاني ١٩ نوفمبر ١٩٤٢ من ١٨٠، جريدة المصري ٦ مارس عام ١٩٤٢ .

- (١٣٨) د. رؤوف عباس الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢ ص ٢٠١ .
- (١٣٩) لقاء مع هُزاد سراج الدين ١٩٧٢/١١/١٢ .
- (١٤٠) د. رؤوف عباس مرجع سبق ذكره ص ٢٢٠١ .
- (١٤١) مجلة رزو اليوسف ١٨ ديسمبر ١٩٤٢ .
- (١٤٢) د. رفعت السعيد مرجع سبق ذكره ص ٥٩ .
- (١٤٣) دراسة عن دور النقابات في الحركة الوطنية أعدها اتحاد عمال مصر - القاهرة ١٩٦٥ ص ١٢ .

الفصل الرابع

القوى السياسية وموقفها من حادث ٤ فبراير

- ١ • الهيئة السعدية .
- ٢ • الأحرار الدستوريون .
- ٣ • الإخوان المسلمون .
- ٤ • مصر الفتاة .
- • قوى أخرى لعبت دورا هاما في مجرى الأحداث .

الهيئة السعدية (١)

لعل الدراسة السابقة توضح وبصورة كاملة مسئولية الوفد عن الاحداث التى وقعت مساء ٤ فبراير ١٩٤٢ م تلك المسئولية التى نعتقد انها لم تكن مطلقة وانما شاركت فيها العديد من القوى الاخرى التى ساهمت بشكل أو بآخر فى تصعيد حدة الصراع الدائر على الساحة المصرية.

وبما أن حادث ٤ فبراير لم يكن وليد يوم وليلة بل تضافرت على بلوغه عوامل متعددة كان من أهمها سياسة القصر ومحاولته الاستئثار بالسلطة وعدم اكتراثه بقوة الشعب وسلك القصر فى سياسته طرقا متعددة كان من بينها أحزاب الاقلية حيث اتخذها نكأة للنيل من الوفد ووجدت الاحزاب ضالتها فى القصر فقد كانت هى الاخرى تهدف الى النيل من الوفد ولوسلكت فى سياستها طرقا تتناهى مع الديمقراطية.

ويبدو أن ما حدث فى ٤ فبراير لم يكن مسئولية جهة محددة أو شخص بذاته لان الحوادث لا تقع اعتباطا وانحراف الامور الى المبلغ الذى بلغته مساء ٤ فبراير يمد نتاج سلسلة طويلة من الاخطاء والتجاوزات ترجع فى معظمها الى أطماع شخصية ودوافع حزبية، ومن المؤسف أن الذين حملوا على التدخل البريطانى قبلوا وفى ظروف كثيرة ما يشبه هذا التدخل وارتضوه، فتحمسهم للسيادة المصرية لم يكن تحمسا خالصا وانما لان هذا التدخل لم يكن فى صالحهم ، ومن هنا فان تبعه ٤ فبراير أوسع دائرة مما أراد الكثيرون أن يحصروها فى هيئة

واحدة ، فإن الرجال الذين استخدمهم القصر وقريهم واستمع الى مشورتهم ، وكان الملك حدثا قليل التجربة . وعشرات النواب والوزراء والشيوخ الذين قبلوا أن يشتركوا في برلمان ووزارات غير ديمقراطية ، لذا فأننى اعتقد أن المسئولية يجب أن تشمل هؤلاء جميعا .

وحزب الهيئة السعدية من بين الاحزاب التى انسلخت عن الوفد (١٩٣٨) ولا يعنيها فى هذه الدراسة صور الخلاف بين أحمد ماهر ومصطفى النحاس وإنما الذى يعنيها فى المرتبة الاولى ابراز أثر هذا الانشقاق على مجرى الاحداث السياسية .

والجدير بالملاحظة أن خروج أحمد ماهر والنقراشى من الوفد ثم ما تبع ذلك من إقالة حكومة الوفد(ديسمبر١٩٣٧) يمد من أهم العوامل التى اثرت فى سلوك الوفد وسياسته العامة سواء فيما يتعلق بعلاقاته بالقصر أو فيما يتعلق بعلاقاته بأحزاب الاقلية ، ولعل زيادة حدة الصراع بين القوى المتنافسة قد دفع الوفد الى التضامن مع بريطانيا بهدف ضرب القوى الأخرى (القصور وأحزاب الاقلية) .

أما عن أثر إنشقاق الدكتور أحمد ماهر والنقراشى عن الوفد فعندما شكل محمد محمود حكومته (يناير ١٩٣٨ م) وحل مجلس النواب تمهيدا لإجراء انتخابات جديدة شمر كثيرون ممن احتفظوا بولائهم للنحاس اعتقادا منهم بأن هذا الولاء يمكن أن يعيده الى منصة الحكم الا أنهم تأكدوا أنه لا سبيل لهم الى العودة لعضوية مجلس النواب إلا إذا انكروا هذا الولاء لذا فقد انضم كثيرون منهم الى الدكتور أحمد ماهر وانضم اليه غيرهم من الذين لم يرشحوا من قبل وكانوا يطمعون فى الوصول الى عضوية مجلس النواب وألف الدكتور ماهر والنقراشى من هؤلاء وأولئك الهيئة السعدية^(٢) .

وبهذا التكوين خرجت الهيئة السعدية الى حيز الوجود لتأخذ موقعها على مسرح الاحداث السياسية لهم من أجل أن تكون تجمعا سياسيا ينال من هيبة الاحتلال ونفوذه وإنما لكي تكون جبهة معارضة تقف على الطريق المضاد لحزب الاغلبية (الوفد) وتنضم اليها الى أحزاب الاقلية المتعاونة مع القصر بهدف

الانتقام من الوفد والتيل من شعبيته لدى الجماهير ، ويبدو أن هذه كانت المهمة الأساسية لحزب الهيئة السعدية خلال فترة الحرب.

وتشير الوثائق البريطانية الى بعض مظاهر الصراع داخل الوفد(قبل خروج ماهر والنقراشى ووفق رواية السفير البريطانى : «أن العناصر المعادية للنحاس لا تحظى بأية شعبية لدى الجماهير ومن ثم فلا بد لها من زعامة رمزية تستطيع أن تنافس زعيم الوفد في شعبيته لدى الجماهير، والملك الشاب وحده الذى يستطيع أن يمثل هذه الشخصية»^(٣).

وبهذا التحليل يضع لامبسون أصابعه بمهارة فائقة على حقيقة العلاقة بين الملك فاروق وحزب الهيئة السعدية وهو يشير من طرف خفى الى أن القصر كان وراء تفاقم الصراع بين القوتين المتنافستين(أحمد ماهر والنقراشى من جانب ومكرم عبيد والنحاس من جانب آخر) حيث يشير لامبسون في نفس البرقية قائلا: «أن فاروقا قد استغل التناقض الدائر وعمل على تصعيده بصورة واضحة»^(٤) ولعل خروج ماهر والنقراشى من الوفد يعد من أقوى الدوافع التي شجعت فاروق على اقالة الوفد سنة ١٩٣٧ على اعتبار أن شخصية أحمد ماهر والنقراشى كفتيلتان بأحداث خلل في هيكل الوفد وهو ما يسمى بسياسة الاستيلاء على الوفد من الداخل^(٥).

ويبدو ان من بين الاسباب التي ضاعفت من حدة التناقض بين فاروق والنحاس ان الأخير كان يعتقد ان فاروقا ضليع في تلك المؤامرة^(٦).

ولما كان الدكتور أحمد ماهر رجلا مأكرا في السياسة يعلم جيدا حقيقة القوى الأكثر تأثيرا في السياسة المصرية فقد أدرك أن الوقوف بجانب بريطانيا والاعتماد عليها هو الطريق الأمثل للوصول بحزبه الى الوزارة من هنا كان قراره: أن الحزب يرى إعلان الحرب على ألمانيا نظرا لان الحرب فرصة طيبة لتقوية الجيش المصرى وتقوية لمركز مصر السياسى باعتبارها من أكبر الدول العربية^(٧).

والغريب في الأمر أن يرى الدكتور أحمد ماهر وهو الشخصية التي لعبت دورا رائدا في الحركة الوطنية المصرية منذ ثورة ١٩١٩م أن إعلان مصر الحرب

على ألمانيا هو الحل الأمثل لتقوية مصر عسكريا متناسيا الثمن الباهظ الذي ستدفعه مصر لو كانت قد سلكت هذا الاتجاه منذ بداية الحرب سواء فيما يتعلق بأرواح ابنائها أو تدمير مرافقها العامة ، حيث ستكون مصر في هذه الحالة شريك كامل في الحرب وعليها أن تتحمل تبعه ما يحدث .

والحقيقة أن بقاء مصر بعيدا عن التورط في اعلان الحرب كان مسلكا جادا ومتفقا الى حد كبير مع مصلحة مصر القومية بالرغم من التضحيات الباهظة التي قدمتها ثمنا لارتباطها بمعاهدة ١٩٣٦م الا أن هذه التضحيات كانت شيئا لا يذكر امام أهوال الحرب وأضرارها بالاضافة الى أن هذا الموقف المصرى كان حجة تذرعت بها الحكومات المصرية المتعاقبة خلال الحرب لكي تحول دون قذف المدن والمرافق المصرية حتى أن حكومة الوفد ذاتها قد عملت على استغلال هذه الورقة الرابعة حينما بدأت قوات المحور تتقدم صوب الاسكندرية حيث زود محافظها بتعليمات يرسلها بدوره الى روميل مؤكدا أن مصر لا ذنب لها وأن الوجود البريطانى داخل الأراضى المصرية يعد شكلا من أشكال الاحتلال الذى لا ذنب لمصر فيه ^(٨) ومما يضاعف من مسئولية الهيئة السعدية نجاح قضية دخول مصر الحرب أن هذا الموقف جاء مناقضا لمشاعر الغالبية العظمى من المصريين حيث كانت قطاعات كبيرة من رأى العام تنفر من اشتراك مصر فى الحرب على اعتبار انها حرب لا ناقة لمصر فيها ولا جمل ، كما عبر عن ذلك الشيخ مصطفى المراغى شيخ الأزهر وهو يخطب فى مسجد بيبرس وكان فاروق حاضرا يؤدى صلاة الجمعة وكانت مشاعر الناس غاضبة اثر وقوع غارة عنيفة على القاهرة راح ضحيتها ٢٩ قتيل ، ٢٢ جريحا ^(٩) .

ولعل موقف الهيئة السعدية من دخول مصر الحرب كان لعبة سياسية بهدف الوصول بالحزب الى موقع الوزارة الا أن السياسة البريطانية كانت تدرك ان هذه الدعوة لا تجد قبولا لدى رأى العام المصرى وأن بقاء مصر بعيدا عن هذا الصراع قد حقق كثيرا من المكاسب التى قدرتها بريطانيا ومن هنا فقد صرفت نظرها عن هذه الدعوة على اعتبار ان الحزب السعدى لا يمثل واقعا ملموسا فى صفوف الجماهير وأن فكرة دخول مصر الحرب لا تجد من يؤيدها .

وجريا على سياسة التفاهم بين الهيئة السعدية وحزب الاحرار الدستوريين فقد فكر البعض في أن يندمج الحزبان في هيئة واحدة يكون محمد محمود باشا رئيسا والدكتور أحمد ماهر نائبا عن الرئيس وراقت هذه الفكرة بعض الجهات فشجعت عليها ولم ير الدستوريون بالفكرة بأما ما دام محمد محمود سيكون رئيسا ، لكن هذه الفكرة لقيت مقاومة من الهيئة السعدية اعتقادا منهم بأنهم ورثة سعد زغلول وبأنهم سيتغلبون على النحاس ما داموا محتفظين باستقلالهم ، أما اذا انضموا الى الدستوريين فقد ضاعت عليهم الفرصة لان النحاس سيظل عندئذ الوارث الوحيد لسعد زغلول وتشبث اصحاب هذه الدعوة بها تشبثا لم يكن يسيرا على زملائهم التغلب عليه ، ولذلك استبعدت فكرة اندماج الحزبين^(١٠).

ولعل التفاهم الذي طرأ على العلاقة بين الهيئة السعدية والاحرار الدستوريين كان تفاهما شكليا لم يزل ما بينهما من تناقض دل عليه وقوع العديد من الخلافات ومحاولة كل حزب النيل من الآخر^(١١).

ويلاحظ أن محاولة النيل من الدستوريين كان مسلكا تيناه الدكتور احمد ماهر حتى يظهر بتشكيل الحكومة عن طريق التشكيك في نزاهة وزارة محمد محمود وتعد مزرعة الجبل الاصفر اكبر دليل على هذا المسلك^(١٢) ، أما عن موقف الهيئة السعدية من بعض القضايا القومية .

فقد درج اليسار المصري على وصف هذا الحزب بأنه حزب البرجوازية الصناعية الكبيرة^(١٣) وقد وصفه أحد أقطاب اليسار بأنه الحزب الذي يمثل الرأسماليين الكبار^(١٤).

ومن الطبعي أن تقوم فلسفة الحزب على الدفاع عن مصالح أعضائه حيث ضم الحزب كثيرا من كبار الاقطاعيين مثل الدكتور محمد حلمي الجيار وعائلة الاتريى ، أحمد حلمي محمود^(١٥).

وعلى الرغم من أن الحزب كان حريصا على إبراز فكرة الديمقراطية عن طريق توسيع دائرة اختصاص المجالس النيابية والتشريعية الا أن هذه الأفكار

النظرية قد تهاوت منذ اللحظة الاولى لتكوين الحزب ولعل هذا راجع الى عدة عوامل أساسية :

أولاً : لقد كان من بين العوامل الهامة في انسلاخ النقراشى وأحمد ماهر عن الوفد هو عدم موافقتهما على سياسة الوفد الليبرالية في مجال الإصلاح الاقتصادي والاجتماعى حيث حمل الدكتور أحمد ماهر حملة عنيفة على الوفد وسياسته وخصوصا فيما يتعلق بالعمال وكان مما ذكره: «أن الحكومة أضدقت على العمال بالمديد من النعم حتى أبطرتهم وجراتهم على الاخلال بالنظام والتحكم في رؤسائهم واضاف الدكتور ماهر قائلا:

«إذا انسحبت هذه الفوضى حتى تتم عمال المصانع والزراعة فإنها ستحدث بلا شك فوضى اجتماعية لا يعلم مداها الا الله»^(١٦).

وكان افتقار الحزب الى برنامج اقتصادى واجتماعى من بين العوامل التي أدت الى انصراف غالبية الشعب المصرى عنه ماعدا فئة قليلة من طلاب الجامعات والتي اتبهرت بشخصية الدكتور أحمد ماهر وحجته القوية في العديد من القضايا القومية بالاضافة الى مقدرته الفائقة على اجادة الحوار والعمق السياسى الكبير الذى كان يتمتع به^(١٧).

ثانها : محاولة الزج بمصر في الصراع الدولى القائم عن طريق الحرب ضد المانيا وهذه الدعوة لم تجد لها أى صدى لدى الجموع الكاسعة من المصريين بل وقد اتهم أحمد ماهر صراحة بأنه ينافق الانجليز على حساب المصالح القومية بهدف الوصول بحزبه الى موقع الوزارة^(١٨).

ثالثا : لقد اشترك الحزب في العديد من الوزارات التي افتتحت الى أى اساس ديمقراطى أو دستورى بدءا من سنة ١٩٢٨م وحتى ٤ فبراير ١٩٤٢م وكل هذه الوزارات كانت صنيعة من صنائع القصر والاحتلال ، وهكذا ارتضى الحزب لنفسه أن يتخذ من القصر والاحتلال نكاة لوجوده واستمراره مقابل العديد من أشكال المساومة التي مست في معظمها مصالح مصر

الوطنية وبدلاً من أن يكون الدكتور أحمد ماهر وحزبه حرياً على الاحتلال وسياسته حتى يكون جديراً بتركة سعد زغلول وحتى تتجمع الجماهير من حوله ، بالعكس من ذلك فقد بدأ العديد من أعضاء الحزب يبحثون لهم عن موقع جديد بعد أن اكتشفوا أن الجمل الانشائية والخطب المصماء لا يمكن أن تخلق نظاماً دستورياً ، ولذا فقد انصرف عدد كبير من الأعضاء إلى جماعة الإخوان المسلمين أو إلى حركات اليسار بعد أن فقدوا الثقة في القيادات التقليدية ، التي كانت موضع ازدراء وخصوصاً وسط قطاعات الشباب المثقف ، ولم يفر عن هذا الحزب أنه أخذ موقفاً وطنياً تجاه العديد من قضايا مصر القومية والوطنية بل أنه صاحب سياسة اللين ومحاولة التقرب من بريطانيا والارتباط بها باعتبارها الامبراطورية التي تقاصر الديمقراطيات في العالم .

أما عن موقف الحزب من قضية الأحكام العرفية والتي صدرت بمرسوم في أول سبتمبر ١٩٣٩ والتي بمقتضاها وضعت الرقابة على الصحف والمراسلات ووسائل الاعلام فلقد اتفق السعديون على دستورية الأحكام العرفية إلا أنهم طالبوا بدعوة البرلمان للتصديق على هذه الإجراءات عملاً بنص الدستور^(٢٩) .

واعتبر الحزب أن إعلان الأحكام العرفية من أهم الالتزامات التي يجب أن تنفذها مصر لأنها لو لم تعلنها لانهت صراحة بخرق المعاهدة - ١٩٣٦ - على اعتبار أن المعاهدة قد ألزمت مصر صراحة بإعلان الأحكام العرفية^(٣٠) .

وهكذا دخلت الهيئة السعدية دائرة احزاب الاقلية التي استخدمها الاحتلال لتحقيق أغراضه وأصبح هذا الحزب الموبى في أيدي كبار المالبين المصريين المرتبطين بالشركات الاحتكارية الأجنبية ومما يؤكد العلاقة الوثيقة بين هذا الحزب وبين بريطانيا أن العديد من أعضاء الحزب البارزين كانوا أعضاء في العديد من الشركات البريطانية^(٣١) وكان من مصلحة هؤلاء مهادنة الاحتلال حفاظاً على مصالحهم وامتيازاتهم حيث أنه من المسلمات أنه كلما ارتفعت نسبة العناصر التي تمثل قطاعاً اجتماعياً معيناً في قيادة ما كلما كان مؤشراً على اتجاه سياسة الحزب نحو تحقيق مصالح هذا القطاع .

أما عن موقف الهيئة السعدية من أحداث ٤ فبراير فلقد عبر عنه الدكتور أحمد ماهر بكلمته المشهورة : «لقد قبلت العودة الى الحكم يانحاس باشا على أسنة الرماح البريطانية» وهذه المقولة بقدر ما هي اتهام واضح للنحاس باشا الا أن النظرة الموضوعية تقتضى منا العودة مرة ثانية الى الاحداث التي وقعت مساء ٤ فبراير، حيث اجتمعت كل الأحزاب على قبول الانذار البريطاني لكن كان الاختلاف فيما بينهم ، هل يشكل النحاس حكومة وهدية خالصة أو حكومة قومية من بين كل الاحزاب أو حكومة ادارية تكون مهمتها اجراء انتخابات نيابية يتولى الحكم على أثرها الحزب صاحب الاغلبية^(٢٢) واجتمعت كل الآراء بما فيهم الدكتور أحمد ماهر « زعيم الهيئة السعدية» على الموافقة على أى حل من الحلول المطروحة ماعدا أن يشكل الوفد وزارة وهدية خالصة ، وفى هذه الحالة ففعل يكون الوفد قد قبل المجيء على أسنة الرماح البريطانية - على حد قول أحمد ماهر - أما أن يشكل النحاس حكومة سواء أكانت قومية أو إدارية على الرغم من أنه يعد تنفيذا صريحا للانذار الا أنه من وجهة نظرهم «قادة الاحزاب» لا يعتبر تنفيذا لانذار ويعتبر خروجا عن دائرة التسلسل البريطانى .

ويبدو أن حزب الهيئة السعدية قد عمل على استغلال أحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ لا لأسباب وطنية ولا لأن كرامة مصر قد أهينت واستقلالها قد أهدر وإنما كانت الدوافع الحزبية والكراهية الشديدة التي يكنها الدكتور أحمد ماهر للنحاس باشا هي العامل الاول فى موقف الدكتور أحمد ماهر وحزبه من أحداث ٤ فبراير ، حيث اعتبرت كل الاحزاب (بما فيهم الهيئة السعدية) أن الوفد قد حكم على نفسه بالموت البطىء^(٢٣) وحقا كانت فرصة مواتية لكل الاحزاب كى تتال من الوفد ومن شعبيته الكاسحة ومن تاريخه العريق فى قيادة النضال الوطنى .

وعلى الرغم من أن سياسة الحزب السعدى كانت تغنى التعاون مع الحليفة «بريطانيا» الى أقصى حد حتى وصل الامر الى الاصرار على إعلان الحرب من جانب مصر ضد المانيا الا أن الدكتور أحمد ماهر قد وصف ما حدث مساء ٤ فبراير فى مذكرته التى قدمها الى السفير البريطانى «بأنه عدوان صارخ على

استقلال مصر يتعارض صراحة مع نص المعاهدة (معاهدة ١٩٣٦م) ويعرض العلاقات بين الدولتين لخطر بالغ^(٢١).

ويبدو أن الدكتور أحمد ماهر قد اتخذ هذا الموقف وفقا لمدة عوامل أساسية:

أولاً : أن هذا الموقف يعد تطييبا لخاطر الملك فاروق والذي كانت تربة بالدكتور أحمد ماهر علاقات وطيدة .

ثانياً: مواكبة لمشاعر الرأي العام والذي صدم صدمة عنيفة من جراء ما حدث^(٢٢) .

ثالثاً : والاهم من كل ذلك أن السعديين كانوا يعتبرون انفسهم ورثة سعد زغلول ولعلها كانت فرصة مواتية لكى يزايد الحزب على قضية يعتقد بأنها ستجد قبولا من الرأي العام .

ونظرا لان رد الفعل كان عنيفا لذا فقد حرص السفير البريطانى على استقطاب الموقف عن طريق زعماء الاحزاب وكان الدكتور ماهر أول من عمل السفير على الاتصال به حيث بعث اليه السكرتير الشرقى للسفارة فى محاولة لتهدئته وتشير الوثائق البريطانية الى موقف مغاير تماما للموقف الذى اعلنه الدكتور ماهر فبدلا من أن يعضى فى موقفه والذي يعنى أن بريطانيا قد انتهكت معاهدة ١٩٣٦ واركتبت خطأ سياسيا لا يفتخر ، اخذ يتحدث فى لقائه مع السكرتير الشرقى للسفارة عن ارتباط مصر ببريطانيا وسياسة حزبه فى اعلان الحرب ضد المحور والتأكيد على أن النحاس باشا هو الذى ارتكب كل الخطأ حيث أهان بريطانيا فى خطبه العامة ووافق مع الزعماء الآخرين فى اجتماعات القصر (مساء ٤ فبراير) على أن ما تطلبه بريطانيا يعد تدخلا لا مبرر له ومع ذلك قبل الحكومة تؤيد الحراب البريطانية^(٢٣).

وكان أحمد ماهر كان يلوم بريطانيا لا لانها أهدرت استقلال مصر ، ولا لأن ما حدث قد عرض العلاقات بين الدولتين للخطر ولكن لأن بريطانيا جاءت

بالوفد هكذا يبدو التناقض الواضح بين ما أعلنه أحمد ماهر صراحة وبين ما صرح به للسكرتير الشرقى وأخذت السفارة البريطانية انطباعاً بأن موقف الدكتور ماهر يعد مناورة موجهة إلى النحاس أكثر من بريطانية^(٣٧).

وعلى الرغم مما بذله السفير من محاولات لاقتناع الدكتور ماهر بالعدول عن سياسة مهاجمة الوفد إلا أن المعارضة أخذت تضاعف من نشاطها على الرغم من الأحكام العرفية المفروضة على البلاد بهدف النيل من الوفد وأخذت تقارير الأمن العام تلاحق المعارضة في كل مكان وخصوصاً الهيئة السعدية حيث بدأت أكبر حركة اعتقالات في المدن والقرى بتهمة توزيع صور من الاحتجاج الذي قدمه أحمد ماهر إلى السفير البريطاني^(٣٨).

وعلى ما يبدو فإن النحاس باشا قد انزعج انزعاجاً شديداً بسبب الحملة المكثفة والتي يتزعمها السعديون لأن حكومة الوفد كانت حريصة على إخفاء ما حدث في ٤ فبراير حيث امتنعت جميع الصحف عن الإشارة إلى هذا الحادث ولو من بعيد إلا أن أحد النواب قد فجر الموقف من خلال استجواب تقدم به إلى رئيس الحكومة بخصوص حرية الصحافة وتساءل عن المحاذير التي حالت دون نشر أحداث ٤ فبراير^(٣٩).

ولما كان هذا الاستجواب يمثل إحراجاً واضحاً لحكومة الوفد وأن الإجابة عليه تعد أكثر إحراجاً للحكومة فقد اعتذر النحاس عن الإجابة بحجة أن فيها مساساً بسيادة العرش وهو ما يتعارض تماماً مع الدستور^(٤٠).

ونظراً لأن هذا الموقف يعد تناقضاً واضحاً في سياسة الحكومة ، لذا فقد حرصت المعارضة على أن تطرق العديد من الأرواب التي تشير ولو من بعيد إلى أحداث ٤ فبراير وشهدت قاعات مجلس الشيوخ العديد من المواقف حيث استطاعت المعارضة أن تخرج الحكومة^(٤١).

وعلى الرغم من الأحكام العرفية القاسية والرقابة الشديدة على الصحف والمطبوعات عموماً إلا أن الهيئة السعدية قد تمكنت من أن تنال من الوفد وأضعفت من شعبيته إلى حد كبير نظراً لأن الحكومة قد حرصت على تنفيذ كل

المطالب البريطانية بصورة قويت باستنكار واستياء شديدين من بعض الوفديين قبل غيرهم وبشهادة أحدهم " لقد كان حكم الوفد أقرب الى الديكتاتورية منه الى النظام الديمقراطي السليم"^(٣٢).

لقد أسرفت الحكومة في تفسير «ضرورة الحرب» فاعتقلت اعدادا كبيرة من أعضاء الهيئة السعدية دون أن يكون لهم شأن في الاضرار بمجهود الحلفاء^(٣٣) وتساءل أحد أعضاء مجلس الشيوخ : هل من حق الحاكم العسكري أن يعتقل ما يشاء بدون ذكر الاسباب ؟ وأضاف النائب قائلا : قد يكون ذلك مقبولا في بعض الظروف بحجة المحافظة على سلامة الدولة ، افهم أن يقول الحاكم العسكري عندما قبض على على ماهر ياشا أنه يتمتع عن ذكر الاسباب لسلامة الدولة ، هذا مقبول لأن على ماهر رجل متصل بشئون الدولة ولكن من غير المقبول أن يقبض على موظف في الدرجة الثامنة فاذا سئل الحاكم العسكري عن أسباب القبض أو الاعتقال اجاب . بأن ضرورات الحرب تقتضى ذلك^(٣٤).

وفي الوقت الذي أسرفت فيه الحكومة في تفسير «ضرورة الحرب» فانها قد أسرفت أيضا في مكافأة أنصارها من الوفديين وأساءت الى الآخرين ممن ليسوا من أنصارها ولم يكن لها أن تحتج بأن الحكومات الاخرى تفعل ذلك حيث أن للوفد اعتبارا آخر لانه الحزب الذي يؤمن بالدستور وينادى بالديمقراطية ويستند الى قواعد جماهيرية غفيرة ، لذا كان لزاما على الحكومة أن تسير في الحكم بالطريقة الديمقراطية ، واذا كان الحكم الدستوري أصلا له خصومه وله الأحزاب التي تضيق به فلم يكن من المعقول أن تتغاضى حكومة الوفد عن السلاح الذي تستفله بقية الأحزاب وتشهره في وجه الوفد حيث أنه من المؤكد أن السلطة ستزول يوما ما عن الوفد وستذهب أيضا الأحكام العرفية وتبقى الحقيقة التي سيعجز الوفد عن مواجهتها .

ومضى الحزب السعدى متضامنا مع غيره من أحزاب المعارضة في محاولة مستمته لاحراج الحكومة حيث اجتمع المعارضون وكتبوا خطابا الى مصطفى النحاس يطلبون فيه التحقيق مع على ماهر^(٣٥).

وكان أحمد ماهر صاحب فكره أن يكون للمعارضة رأى فى الأمور الخطيرة التى تتعرض لها مصر مثل محاولة إغراق الدلتا وتدمير آبار البترول وخطوط المواصلات بهدف اعاقا تقدم القوات الألمانية^(٣٧).

ولما كانت سياسة الهيئة السعدية هى كشف وتمرية حكومة الوفد بهدف التقليل من هيبتها لدى الرأى العام المصرى فقد قاد الدكتور أحمد ماهر زعماء الاحزاب السياسية فى أكبر مظاهرة سياسية توجهت الى القرى المصرية بعد أن ثبت أنه لا جدوى من مواجهة الحكومة فى القاهرة ولعل الهدف من وراء تلك المظاهرة السياسية هو اطلاع الرأى العام على ما تفعله الحكومة ضد المصلحة القومية بدءا بالاستثناءات والاعتقالات واجراءات فصل الموظفين وانتهاء بأحداث ٤ فبراير . واختارت المعارضة مديرية المنوفية بالذات لكثرة ما فيها من متعلمين يسهل اقناعهم^(٣٨) ، ويعلق أحد زعماء الأحزاب على هذه الزيارة فيقول : " لقد عملت الحكومة على مضايقة الشخصيات التى استقبلتنا وانزلت بهم متاعب كثيرة ونكلت ببعض العمدة والمشايخ واعتقلت بعض الطلاب والفلاحين والمدرسين الالزامى " وأرجع صاحب هذه الرواية السبب فى ذلك " الى أن احترام القانون لم يصبح فى أخلاقنا ولم يستقر فى ضمائرنا بل على العكس يرى الكثيرون من الحاكمين التحايل على القانون للتخلص من أحكامه ويعتبرون ذلك " شطارة " ويغضبون لها وقد يكون مرجع ذلك الى الاستعمار الذى حكم مصر أزمانا طويلة ، حيث فرض على المصريين أحكاما ظالمة بل بلغ منا الاغتباط بالتحايل على القانون أن أصبحنا نتحايل على احكام الشريعة الاسلامية نفسها^(٣٩).

ولعل الدكتور هيكل كان يشير الى فتوى وزير الاوقاف - حسين الجندى - فى وزارة النحاس حينما عقد الوزير اجتماعا حضره كثير من الفقهاء انتهى بفتوى كانت موضع سخيرة وتعجب من جماهير الشعب وخلاصة الفتوى : " ان الملك فاروق ينحدر من الدوحة النبوية الشريفة عن طريق والدته الملكة نازلى حفيدة سليمان باشا الفرنسى الكولونيل سيف سابقا^(٣٩) .

ويلاحظ أن جهود المعارضة قد تركزت كلها ضد حكومة الوفد فى شكل منسق وراحت تبث الدعايات والاقاويل بهدف كسب ارض جديدة على حساب

الوفد وكان القضية المصرية قد أصبحت قضية صراع بين الوفد وأحزاب الأقلية بعيدا عن القضية الأساسية وهي الوجود البريطاني ، والملفت للنظر أيضا أن الحديث عن ٤ فبراير قد إنصب على الوفد بعيدا عن الخطر الحقيقي وهو الاحتلال البريطاني ومما يستدعي الانتباه أيضا أن الوفد لم يمالج تلك القضية (٤ فبراير) بذكاء وحكمة شديدين بل مضى ليمس لمعارضيه نقطة بعد أخرى ولعل أهمها تأثيرا على الوفد هي قضية مكرم عبيد^(١٠).

وبالرغم من أن السعديين كانوا يعتبرون مكرم عبيد وراء كل المشاكل والانشقاقات التي أصابت الوفد بل وكان من بين أسباب خروج أحمد ماهر والنقراشي من الوفد إلا أنه وبمجرد أن انفصل مكرم عن الوفد حتى تلقفوه وصنعوا منه بطلا وطنيا وعدوه ضحية الانتحارات والسرقات التي ترعاها زوجة النحاس ومن ورائها أقاربها وأصدقائها^(١١).

وبمجرد خروج النحاس من الحكم - ٨ أكتوبر ١٩٤٤م - شن الدكتور أحمد ماهر حملة ضده متهما إياه بأنه كان يحكم مصر وفقا لاساليب هتلر وموسليني محتميا وراء برلمان جاء نتيجة انتخابات مزيفة^(١٢) وهو قول حكمته عوامل سياسية حزبية خالصة .

وفي ٨ نوفمبر ١٩٤٤م صدر مرسوم بقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٤م يقضى بإلغاء كافة الترقيات والعلاوات والمعاشات الاستثنائية التي تمت في عهد وزارة النحاس^(١٣)، وأعيد الموظفون الذين عزلهم النحاس إلى وظائفهم وأحيل إلى المعاش كل ما عرف عنه أنه كان ضليعا مع الوفد ومن بين هؤلاء الدكتور طه حسين المستشار الفني لوزارة المعارف^(١٤).

ولعل من أهم العوامل في تقوية الهيئة السعدية هو كراهية السيدة صفية زغلول «حرم سعد زغلول» لحزب الوفد وكراهيتها الشديدة للنحاس ، ومما يستوقف النظر أنها رفضت أن تهنيء النحاس عقب توليه وزارة ٤ فبراير عندما ذهب ليلتقي تهنئة أم المصريين «كما كان يطلق عليها» وقال لها وهو يقبل يدها : «جئنا لنتلقى من أم المصريين تهانينا» فقالت له : «أنا أعزيكم ولا أهنيكم ، ليس خليفة سعد زغلول هو الذي يتولى الحكم على أسنة الرماح البريطانية» فقال

النحاس، نحن أنقذنا العرش ، وأنقذنا الاستقلال «فقالت» لن تثبت الايام الا أن خليفة سعد تولى الحكم على دبابات الانجليز»^(١٥) .

ويبدو ان السيدة صفية زغلول كانت تناصر الدكتور أحمد ماهر على اعتبار أن الهيئة السعدية هي الرصيد الوطني الباقي من تراث سعد زغلول ولذا فقد فتحت أمامهم النادي السعدي وراحت تستقبل اعضاء الهيئة السعدية وتزودهم بنصائحها وأثناء زيارتهم لبيت الأمة ، وراحوا يقولون في مواجهة الدكتور أحمد ماهر : النحاس . فما كان من الدكتور ماهر الا أن قال : انجليزى انجليزى . وردد السعديون هذا التهاتف فأرسلت الحكومة قوات البوليس واقتحموا بيت الأمة وضربوا الشبان السعديين أمام أم المصريين^(١٦) من هنا كان عداء صفية زغلول الصريح للنحاس وحكومته وبدا ذلك في عدة أمور :

أولا : انها طلبت من الوفد ان يبحث عن مكان اخر للاجتماعات غير بيت الأمة .

ثانيا : انها ذهبت عقب ٤ فبراير الى القصر الملكي واعتذرت باسم سعد زغلول عما فعله خليفة سعد وقالت لحسين باشا (رئيس الديوان) قل للملك انه ليس من مبادئ سعد أن يتولى الوفد الحكم على الدبابات وقد اختلف سعد كثيرا مع الملك فؤاد ولكنه لم يلجأ مرة واحدة للأجنىبي وكان يقول : «الملك هو رايتنا جميعا» وازافت السيدة صفية زغلول «اننى منذ يوم ٤ فبراير لا أنام الليل واننى اعجب كيف ينام الرجال»^(١٧) .

أما ردود أفعال النحاس على تلك المواقف. فقد قاطع بيت الأمة ومنع جميع وزرائه من زيارة صفية زغلول وصدرت الاوامر الى الرقابة بأن تحذف مقالات الثناء عليها أو حتى مجرد ذكر اسمها^(١٨) ويبدو ان النحاس قد حاول اعادة العلاقات مرة ثانية مع بيت الأمة فقد حاول عثمان محرم أن يبذل الوساطة تمهيدا لمودة العلاقات الا أن السيدة صفية زغلول أجابت بأنها لا تضع يدها في يد النحاس وانها تفقر له اسامته لشخصها اما اسامته لمصر وللملك مصر فهي لا تستطيع ان تنساه^(١٩) فهو قول يحمل كثيرا من المزايدة والمبالغة مجاملة لأصدقائها من السعديين.

ويبدو ان السيدة صفية زغلول قد تأثرت كثيرا من أحاديث الدكتور احمد ماهر - الذى كان يتردد كثيرا على صفية زغلول ، التى كانت تصرح دائما أن الوفد وزعامته قد خرجا على خط سعد زغلول وأن الباقي من رصيده هو أحمد ماهر وهيئته السعدية^(٥٠).

وعلى الرغم من كل هذا فقد كانت صفية زغلول تعتبر النحاس ضحية للعديد من الشخصيات التى زينت له ما صنع فى ٤ فبراير وكانت تقول " أننى حزينة على النحاس الذى عرفته قبل ١٩٤٢ ولا أستطيع ان أنسى انه خدم مصر حتى ذلك الحين خدمات صادقة أما النحاس بعد ذلك «فهذه لله» ^(٥١) ولعل هذا يفسر عزوف النحاس عن المشاركة فى تشييع جنازتها .

وهكذا تجمعت كل أنواع المعارضة لى تتخذ من النحاس وحكومته هدفا ضد الوفد وحمل النواب السعديون حملة شديدة على الحكومة لدرجة أنهم طالبوا بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ مما يعنى استقلال مصر^(٥٢) وكان السعديين أنفسهم لم يشتركوا فى توقيع هذه المعاهدة فقد كانوا اعضاء بارزين فى الوفد واصبح من الممكن أن نسمع فى مجلس الشيوخ أثناء مناقشات دارت حول ولاء الكوليرا مثل هذه الكلمات التى يتمثل فى سخريتها المرة ذلك العداء الشديد الذى يكنه الاعضاء السعديون ضد حكومة الوفد " أن مصر تعيش ساعات عصيبة لقد جامتا الملايا كما جامتا الحكومة مع هذا الفارق الوحيد وهو أن الملايا قد جامتا على متن الطائرة البريطانية كما جامتا الحكومة الحالية على ظهر دبابات بريطانية العظمى ^(٥٣) وعلى الرغم من أن هذه الكلمات لم تنشرها الصحف الا أن الناس قد تناقلوها وأصبحت حديث رجل الشارع فى مصر .

وعموما فلم يترك السعديون فرصة الا استغلوها بهدف زعزعة ثقة المصريين فى الوفد وقيادته وما كانت مذكرة نوفمبر ١٩٤٢ الا انطلاقا من هذه السياسة تلك المذكرة التى قدمها المعارضون ومن بينهم الحزب السعدى الى قادة الدول الكبرى المجتمعون فى القاهرة (تشرشل - روزفلت - شايانج كاي شك) حيث شهبوا فيها بالوفد وسياسته وحددوا مطالب مصر فى أربع نقاط اساسية :

١- التسليم باستقلال مصر ورفع القيود التي أوجدتها المعاهدة وجلاء جميع القوات الاجنبية .

٢- الاعتراف بحقوق مصر في السودان .

٣- استرداد مصر كامل سيادتها على قناة السويس .

٤- اشتراك مصر في مؤتمر السلام القادم كدولة مستقلة ذات سيادة .

لقد تضمنت المذكرة أيضا الشكوى من سوء استخدام الوزارة للأحكام العرفية والرقابة الصحفية^(٥١) وهذه المذكرة لا تختلف عن مذكرة الوفد، التي قدمها الى الحكومة البريطانية في ابريل ١٩٤٠ حيث ان كلا منهما تمد مناورة سياسية بهدف لفت نظر السياسة البريطانية الى أن المعارضة قدملت الانتظار .
والهم ان هذه المناورة البارعة لم تكن من اختراع المعارضة وانما كانت بإيعاز من الملك فاروق^(٥٢) .

واستطيع ان اقول ان سياسة الهيئة السعدية لم تكن قائمة على أى أساس ديمقراطى او دستورى وان مبالفتها فى فكرة الديمقراطية تتناقض تماما مع سياسة حكومات الاقلية والتي ترأست الحكم بدأ من يناير ١٩٣٨ وحتى ٤ فبراير وقد كانت الهيئة السعدية من بين الاحزاب التي اشتركت فى الحكم على الرغم من مخالفة ذلك صراحة لنص الدستور الذي يخول لحزب الاغلبية حق تشكيل الحكومة الا أن احزاب الاقلية قد تمكنت من تزيف الانتخابات بالعديد من الوسائل وصادرت فى ذلك حق الامة فى اختيار مرشحيها وللاسف فقد تمودت العديد من الحكومات على المضى فى هذا الطريق الذى يعد انتهاكا صريحا لاسبط حقوق الانسان المصرى .

الاحرار الدستوريون :

وهم اول تجمع خرج على الوفد سنة ١٩٢٢ وتولوا الوزارة منفردين احيانا ومؤلفين مع غيرهم احيانا اخرى وكانت آخر وزارة لهم تلك التى تولوها عقب

اقالة الوفد ١٩٢٧ واستمروا فيها حتى اغسطس ١٩٢٩ ولعل من أهم الأسباب التي دعت الى تأليف الحزب الدفاع عن الدستور والعمل على سرعة اصداره وتنفيذه والحفاظ على الحياة الدستورية وتأكيدا لاهمية الدستور عند مؤسسي الحزب نعموا انفسهم باسمه^(٥٦).

واعتمد الحزب في تكوينه على طبقة كبار ملاك الاراضى الزراعية من ذوى الثقافات الاجنبية .

وبالرغم من أنهم يهدفون الى استقلال البلاد الا أنهم يحرصون على مكاسبهم الاقتصادية والاجتماعية حيث نصت المادة السادسة من برنامج الحزب على ضرورة تنظيم العلاقة بين العامل وصاحب العمل على اساس من العدل^(٥٧).

والعدل مبدأ اخلاقي يفهم باكثر من زاوية حيث يفهمه الرأسماليون بأنه الارتفاع بالمستوى الاجتماعى للعامل فى اطار النظام القائم ويفهمه الاشتراكيون على اختلاف درجاتهم بأنه تغيير فى اساس ملكية وسائل الانتاج ، لذا فقد ظلت مبادئ هذا الحزب مصدر شك وريبة لدى قطاعات كبيرة من العمال المصريين لان الصفة الغالبة على هذا الحزب أنه تجمع يعتمد على العصبيات اكثر من اعتماده على مبادئ سياسية حيث ضم العائلات ذات العصبيات الريفية ومن هنا كان أكثر الاحزاب تفككا وتعرضا للخلافات الشخصية حول زعامته^(٥٨).

ويلاحظ أن كل الاحزاب السياسية فيما عدا الحزب الوطنى انشطرت عن الوفد او صدرت عن اشخاص اصلا من انصار الوفد فالاحرار الدستوريين وحزب الاتحاد والهيئة السعدية والكتلة الوفدية كل هذه القوى تألفت من اشخاص انفصلوا عن الوفد فى هذا الوقت او ذلك .

وعلى الرغم من أن هذا الحزب يعد من أهم الاحزاب مطالبة بالدستور الا أنه ما ان ترأس محمد محمود الحكومة (ديسمبر ١٩٢٧) حتى قامت حكومته بحركة تقلات داخل الجهاز الادارى للدولة وشملت أيضا إجراءات فصل واسعة النطاق للمناصر الوفدية وأحلت المواليين لها محلهم ولعل هذا كان مقدمة لتزييف ارادة الامة حتى لقد شهد السفير البريطانى بأنه بات واضحا ان الانتخابات سوف «تزيّف» بواسطة الحكومة^(٥٩).

وبالفعل فقد بدأت الحكومة فى القيام بالعديد من الاجراءات التى تؤكد عزمها على تزييف ارادة الامة ولعل الخطوة الاولى فى تلك العملية ما قامت به الحكومة من إجراء الانتخابات على مرحلتين (الوجه القبلى فى يوم والوجه البحرى بعد ثمان واربعين ساعة) وتذرعت الحكومة بحجة الحفاظ على الامن والنظام وحتى يبدو هذا الاجراء وكأنه لايتعارض مع الدستور فقد تم اصدار فتوى من قلم قضايا الحكومة بأن هذا الاجراء لا يتناقض مع الدستور^(٦٠).

ولعل هذه هى المرة الأولى فى تاريخ الحياة النيابية المصرية التى تجرى فيها الانتخابات على مرحلتين بدلا من اجرائها فى يوم واحد كما كان متبعاً من قبل ولا يخفى نائب رئيس الاحرار الدستوريين الهدف الحقيقى من وراء هذا الاجراء حيث يقول : (لقد كان محمد محمود أكثر اطمئنانا الى الوجه القبلى فاذا جرت فيه الانتخابات وظهرت نتيجتها وكانت الاغلبية الكبرى لأنصار الحكومة اثر ذلك فى مجرى الانتخابات فى الوجه البحرى تأثيرا كبيرا)^(٦١).

ولم تكف الحكومة بهذا الاجراء وانما اقدمت على تعديل الدوائر الانتخابية عن طريق فصل بعض المناطق أو ضم مناطق أخرى بما يتفق ومصالح مرشحي الحكومة^(٦٢).

ومن المؤكد ان ما أقدمت عليه الحكومة من تعديل الدوائر الانتخابية ادى الى الاستهانة بالقانون واقتتاع الاحزاب بإمكان تعديل تلك الدوائر على هواهم ولم تفرق الاحزاب بين المبادئ القومية الثابتة والمنافع الحزبية العاجلة ولعل ما اقدمت عليه حكومة ٤ فبراير من اعادة الدوائر الى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٣٧ يعد مثالا واضحا لمدى الاستهانة بفكرة ثبات الحدود الجغرافية بين الاقاليم^(٦٣).

ولقد بقى الدستوريون فى الحكم اكثر من عام ونصف لم يملوا الا الإجراء التقليدى الذى تتبعه كل وزارة حزبية وهو سن القوانين والتشريعات بهدف التضيق على خصومها السياسيين.

ووفقا لهذا الاتجاه فقد أصدرت الحكومة مرسوما في ٨ مارس ١٩٣٨م _
بمنع قيام الجمعيات أو الجماعات التي لها صورة تشكيلات شبه عسكرية *
القمصان الملونة (٦٤) .

ويبدو ان الملك فاروق كان قاسما مشتركا في حركة الصراع الدائر بين القوى
السياسية المختلفة بهدف أن يكون للقصر موقف الريادة أو بالمعنى المتعارف عليه
أن يكون فاروق هو المصدر الفعلي للسلطات وفي المقابل فلا مانع من أن يتفاوض
عن أى تجاوزات تحدثها حكومات الأقلية حتى ولو كان من بين هذه التجاوزات
تزييف ارادة الامة .

ويمضى أحد زعماء الاحرار الدستوريين في تصوير ما حدث عقب فوزهم
الدستوريين في انتخابات ١٩٣٨ فيقول " لقد كان من المتوقع الا يقبل الملك
استقالة الحكومة وأن يكلف محمد محمود باعادة تأليفها لكن ما حدث أن
الوزارة قدمت استقالتها فاستبقاها الملك للبت فيها ومضت الأيام ولم يبت في
امر الاستقالة ولا في الوزارة الجديدة بل ان البرلمان افتتح وألقى محمد محمود
خطاب العرش وأمر الوزارة مازال معلقا وعندما صدر الامر لمحمد محمود
بتأليف الوزارة قدم كشفا باسماء اعضائها فاستبقاه الملك وطلب كشفا آخر
وهكذا حتى قدم محمد محمود ثمانية كشوف (٦٥) .

ويبدو أن على ماهر (رئيس الديوان الملكي) قد لعب الدور الرئيسى في
افساد العلاقات بين القصر والاحرار الدستوريين بهدف أن يكون لكامل البندارى
موقعا في الحكومة حتى ينقل للقصر ما يدور داخل جلسات مجلس الوزراء (٦٦) .

ولم تستطع حكومة محمد محمود ان تقف في وجه هيمنة القصر ومحاولاته
المتكررة للنيل من استقلال الحكومة حتى وصل الامر ان على ماهر قد تخطى
عمل الحكومة وقام بتمثيل مصر في مؤتمر المائدة المستديرة في لندن (مارس
١٩٣٩) على الرغم من أن محمد محمود كان حريصا على الذهاب الى هذا
المؤتمر حتى يحظى ببعض الشعبية وخصوصا وان هذا المؤتمر (المائدة المستديرة)
سيناقش القضية الفلسطينية التي تحظى باهتمام بالغ من الشعب المصرى ،

وتشير الوثائق الامريكية الى أن على ماهر كان حريصا على عدم حصول محمود محمود على تلك الشعبية^(٧٧).

ويضيف نائب رئيس الاحرار الدستوريين قائلا : «لقد كان محمد محمود يريد أن يسافر بنفسه الى هذا المؤتمر راجيا أن يكون له فخر المشاركة في تفريج أزمة العرب من أهل البلاد المقدسة وكان الرجل مفتبطا بما يرجو أن يقوم به من ذلك ايما اغتباطه^(٧٨).

وإذا كان هذا الموقف يعد تصميذا في الصراع بين القصر والحكومة فانه من ناحية أخرى يعتبر مخالفة صريحة لأبسط المبادئ الدستورية فلم يكن من الطبيعي أن يسافر رئيس الديوان في مهمة قد تترتب عليها مسئولية سياسية هي بلا شك من اختصاص الحكومة ، ولما كان على ماهر لم يحصل على تكليف رسمي من الحكومة^(٧٩) حتى تتحمل مسئولية أعماله فان هذا الاجراء يعد مخالفة لأبسط القواعد الدستورية والقانونية .

وكان الأجدر بحكومة محمد محمود أن تقدم استقالتها ولعلها بذلك قد تحظى بشعبية أكثر من اشتراكها في مؤتمر المائدة المستديرة وهي بذلك تضع فاروق وحاشيته في موقف غاية في الصعوبة الا أن الدستوريين قد قبلوا على أنفسهم أن يكونوا تابعين للقصر على اعتبار أنه مصدر السلطات الحقيقية وهم من هذه الناحية يتحملون القدر الأكبر في المسئولية .

والحقيقة انه لم تكن هناك ضرورة وطنية تستدعي قبول محمد محمود تشكيل الحكومة من البداية بعدما تأكد أن الهدف من اقالة حكومة الوفد هو المجيء بحكومات الاقلية التي لن تقف في وجه النفوذ المتنامي للقصر . والغريب أن كثيرا من المشاكل التي دار حولها النزاع بين الحزب والقصر كانت بخصوص مسائل سبق أن وقع النزاع حولها من قبل بين حكومة الوفد والقصر ويومها وقف الاحرار الدستوريون الى جانب القصر ضد الوفد^(٨٠) .

وكان على الاحرار الدستوريين أن يدفعوا ثمن عدوانهم على الدستور وكان الثمن غاليا حيث تنقلت خيوط السلطة التي تبقت في يد حكومتهم الى يد

القصر وما ان حل عام ١٩٢٩ حتى كانت الحكومة قد وصلت الى درجة لم تعد تملك من السلطة الا ما تستمده من القصر واصبح دستور القصر هو دستور الحكومة^(٧١) .

وظل الصراع قائما بين على ماهر ممثلا للقصر وبين محمد محمود الذى كان يصارع المرض حتى اضطر الى تقديم استقالته .

ولقد اختلفت الروايات حول ظروف الاستقالة فالبعض يعتقد بأن تقديم الاستقالة قد تم بناء على أوامر القصر^(٧٢) والبعض الآخر يعتقد ان محمد محمود قد ابلىح الملك برغبته فى الاستقالة بعد ان علم ان على ماهر يتصل ببعض الاشخاص ليمرض عليهم الاشتراك معه فى الوزارة الجديدة^(٧٣) .

أما محمد محمود نفسه فيقول للسفير البريطانى غداة تقديم استقالته . انه ليس من سبب سوى ظروفه الصحية^(٧٤) واعتقد ان القصر هو الذى طلب من محمد محمود ان يقدم استقالته نظرا لأن على ماهر كان حريصا على اقالة محمد محمود حتى تسند اليه رئاسة الحكومة ولما كانت العلاقة بين فاروق وعلى ماهر تتسم بالود المتبادل فمن الطبيعى ان يطلب فاروق من محمد محمود ان يقدم استقالته ومما يضاعف من هذا الاعتقاد ما تشير اليه الوثائق الامريكية من ان محمد محمود لم يعد موضع ثقة الملك فاروق بسبب مؤامرات على ماهر^(٧٥) .

وسواء أكان القصر هو الذى أوعز الى محمد محمود بتقديم الاستقالة أو ان محمد محمود هو الذى أقدم من نفسه على تقديم الاستقالة فالمحصلة واحدة وهو ان الاستقالة قد قبلت لأن الحكومة لم تعد تحظى برضاء الملك .

وهكذا سلكت احزاب الاقلية طريقا لا تتفق مع الدستور معتمدة على القصر الذى لم يتورع عن اقالة اية حكومة حينما يجد ان الفرض من بقائها قد استنفد وبخروج الدستوريين من الحكم انتقلوا الى صفوف المعارضة الا أن معارضتهم كانت دائما فى اطار التعاون مع بريطانيا باعتبارها الدولة الحليفة ولقد ذكر السفير البريطانى : « ان الدكتور احمد ماهر يبدى قدرا كبيرا من التعاطف مع

الدول الديمقراطية وأنه يرى ضرورة خلق روح الثقة بإنجلترا واعطائها حقوقا أكثر مما ورد في معاهدة ١٩٣٦ وأن الاحرار الدستوريين يشاركون الدكتور احمد ماهر في وجهة نظره تلك»^(٧٦).

ولقد انقسم الدستوريون فيما بينهم حول كثير من القضايا الوطنية فبينما كان رئيس الحزب موافقا على اعلان الاحكام العرفية كانت الغالبية العظمى ترى خلاف هذا الرأي على اعتبار أن مصر لم تعلن الحرب فضلا عن بعدها عن ميادينها ومن ثم فلا موجب لفرض هذا القانون المقيد للحرية وإذا كان الفرض من هذا القانون هو ضمان موقف مصر بجانب إنجلترا ففي استطاعة الحكومة استصدار التشريعات الكفيلة بتحقيق هذا الفرض ولقد صدرت تشريعات مشابهة تتعلق بالسفن والتموين والصحف واجهزة الاعلام ويعد مناقشة الموضوع داخل اجتماعات الحزب تمكن محمد محمود من أن يقتنع الغالبية بأهمية اعلان الاحكام العرفية بحجة أن الدستوريين لو كانوا شركاء في الحكم لتضامنوا مع الوزارة في هذا الاجراء وليس من الانصاف أن يكون للانسان في الموضوع الواحد راياين متناقضان تبعا لوجوده في الحكم أو كونه في المعارضة^(٧٧).

أما عن موقف السعديين من قضية دخول مصر الحرب ضد ألمانيا فلقد اختلفت وجهات النظر فبينما كان محمد محمود (رئيس الحزب) يرى أن أفضل وسيلة لتدعيم الصداقة بين مصر وبريطانيا هو أن تعلن مصر الحرب ضد المحسور^(٧٨) كان نائب رئيس الحزب (الدكتور هيكل) وغالبية الحزب يؤيدون الاتجاه القائل بضرورة تجنب مصر ويلات الحرب^(٧٩).

وعندما تقدم الوفد بمذكرته الى السفير البريطاني - أبريل سنة ١٩٤٠ - تلك المذكرة التي وصفها السفير البريطاني بأنها تعد تطرفا في المطالب الوطنية بهدف أن يعيد الوفد هيئته وقدرته على خلق المتاعب وعدها نقطة تحول خطيرة في العلاقات المصرية البريطانية^(٨٠) وعلى الرغم من أن المطالب القومية التي دعت اليها تلك المذكرة كانت موضع رضا وقبول من كل القوى السياسية إلا أن محمد محمود (زعيم الدستوريين) قد وصفها بأنها محاولة للحصول على شيء بالتهديد والابتزاز وإنما أبعد ما تكون عن الحنكة السياسية^(٨١).

أما عن موقف الدستوريين من أحداث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ .

فلقد انضم الدستوريون بكل قواهم الى القوى المناهضة للوفد عقب ٤ فبراير ١٩٤٢ ولقد رأى الدستوريون فى تلك الازمة فرصة لتكوين وزارة ائتلافية برئاسة النحاس فهى تضمن اشترك الوفد وتحول دون انفراد بالحكم كما يريد القصر وتتسجم مع ما للوفد من اقلية فى البرلمان ، وبينما اعتبر الدكتور هيكل أن تأليف وزارة قومية برئاسة النحاس يعد حلا كريما للموقف ويجمل رفض الانذار مأمون العاقبة ويحافظ على استقلال مصر وسيادتها^(٨٢) كويعت محمد محمود رئيس الدستوريين رسالة احتجاج واستنكار للسفير البريطانى سلمها «دسوقي اباطة» سكرتير عام الحزب الى «والتر سمارت» سكرتير السفارة» وتضمنت تلك الرسالة العلاقة بين ما حدث فى ٤ فبراير ومعاهدة ١٩٣٦ على اعتبار ان ما حدث يعد انتهاكا خطيرا لمعاهدة التحالف والصداقة بين مصر وبريطانيا^(٨٣).

ومن المؤكد ان بريطانيا كانت تقدر اهمية العلاقة الوطيدة مع الدستوريين لذلك أوفدت والتر سمارت «السكرتير الشرقى للسفارة» الى منزل الدكتور هيكل - رئيس الحزب بالنيابة - لينقل اليه تحيات الحكومة البريطانية وتقديرها لسياسة الحزب ومواقفه فى مناصرة الديمقراطية . ومما يلفت النظر أن الدكتور هيكل لا يثير موضوع ٤ فبراير كقضية خلاف مع بريطانيا وإنما يطلب من السكرتير الشرقى «والتر سمارت» ان تتوسط بريطانيا لدى الوفد لتخصيص عدد من المقاعد للمعارضة ويحاول الدكتور هيكل ان يربط بين هذا المطلب وحادث ٤ فبراير بقوله : «لا بد من تخصيص نسبة من الدوائر الانتخابية لاجزاب المعارضة والا ستضطر هذه الاحزاب اليهجومهالوفدالذى جاء الى الحكم على أسنة الحراب البريطانية»^(٨٤).

وعملا على ارضاء المعارضة فقد كتب السفير البريطانى الى حكومته بأن توزع الى صحيفة التيمز والى الاذاعة البريطانية " ب . ب . س " ليقدما تعليقا على عودة الوفد الى الحكم بما يؤكد أن بريطانيا تقر موقف السعديين والاحرار الدستوريين لاخلاصهما لمعاهدة ١٩٣٦ ولناصرتها لقضية الديمقراطية فى العالم^(٨٥) .

ويبدو ان السفارة البريطانية في محاولة منها لكسب ود المعارضة قد بذلت محاولات مع الوفد فيما يتعلق بتخصيص عدد من المقاعد البرلمانية لهم الا ان حكومة الوفد اشترطت ان يعلن الدستوريون والسعديون ان مصطفى النحاس قد ادى خدمة جليلة للعرش وللبلاد بقبوله الوزارة في ٤ فبراير^(٨٦) فإذا ما وافق الدستوريون والسعديون على هذا التصريح يمكن الدخول في مفاوضات حول عدد المقاعد التي يمكن ان تترك للمعارضة وابدى الدستوريون موافقتهم على الشرط السابق^(٨٧) الا أن عدد المقاعد التي تترك للمعارضة كانت موضع خلاف حيث طلب الدستوريون ٢٥٪ من مقاعد مجلس النواب وتمسك الوفديون بنسبة ١٥ ٪ فقط .

وهكذا ابدى الدستوريون موافقتهم على أن يعلنوا ان مصطفى النحاس بقبوله الوزارة في ٤ فبراير قد ادى خدمة جليلة للبلاد على شرط ان يتنازل الوفد عن ٢٥٪ من مقاعد مجلس النواب والا فان عودة الوفد تعتبر على اسنة الحراب البريطانية .

وعندما فشلت المفاوضات قرر الدستوريون متضامنين مع باقى الاحزاب مقاطعة الانتخابات وهكذا كان موقفهم غريبا لان امتناعهم عن دخول الانتخابات لم يكن احتراما لمبدأ ولا احتجاجا على حادث وقع ولا ايمانا بعقيدة لانهم مستعدون لدخول الانتخابات على شرط الاتفاق على الدوائر .

وهكذا عادت نفس المناورات التي حدثت يوم ٤ فبراير يوم ان قالوا لمصطفى النحاس : اذا قبلت تشكيل وزارة قومية فان هذا يعد خروجا من دائرة الانذار البريطاني «وعندما اصبر النحاس على رفض الحكومة القومية قالوا له : «أنك جئت على اسنة الحراب البريطانية واليوم يطلبون عددا من المقاعد في مجلس النواب مقابل أن يقولوا بأن النحاس قد أنقذ البلاد بقبوله الحكم واذا رفض قالوا لن ندخل مجلس النواب لانه امتداد للحكومة التي جاءت على اسنة الحراب البريطانية».

ومن هنا فقد اشترك الدستوريون مع باقى القوى المناهضة للوفد في مقاطعة الانتخابات واخذوا يعقدون الاجتماعات للتباحث في كيفية مواجهة

الوفد على اعتبار أن الوفد هو قضيتهم الأولى وجريا على سياسة النيل من الوفد فقد بعث الدكتور هيكل بخطاب الى الملك فاروق يتذمر فيه من الحكومة وسياستها واعتبارها الحكم مغنما وعاب عليها تأليفها لجنة لبحث تبعات مصر وقضايا مابعد الحرب^(٨٨) وهو موقف يتم عن قدر كبير من الصراعات الحزبية .

وظل رئيس الوزراء - مصطفى النحاس - هذفا لهجمات شديدة وجهتها اليه المعارضة مشيرة دائما الى ظروف مجيئه الى الحكم ولم تتنازل كل الاحزاب عن اللجوء الى أى الطرق مهما كانت بهدف النيل من الوفد وقيادته بما فى ذلك اللجوء الى قادة الحلفاء^(٨٩) وتتاسى الدستوريون انهم قد اخذوا على الوفد هذا المسلك فى مذكرة سنة ١٩٤٠ حينما تقدم الى السفير البريطانى بمطالب مصر حيث اعتبرها محمد محمود مسلكا غاية فى الانتهازية وطعنة فى ظهر الحليفة^(٩٠) .

ومرة ثانية يحاول الاعضاء الدستوريون فى مجلس الشيوخ اثارة مذكرة ١٩٤٠ ، فى محاولة لاحراج الحكومة على أساس ان ما كان يعتبره الوفد مطلبا وطنيا سنة ١٩٤٠ قد اصبح أمرا منسيا عقب ٤ فبراير .

الا أن النحاس فى محاولة منه لتبديد تلك الاتهامات قد أعلن ان المذكرة بكل مطلب من المطالب الوطنية المدونة بها وفى مقدمتها الجلاء عن السودان هى فخرنا ولا تزال هى نفس مطالبنا نعمل لها جهد طاقتنا حتى يأذن الله بتحقيقها أو نغنى دونها^(٩١) .

والحقيقة ان ما أعلنه النحاس والخاص بمذكرة ابريل ١٩٤٠ لم يقترن بأية خطوة عملية وإنما كان من قبيل الاستهلاك السياسى لرد الهجمات المتكررة التى توجهها المعارضة بهدف النيل من الوفد والتقليل من دوره امام الرأى العام .

واستطيع ان اقول ان الاحزاب المصرية قد اضاعت قدرا كبيرا من جهدها فى قضايا تعد ثانوية بالنسبة للقضية الاولى وهى الاحتلال حيث لم تشغل هذه القضية المكانة اللائقة بها وبالتالي فإن حكومة الوفد قد انشغلت بالدفاع عن نفسها وراحت تسوق العديد من المبررات فى محاولة لإقناع الرأى العام بسياستها .

وبالقدر الذى كانت تشعل به المعارضة كانت حكومة الوفد تندفع للارتباط بالاحتلال وتلبية كل طلباته سواء أكان هذا نكايه فى المعارضة أو خوفا من تسلط الاحتلال ولذا فإن الوفد يعد مسئولاً مسئولية مباشرة عن العديد من التجاوزات التى وقعت طوال فترة بقائه فى الحكم حيث أتاح لخصومه فرصة قوية لمعارضته حتى وصل الأمر الى التشكيك فى وطنيته^(٩٢).

وبدلاً من أن تقدم الحكومة على تهديد تلك المزايع راحت تضاعف من هذا الاعتقاد عن طريق الاجراءات الادارية التى شملت نقل وفصل العديد من المديرين وكبار الموظفين بحجة أنهم يناصرون احزاب الاقلية^(٩٣).

والواقع ان الرقابة على الصحف ومنع الاجتماعات العامة والاعتقالات السياسية قد مكن الوزارة من أن تطلق يدها أكثر مما فعلت الوزارات الوفدية فى أى عهد مضى أو حتى وزارات الاقلية .

وعملاً بقانون النفي الادارى باتت المعارضة تتوجس خوفاً من هذا السلاح الذى استعملته الحكومة أسوأ استعمال وحتى مقل الأحزاب خضعت لرقابة شديدة من جانب البوليس السياسى مما اضطر الغالبية الكبرى من أعضاء الأحزاب الى الاعتكاف فى منازلهم خوفاً من الاعتقال^(٩٤).

والحقيقة ان احداً لا يستطيع ان يخص سياسياً مصرى من الاشتراك فى اتاحة الفرصة للسفير البريطانى لانتهاك حرية مصر وكرامتها واستقلالها على النحو الذى حدث فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ وزعماء الأحزاب كانوا يخشون دائماً ان يحل البرلمان الذى يضم نوابهم مما جعلهم يخشون الاحتكام من جديد الى الانتخابات حرصاً على مكاسبهم وتآليف حكومة برئاسة النحاس قومية كانت او ادارية او وفدية خالصة لم يكن ليزيل آثار الانذار البريطانى والمسئولية عن هذا الحادث قسمة بين القصر والزعماء والأحزاب والسفير البريطانى ، كل بقدر موقعه .

أما من كان مسئولاً منهم بشكل أكثر أو أقل فلا يغير من الحقيقة فى شيء .
لقد كان النحاس يريد ان تكون الحكومة كلها وفدية لمصلحته ومصلحة حزبه

واحزاب الاقلية تريد ان تكون الحكومة ائتلافية حتى يكون لهم نصيب فى الحكم والقصر مرغم تحت ضغط الانجليز ولكنه يكره النحاس ويود ان يكون الحكومة مؤلفة من جميع الاحزاب لكى تتاح له فرصة المؤامرة تأييدا لسلطته وانتقاما من سلطة الوفد .

ولم يعد الوفد هو ذلك الحزب الذى استطاع فى الماضى ان يحوز اجماع مصر فى ساعات الثورة المعصيبة فانشقاق العديد من اعضائه قد أدى الى تغيير ملامحه الاصلية وما حدث فى ٤ فبراير كان بمثابة الضربة القاتلة لنفوذ ، لقد بعد به العهد عن ذلك الوقت الذى كان من الممكن (كما حدث سنة ١٩٢٥) ان نرى شايا اصيب بجرح قاتل اثناء احدى المظاهرات فيغمس منديله فى دمه ليرسله - حبا وتقديرا - الى مصطفى النحاس قبل أن يلفظ آخر انفاسه^(٩٥).

لقد فقدت الجماهير المصرية حماسها الذى لم يعد يدفعها للموت فى سبيل الوفد ولذا فانتنى استطيع أن أقول أن ما حدث فى ٤ فبراير كان أهم الاحداث - وأعظمها تأثيرا على شعبية الوفد .

الإخوان المسلمون :

وفى الوقت الذى كانت دعوة مصر الفتاة تنتشر وتجد الانصار من بعض الشباب وتحظى بتأييد صريح او ضمنى من بعض رجال السراى والاحزاب كانت تجرى فى مصر دعوة أخرى تشابه دعوة مصر الفتاة من بعض الوجوه وتختلف عنها فى وجوه أخرى ولكن الدعوتين تتفقان من حيث انهما خروج على المألوف فى قيام الاحزاب فلم تكن الاوضاع الاقتصادية او السياسيةهى محور الارتكاز فى قيام الجماعتين وانما اتخذ كل منهما من الاسلام أساسا شاملا باعتبار أن الدعوة الاسلامية تجمع فى اطارها كل جوانب الحياة .

ولعل قيام جماعة الاخوان على هذا الاساس يعد من أهم العوامل فى شدة الاقبال عليها والاهتمام بها . ولما كانت الدعوة ذات طابع دينى فقط فى بدايتها لذلك انضم اليها كثيرون من أنصار مختلف الاحزاب القائمة حينئذ دون ان

يجدوا في الانضمام اليها والولاء لها ما يخالف او يتعارض مع ولائهم لاحتزابهم السياسية^(٩٦).

وقيل ان يعلن حسن البنا نزول الاخوان الى مجال العمل السياسى فان مؤتمر الطلبة الاخوان بجمعية الشبان المسلمين (مارس ١٩٣٨) قد ابرز في قراراته الاهتمام بالجانب السياسى على اعتبار ان اهتمام المسلم بشئون بلده من اهم المبادئ التى تقوم عليها الدعوة الاسلامية وانحصار معنى الفكرة الاسلامية في حدود الواجبات الروحية امر يتنافى مع طبيعة الاسلام^(٩٧).

وكان نزول حسن البنا الى ميدان العمل السياسى في مايو سنة ١٩٣٨ هو الانتقال الى المرحلة الثانية من مراحل الدعوة وكان المبدأ الاول من مبادئ هذه المرحلة ان الاسلام نظام شامل متكامل بذاته وهو السبيل النهائى للحياة بكافة نواحيها^(٩٨).

وفي العدد الاول من مجلة النذير يقول حسن البنا : " انه منذ عشر سنوات بدأت دعوة الاخوان المسلمين خالصة لوجه الله مقتنية اثر الرسول الاعظم صلى الله عليه وسلم متخذة القرآن منهاجا ولم يشترك الاخوان في المنازعات الحزبية بل كرسوا جهودهم في ميدان التربية وتغيير العرف العام وتطهير النفوس واداعة مبادئ الحق والجهاد وقد نجحت الجماعة في ذلك واما اليوم فلن يكون ذلك وستخاصمون هؤلاء جميعا في الحكم وخارجه خصومة شديدة ان لم يستجيبوا لكم ويتخذوا تعاليم الاسلام منهاجا يسيرون عليه ويعلمون به فإما ولاء وإما عداء ولسنا في ذلك نخالف خطتنا او نتحرف عن طريقنا او نغير مسلكنا بالتدخل في السياسة كما يقول الذين لا يعلمون ولكننا ننقل خطوة ثانية ولا ذنب لنا ان تكون السياسة جزءا من الدين وان يشمل الاسلام الحاكمين والمحكومين فليس في تعاليمه : اعط ما لقيصر لقيصر وما لله لله ولكن في تعاليمه : قيصر وما لقيصر لله الواحد القهار^(٩٩).

وكان نزول حسن البنا الى ميدان العمل السياسى مثار اهتمام كل القوى السياسية في مصر وخصوصا في هذا الوقت بالذات (١٩٣٨) ففي هذا العام

كان الملك قد اتم انتصاره على الوفد بينما انسلك عن الوفد حزب السعديين كما اخذت جماعة مصر الفتاة تهاجم الوفد علنا وتنتكر للدستور والحياة النيابية والمناداة بفاروق خليفة للمسلمين ، فى الوقت الذى بدأت جماعة الاخوان فى التقرب من القصر حيث كان الاحتفال بذكرى جلوس فاروق على عرش مصر وتجمع الاخوان المسلمون فى ميدان عابدين وهم يرددون يمين الولاء التقليدى " نمنحك ولاءنا على كتاب الله وسنة رسوله " .

ويبدو ان نزول الشيخ حسن البنا الى ميدان العمل السياسى فى هذا الوقت بالذات كان موضع اهتمام ولوم شديدين حيث اعتقد البعض ان هذه الدعوة على علاقة بالفاشية والنازية بل وقد تجرأ البعض وشكك فى صدق هذه الدعوة مدعيا أنها تشبه الى حد كبير الدعوة الفاشية فى ايطاليا والنازية فى المانيا^(١٠٠).

ولعل من المناسب ذكر بعض الملحوظات على هذا الكلام :

أولا : علاقة حسن البنا بالقصر فى فترة بداية الدعوة لا تفسر على أنها ولاء للنظام بقدر ما هى خطة مرحلية لخدمة قضية الدعوة فى مرحلتها الاولى .

ثانيا : اختيار سنة ١٩٢٨ بالذات بداية للمرحلة الثانية من مراحل الدعوة وهى مرحلة الاعلان عن الهوية السياسية للدعوة فمن البدايات ان اية دعوة تختار ما يناسبها من وقت للاعلان عن برامجها واهدافها على اعتبار ان الجماعة قد وصلت الى حالة تمكثها من الانتقال الى هذه المرحلة حيث كثرت شعبيتها وتعددت وسائلها واصبح لها صحفها الناطقة باسمها (جريدة النذير) . «مجلة النار» واصبحت الدعوة تهم أرجاء مصر وخصوصا بين طبقة المثقفين الذين فقدوا كل ثقة فى الاحزاب التقليدية القائمة .

واذا كانت الدعوة قد ارتبطت بالقصر أو بحكومات الاقلية فلم يكن هذا ولاء للقصر او للحكومات أو ثقة فيهم وإنما كان خدمة للقضية ذاتها فليس من المنطق ان تستمدى الحركة وهى ما تزال فى دورها الاول القصر والحكومات مما هو

ذكاء يحسد عليه الشيخ حسن البنا اما محاولة بعض المؤرخين الربط بين أمور لا علاقة بينها والقاء التهم بلا تحقيق أو تفسير علمي اعتمادا على نظريات مادية فإن هذا يعد مناقضا للحقائق.

ثالثا : محاولة بعض المؤرخين^(١٠١) ايجاد نوع من الصلة بين جماعة الكشف التابعة للاخوان وبين الفاشية هي محاولة لايجاد صلة بين اشياء لا علاقة بينها اطلاقا فلقد كان للوفد فرقته الخاصة به «القمصان الزرقاء» وقد كان لمصر الفتاة تنظيماتها ايضا «القمصان الخضراء» وإذا كانت فكرة «النظام والطاعة» من بين أركان الدعوة فأى دعوة مهما كانت لا بد لها من اطار عام ينظمها ولا بد لها من قيادة مديرة واعية تكون موضع ثقة الجميع والالتزام بما تقره القيادة هو من أهم أركان أى عمل ناجح ولهذا فإن بعض الآراء العاقلة ترى أن الدعوة ليست لها أية علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالدعوات فى الدول الغربية^(١٠٢) .

ولعل ايدولوجية الاخوان المسلمين تكاد تكون متقاربة من مدرسة المنار لصاحبها الشيخ رشيد رضا على الرغم من أن الشيخ البنا لم يشر الى تأثير هذه المدرسة فى نفسه وان اعترف بأنه حضر بعض مجالس رشيد رضا وأنه كان كثير المطالعة فى مجلة المنار كما أنه اعتزم فى احدى المرات اصدار مجلة شهرية تشبها بالمنار^(١٠٣).

وعلى ما يبدو فإن هذه الدعوة قد حظيت بترحيب من القصر الذى كان حريصا على ادخال الجماعة ضمن الصراع التقليدي بين الوفد والقصر وكان الملك حريصا على أن يمسك بزمام الامور فى يده وفى المقابل فقد حظى فاروق بتأييد الاخوان ولعل مرجع ذلك ما لمسوه من استعداد دينى عند الملك الشاب أو أن مرحلة الدعوة كانت تقتضى هذا النهج التزاما بعدم توسيع دائرة الخلاف ، وفى الوقت الذى كان يشكك فى هذه الدعوة^(١٠٤) وقد يكون هذا التشكيك راجعا الى مايمتقده البعض من ان الاخوان قد قبلوا الدخول فى دائرة الصراع بين الوفد والقصر^(١٠٥) أو ان الوفد قد لمس خطر الدعوة بسبب اتخاذها اطارا

اسلاميا يدفعها الى الانتشار السريع على حساب جماهيرية الوفد ومهما كانت دوافع الخلاف فان جماعة الاخوان قد استطاعت وبذكاء شديد ان تستغل الصراع الدائر بين الوفد والقصر وان توطد علاقاتها بعلى ماهر الذى احتضن هذه الدعوة نكايه فى الوفد ومن الثابت ان فترة تولى على ماهر الحكم تعتبر بداية انطلاق جديدة لجماعة الاخوان^(١٠٦). حيث خاطب حسن البنا على ماهر صراحة برغبة الاخوان فى تولي الشئون الهامة فى الجيش المربط ووزارة الشئون الاجتماعية^(١٠٧) وهو ما يؤكد العلاقة الوطيدة بينهما .

وبالرغم من هذه العلاقة القوية فقد أعلن الشيخ البنا رأيه صراحة فى موقف مصر من الحرب وقد سجل الموقف فى رسالة بعث بها الى على ماهر يستنكر عزم الحكومة على اعلان الحرب بجانب بريطانيا مؤكدا استقلال مصر وفقاً للقانون الدولى وانه ليس فى معاهدة ١٩٣٦ مايلازم مصر بدخول هذه الحرب وعلينا الالتزام بمبدأ الحياد^(١٠٨) ولعل هذا الموقف ما يؤكد بأن دعوة الشيخ البنا كان لها طابعها الخاص بها وان العلاقة مع على ماهر لم تكن الا وسيلة لخدمة القضية الاسلامية .

وخلال حكم وزارة على ماهر ثم وزارة حسن صبرى التى خلقتها (يونية - نوفمبر ١٩٤٠) طور الاخوان نظامهم وتضاعفت شعبيتهم وتعددت فرق الكشافة التى تتبعهم وتشكل المجلس الاعلى للكشافة وترأسه حسن البنا نفسه وعين محمود لبيب مفتشاً عاماً لها^(١٠٩).

وأثناء وزارة حسين سرى (نوفمبر ١٩٤٠ - ٤ فبراير ١٩٤٢) صدر قرار من وزير المعارف بنقل الشيخ حسن البنا من القاهرة الى قنا ويعترف وزير المعارف بأن هذا النقل كان بإيعاز من السفير البريطانى الذى طلب من رئيس الحكومة (حسين سرى) سرعة العمل على نقل الرجل لانه يعمل لحساب ايطاليا^(١١٠).

ومن المؤكد ان الحكومة البريطانية كانت تلصق تهمة العمل لحساب المحور على أى شخص يرى السفير من خلال عيونه المنتشرة بأنه لا يكن ولاءا لبريطانيا

وهذا السلاح الخطير راح ضحيته العديد من المصريين الشرفاء الذين كانوا يعتبرون بريطانيا دولة محتلة لوطنتهم بصرف النظر عن الديمقراطية او الفاشية ، فلقد كان لتطور الموقف العسكري فى اوربيا وانهيار فرنسا مما شجع فى مصر الميول التى كانت تتعاطف مع المحور شعبية كانت ام رسمية لا على اعتبار أن المحور صادق النية فيما يتعلق باحترام سلامة واستقلال مصر ولكن على اعتبار انه لن يكون احتلالا اسوأ من الاحتلال البريطانى هذا من ناحية ومن ناحية اخرى كان هذا الميل يحمل فى طياته دوافع التشفى نحو حليف أكرهت مصر على محالفته ضد رغبة شعبها كما أنه كان يتضمن فى الوقت نفسه معنى الاعجاب بالعسكرية الالمانية التى اعتقد البعض أنها لا تقهر وهو اعتقاد شاع فى أوساط المصريين^(١١١).

ويعلق وزير المعارف على نقل الشيخ حسن البنا بقوله : لقد احدث نقل الشيخ البنا أثرا كبيرا لدى دوائر الحكومة وتعددت الرجاءات من النواب الدستوريين بشأن اعادته الى القاهرة وأخيرا أبدى حسين سرى موافقته على اعادة حسن البنا الى القاهرة مرة ثانية^(١١٢) ولعل حسين سرى قد استجاب لرجاء الاحرار الدستوريين خشية ان يزداد ضغط النواب وخصوصا وان احد اعضاء مجلس النواب قد تقدم بسؤال الى الحكومة حول المبررات التى اعتمدت عليها فى نقل مدرس من القاهرة الى هنا^(١١٣) .

وكان من الممكن ان تقع الحكومة فى حرج شديد فليست لديها مبررات معقولة على اعتبار ان حسن البنا من أكفأ المعلمين فى حقل التربية والتعليم وان ما يقوم به من نشاط اسلامى يعد بعيدا عن نطاق عمله كمدرس فى وزارة المعارف .

وبعودة حسن البنا مرة ثانية الى القاهرة فقد انتقلت حركة الاخوان الى مرحلة جديدة وهامة حيث قد استشعر قوته مما ضاعف من نشاطه وكان لهذا اكبر الأثر على دعوة الاخوان وانتشارها وكانت مصدر اعجاب قطاعات كبيرة من المصريين^(١١٤).

وبعودة الوفد الى الحكم في ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ وكسر شوكة القصر لم تنتكر الجماعة لملاقتها بالملك فاروق وانما احتفلت بعيد جلوسه على العرش (مايو ١٩٤٢) وشبهته جريدة النذير بالفاروق عمر بن الخطاب ولقبته بأمير المؤمنين^(١١٥) ونشرت مجلة الاخوان المسلمين والتي أعيد اصدارها سنة ١٩٤٢ صورة الملك على غلاف عددها الاول^(١١٦) ونشرت في عددها الثاني خبراً عن ذهاب وفد من الجماعة الى الملك على رأسه المرشد العام ليقدم العدد الاول من المجلة الى الملك فاروق^(١١٧).

ويبدو ان ردود الفعل لما وقع في ٤ فبراير لم يكن قويا لدى الاخوان على الرغم من بعض المظاهر التي ابرزت ولاء الجماعة للملك فاروق وقد يكون هذا الموقف بدافع عدم الاصطدام بالوفد وما يترتب على ذلك من حل الجماعة ومصادرة صحفها عملاً بقانون الطوارئ وهذه سياسة بلا شك يحسد عليها المرشد العام للاخوان وهذا مما يضاعف من اعتقاد بأن ولاء الجماعة لم يكن خالصاً للملك ولا لأى حزب سياسى وانما كانت الضرورة تقتضى التضامن مع هذه الجماعة أو غيرها ولو لفترة تكون بعدها جماعة الاخوان قادرة على الوقوف كقوة يمتد بها وهذا لن يتحقق الا اذا هادن الشيخ البنا كل القوى المؤثرة فى السياسة المصرية ولعل فاروق كان متفهماً لهذا المعنى وتؤكد رواية انور السادات عن يوسف رشاد الذى حاول افهام الملك بأن ولاء البنا الى العرش ليس موضع شك وكان تعليق الملك على ذلك : «لقد خدعك حسن البنا»^(١١٨) وجريا على سياسة بريطانيا عقب ٤ فبراير فى العمل على تهدئة الاعصاب النائرة فقد تقابل كلايتون «وكيل المخابرات البريطانية» مع حسن البنا وتجاهما فى دوافع بريطانيا وراء ما حدث في ٤ فبراير^(١١٩) وحرصا من حسن البنا على تأكيد ان الاسلام دين ودولة فقد قرر الدخول فى - انتخابات سنة ١٩٤٢ لى يعطى لجماعته نوعاً من الشرعية التى كانت تفتقدها حيث كانت عرضة للحل والمصادرة فى أى وقت وتحت أى ظروف.

لم يكذب ذاع خبر ترشيح حسن البنا لعضوية النواب عن دائرة الاسماعيليه حتى اتصل به عبد الواحد الوكيل (صهر مصطفى النحاس) وطلب منه الرجوع الى النحاس لى يكون على بينة من امر هذا الترشيح^(١٢٠).

وبعد بضعة أيام تلقى حسن البنا دعوة لمقابلة مصطفى النحاس حيث طلب اليه ان يتنازل عن الترشيح مقابل بعضا من الوعود من أهمها عدم التعرض لاعضاء الجماعة أو لنشاطاتهم وعدم مراقبتهم أو التضيق عليهم وقد لخص المرشد العام للأخوان أسباب تنازله فيما يأتي :

أولا : كسب ثقة النحاس باعتباره رئيس الحكومة وزعيم الاغلبية .

ثانيا : العمل على قيام الجماعة بأداء دورها وانتشارها في مختلف البلاد

ثالثا : عدم الاطمئنان الى نتيجة الانتخابات خوفا من التلاعب وسيستغل الخصوم ذلك لتشويه سمعة الجماعة^(١٢٢).

ومن المؤكد ان تراجع حسن البنا عن الانتخابات قد اعطى هدنة للطرفين عبرت عنها صحيفة الاخوان بترحيبها بخطوات الحكومة لاهتمامها بمشروع فرض الذكاة ومشروع تحسين الصحة والقرار العسكرى الخاص بالفاء الدعارة^(١٢٣).

وفى الوقت الذى اتخذت فيه كل القوى السياسية موقفا عدائيا من الوفد بسبب احداث ٤ فبراير نجد أن وزيرا وفديا يقوم بزيارة المركز العام للاخوان مبديا استعداد الحكومة لتقديم كل الامكانيات خدمة للدعوة الاسلامية^(١٢٤) ويلاحظ ان الوفد قد قدر اهمية جماعة الاخوان باعتبارها من أهم الدعوات التى كانت قادرة على التأثير فى المجتمع المصرى ونظرا لهذه الاهمية فقد ترأس فؤاد سراج الدين وفدا ضم عبد الحميد عبد الحق وأحمد حمزة ومحمود سليمان غنام ومعهم مجموعة كبيرة من نواب الوفد وقاموا بزيارة لدار الاخوان مؤكدين على أن هذه الدعوة سوف يكون لها شأن كبير ووعد الجميع بتنفيذ مطالب الاخوان وتقديم قطعة أرض لبناء دار لهم ومدهم بالورق اللازم لاصدار صحفهم^(١٢٥) وتعددت زيارة زعماء الوفد لشعب الاخوان ولعل الوفد كان يسلم بقوة الاخوان ومقدرتهم الفائقة على التنظيم وأثارة الشغب والاضطراب فى وقت كان الوفد حريصا على ان يثبت لبريطانيا انه الوحيد القادر على استقرار الاوضاع وعودة الطمأنينة والهدوء الى المجتمع المصرى .

ومن المهم ان جماعة الاخوان قد استفادت من هذه العلاقة الطيبة مع الوفد حيث أعيد اصدار صحفها وتركت لهم الحرية فى ممارسة انشطتهم حيث نحوا الاوضاع السياسية جانباً وبدأ الاهتمام بفكرة تطبيق الشريعة الاسلامية بمفهومها الشامل الكامل مما أثار عليها بعض الصحف متهمه اياها بالرجعية والجمود^(١٢٥).

ومما لاشك فيه ان ما وقع فى ٤ فبراير قد أثار الاخوان بدرجة كبيرة حيث انصرفت اليه جموع غفيرة من الوفديين احتجاجاً على سياسة الوفد فى ٤ فبراير^(١٢٦) وبعد ان فقدوا الثقة فى الزعامات التقليدية التى ارتضت لنفسها ان تهادن الاحتلال وان تساوم على المبادئ الوطنية مقابل العودة الى الحكم مهما كان الثمن ووجدت هذه الجموع فى دعوة الاخوان ما يتفق وخلص المجتمع من كل تلك الشرور التى تحيق به .

وبالرغم من أن حكومة الوفد كانت تقدر خطورة هذه الدعوة واثرها على شعبية الوفد الا انه كان اختياراً لا بد منه امام كل القوى التى اجتمعت وتناصرت بالرغم من افتراقها فى المبدأ لكى تتخذ من الوفد هدفاً تشهر فى وجهه كل اسلحتها ولا ترضى عن سقوطه بديلاً .

وبالرغم من كل هذا التقارب بين الوفد والإخوان إلا أن بعض التقارير أشارت إلى انتهازية الإخوان الذين حرصوا على أن يظهرُوا أنفسهم وكأنهم من أشد خصوم الوفد^(١٢٧) وبينما كل القوى السياسية قد انشغلت باحداث ٤ فبراير حيث إتخذت منه مادة خصيبة للمزايدة انصرف الإخوان المسلمون الى رفع شعارات تتعلق بالحل الاسلامى وجعل القرآن أساساً للتشريع^(١٢٨).

وعلى ما يبدو فان هذه الدعوة قد وجدت قبولا كبيرا لدى قطاعات عريضة من الشباب المثقف وخصوصا طلاب الأزهر، وتشير تقارير البوليس السياسى الى الدور الرائد الذى كان يضطلع به طلاب الأزهر وسط جماعة الإخوان حيث قام عدد من طلاب الأزهر بتقديمهم محمد الفزالى وحفنى ابو زيد من كلية أصول الدين وهلال مصيلحى هلال من معهد القاهرة، قاموا بتوجيه دعوة لطلبة الأزهر لعقد مؤتمر يمثل طلاب الأزهر عقب صلاة الجمعة ٣٠ يناير ١٩٤٢

بالجامع الأزهر والدعوة الى تكوين اتحاد اسلامى يقوم بالعمل على الاتصال بالجهات المسئولة بفرض جعل الشريعة الاسلامية هى أساس الحكم وهدد الطلاب بالاضراب عاما كاملا فى سبيل تحقيق هذه الغاية^(١٢٩).

ومن المؤكد أن الدعوة لهذا المؤتمر قد وجدت قبولا هائلا لدى طلاب الأزهر حيث حضر المؤتمر حوالى ٣٠٠٠ طالب من مختلف الكليات والمعاهد الأزهرية وافتتح المؤتمر عبدالعزيز عبدالستار بكلية أصول الدين حيث ألقى كلمة قوية مطالبا السلطات المعنية بجعل التشريع الاسلامى اساما لنظام الحكم فى مصر. وألقى الطالب ابراهيم البسيونى من كلية اللغة العربية قصيدة طويلة مؤكدا نفس المطلب ثم تحدث ابراهيم الجندى من كلية الشريعة والطلاب حمودة امام من اصول الدين ثم هلال مصيلحى وهكذا تعددت الكلمات وكلها تطالب بتطبيق الشريعة الاسلامية وفى نهاية المؤتمر اتفق المؤتمر على عدة توصيات من بينها:

١. دعوة العلماء الى تكوين اتحاد ينادى بجعل القرآن أساسا للتشريع.
 ٢. المطالبة بتأليف لجنة من كبار العلماء لتتولى صياغة ما ورد فى القرآن من احكام تتفق والعصر الحديث^(١٣٠).
- ويواصل طلبة الأزهر الدعوة للعمل بالشريعة الاسلامية حيث اجتمع عدد كبير من طلبة الكليات الأزهرية توجه لمقابلة رئيس الوزراء لعرض الفكرة الا انهم لم يحصلوا على وعد على اعتبار أن الوقت لا يسمح.
- كما أن هذه الدعوة تتعارض مع ما للاجانب من حقوق أقرها التشريع الوضعى واتفق المؤتمر على ان تطيح مطالبهم باللغة الفرنسية والانجليزية لتوزع على الجاليات الاجنبية ليعرضوا أحقية تلك المطالب التى لا تتعارض مع حقوقهم^(١٣١).

وتشير الوثائق الامريكية الى الصلة بين النشاطات المكثفة داخل الأزهر وحادث ٤ فبراير على اعتبار انها محاولة لمضاعفة مشاكل الحكومة ومحاولة احراجها فى قضاياهم الغالبية العظمى من الشعب المصرى^(١٣٢).

ونظرا لأهمية الأزهر وخطورته في الصراع الدائر فقد اتجهت أنظار النحاس منذ اليوم الأول لتوليهِ الوزارة (عقب ٤ فبراير) إلى الحد من نفوذ القصر داخل الأزهر مستندا في ذلك إلى المبادئ الديمقراطية القائلة بأن الملك يملك ولا يحكم وإلى ما ورد في الدستور من أن رئيس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة بينما القصر من ناحيته يتمسك بسلطته المستمدة من الدستور أيضا فالملك هو الذي يعين الوزراء ويقيلهم وهو الرئيس الأعلى وهو الذي يعين الرؤساء الدينيين^(١٣٣).

وفيما يتعلق بالأزهر فقد اتجهت الحكومة إلى احتوائه باعتباره مؤسسة من مؤسسات الدولة واتخذت لهذا الغرض من الإجراءات ما يلي :

- ١- أنشئت في مجلس الوزراء إدارة للشئون الدينية وعينت الشيخ محمد البنا مديرا لها وكان معروفا بميوله الوفدية وبهذا أصبح ضابط اتصال بين النحاس باشا وأصحاب المناصب القيادية في الأزهر .
- ٢- أعدت الوزارة مشروعا لتحسين حال العلماء والمدرسين والخارجين من الأزهر ولكنها علقته تنفيذه على إخراج الشيخ المراغي من مشيخه الأزهر .
- ٣- شجعت الوزارة على إشعال الفرقة بين شيخ الأزهر ومفتى الديار المصرية مما ترتب عليه اضطراب الدراسة في الكليات والمعاهد الدينية ووضعت العراقيل في سبيل الشيخ المراغي إلى أن قدم استقالته ولكن الملك لم يقبلها^(١٣٤).

وفي الوقت الذي كانت حركة الإخوان تجد صداها لدى الكثرة من الشباب والطلاب (عقب ٤ فبراير) كان حسن البنا متفهما حالة الاستياء العام لدى غالبية الشعب المصري وخيبة الأمل التي أوجدها الوفد بمسلكه في ٤ فبراير ليستقطب لجهازه بعض ضباط الجيش من بينهم جمال عيد الناصر وكمال الدين حسين وعبد اللطيف البغدادي الأمر الذي قد أوحى لبعضهم بأن الوقت قد حان للتخلص من الاحتلال وضرب الجيش البريطاني المتقهقر غرب الاسكندرية^(١٣٥).

ويبدو ان المرشد العام للاخوان قد بدأ فى هذه الفترة بالذات فى تكوين ما يسمى بالجهاز الخاص او الجهاز السرى بهدف التخلص من الجيش البريطانى العائد من العلمين^(١٣٦) .

الا ان هذه الخطوة لم يكتب لها النجاح نظرا لعيون الاحتلال المنتشرة فى كل مكان والخوف على الدعوة من جيروت الاحتلال الذى كان يرقب حركات كل القوى السياسية والدينية بدقة متناهية^(١٣٧).

وخلاصة القول ان الاخوان المسلمين لم تسهم كغيرها من القوى فى تهيئة المناخ الذى أوجد حادثة ٤ فبراير وانما انشغلت بالعديد من القضايا ذات الطابع الدينى بالاضافة الى تربية العديد من الكوادر التى اسهمت فى نجاح تلك الدعوة دون الدخول فى أى نوع من الصراع مع اية حكومة من الحكومات التى تعاقبت على مصر طوال الثلاثينات واوائل الاربعينات .

أما ردود فعل حادثة ٤ فبراير على الاخوان فقد تجاوبوا بالقدر الذى يمكنهم من تحقيق غايتهم بصرف النظر عن الآثار السياسية التى ترتبت على هذا الحادث وهى أمور فى مجملها تسجل للاخوان ولا تؤخذ عليهم فبينما انصرفت كل القوى للنيل من الوفد واستنفاد طاقاتهم فى صراع حزى مرير انصرف الاخوان وبدقة متناهية الى تحقيق رسالتهم مستغلين كل الوسائل الممكنة .

وبحق فقد كان هذا الصراع المرير الذى احده ٤ فبراير بين كل القوى السياسية فى مصر فرصة استغلها الاخوان واستقادوا منها بقدر يحسدون عليه ووفقا لشهادة أحد المعاصرين «لقد كان الاخوان اقوى قوة تلى الوفد لانهم كانوا يتمتعون بأمرين خطيرين جدا :

اولهما : التنظيم الشديد والدقة المتناهية ،

ثانيهما : «الطاعة للقيادة»^(١٣٨).

مصر الفتاة :

تمد جماعة مصر الفتاة من بين أكثر الحركات السياسية التي أثرت في المجتمع المصري منذ الثلاثينات وحتى الخمسينات من القرن العشرين بالرغم من ان البعض قد حاول التقليل من شأنها على اعتبار انها صدى للقوى الفاشية والنازية^(١٣٩).

وهذه الاتهامات بالرغم من خطورتها الا انها لا تقيم دليلا ضد مصر الفتاة فهي حركة مصرية أصيلة^(١٤٠).

ولعل مما يميز هذه الحركة عن غيرها من الاحزاب السياسية الاخرى انها بدأت بعيدة عن الوفد في الوقت الذي بدأ معظم السياسيين المصريين حياتهم في حظيرة الوفد حين كان يركب قمة الموجة الثورية ثم انشقوا عليه^(١٤١).

ولقد ظهرت هذه الفكرة في العشرينات من القرن العشرين من خلال المجلات المدرسية حيث توثقت اواصر الالفه بين عدد من طلاب المدارس الثانوية ، فالتكبر في مصر الفتاة كان اقدم من ازدهار النازية والفاشية اللذان ظهرا في الثلاثينات من هذا القرن بل لقد هاجم احمد حسين ايطاليا عند هجومها على الحبشة ووصفها بانها الدولة التي لا يعرفها الشرق لإلطاغية جبارة في طرابلس تقتل ابناءه وتستحل حرمااته وتستعمر أرضه^(١٤٢) وفي عدد آخر من جريدة «الصرخة» نشرت مقالا هاجمت فيه موسلينى بأنه آخر من يتحدث عن مصر فهو الذي اغتصب منا جفوب والذي يتهاى في اقرب فرصة لغزو مصر والذي يقتل ابناء المسلمين في طرابلس والذي لا يمثل لنا شيئا ذا قيمة الا القتل والنهب^(١٤٣).

بل ان الحكومة الايطالية طلبت من وزارة الداخلية المصرية موافقتها على الشكل القانوني الذي يمكن السفارة الايطالية من رفع دعوى قضائية ضد أحمد حسين بسبب كتاباته العدائية ضد ايطاليا والتي اعتبرتها عملا عدائيا ليس له ما يبرره وتحريضا على كراهيتها^(١٤٤).

ومن الملاحظ ان العلاقة بين مصر الفتاة والحركتين الفاشية والنازية في كل من ايطاليا والمانيا لم تكن في يوم ما علاقة مودة او صداقة حتى يكون التأثير

إيجابيا وعلى الرغم من أن العلاقة تبدو واهية إذا ما حاول المؤرخون اليساريون إيجاد رابطة من أى نوع إلا أننا نعتقد أن ظاهرة الربط بين التيارات الإسلامية والنازية والفاشية هي محاولة دأب عليها المؤرخون اليساريون انطلاقا من موقف واضح من كل التيارات الإسلامية وهذا مما يقلل من قيمة مثل هذه الدراسات ويفقدها أهم أركان البحث العلمى وهذه التهمة قد سبق أن ساقها خصوم مصر الفتاة وخصوصا حزب الوفد حيث أعلن النحاس باشا من داخل مجلس النواب : أن أحمد حسين وجماعته يعملون لحساب دولة اجنبية ضد مصلحة البلاد^(١٤).

ولعل هذا الاتهام قد أثار عددا من أعضاء مجلس النواب حيث طلبوا من الحكومة التحقيق فى هذا الموضوع وإثبات هذه التهمة حتى تكون درسا لغيرهم من الشباب وردعا لمن تتسول له نفسه أن يقدم على مثل هذه التصرفات التى تتسم بالعمالة^(١٥).

ويبدو أن النحاس كان يهدف من وراء هذا التصريح الخطير الى الاساءة لجماعة مصر الفتاة بسبب رفضها لمعاهدة ١٩٣٦ ولأن هذه الدعوة كانت تلقى ترحيبا كبيرا من الشعب المصرى وخصوصا طلاب الجامعات والمدارس الثانوية ووفقا لسياسة النحاس فإن هذا يتناقض مع ما للوفد من موقع الصدارة فى المجتمع المصرى وبالرغم من اصرار أعضاء مجلس النواب على إقامة الدليل على هذا الاتهام الذى ان صدق يكون كفيلا بالقضاء على مستقبل هذه الجماعة إلا أن النحاس عجز عن أن يقدم دليلا مقنعا للنواب وبالتالي توقفت الإجراءات القضائية ضد جماعة مصر الفتاة مما كان سببا فى تماطف بعض النواب مع الجماعة .

وفى أكتوبر سنة ١٩٣٧ وإمام المخاطر التى كان يواجهها الوفد سواء فى علاقاته مع القصر او بسبب انشقاق الوفد وخروج أحمد ماهر والنقراشى رفع أحمد حسين قضية ضد النحاس بصفته الشخصية وبصفته وزيرا للداخلية، مطالبا بمبلغ عشرة آلاف جنيه على سبيل التعميؤ بسبب الاضرار الأدبية التى لحقت به والتى نتجت عن تصريحات النحاس فى مجلس النواب وما لبث

التحاس ان تقدم هو ايضا ببلاغ الى النائب العام يطلب فيه التحقيق مع احمد حسين بسبب علاقاته مع هيئات اجنبية.

وبعرض الموضوع على القضاء حسم الموقف لصالح مصر الفتاة حيث لم يجد النائب العام ما يقيم دليلا على ما يزعمه التحاس وعلى حد تعبير صحيفة مصر الفتاة «ان النائب العام قد تفاوض عن بلاغ التحاس بعد ان رأى انه لا يستحق مجرد النظر اليه».

وبسقوط وزارة مصطفى التحاس (ديسمبر ١٩٣٧) والمجيء بوزارة محمد محمود والتي ضمت من بين وزرائها كامل البندارى صديق احمد حسين بالاضافة الى محمد محمود نفسه والذي كانت تربطه باحمد حسين علاقات وطيدة^(١٧) .

دخلت جماعة مصر الفتاة الى دور جديد هيا لها مكانة مميزة وسط القوى السياسية المتصارعة.

ومن المؤكد ان فترة حكومة محمد محمود تمثل ذروة النجاح فى تاريخ مصر الفتاة حيث اطلق لها العنان فى ممارسة دعوتها سواء من خلال المؤتمرات والندوات العديدة التى حرصت الجماعة على اقامتها او من خلال صحفها ولعل هدف محمد محمود هو الحصول على قدر من الشعبية واستخدام الجماعة كوسيلة بقصد النيل من الوفد .

ومن قمة النجاح الذى وصلت اليه الجماعة الى منحدر الضيق والاضطهاد ويرجع احمد حسين ذلك الى سببين:-

أولا : هو الشباب المتحمس الذى كان يتصرف من منطلق المثالية وغنى عن البيان ان وزارة محمد محمود كانت لا تحقق هذه المثالية فهاجمتها الجماعة واشتدت فى مهاجمتها واتخذت من شيخوخة محمد محمود واعتلال صحته ذريعة للهجوم.

ثانيهما : لقد كانت محلات بيع الخمور منتشرة فدعوة «احمد حسين» الى مهاجمتها وتحطيمها وكان من اشهر هذه الاحداث انقضاء

اسماعيل عامر على مهاجمة الكاب دور في الاسكندرية حيث وصلت المأساة الى ذروتها اذ تعرض لهم احد الجلوس وكان مؤلفا كبيرا فاعتدوا عليه بالضرب حتى أصبح بين الموت والحياة واعتبر الانجليز ان عملية تحطيم الحانات من كبرى الكباثر فقرروا سحق مصر الفتاة سحقا حيث اعتقل العدد الاكبر من الجماعة ووجهت الى احمد حسين تهمة قلب نظام الحكم^(١١٨).

ويبدو ان السلطات البريطانية كانت متيقظة تماما لحركة مصر الفتاة على اعتبار انها تتدد بمعاهدة ١٩٣٦ وتصفها بمعاهدة «الخزى والعار» ناهيك عن محاولة الاعتداء على الاجانب ومهاجمة دور اللهو مما ضاعف من كراهية الاحتلال لمثل هذا النوع من النشاط ووفقا لرأى السفير البريطانى «ان مثل هذا النوع من الانشطة يسبب قلقا لدى الأجانب في مصر»^(١١٩).

وعلى الرغم من النجاح الذى حققته مصر الفتاة وانتشارها وسط قطاعات كبيرة من الشباب او انحدارها مرة ثانية بسبب موقفها من حكومة محمد محمود على اعتبار انها عجزت عن تحقيق اى نوع من الاصلاح الداخلى فان مصر الفتاة تعد على رأس القوى التى استهانت بالقيم الدستورية وساهمت بشكل أو باخر فى خلق مناخ سياسى يفتقد الى الديمقراطية، فليس من قبيل المصادفة ان يتقدم أحمد حسين ببلاغ الى النائب العام (أكتوبر ١٩٣٧) يطلب التحقيق فيما ورد من اتهامات وجهها اليه النحاس باشا (بالتخابر مع دولة أجنبية) بالرغم من مرور أكثر من عام على هذه التهمة وليس من قبيل المصادفة أيضا أن يتضمن من أحمد حسين مع ألد خصومه كى يعملوا جميعا على اسقاط حكومة الوفد^(١٢٠). بل ويعتبر أحمد حسين ان اقالة الوفد هى البرنامج الوحيد الذى تتبناه الجماعة^(١٢١).

واعتقد أن ما أقدم عليه الملك فاروق من اقالة الوفد (ديسمبر ١٩٣٧) يعد المدخل الفعلى سواء لما أصاب مصر من حالة عدم الاستقرار السياسى فى فترة أواخر الثلاثينات وأوائل الاربعينات أو لما وقع فى ٤ فبراير من أحداث تركت اثارا خطيرة على تاريخ مصر السياسى طوال فترة الحرب العالمية الثانية.

وتعددت أساليب المخطط الذى امتن به مصر الفتاة والذى يعنى اقالة الوفد حيث رسمت الجماعة خطة بهدف النيل من الحكومة لا فى القاهرة وحدها بل فى القرى والمدن المصرية^(١٥٢) .

وكان خروج النقراشى وأحمد ماهر من الوفد فرصة ثمينة استغلها أحمد حسين للوقية بين صفوف الوفديين حيث استغل هذا الحادث اسوأ استغلال وسواء أكان هذا فى إطار سياسة عامة رسمتها أحزاب الاقلية أم أن هذه السياسة كانت مسلكا خاصا بمصر الفتاة فإنها تتحمل قدرا كبيرا من المسؤولية على الرغم مما ساهم به الوفد من تصرفات تفتقد فى معظمها الى الحنكة السياسية ووفقا لراى أحد زعماء الوفد «لقد كان فصل النقراشى وأحمد ماهر وبكل المقاييس خطأ سياسيا كبيرا»^(١٥٣).

ولم يتورع أحمد حسين فى أن يتقدم بالتماس فى أغسطس ١٩٣٧ الى الملك فاروق طالبا إقالة الوزارة بحجة انها قد خالفت كل القوانين والاعراف^(١٥٤).

وبالرغم من أن نزاهة الوفد المالية حتى هذا التاريخ - كانت فوق كل الشبهات الا أن أحمد حسين تقدم بالتماس الى الملك فاروق يشكك فى ذمة النحاس ونزاهته المالية^(١٥٥) .

وهكذا ساهمت مصر الفتاة بنصيب لا بأس به من استعداد الملك ضد الحكومة الشرعية التى تمثل وبكل المقاييس الغالبية الفعلية من الشعب المصرى وتتاسى اصحاب هذه الدعوة بقصد أو بغيره ان إقالة حكومة تتمتع بالغالبية العظمى فى البرلمان وتلقى تأييدا كاسحا من الجماهير يعد بداية لسلسلة من المخاطر دفعت فاروق الى الاستهانة بالدستور والقانون ودفعت الوفد ايضا الى الاقدام على تصرفات لا تتفق بحال مع تاريخه الوطنى العريق ودوره الرائد فى قيادة الحركة الوطنية المصرية .

ويلاحظ ان السمة المميزة لتلك الجماعة هى التناقض فى الراى واقتقاد الرؤية السياسية الثاقبة حيث كانت الغالبية العظمى من أعضاء الجماعة من بين طلاب المدارس الثانوية والجامعات وحادثة السن والتحمس كلاهما شرط

مطلوب في الايمان المطلق وتقبل النظريات التي تخاطب المواطف أكثر مما تخاطب العقول .

ومن بين القضايا التي ظهر فيها التناقض واضعاً اشتراك مصر في الحرب بجانب بريطانيا فعندما تأزم الموقف الدولي وبدأت نذر الحرب أخذ أحمد حسين يدعو جميع الأحزاب وكل القوى السياسية الى التضامن في مواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها مصر^(١٥٦) وعندما تعقدت الأوضاع الدولية ويدا واضعاً أن الحرب واقعة لا محالة أعلن الدكتور مصطفى الوكيل (نائب رئيس مصر الفتاة) أن التضحيات التي قدمتها الشعوب العربية والإسلامية لكل من إنجلترا وفرنسا طوال السنوات الطويلة الماضية قد ذهبت هباءاً ولم نحصل في مقابل ذلك إلا على كل ما يسمى الى وحدة واستقلال هذه الشعوب ولذلك قلن نقف الى جوار الحلفاء في الحرب^(١٥٧) ويضيف أحمد حسين قائلاً : ان الجلاء عن الاراضي المصرية اذا انتهت الحرب هو ثمن وقوف مصر الى جانب إنجلترا^(١٥٨).

ثم يتراجع أحمد حسين عن هذا الموقف وبلا أى مبررات معقولة ليعلم أن علاقاتنا الوطيدة بالدولة الحليفة تلزمنا بالوقوف مع الحلفاء وإعلان الحرب ضد النازية^(١٥٩) ونشرت صحيفة مصر الفتاة سلسلة من المقالات تبرز أهمية دخول مصر الحرب على اعتبار أن بريطانيا ستقدر هذا الموقف من مصر ومن المؤكد أن النصر سيكون في جانب الحلفاء ولذا فإن الفرصة متاحة لكي تحصل مصر على استقلالها^(١٦٠) .

وعندما تتدلع الحرب بالفعل تتراجع مصر الفتاة عن موقفها السابق فيعلن أحمد حسين أن موقف جماعته من قضية الحرب يتوقف على إعلان بريطانيا استقلال مصر استقلالاً عملياً وإن تعترف بحقوقنا في السودان وحل قضية فلسطين حلاً مرضياً^(١٦١).

وعلى ضوء كل هذه التصريحات والبيانات المتناقضة فلم يكن لمصر الفتاة موقفاً محدداً وإنما كان التردد أهم سمة لازمت تلك الجماعة على الرغم من أن أحمد حسين قد حاول أن يبرر هذا الموقف بقوله: " ان الانتصارات الكاسحة التي

حققتها الألمان اقتضت منا أن نعيد خطتنا حيث حددت مهمة مصر الفتاة بالثورة المسلحة على الانجليز وطردهم من مصر وقد قوى من فكرة الثورة المسلحة تلك الانتصارات الكاسحة التي أحرزها هتلر في بادية الأمر وكانت خطتنا ، ان وقت هجوم الألمان على الانجليز هي ساعة الصفر حيث نعلن الثورة المسلحة في كل أرجاء مصر^(١٦٢).

ووفقا لخطة الثورة والتي وضعها أحمد حسين وفتحي رضوان فإنها تقوم على احتلال عدد معين من القرى حول كل مركز ثم الزحف من القرى لاحتلال المراكز ثم الى عواصم المديرية على ان يكون ذلك مشفوعا بقطع السكك الحديدية والتليفونات والتلغرافات وأعدت الخطة على شكل بيان لا يفتح ولا يعرف محتواه الا بعد اعطاء كلمة السر . وبدأت عملية جمع الأسلحة واستأجر الحزب عددا من المنازل لكي تكون مكانا للأسلحة والمنشورات^(١٦٣) الا ان عيون الاحتلال كانت ترقب كل حركة من حركات الحزب ويبدو أن الانجليز كانوا على علم بحقيقة الثورة التي يخطط لها أحمد حسين وفتحي رضوان الا أنهم كانوا ينتظرون اللحظة المناسبة الكثيلة بالقضاء على هذا الحزب واقتلاعه من جذوره ولعل هذا يفسر اضطهاد بريطانيا لمصر الفتاة أكثر من غيرها من القوى الأخرى ولما كانت ثورة رشيد على الكيلاني في العراق وموقف مصر الفتاة المؤيد لها فقد بدأت سلطات الاحتلال تطالب باعتقال أحمد حسين ورجال حزبه بعد أن جاهرُوا بدعوتهم في أهمية الثورة ضد الانجليز كما فعل العراق^(١٦٤) .

وهكذا صفت حركة مصر الفتاة وتمكن الاحتلال من تسديد ضربة قوية مكنته من إخفاؤها وفي الوقت الذي وقعت فيه أحداث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ كانت السجون المصرية تكتظ بالمئات من أعضاء مصر الفتاة وعلى رأسهم أحمد حسين وفتحي رضوان ولذا فلم يكن وقع هذا الحادث عليهم الا بالقدر الذي تسمح به ظروف الاعتقال حيث تصور أحمد حسين ان النحاس قد انقذ مصر بقبوله تأليف الوزارة ويضيف أحمد حسين عن ذكرياته في تلك الفترة قائلا ' لم نعلم بالملايسات التي صاحبت تشكيل وزارة ٤ فبراير وبدأ النحاس وكأنه المنقذ فاتفقنا انا وزملائي ان نرسل له برقية تأييد ولم تكن ندرى اننا بذلك نصطدم

مع عواطف الكثير من زملائنا والذين تركوا الحزب احتجاجا على هذا الموقف^(١٦٥) .

ويعلق فتحى رضوان على هذه الرواية قائلا: لقد بعث أحمد حسين ببرقية تأييد الى النحاس تحكمه عوامل شخصية قد يكون الاعتقال من اهمها وليس صحيحا أنه قد استشار البعض أو اخذ رأينا فى ذلك^(١٦٦).

وبالرغم من المبررات التى يسوقها أحمد حسين والتى دفعته الى أن يبعث الى النحاس مهنئا بما حدث على اعتبار ان حالة الاعتقال كانت حائلا دون معرفة ملابسات الموضوع الا أن نص البرقية يفيد خلاف ما ذكره أحمد حسين' لقد منحتكم الامة ثقتها باعظم مما فعلت فى أى يوم ولن يكون هناك سوى شرذمة قليلة من الرجال الحسودين الحقودين وهؤلاء لن يكون لهم حظ قليل أو كثير.. لقد أصبحت اثق ثقة مطلقة فى ان مصلحة مصر ومستقبلها هو هدفكم فى كل ما تعملون أو تقولون^(١٦٧) .

والجدير بالملاحظة أن برقية أحمد حسين تعد البرقية الاولى فى تهنئة النحاس فلم يحدث أن أقدمت اى قوة سياسية اخرى على تهنئته وانما كل الاتجاهات السياسية والحزبية قد استكثرت هذا الحادث من منطلق أن الوفد ضالع فى تأمره مع الاحتلال.

ومن المؤكد أن أحمد حسين قد مل أمر الاعتقال معتقدا ان النحاس من الممكن أن يعيد النظر فى أمر اعتقاله وأما القول بأنه لم يكن يعرف كل ملابسات الموضوع فلا يقيم دليلا على موقفه بدليل انه قد عرف فيما بعد ولم يقدم على ما يناقض موقفه السابق ومن البراهين التى تقوم دليلا على هذا الاعتقاد هو هروب أحمد حسين من السجن ثم اتصاله بفؤاد سراج الدين الذى وعده بعدم العودة الى الاعتقال وبالفعل فقد وافق النحاس على الافراج عن أحمد حسين بصفة خاصة^(١٦٨) .

ويبدو أن أحمد حسين قد عمل على الخروج من السجن بكل الوسائل الى درجة انه بعث برسالة الى مدير المخابرات بالجيش البريطانى "جنرال كلايتون"

يقول فيها: عندما بدأت الحملة الانجليزية على ليبيا شعرت برغبة شديدة في أن أكتب لك لأعرب لك عن تمنياتي الصادقة لنجاح هذه الحملة الا اننى توقفت خوفا من أن تسر كتاباتي بأنها نوع من النفاق أو رغبة في أن يطلق سراحي الا أن توقف المعارك على حدود ليبيا دفعني الى أن أكتب لك، لقد كان رأيي الذي بسطته لك منذ مقابلتنا الاولى وظللت متمسكا به، أن مصلحة مصر الحاضرة والمستقبلية تقضى بضرورة تعاونها مع انجلترا تعاوننا على أوسع نطاق ممكن فان موقف مصر بعيدا عن هذا النزاع يعتبر موقفا شاذاً^(١٦٦) .

ولعل هذا الموقف من زعيم مصر الفتاة يشير الى عدة اعتبارات هامة:-

أولا : ان رسالة أحمد حسين الى النحاس عقب ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ هي محاولة لجس نبضه ولعل أحمد حسين قد اتخذ من صداقته لفؤاد سراج الدين^(١٧٠) وسيلة للضغط على النحاس وهو ما تحقق فعلا .

ثانيا : ان تاريخ الصراع الطويل بين حزب الوفد وجماعة مصر الفتاة والخلافات التي لم تتوقف بينهما كل هذا يدفعنا الى الاعتقاد بان رسالة أحمد حسين الى النحاس تعد تراجعا أكيدا بسبب حالة الاعتقال.

ثالثا : أن رسالة أحمد حسين الى «كلايتون» مدير المخابرات البريطانية تعد تناقضا غريباً في سياسة أحمد حسين يؤكد من خلالها ايمانه العميق بقضية الحلفاء وهذا ما يتعارض تماما مع سياسته السابقة وهذا الموقف يعد تراجعا ليس له ما يبرره الا محاولة النظر في أمر الاعتقال . وعلى الرغم من موقف مصر الفتاة من معاهدة ١٩٣٦ هذا الموقف الذي يتسم بالرفض الشديد الا انه لا مانع لدى أحمد حسين من أن يعتبر بريطانيا دولة صديقة وحليفة وهو يشير من طرف خفى الى رغبته في الافراج عنه.

ولعل عددا كبيرا من أعضاء مصر الفتاة قد اعتبروا موقف أحمد حسين بمثابة تراجع عن الخط الوطني الذي اتخذه الحزب لنفسه حيثما تعرض الحزب لأول مرة الى انقسامات خطيرة حيث اعتبر فتحي رضوان (سكرتير عام

الحزب) أن ما حدث في ٤ فبراير يعد صدمة تجمدت بسببها المشاعر فلقد كان الاعتداء على الملك بهذه الصورة اعتداء على مصر كلها ولم يكن موقف أحمد حسين موقفا مسئولا^(١٧١) .

ومن هنا فقد تقدم فتحي رضوان باستقالته من الحزب احتجاجا على موقف أحمد حسين من أحداث ٤ فبراير ونجح فتحي رضوان في اجتذاب عدد من الاعضاء الحائقين على سياسة أحمد حسين وكونوا اللجنة العليا لشباب الحزب الوطنى^(١٧٢) .

وهذه اللجنة لم تقم بأى دور ظاهر خلال سنوات الحرب اللهم الا بعض النشاطات السرية التى سيرد الحديث عنها فى موضع اخر من هذا البحث .

ومن المؤكد ان حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ قد ترك اثرا على حزب مصر الفتاة يختلف تماما عن اثر نفس الحادث على بقية الاحزاب فبينما كل الاحزاب قد استمدت من احداث ٤ فبراير قدرا كبيرا لشعبيتها على حساب الوفد الا أن مصر الفتاة قد انقسمت على نفسها .

قوى أخرى لعبت دورا هاما فى مجرى الاحداث:

بصدد الحديث عن القوى التى تأثرت بشكل أو بآخر بأحداث ٤ فبراير يتصدر الحزب الوطنى مكانة هامة سواء فى خلق المناخ الذى تمخضت عنه الاحداث أو فى ردود الفعل التى نجمت عن الحادث بالرغم من أن مساهمة الحزب لم تكن تتناسب والمكانة الهامة التى كان يتبوأها فى أوائل هذا القرن حيث كان يتصدر حركة النضال الوطنى. الا ان مواقف الحزب من القضايا الوطنية وتشده فى المطالبة بأحقية مصر فى الحصول على استقلالها بلا قيد أو شرط وبعبء عن أى نوع من أشكال المساومة وتمسكه بمبدأ " لا مفاوضات الا بعد الجلاء" كل تلك العوامل جعلت من الحزب الوطنى هدفا للاحتلال ثم كان موقفه من معاهدة ١٩٣٦ والى اعتبرها حماية قاسية تجعل الاحتلال شرعيا وتؤيد تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٢ وتمكن الانجليز من التسلم على ارضنا وسماثنا^(١٧٣) .

وبات الحزب هدفا للقوى التي ساهمت في مفاوضات ١٩٣٦ وموضع تهكم من رجالات الاحزاب والذين كانوا يعتبرون معاهدة ١٩٣٦ معاهدة الشرف والاستقلال بينما تنكر لها الحزب الوطنى واعتبرها معاهدة الخزى والعار والاستسلام^(١٧١).

وهذه السياسة المتشددة لا تتفق بحال مع ما ارتضاء حافظ رمضان (رئيس الحزب الوطنى) من الاشتراك فى حكومة محمد محمود سنة ١٩٣٨ ثم حكومة حسن صبرى سنة ١٩٤٠ حيث كان الاشتراك فى هاتين الحكومتين يعد اعترافا ضميا بمعاهدة ١٩٣٦ لايتفق والسياسة العامة التى ارتضاها الحزب بالاضافة الى أن الاشتراك فى هاتين الحكومتين يعد مساهمة أكيدة لضرب القوى الديمقراطية لان قبول العمل مع حكومات لا تستند الى أى قاعدة جماهيرية يعد خدعة أكيدة للقصر ورجالاته والذين افسدوا الحياة السياسية بتصرفاتهم الأنانية وخلافاتهم الشخصية ولعل اشتراك الحزب الوطنى بماضيه الطويل وكفاحه المشرف يعد صدمة أكيدة قضت على البقية الباقية من نضال هذا الحزب^(١٧٢).

والحقيقة انه على الرغم من عدم جماهيرية الحزب فى تلك الفترة . موضع البحث . الا أن بعضا من أعضائه أمثال فكرى أباطة وعبدالعزیز الصوفانى قد اثروا الحياة البرلمانية بمناقشاتهم الموضوعية وسلوكهم الحميد ولم تأت مناسبة الا وكان لأعضاء الحزب الوطنى صوت مسموع منددين دائما بالسياسة الانجليزية مطالبين بوضع للتجاوزات البريطانية على ضوء الاعتداءات المتكررة والتى يرتكبها جيش الاحتلال جهارا نهارا ضد المواطنين المصريين وحمل فكرى أباطة حملة شديدة ضد المشروعات الاستعمارية صناعية وحربية والتى وصفها بانها تهدف الى خدمة الاحتلال وضد مصالح البلاد^(١٧٣).

وفيما يتعلق بموقف الحزب سواء من اعلان الاحكامى العرفية أو من قضية دخول مصر الحرب بجانب بريطانيا فقد رفض أى شكل من أشكال المساعدة لبريطانيا على اعتبار أن مصر قد قدمت العديد من التضحيات طوال فترة الوجود البريطانى فى مصر ولم تحصل الا على الجعود والكران^(١٧٤).

ويوقع حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ اجتمع الحزب الوطنى برئاسة حافظ رمضان وأعد مذكرة مستفيضة عن مركز مصر السياسى واعتداء إنجلترا المسلح على السيادة المصرية وعدم احترام حكومة النحاس لأى قانون أو دستور ولم تغفل المذكرة ان تتدد بمعاهدة ١٩٣٦ باعتبار انها اساس كل بلاء وأرسلت صور من هذه المذكرة الى الملك فاروق والى النحاس كما بعث بصور منها الى وزير امريكا المفوض فى القاهرة ووزير السويد والقائم على مصالح روسيا فى مصر^(١٧٨) كىل وقد حاول حافظ رمضان أن يتود حملة ضد معاهدة ١٩٣٦ للمطالبة بالفائها نظرا للاعتداء الذى وقع من إنجلترا على مصر . واستطاع الحزب الوطنى ممثلا فى رئيسه أن يحصل على توقيع الدكتور أحمد ماهر والشورى بك واسماعيل صدقى باشا الا ان الخطة لم تتجح لأن البعض كحافظ عفيفى والشمسى باشا لم يقبلوا التوقيع على مثل هذه الوثيقة ولذا فقد اخفقت الفكرة^(١٧٩) .

لقد تصدر قطاع كبير من شباب الحزب الوطنى العمل السرى واتخذوا من الاغتيالات وسيلة لاجبار الاحتلال على الرضوخ لمطالبهم ولعل خطتهم كانت تقوم على التجاوز عن مدرسة ١٩١٩ والتي وصفت بانها مدرسة المفاوضات والتخاذل^(١٨٠) حيث كانت معاهدة ١٩٣٦ من وجهة نظرهم اعتراف واضح بإشراك بريطانيا فى حكم مصر ثم كان حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ وعلى مرأى ومسمع من كل الأحزاب السياسية هو بداية تشكيل جماعة حسين توفيق والتي وضعت فى برنامجها اغتيال كل من ساهم فى أحداث ٤ فبراير وفى مقدمتهم النحاس باشا ثم أمين عثمان^(١٨١) .

ويمتقد حسين توفيق ان الوفد قد خان خيانة عظيمة فى مسألة ٤ فبراير وان زعماء الاحزاب ليس فيهم نفع بل جميعهم قد اضرروا البلد ضررا كبيرا^(١٨٢) .

ووفق ما ذكره حسين توفيق فى قضية مقتل أمين عثمان تبدو عدة حقائق هامة :

أولاً : ان جماعة حسين توفيق كانت تسمى جماعة الشباب المجاهد .

ثانياً : ان هذه الجماعة قد تكونت عقب ٤ فبراير وكرد فعل لسياسة التواطؤ بين الوفد والانجليز .

ثالثاً : ان هدف التنظيم هو اغتيال كل من ساهم في صنع احداث ٤ فبراير بدءا بالمسياسيين المصريين^(١٨٧).

ويبدو ان هناك علاقة وطيدة بين جماعة حسين توفيق والتنظيم الذي أعده القصر والذي يسمى « بالتنظيم الحديدي » والذي كان من أهم أهدافه اغتيال كل صائمي ٤ فبراير ١٩٤٢ حيث ذكرت أحد المصادر القريبة من القصر : « ان الملك فاروق قد دفع مبالغ طائلة لاعداد هذا التنظيم بهدف اغتيال النحاس وأمين عثمان وكل من ساهم في ٤ فبراير الا ان الملك قد فقد ثقته في هذا التنظيم بعد فشل محاولة قتل النحاس مرتين مما اضطره الى التفكير في اعداد تنظيم آخر يكون قادرا على اصطياد الرؤوس الكبيرة^(١٨٨).

وعلى ما يبدو فان مصرع امين عثمان (يناير سنة ١٩٤٦) كان هو العمل الوحيد الذي قام به هذا التنظيم^(١٨٩) وكانت الخطة تعنى مقتل امين عثمان ثم قتل النحاس اثناء سيره في جنازة امين عثمان .

ويؤكد احد زعماء التنظيم السري والمنتمين الى الحزب الوطني أن سعد كامل « ابن شقيقة فتحى رضوان » هو المدبر والمخطط للمجموعة التي اغتالت امين عثمان وان كل الاعضاء كانوا من الشباب المنتمين الى الحزب الوطني^(١٩٠) .

وأعتقد أن انتماء اعضاء التنظيم الى الحزب الوطني لا ينفي علاقتهم بالقصر على اعتبار ان التنظيم كان يمر بمراحل مختلفة وان اعضاءه في الغالب لم يكونوا على علم بأن القصر وراء مخططهم حيث كانت الاتصالات تتم عن طريق شخص آخر لعله الدكتور يوسف رشاد^(١٩١).

ويعتقد احد المعاصرين ان باقى التنظيمات السرية لم تكن لا من حيث الكيف ولا الكم بالقدر الذى تتطلبه حالة البلاد والتنظيم الوحيد الذى كان فعلا هو تنظيم حسين توفيق والذي اعتمد على شخصية حسين توفيق فقط^(١٩٢).

وتشير الوثائق الأمريكية الى العلاقة بين القصر والتتظيم الحديدى والذى امتد ليشمل عددا كبيرا من ضباط الجيش المصرى والذين يؤيدون الايمان بصورة مطلقة (١٨٨) وتشير الوثائق الأمريكية ايضا الى ان عيون المخابرات البريطانية كانت متيقظة لمثل تلك الانشطة الضارة بقضية التحالف على اعتبار ان ضباط الجيش المصرى يخططون لشيء ما ولعل هذا الشيء هو اعلان ثورة عسكرية داخل الجيش او اغتيال ضباط الحلفاء فى القاهرة وهذا مما ضاعف من قلق السفير البريطانى فى القاهرة (١٩٠) .

وتعتبر قضية مصرع أمين عثمان هى مفتاح الوصول الى هذه الجماعة وتعتبر المحاكمة فى هذه القضية من المحاكمات التاريخية الهامة فى تاريخ مصر السياسى حيث دار معظمها حول الكشف عن جذور حادث ٤ فبراير وان المتهمين جميعا قد ركزوا على هذا الحادث باعتباره دافعا وطنيا " وهو نفس الشيء الذى اعتمد عليه الدفاع على اعتبار ان الاعتداء على الملك وهو رمز البلاد يعتبر اعتداء على الوطن كله (١٩١) .

وتشارك النيابة المتهمين فى أن حادث ٤ فبراير يعد وصمة فى جبين الامبراطورية البريطانية ودليلا على البربرية التى هوى اليها الانجليز فى ذلك اليوم الأخير (١٩٢) .

وعندما يسحب النائب العام «محمود منصور» الكلام السابق الذى اشار اليه «انور حبيب» وكيل النائب العام يثور المتهمون ويعلق حسين توفيق : عار عليك يا حضرة النائب العام ان تسحب هذا الكلام الوطنى وكن شجاعا ولا تخش شيئا " وقال انور السادات : " أنا أفضل أن اشق الف مرة على ان ارى النائب العام يتراجع ويقف هذا الموقف غير المشرف (١٩٣) .

واستد المحامون فى دفاعهم عن المتهمين الى ما نشرته الصحف عقب اقالة الوفد سنة ١٩٤٤ على اعتبار ان ما اقترفه يعد جرما لا يفتقر ثم تناول الدفاع ايضا مسئلة أمين عثمان وتحينه الواضح الى جانب الانجليز حيث شبه مصر فى علاقاتها بانجلترا بالزواج الكاثوليكي ولذا فقد شبه مصر بامرأة بريطانية بالرجل (١٩٤) .

لقد اشارت تقارير البوليس السياسى الى صعود نجم امين عثمان اعتمادا على الانجليز فى احد التقارير ما يشير الى قرب تولي عثمان الوزارة كما يشيع هو ذلك ويقول ان معه من الوزراء الحاليين ما يؤيده فى وجوده فى رئاسة الوزارة عند اعتزال النحاس الحكم^(١٩٥).

لقد راعت هيئة المحكمة الدوافع التى دفعت هؤلاء الشباب للالقاء على ما فعلوا اعتقادا منها بأن مصر كلها تشاركهم فى دوافعهم الوطنية الا انها _ هيئة المحكمة _ لاتقر مبدأ القتل كوسيلة للوصول الى أى غرض مهما كان نبيلاً ولقد رأت المحكمة أنه لايرجى من مثل المتهم ان يزن ويقدر عوامل الاستفزاز بل اعتقد أنها خيانة للبلاد الى جانب تاريخ الاحتلال لمصر ، كلها عوامل راعتها المحكمة فى حكمها على هؤلاء الشباب^(١٩٦).

ومن المؤكد ان هؤلاء الشباب كانت تحركهم دوافع وطنية خالصة وبالرغم من اعتقادنا بأن هذا التنظيم كان يعمل وفق تسيق مع القصر ولأهداف خاصة من وجهة نظر السراى^(١٩٧) الا أننا نعتقد ان هؤلاء الشباب لم يكونوا على بينة من مخططات السراى وإنما كان للدكتور يوسف رشاد طبيب الملك الخاص وزوجته (نهى) الدور الرئيسى فى استغلال هؤلاء الشباب وتوجيههم بما يتفق وأغراض القصر وفى الوقت نفسه فليس هناك ما يثبت ادانة القصر وهذا ما حرص عليه فاروق جيداً .

والمؤكد ان أحزاب الاقلية قد نجحت فى استغلال حادث ٤ فبراير والنيل من الوفد مما حدا بالكثيرين من اعضائه الى الانصراف عنه وكانت الفرصة مهيأة لظهور قوى أخرى احتلت حيزاً هامشياً على مسرح الاحداث المصرية وتعنى قوى اليسار حيث الدعاية السوفيتية قد حققت قدراً كبيراً من النجاح وغالباً ويدون قصد فقد كان الامريكيون والبريطانيون يقومون بمهمة الدعاية للسوفيت والتأكيد على تطورهم العسكرية وتقدمهم الاجتماعى والاقتصادى وعللوا هذه الطفرة فى حياة المجتمع الروسى بالثورة الروسية التى تمكنت من استيعاب كل مشاكل المواطن الروسى^(١٩٨).

ومن الطبيعي في مثل هذه الظروف ان تنتشر وبسرعة الافكار الاشتراكية والماركسية وخصوصا بين الناقمين على النظام ولعل ظروف الحرب تعد من العوامل التي ساعدت على ازدهار هذا النشاط حيث الظروف الاجتماعية والاقتصادية آخذة في التدهور والقوة الشعبية الوحيدة القادرة على التأثير في المجتمع المصري (الوفد) بدأت تنهار عقب أحداث ٤ فبراير ووفقا لشهادة احد المعاصرين : «لقد كانت أحداث ٤ فبراير من اهم العوامل التي لفتت الأنظار الى الافكار الماركسية والاشتراكية»^(١٩٩)، إضافة الى مراعاة بريطانيا لظروف التحالف مع الاتحاد السوفيتي حيث سمحت بممارسة هذا النوع من النشاط^(٢٠٠) لهذا بالإضافة الى الانتصارات الكاسحة التي حققها السوفييت ضد قوات المحور واقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي سنة ١٩٤٢ كل ذلك ادى الى انتشار الماركسية في مصر .

والحقيقة أن مصر قد عرفت الفكر الشيوعي ، منذ نهاية الفكر الشيوعي ، منذ نهاية العشرينات من القرن العشرين ، حينما نشأ الحزب الشيوعي المصري الذي تمكن من ضم مجموعات من العمال الذين اسهموا في ثورة ١٩١٩^(٢٠١) إلا أن ظروف الحرب وما ترتب عليها من نتائج خلفتها معاهدة ١٩٣٦ قد ساعدت على خلق المناخ المناسب الذي ترعرعت فيه تلك الافكار بشكل اقلق كل القوى السياسية الاخرى حيث تشكلت العديد من الخلايا حملت كل منها اسما مغايرا للآخرى فهناك «اللجنة المركزية للمنظمة الشيوعية المصرية»، والتي كانت تصدر نشرات الى الطبقة العاملة .. وأخرى تحمل اسم «منظمة المقاومة الشعبية» واقتصرت مهمتها على توزيع الكتب الشيوعية على الطلبة والعمال ثم «الحزب الشيوعي المصري» والذي كان يتولى كتابة التقارير والنشرات وحفظها في مكان سري وهناك منظمة أخرى تحمل «حركة ديمقراطية تقدمية وطنية» وكان يختصر اسمها بكلمة «حدثو» ورأسها يهوديان احدهما مليونير يدعى «كورييل» والاخر يدعى «دويك» والاول كان ينفق بسخاء على منظمته ويعمل تحت ستار التجارة وكانت المهمة الحقيقية لهذه الجماعة امداد الصهيونية في فلسطين بما تحتاج اليه من معلومات عن مصر^(٢٠٢).

وفى سنة ١٩٤٢ تأسست «الحركة المصرية للتحرر الوطنى» ولعل اسمها كافة للدلالة على نوعية النشاط الذى اختاره مؤسسها «هنرى كورييل» وخلال أحداث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ وبينما كانت القاهرة تموج بالمظاهرات قامت الحركة بطبع منشورات باللغة العربية تقول فيها " لا تتصوروا ايها المصريون ان الالمان أفضل من الانجليز ويمضى «كورييل» فى روايته قائلا : وخرجت لاوزع هذه المنشورات انا وجورج يونتية وكان منظرا مضحكا اثنان من الأجانب يوزعان منشورات باللغة العربية وقد وزعنا ٤٠٠ نسخة من هذه المنشورات(٢٠٣).

وقد اعتقل هنرى كورييل سنة ١٩٤٢ وأودع فى معتقل الزيتون ويقول عن هذه الفترة : وفى المعتقل استفدت فائدة كبرى حيث مارست احتكاكا مباشرا وجادا مع كثير من السياسيين هم فى الاساس ابناء البراجوازية الصغيرة وباختصار لقد أخذت فى المعتقل حمام تعمير واحسست احساسا عميقا ان البرجوازية الصغيرة تموج بحركة وطنية عارمة وأنه يتعين الاستفادة منها(٢٠٤).

ويعتقد البعض ان هذا التنظيم كان اكثر التنظيمات اليسارية ارتباطا بالواقع المصرى حيث تشكل من الطلاب والمدرسين والعمال وغيرهم من ذوى الاصول الصغيرة وكان اسلوب التجنيد يتم من خلال المعارك السياسية والاضطرابات(٢٠٥).

وتستهدف الحركة المصرية للتحرر الوطنى تكوين حزب شيوعى وإحداث اصلاح زراعى ، وتنظيم الكفاح المشترك مع الشعب السودانى باعتبار أن وحدة وادى النيل قضية مصيرية ووفقا لتقارير البوليس السياسى فقد كان هنرى كورييل يدير احدى المكتبات بهدف الترويج للكتب الشيوعية(٢٠٦) .

ومن خلال المكتبة استطاعت الحركة ان تعرف طريقها لدى الشباب ، خصوصا المتعطش للثقافة والمعرفة وتمكن هنرى كورييل أن يضم عددا كبيرا من المصريين الناقمين على القوى السياسية التقليدية وهى مقدمتهم الوفد .

وعلى الرغم من ان الحركة المصرية للتحرر الوطنى كانت اقوى الحركات التى تشكلت عقب ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ الا أن هناك مجموعة أخرى تكونت عقب

نفس الحادث وتسمى «منظمة القلمة» حيث قامت على اكتاف ثمانية اشخاص «خمسة من الطلاب الذين يدرسون في المدارس الثانوية وطالب ازهرى وحرفى» تأثروا بما حدث في ٤ فبراير تأثيرا هز وجدان هذه المجموعة هذا عنيما دفعهم الى البحث عن اتجاه جديد يخالف الاتجاهات التقليدية^(٢٠٧).

ويزات هذه الخلية توسع نشاطها من خلال مجموع الشباب الساخط على الوفد عقب ٤ فبراير وحددت برنامجها في المطالبة بالاستقلال الوطنى والاستقلال الاقتصادى وعلى ضوء العديد من القراءات في الفكر الاشتراكى فقد تمخض نشاطها عن اقامة تنظيم شيوعى يستند الى برنامج شفوى ، ومبادئ غير منشورة ولم يكن لهذا التنظيم اجهزة فنية ولا مجلة سرية ورغم ذلك فقد واصل النمو معتمدا على الارض الخصبة التى مهدتها احداث الحرب والى جموع الشباب الذى تملكته الحيرة والقلق عقب ٤ فبراير .

لقد تمكن التنظيم من أن يضم اليه بعضا من ضباط القوات المسلحة ، فى مقدمتهم « أحمد حمروش» وراحت الحركة تتمتع وتجد لها انصارا بين طلاب الجامعات وعددا لا بأس به من العمال^(٢٠٨).

وعموما فان عامى ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ قد شهدا تكوين العديد من المنظمات اليسارية فى القاهرة والاسكندرية وتاريخ هذه الجماعات يكتتفه القموض نظرا لتعقب البوليس لهم مما كان يدفعهم الى حرق اوراقهم ووثائقهم حتى لا يقعوا تحت طائلة القانون . الا أن الاسماء التى سمت بها هذه الجماعات تشير الى أن عددها كان أكثر من عشرين جماعة سمت كل منها باسم خاص وتباينت اسماء الدوريات والنشرات التى كانت تصدرها تبعاً لاهداف كلا منها واحتدم الصراع بينها من اجل اقامة حزب شيوعى مصرى حقيقى^(٢٠٩).

وعلى ما يبدو فقد برزت اتجاهات سياسية احتلت مكانة لا بأس بها وسط العديد من القوى الأخرى وهذه الاتجاهات الجديدة اخذت مواقف متباعدة فاذا كان البعض يتحالف مع المحور ضد الانجليز بدعوى الوطنية واذا كان البعض الآخر يتحالف مع الانجليز ضد المحور بدعوى الديمقراطية فان الشيوعيين

المصريين قد رفعوا شعارا مغايرا فهم ضد الفاشية وضد الاحتلال البريطاني لمصر ورفعوا شعارا ضد الفاشية ولكن ليس مع الانجليز " ولم يكن هذا هو التمييز الوحيد ففى مواجهة شعار اجمع عليه كل الساسة وهو وحدة وادى النيل رفع الشيوعيون شعارا "الاستقلال السياسى والاقتصاد والكفاح المشترك مع الشعب السودانى وحقه فى تقرير مصيره"(٣١٠) .

ولعل قوات الاحتلال قد تفاضت عن النشاط الشيوعى فى مصر على أمل الاستفادة من تأثيرهم الفكرى والسياسى المناهض للفاشية ولأول مرة فى تاريخ الانتخابات البرلمانية المصرية (انتخابات ١٩٤٤) شهدت البلاد مرشحين يعلنون انهم يدخلون المعركة الانتخابية ويلصقون على الجدران اعلانات يقولون فيها - انتخبوا المرشح الاشتراكى الذى سيناضل فى سبيل الاشتراكية وقد انتشرت هذه الاعلانات فى الامكتدرية بصفة خاصة حيث تقدم ثلاثة من العمال الى الانتخابات تؤيدهم طائفة كبيرة من سكان دوائهم(٣١١).

وعلى ضوء ما سبق يمكن إبداء عدة ملحوظات :

أولا : لم تكن الحركات الشيوعية فى مصر وليدة الحرب العالمية الثانية وانما ترجع فى جذورها الى العشرينات من هذا القرن الا أن الحرب وما اكبتها من تناقضات سياسية واجتماعية واقتصادية تعد انصب الفترات التى ساعدت على نمو هذا الاتجاه .

ثانيا : ان حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ قد ساعد على نمو اكبر الحركات وأهمها بسبب الاعتماد على عنصر الشباب الساخط على القوى السياسية التقليدية وبلا شك فان عنصر الشباب دائما كان بمثابة شريان متدفق من خلال عناصر شابة راحت تنضم الى الجماعات السياسية يوما بعد الآخر .

ثالثا : أن السياسة البريطانية فى مصر تعد المسئول الاول عن تفاقم هذه التنظيمات بسبب التحالف البريطانى الروسى وما لازم ذلك من اقامة العلاقات المصرية الروسية ولما كانت الحركات اليسارية تعلن دائما عن

عدائها السافر ضد الفاشية والنازية فلقد كان لهذا وقعا طيبا لدى الدوائر البريطانية والمصرية معا .

رابعاً : ان ظهور الاتجاهات اليسارية عموماً وفي هذه الفترة يعد تعبيراً اكيداً عن وجود خلل هائل في كل مناحي الحياة المصرية الاقتصادية واجتماعية وسياسية ويشكل مكن هذه الاتجاهات من أن تجد لها واقعا وسط المجتمع المصري.

خامساً : ان مجمل نشاط هذه التنظيمات وما استطاعت ان تقدمه للمجتمع المصري لم يعتمد الفكر النظري المنقول عن مؤلفات لينين - ماركس - وستالين - وبعض المنشورات التي لا تخرج افكارها عن هذه المؤلفات .

سادساً : ان عددا من المنضمين الى هذه التنظيمات من المصريين المسلمين قد بهرتهم الجوانب الاجتماعية والاقتصادية ولم يؤمنوا بالفكر المادى حيث دعوا الى التمسك بتعاليم الاسلام مع اعتناقهم لفكرتى العمل الاجتماعى والاقتصادى^(٢١٢) الا أن محاولة التوفيق بين بعض النظريات الماركسية وبين الإسلام لم تجد لها واقعا ملموساً بين الغالبية العظمى من المسلمين وكانت أقرب الى التظهير الفكرى منها الى الجوانب العملية والموضوعية .

* * *

هوامش الفصل الرابع

- (١) لم تشر الهيئة السعدية برنامجها لها باعتبارها حزبا سياسيا جديدا لأن زعمائها لم يعتبروا أنفسهم خارجين على الوفد بل رأوا أن الزعامة الوفدية هي التي خرجت على المبادئ الأساسية للوفد .
- (٢) د . هيكल مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٨٥ ، صحيفة السياسة ١٢ مارس ١٩٢٨م .
- (٣) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٢٠٩ من لامبسون إلى ايدن ١٦ فبراير سنة ١٩٢٧م
- (٤) نفس المصدر .
- (٥) مذكرات حسن يوسف . مصدر سبق ذكره ص ١٢٨ . مذكرات كريم ثابت صحيفة الجمهورية ٧ يونية ١٩٥٥م .
- (٦) لقاء مع الأستاذ كامل زهيري ١٩٨٣/٤/٣٠ نقابة الصحفيين القاهرة .
- (٧) مذكرات إبراهيم عبد الهادي مجلة روز اليوسف ٢ أغسطس ١٩٨٢ ، مجلة المنصور ١/٣/١٩٤١م تصريح لأحمد ماهر .
- (٨) لقاء مع فؤاد سراج الدينسكرتير عام حزب الوفد القاهرة ١٩٨٢/١١/١٢ م جاردن سيتي .
- (٩) البلاغ ٢٠ سبتمبر ١٩٤١م ، مذكرات حسن يوسف مصدر سبق ذكره ص ١١٢ .
- (١٠) د . هيكل مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ١٥٢ ، فتحى رضوان ١٩٨٢/٩/٨ م لقاء شطرنجى .
- (١١) صحيفة السياسة الأول من نوفمبر ١٩٢٨م ، مجلة المنصور ٢٣ ديسمبر ١٩٢٨م .
- (١٢) مضابط مجلس النواب - دور الانعقاد الثالث ١٢ فبراير ١٩٢٩م ص ١٣٠ ، لقد أثار السعديون موضوع مزرعة الجبل الأخضر التناحية لوزارة الزراعة حيث تم بيع شاربها فى مزاد قبل بأن اجراءات المزااد لم تكن سلمية وقدم استجواب من أحد السعديين كان سببا فى استقالة رشوان باشا وزير الزراعة بناء على رغبة القصر .
- (١٣) أنور عبد الملك مصر يجتمع جديد بينه العسكريون ص ٢٢ بيروت ١٩٦٦م .
- (١٤) كمال الدين رفعت ، حرب التحرير الوطنية ١٩٣٦ - ١٩٥٤ اعداد مصطفى طيبة ، آخر ساعة ١٢ أكتوبر ١٩٦٦م .

- (١٥) نفس المصدر السابق.
- (١٦) الأهرام ، المصري ٢٤ ديسمبر ١٩٣٧م.
- (١٧) مذكرات إبراهيم عبد الهادي روز اليوسف ١٦ أغسطس ١٩٨٢م.
- (١٨) صحيفة المصري ١٥ أكتوبر ١٩٤٠.
- (١٩) الأهرام ، المصري ، الدستور ١٢ سبتمبر ١٩٣٩م.
- (٢٠) الدستور ١٠/١٧/١٩٣٩م.
- (٢١) مجلة الاقتصاد المصري القاهرة ١٩٤٦ ص ١٣.
- (٢٢) الملف السري لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ الأهرام ١٨ ، ٢٥ / ٥ / ١٩٧٣م. مذكرات حسن يوسف ص ١٢٥.
- (٢٣) جريدة السياسة ١٠/٢/١٩٤٤ ، أخبار اليوم ٣ يناير ١٩٤٥م.
- (٢٤) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ٢٥٢ من لاميسون إلى أيدن ٥ فبراير ١٩٤٢م.
- (٢٥) لقاء مع فتحى رضوان ١٩٨٢/٨/٩ مصر الجديدة القاهرة ، أخبار اليوم ٤/٦/١٩٤٦م.
- (٢٦) الوثائق البريطانية وثيقة رقم ٥٢٥ من لاميسون إلى أيدن ٩ فبراير ١٩٤٢م.
- (٢٧) نفس الوثيقة السابقة.
- (٢٨) الأهرام ١٤/٢/١٩٧٥ من تقارير الامن العام التى تسجل تحريات خصوم الوفد عقب ٤ فبراير ١٩٤٢م.
- (٢٩) مضابط مجلس الشيوخ - الجلسة الثانية ٨ ، ٩ ديسمبر ١٩٤٢م دور الانعقاد الثامن عشر ص ٣٧ قدم الاستجواب الشيخ عادل جبران.
- (٣٠) نفس المصدر السابق.
- (٣١) نفس المصدر.
- (٣٢) محمد زكى عبد القادر محنة الدستور ص ١٢٩.
- (٣٣) روز اليوسف ٢٥/٢/١٩٤٤.
- (٣٤) مضابط مجلس الشيوخ - الجلسة الثانية ٨ ، ٩ ديسمبر ١٩٤٢م - دور الانعقاد الثامن عشر ص ٣٦ ، ٣٧ .
- (٣٥) آخر ساعة ٢٦ أبريل ١٩٤٢م نص عريضة لا أحزاب حول اعتقال على ماهر.
- (٣٦) مذكرات إبراهيم عبد الهادي مجلة روز اليوسف ٩ أغسطس - ١٩٨٢م.
- (٣٧) نفس المصدر السابق.
- (٣٨) د. هيكمل مرجع سبق ذكره ص ٢٧٨ ، ٢٧٩.
- (٣٩) مذكرات إبراهيم عبد الهادي ، مجلة روز اليوسف ٩ أغسطس ١٩٨٢م.
- (٤٠) الحديث من انشقاق مكرم عبيد أرجائه للفصل الخاص بسياسة القصر على اعتبار أن خروج مكرم عبيد كان نتاجا لسياسة القصر عقب ٤ فبراير.

- (٤١) روزاليوسف ١٧ أبريل ١٩٤٤م.
- (٤٢) السياسة والأهرام ، الدستور أول نوفمبر ١٩٤٤م.
- (٤٣) الوقائع المصرية ١٤ نوفمبر ١٩٢٣م، الأهرام ١٢ نوفمبر ١٩٤٤م.
- (٤٤) الوقائع المصرية ١٩ أكتوبر ١٩٤٤م، الأهرام ١٢ أكتوبر ١٩٤٤م.
- (٤٥) أخبار اليوم ١٩ يناير ١٩٤٦م.
- (٤٦) المصدر السابق.
- (٤٧) نفس المصدر السابق ، تقارير البوليس المخصوصة محفوظة رقم ١٨ وثائق عابدين وثيقة رقم ١٢ دار الوثائق القومية.
- (٤٨) أخبار اليوم ١٩ ، ٢٠ ، ٢٢ / ١١ / ١٩٤٦م.
- (٤٩) نفس المصدر.
- (٥٠) الدستور أول نوفمبر ١٩٤٤م.
- (٥١) أخبار اليوم ١٩ / ١١ / ١٩٤٦م.
- (٥٢) مضابطة مجلس الشيوخ - الجلسة الأربعون ٢٨ أبريل ١٩٤٤م.
- (٥٣) المصدر السابق ص ٢١٨.
- (٥٤) مذكرات حسن يوسف القصر ودوره في السياسة المصرية ١٩٢٢-١٩٥٢ ص ١٦٧ الراجع مرجع سبق ذكره ص ١٢٥.
- (٥٥) مذكرات حسن يوسف ص ١٦٦ ، د. هيكल مرجع سبق ذكره ص ٢٦٤ ، مذكرات إبراهيم عبد الهادي روز اليوسف ١٦ أغسطس ١٩٨٢.
- (٥٦) د. أحمد زكريا الشافى حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢-١٩٥٢ القاهرة ٨٢ ص ٢٤٩.
- (٥٧) قانون حزب الأحرار الدستوريين - القاهرة ١٩٤١ ص ١٩.
- (٥٨) مجلة آخر ساعة ٢٢ / ١١ / ١٩٤١.
- (٥٩) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ٢٠١ من لاميمون إلى أيدن ٨ فبراير ١٩٢٨م.
- (٦٠) صحيفة السياسة ٢٥ فبراير ١٩٢٨م.
- (٦١) د. محمد حسين هيكل مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٧٢.
- (٦٢) المصدر السابق، صحيفة المصري ١٥ فبراير ١٩٢٨.
- (٦٣) مضابطة مجلس النواب - دور الانعقاد العاشر الأول ١٢ أغسطس ١٩٤٢ ص ١٣١٩.
- (٦٤) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ١٢ من لاميمون إلى أيدن.
- (٦٥) د. هيكل مرجع سبق ذكره ص ٧٨، السياسة الأول من أغسطس ١٩٢٨ ، مصر الفتاة ٢٨ أبريل سنة ١٩٢٨.
- (٦٦) المصور ١٤ / ٤ / ١٩٢٩ بقلم هنرى أبانغة ، مذكرات كريم ثابت صحيفة الجمهورية الأول من يوليو سنة ١٩٥٥ ، د. هيكل مرجع سبق ذكره ص ٨٨.

- (٦٧) وثائق الخارجية الأمريكية وثيقة ١٥٢٣ من برت فيش إلى الخارجية الأمريكية ٤ فبراير سنة ١٩٣٩م.
- (٦٨) د. هيكل ج ٢ ص ١٥٥، مذكرات حسن يوسف ص ٣٩.
- (٦٩) المرجع السابق.
- (٧٠) د. عبد العظيم رمضان تطور الحركة الوطنية المصرية ١٩٢٧-١٩١٨ بيروت في سنة ١٩٧٣ ص ٢٢٥.
- (٧١) مصر الفتاة ١٠٨ أغسطس ١٩٣٩، مذكرات كريم ثابت صحيفة الجمهورية ٢٥ يونية سنة ١٩٥٥.
- (٧٢) عبدالرحمن الرفاعي مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٦٩، مذكرات حسن يوسف ص ١٠٥.
- (٧٣) د. هيكل مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ١٦٢، محمد الشامي مرجع سبق ذكره ص ١٣٠.
- (٧٤) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ١١ من لاميسون إلى هاليفاكس ٢٥ أغسطس ١٩٣٩م.
- (٧٥) وثائق الخارجية الأمريكية وثيقة رقم ٨٩ من برت فيش إلى الخارجية الأمريكية ٢٢ أغسطس ١٩٣٩م.
- (٧٦) الوثائق البريطانية رقم ٤٦ من لاميسون إلى هاليفاكس ١٢ يناير سنة ١٩٤٠.
- (٧٧) مذكرات حسن يوسف ص ١١٧. الدكتور هيكل مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ١٩٧.
- (٧٨) الوثائق البريطانية وثيقة رقم ٣٢ من لاميسون إلى هاليفاكس ٤ مايو ١٩٤٠م.
- (٧٩) الأهرام ، السياسة ٨/٥/١٩٤٠، آخر ساعة ٤/١٤/١٩٤٠م.
- (٨٠) الأهرام ، السياسة ٨/٥/١٩٤٠ ، آخر ساعة ٤/١٤/١٩٤٠م.
- (٨١) نفس المصدر السابق.
- (٨٢) د. هيكل مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٢٢٨-٢٣٠.
- (٨٣) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ٥٥٢ من لاميسون إلى الخارجية البريطانية ٩ فبراير سنة ١٩٤٢.
- (٨٤) المصدر السابق وثيقة رقم ١٥٣٦ ، ١٥ فبراير ١٩٤٢ من لاميسون إلى حكومته.
- (٨٥) محسن محمد . التاريخ المبرر لمصر ص ٣٦٥.
- (٨٦) آخر ساعة ٢٢ فبراير ١٩٤٢، أخبار اليوم ١٢ فبراير ١٩٤٦.
- (٨٧) دار الوثائق القومية تقارير البوليس الاخصوس محفوظة رقم ١٨ وثيقة رقم ٢ ، آخر ساعة ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٢م.
- (٨٨) صحيفة السياسة ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٢.
- (٨٩) عبد الرحمن الرفاعي مرجع سبق ذكره ص ١٣٥-١٣٦، مذكرات حسن يوسف ص ١٦٦.
- (٩٠) صحيفة السياسة ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٠ .
- (٩١) مضابط مجلس الشيوخ - الجلسة الرابعة - دور الانعقاد - الحادي ٢٨ ديسمبر ١٩٤٢ ص ٩٠.
- (٩٢) المصدر السابق الجلسة الثانية ٨ ، ٩ ديسمبر ١٩٤٢ دور الانعقاد الثامن عشر ص ٥١.

- (٩٣) الأهرام ١٩٧٥/٢/٢٤ من تقارير الأمن العام التي تسجل تحركات خصوم الوفد عقب ٤ فبراير سنة ١٩٤٢.
- (٩٤) المصدر السابق .
- (٩٥) مارسيل كولومب مرجع سبق ذكره ص ١٥١.
- (٩٦) لقاء مع فتحي رضوان في منزله بمصر الجديدة ١٩٨٢/٨/٩م.
- (٩٧) صحيفة الضياء ٧ مارس ١٩٣٨ من قرارات مؤتمر الطلبة الأخوان.
- (٩٨) حسن البنا مذكرات الدعوة والداعية الطبعة الثالثة بيروت ١٩٧٤ ص ٢٤٠.
- (٩٩) صحيفة التنوير العدد الأول أغسطس ١٩٣٨، الدعوة والداعية ص ٢٤٠-٢٤١.
- (١٠٠) د. عبدالمعظم رمضان تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٢٧-١٩٤٨ طبعة أولى بيروت ١٩٢٧ ص ٣١٦.
- (١٠١) د. عبد المعظم رمضان . تطور الحركة الوطنية ص ٣٠٧ ، ٣٠٨.
- (١٠٢) د. أسحاق موسى الحسيني ، الأخوان المسلمون كبرى الحركات الإسلامية في العامل العربي بيروت سنة ١٩٥٥ ص ٢١.
- (١٠٣) حسن البنا الدعوة والداعية مرجع سبق ذكره ص ٤٩.
- (١٠٤) صحيفة المصري ١٩٣٨/٩/٣.
- (١٠٥) د. عبد المعظم رمضان مصدر سبق ذكره ص ٣١٠.
- (١٠٦) ريتشارد ميتشل ، الأخوان المسلمون ترجمة عبد السلام رضوان القاهرة ١٩٧٧ ص ٥١.
- (١٠٧) حسن البنا الدعوة والداعية مرجع سبق ذكره ص ٢٦٢.
- (١٠٨) المرجع السابق ص ٣٦١ - ٣٦٢.
- (١٠٩) محمد شوقي زكي، الأخوان المسلمون والمجتمع المصري القاهرة ١٩٥٤ ص ١٢٥.
- (١١٠) د. محمد حسين هيكل مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٢٠٨.
- (١١١) وثائق الخارجية الأمريكية وثيقة رقم ٢٠٧٦ من كيرك إلى الخارجية الأمريكية ٢٤ نوفمبر ١٩٤٢.
- (١١٢) د. هيكل مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٢٠٨.
- (٣١١) مضابط مجلس النواب - الجلسة الحادية والأربعين ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ مايو سنة ١٩٤١ مجموعة مضابط دور الانقضاء الرابع ص ١١٣٢ قدم السؤال النائب محمد نصير.
- (١١٤) مذكرات إبراهيم عبد الهادي روز اليوسف ٣٠ أغسطس ١٩٨٢ ، لقاء مع فتحي رضوان ١٩٨٢/٨/٩ .
- (١١٥) التنوير يناير ١٩٤٥ ، نفس المصدر ١٩٤٢/١/٢٣.
- (١١٦) الأخوان المسلمون ١٩٨٢/٨/٢٩.
- (١١٧) نفس المصدر ١٩٤٢/٩/١٣.

- (١١٨) ريتشارد رميشيل مرجع سبق ذكره ص ٩٦ أنور السادات صفحات مجهولة ص ٩٩.
- (١١٩) وثائق الخارجية الأمريكية وثيقة رقم ١٥٢٠ من كيرك إلى الخارجية الأمريكية ٩ يولية سنة ١٩٤٢.
- (١٢٠) الأهرام ١٤/٢/١٩٧٥ من تقارير الأمن العام التي تسجل تحركات خصوم الوفد عقب ٤ فبراير.
- (١٢١) نفس المصدر وثيقة بتاريخ ١٩٥٢/٤/٧ حكمدارية بوليس الاسكندرية.
- (١٢٢) الاخوان المسلمون ١٢/٩/١٩٤٢ ، الدعوة والداعية ص ١١٢.
- (١٢٣) الاخوان المسلمون ٢٤/١٠/١٩٤٢.
- (١٢٤) لقاء مع هؤاد سراج الدين ١٢/١١/١٩٨٢ صحيفة الاخوان المسلمون ١٢/٦/١٩٤٢.
- (١٢٥) آخر ساعة ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٢.
- (١٢٦) د. محمد أنيس ٤ فبراير في تاريخ مصر السياسي ص ٧.
- (١٢٧) طارق البشري الحركة السياسية في مصر ١٩٥٢-١٩٥٧ القاهرة ١٩٧٢ ص ١٤٦.
- (١٢٨) دار الوثائق القومية - تقارير البوليس السياسي محفوظة ١٢ وثيقة ٩ «سرى سياسى».
- (١٢٩) المصدر السابق.
- (١٣٠) المصدر السابق وثيقة ٢١٥، ٢١٨ «سرى سياسى».
- (١٣١) المصدر السابق وثيقة ٨٢ «سرى سياسى» الأول من مارس ١٩٤٢.
- (١٣٢) وثائق الخارجية الأمريكية وثيقة رقم ٢٢٠ من كيرك إلى الخارجية الأمريكية بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٤٢.
- (١٣٣) مذكرات حسن يوسف القصر ودوره في السياسة المصرية ١٩٢٢-١٩٥٢ ص ٢٣١.
- (١٣٤) المصدر السابق ص ٢٢٢.
- (١٣٥) ريتشارد رميشيل ، الاخوان المسلمون ص ٧٠.
- (١٣٦) نفس للرجع ص ٦٧ د. رفعت السعيد مرجع سبق ذكره ص ١٢٠.
- (١٣٧) د. اسحاق الحسينى مرجع سبق ذكره ص ٢٩٤-٢٥٠.
- (١٣٨) فتحى رضوان لقاء شخصى ٨/٩/١٩٨٢ مصر الجديدة - القاهرة.
- (١٣٩) د. رفعت السعيد تاريخ المنظمات اليمارية في مصر ص ١٠٧ ، د. عبدالمعظم رمضان تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٣٧-١٩٤٨ ص ١٧٦ ، ١٧٧.
- (١٤٠) مجلة الهلال ابريل ١٩٨٢ من رد أحمد حسين على الدكتور السيد الشنولى.
- (١٤١) أ. د. عبد المعظم رمضان تطور الحركة الوطنية مرجع سبق ذكره ص ١٧٦.
- (١٤٢) الصرخة «صحيفة مصر الفتاة» ٢٢ ديسمبر ١٩٣٢.
- (١٤٣) المصدر السابق ٧ أكتوبر ١٩٣٢.
- (١٤٤) مراقعات الرئيس أحمد حسين ص ١٢٨.
- (١٤٥) مضابط مجلس النواب دور الانقضاء الأول العاوى ٢٢ يولية ١٩٣٦ ص ٩٦.

- (١٤٦) المصدر السابق ص ٩٧.
- (١٤٧) صحيفة الشعب ١٩٨٢/٥/٢٥ كيف اشركنى محمد محمود فى الحكم بطريقة غير رسمية بقلم أحمد حسين.
- (١٤٨) صحيفة الشعب ١٩٨٢/٥/٢٥.
- (١٤٩) وثائق الخارجية وثيقة ٢٤٠ من لامينسون إلى حكومته الأول من فبراير ١٩٤٠.
- (١٥٠) صحيفة الضياء ١٣ ديسمبر ١٩٣٧.
- (١٥١) صحيفة الضياء ١٠ ديسمبر ١٩٣٧.
- (١٥٢) الصرخة ٢٣ ديسمبر ١٩٣٧، السياسة ١٥ ديسمبر ١٩٣٧.
- (١٥٣) فؤاد سراج الدين مقابلة شخصية ١١/٨/١٩٨٢ جاردن سيتى القاهرة.
- (١٥٤) د. على شلبى جماعة مصر الفتاة ودورها فى الحياة السياسية المصرية - القاهرة ١٩٨٢ ص ٣٩٧.
- (١٥٥) صحيفة التفر ١٦ سبتمبر ١٩٣٧.
- (١٥٦) مصر الفتاة ٢٩ أبريل سنة ١٩٣٩.
- (١٥٧) نفس المصدر السابق أول مايو ١٩٣٩.
- (١٥٨) نفس المصدر ١٩ أغسطس ١٩٣٩.
- (١٥٩) المصدر السابق ٢١ أغسطس ١٩٣٩ م.
- (١٦٠) نفس المصدر ٢٦ أغسطس ١٩٣٩.
- (١٦١) نفس المصدر ٢ سبتمبر ١٩٣٩.
- (١٦٢) صحيفة الشعب من مذكرات أحمد حسين ١٩٨٢/٦/٢٧.
- (١٦٣) لقاء مع فتحى رضوان سكرتير عام مصر الفتاة وقتئذ ١٩٨٢/٨/٩، صحيفة الشعب ١٩٨٢/٦/٢٢.
- (١٦٤) الشعب ١٩٨٢/٦/٢٩ من مذكرات أحمد حسين ، مذكرات اللواء إبراهيم أمام رئيس البوليس السياسى صحيفة الجمهورية ١٧ يناير ١٩٥٦ .
- (١٦٥) الشعب ١٩٨٢/٦/٩ من مذكرات أحمد حسين.
- (١٦٦) لقاء مع فتحى رضوان ١٩٨٢/٨/٩ فى منزله بمصر الجديدة.
- (١٦٧) المصرى ٩ فبراير ١٩٤٢، الشعب ١٩٨٢/٦/٢٩.
- (١٦٨) لقاء مع فؤاد سراج الدين ١١/٨/١٩٨٢ جاردن سيتى القاهرة.
- (١٦٩) دار الوثائق القومية أحد تقارير السرايات الملكية صورة طبق الاصل من خطاب أحمد حسين إلى كلايتون بتاريخ ١٢/٧/١٩٤١ محفوظة ١٣ وثيقة رقم ٨.
- (١٧٠) الشعب ١٩٨٢/٦/٢٩ من مذكرات أحمد حسين حيث أشار إلى أن فؤاد سراج الدين كان زميلا له فى الدراسة.

- (١٧١) لقاء مع فتحي رضوان ١٩٨٢/٨/٩ في منزله بمصر الجديدة.
- (١٧٢) المصدر السابق ، اللواء الجديد ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٥ .
- (١٧٣) معاهدة ١٩٣٦ حماية قاسية كتيب من نشرات اللجنة الادارية للحزب الوطنى - القاهرة ١٩٣٦ ص ١.
- (١٧٤) لقاء مع فتحي رضوان ١٩٨٢/٩/٨ .
- (١٧٥) نفس المصدر السابق .
- (١٧٦) مضابط مجلس النواب - دور الانعقاد العادى ٢ مارس ١٩٤٢ صفحة ٣١٨.
- (١٧٧) مضابط مجلس النواب مجموعة مضابط دور الانعقاد الأول - الجلسة الثانية والثلاثون ١٩ أغسطس ١٩٤٢ ص ١٤٨٣ .
- (١٧٨) الأهرام ١٩٧٥/٢/١٤ صور من تقارير الامن العام التى تسجل تحركات خصوم الوفد عقب ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ .
- (١٧٩) دار الوثائق القومية تقارير الامن العام حكمدرية بوليس مصر ١٦ أبريل ١٩٤٢ م تقرير رقم ١٣ محفوظة رقم ١٣ .
- (١٨٠) امحلق الحسينى مرجع سبق ذكره ١٥١ - ١٥٢ ، الأهرام ١٩٩٥/٢/١٤ .
- (١٨١) لطفي عثمان - المحاكمة الكبرى فى قضية الاغتيالات السياسية القاهرة ١٩٤٨ ص ٢١٨ .
- (١٨٢) نفس المرجع ص ٢ .
- (١٨٣) المرجع السابق ١٥ .
- (١٨٤) أحمد مرتضى المراسى، غرائب من عهد فاروق - بيروت ١٩٧٦ صفحة ٦٨ .
- (١٨٥) نفس المرجع ص ٦٩ .
- (١٨٦) المحاكمة الكبرى فى قضية الاغتيالات السياسية مرجع سبق ذكره ص ٢٠٠ .
- (١٨٧) كان قمة التنظيم هو الدكتور يوسف رشاد وزوجته نهى رشاد سديقة فاروق ، أحمد مرتضى المراسى مرجع سبق ذكره ص ٥٧ .
- (١٨٨) لقاء مع فتحي رضوان ١٩٨٢/٨/٩ مصر الجديدة القاهرة .
- (١٨٩) وثائق الخارجية الامريكية ٩١ من كبرك إلى الخارجية الامريكية ٢٣ مايو ١٩٤٢ .
- (١٩٠) المصدر السابق نفسه .
- (١٩١) ملف قضية أمين عثمان ح ١ ص ٧٥٤ دار القضاء العالى، القاهرة .
- (١٩٢) المصدر السابق نفسه .
- (١٩٣) لطفي عثمان (المحاكمة الكبرى فى قضية الاغتيالات السياسية ص ٢٠٨ ، ٢٠٩ .
- (١٩٤) الوفد المصرى ٨ فبراير ١٩٤٠ من كلمة أمين عثمان فى حفل كلية فيكتوريا والذى حضره السفير البريطانى .
- (١٩٥) دار الوثائق القومية - تقارير البوليس السياسى محفوظة رقم ١٣ (مصرى بدون رقم) .

- (١٩٦) دار القضاء العالي ملف قضية أمين عثمان المجلد الأول ص ٤٧٠ .
- (١٩٧) أحمد مرتضى المرافى مرجع سبق ذكره ص ٦٨ - ٧٠ .
- (١٩٨) وثائق الخارجية الأمريكية وثيقة رقم ٢٤١ من الخارجية الأمريكية إلى كيرك السفري الأمريكى فى القاهرة ١٩٤٣/١٠/٤ .
- (١٩٩) لقاء مع حسين الشافعى النائب السابق لرئيس الجمهورية وعضو حركة الضباط الاحرار فى منزله بالمدنى ١١ أبريل ١٩٨٣ .
- (٢٠٠) د. عاصم الدسوقي مصر فى الحرب العالمية الثانية ص ٣٢٤ .
- (٢٠١) د. رفعت السعيد تاريخ الحركة الاشتراكية فى مصر القاهرة ١٩٧٥ ص ١٥٨ .
- (٢٠٢) أحمد مرتضى المرافى مرجع سبق ذكره ص ٢٠ ، ٢١ .
- (٢٠٣) د. رفعت السعيد تاريخ المنظمات اليسارية ص ٣٢٨ ، ٣٢٩ محضر نقاش اجراء المؤلف مع هنرى كورييل فى باريس سنة ١٩٦٨ .
- (٢٠٤) المرجع السابق نفسه - د. عاصم محروس عبد المطلب دور الطلاب فى الحركة الوطنية المصرية ١٩١٩ ، ١٩٥٢ غير منشورة، القاهرة ١٩٧٨ ص ٤٦١ .
- (٢٠٥) طارق البشرى، تاريخ المنظمات اليسارية مرجع سبق ذكره ص ٣٢١ .
- (٢٠٦) د. رفعت السعيد ، تاريخ المنظمات اليسارية مرجع سبق ذكره ص ٣٢١ .
- (٢٠٧) المرجع السابق ص ٣٢١ - ٣٢٢ .
- (٢٠٨) نفس المرجع السابق ص ٢٩٧ .
- (٢٠٩) د. رؤوف عباس ، الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢ .
- (٢١٠) د. رفعت السعيد اليسار المصرى ص ٣٧٨ .
- (٢١١) السياسة ١٩٤٤/١٢/١٠ ، أخبار اليوم ١٧-١٢-١٩٤٤ .
- (٢١٢) تاريخ المنظمات اليسارية مرجع سبق ذكره ص ٣٥٧ .

الفصل الخامس

الجيش المصرى وحادث ٤ فبراير ١٩٤٢م

- الجيش المصرى والحرب العالمية الثانية .
- ردود فعل ٤ فبراير على الجيش .
- حركة الضباط الاحرار .

الجيش المصرى والحرب العالمية الثانية :

لقد اصبح الجيش المصرى هو حجر الزاوية فى قضية الاستقلال وفقا لمعاهدة ١٩٣٦ والتي نصت صراحة على أن خروج القوات البريطانية من مصر مرتبط ببلوغ الجيش المصرى درجة الاهلية اللازمة للدفاع عن قناة السويس^(١) ولذا فلقد حرص الوفد على أن تكون هذه القوة الوطنية الغالية بعيدا عن سلطة القصر وتحكمه، وبمقتضى الإجراءات الجديدة فقد أصبح رئيس الوزراء رئيسا لمجلس الدفاع الأعلى ووزيرى الحربية والبحرية نائبان للرئيس وكل من وزير الأشغال ووزير المالية والمواصلات ووكيل الحربية والبحرية ورئيس هيئة أركان الجيش أعضاء^(٢)، ولم ترد أية إشارة الى الملك ، على الرغم من أن المادة ٤٦ من الدستور نصت على أن الملك هو القائد الأعلى وهو الذى يولى ويعزل الضباط ويعلن الحرب الخ^(٣).

ولما كانت معاهدة ١٩٣٦ قد نصت صراحة على إلغاء كافة القيود التى تحد من زيادة القوات المسلحة المصرية فإن حكومة الوفد حرصا منها على إعداد جيش قوى فقد سعت الى توسيع القاعدة الاجتماعية للضباط الجدد وأمكن للوفد ولأول مرة أن يضم الى الجيش شبابا من أبناء الطبقات المتوسطة وليس من قبيل المصادفة أن يكون فى طليعة الضباط الاحرار. جمال عبد الناصر وكمال الدين حسين وعبد اللطيف البغدادى وغيرهم ممن ينتمون الى الطبقات المتوسطة أو الفقيرة^(٤) ولذا فإن هذه السياسة تعد حسنة كبيرة تؤكد صدق الوفد على الارتفاع بتلك القيمة الوطنية الكبيرة حيث سهل نمو التحرك الثورى فى

صفوف القوات المسلحة وأمكن للجيش ولأول مرة منذ الثورة العربية أن يشارك بقدر كبير في النشاط السياسى معبرا عن كافة القوى والاتجاهات المختلفة .

وجريا على سياسة ابعاد الجيش عن مؤامرات القصر ودسائسه، ولما كان يمين الجيش من أولى المسائل التى تحتاج الى تعديل لأن صيغة اليمين قد وضعت قبل الدستور ولذا فلم تشر اليه حيث تضمن : أقسم بالله أن أكون خادما مخلصا للملك مطيعا لأوامره الكريمة " فرأى الوفد تعديل هذا اليمين بهذه الصيغة : أقسم بالله العظيم ويشرفى العسكرية أن أكون مخلصا للوطن ولحضرة صاحب الجلالة وقائد قواتها الأعلى وأن أكون مطيعا للدستور ولقوانين الأمة المصرية .. الخ^(٥).

وعلى ما يبدو فإن الملك فاروق كان على علم بما يهدف اليه الوفد ، وقد علقت صحيفة «البلاغ» على «يمين الجيش» فى محاولة منها للوقية بين القصر والوفد فقالت «ان إقحام الدستور فى اليمين يتضمن إقحام السياسة فى واجبات الجيش الذى تقتصر وظيفته فقط على الدفاع والطاعة فيما يصدر اليه من الأوامر ، وليس من وظائفه إقامة نظام سياسى معين والمحافظة على هذا النظام وحمايته»^(٦).

ونظرا لاهمية الجيش وحرصا من الملك على أن يبقى تحت امرته بعيدا عن أى منافسة فقد أعلن فاروق صراحة أنه لن يقبل تعديل اليمين بالشكل الذى رآته الوزارة^(٧) .

وكان من الصعب على الحكومة أن تتراجع عن موقفها وتمسكت بالمشروع مما دفع فاروق الى إلغاء الحفل الذى كان معدا لذلك ولم يعجز عن توجيه الاهانة الى الحكومة حينما دعى جميع الضباط العاملين على اختلاف رتبهم الى حفل شاي بقصر عابدين حيث أعلن بصريح العبارة عدم اشتغال الجيش بالسياسة^(٨).

وظل هذا الوضع معلقا بين القصر والوفد حتى إقالة حكومة الوفد فى نهاية ١٩٣٧ ، ولم تستطع حكومة محمد محمود الا أن ترضخ لأوامر الملك لان وجودها فى الحكم مرتبط بالرضاء الملكى وهكذا بقى يمين الجيش القديم كما هو عليه .

وبصدد هذه الازمة ورغبة من الوفد فى أن يضمن ولاء الجيش الى الدستور والذى يعنى من وجهة نظرهم - الولاء للوفد - باعتباره حزب الاغلبية . فقد حرص النحاس على أن يقوم بالعديد من المحاولات بهدف الاتصال بالجيش لمعرفة هل يقف الى جانبه فى موقفه من السراى^(٩).

ولعل من الامور الجديرة بالملاحظة أن حكومة الوفد حرصا منها على أهمية الجيش فقد عملت على تطويره سواء بزيادة عدده الى ثلاث فرق قوامها خمسون الف جندى أو باستخدام كل وسائل الدفاع الحديث أو بايفاد البعثات العسكرية الى انجلترا بهدف الارتقاء بمستوى الأداء^(١٠).

وعلى ما يبدو فإن تلك الآمال الكبيرة قد اصطدمت بالعديد من المؤثرات التى قد اعتقد الوفد أن معاهدة ١٩٣٦ قد وضعت حدا لها ، واولى هذه المؤثرات هو القصر الذى لم يعجز عن اتخاذ الوسائل الكفيلة للحد من طموحات الوفد ، ثم البعثة العسكرية البريطانية التى كانت تمثل عقبة اكيدة فى سبيل الارتقاء بمستوى الجيش حيث فرضت شكلا معينا للتسلح وخصوصا بعض الاسلحة التى لم تجد المصانع البريطانية لها أسواقا أخرى غير مصر ، أو بوضع نظام معين للتدريب كان بمثابة عقبة نحو ارتقاء الجيش سواء من حيث الكيف أو الكم^(١١).

ولعل عودة عزيز المصرى لشغل منصب «مفتش عام الجيش» خلفا لسبنكس باشا (١١ يناير ١٩٣٨) هى محاولة جادة لخروج الجيش المصرى من تحت الوصاية البريطانية ، الا أن البعثة العسكرية البريطانية كانت تمثل عقبة فى سبيل أى محاولة ناجحة ، ولما كانت الحكومة المصرية قد تعاقدت على شراء سربين من طائرات القتال العسكرية من المصانع البريطانية فإن الحكومة البريطانية قد عادت لتعتمد بحجة أن الحالة الدولية تتدر بالخطر وأن مصانعها لا تستطيع فى ذلك الوقت أن تكفى الجيش البريطانى حاجته من الطائرات^(١٢).

وعندما قرر مجلس الدفاع البدء فى وضع الرسومات اللازمة لبناء نواة لاسطول بحرى مصرى فإن البعثة العسكرية البريطانية قامت بوضع العديد من العقبات فى سبيل تحقيق هذه الامنية الوطنية^(١٣).

ولعل عزيز المصرى قد قدر منذ توليه رئاسة أركان الجيش العقوبات التى تضعها البعثة العسكرية البريطانية ولذا فقد طرق الأبواب بما فيها الملك فاروق حيث التمس من جلالتة. أن يستقل نفوذه كقائد أعلى للجيش فى الاسراع نحو انشاء جيش قوى لأن الحوادث العالمية خطيرة وإذا لم تلعب فيها مصر دورها بجدارة وكفاءة فقدت حقوقها فى الاستقلال ، والعالم لا يقدر قيمة الامم الا بقيمة جيوشها^(١٤) .

ومن المؤكد ان كل الحكومات المصرية كانت صادقة فى عزمها على الارتفاع بمستوى الجيش المصرى وعملا بتلك السياسة فلقد أصدر على ماهر قرارا فى ٣١ أغسطس ١٩٣٩ بإسناد رئاسة أركان الجيش الى عزيز المصرى^(١٥).

ووفقا لراى بعض المعاصرين فان هذا القرار كان له أكبر الاثر على معنويات الضباط والجنود حيث تضافرت الجهود لتحقيق الغاية الوطنية على اعتبار أن عزيز المصرى كان يمثل للضباط والجنود رمزا وطنيا كريما^(١٦)، الا أن البعثة العسكرية البريطانية كانت تشكك دائما فى نوايا عزيز المصرى متهمه اياه بانحيازه نحو المانيا نظرا لانه قد درس الفنون العسكرية فى المانيا وكان دائم الاعجاب بالعسكرية الالمانية ويمقدرة الالمان الفائقة على اعادة بناء جيشهم فلا عجب ان تمتلئ نفس السفير البريطانى واعوانه غضبا على عزيز المصرى^(١٧).

وتشير الوثائق البريطانية الى أن عزيز المصرى يمثل عقبة أكيدة فى العلاقات البريطانية المصرية وتنصح الحكومة البريطانية بطرده من رئاسة أركان الجيش حتى تتمكن البعثة العسكرية البريطانية من أن تؤدي دورها المنوط بها لأن الرجل دائم النقد لكل ما تقدم البعثة على عمله ولأن إهانة البعثة أمر لا يمكن احتماله ، وتشير نفس الوثيقة الى ما يفهم من أن على ماهر قد قطع وعدا على نفسه بطرد عزيز المصرى اذا سبب نوعا من المصاعب سواء فى طريق البعثة العسكرية البريطانية أو مع القوات البريطانية. ووفق رأى السفير فان عزيز المصرى يعد احدى صنائع المانيا وهو يمثل خطرا حقيقيا^(١٨).

والواقع ان هذا الاتهام لا يمثل قدرا من الحقيقة لان مصر وألمانيا وجدنا نفسيهما تحاربان عدوا واحدا الامر الذى خلق بالطبع رابطة ما بينهما ، بل ان بعض الضباط المصريين الذين كانت لهم اتصالات مع ألمانيا لم يكونوا موالين للنازية وإنما كانوا مناهضين لبريطانيا ، وأن بعض الضباط المصريين الذين كانوا يعملون لتحرير بلادهم لم يكونوا جميعا راغبين فى المون الألماني ، فقد كان بعضهم من امثال جمال عبد الناصر يخشون انهم بالحماس لهتلر لن يفعلوا أكثر من أن يستبدلوا المحتل الألماني بالمحتل البريطانى^(١٩).

لقد أدرك الجنرال ولسون (قائد القوات البريطانية) أهمية كسب ود الضباط المصريين فى تلك المرحلة الدقيقة من تأزم العلاقات الدولية ، لذا فقد حرص على عقد مؤتمر يومية مع كبار الضباط المصريين بهدف حل المشاكل التى قد تسمى الى العلاقات البريطانية المصرية وهكذا تمكن من تذليل العديد من الصعاب دون الرجوع الى السفير البريطانى^(٢٠).

ومن غير شك فان الجنرال ولسون كان يقدر أهمية التعاون بين الجيش البريطانى والجيش المصرى وأهميته على استقرار الاوضاع فى الجبهة الداخلية. وجريا على هذه السياسة فقد استن فكرة اشتراك الجيش المصرى مع الجيش البريطانى فى التدريبات وقيامهما بمناورات مشتركة واشترك الضباط المصريون كأعضاء فخريون فى ميس الضباط الانجليز ولعل كل هذه العوامل قد قصد بها توثيق صلات التعاون والتفاهم بين الجيشين^(٢١).

ولعل الجنرال ولسون كان يؤمن بمبدأ التعاون مع القوات المصرية اعتقادا منه بأن سياسة اللين والتفاهم من الممكن أن تودى الى تحقيق كل الرغبات البريطانية بلا أى تصادم أو خلافات^(٢٢). يؤكد هذا موقفه من حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ فقد علم به وهو فى سوريا حيث يقول : لقد ذهلت وهزعت لانتى شعرت بأن كافة الجهود التى بذلتها فى الايام الاولى للحرب بهدف اقامة علاقات طيبة مع المصريين قد تبذرت وكان من الممكن أن يكون لهذا الحادث ردود فعل خطيرة داخل الجيش المصرى بسبب ما يتمتع به فاروق من شعبية وخصوصا وسط الضباط الشبان الناقمين على الوجود البريطانى فى مصر^(٢٣).

ووفقا لهذا المبدأ فقد تمسك ولسون بوجهة نظره السابقة عندما أراد السفير البريطاني أن يعيد ما حدث في ٤ فبراير ١٩٤٢ حينما أراد فاروق أن يقلل وزارة النحاس في أوائل ١٩٤٢ وكان من رأى وزير الدولة البريطاني المقيم في الشرق الأوسط "مستر كايس" عدم اللجوء الى القوة خشية تدخل الجيش المصرى أو اغضابه وقواته تعاون الحلفاء في منطقة القنال. وأن الرأى العام العالمى سوف يمتد أننا نحى وبقوة السلاح وزارة تحوم حولها الشبهات، وأنه يفضل تنحية الوزارة عن تنحية الملك فاروق^(٣١).

وعلى الرغم من تلك النصائح إلا أن الحكومة البريطانية قد وافقت على اسداء النصيح للملك فاروق على اعتبار أن اخراج النحاس وقتئذ يمد عملا يتعارض مع مصلحة مصر ومصلحة المجهود الحريى. فاذا صمم الملك على اقالة الوزارة فعلى السفير البريطانى ان يهدد باستعمال القوة العسكرية^(٣٢).

ورأى القادة العسكريون ضرورة الاستعداد لمواجهة رد الفعل لدى الجيش المصرى اذا ما دعا الحال الى استعمال القوة ضد الملك. فاذا ما اقتصر الامر على المقاطعة السلبية أو عدم التعاون فان فى استطاعة القوات البريطانية مواجهة الموقف اما اذا تطور الموقف الى عداء مباشر فان الامر يختلف لانه سوف يتطلب نزع سلاح القوات المصرية^(٣٣).

ويبدو أن عزيز المصرى كان متيقظا لما يدبره الانجليز من محاولات ابعاد الضباط الشبان من الحياة السياسية واعتقادا منه أن الانجليز هم الاعداء الحقيقيون وأن عدة البلاد فى التخلص منهم هم الضباط الشبان والجنود لذا فقد اتخذ من السكنات حول القاهرة ومن مراكز الجنود مقرا لعمله وهجر مكتبه المعد له فى وزارة الحرية وبدأ يبيت روح التضحية والفداء داخل صفوف الضباط الشبان^(٣٤)، وليس صحيحا أن عزيز المصرى قد عمل على اقامة تنظيم داخل الجيش وانما كانت الكلمة سلاحه اللاذع الذى كان يعتمد عليه حيث انتشرت روح عزيز المصرى وكلماته الصريحة فى المعسكرات وبين الضباط والجنود وكأنها الكهرباء^(٣٥).

ويتحدث أحد الضباط عن عزيز المصري قائلا : .. لقد كان للزيارات التي يقوم بها داخل الوحدات العسكرية أكبر الأثر في نفسى فقد شاهدت بعينى هذه الشخصية الاسطورية التي شاركت في الثورة التركية مع كمال أتاتورك كما كان أحد مؤسسى جمعية الاتحاد والترقى وجمعية تحرير الامة العربية هذا الى جانب تاريخه الطويل الملىء بالكفاح وولمه بالثقافة والدعوة اليها^(٣٩).

ومن المؤكد أن بريطانيا قد ألققتها تعيين عزيز المصري رئيسا لاركان حرب الجيش بسبب طموحاته ومعلوماته العسكرية ومقدرته الفائقة على تنظيم واعداد الجيش وهذا ما يتعارض تماما مع استراتيجية بريطانيا في مصر حيث يفقدها إحدى حججها الهامة وهي مقدرة مصر على الدفاع عن نفسها وما يترتب على ذلك من جلاء القوات البريطانية عن منطقة قناة السويس وفوق كل ذلك فقد كانت الدوائر البريطانية على علم بالعلاقات الوطيدة التي تربط عزيز المصري بالعديد من الشخصيات الالمانية وما كان يصرح به دائما من اعجابه الشديد بالمسكينة الالمانية ، ولعل كل هذه العوامل قد جعلت السفير البريطانى يطلب من الملك ابعاد عزيز المصري عن رئاسة اركان الجيش.

لقد اعتمدت فلسفة عزيز المصري في بناء الجيش على فكرة المشاركة الشعبية وخصوصا بعد أن تطورت أحوال العالم ولم تعد الجيوش عبارة عن وحدات متفرقة بل يجب أن تكون الامة كلها حاملة السلاح ، ويتعذر على المرء أن يتصور أن الجيش يستطيع أن ينهض في الميدان الا اذا عيئت قوة الامة بحيث يؤدي كل عضو في المجتمع دوره على الوجه الاكمل ووفقا للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٣٩ فقد انشئت القوات المراقبة بهدف اعداد مصر المستقلة لحمل رسالتها الجديدة بما يناسب العصر الحاضر وقد يخشى أن تعجز مصر عن القيام بواجب الدفاع عن النفس اذا هي ذهبت مذهب التقليد والنقل دون أن تراعى حالتها المادية وظروفها الاجتماعية ، والذي انتهى الرأى اليه هو انشاء قوات مرابطة تكون أولى وظائفها أن تعفى الجيش العامل من كثير من المسئوليات والتواجبات المحلية فتزداد بذلك القوة المقاتلة التي يمكن استخدامها في الميدان

على أن ذلك ليس من شأنه أن يسقط عن القوات المرباطة ما يجب أن تؤديه من ضريبة الدم فإن عليها واجب النجدة للجيش العامل في الميدان وفوق كل ذلك فقد روعى في تكوينها أهمية تربية الخلق القوى^(٣٠).

وعلى ما يبدو فإن الدوائر البريطانية قد انزعجت بسبب تلك الطموحات وكان من أولى مهام البعثة العسكرية البريطانية الحيلولة دون الارتفاع بمستوى الجيش المصرى بالرغم من أن وجودها كان بهدف الارتفاع بمستواه ولم تعجز البعثة العسكرية عن وضع العديد من العقبات التي تحول دون انطلاقه عزيز المصرى لترقية الجيش ورفع كفاءته ولم تجد السلطات البريطانية ذريعة للنيل من عزيز المصرى الا مسألة الميول الألمانية^(٣١).

وهذه حجة ألصقت بالعديد من المصريين لا لأن لهم ميولا ألمانية وإنما لأن لهم ميولا عدائيا ضد بريطانيا ، وبلا شك فإن وقع خروج عزيز المصرى من الجيش كان له أكبر الأثر على مشاعر الضباط الصغار الذين كانوا يعلقون آمالا عريضة على شخصية عزيز المصرى الا أنه قد تأكد لديهم أنه لا أمل فى أى نوع من الإصلاح طالما بقى الاحتلال متذرعا بحجة او بأخرى^(٣٢).

وتشير الوثائق الأمريكية الى أن قرار الحكومة البريطانية بعزل عزيز المصرى من منصب رئيس أركان حرب الجيش قد سبب اضطرابا كبيرا لدى كل الدوائر السياسية والحزبية بل امتد الأثر الى السودان حيث انتشرت موجة من الاضطراب بين السودانيين الذين ضايقتهم عزل عزيز المصرى^(٣٣).

ووفقا للوثائق الأمريكية أيضا فإن رئيس الوزراء المصرى (على ماهر) قد حاول نقل عزيز المصرى لى يتولى رئاسة الجيش المرباط الا أن السفير البريطانى قد طلب صراحة إبعاد عزيز المصرى عن أى موقع سياسى أو عسكرى^(٣٤).

ووفق رواية بعض المؤرخين ، فإن عزيز المصرى لم يكن يعمل لصالح الألمان لكنه كان يعتقد . وهذه سذاجة سياسية منه . أن الألمان يستطيعون مساعدته فى تحرير مصر من الاحتلال البريطانى ، وأن الهدف من محاولة هروب عزيز

المصرى وصاحبه (عبد المنعم عبد الرؤف وحسين ذو الفقار) فقد كانت تراوده فكرة إنشاء جيش التحرير * على غرار ما فعل ديغول بعد سقوط فرنسا^(٣٦).

ومن الصعب ان نميل الى هذا الاستنتاج لان من أولى المهام التى يبدأ بها أى قائد سواء فى الاعداد لثورة أو غير ذلك من وسائل الكفاح هو اعداد تنظيم يعهد اليه بالقيام بتلك المهام وليس هناك ما يؤكد ان عزيز المصرى كان صاحب تنظيم معين سواء داخل الجيش أو خارجه^(٣٧).

وعلى ما يبدو فان عزيز المصرى - وفق رواية انور السادات - اتصل بالضباط الاحرار وطلب مساعدتهم لتمكينه من السفر الى العراق حيث وصلته رسالة من الالمان يطلبون فيها سفره لمعاونة رشيد على الكيلانى فى ثورته التى قام بها فى العراق ضد الاحتلال البريطانى^(٣٧).

ومن المؤكد أن عزيز المصرى لم يحاول أن يقوم باعداد تنظيم سواء داخل الجيش أو خارجه ولعل مرجع ذلك الى اعتماده على اتصاله المباشر بالضباط وتكرار نصائحه لهم باعداد أنفسهم ثقافيا وفكريا وما يواكب ذلك من يقظة قومية سوف تؤتى ثمارها حتى ولو على المدى الطويل. وعندما عرض عليه أحد الضباط العمل على رأس تنظيم يستهدف المصالح البريطانية أبدى عزيز المصرى عدم موافقته مؤكدا على أن ذلك من مهام الضباط الشبان وعليهم أن يتمثلوا تجربة نابليون^(٣٨) يعلم جيدا أن عيون الاحتلال ترقب كل خطواته وان قيامه باعداد تنظيم سوف يكون مصدر خطر حقيقى على الحركة الوطنية داخل الجيش ولذا فقد اقتصر دوره على النصائح العامة وبث الروح الوطنية لدى الضباط الشبان.

والحقيقة ان موقف الجيش المصرى من بريطانيا ابان الحرب العالمية الثانية كان يتسم بنوع من التناقض حيث كان الضباط ذوى الرتب الكبيرة من اصوان الانجليز فى جملتهم وكان الانجليز يحسنون الراى فيهم حيث يشير ولسون (قائد القوات البريطانية) بالخدمات الجليلة التى اداها ابراهيم عطا الله (رئيس أركان حرب الجيش المصرى ،الذى خلف عزيز المصرى) ويرى أنه لو لا

عطا الله لحدثت أحداث خطيرة وكبيرة داخل الجيش المصرى نتيجة حادث ٤ فبراير والنيجور سانسون (رئيس المخابرات البريطانية) يذكر أن حجازى مدير المخابرات العسكرية كان متعاوناً مع السلطات البريطانية الى حد كبير^(٣٩).

أما موقف الضباط الصفار والذين دخلوا الجيش بعد سنة ١٩٣٦ فقد كانوا بحكم اصولهم الاجتماعية عناصر وطنية شديدة الحماس لقضية وطنهم كارهون للاحتلال ولا يمكن أن نفعل تأثير عزيز المصرى على هؤلاء الشباب.

وما من شك فى أن حادث ٤ فبراير فى مصر وحركة رشيد الكيلانى فى العراق يعطيان أكبر الدلالات بالنسبة الى المستقبل حيث كان يعتقد الانجليز أن مصر والعراق دولتان متحالفتان مع انجلترا ضد دولتى المحور وأن القوات البريطانية التى أسقطت ثورة رشيد الكيلانى وأرغمت ملك مصر على قبول التعاس رئيساً للوزارة قد ساندت «المخلصين» ضد الاقليات» الخائنة مستهدفة صالح العرب والمصريين والانجليز على قدم المساواة.

والحقيقة أن العرب بوجه عام والمصريين بوجه خاص قد نظروا الى هاتين الحادثتين نظرة مخالفة، فقد رأوا فى الحرب العالمية نضالاً بين الاستعماريين يبنى كل منها الاستحواذ على بلادهم واستغلال مواردها وقد وجد فى مصر معسكران يختلف كل منهما عن الآخر حول الوسائل لا الاهداف وكلاهما يبنى تحقيق الاستقلال عن بريطانيا. فبينما كان أحد المعسكرين يرى أن خير وسيلة لتحقيق هدفه هى التعاون مع انجلترا فإن المعسكر الآخر اختار التعاون مع دولتى المحور^(٤٠)، وبينما كان جمال عبدالناصر يقوم بحراسة مؤخرة القوات البريطانية فى العلمين كان أنور السادات يتخابر لصالح الألمان ضد بريطانيا ولا يمكننا أن ننهم جمال عبدالناصر بأنه يناصر بريطانيا وفى الوقت نفسه فلا يمكن أن ننهم أنور السادات بالعمالة لالمانيا، وببساطة شديدة فإن كلا منهما يعتقد أنه يعمل لصالح بلاده.

وعندما تأكدت للسلطات البريطانية أن هناك شعوراً معادياً ضد الوجود البريطانى يعم الجيش المصرى ولما كانت القوات المصرية تقوم بحراسة مؤخرة

القوات البريطانية في الصحراء الغربية فقد صدرت الاوامر بانسحاب هذه القوات وتسليم أسلحتها الى القوات البريطانية (نوفمبر ١٩٤٠) الا أن هذا القرار ووجه بحركة تدمير واستتكار داخل الجيش المصري مما كان سببا في السماح للقوات المصرية بالانسحاب مع الاحتفاظ بأسلحتها^(١١).

ولقد راود الضباط الشبان في ذلك الوقت فكرة القيام بثورة تستولى على طرق المواصلات وقطع كل خطوط الاتصال أمام القوات البريطانية والمطالبة بتسليم على ماهر زمام الحكم ، الا أن تنظيم الضباط لم يكن قد وصل الى درجة تمكنه من الاقدام على هذه الخطوة حيث كان تجمع الضباط ما يزال في مرحلته الاولى واذا كانت الاهداف الوطنية قد تحددت فإن الزعيم الذي يجب أن يجسد تلك الاهداف لم يكن قد ظهر بعد واقتصرت الخطة على جمع الرجال من ذوى الضمائر الحية اعتقادا بأن أى عمل ناجح لابد من أن يبدأ بفكرة ناجحة أيضا^(١٢).

لقد تأكدت المخابرات البريطانية أن هناك حركة استياء تعم الضباط لكن لم يكن هناك من الأدلة المادية مايقوم دليلا على ادانتهم وهو ما أحدث حالة من القلق لدى الدوائر البريطانية.

ولذا فقد أقدمت بريطانيا على تقديم النصح الى الادارة المصرية ، بحيث لا يبقى الضباط فترة طويلة في أماكنهم بهدف عدم قيام أى نوع من التفاهم الذى قد ينجم عنه قيام تنظيم يضر بمصالحها^(١٣).

ردود فعل ٤ فبراير على الجيش :

في جميع الازمات التى مرت بمصر كانت الحكومة البريطانية تأخذ في الاعتبار موقف الجيش المصري الى جانب موقف الراى العام، فعندما طالبت بريطانيا مصر باعلان الحرب على دولتى المحور قالت أنها تقدر الاهمية البالغة للقوات المسلحة المصرية، وعندما نصحت بتغيير وزارة على ماهر حرصت على أن تكون الوزارة الجديدة حائزة على ولاء الجيش، وعند الاستعداد لمحاصرة قصر

عابدين يوم ٤ فبراير احتفظت السلطات العسكرية بأسرار العملية الى ساعة الصفر واتخذت جميع الاحتياطات لكي لا يقع تصادم بين الجيش المصرى والقوات البريطانية»

ولقد كان معظم الضباط يعقدون آمالا كبيرة على حزب الوفد باعتباره الحزب الذى قاد حركة الكفاح الشعبى ضد الاحتلال البريطانى والذى وقف فى صلابه وحزم ضد تسلط الملك فؤاد وعيئه بالدستور، لكن ذلك الامل لم يلبث أن خبا عقب احداث ٤ فبراير ١٩٤٢ حيث احدثت مظاهرة السفير البريطانى العسكرية ودعائيات أحزاب الاقلية أكبر اسامة الى الوفد وأصبح هذا الحادث نقطة سوداء فى تاريخه يطمئه عن طريقها أعداؤه ويلطخون بها صفحة كفاحه.

ولعل هذا قد احدث تحولا كبيرا فى مشاعر الضباط ، أدى الى التفاهم حول الملك الذى نجح وقتئذ فى الظهور بصورة البطل المناضل الذى جابه وحده سطوة الاحتلال علاوة على ما أحس به الضباط من شعور بالمهانة حيث اعتبروا ذلك عدوانا على شرفهم العسكرى، ولذا كانت النتيجة الحتمية هى اعتماد الجيش عن الوفد^(٤٤).

ويمكن معرفة انعكاسات ٤ فبراير على صفوف الضباط الصغار من خلال مراسلات جمال عبد الناصر فى هذه الفترة ،وعقب وقوع الحادث كتب الى أحداً صديقائه قائلاً: "أنى أشعر بغزى وعار شديدين لأن جيشنا سكت على هذا الاعتداء وارتضاء ولكنى مسرور على كل حال لأن ضباطنا كانوا يشغلون وقت فراغهم بالحديث عن المتع والسهرات ولكنهم بدأوا يتحدثون عن الانتقام والثأر، ولو أن الانجليز قد أحسوا أن بعض المصريين ينوون التضحية ويقابلون القوة بالقوة لانسحبوا كأي امرأة من المعاهرات^(٤٥)."

ومن المؤكد أن الانتقام والثأر الذى كان يمنيها جمال عبد الناصر لم يكونا من أجل فاروق بل من أجل مصر على اعتبار أن الاعتداء على ملك مصر يعد اعتداء على السيادة المصرية ، ويلاحظ أن هذا المعنى لم يكن خافيا على السفير البريطانى والذى كتب الى حكومته يوم ١٠ فبراير قائلاً: «أبلغنى الجنرال ستون»

قائد القوات البريطانية في القاهرة أن حادث ٤ فبراير قد أحدث قدرا كبيرا من الاستياء في الجيش المصري لان الاعتقاد السائد لدى الضباط أن ثمة اهانة لحقت بمصر عن طريق فرض القوة على الملكة^(١٦) .

ويبدو أن السلطات البريطانية كانت تقدر موقف الجيش المصري وهو ما يفسر ليس فقط قطع الاتصال بين سكناات الجيش المصري في المناظرة وبين قصر عابدين بل كذلك في تحديد الأسلوب والتوقيت لعملية محاصرة قصر عابدين فمن الواضح أن السلطات البريطانية في القاهرة كانت ترى أهمية قصوى في اتمام العملية بسرعة وبشكل مبالغت ، ومن المؤكد أنه روعى عدم الاصطدام بالجيش، ولعل هذا هو الذى تطلب أن تكون العملية على كل هذا القدر من السرية، الى جانب السرعة والمباغثة.

وفى الوقت الذى بدأ فيه الضباط يتناقشون فيما بينهم أحداث هذا اليوم وبناء على أوامر الحكم العسكري العام، امتنعت كل الصحف عن نشر ما يشير الى هذا الحادث ولو من بعيد، الا أن صحيفة المانشيت جارديان كتبت تقول: أن الضباط الشبان يعتقدون أن ما حدث كان أمتهانا لكرامتهم ولعزتهم الوطنية ونصحت الصحيفة الحكومة البريطانية بأن تعالج الموقف بسعة صدر وبروح جديدة بما يتناسب ومقتضيات التحول الجديد فى الافكار المصرية^(١٧).

ولعل من الملاحظ أن الامر لم يقتصر على مجرد أحاديث يتناقشها الضباط بل تخطى الغضب مرحلة الاحساس الى الاقدام على خطوات عملية حيث تقدم الضابط محمد نجيب (أول رئيس للجمهورية) باستقالته من الجيش بالرغم من علاقته الوثيقة بحزب الوفد حيث ذكر فى استقالته: حيث أنى لم أستطع أن أحمى مليكى وقت الخطر فأنى لأخجل من ارتداء بذلتى العسكرية والسير بها بين المواطنين ولذا أقدم استقالتي^(١٨).

وتحت ضغط الملك فاروق ونزولا على رأى العديد من الضباط اضطر محمد نجيب الى سحب استقالته^(١٩).

ووفقا للمصادر قريبة الصلة بالقصر فقد توجه وفد من ضباط القوات المسلحة الى قصر عابدين عقب وقوع الحادث وقابلوا رئيس الديوان (حسني

باشا) وأعربوا له عن استعذابهم للثأر من المسئولين عن محاصرة القصر ، وقد اتشاهم رئيس الديوان عما يفكرون فيه وناشدهم الهدوء، وقد قدر الملك هذا الشعور ولذا فقد حرص على أن يعضى يوم ٤ فبراير من كل عام مع الضباط فى ناديهم^(٥٠).

وتشير الوثائق الامريكية وفقا لمصادرها الخاصة داخل الجيش الى أن نتائج ٤ فبراير قد احدثت ردود فعل متباينة، فبينما يرى الضباط الكبار أن القضية تقتضى قدرا من التعقل فى معالجتها الا أن الضباط الصغار يحسون بمرارة شديدة ويمقدون العديد من الاجتماعات السرية داخل الوحدات وهو أمر يعد غاية فى الخطورة^(٥١).

ويلا شك فقد كان تأثير هذا الحادث على المصريين عموما وعلى الضباط على وجه الخصوص واضحا ووفق العديد من الروايات فان هذا الحادث كان له تأثير كبير وسط الضباط حيث قرر أحدهم (جمال عبد الناصر) ألا تتجرع مصر كأس الذل مرة أخرى بهذه الطريقة، ويرجع البعض بداية حركة الضباط الاحرار كحركة متكاملة الى اللحظة التى سددت فيها أول دبابة بريطانية مدفعها الى قصر عابدين فلم يعد للضباط من حديث سوى الحرية وكرامة بلادهم المطعوننة وبدأ عبدالناصر يخطط لثورة ٢٣ يوليو^(٥٢).

وتكاد تجمع الآراء على ان ما حدث فى ٤ فبراير كان هو الدافع الأقوى الى تحريك الثورة الوطنية داخل الجيش، وبداية قيام التنظيمات السرية بين الضباط والتى كان من بينها تنظيم الضباط الاحرار ، كما أن هذا الحادث يعد أقوى ضربة وقمت على رأس حزب الاغلبية الشعبية، وكان فقدان حزب الوفد لقوته وسلطاته الوطنية وزعامته الشعبية اكبر الاثر فى اهتزاز النظام السياسى الذى كان يحكم مصر^(٥٣).

واخذ الضباط يبحثون عن منفذ يمارسون من خلاله نشاطهم الوطنى بعد ان فقدوا كل امل فى الاحزاب التقليدية التى أهترأت بسبب خلافاتها المستمرة وصراعها على الحكم ، ووجد الضباط ضالتهم فى الجماعات الجديدة والتى

بدأت تأخذ لها موقعا على مسرح السياسة المصرية والتي كانت وقتئذ تحاول اجتذاب الجماهير بمبادئها المتطرفة سواء اليمينية او اليسارية ، ولعل أشد الدعوات نجاحا. وقتئذ في اجتذاب الضباط هي جماعة الأخوان المسلمين فانها بتتظيمها الهرمى الذى يقف المرشد العام على قمته ، ويجناحها العسكرية الذى يضم العسكريين ، ويجهزها السرى ، كل هذا وجد فيه الضباط شيئا غير بعيد عن النظام العسكرية الذى اعتادوه ، علاوة على أن الشيخ البنا كانت لديه مقدرة فائقة على اجتذاب الجماهير وعلى ضم الضباط الى الجماعة من خلال احاديثه عن علاقة الدين بالوطن ، وكان في مقدمة من انضم من الضباط الى الجماعة ثمانية من أعضاء اللجنة التأسيسية للضباط الاحرار وهم جمال عبد الناصر ، عبد المنعم عبد الرموف ، عبد الحكيم عامر ، كمال الدين حسين ، عبد اللطيف البغدادي ، حسن ابراهيم ، خالد محيي الدين ، صلاح سالم^(٥١) .

ومن المؤكد أن مجموعة الضباط قد اكتسبت خبرة وأصبحت أكثر مقدرة على مزاوله نشاطها بعد لقائها بالشيخ البنا حيث قدمت لجنة الجنود الاحرار بالجيش ولاول مرة تقريراً الى الملك (ديسمبر ١٩٤٢) يعبر عن مدى تأثرهم بفساد الحياة الاجتماعية والاخلاقية ، ويعبرون عن ثورتهم على انتهاك الجنود البريطانيين لحرمة الحياة المصرية بما يتناقض تماما مع الشريعة الاسلامية ، وطالبت اللجنة بعدة مطالب كان من بينها :

أولا : بث الروح الوطنية بين أفراد الجيش المصرى ضد المحتل البريطانى

ثانياً : مقابلة الاعتداء بالاعتداء عملا بالآية الكريمة « ومن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم».

ثالثاً : القبض على أى فتاة مصرية تسير مع أى جندي بريطانى.

رابعا : إلغاء معاهدة ١٩٣٦ باعتبارها اساس كل الشرور التى لحقت بالوطن^(٥٢).

وعلى الرغم من أن علاقة الضباط بالشيخ حسن البنا قد سبقت أحداث ٤ فبراير ، الا أن هذا الحادث قد ضاعف من مسخط الضباط على البريطانيين وزاد من حماسهم للثورة ودفعهم الى أن يعرضوا على الشيخ حسن البنا خطة

ترمى الى ابادة الجيش البريطاني المائد من العلمين. الا أن حسن البنا لم يكن يملك القوة الكافية لتنفيذ الخطة^(٥٦) وقد يكون هذا من بين الاسباب التي دفعت الضباط الى الاعتماد على انفسهم بعيدا عن أى قوة أخرى.

ولم يقتصر عمل الضباط على محاولة التسيق مع الاخوان المسلمين وانما كانت فى مظاهراتهم التي قاموا بها الى قصر عابدين يوم ١١ فبراير ١٩٤٢ اكبر دليل على رفضهم واستنكارهم لما حدث حيث تجمع الضباط والجنود وساروا الى قصر عابدين وهم يهتفون بحياة الملك والوطن^(٥٧).

واجتمعت الجمعية العمومية للضباط بناديبهم فى الزمالك ليتشاوروا فى الامر وليقرروا ماذا يفعلون ازاء تلك الالهانة التي لحقت بالوطن واسفرت مناقشتهم عن التوجه لسراى عابدين وتسجيل أسمائهم فى سجل التشريفات اثباتا لولائهم للملك وتعبيرا عن مساندتهم له. وفى أثناء الاجتماع تقدم عبد اللطيف البغدادى باقتراح عمل خلايا سرية من ضباط الجيش تكون مهمتها قتل كل سياسى ينحرف أو يخون البلاد ويعترف - البغدادى - بأنه كان متأثرا بما قرأه عن مثل تلك التنظيمات السرية التي كانت موجودة داخل الجيش اليابانى فى ذلك الوقت ولكن هذا الاقتراح قوبل بالرفض الشديد من الضباط ذوى الرتب الكبيرة^(٥٨). ومن المؤكد أن هذا الموقف من البغدادى لم يكن ينم عن ادراك سياسى كامل لان الاعلان عن قيام تنظيم تقتصر مهمته على الاغتيالات السياسية أمر من السهل القضاء عليه لان مثل هذه الاعمال تقتضى قدرا كبيرا من السرية ودقة كاملة فى التخطيط ولذا فان رفض الضباط الكبار لهذا الاقتراح يتسم بقدر كبير من العقل.

ويمكننا القول .. أن حادث ٤ فبراير قد اثار حالة من الغليان الشديد داخل الجيش المصرى وتشير الوثائق البريطانية الى : أن عددا كبيرا من الضباط قد اخذوا مسألة ٤ فبراير على أنها اهانة خطيرة لحقت بالكرامة المصرية ، وبدت العديد من التجمعات داخل الجيش بهدف القيام بمظاهرة معادية للسفارة البريطانية ، الا أن كبار الضباط قد استطاعوا السيطرة على الموقف وقرر -

حمدي سيف النصر - نقل بعض الضباط الصفار من القاهرة الى بعض الاماكن النائية .

وتشير الوثائق البريطانية ايضا الى زعماء تلك الاضطرابات وهم القائمقام عقيد احمد فؤاد صادق (قائد الجيش المصري في حرب فلسطين) والثاني الاميرالاي محمد كامل الرحمانى «أول مدير للاذاعة بعد الثورة ، والثالث هو الاميرالاي حمدي طاهر»^(٥٩).

ويبدو القلق واضحا من خلال ما كتبه العسكريون البريطانيون ووفق ما ذكره لورد ويلسون. " أن ردود الفعل التي أعقبت حادث ٤ فبراير تؤكد أن أوضاعنا العسكرية تتعرض لمخاطر أكيدة ولا بد من معالجة الموقف بأسرع ما يمكن"^(٦٠).

ولعل هذا الاحساس قد تملك الدوائر الامريكية في القاهرة حيث يشير السفير في إحدى رسائله الى حكومته قائلا : لقد اسديت نصيحتي في سرية للسفير البريطاني بأن هناك معلومات مؤكدة تشير الى وجود مخطط داخل الجيش بهدف أحداث نشاطات تدميرية ضد الحلفاء وأن هذا الموقف جاء ردا على سياسة بريطانيا التي طالما حذرنا منها في ٤ فبراير ١٩٤٢^(٦١).

لقد كان حادث ٤ فبراير سببا كافيا لنمو المشاعر الثورية داخل الجيش وكان بداية انهيار الشعبية الكاسحة التي يتمتع بها حزب الوفد والذي كان يعد أمل الامة المصرية في نظر الكثير من الضباط ، ولذا فانتى أمل الى الرأي القائل بأن بداية التكوين الفعلى لحركة الضباط الاحرار كان عقب ٤ فبراير ١٩٤٢م^(٦٢). حيث بدأ عبد الناصر يضع أولى الخطوات الجادة نحو ابراز التنظيم الى واقع عملى ولم تخدعه الوعود الكاذبة التي كانت تطلقها بريطانيا من حين لآخر من أن مصر ستحصل على استقلالها عقب انتصار الحلفاء .

وتبى الضباط الذين كانوا قبل عام ١٩٤٢ يعتمدون على ألمانيا لطرد انجلترا من مصر الى أن قوة انجلترا ستظل قائمة بعد الحرب بفضل أمريكا ، وبينما هب السياسة المصريون الى نجدة الحلفاء وراحوا يطالبون بالاستقلال التام مكافأة لتعاونهم بينما لم يستسلم العسكريون لتلك الوعود وأنما بدأوا يعدون

أنفسهم لتولى مقاليد البلاد بعد أن اهتزت أمامهم كل الأحزاب السياسية وراحت تتنافس وتتآحر ليس من أجل الوطن وإنما خدمة وتملقا للمحتل.

ويصدد الحديث عن ٤ فبراير والجيش يتحدث جمال عبد الناصر فيقول : عقب ٤ فبراير ١٩٤٢ : «لقد ذهبنا الى عزيز المصري وكان معي كمال الدين حسين وعبد اللطيف البغدادي وعبد الحكيم عامر وطلبنا منه النصيحة.. فقال : الثورة ومن هنا كان الامل الذي صممنا عليه وتعاهدنا على المضي من أجله الى آخر الطريق» (٦٣).

ولما كان الاستياء موجها الى الوفد والانجليز مما فقد قام النحاس بكبير حركة اعتقالات داخل الجيش وصفتها تقارير السفير الامريكي بأنها محاولة من الوفد لاحداث حالة من " التخويف" داخل القوات المسلحة المصرية(٦٤).

ويبدو أن بعض الضباط قد خرجوا على التقاليد العسكرية المتبعة لدرجة ان الاميرالاي أحمد فؤاد صادق قد تقدم الى الملك بعريضة اتهام ضد وزير الدفاع حمدي سيف النصر متهما اياه بما يأتي:

أولا : لقد حرصت جميع الحكومات على ابعاد الجيش عن السياسة وعدم الزج به في الحزبية ولكن سياسة وزير الدفاع دفعت بصولات الجيش الى دخول النادي السعودي والتحدث في السياسة بما أعزى ضباط الصف بالتمادي في هذا السبيل.

ثانها : أن الحكومة قد استطاعت استقطاب بعض الضباط ضعاف النفوس وقريتهم ومنحتهم الامتيازات والعلاوات بالرغم من أنهم أقل كفاءة من زملائهم لا لشيء الا بهدف الزج بالجيش في السياسة.

ثالثا : لقد جرت التقاليد على عدم نقل كبار الضباط الحائزين على رتبة اللواء الا بعد موافقة الملك ولكن حمدي سيف النصر نقل محمد زكي الحكيم مدير الحدود وعلى حسنين الشريف مدير القرعة كلا منهما مكان الآخر دون الرجوع الى القصر.

رابعاً : لقد عرض على الوزير كشفاً بأسماء طائفة من الضباط طلب الانعام عليهم بنياشين بمناسبة عيد جلوس الملك (يوليو ١٩٤٢) ولكن الوزير اعترض على بعض الاسماء وانتهى الامر بحرمان الجيش من عطف الملك.

خامساً : انتدب الوزير نجله « فؤاد حمدي » للخدمة في ادارة الجيش على أن يظل في مركزه بسلح الفرسان الملكي والفرض من ذلك هو الحصول على علاوة انتداب^(٦٥) .

ولعل حكومة النحاس في محاولة منها لتهدئة المشاعر الثائرة داخل الجيش قد وقعت في العديد من الاخطاء التي ضاعفت من حركة الاضطراب في صفوف القوات المسلحة ووفق المصادر البريطانية فان القصر كان وراء حركة التذمر في صفوف الجيش وأن حكومة الوفد لم تستطع السيطرة الكاملة ومن المؤكد أن القصر وراء كل هذه الاضطرابات وان الضابط احمد فؤاد صادق لا يستطيع ان يستمر في حملته بدون مساندة القصر^(٦٦).

ومن المؤكد أن النحاس باشا كان أشد ما يخشاه هو حدوث ردود فعل داخل الجيش تؤدي الى تقلص شعبيته وبدلاً من أن يعالج الموقف بأعصاب هادئة الا أنه قد اقدم على اعتقال الضابط صاحب عريضة الاتهام (احمد فؤاد صادق) واليكباشي " محمد كامل الرحمانى " وبالرغم من أن الاول قد ساءت حالته الصحية لدرجة كبيرة وحدث له تسمم في الدم مما دفع الدكتور هيكل الى أن يثير قضيته في مجلس الشيوخ الا أن النحاس قد انبرى قائلاً : ان حالة الضابط على خير ما يرام وليس هناك ما يستحق الاستجواب^(٦٧)، وذلك في الوقت الذي قرر فيه الاطباء أن حالة المريض خطيرة ويجب نقله فوراً من معتقل المنيا الى القاهرة للعلاج. ولما كان الدكتور هيكل يحتفظ بصورة قرار الاطباء فقد ذهب الى الحاكم العسكري « النحاس باشا » وقال له : « لولا أنتى أخشى تعريض حياة الضابط للخطر باضاعة الوقت لأطلعت المجلس على ما تحت يدي من المستندات الرسمية التي تنفى تصريحك هذا ، فاستمهله النحاس حتى ينقل المريض الى

المستشفى بالقاهرة ولكنه نقله الى مستشفى الاحداث بالجيزة حيث بقى بها تسعة أشهر^(٦٨).

ولما اراد الضابط أن يكتب برقية تهنئة الى الملك بمناسبة عيد جلوسه رفضت الحكومة وبقي فؤاد صادق في الاعتقال ثلاثة عشر شهرا دون أن يصرف له ما يستحقه من المعاش مما اضطره الى كتابة برقية الى الحاكم العسكري يقول فيها عندما اعتقل رفعتكم كان الانجليز يصرفون لك ماهية شهرية للانفاق على نفسك وأسرتك فأرجوا أن تعاملنى كما كان يعاملك الانجليز أو أن تعاملنى كما تعامل أحمد حسين الذى تسكنه هو وعائلته فى منزله وتتفق عليه^(٦٩).

وبقى هذان الضابطان مدة اعتقالهما (٢٢ شهرا) لا يصرفان مليما واحدا ، ومرض محمد كامل الرحمانى أيضا وبدلا من أن ينتقل الى المستشفى أنزل فى معتقل الزيتون حيث بقى شهرين ثم اضرب عن الطعام والشراب حتى أوشك على الموت فنقلوه الى مستشفى سيدناوى ليعالج^(٧٠).

واذا كان هناك من ينفى عن النحاس مسئوليته فى ٤ فبراير بحجة أنه لم يكن يعلم بنية الانجليز فان الاجراءات التعسفية التى لحقت ببعض ضباط القوات المسلحة المصرية من جراء سياسة النحاس تعد خطأ لا يقتصر.

وفى الوقت الذى اقدمت عليه حكومة ٤ فبراير من اعتقال كل من تحوم حوله الشبهات من ضباط الجيش فقد أصدر الحاكم العسكري العام عفوا من عزيز المصرى وصاحبه - عبد المنعم عبد الرؤوف وحسين ذو الفقار - ولعل القصد من وراء هذا العفو كان ترضية الضباط لما كان يتمتع به عزيز المصرى من شعبية واسعة وسط ضباط الجيش ومع أن هذا الاجراء قد استقبلته الجماهير استقبالا طيبا الا أنه افتقد الى الشرعية حيث كانت اجراءات المحاكمة مازال مستمرة ولذا فقد كان هذا الاجراء موضع تساؤل داخل البرلمان وانبرى النحاس مفندا أمر العفو العام بحجة أن المحاكمة التى طالت شهورا قبل أن تبدأ فى صميم التهمة والتى كانت مسرحا لكثير من المناورات السياسية التى

لبيست ثوب القانون ، وان تلك المحاكمة قد شغلت الرأي العام أمدا طويلا ، وسياسة الوفد هي تهدئة المشاعر من هنا كان قرارالمفوالعام^(٧١).

أما عن الاضطرابات التي وقعت في سلاح الطيران عقب فبراير فيؤكد النحاس باشا عدم وجود أى نوع من العلاقة بينها وبين موضوع عزيز المصرى ، وإنما أرجع هذه الاضطرابات الى عوامل متصلة بالجاسوسية الالمانية وقت أن اشتد ضغط قوات المحور حتى وصلت الى العلمين في يولية ١٩٤٢ ، فلقد اعتقد هؤلاء أن المفيرين على الابواب ، فأرادوا أن يثبتوا وجودهم فكان أن وقع حادث الضابط الطيار (٧ يولية ١٩٤٢) وحادث زميله «الصول» الطيار (٨ يولية ١٩٤٢) أى بعد وصول قوات المحور الى العلمين بأسبوع واحد ، ويؤكد النحاس أن لدى المحكمة من المعلومات ما يدل على أن الصول الذى هرب بطائرته كان يعمل لحساب المحور ، وقد عثر على طائرته بمرمى مطروح^(٧٢).

ووفق مضابط مجلس النواب فقد تقدم النائب عبد السلام الشاذلى بعدة استجوابات :

أولا : موقف الحكومة من الاضطرابات التي وقعت داخل سلاح الطيران.
ثانيا : اضطهاد الحكومة لضابطين من أكفأ الضباط - فؤاد صادق كامل الرحمانى - وفصلهما ثم اعتقالهما بلا تحقيق بسبب ما أقدموا عليه الضابطان من التقدم بشكوى الى رئيس الحكومة^(٧٣).

والغريب أن النحاس قد دافع عن سياسة الحكومة تجاه الجيش مؤكدا حرص الحكومة على أن يظل الجيش فوق الخصومات السياسية ويشير من طرف خفى الى وجود علاقة بين هذين الضابطين وبين القصر (وان لم يملن هذا صراحة)^(٧٤).

وإذا كان هناك من ينفى عن النحاس مسئوليته في ٤ فبراير بحجة أنه لم يكن يعلم بنية الانجليز فان الاجراءات التعسفية التي لحقت ببعض ضباط القوات المسلحة المصرية من جراء سياسة النحاس تعد خطأ لا يفتقر.

لقد كان مقررا إقامة حفل في نادى الضباط لتوديع الجنرال ستون (٧ فبراير ١٩٤٢) (إلا أن الأوضاع داخل الجيش حالت دون قيام هذا الحفل ، واللافت للنظر ما قيل بأن المخابرات الألمانية قد استغلت الموقف وامكثها الاتصال بأنور السادات وحسين عزت^(٧٥)).

ولعل الضباط قد راودتهم فكرة القيام بحركة عسكرية بهدف الانقضاض على القوات البريطانية المائدة من العلمين وخصوصا وأن الهزائم المتتالية التي كانت تلحقها قوات المحور بالحلفاء على الجبهة الغربية في هذا الوقت شجعت الضباط على التفكير فيما هو أبعد من ذلك وهو إسقاط حكومة النحاس والمجبر على ماهر رئيسا للحكومة^(٧٦).

ويبدو أن الهزائم المتكررة لقوات الحلفاء قد فتحت باب الأمل أمام الضباط للقيام بحركتهم وخصوصا عندما سقط شطر كبير من الشرق الأقصى في أيدي اليابان وكان الموقف في الصحراء الغربية غاية في التدهور حيث أخذ روميل يتقدم في الاراضى المصرية ، وأخذت القيادة البريطانية تعد المدة للجللاء عن مصر وقامت بحرق اوراقها ووثائقها العسكرية وطلب السفير البريطانى من الحكومة المصرية الاستعداد لمغادرة البلاد في أى وقت^(٧٧). وكانت السودان هو المكان الذى اقترحه السفير.

ومن المؤكد أن الضباط أرادوا أن يستغلوا تدهور الأوضاع العسكرية لصالح القضية الوطنية الا أن عبد الناصر كان مترددا خشية أن يستبدل المحتل الالمانى بالمحتل البريطانى^(٧٨) كوقف التمسيق القائم بين الضباط والايخوان المسلمين فقد ذهب أنور السادات الى حسن البنا وأقضى اليه أن ساعة الصفر قد حانت وأن الضباط قد تدارسوا الموقف بالتسويق مع الالمان الا أن حسن البنا قد تردد في الأمر ثم قرر الانتظار بحجة أن الحرب لم تحسم بعد^(٧٩).

وعلى ما يبدو فإن ساعة الصفر كانت وقت دخول الالمان الاسكندرية وبما ان هذا لم يحدث فقد بدأ الضباط يتدارسون الموقف على ضوء التطورات الجديدة والتي بدأت تشير الى تغيير الموقف المسكرى لصالح الحلفاء وعلى ضوء كل ما ذكرنا يمكننا أن نستخلص بعض النتائج :

أولا : أن حادث ٤ فبراير قد أيقظ الشعور الوطنى لدى الغالبية العظمى من الشعب المصرى.

ثانياً : أن حالة الغضب التى شملت الضباط لم تكن بسبب الاهانة التى لحقت بشخص الملك وإنما لأن الملك هو رمز الامة واهنته تعد اهانة لمصر كلها .

ثالثاً : أن حادث ٤ فبراير يعد البداية العملية لتنظيم الضباط الاحرار .

رابعاً : حاول الضباط التعاون مع كل القوى المعادية لبريطانيا سواء الداخلية منها أو الخارجية « ألمانيا» .

خامساً : لقد كان هذا الحادث نهاية الشعبية التى كان يتمتع بها الوفد داخل الجيش .

حركة الضباط الاحرار :

ان التاريخ لحركة الضباط الاحرار من المسائل التى تبدو فى غاية الصعوبة نظرا لعدم توفر الوثائق الرسمية التى تمكن الباحث من الوصول الى الحقيقة ، ومما يزيد الأمر تعقيدا تضارب العديد من روايات المعاصرين بما فيهم أعضاء حركة الضباط الاحرار . لعل العودة الى معاهدة ١٩٣٦ باعتبارها حدا فاصلا فى تاريخ الجيش المصرى ، حيث اتاحت الفرصة ولأول مرة أمام الطبقات المتوسطة والفقيرة للالتحاق بالكلية الحربية وشاعت الظروف أن ترسل مجموعة من الضباط بعد تخرجها سنة ١٩٢٨ الى معسكر منقباد «فى صعيد مصر» ولعلها كانت فرصة ثمينة لكى يتحدثون ويتناقشون فيما بينهم حول اضطراب الحالة السياسية فى مصر وفى منقباد وضعت اللجنة الاولى فى تنظيم الضباط حيث تعاهدوا (جمال عبد الناصر وأنور السادات وذكريا محيى الدين) على العمل من أجل خلاص مصر من السيطرة البريطانية^(٨٠) .

وفى الوقت الذى كانت فيه مصر تجمع بالالوف الحاشدة من جنود بريطانيا ومستمراتها من شتى الملل والالوان ، الواقدون من مختلف انحاء الامبراطورية

تعرض الجيش المصرى لأشد الاهانات من الجنود السكارى الذين كانوا يرتكبون الفظائع كل يوم فى شوارع القاهرة والاسكندرية. كان الضباط الشبان يشاهدون هذه المناظر الاليمة ويرون بأعينهم اعتداءات الجنود البريطانيين على الاهالى وهم يكادون يتمزقون من الفيزق والغضب ولم يكن هذا هو مصدر ألمهم الوحيد وإنما كانوا يمانون داخل الجيش من السيطرة البريطانية معثلة فى البعثة العسكرية البريطانية.

وعلى الرغم من أن قيادة الجيش المصرى كانت قد تمصرت عقب معاهدة ١٩٣٦ وتخلص الجيش من السردار الانجليزى الا أن السياسة البريطانية لم تتخل عن قبضتها الحديدية على الجيش من خلال البعثة العسكرية التى كانت تعمل فى الظاهر على تطوير الجيش وتحديثه بينما كان هدفها الحقيقى هو العمل على اضعاف هذا الجيش والحيلولة دون تقدمه ، فقد كان بقاء الجيش البريطانى فى مصر رهنا بعدم مقدرة الجيش على حماية قناة السويس^(٨٦).

ولعل كل هذه المؤثرات قد دفعت الضباط الشبان كى يتجهوا الى العمل السياسى بهدف تحرير مصر من الاحتلال ، كان هذا هو الاساس الذى تركزت عليه أفكار الضباط الوطنيين بعد أن تأكد لهم عمليا أن معاهدة ١٩٣٦ لن تؤدى الى الاستقلال الحقيقى.

وإذا كانت الأسس التى تجمع من حولها الضباط كانت كفيفة بتمعيق المفهوم القومى والوطنى لديهم انطلاقا لتنظيم أنفسهم الا أننا لا نستطيع أن نجزم بأن اللقاءات والمناقشات التى دارت فى منقباد تعد البداية العملية للحركة وإنما على ما نعتقد كانت «اللبنه» الاولى فى وضع الاساس لانه من البديهيات أن كل الاعمال العظيمة تبدأ بفكرة ، وهكذا كان تواجد بعض الضباط الشبان فى منقباد هو بداية الفكرة وانطلاقا من الفكرة التى وضعت تحت سفح جبل الشريف فى منقباد كان على الاعضاء أن ينتشروا بأفكارهم ليس فقط داخل القوات المسلحة وإنما محاولة التنسيق مع القوى الدينية والسياسية خارج القوات المسلحة^(٨٧).

وحينما طلب عبد الناصر (١٩٣٩) نقله الى السودان بالكتيبة الثالثة مشاة كان يريد دراسة أحوال السودان الذى يحكمه حاكم انجليزى يمثل الحكم الثائى (الانجليزى المصرى) بالإضافة الى العمل على نشر أفكار الجماعة واجتذاب بعض الضباط الناقمين على الاحتلال^(٨٢).

وفى السودان قضى جمال عبد الناصر ثلاث سنوات عاد بعدها الى مصر ليهوصل نشاطه ، وسرعان ما أخذت حركة الضباط تتسع داخل الجيش وتضم الى صفوفها العناصر المخلصة الساخطة على الاوضاع السياسية الفاسدة وعلى قيادة الجيش المتعاونة مع قوات الاحتلال.

لعل من الصعب إغفال دور عزيز المصرى حيث كان تعيينه فى منصب رئيس أركان حرب الجيش حافظا قويا لدى الضباط الشبان كى يضاعفوا من نشاطهم بالرغم من عدم وجود علاقة بينه وبين التنظيم الا أن أحاديثه مع الضباط والمرارة الشديدة التى كان يكتها للمحتل ونصائحه المتكررة لكى يعتمد الضباط على أنفسهم وضرورة مواكبتهم للعلوم العسكرية المعاصرة كل هذه المعانى كانت حافظا قويا أمام الضباط^(٨٣).

وعلى الرغم من أن الاستاذ فتحى رضوان (بحكم صلته الوثيقة بميز المصرى) ينفى قيام علاقة رسمية بين تنظيم الضباط وعزيز المصرى الا أنه يؤكد أن دوره كان دور الملهم فقد كانت أحاديثه مع الضباط عن تجربته مع العثمانيين وفى تبنيه للحركة العربية ودعوته الدائمة للمزيد من الثقافة والمعرفة كل هذه المعانى دفعت الشباب الى الاقدام على الاعمال الوطنية حيث قوى فيهم روح المغامرة ، فقد كان يحظى بحب الضباط وكانوا يعتبرونه رمزا للوطنية وهو من هذه الناحية يعد صاحب البذرة الاولى فى الثورة فقد كان دائم الحديث معهم عن المهانة التى يلحقها الاحتلال بالوطن وكان ينزع الخوف من قلوبهم^(٨٤).

وكما تعلق الضباط الشبان بميز المصرى وهو على رأس الجيش بحماسه ووطنيته كان ايماده عن الجيش سنة ١٩٤٠ عن طريق الانجليز سببا فى أن يتضاعف ارتباط الضباط بشخصه وتعلقهم بأفكاره ، وسرعان ما أخذوا يسمون

اليه فرادى وجماعات يستمعون اليه وهو يحدثهم عن انفسهم باعتبارهم الوسيلة الوحيدة لخلاص مصر^(٨٦).

وعلى ما يبدو فان هذا التنظيم بقى حتى سنة ١٩٤٢ مفتقدا الى الهيكل التنظيمى وكل ما حدث أن جماعة من الضباط تجمعهم الصداقة تارة والزمالة فى الدراسة تارة أخرى ويربط الجميع شعور واحد هو كراهية الانجليز ، لذلك فقد اتسمت خططهم بالحماسة ومن هنا كان رأى جمال عبد الناصر بأن العمل على قيام جهاز قوى لقيادة هذا التنظيم هو بداية الشرارة التى من الممكن أن تنطلق فى أى وقت^(٨٧).

ووفقا لمعظم الروايات فان فكرة التنظيم قد بدأت فى منقباد سنة ١٩٣٨ بما فى ذلك رواية أنور السادات والتى ضمنها كتابه - أسرار الثورة المصرية - حيث يقول : تبدأ القصة بمجموعة من الملازمين الشبان اجتمعوا للخدمة معا فى منقباد - وأخذت تلك المجموعة تلتف حول شاب من بينهم يمثل الشخصية الصعيدية وكان هذا الشاب هو جمال عبد الناصر الذى استحوذ بخصاله واتزانه على اعجاب واحترام زملائه. وأضحى بمثابة الرائد لهذه المجموعة حيث رسم لأفرادها رسالتهم الكبرى فى مقاومة الانجليز^(٨٨).

ويبدو من رواية السادات أن هناك تنظيما قائما ولعل هذا واضحا من خلال لقاءات أنور السادات بالشيخ حسن البنا والفريق عزيز المصرى حيث كان لقاءه بهما سنة ١٩٤٠ بصفته مندوبا عن تشكيل الضباط حيث يتحدث عن عزيز المصرى قائلا : لقد كان على أن أرجع الى التشكيل قبل المقابلة وكان على أن أعود اليهم بعد المقابلة ، فلأبد من الحذر لأن أى شك يحوم حولى قد يذهب بالتشكيل كله^(٨٩) .

ووفق رواية أنور السادات وهو يتحدث عن لقاءه بحسن البنا : «اننى لا أعمل وحدى بل أن هناك تشكيلا مميئا موجودا وأن البلاد لن تتخلص من الاستعمار الا بانقلاب عسكري يقوم به رجال الجيش»^(٩٠). وهذا مما يضاعف من اعتقادنا بأن التشكيل كان قائما بالفعل وأن الاتصالات التى يقوم بها أنور السادات كانت بتكليف من الضباط الاحرار^(٩١).

وعلى ما يبدو فإن التنظيم سنة ١٩٤٢ كان قد وصل الى درجة متقدمة من التخطيط والتنظيم لان ردود الفعل التي أحدثها حصار الدبابات في ٤ فبراير ١٩٤٢ تؤكد هذا الاعتقاد سواء فيما قرره الاعضاء من اعلان ثورة عسكرية بهدف ابادة القوات البريطانية المائدة من العلمين ، أو مما اقترحه بعض الاعضاء من اغتيال كل الذين اشتركوا في مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ أو في محاولة التنسيق مع بعض القوى الاخرى مثل الاخوان المسلمين أو بعض اليساريين^(٩٢).

وعلى ضوء العديد من الروايات التي ذكرناها تبدو عدة أمور اقرب الى الحقيقة لعل من أهمها :

أولاً : ان فكرة تنظيم الضباط الاحرار ترجع الى سنة ١٩٣٨ حيث تجمع الضباط الشبان في معسكر منقباد.

ثانياً : لعل الفترة من سنة ١٩٣٨ وحتى سنة ١٩٤٢ تعد فترة اعداد وترتيب ولم ترق بالتنظيم الى شكله النهائي.

ثالثاً : ان أحداث ٤ فبراير وما صاحبها من ردود فعل عنيفة داخل الجيش تعد بمثابة المرحلة الثانية من التنظيم ، ولعلها مرحلة الاعداد وقيام التنظيم ببناء العديد من الخلايا داخل الجيش وخارجه^(٩٣) . حيث اقسام الضباط على الثار من الانجليز وليس من المعقول أن يقدموا على عمل خطير كهذا سواء بالثورة ضد الانجليز أو اغتيال كل من شارك في ٤ فبراير الا اذا كانت قد وضعت الاسس الكفيلة وعلى الرغم من كل هذه الروايات إلا أن ما ذكره أنور السادات في كتابه " البحث عن الذات سنة ١٩٧٨ " نجده يضرب عرض الحائط بكل ما ذكره في كتابه " اسرار الثورة المصرية " أو هذا عمك جمال ياولدى حيث يتحدث عن تنظيم مفابر تماماً للتنظيم الذى تحدث عنه من قبل فيقول : لقد أنشأت سنة ١٩٣٩ أول تنظيم سرى من الضباط وكان من بين أعضائه عبد المنعم عبد الرؤوف وعبد اللطيف اليفدادي وحسن ابراهيم وخالد محبى الدين وأحمد مسمودى وحسن عزت و أحمد اسماعيل^(٩٤) ونظرا لاعتقال أنور

السادات (أغسطس ١٩٤٢) فقد تسلم جمال عبد الناصر قيادة هذا التنظيم في أوائل سنة ١٩٤٢ عقب عودته من السودان^(٩٥). ولم يترك السادات أية فرصة كي يتجه بنا الظن الى أن التنظيم الذي يعنيه كان تنظيماً آخر خلاف الضباط الاحرار ولعل هذه المعلومات الجديدة والتي تضمنها كتاب «البحث عن الذات» تكشف لنا عن أمرين هامين :

أولهما : أن المؤسس الحقيقي لتنظيم الضباط الاحرار هو أنور السادات وليس جمال عبد الناصر.

ثانيهما : أن بداية التنظيم ترجع الى سنة ١٩٣٩ وليس الى سنة ١٩٣٨ كما ذكر معظم الضباط الاحرار.

ونظرا لاهمية تلك الرواية وخطورتها فلا بد من تحقيقها ودراستها دراسة موضوعية نظرا لما يترتب عليها من نتائج بالغة الخطورة وعلى ضوء ما ذكره الضباط ، والذين ذكر السادات أسماءهم ضمن تنظيمه أنهم جميعا أنكروا انضمامهم في هذه الؤنة الى أى تنظيم خلاف تنظيم الطيران^(٩٦).

فاذا كان السادات يعمل ضابطا في سلاح الإشارة فمن البدهى أن يتجه تفكيره الى زملاء السلاح الواحد بدلا من الاتجاه الى سلاح الطيران هذه واحدة أما الثانية فلقد ذكر السادات أن من بين الذين قام عليهم التنظيم هو الضابط خالد محيي الدين فاذا تفاضينا عن حقيقة صارخة وهي أنه عندما ذكر السادات اسمه ضمن تنظيم سنة ١٩٣٩ لم يكن قد تخرج بعد من الكلية الحربية فكيف نتفاضى عما ذكره خالد محيي الدين نفسه من أن أول صلة له بأحداث السياسة كانت في صيف سنة ١٩٤٢ عندما عين حارسا على الطيار حسن عزت بعد اعتقاله مع السادات في ميس سلاح الفرسان في قضية الجاسوسيين الالمانيين في أغسطس ١٩٤٢ وأن حسن عزت هو أول من وجه اهتمامه الى السياسة^(٩٧).

ومن المؤكد أن أنور السادات قد صدق نفسه ومضى في ذكر العديد من المغالطات التاريخية والتي تتناقض ومذكرات أعضاء الضباط الاحرار سواء منها

ما نشر في عهد عبد الناصر أو بعد وفاته ، حيث حرص السادات على أن يؤكد في كتابه " البحث عن الذات " أن عودة عبد الناصر من السودان كانت في ديسمبر سنة ١٩٤٢^(٩٨) وربما لو ذكر السادات التاريخ الحقيقي لعودة عبد الناصر من السودان وهو نوفمبر ١٩٤١ لانتابت الناس الدهشة ولتساءلوا : كيف لم تتم أية لقاءات بين عبد الناصر وزميله السادات في القاهرة عقب عودة الأول من السودان طوال المدة التي أمضاها في مصر قبل اعتقال السادات _ من نوفمبر ١٩٤١ وحتى أغسطس ١٩٤٢ ؟ والسؤال الذي يطرح نفسه : لماذا لم يدعو السادات زميله وصديقه عبد الناصر الى الانضمام الى تنظيمه الذي أنشأه عام ١٩٣٩ بالرغم من أن جمال عبد الناصر قد خدم مع السادات عقب عودة الأول من السودان حيث أمضيا معا ما يقرب من تسعة أشهر من نوفمبر ١٩٤١ وحتى أغسطس ١٩٤٢ منها ستة أشهر قضاها عبد الناصر بالكتيبة الثالثة مشاة بمجنبة الكبرى في القاهرة^(٩٩). وكان السادات باعترافه يخدم في نفس الفترة كضابط اشارة بمنطقة الجبل الاصفر في القاهرة^(١٠٠) .

وعلى ما اعتقد فلو أن السادات قد ذكر التاريخ الحقيقي لعودة عبد الناصر من السودان (نوفمبر ١٩٤١) لما استقامت القصة ولتساءل الناس ؟ أين كان عبد الناصر طوال هذه الفترة ؟! أن اعتقال السادات في أغسطس ١٩٤٢ وعودة عبد الناصر من السودان في ديسمبر ١٩٤٢ وفقا لرواية السادات يتمشى مع ما نسجه عليه الخيال من قيادة الحركة الوطنية داخل الجيش والمسألة من وجهة نظره تستلزم تغييرا بسيطا في التاريخ ليصبح تاريخ عودة عبد الناصر من السودان ديسمبر ١٩٤٢ بدلا من نوفمبر ١٩٤١ وهكذا استقام الامر ليصبح التسلسل منطقيا ومقبولا .

الا أنه يعد منطقيا من وجهة نظره فقط لأن الحقائق التاريخية تبقى ناصعة وأما الزيد فيذهب جفاء .

ولعل أنور السادات قد تناسى أنه قد ذكر في إحدى كتبه والتي نشرها في عهد عبد الناصر أن عودة الاخير من السودان كانت في نوفمبر سنة ١٩٤١ وفي مارس ١٩٤٢ انضم الى الكتيبة الثالثة مشاة وفى نوفمبر سنة ١٩٤٢ اختير

مدرسا في الكلية الحربية وهي الفترة التي قام فيها التنظيم بعمليات البناء العملى بعد ما تأكد للضباط ان الاحزاب السياسية قد اهتزت وعجزت عن تمثيل الشعب المصرى تمثيلا حقيقيا^(١٠١).

وعلى ضوء العديد من الروايات فان التنظيم الذى اقيم سنة ١٩٢٩ داخل سلاح الطيران والذي أشار اليه السادات كان شعبية من ضمن عشرات الشعب التى أنشئت داخل الجيش الا أن شهرة تنظيم الطيران ترجع الى بعض الاعمال الانتحارية التى أقدم عليها الطيارون ولعل أهمها ما اتفق عليه الاعضاء من جمع المعلومات والصور عن نشاطات قوات الحلفاء في مصر وإرسالها الى القيادة العسكرية الألمانية في مرسى مطروح^(١٠٢). حيث استقل أحد أفراد اللجنة وهو الضابط احمد مسعود ابو على طائرة مقاتلة من النوع البريطانى ومعه حقيبة بها كل ما أمكن جمعه من معلومات واتجه بها نحو منطقة مرسى مطروح (الاثين ٢٩ يونيو ١٩٤٢) والغالب أن طائرته قد اسقطت بواسطة الدفاع الجوى الألمانى لان نفس النوع من الطائرات كانت تستخدمه القوات البريطانية^(١٠٣).

ويصف أحد أعضاء التنظيم قائلا : لقد كلف أحد الطيارين المصريين بالبحث عن الطائرة التى اسقطها مسعود ولكن بدلا من أن يعود هذا الزميل فقد توجه هو الآخر بطائرته نحو مرسى مطروح تاركا تشكيله ويبدو أن هذا التصرف قد كشف للمستولين في البعثة العسكرية البريطانية الفرض من عملية مسعود وأجروا تحقيقا ولكنهم لم يتوصلوا الى شيء يكشف أمر التنظيم الا أن عددا من أفراد سلاح الطيران قد أبعادوا عن الجيش أثر هذا الحادث^(١٠٤).

وتشير الوثائق الأمريكية الى علاقة ما بين حركة الاضطراب في الجيش المصرى وبين القصر على اعتبار أن ما اصاب فاروق في ٤ فبراير ١٩٤٢ قد أحدث حالة من الغليان الشديد في صفوف الضباط ، وتؤكد نفس الوثيقة وفقا لمصادر السفارة الأمريكية أن هناك خططا محكمة وممتقنة لنشاطات تدميرية داخل الجيش على النحو التالى :

أولا : نشر دعايات مضادة للانجليز ومؤيدة للالمان وذلك للتقليل من حجم التعاون الممكن مع الجيش المصرى.

ثانها : القيام بعمليات تخريبية لوسائل الاتصال والمنشآت الحيوية الاخرى في وقت متزامن مع هجوم الماني ناجح صوب الاسكندرية.

ثالثا : جمع ونقل المعلومات للاعداء^(١٠٥).

ووفق مضابط مجلس النواب فان النحاس باشا قد اشار من طرف خفى الى أن القصر وراء تلك الاضطرابات التي تحدث سواء في سلاح الطيران أو في غيره من الاسلحة الاخرى^(١٠٦) ، وهذا ما يؤكد العلاقة بين ما حدث في ٤ فبراير وحركة الضباط الاحرار ، ومن الملاحظ أن موقف الضباط في ذلك الوقت لم يكن يحمل أى نوايا عدوانية تجاه فاروق والذي كان يحظى بشعبية جارفة وسط صفوف الضباط ولم يكن التفكير في خلعه من بين المسائل التي كانت موضع تفكير أى قوة سياسية أو عسكرية^(١٠٧) .

واذا كانت حركة الضباط قد استمدت قوتها من احداث ٤ فبراير وما صاحب ذلك من رضاء فاروق على تلك الحركة الا أن هذا لايعنى أن الحركة كانت تعمل في اطار مخططات القصر بدليل انها قد غيرت من استراتيجيتها عقب الحرب ووضعت في اعتبارها التخلص من فاروق والاحتلال معا ولو كان فاروق على علم بسياستها لأمكنه التخلص منها ووأدها في الوقت المناسب وهذا يدفعنا الى الإشارة الى «التنظيم الحديدي» والذي نشأ في اطار القصر بهدف محدد وواضح وهو اغتيال كل من ساهم في ٤ فبراير^(١٠٨) وهذا التنظيم يختلف تماما عن تنظيم الضباط الاحرار على الرغم من أن بعض الضباط الاحرار كانوا يعملون ضمن هذا التنظيم اعتقادا منهم بأن لهدف واحد وهو التخلص من الانجليز والوفد معا^(١٠٩).

ولعل هذا يفسر رسالة السفير الأمريكى الى حكومته قائلا : أن الملك فاروق يلعب لعبة خطيرة تركز على مايسمى (بالحرس الحديدي) المكون من بعض ضباط الجيش والحرس الخاص للملك فاروق وأن المخابرات البريطانية على بينة من امر هذا التنظيم الذى قد يترتب عليه ابعاد فاروق عن مصر نهائيا^(١١٠).

واذا كان تنظيم الضباط الاحرار لم يكن يحمل أى نوايا عدوانية تجاه فاروق حيث اقتصر تفكير الضباط خلال الحرب العالمية الثانية على الانتقام من الاحتلال البريطانى باعتباره حجر الزاوية فى حركة الاستقلال الوطنى ، الا أن تصرفات الملك فيما بعد وانغماسه فى الملذات وانصرافه تماما عن مصالح الشعب وقضايا العامة ثم ما أعقب ذلك من حرب فلسطين والتي استهلكت قدرا كبيرا من اهتمام الضباط الاحرار حيث تأكد لهم من أنه لا فرق بين المحتل البريطانى والملك فاروق فكلاهما عدو حقيقى للشعب المصرى^(١١١) .

وقبل أن نخلص من تلك الدراسة فائنا ننوه الى عدة أمور :

أولا : أن التاريخ للضباط الاحرار من بين الموضوعات التى تعرضت لحركة تزييف ومزايدة لأن العديد من الكتابات التى تناولت هذا الموضوع لم يتجرد أصحابها من الفرض والهوى فى محاولة لاطهار بطولات وهمية على حساب الحقائق التاريخية اعتمادا على عدم الافراج عن الوثائق الرسمية لثورة ٢٣ يوليو ولذا فائنا نعتقد أن الكلمة الاخيرة فى هذا الموضوع لم تذكر بعد .

ثانيا : حركة الضباط الاحرار قد بدأت بفكرة راودت بعض الضباط الشبان فى منقباد سنة ١٩٢٨ حيث وضعت اللجنة الاولى فى قيام هذا التنظيم وأن ما ذكر من قيام تنظيمات أخرى سواء فى سلاح الطيران أو فى غيره من الاسلحة كانت فى اطار هذا التنظيم .

ثالثا : المرحلة الثانية من حركة الضباط قد بدأت عقب ١ هـ فبراير ١٩٤٢ حيث عاد عبد الناصر الى القاهرة ضمن الكتيبة الثالثة مشاة ولذا فان هذه الفترة تعد البداية العملية للتنظيم حيث بدأ ينتشر داخل وحدات القوات المسلحة المصرية^(١١٢) .

رابعا : المرحلة الثالثة (وهى لا تدخل ضمن دراستنا) تبدأ عقب حرب فلسطين حيث تأكد للضباط أن الإصلاح لا بد وأن يكون شاملا وجامعا بهدف الاطاحة بكل الذين يعملون ضد مصر بما فيهم الملك ، فاروق نفسه .



هوامش الفصل الخامس

- (١) د. عبدالمزیز الشناوى ، د. جلال يحيى وثلاثى ونصوص فى التاريخ الحديث والمعاصر - القادة الثامنة من معاهدة ١٩٣٦ ص ٧٤٧.
- (٢) نص القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٧ ملحق بمضبطة مجلس النواب المجلد الثانى دور الانعقاد العادى يونية ١٩٣٧ ص ٣٣١ .
- (٣) مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكى مصدر سبق ذكره صفحة ٢١٣ .
- (٤) أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو، القاهرة ١٩٨١ ، ص ٢١٢ .
- (٥) الأهرام ، البلاغ ، المصرى ١٩٣٧/٧/٢٨ .
- (٦) صحيفة البلاغ ١٩٣٧/٨/٥ .
- (٧) نقس المرجع ١٩٣٧/٨/٨ .
- (٨) الأهرام ، البلاغ ، السياسة ١٨ أغسطس ١٩٣٧ .
- (٩) لقاء مع حسين الشافعى النائب السابق لرئيس الجمهورية وعضو حركة الضباط الاحرار - الدقى ١١ أبريل ١٩٨٣ .
- (١٠) الوفد المصرى ٥ أكتوبر ١٩٣٨ .
- (١١) لقاء مع حسين الشافعى ١١ أبريل ١٩٨٣ ، الوفد المصرى ١٠ يونية ١٩٣٨ .
- (١٢) الأهرام ١٩٣٨/٦/٩ ، الوفد المصرى ١٠ يونية ١٩٣٨ .
- (١٣) الوفد المصرى ٢٥ فبراير ١٩٣٩ ، ٩ يناير ١٩٤٠ .
- (١٤) د. محمد عبدالرحمن برج، عزيز المصرى والحركة الوطنية المصرية ، مركز الدراسات السياسية بالأهرام القاهرة سنة ١٩٨٠ ص ٤٩ ، ٥٠ .
- (١٥) الوفد المصرى ، السياسة ن البلاغ الأول من سبتمبر ١٩٣٩ .
- (١٦) لقاء مع فتحي رضوان ١٩٨٢/٨/٩ ، لقاء مع حسين الشافعى ١١ أبريل ١٩٨٣ .
- (١٧) د. هيكل مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ١٨٠ .
- (١٨) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ٢ من لامبسون إلى حكومته ٢٥ أغسطس ١٩٣٩ .

- (١٩) محمد حسنين هيكل - عبد الناصر والعالم بيروت ١٩٧٢ ص ٤٣٠ .
- (٢٠) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ٢ من لاميسون إلى حكومته ٢٥ أغسطس ١٩٣٩ .
- (٢١) الأهرام ١٩٣٩/٢/٣ .
- (٢٢) دكتور المسدي وآخرون مرجع سبق ذكره ص ٧٤ ، ٧٥ .
- (٢٣) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ١٠٦٦ من لاميسون إلى الخارجية البريطانية ٢٥ فبراير ١٩٤٢ .
- (٢٤) المصدر السابق وثيقة رقم ٧٤٥ ، ٧ مايو ١٩٤٢ .
- (٢٥) المصدر السابق وثيقة رقم ٦٢٠ مايو ١٩٤٢ .
- (٢٦) المصدر السابق .
- (٢٧) فتحي رضوان لقاء شخصي ١٩٨٢/٨/٩ ، حسين الشافعي لقاء ١١ أبريل ١٩٨٢ .
- (٢٨) المصدر السابق .
- (٢٩) أنور السادات ، البحث عن الذات ، القاهرة ١٩٧٨ ، ص ٣١ .
- (٣٠) مرسوم بشأن رقم ١٠٠ لسنة ١٩٣٩ - اللوائح المصرية ٤ سبتمبر ١٩٣٩ .
- (٣١) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٢٢ من لاميسون إلى هاليفاكس ٢ أكتوبر ١٩٣٩ .
- (٣٢) لقاء مع حسين الشافعي النائب السابق لرئيس الجمهورية وعضو حركة الضباط الاحرار - الدقى ٢١١ أبريل ١٩٤٢ .
- (٣٣) وثائق الخارجية الأمريكية رقم ٢٠٢٢ من برت فيش إلى الخارجية الأمريكية ١٤ مايو سنة ١٩٤٠ .
- (٣٤) المصدر السابق وثيقة رقم ١٩٧٢ ، ١٨ يناير ١٩٤٠ .
- (٣٥) د . محمد أنيس دراسة عن ٤ فبراير ص ٤٥ .
- (٣٦) لقاء مع فتحي رضوان « محامى عزيز المصري فى قضية الهروب » ١٩٨٢/٨/٩ مصر الجديدة .
- (٣٧) أنور السادات أسرار الثورة المصرية ص ٦١ ، ٦٢ ، لقاء مع فتحي رضوان ١٩٨٢/٨/٩ ، طارق البشرى ، الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٨ - ١٩٥٢ ص ٤٦١ .
- (٣٨) أنور السادات المرجع السابق ص ٦٢ .
- (٣٩) د . محمد أنيس مرجع سبق ذكره ص ٤٢ .
- (٤٠) د . أحمد عبدالرحيم مصطفى الملاقات المصرية البريطانية ١٩٢٦-١٩٥٦ ص ٤٨ .
- (٤١) وثائق الخارجية الأمريكية وثيقة رقم ١٩٩٥ من كيرك إلى حكومته ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ، حسين الشافعي لقاء ١١ أبريل ١٩٤٢ .
- (٤٢) نفس المصدر السابق .
- (٤٣) نفس المصدر ، جورج فوشيه ١٩٥٩/٢/١ .
- (٤٤) جمال حماد عضو مجلس قيادة الثورة ، أطول يوم فى تاريخ مصر مجلة المصور ٢٣ يوليو ١٩٨٢ .
- (٤٥) مذكرات جمال الدين رفعت : القاهرة ١٩٦٨ ص ١٥ . المصور مجموعة فبراير ومارس ١٩٧٢ .
- عبدالمعظم شمس الزعيم الثائر - سلسلة كتب سياسية عدد ١٢ ص ١٩ .
- (٤٦) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة ٣٢٥ من لاميسون إلى هاليفاكس .

- (٤٧) نقلًا من ألبان اليوم ١٩٤٦/٢/٢٢.
- (٤٨) محمد نجيب ، كلمتي للتاريخ - القاهرة ١٩٧٥ ص ١٣.
- (٤٩) نفس المرجع .
- (٥٠) مذكرات حسن يوسف ص ١٢٧، مذكرات عبداللطيف البغدادي ص ١٩ ، ٢٠.
- (٥١) وثائق الخارجية الأمريكية وثيقة رقم ٢٠٢ من كيرك إلى حكومة ٢٠ فبراير ١٩٤٢.
- (٥٢) مذكرات جمال الدين رفعت مرجع سبق ذكره ص ٣٦، محمد حسين هيكل عبدالناصر والعالم ص ٣٨.
- (٥٣) احسان عبدالقدوس، ضمن مقدمة كتاب الديابات حول القصر لكمال عبد الرؤوف ص ٤، جمال حماد المصور ٢٢ يوليو ١٩٨٢.
- (٥٤) أحمد حمروش قصة ثورة ٢٣ يوليو ص ١١١، جمال حماد المصور ٢٢ يوليو ١٩٨٢.
- (٥٥) تقارير الأمن العام - السرايات الملكية - صحيفة ٣٤ تقرير بتاريخ ٧ ديسمبر ١٩٤٢ دار الوثائق القومية.
- (٥٦) ريتشارد ميشيل، الأخوان المسلمون ترجمة عبد السلام رضوان ص ٦٢ الشاهرة ١٩٧٧ ، أنور السادات، أسرار الثورة المصرية ص ٩١ - ٩٢.
- (٥٧) د. محمد حسين هيكل مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٢٤٨، محسن محمد تاريخ مصر السرى ص ٣٣٧، مذكرات حسين يوسف ص ٢١٤ ، و ص ٢١٥.
- (٥٨) مذكرات عبداللطيف البغدادي ص ١٨.
- (٥٩) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ٥٤٨ من لامبسون إلى حكومته ١٨ مارس ١٩٤٢.
- (٦٠) د . أنيس مرجع سبق ذكره ص ٤١.
- (٦١) وثائق الخارجية الأمريكية برقية رقم ٣٠٢ من كيرك إلى حكومته ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٢.
- (٦٢) احسان عبدالقدوس ضمن مقدمة الديابات حو القصر، كمال عبد الرؤوف ص ٤، محمد حسين هيكل عبدالناصر والعالم ص ٣٤، جورج فوشيه الهيئة العامة للاستعلامات نشرة ١٩٥٩/١٢/٣.
- (٦٣) من خطبة جمال عبدالناصر في عيد الثورة ٢٢ يوليو ١٩٦٢، الأهرام . الأخبار ٢٤ يوليو ١٩٦٢.
- (٦٤) وثائق الخارجية الأمريكية تقرير رقم ٨٦٢ من كيرك إلى حكومته بتاريخ ٢٩ يونيو ١٩٤٢.
- (٦٥) تقارير الأمن العام صحيفة ٤٨ - السرايات الملكية تقرير بتاريخ ٨ أكتوبر ١٩٤٢ ، روز اليوسف ٩ أكتوبر ١٩٤٤.
- (٦٦) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ٢٠٨٨ من لامبسون إلى حكومته ١٩ سبتمبر ١٩٤٢.
- (٦٧) مضابط مجلس الشيوخ الجلسة العادية عشرة أول ديسمبر ١٩٤٢ ص ١١٨.
- (٦٨) نفس المصدر السابق.
- (٦٩) مجلة روز اليوسف ٩ نوفمبر ١٩٤٤ من ذكريات اعتقال الاميرالاي أحمد فواد صانق واليكباشي محمد كامل الرحمانى.
- (٧٠) مضابط مجلس النواب - الجلسة الثانية عشرة أول فبراير ١٩٤٢ - دور الانعقاد الثاني ص ٢٥٢ - ٣٦٤ .

- (٧١) نقس المصدر السابق.
- (٧٢) نقس المصدر .
- (٧٣) المصدر السابق الجلسة الحادية عشرة أول فبراير ١٩٤٢ ص ٣٥٢.
- (٧٤) المصدر السابق .
- (٧٥) مذكرات عبد اللطيف البغدادي ص ١٥ ، ١٦ .
- (٧٦) تقارير السرايات الملكية محفوظة ٤٨ تقرير بتاريخ ١٥ يونيو ١٩٤٢ دار الوثائق القومية ، جورج فوشيه جمال عبد الناصر وصحبة نشرة ١٦٧١ ، ١٩٥٩/١١/٣ .
- (٧٧) لقاء مع سراج الدين ١٢/١١/١٩٨٢ .
- (٧٨) محمد حسنين هيكل عبد الناصر والعالم ص ٣٤٠ .
- (٧٩) أنور السادات البحث عن الذات ص ٤٢ ، جورج فوشيه نشرة ١٩٥٩/١٢/٣ ، اسحاق الحسين مرجع سبق ذكره ص ٣٢٢ .
- (٨٠) لقاء مع حسين الشافعي ١١ أبريل ١٩٨٣ الدقي القاهرة ، مذكرات كمال الدين رفعت مرجع سبق ذكره ص ١١ ، ١٥ مذكرات عبد اللطيف البغدادي مرجع سبق ذكره ص ١٢ ، جورج فوشيه ١٩٥٩/١٢/٣٠ - الهيئة العامة للاستعلامات ص ٧٤٧ .
- (٨١) د. عبد العزيز الشناوي ، د. جلال يحيى وثائق نصوص التاريخ الحديث والمعاصر مادة ٨ من معاهدة ١٩٣٦ ص ٧٤٧ .
- (٨٢) مذكرات عبد اللطيف البغدادي ص ١٣ ، ١٤ ، مذكرات كمال الدين رفعت ص ١٤ ، جمال حماد المصور ١٢ أغسطس ١٩٨٢ .
- (٨٣) كمال الدين رفعت ص ١٥ ، ١٦ د. أحمد فؤاد مصطفى العلاقات المصرية الانجليزية وأثرها في تطوير الحركة الوطنية ١٩٢٤ - ١٩٥٢ رسالة دكتوراه جامعة القاهرة سنة ١٩٦٠ ص ٥٢٠ .
- (٨٤) نوكازهيرويز ، لثانيا النظرية والمشرق العربي ص ١٤٠ ، د. محمد عبد الرحمن عزيز المصري ص ٥٦ ، أنور السادات البحث عن الذات ص ٥٤ .
- (٨٥) لقاء مع فتحي رضوان ١٢ أغسطس .
- (٨٦) من خطبة جمال عبدالناصر في عيد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٦٢ الاخبار والأهرام ٢٤ يوليو ١٩٦٢ .
- جمال حماد المصور ١٢ أغسطس ١٩٨٢ .
- (٨٧) د. أحمد فؤاد مصطفى مرجع سبق ذكره ص ٥٢٠ ، مذكرات عبد اللطيف البغدادي ص ١٢ ، أنور السادات هذا عمك جمال يا ولدي ص ٨٢ .
- (٨٨) أنور السادات أسرار الثورة المصرية دار الهلال عدد ٧٦ ص ٥٧ ، ٥٨ .
- (٨٩) نقس المرجع ص ٥٢ .
- (٩٠) نقس المرجع ص ٥٢ ، ٥٣ .
- (٩١) مذكرات عبد اللطيف البغدادي مرجع سبق ذكره ص ١٢ ، جمال حماد المصور ١٢/٨/١٩٨٢ .

- (٩٢) عبد اللطيف البغدادي المرجع السابق ص ١٢ ، ١٣ ، أنور السادات أسرار الثورة المصرية ص ٦٦ ، ٦٧ اسحاق الحسيني مرجع سبق ذكره ص ٢٢٧ .
- (٩٣) أنور السادات هذا عمك جمال يا ولدي ص ٨٢ ، محمد حسنين هيكل مرجع سبق ذكره ص ٣٤٠ ، ريتشارد ميتشيل الأخوان المسلمون ترجمة عبد السلام رضوان القاهرة ١٩٧٦ ص ٥٩ .
- (٩٤) أنور السادات البحث عن الذات ص ٢٠ .
- (٩٥) المرجع السابق .
- (٩٦) مذكرات عبد اللطيف البغدادي ص ٩-١٥ ، جمال حماد المصور ١٢ أغسطس ١٩٨٢ ، حسين الشافعي لقاء شخصي ١١ أبريل سنة ١٩٨٢ .
- (٩٧) المصدر السابق .
- (٩٨) البحث عن الذات ، ص ٢٠ - ٢٢ .
- (٩٩) ملف خدمة جمال عبدالناصر مجلة المصور ١٣ أغسطس ١٩٨٢ ، الاهرام ٢٣ يوليو ١٩٥٧ .
- (١٠٠) البحث عن الذات ص ٨٩ .
- (١٠١) أنور السادات هذا عمك جمال يا ولدي ص ٨٢ ، ٨٥ ، عبد اللطيف البغدادي ص ١٢ - ١٨ .
- (١٠٢) لقاء مع حسين الشافعي نائب رئيس الجمهورية السابق الاثنين ١١ أبريل ١٩٨٢ .
- (١٠٣) المرجع السابق ، مذكرات عبد اللطيف البغدادي ص ٢٢ ، ٢٣ .
- (١٠٤) المرجع السابق ص ٢٣ ، ٢٤ .
- (١٠٥) وثائق الخارجية الأمريكية برقية رقم ٨٤١ من كيرك إلى حكومته ٢٥ مايو ١٩٤٢ .
- (١٠٦) مضبوط مجلس النواب الجلسة الحادية عشرة أول فبراير ١٩٤٢ دور الانعقاد الثاني ص ٣٥٠ - ٣٧٥ .
- (١٠٧) فؤاد سراج الدين لقاء شخصي ١٢/١١/١٩٨٢ ، حسين الشافعي لقاء ١١ أبريل ١٩٨٢ .
- (١٠٨) أحمد مرتضى المراغي مرجع سبق ذكره ص ٦٤-٦٨ .
- (١٠٩) حسين الشافعي ١١ أبريل ١٩٨٢ .
- (١١٠) الوثائق الأمريكية وثيقة رقم ٤٢٣ من كيرك إلى حكومته ٢٩ يونيو سنة ١٩٤٢ .
- (١١١) محمد نجيب أول رئيس جمهورية مصرى - كلمتى للتاريخ ص ١٢ ، ١٤ جمال حماد المصور ٢٠ أغسطس سنة ١٩٨٢ .
- (١١٢) حسين الشافعي ١١ أبريل ١٩٨٢ لقاء شخصي - الدقى - القاهرة .

الفصل السادس

سياسة القصر عقب حادث ٤ فبراير ١٩٤٢

- مسئولية القصر عن تفاقم الصراع بين مكرم عبید والنحاس.
- سياسة فاروق تجاه الوفد .
- وزارة أحمد ماهر وانتقال الوفد إلى جبهة المعارضة .

مسئولية القصر عن تفاقم الصراع بين مكرم عبيد والنحاس ،

لم تكن القوى المناوئة للوفد بغافلة عن الظروف الصعبة التي احاطت بأحداث ٤ فبراير وردود الفعل التي واكبت تلك الأحداث ، ومن هنا تعددت المؤامرات بهدف النيل من الوفد ولعل اخطر هذه المؤامرات هي تلك التي توجت بانقسام مكرم عبيد باشا عن الوفد وما تلى ذلك من حملة تشهير واسعة انتهت بتجميع المثات من التهم باستغلال النفوذ والمحسوبية والفساد ضد قيادات الوفد وضد الدوائر المقربة من النحاس وزوجته^(١) وكان لابد لهذه الحملة من أن تترك أثرها على جماهيرية زعيم اكتسب أكبر قدر من زعامته الطاغية بسبب بساطته وترفعه عن الكمب الشخصي^(٢) .

لقد كان من الصعب على دوائر القصر أن تتلقى هزائم ٤ فبراير دون أن تفكر في الانتقام من الوفد ومن زعيمه مصطفى النحاس ، واختار القصر مهادنا جديدا للنيل من الوفد وهو الوقيمة بين القطبين الكبيرين وهما مصطفى النحاس ومكرم عبيد .

وبينما كانت البلاد ترقب بكل اهتمام تطورات الحرب على حدودها الغربية وتتوقع ما قد تسفر عنه من حوادث جسام كانت الوزارة تمانى في داخلها من بوادر انقسامات خطيرة بدأت تظهر آثارها في النصف الثاني من شهر مايو سنة ١٩٤٢م فلقد اعتقدت الجماهير أن مكرم عبيد (سكرتير الوفد ووزير المالية) هو محرك الوفد ومركز نشاطه وحركته الدائمة والقوة الدافعة في الانتخابات وفي

غير الانتخابات من مظاهر النشاط الشعبي بل وزاد الاعتقاد أنه هو الذى يحرك النحاس باشا فى نشاطه السياسى الى اليمين والى اليسار بحكم اتصاله بعدد كبير من الساسة الانجليز ويحكم دراسته فى اكسفورد واسفاره الكثيرة الى انجلترا وعلاقته الوطيدة برجال حزب العمال وعلى رأسهم رامزى ماكدونالد (رئيس حزب العمال) وقد كان النحاس يضاعف اعتقاد الجماهير فى مكرم عبيد وقوته بما سيفه عليه من أوصاف وما يظهره من ثقته به ثقة لا حد لها وكان مكرم هو همزة الوصل بين النحاس والسفارة البريطانية مساء ٤ فبراير وهو الذى أشرف على صيغة الخطابين اللذين تبولابن النحاس والسفير البريطانى لتأليف الوزارة^(٣).

ووفق العديد من الروايات التى أدلى بها عدد كبير من المعاصرين فإننا نستطيع ان نجمل اسباب الخلاف بين النحاس ومكرم عبيد فيما يأتى :

أولا : تلك الفيرة التى دبت بين مكرم وبين السيدة زينب الوكيل حرم النحاس ويقول السفير البريطانى * ان زوجة رئيس الوفد قد سمعت ، ما سمعها الجهد الى استقلال زوجها عن الرجل الذى استمر لسنوات طويلة مستشاره الوحيد والرئيس الحقيقى لحزب الوفد^(١) وتعترف زينب الوكيل انها سمعت الى استقلال زوجها عن الرجل الذى كان سببا فى كل الانشقاقات التى أصابت الوفد وأنها اقدمت على ذلك حرصا منها على مصلحة الوفد فى المرتبة الاولى^(٥) .

وعلى ما يبدو فان النحاس باشا كان مجالا للصراع بين السيدة زينب الوكيل وبين مكرم عبيد حيث أن الأولى بدأت تمارس على زوجها نوعا من السيطرة فاصطدمت بذلك مع مكرم عبيد الذى كان يحظى بالمكانة الأولى عند النحاس مما أوفر صدر زينب الوكيل ولذا فقد اعتقد البعض بان هذا النزاع يعد صراعا بين قوتين تحاول كل منهما السيطرة على شخصية أخرى ومن هنا فقد كان انتصار زينب الوكيل باعتبارها زوجة وعلى قدر كبير من الجمال وأقرب الى النحاس من مكرم عبيد^(٦)

من المؤكد أن أطرافاً كثيرة لعبت بهدف الوهيفة بين مكرم والنحاس وكانت زينب الوكيل مادة جيدة لكى تتناولها كل القوى المناوئة للوفد ونظراً لطموحاتها الكبيرة فقد وجد خصوم النحاس ضالّتهم فى النيل من الوفد وكانت أذونات التصدير والاستيراد وجمع الاموال عن طريق ما يسمى " بجمعيات البر " وبإلغ البعض لدرجة أن جعلوا لها دوراً نافذاً فى تصريف الامور الى الحد الذى يجعلها تقترح أسماء وزراء بل وتعين هؤلاء الوزراء^(٧).

ثانياً : لقد بدأ منذ وزارة ٤ فبراير عام ١٩٤٢ ظهور نجم جديد فى ساحة السياسة المصرية لم يكن له نشاط سياسى من قبل الا أن نجوميته قد تألقت بسرعة استرعت انتباه الجميع ذلك هو محمد فؤاد سراج الدين حيث عين وزيراً للزراعة فى تلك الوزارة وهو لم يتجاوز الخامسة والثلاثين من عمره ثم عين وزيراً للداخلية والشئون الاجتماعية ثم سكرتيراً عاماً للوفد عقب خروج مكرم عبيد^(٨) لولا شك أن ظهور فؤاد سراج الدين والثقة الكبيرة التى كان يحظى بها من مصطفى النحاس وزوجته زينب الوكيل لا شك أن هذا العامل قد أضاف عنصراً جديداً وهاماً ضاعف من حدة الصراع^(٩)، بالرغم من اتصال فؤاد سراج الدين من كونه قد شارك بأى جهد لاساءة العلاقات بين الرجلين الا أن الخوف قد بدأ يتسرب الى قلب مكرم عبيد من هذا النجم الجديد الذى أخذ يسطع فى سماء الوفد^(١٠).

ثالثاً : لقد عمل فاروق واحمد حسنين رئيس الديوان على توسيع شقة الخلاف بين عناصر الوفد وذلك باستخدام وسيلة رخيصة وهى اغراء مكرم عبيد بأنه سيكون زعيم الامة ورئيس الوزراء المقبل وانه يستطيع ان يرث النحاس الذى فقد قدراً كبيراً من شعبيته بعد ٤ فبراير عام ١٩٤٢^(١١)، ووفق رأى النحاس فان كل الخلافات التى كانت بينه وبين مكرم كان من الممكن احتواؤها لولا احمد حسنين ،الذى عمل بمهارة على تنمية تلك الخلافات وتفاقمها لصالح القصر^(١٢).

ومن المؤكد ان القصر باختياره هذا المجال لكي يكون ميدانا للصراع يعد ذكاء من أحمد حسنين والذي لعب دورا مأكرا في استغلال هذا الحادث بهدف النيل من الوفد لا حبا في مكرم عبيد ولا حرصا على مصلحة البلاد وإنما ارضاء لشهوات القصر وانتقاما من مصطفى النحاس حيث اقسم أحمد حسنين عقب ٤ فبراير ان يرد له الصاع صاعين^(١٢) .

وهكذا تمكن القصر من النيل من الوفد وشعبيته حيث أخذ يعمل على توسيع شقة الخلاف بين رئيس الوزراء ووزير المالية فرتب مقابلة لمكرم باشا مع الملك خرج بعدها ليقول لندوب الاهرام انه لقي من الملك فاروق «ارشادا نافعا واطلاعا واسعا ونظرة دقيقة وعميقة الى جوهر المسائل المعروضة رغم تباينها ويعد نواحيها» الى ان قال " ولم البث طويلا حتى ادركت ان ملكنا الشاب قد ملك زمام الامور بفضل ما أوتي من رجولة وخبرة متنوعة ، قلما أتاحت لملك من الملوك^(١٣) . وهذا الوصف الذي سجله مكرم عبيد يختلف تمام الاختلاف عن الصورة التي رسمها النحاس ومكرم عن الملك للسفير البريطاني منذ عام ١٩٢٧ .

ويقدم محمد التابعى شهادته في هذا الصدد وهو واحد ممن اتصلوا بأحمد حسنين فيقول : «لم يكن أحمد حسنين سبب الخلاف بين رئيس الوفد وسكرتير الوفد ولكنه كان أحد الذين عملوا بمهارة على توسيع شقة الخلاف»^(١٤).

ومع اعتقادنا بأن شخصية زينب الوكيل وظهور نجم فتّاد سراج الدين كانا من بين الأسباب التي أدت الى القطيعة بين مكرم والنحاس الا أن هذين العاملين كان من الممكن التغلب عليهما لولا أن القصر قد لعب الدور الهام والاساسي وخصوصا وان الموضوعات التي طرحها مكرم عبيد والتي أراد أن يتخذها سلاحا للتشهير بالنحاس واقراره سواء في مسألة الاستثناءات أو في ادونات التصدير والاستيراد كل هذه العوامل لم تكن جديدة سواء في سياسة الوفد أو في سياسة غيره من الاحزاب وأن كل الاحزاب المصرية كانت تلجأ الى هذه الوسيلة لتدعيم انصارها وهذه السياسة لم يسبق لمكرم عبيد أن اعترض عليها^(١٥).

وهنا يبدو السبب الثالث والهام وهو دور القصر وخصوصا أحمد حسين
والذى أحس بمرارة ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ، ولذا فقد رسم سياسته على استخدام
مكرم عبيد بمهارة فائقة حتى يقوض حزب الوفد من الداخل ، ومن ثم يمكنه
الاجهاز على النحاس فى الوقت المناسب .

واعتقد أن هذا هو العامل الحقيقى وراء القطيعة بين الرجلين ومما يؤكد
وجهة نظرنا أن مقابلة مكرم عبيد للملك فاروق كانت فى ١٢ مارس ١٩٤٢ ولم
يمض على أحداث ٤ فبراير أكثر من شهر .. وحتى يبدو هذا الحكم أكثر
موضوعية فلابد من تتبع مراحل الصراع بين النحاس ومكرم ، والترقب الذى
كان باديا على القصر حتى تمكن من الانقضاض فى الوقت المناسب ، وعلى ضوء
شهادة أحمد حسين (رئيس الديوان) والذى صرح قائلا : " رغبة منى فى
تصفية الجو بين الملك والوزارة سميت عند الملك حتى وافق على مقابلة مكرم
عبيد وأمين عثمان .. لاننا جميعا كنا نعرف ان مكرم هو زراع النحاس اليمنى
ومستشاره فى الشؤون الداخلية والمالية .. وان أمين عثمان هو زراعه اليسرى
ومستشاره فى الشؤون الخارجية ، فكان من المرغوب فيه والحالة هذه أن نوثق
علاقتنا بهذين الزارعين أو بالرجلين المقربين الى رئيس الحكومة هكذا طلبت من
مكرم باشا ان يلتصق بمقابلة الملك لسبب ما ، واقترح مكرم ان اوراق النقد
الجديدة تقتضى ان يعرض الرسم الجديد على جلالة الملك قبل البدء فى طبعه
وتتم المقابلة واستطاع مكرم ان يحظى بعطف الملك (١٧) .

اذن فان أحمد حسين السياسى الداهية يزعم أنه سعى لدى فاروق حتى
اقتعه بالموافقة على مقابلة مكرم عبيد رغبة منه فى تصفية الجو وتحسين
العلاقات بين الوفد وفاروق ، هذا ما قاله أو زعمه أحمد حسين .

ولعل غرض حسين كان ابعد ما يكون عن الصفاء والوثام حيث كان الهدف
الاول لرئيس الديوان ان يوقع بين النحاس ومكرم من جانب وبين أمين عثمان
والنحاس من جانب آخر أو بعبارة أخرى ان ينتزع من رئيس الوفد زراعيه الاثين
اللذين يستند اليهما فى ادارة شؤون البلاد الداخلية والخارجية .

وياله من انتصار يحمو عار هزيمة ٤ فبراير يوم أن ينجح حسنين في ضم مكرم وأمين عثمان الى معسكر القصر ولعل هذا هو الغرض الحقيقي من هذه الخطوة والتي جمع فيها بين فاروق ومكرم عبيد ، ولو كان أحمد حسنين صادقا في نيته لعمل على أن يكون هذا اللقاء مع النحاس باشا نفسه باعتباره رئيس الحزب ورئيس الحكومة وبالفعل صدق قول مصطفى النحاس حيث أعلن عند سماعه بنياً هذا اللقاء «أن الغرض من هذا اللقاء هو التفرقة بين مصطفى النحاس ومكرم عبيد»^(١٨).

لقد كان هذا هو الفصل الأول حيث مضت الحوادث بعد ذلك سريمة متعاقبة فلقد خرج مكرم من مقابلة فاروق مفتبطا مسرورا وأملى تصريحاً على الصحف يحمل كثيراً من كلمات الثناء على الملك وعلى حد قوله : " لقد أتيج لى أن أعرف الرجل الملك فكان الرجل فى رجولته لا يقل جلالة عن الملك فى مملكته"^(١٩)، ومما يضاعف من اعتقادنا بأن ما حدث كان مؤامرة نصيبها أحمد حسنين لمصطفى النحاس ومكرم عبيد فلم تكن المادة قد جرت وقتئذ على أن يخرج الوزير من لقاء الملك ويصف المقابلة فى مقال ينشر فى الصحف مما أدى الى التصادم بين مصطفى النحاس ومكرم عبيد ، الا أن عقلاء الوفد قد سعوا الى ترضية النحاس ومحاولة اقتاعه بصدق نية مكرم عبيد الذى كان على ما يبدو عازماً على المضى الى آخر الطريق^(٢٠).

وجاءت الازمة الفاصلة فى موضوع الاستثناءات اذ طلب النحاس باشا ترقية استثنائية لثلاثة من العاملين معه فى وزارة الداخلية وأحيل الطلب الى اللجنة المالية برئاسة مكرم باشا فرفضته بحجة ان تلك الترقية لا تتفق والقواعد المعمول بها فى وزارة المالية زيادة على ما فيها من اجحاف بحقوق الموظفين الذين يراد تخطى دورهم فى الترقية علماً بأن الكثيرين منهم أقدم من الموظفين المطلوب ترقية استثنائية علاوة على انهم اكفاء وممتازون فى عملهم فاذا ما انفرد بالاستثناء فئة من الموظفين فيستبشرون التذمر نفوس الآخرين وينخفض تبعاً لذلك مستوى العمل فى المصالح والدواوين وطالبت اللجنة فى

مذكرتها . ان يوصد باب الاستثناء حتى تتجلى الحالة المالية المترتبة على الحرب والتي زادت من اعباء الميزانية وان تلتزم الوزارات والمصالح حدود القانون^(٢١).

وهي اجتماع مجلس الوزراء في ٢١ مايو صمم النحاس باشا على طلبه ووافقه جميع الوزراء ماعدا وزير المالية (مكرم عبيد) ونشرت إحدى الصحف مذكرة اللجنة المالية بمنع الاستثناءات بين الموظفين^(٢٢) وبهذا أصبح معروفا ان الخلاف بين النحاس ومكرم قد بلغ مداه .

وبالرغم من ان مذكرة اللجنة المالية قد بنت رفضها على العديد من المبررات الشرعية والقانونية الا أن هذا المسلك يعد جديدا على مكرم عبيد وهو الذي انبرى الى الدفاع عن الاستثناءات التي اقدمت عليها حكومة الوفد عام ١٩٢٧ وكانت له وجهات نظر اعتمدت في اساسها على ان الوفديين قد اضطهدوا في ظل وزارات الاقلية^(٢٣).

وكان قرار مجلس الوزراء بعدم الاخذ بوجهة نظر اللجنة المالية^(٢٤) ضاريا عرض الحائط بما ورد في المذكرة بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير حيث أعلن النحاس عدم امكانه التعاون مع مكرم وطلب منه ان يستقيل من الوزارة فرفض مما اضطر النحاس الى أن يتقدم الى الملك باستقالة الوزارة كلها وعهد اليه الملك بتأليفها من جديد فألفها دون مكرم عبيد^(٢٥) .

والسؤال الذي يفرض نفسه في هذا الصدد : ما الذي دعا الى استقالة الوزارة الم يكن بالامكان اقالة مكرم دون استقالة الوزارة كلها؟.. والحقيقة ان الذي يملك اقالة الوزارة أو أي وزير فيها هو الملك فقط ولما كان مكرم عبيد قد رفض تقديم استقالته وان أية محاولة لاستصدار قرار بإقالته قد تبوء بالافئاق سواء بسبب العلاقة الجديدة بين مكرم والقصر أو بسبب سوء علاقة القصر بالنحاس ، لذا فلم يكن امام النحاس من سبيل سوى تقديم استقالة وزارته واعادة تشكيلها بدون وزير المالية ، ولهذا الموقف سابقة في تاريخ الوزارات المصرية ولو أن الوضع في الحالتين جد مختلف.

ففي سبتمبر ١٩٢٥ طلب رئيس الوزراء بالتياقة (يحيى ابراهيم) استصدار مرسوم باقالة عبدالمعز فهمي باشا وزير الحقانية اذ ذاك ووافق الملك فؤاد على

الطلب فوراً لأن عبدالعزیز فهمی كان قد امتنع عن تنفيذ رغبة الملك فی عزل الشیخ علی عبدالرازق (القاضی بالمحاكم الشرعیة) بسبب كتابه " الاسلام وأصول الحكم " أما فی حالة مكرم عیید فان الملك كان راضیا عنه تمام الرضا بل أن القصر كان یساند مكرم فی تحدیه للنحاس باشا .

ویبدو سؤال آخر، هل كان النحاس علی ثقة من أن الملك سیمهد الیه بتالیف الوزارة الجدیة، وخصوصاً وأن الملاقات بینهما كانت قد وصلت الی درجة القطیعة ، وأن النحاس كان علی یقین من أن القصر وراء الانسلاخ الاخیر فی الوفد^(٣٦) .

لعل هذا الاحساس قد راود النحاس باشا ولذا فقد حرص علی أن یتثبت فی كتاب الاستقالة انها بسبب الخلاف بینه و بین وزیر مالیته اذ قال : " نظراً لما وقع بینی و بین حضرة صاحب المعالی مكرم عیید باشا من خلاف جوهری طال أمدّه وتمددت مظاهره وتمذر علاجه بالرغم مما بذلته من المجهود، ولما كان هذا الخلاف قد ادى الی استحالة استمرار التعاون بیننا فانئ انشرف بان ارفع الی جلالتم استقالة الوزارة^(٣٧) .

وعلى ما یبدو ایضاً فان النحاس كان واقفاً من ان الملك سیمهد الیه بتالیف الوزارة لأن أحداث ٤ فبرایر كانت ما تزال عالقة فی ذهن فاروق حیث لم یمض علیها أربعة اشهر ومن السداجة المطلقة ان یمید الملك التجریة مرة ثانية وخصوصاً وأن الاسباب التی من أجلها عاد الوفد ما تزال قائمة .

ویخروج مكرم من الوزارة فتررت الهيئة الوفدیة فصله من منصبه (سكرتیر عام الوفد) بعد ان ظل یتمتع بهذا المنصب خمس عشرة سنة متوالیة وكذلك قرر الوفد حرمانه من عضویة الحزب بعد ان كان من أهم أعضاء الحزب ولم یبق لمكرم من المناصب سوى عضویة البرلمان والذی اتخذهُ وسیلة لحملة ضاریة ضد النحاس حیث كثرت الاستجوابات التی قدمها مكرم حتی وصلت الی ثمانية استجوابات دارت فی معظمها علی أن النحاس قد فرط فی حقوق الأمة وجامل الانجلیز الی حد الاعفاء عن مطالبتهم بتنفيذ مواد المعاهدة وسكوت النحاس عن

وضع مصر في موضع البلاد المحمية والسماح لاشخاص معينين بتصدير المواد الأولية وسياسة الوزارة فيما يختص بالحريات العامة^(٣٨).

وتحت عنوان - حارس الهيكل بالامس يريد ان يهدمه اليوم على ساكنيه كتب محمد التابمى يقول: «لقد قال مكرم يوم ان اختلف مع النحاس ان اسباب الخلاف هي الاستثناءات والسكريات.. الخ ولم يقل شيئا عن الخيانة والتفريط في حقوق البلاد. هل كان التفريط وممالة الانجليز موجودة يومها أو غير موجودة وإذا كانت موجودة فلماذا سكت الفارس الهمام ولماذا لم ينشرها يومها بين ما نشره على الناس. أم تراها لم توجد الا منذ خروج سعادته فقط من الوزارة وكأننا سعادته يريد ان يقول - ان وجوده في الوفد كان الضمان الشافى لوجود الوطنية في صدر النحاس ، فلما خرج سعادته ضاع الضمان^(٣٩) .

ومن غير شك فقد كان خروج مكرم عبيد يعد الضربة الثانية التي لحقت بالوفد بعد ما أصابه من الضربة الاولى في ٤ فبراير، فلقد شن مكرم عبيد حملة ضارية ضد النحاس ضمنها ما سمي "بالكتاب الاسود" وقد امتلا بالعديد من المطامع التي تتال من رئيس الحكومة ومن زوجته السيدة زينب الوكيل.

وتشير مذكرات السفير البريطاني الى مسئولية القصر عن إصدار الكتاب الاسود وأن فاروقا هو الذي اوحى لمكرم عبيد وشجعه على نشر هذا الكتاب حتى يتخلص من عدوه الاول وهو النحاس وبعد ذلك يتفرغ للتخلص من الثانى وهو السفير البريطانى^(٤٠) .

ولاشك ان الوفد قد تأثر كثيرا بسبب خروج مكرم عبيد وتعددت وجوه معاناة مصطفى النحاس بسبب ما حظى به مكرم من تأييد منقطع النظر وخصوصا وسط قطاعات الشباب والمثقفين منهم على وجه الخصوص^(٤١) ولم يكن هذا التأييد على ما نعتقد لشخص مكرم عبيد بقدر ما كان لسوء تصرف الحكومة الوفدية واندفاعها في سياسة حزبية وضغطها على الحريات الى حد الاعتقال ومصادرة الآراء المعارضة.

ولقد دفع الخوف من تأثير اخراج مكرم عبيد على التأييد القبطى للوفد الى تعيين قبطى آخر مكانه في وزارة المالية وهو كامل صدقى والذي وصفته الدوائر

البريطانية بأنه يقتد الى الكفاءة ويعد بمثابة عقبة في حصر ادارة الامور بسبب تصرفاته الصغيرة مما دفع النحاس الى التفكير في فصله الا أنه امتنع عن ذلك مخافة اثاره الاقباط ضد الوفد^(٣٣) .

وبلا شك فان سياسة النحاس تجاه خروج مكرم عبيد من الوفد قد اتسمت بعدم الصواب والبعد عن الشرعية حيث لجأ الوفد الى اساليب ديكتاتورية كان من بينها فصل عشرة من أعضاء مجلس النواب من الموالين لمكرم عبيد بحجة انهم لم يكونوا قد بلغوا السن القانونية يوم انتخابهم، ومن العجيب أن هؤلاء الاعضاء قد أقر المجلس نيابتهم من قبل حينما تقدم عدد من المعارضين للحكومة بطلبون ضد هؤلاء النواب بسبب انهم لم يبلغوا السن القانونية الا أن المجلس قد أقر نيابتهم مؤكدا على انهم قد استوفوا كل الشروط القانونية^(٣٤) .

ولم تمض ايام حتى كان الكتاب الاسود قد أثار في البلاد كلها ضجة كبيرة مع أن الرقابة الصحفية قد منعت الاشارة اليه حتى كان الناس من كل الاحزاب يبدلون الجهد للحصول على نسخة منه ولم يقف الامر على حدود مصر بل بدأت الصحف البريطانية تتحدث عنه مما ضاعف من مشاكل الحكومة بسبب هذه الحملة العنيفة التي وجهت اليها والتي أشعرتها بأن لبعض المقامات يدا فيها^(٣٥) .

وفي محاولة لتبديد الاثر الذي أحدثه مكرم وكتابه فلقد وضعت الحكومة خطة بان أوحث الى رجال حزبيها في كل من البرلمان والشيخوخ لكي يتقدموا باسئلة عن الوقائع التي وردت في الكتاب الاسود وأخذ الوزراء يجيبون على هذه الاسئلة بتفسير بعض الوقائع تفسيراً يتسم بالغموض وعدم الموضوعية في بعض الاحيان وباللجوء الى العموميات في احيان كثيرة

ولما كانت اللائحة في كلا المجلسين النواب والشيخوخ لا تجيز لغير مقدم السؤال بالتعليق فقد بذلت محاولات من قبل المعارضة للتعليق أو للاستفسار الا أن كل هذه المحاولات قد باءت بالفشل وكثيراً ما كان التعليق من قبل مقدم السؤال بالشكر أو بتجريح واضع الكتاب الاسود والتشكيك في وطنيته^(٣٥) مما

دفع مكرم الى أن يتقدم باستجواب الى مجلس النواب طالبا من رئيس الحكومة اجابة مُعدة عن الموضوعات الآتية :-

أولا : استناد رئيس الوزراء الى تصريح علني بمجلس النواب الى رسالة من وزير الخارجية البريطانية.

ثانها : اجراءات الوزارة ازاء سياسة تجنب البلاد ويلات الحرب.

ثالثها : بقاء الموظفين الانجليز في البوليس المصري.

رابعها : السماح لاشخاص معينين بتصدير بعض المواد الاولى.

خامسا : سياسة الوزارة فيما يختص بالحريات العامة^(٣٦) .

وبالرغم من أن نقاط الاستجواب كانت محددة وواضحة الا أن رئيس الحكومة قد انبرى يكيل الاتهامات ضد صاحب الكتاب الاسود متهما اياه بالخيانة والخروج على خط الجماعة ونظرا لحالة الغضب التي سيطرت على رئيس الحكومة من خلال اجابات طويلة فقد افتقدت ردوده الموضوعية بتناولها القضايا بشكل يخرجها من دائرة الشك الى دائرة اليقين وفقا لقول مكرم عبيد^(٣٧).

وفي محاولة من القصر لاستثمار الموقف لصالحه فقد ذهب أحمد حسنين الى السفير البريطاني وحده في شأن الكتاب الاسود معريا عن رأيه بأن البيانات المدعمة بالوثائق تكفي للحكم على تصرفات رئيس الوزراء ولكن السفير ارتأى اما تقديم الاتهامات الى القضاء واما مناقشتها بالطرق الدستورية في البرلمان^(٣٨) . وعلى الرغم من أن أحمد حسنين قد استوثق من موقف الحكومة البريطانية والتي رأت اعطاء فرصة للنحاس للدفاع عن نفسه امام القضاء أو بأجراء استفتاء عام فان حسنين قد أشار الى ان التهم الموجهة الى رئيس الحكومة اذا لم تثبت براءته منها فان اللوم سوف يوجه بطريقة غير مباشرة الى السفارة البريطانية لانها تحتضن وزارة فاسدة^(٣٩).

ويبدو ان القصر قد فضل ان يمارس نوعا آخر من الضغط على الحكومة البريطانية وذلك لمزيد من احراج الحكومة حيث بدأ نشاط المعارضة باجتماع

عقده اسماعيل صدقي في داره دعا اليه كبار السياسيين لتنظيم حركة المعارضة من خلال التنسيق مع كل القوى الحزبية بهدف الضغط على الحكومة البريطانية وبعد أن اتضح أن الانجليز مارسوا ضغطا شديدا على القصر لكي يوافق على مناقشة الكتاب الاسود تحت قبة البرلمان عاد زعماء المعارضة الى الاجتماع وطلبوا مقابلة السفير البريطاني ولما اعتذر السفير عن عدم مقابلتهم أرسلوا اليه مذكرة قالوا فيها انهم مع اخلاصهم للمعاهدة فانهم يحتجون على تدخل انجلترا في شئون مصر الداخلية بعد ان ابتعد خطر الحرب عن اراضيها^(١٠) .

وسميا وزراء ايجاد جو من الود بين القصر والانجليز اوعز حسين باشا الى الملك بأن يضع قصر رأس التين تحت تصرف السلطات البريطانية بمناسبة زيارة «دوق جلوسستر» لمصر وان تتبرع الخاصة الملكية بمبالغ مالية للترفيه عن الجنود البريطانيين والامريكيين لدرجة أن إحدى الصحف اليومية قالت: ان القصر يتنافس مع الحكومة على كسب صداقة الحلفاء^(١١) .

وعلى الرغم من ان كل خطط القصر لم تؤت ثمارها في اقالة الحكومة حيث كان السفير مصمما على معاندة الحكومة الى النهاية إلا أن القصر قد تمكن من ان يوجد في الوفد حالة من عدم التوازن وفقدان الرؤيا الصائبة لذا فقد اتمت سياسته بالارتجالية وعدم الموضوعية في كثير من القضايا القومية والوطنية مما دفع المعارضة الى الانقضاض على هذا الهرم الشامخ والذي بدأ يتساقط امام أول عاصفة رعديّة نظمها القصر بمهارة فائقة، ولولا معارضة بريطانيا لتمكن فاروق من ان يقتلع الوزارة الوفدية وهي في شهورها الاولى .

واذا كان فاروق قد عجز عن اقالة الوزارة وهي في تلك الازمة الا انه قد تمكن من النيل منها وتشويه صورتها امام الرأي العام ، فلقد كانت المحسوبيات واذونات التصدير حديث رجل الشارع العادي وعلى هذا استطاع ان أقول . اذا كان حادث ٤ فبراير قد ادى الى فقدان ثقة الجماهير في الوفد . فان الكتاب الاسود وما ترتب عليه كان بداية انصراف الناس عن الوفد وخصوصا الشباب المثقف والذي بدأ يبحث عن قوى اخرى يعبر من خلالها عن ذاته بعد ان فقد ثقته في حزب الوفد وهكذا كان الشباب دائما ضحية لمحترفي السياسة.

ولم يقف امر الكتاب الاسود عند الاستجواب والرد عليه بل رأى النحاس ان ما أقدم عليه مكرم يعد هرطقة لا يجوز معها ان يبقى عضوا بمجلس النواب لذلك تقدم النائب الوفدى عمرعمر باقتراح جاء فيه: ان مكرم عبيد قد اتى بما صنع امرا منكرا يتعارض مع كرامة النيابة عن الامة لذلك يجب فصله من مجلس النواب واسقاط صفة النيابة عنه وعلى الرغم من المبررات القانونية التى اوردها النائب عبدالسلام الشاذلى فى محاولة مستميتة لتبديد هذا الاقتراح الا ان رئيس المجلس قد اخذ رأى بالمناداة بالاسم واسفر عن ٢,٨ موافقون، ١٧ غير موافقين^(١٣).

واذا كان الوفد قد حاول ان يجد مبررا معقولا حين أقدم على اعتقال على ماهر داخل مجلس الشيوخ بحجة أنه يعمل لصالح المحور الا ان ما أقدمت عليه حكومة الوفد من فصل مكرم عبيد ثم اعتقاله قد افتقدت الى اية مبررات معقولة ولم يعد امام الرأى العام اى شك فى أن الدوافع الحزبية هى الاساس فى اى اجراء اتخذ ضد مكرم عبيد وبدلا من ان يكسب الوفد ارضا جديدة من تحت اقدام المعارضة فقد أضحى مكرم عبيد امام الرأى العام شهيد الديمقراطية ومدافعا عن الحرية ضد الاستبداد والمحسوبية والفساد وكل ما يناهض مبدأى الحق والعدل.

ولم يعجز الحاكم العسكرى العام (مصطفى النحاس) عن ذكر بعض المبررات التى سوغت له الاقدام على هذا العمل الذى يفتقد الى اى منطق او قانون فلقد جاء فى المذكرة التى نشرت بمناسبة هذا الاعتقال ان مكرم عبيد دأب على عقد اجتماعات سياسية متكررة فى مكتبه وفى منزله تلقى فيها منه ومن بعض انصاره خطاب مثير ومخل بالنظام ومهددة للامن العام وانه كان من نتاج الاجتماع الذى عقده بمنزله اخيرا ان ألف نفر ممن حضروا ذلك الاجتماع نظموا مظاهرة مرت ببعض الطرقات العامة وهتف المتظاهرون بهتافات تحث على الثورة وجاء فى المذكرة ايضا ان مكرم عبيد عمد الى توزيع نشرات مطبوعة فى انحاء البلاد وقد تم ضبط عدة الاف من هذه النشرات^(١٤) ويبدو من المذكرة ان مبررات الاعتقال قد اعتمدت على ان مكرم عبيد قد لجأ الى عقد اجتماعات

سياسية في مكتبه وفي منزله على الرغم من انه كان يترأس حزبا قائما فعلا * الكتلة الوفدية ومن حقه طبقا للقانون والدستور ان يمارس نشاطه الحزبي كغيره من الاحزاب أما عن المظاهرات التي ساقته المذكرة كمبرر للاعتقال فكان على الحكومة أن تقدم على اعتقال زعماء تلك المظاهرة وبلا شك فلم يكن مكرم عبيد من بينهم أما عن النشرات التي توزع في البلاد فهي النشرات التي تصل الى اعضاء الكتلة الوفدية في الاقاليم وهي وسيلة شرعية معترف بها حتى في ظل قانون الطوارئ بل هي القناة لربط اعضاء الكتلة في القرى والمدن بإدارة الحزب في القاهرة وعلى ما اعتقد فان ما اقدمت عليه الحكومة الوفدية من اعتقال مكرم عبيد يعد تجاوزا خطيرا دفع الراى العام الى أن يتعاطف مع مكرم عبيد .

وباعتراف أحد زعماء الوفد والشخصية الاولى بعد النحاس(فؤاد سراج الدين) حيث أعلن صراحة ان فصل مكرم عبيد من الوفد ثم اعتقاله يعد خطأ سياسيا كبيرا (١٤) .

وبالرغم من أن الحكومة قد سلكت في موضوع الكتاب الاسود مسلكا يبدو في ظاهره الديمقراطية حيث نوقش الموضوع داخل مجلس النواب والشيوخ الا أن المعارضة البرلمانية داخل المجلس كانت تود ان تستدرج الحكومة الى أن تتولى النيابة امر التحقيق وان يعترض على تحقيق النيابة بحجة أن مكرم نائب يتمتع بالحصانة البرلمانية لان الاغلبية الوفدية داخل مجلس النواب كفيلة بان ترفع عنه هذه الحصانة(١٥) وفي محاولة من المعارضة لاقتناع الحكومة بوجهة نظرها فقد اعتمدت في مطالبتها على العديد من الحثيات القانونية على اعتبار ان المادة ٦٦ من الدستور أعطت مجلس النواب حق الاتهام ومجلس الاحكام حق المحاكمة ولكنها تركت حق التحقيق مباحا لاطهار الحقيقة فلقاضى التحقيق ان يحقق وكذلك لوكيل النيابة ولكنه ليس لاحدهما ان يتهم، ولما سئل مقدم الاقتراح (عبدالرحمن الرافعى) عن مصير التحقيق قال: ان نتيجهته تقدم الى مجلس النواب ليجد نفسه امام رسمية في محاضر التحقيق(١٦).

ويبدو ان هدف المعارضة فى اسناد امر التحقيق الى جهة قضائية محايدة كان بسبب عدم الثقة فيما تقدمه الحكومة داخل المجلسين (النواب والشيوخ) من اجابات تستند الى بيانات غير دقيقة وليس من حق اعضاء المجلس الاعتراض الا على ضوء ما تقرره لائحة البرلمان والتي اعطت حق المناقشة لمقدم الاستجواب فقط بينما اسناد امر التحقيق الى جهة قضائية محايدة يوفر على البرلمان العديد من الجهد حيث تقدم نتائج التحقيق مستوفاة لكل الاركان القانونية. ولو كانت الوزارة حريصة على نتائج سليمة فى التحقيق لدفعت بالقضية برمتها الى القضاء الذى يمد طرفا محايدا تماما.

وفى محاولة من النحاس لتبديد هذا المطلب فقد انبرى للرد معتمدا على دستورية الاقتراح بحجة ان المادة ١٠٧ من الدستور تنص على أن لكل من أعضاء البرلمان أن يسأل الوزراء ويستجوبهم على الوجه المبين فى اللائحة وأن المادة ١٠٨ نصت على أن لكل مجلس حق اجراء التحقيق ليستتير فى مسائل معينة داخله فى حدود اختصاصه وورودها على هذا النحو يحدد الفرض المقصود بالاستشارة فى الاسئلة والاستجوابات وان من حق المجلس تشكيل لجنة تتولى التحقيق وعلى ضوء التقرير الذى تعده تلك اللجنة فان للمجلس الحق فى اصدار ما يشاء من قرارات اما من اسناد امر التحقيق الى القضاء فانه يكون تحقيقا افلاطونيا لان النتيجة اما ان تكون حفظ القضية أو تقرير أن هناك مسئولية وفى هذه الحالة الاخيرة يكون للمحقق ان يقدم المسألة الى المحكمة او غيرها وهذا امر خارج عن اختصاصه ولا يمكن للبرلمان ان يكون تابعا لاي جهة اخرى مهما كان وضعها لان البرلمان لا يلتزم الا بما يجريه هو فى حدود اختصاصه ^(١٧) وبالرغم من مبررات النحاس الا ان الامر كان من الممكن علاجه بان يتولى القضاء التحقيق وما يتوصل اليه من نتائج تكون موضع الزام للجميع اما أن يكون المتهم قاضيا فى نفس الوقت فهذا يتعارض مع ايسط المبادئ الدستورية.

ووفق ما ورد من أسئلة واستجوابات داخل المجلسين- النواب والشيوخ- فان الاغلبية الوفدية لم تتنازل عن وجهة نظرها ورفضت ان يقوم بأمر التحقيق الا اللجان البرلمانية وهى بلا شك لجان وفدية خالصة وهكذا اصبح القاضى

خصما وكانت النتيجة التصفيق الحاد على نزاهة الحكم وإن النحاس وزوجته وكبار مستشاريه فوق مستوى الشبهات^(١٨).

ولعل ما توصل اليه التحقيق من نتائج كانت موضع مناقشات بين فاروق والسفير البريطاني حيث تقدم الملك بمذكرة الى السفير يشكك فيها من اجراءات التحقيق وإن افضل طريقة هي ان يطرح النحاس القضية على الشعب لمعرفة مدى ثقته في الحكومة الحاضرة وبما ان الحكومة التي سوف تقوم بأمر الاستفتاء ستزيفه لصالحها فمن الافضل قيام حكومة محايدة يعقبها اجراء انتخابات نزيهة^(١٩).

وعلى ما يبدو فإن الحكومة البريطانية قد تأثرت بالدعايات التي أحدثها مكرم عبيد وحملت مراسلات وزارة الخارجية البريطانية الى اللورد كيلرن استطلاع وجهة النظر المصرية على ضوء التطورات الجديدة وتقويض السفير في اعطاء الملك الضوء الاخضر لاقالة الحكومة اذا ما أصبحت لا تتمتع برضاء الشعب المصري الا أن السفير البريطاني أبدى بعض التحفظات على اعتبار ان اقالة الوفد هي مثل تلك الظروف يعد تشجيعا للملك وهو موقف يتعارض مع مصالح بريطانيا في هذا الوقت بالذات^(٢٠).

وعلى ضوء كل ما سبق يمكننا ان نستخلص بعض النتائج الهامة :-

أولا : ما أصاب الوفد من انقسامات بعد خروج مكرم عبيد يعد نتاجا طبيعيا لسياسة القصر والتي نتجت عن أحداث ٤ فبراير.

ثانيا : بالرغم من التقليل في حجم العناصر الوفدية التي ناصرت مكرم عبيد الا ان الوفد قد تأثر كثيرا من حدوث هذا الانفصال^(٢١) وواجه العديد من المشاكل التي كان من اهمها اهتزاز ثقة الناس في نزاهة النحاس والتي كانت سمة من سمات حكمه طوال العهد السابقة.

ثالثا : خروج مكرم عبيد قد أغرى أحزاب الاقلية لكي تتجه الى التمسيق مع بعضها بهدف القضاء نهائيا على الوفد الذي قاد حركة النضال الوطني أكثر من عشرين عاما.

رابعاً : كان خروج مكرم عبيد من أهم العوامل التي أغرت حكومة الوفد على المضى في العديد من التجاوزات التي تتأهض الديمقراطية والتي كانت سمة من سمات الوفد طوال فترات نضاله الطويل.

سياسة فاروق تجاه الوفد:

لقد سمى فاروق ورجله الأول أحمد حسنين (رئيس الديوان) على استغلال كل الفرص الممكنة لرد الأمانة التي لحقت بهما حينما ولى النحاس الحكم ضد ارادتهما وبتأييد من السفارة البريطانية في ٤ فبراير ١٩٤٢ .

وإذا كان القصر قد أقدم على اقالة الوفد سنة ١٩٣٧ ولم يجد ما يحول بينه وبين حكم البلاد نحو أربع سنوات ببرلمان وحكومات لا تستند الى أى قاعدة جماهيرية فإن القصر عقب ٤ فبراير ١٩٤٢ كان أشد شوقاً لكى يكرر هذه الاقالة وإذا كانت العلاقات في ديسمبر ١٩٣٧ قد ساءت بين القصر والوفد فإنهما اليوم (١٩٤٢) أكثر سوءاً بل وصلت الى حد القطيعة وتبادل اقسى الاتهامات^(٥٢).

وقبل ان نستعرض سياسة فاروق تجاه الوفد عقب ٤ فبراير ١٩٤٢ يجدر ان نسجل بعض الاسباب الموضوعية لكرهية الملك فاروق للنحاس باشا؟..

أولاً : لقد كان فاروق دائم الاستماع الى احاديث مستشاريه وخصوصاً على ماهر وأحمد حسنين عن العلاقات بين النحاس باشا والملك فؤاد تلك العلاقات التي اتسمت بالعديد من المصادمات في محاولة من الوفد لانتزاع أكبر قدر ممكن من الحقوق الدستورية التي تعد من صميم اختصاص القصر، وهكذا صور له مستشاروه أن الوفد كان دائم الاعتداء على حقوق الملك الدستورية وأن الخلاف بينهما ليس من باب توضيح الحقوق الدستورية لكل من القوتين المتصارعتين وإنما من باب الامة مصدر السلطات وأن الملك يجب ان يبقى بعيداً عن الحكم ويترك الامر لحكومة الاغلبية عملاً بمبدأ أن الملك يملك ولا يحكم^(٥٣) .

ثانيها : موقف الوفد في ٤ فبراير قد افتقد القصر كل صوابه وبات مؤكدا ان الوفد لم يعد يكن أى نوع من الولاء للقصر حيث كان واضحا ان المجيء بالوفد كان ضد رغبة القصر وهذا مما ضاعف من حدة الصراع بين الطرفين مما نتج عنه العديد من النوايا العدوانية لكل من الطرفين تجاه الآخر.

ثالثا : كان النحاس يتعامل مع فاروق من منطلق انه "ولد صغير" يفتقد الى الخبرة والتجربة وان الميول الاستبدادية هي من اهم السمات التي حصل عليها "الولد الصغير" من الوالد "الملك فؤاد" وكانت هذه الاتهامات تصل الى الملك فاروق عن طريق العديد من عناصر السوء^(٥٤).

رابعا : لقد كان فاروق يعتقد ان للنحاس مطامع خفية لاتصل عند حد رئاسة الحكومة وانما يعنى نفسه بان يكون اول رئيس للجمهورية المصرية وعلى ضوء هذا الاعتقاد كان ينظر اليه كخطر يهدد العرش ويعترف فاروق صراحة بعد أن نجا من حادث القصاصين: "لما كنت أقرب الى الموت منى الى الحياة كان أكثر ما يؤلمنى اننى قد اموت والنحاس فى رئاسة الوزارة مما يمكنه من الوصول الى غايته من أقرب الطرق"^(٥٥).

وبالرغم من أن الوفد ينفى تماما ما أشيع من أمر التفكير فى عزل فاروق على اعتبار ان اعلان الجمهورية لم يكن موضع تفكير لدى الدوائر السياسية فى الوفد^(٥٦) الا ان أحد المعاصرين يعترف صراحة بهذا الموضوع حيث يقول: "لقد ظهر ان الملك وحاشيته سائرون فى سياسة غير وطنية.. ورأى كبار الوفديين عزل الملك عن العرش وتم عرض الامر على مجلس الوزراء الذى أقر هذا الاتجاه وعهد الى أحمد نجيب الهلالى بان يصوغ بأسلوبه الدقيق مبررات خلع الملك فأعد بيانا وسلمه الى محمود سليمان غنام " وزير التجارة الذى ذهب الى مكتبه وأخذ فى تبييض مسودة نجيب باشا ولما انتهى من ذلك ذهب الى منزل النحاس حيث كان الوزراء لا يزالون موجودين وتم توقيعهم جميعا على البيان كقرار صادر من مجلس الوزراء (سنة ١٩٤٣) .

ويعترف صاحب هذه الرواية أن هذا الاجراء كان رد فعل لسياسة الملك الذى أخذ يعد فرقا خاصة من ضباط الجيش بهدف الاعتداء على النحاس باشا ووزرائه انتقاما لقبولهم وزارة ٤ فبراير^(٥٧).

وعلى ضوء ما أعتقد فإن مجلس الوزراء الوفدى قد أقدم على هذه الخطوة كرد فعل لمحاولة الاعتداء على النحاس وامام العديد من المؤثرات العدائية تجاه الوفد الا ان مزيدا من التفكير والتروى اعتمادا على ان فكرة خلع الملك وعلان الجمهورية لم تكن من بين الافكار التى يتقبلها الشعب المصرى وقتئذ حيث كان الملك مايزال يحظى بشعبية كبيرة سواء وسط الجماهير أو داخل الجيش المصرى..على ضوء كل هذه الاعتبارات فلقد كان على النحاس ان يعيد النظر فى هذا القرار الخطير والذى لا يضمن عواقبه، واعتمادا على أن بريطانيا كانت تهدف من عودة الوفد فى ٤ فبراير الى استقرار الاحوال داخل مصر واقدام الوفد على هذه الخطوة الثورية يتعارض تماما مع استراتيجية بريطانيا فى المنطقة حيث كانت الحرب ما تزال دائرة على الجبهة المصرية وكانت قوات الحلفاء ما تزال تتلقى العديد من الضربات العنيفة من قوات المحور فليس من المنطقى والحالة هكذا ان تشجع الحكومة المصرية على سياستها هذه حتى ولو كان فى نية بريطانيا التخلص من فاروق فقد كان عليها ان تنتظر الوقت المناسب سواء فيما يتعلق بسير الحرب أو فى تهيئة النفوس المصرية لتقبل مثل هذه الافكار الجديدة.

وتعددت مظاهر الخلاف بين الملك والوزارة فى العديد من المناصب مما أتاح لفاروق العديد من المبررات التى تمكته من التخلص من الوزارة واقالتها الا ان السفير البريطانى "كيلرن" ظل واقفا امام محاولات الملك بحجة ان ظروف الحرب لا تقتضى الاقدام على مثل هذه الخطوة^(٥٨).

ولاشك ان كل طرف قد اصطنع لنفسه من الوسائل ما تمكنه من بلوغ اهدافه وبدأ هذا فى العديد من الازمات التى كان من بينها:-

١- لقد حضر الملك الاحتفال بليلة القدر فى مسجد الفتح وحضر الحفل مصطفى النحاس وبعد ان انتهى الشيخ عبدالله عفيفى من القاء خطبته

دعاً للملك وللمؤمنين جميعاً والتفت الملك الى النحاس وسأله عن رأيه فى الخطبة فأجاب بأن الخطيب لم يدع فى خطبته لحكومة الشعب ولا لزعيم الشعب وهنا تلتفت الملك الى أحمد حسنين (رئيس الديوان الملكى) وطلب اليه ان يبحث فى المراجع الرسمية فان وجد سابقة دعا فيها خطباء المساجد لرئيس الحكومة فمن حق النحاس ان تجاب رغبته وفى المساء اتصل صبرى ابو علم «وزير العدل» بأحمد حسنين وأخبره أن النحاس سيستقيل ان لم تسو مسألة الدعاء له فى المساجد ووفق نفس المرجع فان النحاس خشى اذا أقدم على الاستقالة ان تقبل فوراً مما اضطره أخيراً ان يتصل بأحمد حسنين ويبلغه اعتذاره^(٥٩).

٢- لقد استقر رأى على الاحتفال بالمعيد الألفى للأزهر ووضع برنامج الاحتفال بمعرفة الملك شخصياً وكان القائم على تنفيذه هو الشيخ المرافى شيخ الأزهر الا أن مصطفى النحاس كان يؤد أن يكون الاحتفال تحت إشراف الحكومة على اعتبار أن الاحتفال سيكون شعبياً ودينياً وأحسن النحاس ان اسمه لن يكون فى الاحتفال وإن رجال الأزهر لن يذيعوا ان جوهر الصقلى كان وفدياً ومن هنا فقد عمل النحاس على عرقلة الاحتفال أو منعه ان استطاع وبالفعل لم يعمل الاحتفال^(٦٠).

٣- بحلول موسم صيف ١٩٤٢ بدأت الوزارة فى الانتقال الى الاسكندرية. وكانت القاعدة المرعية فى جميع العهود ان يقرر الملك موعد الانتقال الرسمى الى المصيف وكان هذا التصرف من جانب الوزارة يعد مظهرًا من مظاهر التحدى للقصر وكان رد الفعل ان القصر اقام حفلاً للطلبة المتفوقين دعا اليه نحو ٤٥٠ طالباً من الجامعات والمدارس ثم تبع ذلك حفل آخر للطلبة الفرياء ولم يدع القصر الى هاتين الحفلات احد من الوزراء^(٦١).

٤- لقد أعد النحاس باشا علماً مصرياً على سارية عالية فى اعلا مكان من منزله وكان هذا العلم يرفع بمجرد دخوله الى منزله ويظل مرتقعا طالما بقى داخل قصره حتى اذا ما خرج نكس العلم ويظل منكسا الى ان يعود النحاس الى قصره وكانت عملية رفع وتنكيس العلم تصحبها تحية عسكرية تقوم بها قوة من سلاح حرس الوزارات تحبى الزعيم عند الدخول وعند الخروج وعلم فاروق

بموضوع العلم حيث كان من المعلوم ان العلم لا يرفع ولا ينكس الا لرمز الدولة وهو الملك وصدرت التعليمات من القصر برفع العلم فوراً وعدم تكرار هذا التقليد الذى يفتقد الى أى سند قانونى^(١٣).

وعلى الرغم من ان معظم المصادمات كانت من باب تصيد المواقف حيث كانت فى مجملها خلافات شكلية اكثر منها موضوعية الا انها كانت تعبيراً عن حجم الصراع القائم بين الطرفين ، وفى أعقاب أزمة الكتاب الأسود تقدم احمد حسنين رئيس الديوان باستقالته من منصبه (١٤ ابريل ١٩٤٢) بحجة ان استمرار الوفد فى الوزارة بعد ان ثبت فساد سوف يؤدى الى كراهية الشعب للنحاس مما سيجعل مركزه مستحيلاً وقد ادرك "كيلرن" ما وراء هذه الحركة المسرحية ومن ثم سعى الى ابطال مفعولها^(١٤).

وعلى ضوء تعليمات الخارجية البريطانية الى سفيرها فى القاهرة فقد طلب السفير من الملك مزيداً من ضبط النفس محذراً من الاقدام على أية خطوة متهوره قد تكون لها عواقب ليست فى الحسبان^(١٥) وبالطبع فان «التهور» الذى تعنيه لندن هو اقالة الوفد واما المواقف التى ليمت فى الحسبان فهى تزكير الملك بما يشبه ٤ فبراير أو يزيد.

وعلى كل فان محاولات احمد حسنين لم تتوقف فقد جعل همه أن يظهر الملك بمظهر الرجل الوطنى وان يظهر حكومة الوفد بمظهر المتساهل فى حقوق الوطن المعتمد على تأييد البريطانيين وفى الوقت نفسه ادار احمد حسنين حملة دعاية واسعة لصالح فاروق وجعله يفتش المساجد ولما أصيب فى حادث القصاصين اتخذها فرصة لاستدراج المطف على الملك الجريح الذى يقاوم الطفيان البريطانى وجعل من يوم عودته الى القاهرة مظاهرة شعبية كبيرة وكان واضحاً ان كل هذه الحركات مما يضايق الحكومة ويحرجها ثم انها تعد تعبيراً عن التأييد الذى يحظى به الملك لدى غالبية الشعب المصرى^(١٦).

ويبدو ان احمد حسنين قد تصور ان محاولاته المتكررة باظهار الملك فى صورة " الملك المتدين " و " الملك الصالح " قد تؤدى الى التفاف الشعب حول فاروق

وانصرافهم عن الوفد وهو ما يتعارض مع سياسة الوفد باعتباره حزب الامة المصرية كلها وحتى لايتهم القصر بأنه لا يحس بمعاناة الجماهير فقد فتحت ابواب قصر عابدين امام العمال حيث دعوا الى مآذب لهم وقيام فاروق شخصيا بترحيبه بهم ولم يكتف الملك بهذا بل تعمد ان يمضى يوم ذكرى حلف اليمين الدستورية(٢٩ يوليو ١٩٢٧) بين عمال المحلة الكبرى متفقدا احوالهم الصحية والاجتماعية حتى اذا دخل السرايق المقام لاستقباله قال: "انى ارى حولى اصحاب رؤوس الاموال التى انشأت هذه المصانع ولكنى لا ارى حولى احدا من اصحاب السواعد الذين قامت هذه المصانع على سواعدهم" وكثيرا ما ردد فى خطبته مؤكدا على حقوق العمال وقد ترأس بنفسه المجلس الاعلى لمحاربة الجهل والفقر والمرض لدرجة ان كيلرن^{١٧} كان ينقد هذه السياسة معتقدا انها تقلل من هيبة الملك^(١٧) .

وعلى ما اعتقد فان كل هذه المحاولات التى كان يقوم بها الملك لم تكن خالصة لوجه الله وانما كانت بهدف كسب ارض جديدة من تحت اقدام الوفد وهو ما نجح فيه فاروق الى حد كبير حيث ان العمال كانوا يعدون الغالبية العظمى لحزب الوفد وعلى ما اعتقد ايضا فان انتقادات السفير البريطانى كيلرن^{١٨} للملك فاروق بحجة ان سياسته تجاه العمال تقلل من هيبة هو امتتاج لا يتسم بقدر من الموضوعية ولعل السفير كان يهدف من وراء هذه النصيحة الى ان يظل فاروق بعيدا عن اهم قطاع يمثل عامل ضغط هام فى مجرى الاحداث المصرية .

ولم تتوقف سياسة القصر بهدف النيل من النحاس وحكومته بل بدا ذلك النشاط المتزايد الذى شهدته الشهور الباقية من عام ١٩٤٢ من تنظيم العمال والطلاب تحت راية القصر من خلال الاجتماعات المتكررة التى كان يعقدها احمد حمنين مع زعماء تلك الطوائف لدرجة انه تمكن من ان يقتنعهم بان النحاس مصمم على سلب الملك سلطاته وعلى وضع نفسه على رأس الدولة بدلا من أن يفتح بدوره فى زعامة الحزب السياسى ورئاسة الوزراء^(١٧) .

ويسجل اللورد كيلرن أن الملك فاروق قد حقق شعبية كبيرة على الوفد وخصوصاً وسط الطبقات العاملة وأن عددا كبيرا من طلاب الجامعات أخذ في التحول من الوفد الى الملك ويستشهد السفير بتلك المظاهرات المستمرة التي قام بها الطلاب والعمال عندما أصيب الملك في حادث القصاصين (نوفمبر ١٩٤٣)^(٧٨).

وفي الوقت الذي كان يقوم فيه القصر بالعديد من المناورات لضعاف الحكومة والتقليل من هيبتها، نستطيع أن نقرر أن معظم تلك المناورات قد حققت قدراً كبيراً من النجاح ولم يقتصر الأمر على مناورات القصر بل تعدى ذلك الى أحزاب الأقلية التي انتشرت في القرى والمدن المصرية لعقد العديد من الاجتماعات والمؤتمرات، التي انضمت في مجملها على النيل من الوفد^(٧٩) مما يجعلنا نعتقد أن كل أحزاب المعارضة راحت تعمل من خلال خطة أدارها أحمد حسنين ضد مصطفى النحاس .

ونظراً لأهمية الجيش في جسم أي نوع من الصراع السياسي فقد بدأ الملك يتقرب الى الضباط حيث حرص على أدائه لصلاة الجمعة معهم في مسجد فاروق بالمناظرة وتكررت هذه الزيارة ثلاث مرات في الفترة من ١٣ فبراير ١٩٤٢ وحتى ٢٥ فبراير وفي كل مرة كان الضباط يهتفون «يعيش الملك قائدنا الأعلى»، «الجيش فداء الملك»^(٨٠) .

وعلى ما يبدو فإن أحمد حسنين قد استطاع أن يقنع فاروق بأن الوفد اضحى قوة هزيلة فقدت مكانتها لدى معظم الجماهير المصرية ولم يعد يمثل واقعا ملموساً وسط الجماهير، ومزيداً من إحراج الوفد واعترافاً من القصر بأن الوفد لم يعد يمثل الأمة المصرية فلقد دعا الملك زعماء المعارضة وطلب منهم التقدم بمطالب مصر الى القادة الكبار (نوفمبر ١٩٤٣) في مؤتمرهم المنعقد في القاهرة (تشرشل روزفلت، شايينج كاي شك)^(٨١).

ويعترف أحد زعماء الأحزاب المصرية بأن هذه اللفتة الملكية كان لها مغزاها، فالطبيعي أن تقوم الوزارة بهذا السعي شهولاً الكبار ضيوفها وهي أقدر من

المعارضة على الاتصال بهم والتحدث اليهم ، وهى مطالبة بحكم مركزها بان تتولى هذا الامر، ومن واجب الملك ان يلفت نظر رئيس وزرائه الى هذا الامر أما أن يخص الملك رجال المعارضة بهذا الامر الحيوى فإن له مغزاه البين على ان حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ بقى عميق الاثرى نفسه^(٧٢) .

ويلاحظ ان المذكرة التى تقدم بها زعماء المعارضة (٢١ نوفمبر ١٩٤٢) كانت على غرار مذكرة مماثلة قدمها الوفد فى ٢١ ابريل سنة ١٩٤٠ الى الحكومة البريطانية ولعل هاتين المذكرتين لم تكونا سوى مناورة لاتعبر عن حقيقة أو موقف جاد ، فقد قدم الوفد مذكرته كيدا للوزارة القائمة حينئذ وقدمت المعارضة مذكرتها كيدا لوزارة الوفد بدليل ان الوفد حينما ولى الحكم لم يقدم على أى اجراء عملى لتنفيذ ما جاء فى مذكرته وكذلك كان موقف احزاب المعارضة فانها حينما وليت الحكم بعد ذلك باقل من عام تناسلت كل ما طالبت به فى مذكرتها .

وفى الوقت الذى كان فيه فاروق يبذل كل جهد ممكن سواء فى تشويه صورة الوفد والنيل من مكانته أو فى محاولاته المتكررة لطرد الحكومة كانت هناك محاولات اخرى تأخذ طابعا سريا وتعننى بها محاولة اعداد تنظيم سرى بهدف اغتيال كل من ساهم فى صنع ٤ فبراير ١٩٤٢ وعلى رأسهم النحاس باشا وامين عثمان^(٧٣) .

لقد وصلت العلاقات بين القصر والحكومة الى طريق معبود وخصوصا بعد انتشار الملاريا فى مديرتى قنا واسوان مع نهاية عام ١٩٤٢ وبداية عام ١٩٤٤ وزيادة المجاعة وكثرة الوفيات فى تلك المناطق ، وفشلت جهود الوزارة فى اتخاذ الاجراءات المناسبة مما حدا بالقصر لكى يستخدم هذا الفشل كورقة ضد الوفد وترامى للملك ان يقوم برحلة خاصة الى الصعيد ومع أنه استقبل النحاس باشا يوم ٧ فبراير فانه لم يخبره بما يفكر فيه من زيارة المديرية المنكوبة^(٧٤) .

وفى صباح الخميس ١٠ فبراير سافر الملك (عشية عيد ميلاده) حيث أحيطت تلك الزيارة بالعديد من مظاهر المطف الملكى على الفلاحين المنكوبين

وقد أشار فاروق في أحاديثه الى أهل النوبة بما يفهم بأن الحكومة قد فشلت في السيطرة على كل تلك المشاكل^(٧٦).

وكان لتلك الزيارة أثرها في تنبيه الأذهان الى خطورة الموقف حيث جرت في الاسبوع الأخير من فبراير مناقشات حامية في البرلمان حول نقص المواد الغذائية وانتشار الملاريا ، وقد ألقى النحاس باشا بيانا استغرق أربع ساعات دافع فيه عن سياسة حكومته وانحى باللائمة على الوزارات السابقة لانها اعاقت مشروع عملية خزان أسوان ثم ألقى المسؤولية على كبار الملوك في الوجه القبلي لانهم يعطون اجورا غير مجزية للعمال الزراعيين^(٧٧) .

ولعل النحاس كان يقصد القاء التهمة على الملك فاروق شخصيا لانه من المعروف أن الخاصة الملكية لها تفتيش واسعة في تلك المناطق ولم يكتف النحاس بذلك بل ألقى بيانا نشر في كل الصحف الوفدية وبعض صحف المعارضة مؤكدا على أن أبناء الصعيد في حالة جيدة وأنهم سعداء بإدارة الحكومة^(٧٨).

وأمعانا في تجميع المنافسة بين الملك والنحاس قام الأخير في ١٢ مارس بزيارة اسبوط والمنيا وأصطحب معه وزراء الأشغال والعدل والمعارف والداخلية والصحة والأوقاف وأعلن عن زيارته الى هنا واسوان بعد قليل وتمت الرحلة خلال مارس ١٩٤٤ حيث افتتح النحاس عددا من المنشآت والساحات الشعبية وفي الخطاب التي القاها الوزراء في تلك المناسبة ركزوا على أن الحكومة تعمل الكثير لأبناء الصعيد بيتما القصر لا يعمل شيئا.

وبالرغم من أن زيارة فاروق لتلك المناطق والتصريحات التي أدلى بها تعد احراجا اكيدا للحكومة الا أنه لم يكتف بذلك بل استدعى رئيس الوزراء كما اجتمع بوزراء الداخلية والشئون الاجتماعية والأوقاف والتموين والصحة ولفت أنظارهم الى سوء حالة التغذية والتموين وانعدام الرعاية الصحية في المناطق التي زارها^(٧٩).

ويبدو ان الملك قد حاول استثمار الموقف بهدف اقالة الوزارة واستدعى السفير البريطاني وأبلغه بنيته بحجة ان الأمة لم تعد تنظر باحترام كاف للمرش وان البلاد لا تحتل ملكين "ورد السفير مداعبا" إن ملكا واحدا يكفيها^(٨٠).

وبالرغم من الاتفاق الذى تم بين الرجلين على انتظار رد لندن إلا أن هاروق حاول أن يضع السفير البريطانى أمام الامر الواقع واصدر امرا ملكيا بأقالة الوزارة إلا أن السفير كان متيقظا وتمكن من الضغط عليه وطلب منه انتظار رد تشرشل الذى جمع وزارة الحرب لبحث المسألة وجاء قرار الحكومة البريطانية والذى تم إبلاغه الى القصر وفجاء أن مجلس الحرب يرى أن رغبة الملك فى أقالة حكومة يتمتع رئيسها بأغلبية كبيرة فى البرلمان الذى لازال أمامه ثلاث سنوات أخرى يعد عملا محفوفا بالمخاطر^(٨٠).

وبعثت الحكومة البريطانية برسول يستطلع الموقف السياسى فى مصر وقد حضر مستر «سكريفتر» رئيس إدارة الشرق الاوسط بوزارة الخارجية البريطانية واجتمع أكثر من مرة بحسنيين باشا رئيس الديوان كما اجتمع بعدد من زعماء المعارضة وخلص الى أن الشكوى من الوزارة القائمة تنحصر فى أمرين:

أولهما : شدة الرقابة على الصحف.

ثانيهما : كثرة الاعتقالات السياسية. لقد كان من رأى السفير البريطانى أن بعض الاعتقالات تتم لأغراض حزبية ولهذا فقد اقترح تأليف لجنة برئاسة أمين عثمان لمراجعة كشوف المعتقلين وتوضيح أسباب اعتقالهم وعلى سبيل التندر قال مستر «سكريفتر» انه علم من مصدر ثقة أن النحاس أمر باعتقال الطاهى الخصوصى له لانه وضع فى الحساء كمية من البصل أكثر من اللازم^(٨١).

ووفقا لأحد المصادر وثيقة الصلة بالقصر الملكى فإن أحمد حسنين فى حديثه مع «سكريفتر» قد انحنى باللائمة على بريطانيا لانها تتمسك بوزارة قصر فى شئون التموين وإن أهالى الصعيد قد يقومون بثورة كالتى حدثت فى سنة ١٩١٩ وإن الوفد اذا دخل انتخابات جديدة فإنه لن يفوز بأكثر من ٢٠٪ من الاصوات^(٨٢).

ولعل النحاس باشا قد قرر خطورة المحاولات التى يبذلها القصر بهدف الاماحة به وبحكومته لذا فقد ذهب الى السفير البريطانى معاتباً آياه قائلاً :

لقد بذلت قصارى جهدى لكى أبدو مفيدا فى تلبية مطالبكم سواء بتأمين قواتكم أو بتوفير المواد الغذائية للقوات المحاربة واعتقلت غير المرغوب فيهم من الشخصيات العامة كل هذا وصل بى الى موقف اتهمت فيه بانى افعل ما يريد الانجليز لابقى فى الحكم واخيرا وبعد كل ذلك احسن انكم بدأت تتخلون عنى ويشير النحاس من طرف خفى أنه على استعداد لالغاء الاحكام العرفية والغاء الرقابة والاعتقال والعودة إلى المحاكم العادية وعلق السفير البريطانى على حديث النحاس بقوله: "ان البريطانيين معتادون على تحمل قدر من اللوم لا يستحقونه ، عن مسئوليات تعد من صميم عمل الحكومة المصرية ويضيف السفير الى حكومته قائلا: ان النحاس أصبح يدرك بصورة متزايدة المشاعر المادية ضده بسبب عيوبه ومطاردته لخصومه السياسيين بحجة تسره الى بريطانيا قبل أن تسره الى الوفد وعموما فان الوفد بكل عيوبه لا يزال افضل من غيره"^(٨٢).

وإذا كان هدف بريطانيا من عودة الوفد فى ٤ فبراير هو استقرار الأوضاع المصرية بالإضافة الى توظيف كل الامكانيات المصرية خدمة لقضية الحلفاء بما يضمن أمن القوات البريطانية المحاربة وتأمين ظهرها فان هذه البرقية تضاعف من قناعتنا بأن بريطانيا كانت تهدف أيضا بعودة الوفد الى اهتزاز ثقة الجماهير فى هذا البناء الشامخ "الوفد" حتى اذا ما انقضت الجماهير من حوله فلا مانع من اعطاء الضوء الاخضر للملك لكى يقيله ، لكن اقالته ستكون اسوأ اقالة حيث شاخ وهرم وفقد المقدرة على التأثير وأصبح تاريخا فقط لا يحمل أيضا صادقا ولعل فاروق كان مدركا هذا المعنى واقفا من محاولاته ولذا فقد سعى جاهدا لمقابلة "كيرك" السفير الأمريكى فى القاهرة طالبا منه التوسط لدى الحكومة البريطانية فى محاولة لاقتناعها بفكرة عزل النحاس وحكومته. ووفقا لتعبير "كيرك" فان الملك عاقد العزم على انتهاء الخلاف بينه وبين رئيس الوزراء بالقوة حتى ولو كلفه ذلك اعتزال المرش والاقامة فى المنفى. ويضيف السفير الأمريكى: "ان الخلاف بين فاروق والنحاس من الممكن ان تكون له عواقب وخيمة على منطقة الشرق الاوسط كلها. الا أن السفير الأمريكى لم يقطع على نفسه وعدا على اعتبار ان هذه المسألة تنور فى اطار العلاقات البريطانية المصرية"^(٨٣).

ولعل السفير الأمريكي لم يحاول أن يقطع على نفسه وعدا قد يورثه الولايات المتحدة الأمريكية في أمر يعد من أخص خصائص الحكومة البريطانية ولهذا فقد امتنع "كيرك" عن التوسط في حسم هذا الخلاف وعلى ما اعتقد أيضا فإن امتناع السفير الأمريكي عن التدخل قد يكون راجعا إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد بدأت تدرك أن الامبراطورية البريطانية قد شاخت وأن مصيرها إلى زوال. والنظرة الموضوعية تقتضى التعقل بميدا عن التدخل في صراعات قد تحدث آثارا ضارة للمصالح الأمريكية المنتظرة.

وعلى ما اعتقد فإن قضية التغير التي كان يعتبرها فاروق قضيته الأولى والآخر كانت أشد ما تكون ارتباطا بانتصار الحلفاء في الحرب ومع نهاية ١٩٤٤ حيث كان الأمريكيان والانجليز قد نزلوا فرنسا وبدأوا يجلون الألمان عنها وكان الروس من ناحيتهم قد قاوموا الألمان في _ ستالينجراد - مقاومة اضطرتهم إلى التراجع واتاحت للروس أن يتقدموا إلى بروسيا الشرقية وكانت بوادر نصر الحلفاء تبدو في الأفق نصرا حاسما بغير شرط ولا قيد وأدرك البريطانيون وفقا لسياساتهم التقليدية أنه لم يتبق لهم في مصر حاجة لليد الحديدية التي جعلوا النحاس وسيلتها منذ أن فرضوه على الحكم في ٤ فبراير ١٩٤٢ .

وأدرك أحمد حسنين أن الفرصة قد أصبحت مواتية لاقالة مصطفى النحاس وأدرك فاروق أن أحمد حسنين هو الرجل الذي من الممكن أن تقبله بريطانيا بديلا عن الوفد بعد أن استنفذت كل الوسائل المتاحة أمام القصر إلا أن بريطانيا كانت تدرك جيدا أن أحمد حسنين على الرغم من صداقته لبريطانيا إلا أنه ليس بالرجل المنتظر^(٨٥).

لم تكن بريطانيا على استعداد لأجراء أى نوع من التغيير نظرا لأن الحرب سواء في الجبهة الأفريقية (شمال أفريقيا) أو في جبهات أوربا كانت تمر بأدق وأخطر المراحل وعلى حد تعبير السفير البريطاني: "سيظل السوط معلقا على الحائط ليراه الملك بين وقت وآخر"^(٨٦).

وبالقدر الذي كانت فيه بريطانيا تحاول حماية الوفد من الاقالة كان النحاس يلقي بكل ثقته في جانب السفير البريطاني إيماناً منه بأن بقاءه في الحكم

لا يستند الى الاغلبية ولا لغيرها من الاعتبارات وانما يستند الى ما يقدمه الوفد للانجليز ولذا فقد التى النحاس بكل ثقله في جانب الحليفة غير مدرك لابعاد السياسة البريطانية التي ستتخلى عنه حتما في الوقت المناسب.

ووفق العديد من المخططات التي كان يقوم بها القصر فانه لم يفقد الامل في الاطاحة بالحكومة بل جعلها مبدأ استراتيجيا في سياسته وعلى حد تعبير احمد حسنين: صبرا يا مولانا فالشباك قد أعدت^(٨٧).

ولعل فاروق كان مقدرا لطبيعة الموقف الدولي وكان يلتبس النهاية التي تمكنه من تحقيق رغبته بعد أن طال صبره ما يقرب من ثلاثة أعوام حتى كان يوم الجمعة ١٥ سبتمبر ١٩٤٤ فقد بعث كبير الامناء الى النحاس طبقا للعادة المرعية يخبره بأن جلالة الملك سوف يؤدي صلاة الجمعة في مسجد عمرو بن العاص. ولكن الاخطار لم يتضمن دعوة رئيس الوزراء الى مصاحبة الملك طبقا لما جرت عليه التقاليد ولما سأل النحاس قال له كبير الامناء أن حسنين باشا رئيس الديوان هو الذى سيصحب الملك في موكب^(٨٨).

ويبدو ان هذا القرار جاء ردا على تحدى النحاس باشا للملك اذ لم يحضر ولم يعتذر عن عدم قبول الدعوة الى مأدبة الافطار التي أقامها الملك يوم ٢٥ أغسطس لسفراء الدول العربية^(٨٩).

وبينما موكب الملك يمر لاداء صلاة الجمعة لاحظ الملك بعض اللافتات وقد كتب عليها «يحيا الملك مع النحاس» وكان اقتتران اسم الملك باسم النحاس سببا لاصدار الاوامر من الملك الى مدير الامن العام "محمود غزالى بك" بنزع اللافتات ونفذ الامر على الفور وفي اليوم التالى نشرت الصحف قرارا من وزير الداخلية بايقاف مدير الامن العام عن العمل^(٩٠).

واثار هذا القرار حفيظة الملك الذى صمم بدوره على بقاء مدير الامن العام في منصبه واتصل حسنين بالقائم بأعمال السفارة البريطانية وابلغه انه لا يعتزم اتخاذ أى اجراء متسرع ضد الوزارة ولكنه حفاظا على كرامة الملك يجب ان يعود محمود غزالى الى منصبه ويادر مستر شون بارسال خطاب الى النحاس قال فيه

ان انجلترا مازالت تبدي اهتماما كبيرا بتأمين مصر باعتبارها قاعدة للعمليات الحربية وانها ترغب فى تجنب اية اجراءات ، قد تؤثر فى سير المجهود الحربي^(٩١).

وبدا واضحا انه لا بد من تنازل احد الفريقين حتى تمر تلك الازمة الا ان كلا منهما قد تطلع الى دار السفارة البريطانية باعتبارها المصدر الفعلى لحكم البلاد وغاب عن النحاس ان الموقف هذه المرة تحكمه اعتبارات دولية جديدة فلقد كانت الاوضاع الدولية توشك فى نهاية الحرب لصالح الحلفاء ، فى الوقت الذى كان فيه اللورد كيلرن صاحب احداث ٤ فبراير العسكرية غائبا عن مصر فى رحلة صيد الى جنوب افريقيا وعلى ما اعتقد فان غيابيه لم يكن من قبيل المصادفة وحتى لو كان موجودا فلن يغير من الامر شيئا لان السياسة البريطانية لا تقوم على اعتبارات شخصية وانما تعتمد على اعتبارات موضوعية ، لعل فى مقدمتها التخلّى عن اليد الحديدية ، حتى يتطلع الشعب المصرى الى امل جديد ، مما يخفف من حدة العداء التقليدى بين المصريين والانجليز، ثم ان الرجل موضع الخلاف «محمود غزالى» كان موضع اهتمام الدوائر البريطانية وكان اختياره لهذا المنصب بناءا على تعليمات الحكومة البريطانية^(٩٢).

ولما كانت حجة انجلترا فى التمسك بوزارة الوفد انها مازالت تحظى بالاغلبية بين جماهير الشعب وانها تتعاون بصدق مع الحليفة فى سبيل المجهود الحربي أما وقد انحصر خطر الحرب عن مصر نهائيا وتوات انتصارات الحلفاء بحيث يستعدون لعقد مؤتمرالسلام، لذا فقد تغير الموقف تماما .

أما القول بان بريطانيا قد ساهمت فى عودة الوفد لاسباب ديمقراطية بحثة^(٩٣) فهو قول لا يستند على أى دليل مادي أو عقلى واعتقد ان بريطانيا كانت عازمة على اقالة الوفد حتى ولو لم تحدث مشكلة غزالى بك والا كيف نفسر ذهاب السفير البريطانى الى جنوب افريقيا فى رحلة صيد والحرب لم تنته بعد وجيوش الحلفاء فى القاهرة وياقنى العواصم المصرية تقرب من المائة وخمسون الفا أو يزيد وما يترتب على ذلك من مشاكل تستلزم بالضرورة بقاء الرجل الذى

يعلق السوط على الحائط لكي يرهب به كل من تسول له نفسه الخروج على رغبة الحكومة البريطانية.

وعلى ضوء كل الاعتبارات السابقة حمل المستر شون القائم بأعمال السفير قرار الحكومة البريطانية الى القصر وكان نصه: ان حكومة صاحب الجلالة لا تريد ان تتدخل في هذا الخلاف الداخلى^(٩٤) وهو مايعنى حرية القصر في اقالة الوزارة اعتقادا من الحكومة البريطانية بان القصر لن يفوت هذه الفرصة.

ووفق احد المصادر قريبة الصلة من القصر الملكي فان النحاس بعد أن أدرك حقيقة السياسة البريطانية كان يستعد لمواجهة القصر والانجليز معا وذلك بتقديم استقالته بدعوى ان الانجليز لا يستجيبون للمطالب الوطنية وانهم يتدخلون في شئون مصر الداخلية^(٩٥).

وواقع الامر أن النحاس قد أشار في إحدى خطبه الى ضرورة صيانة حقوق مصر في السودان^(٩٦) الا أن السفارة البريطانية قد ادركت اهمية الموقف الذي من الممكن ان يحدث لو أقدم النحاس على تقديم استقالته ولذا فقد بادرت باعطاء الضوء الاخضر حتى يتمكن القصر من تحقيق أمنيته التي يسعى الى بلوغها منذ ثلاث سنوات.

ولما كانت مناقشات اللجنة التحضيرية لمشروع الجامعة العربية تسير قدما نحو النجاح وتحدد يوم ٥ أكتوبر سنة ١٩٤٤ موعدا لانتهائها وتقرر الاحتفال بتوقيع ميثاق جامعة الدول العربية يوم ٧ أكتوبر فكان على النحاس أن يترث حتى يتم هذا العمل المجيد وبعدها يقدم استقالته مستندا الى أسباب وطنية ومن جانب القصر كان الموقف يقتضى التريث ايضا لان اقالة الوزارة وهى بصدد توقيع ميثاق الجامعة العربية قد يفسر بان فاروق يعترض على قيام الوحدة العربية وهو الحريص على أن تكون له زعامتها ولهذا فقد التزم الطرفان بالتريث والانتظار .

وهى صباح الاحد ٨ أكتوبر ١٩٤٤ ذهب حسن يوسف وكيل الديوان حاملا قرار اقالة حكومة ٤ فبراير والذي جاء نصه على النحو التالى : لما كنت حريصا

على أن تحكم بلادى وزارة ديمقراطية تعمل للوطن وتطبق أحكام الدستور نصا وروحا وتسوى بين المصريين جميعا فى الحقوق والواجبات وتقوم بتوفير الغذاء والكساء لطبقات الشعب فقد رأينا أن نقيلكم من منصبكم... الخ^(٩٧).

وزارة احمد ماهر وانتقال الوفد الى جبهة المعارضة،

وفى نفس اليوم الذى وجه فيه الملك امر الاقالة الى النحاس (٨ أكتوبر ١٩٤٤)^(٩٨) توجه امر تأليف الوزارة الى احمد ماهر وكان من المتوقع أن يكون احمد حسنين هو الرئيس الجديد الا أن الموقف كانت تحكمه عدة عوامل موضوعية تفسرها القرائن الاتية:

أولا : لعل احمد حسنين قد فضل ان يدع لغيره مواجهة المتغيرات الجديدة وخصوصا وانه كان دائم التصريح بأن محاولاته المستمرة بهدف اصلاح الصراع الذى وقع فى العلاقات بين القصر والوفد نتيجة لحادث ٤ فبراير وحتى فى أشد مراحل الصراع بين الملك والنحاس عقب اقالة مكرم عبيد كان احمد حسنين يلعب دوره وبذكاء شديد محاولا اقتناع الوفد بأن رئاسة ديوان القصر تسمى لوجود نوع من التفاهم بين القصر والوفد^(٩٩).

وعلى حد تعبير أحد المعاصرين: «لقد كان احمد حسنين داهية سياسية يصعب فهمها»^(١٠٠) لذا فلم يكن من السذاجة لدرجة أنه يوافق على رئاسة الحكومة حتى لايتهم بأنه كان وراء كل ما حدث من خلافات بين القصر والوفد، بالرغم من أننا على درجة كبيرة من القناعة التى تجعلنا نقرر بأن احمد حسنين يعد العامل الثانى فى تصدع العلاقات بين القصر والوفد بعد العامل الاول وهو حادث ٤ فبراير.

ثانيا : ان منصب رئيس الديوان لا يقل اهمية عن منصب رئيس الحكومة علاوة على ان منصب رئيس الديوان يتسم بالثبات والاستقرار بعد مشاحنات الاحزاب ، بل غالبا ما كانت الاحزاب تلجأ الى رئيس الديوان لحسم أى

نوع من الخلافات ، التى تقع سواء بين الاحزاب وبعضها أو بين الاحزاب والملك ، وما كان لاحمد حسنين وهو فى موقع الاختيار أن يقبل عن منصب رئيس الديوان بديلا وخصوصا فى تلك الفترة التى تستلزم وفقا لسياسة القصر العديد من الاجراءات التى لا تتفق مع مبدأ الدستور أو القانون.

وعلى الرغم من اعترافنا صراحة بأن الوفد قد تجاوز فى تصرفاته الى درجة لا تتفق وتاريخ هذا البناء الشامخ ، وإذا كان الدستور. قد أعطى الملك حرية إقالة الحكومة باعتباره حقا مقررًا فى الدستور إلا أن هذا الحق ليس مطلقا بل مقيدا بشرط ألا تتقل السلطة من الشعب الى الملك بل لابد من العودة الى الأمة باعتبارها مصدر السلطات واستطلاع رأيها من خلال انتخابات حرة يتيقن منها الرأي الصحيح للشعب إلا أن أحزاب الاقلية مجتمة ماعدا الحزب الوطنى كانت تسبىح بحمد الملك وتقبله مصدرا لكل السلطات ولم يتورع رئيس الحكومة الجديدة من أن يتهم النحاس صراحة بأنه كان أسوأ الدكتاتوريين وأنه كان يحكم مصر بأساليب هتلر وموسلينى^(١٠١). وهو قول يتسم بالروح العدوانية الشديدة .

ووصلت الحملة على الوفد ذروتها حينما تقرر تشكيل لجنة تحقيق يرأسها مكرم عبيد لتقدم تقريرا عن أعمال الفساد والمحسوبية المنسوبتان الى النحاس ووزرائه واقاربه^(١٠٢) ولم يتوقف الامر عند هذا الحد بل أصدر الملك مرسوما بقانون هذا نصه :

مادة ١ : تبطل فيما يتعلق بالدرجة والمهية جميع التعيينات الاستثنائية فى المدة من ١٦ فبراير ١٩٤٢ وحتى إقالة الحكومة وكذلك جميع التعيينات التى تمت فى المدة المذكورة ولا يسرى الحكم السابق على التعيينات التى صدر بها مرسوم أو أمر ملكى.

مادة ٢ : يبطل بالنسبة لارباب المعاشات ايضا ويسرى المعاش على أساس المهية التى تستحق طبقا لتلك الاحكام مع ادخال المدة التى تكون قد اضيفت فى حسابات المعاشات على الا تتجاوز عامان^(١٠٣).

وعلى ضوء المذكرة التفسيرية للقانون السابق فإن الامر يبدو أكثر غرابة حيث ابانت المذكرة العلة القانونية في بطلان العلاوات والترقيات والتعيينات على اعتبار أنه لم يقصد في مجموعها تحقيق المصلحة العامة وإنما كان الباعث اليها هو محاباة ذوى القربى وارضاء الشهوات السياسية على حساب المصلحة العامة^(١٠٤).

ولعل من البديهيات أن كل الحكومات التي تعاقبت على حكم مصر في الفترة من ١٩٣٧-١٩٤٥ قد اتخذت من الاستثناءات والمحسوبيات وسيلة لتدعيم مكانتها وسلاحاً تشهره في وجه معارضيه سواء لصالح انصارها أو في النيل من معارضيه حتى باتت فكرة "الاستثناءات" وكأنها ظاهرة طبيعية في الحياة السياسية المصرية . وفي الوقت الذي كانت تلجأ فيه الحكومة "آية حكومة" الى التشهير بفكرة الاستثناءات تكون هي أكثر الحكومات عملاً بتلك السياسة وغالباً ما كانت تلجأ الحكومات الى تبرير هذا السلوك^(١٠٥) ولم تعد المبررات التي تسوغها للاقدام على هذا السلوك الذي استقر في المجتمع المصرى واصبح سمة مميزة في تاريخ كل الوزارات المصرية المتعاقبة.

ولعل هذا السلوك قد خلق روح التذمر بين الموظفين، فشاع الحقد ، وعمت الغيرة ، وفترت همة الموظفين عن العمل، وانصرف البعض للبحث عن وساطة تشفع لهم عند القائمين بالحكم ، بل وعمت روح النفاق والتملق ، وهاتان الظاهرتان قد استشرتتا في دماء المجتمع المصرى وكأنهما علامة مميزة لتلك الفترة.

والملاحظ على حكومة احمد ماهر أنها تألفت من جميع الاحزاب المصرية فيما عدا الوفد ولم تشمل احداً من المستقلين ولعل الهدف من وراء ذلك ان تكون الحكومة الجديدة بديلاً مناسباً عن الوفد ويبدو هذا من اقتراح الملك فاروق حيث يتساوى عدد المرشحين لمجلس النواب من بين الاحزاب الاربعة المشتركة في الحكم^(١٠٦) (الهيئة السعدية، الاحرار الدستوريون، الحزب الوطنى، الكتلة الوفدية).

ولعل هاروق كان يهدف من اقتراحه إيجاد نوع من التبادل بين الأحزاب المشتركة في الحكم مما لا يرجح كفة على أخرى وبالتالي يتمكن الملك من توجيه السياسة العامة باعتباره صاحب الفضل الأول في المجيء بأحزاب الأقلية إلى الحكم.

ألا أن الدكتور أحمد ماهر لم يوافق على هذه الفكرة على اعتبار أن مشورة الملك تسوي بين جميع الأحزاب في عدد الأعضاء بالرغم من أن بعض الأحزاب مثل الكتلة الوفدية والحزب الوطني ليس لديهما من المرشحين ما يمكنهم من النجاح في الانتخابات إلا عددا يسيرا وفضلا عن ذلك فإن أحمد ماهر لا يريد أن يجعل مركزه رهنا برضاء هذا الحزب أو غضب ذلك عليه ولا بد له من عدد مناسب من الأعضاء يستطيع الاطمئنان إلى تأييده لبقاء الوزارة واستمرارها^(١٠٧).

ويعترف أحد زعماء الهيئة السعدية أن الدكتور أحمد ماهر قد اعترض على فكرة التساوي بين الأحزاب بسبب سياسة القصر التي تريد أن تبسط نفوذها وسيطرتها التامة على الحكومة عن طريق تمزيق الأحزاب وخلق حزازات يل عداوات صريحة بين بعضهم البعض لتضرب هذا بذاك إلى آخر سياسة «فرق تسد» وأن خطة أحمد ماهر كانت قائمة على فكرة جمع الشمل ودمج الأحزاب كلها في كتلة واحدة تواجه القصر والاستعمار معا^(١٠٨).

وعلى ما اعتقد فإن هذه الرواية لاتحمل قدرا كبيرا من الحقيقة للأسباب الآتية:-

١- إن اعتراض الدكتور ماهر وفق رواية الدكتور هيكل^(١٠٩) لم تكن بسبب القصر وإنما لحاجة الدكتور ماهر إلى قاعدة برلمانية تساند الحكومة في سياستها حتى لا تقشل بحجة فشل الائتلاف.

٢- إذا كان اعتراض الدكتور ماهر على مبدأ التساوي بين الأحزاب في الانتخابات المقترحة فكيف يمكن إقرار فكرة الدمج التي تمتد أولا وقبل كل شيء على إنكار الذات والموافقة على قبول الهوية العامة التي ترضاها جميع الأحزاب ، إلا إذا كان صاحب هذه الرواية يقصد أن تندمج كل الأحزاب «معاداة الوفد» تحت مبادئ الهيئة السعدية وهو مالا نعتقد بصحته إطلاقا.

٢- ان المساويى التى كان يتسم بها القصر لم تكن حديث الاحزاب المعارضة فى تلك الفترة وانما كانت جميعها تسبح بحمد القصر وتود لو انتزعت من الحقوق الدستورية لصالح القصر ثلما لبقائها فى الحكم .

ونظرا لان كل القوى المناوئة للوفد وعلى رأسها القصر كانت ما تزال تئن من الضربات الشديدة التى تلقتها من الوفد فقد اتفق الجميع على تأليف لجنة تسمى " لجنة الترشيح للانتخابات " وتكونت من الاحزاب الاربعة المشتركة فى الوزارة وتم الاتفاق على تقسيم الدوائر الى طائفتين دوائر مغلقة ودوائر مفتوحة اما الدوائر المغلقة فهى التى تتفق الاحزاب الاربعة على ترشيح شخص بذاته فى كل دائرة منها . اما الدوائر المفتوحة فهى التى تركت ليرشح فيها كل حزب ما يشاء.. لقد قصد بهذا التقسيم أن يترك لكل حزب فرصة النجاح بالعدد الذى يختاره ممن يستطيعون النجاح فى هذه الدوائر المفتوحة^(١١).

وهكذا وزعت الادوار وقسمت الدوائر وكأن الوفد لم يعد له أى تأثير أو وجود فى الحياة السياسية المصرية ، وبينما الدكتور ماهر قد وجه كلمته الشهيرة الى النحاس فى اجتماع قصر عابدين مساء ١٤ فبراير: " لقد قبلت المجيء يا نحاس باشا على أسنة الحراب البريطانية ماذا يمكن ان تفسر مجيء الدكتور ماهر الى الحكم على اسنة حراب القصر وتواطؤ الاحزاب التى تعتقد الى الجماهيرية الفعلية.

لقد بات واضحا وفقا لسياسة القصر أن الهدف الاساسى من المجيء بحكومة احمد ماهر هو المزيد من التشهير بالوفد والتتكيل بزعمائه والنيل منه بل وضربه الضربة القاضية أن أمكن الا أن الحوادث قد كذبت ظن الدكتور ماهر فبينما كان الوفد قد خسر أكثر من نصف أنصاره فى آخر حكمه اذا باقالاته بهذه الصورة يبدو-ان خطأ أو صوابا- شهيدا واذا بالناس يتأولون سبب اقالته كل حسب اتجاهه ولكن كل سبب قليل أو انصرف اليه الخاطر لم يكن فى صالح الوزارة الجديدة بمسبب تواطؤها الواضح مع القصر ويعسرها عن مبدأ الديمقراطية^(١٢).

ثم كانت انتخابات مجلس النواب والتي تشبه الى حد كبير انتخابات ١٩٣٨ والتي أجرتها حكومة محمد محمود حيث عدلت الدوائر الانتخابية من جديد وتم نقل أو فصل العديد من مديري الاقاليم ويات واضحا أن الانتخابات ستزيف لذا كان قرار الوفد بمقاطعة الانتخابات^(١١٣).

ويرجع أحد خصوم الوفد عدم دخول الوفد في انتخابات ١٩٤٤ الى شعور الوفديين بانهم فقدوا ثقة غالبية الشعب بسبب مساوئ حكومة ٤ فبراير وطفانها وتصرفاتها المنافية للمدلل والاستقامة والنزاهة ، من هنا فقد أثروا الامتناع عن دخول الانتخابات سترا لفشلهم المرتقب ولكي ينسى الناس مع الزمن سوءاتهم لعلهم انهم في بلد كل شيء فيه ينسى بعد حين^(١١٣). وهو قول يتسم بالروح الحزبية الصارخة ولا يعبر عن الواقع بأى حال .

ولعل الوفد قد ارتضى ان يبقى بعيدا عن مسرح السياسة وسواء أكان هذا ايمانا منه بان ارادة الامة ستزيف أو لاعتقاده بأن الوفديين فقدوا ثقة غالبية الشعب الا ان هذا الموقف يعد ذكاء سياسيا ماهرا فلقد ضاعف من الاعتقاد القائل بأن الوفد يعد شهيد الديمقراطية ولأن السياسة التي سارت عليها أحزاب الاقلية المشتركة في الحكم والتجاوزات العديدة التي أحدثتها والاضطرابات الواضحة التي لقيها الوفديون ، كل هذه الامور قد أعادت الى الوفد بعضا من مكانته التي فقدوها وسط الجماهير، ولعل من الصعب تحقيق هذه المكاسب لو ارتضى الوفد الدخول في عملية الانتخابات في وقت يعلم ان ارادة القصر قد اجتمعت على سقوطه فلم يكن من المقبول ان يكذب القصر نفسه حيث كان قرار اقالة الوفد لماكنت حريصا على أن تحكم بلادي وزارة ديمقراطية تعمل للوطن وتطبق احكام الدستور وتسوى بين المصريين جميعا في الحقوق والواجبات وتقوم بتوفير الغذاء والكساء لطبقات الشعب فقد رأينا أن ثقيلكم من منصبكم^(١١٤)

فليس من المعقول وقد اقر الملك حقيقة مؤكدة من وجهة نظره وهي أن الوفد لم يعد يحظى بالاجماع الشعبي لافتقاده الى الاسباب التي وردت في قرار الاقالة فليس من المعقول ان يكذب القصر نفسه ويحظى الوفد بالاغلبية

البرلمانية أى أن كل العوامل قد اجتمعت على سقوط الوفد لذا فقد ارتضى الوفد لنفسه موقفاً يتفق ومصالحته الفعلية وهو عدم دخول الانتخابات.

وكان مطلوباً أن يشمل التغيير مجلس الشيوخ وفقاً لمواد الدستور القاضية بذلك^(١١٥) وتمكن الدكتور أحمد ماهر من استصدار مرسوم بإلغاء التجديد النصفى الذى أقره الوفد سنة ١٩٤٢ والعودة إلى تعيينات سرى باشا سنة ١٩٤١ وظل الوفد يرقب التطورات إلا أنه لم يكن ساكناً والاسم توجه إليه من كل صوب بل أنه قد استطاع أن يحرك بعض قواعده وخصوصاً الطلاب. إلا أن حركته هذه المرة لم تكن بالاتساع الذى تخشاه الحكومة^(١١٦) وتمكن الدكتور ماهر بحكم خبرته القديمة وحكته السياسية أن يتصدى لتيار مظاهرات الطلاب الوفديين وأن يضعف من فاعليتها حيث قام بنفسه بالذهاب إلى جامعة فؤاد الأول وأجرى حواراً مع زعماء الطلاب تمكن من إقناعهم بالعدول عن تظاهريهم^(١١٧).

وبالرغم من أن النية كانت متجهة ليس فقط إلى محاكمة الوزراء الوفديين وإنما إلى محاكمة النحاس باشا نفسه إلا أن الحكومة البريطانية اعتقداً منها بأن التجاوزات التى أتى بها النحاس فى مجملها أتت بناءً على نصائح الدولة الحليفة لذا فقد القى السفير بكل ثقله منعا لمحاكمة النحاس^(١١٨).

وعلى ما اعتقد فإن تدخل السفير البريطانى ليحول دون محاكمة النحاس لم يكن بهدف الإخلاص للوفد بقدر ما كان حماية للمصالح البريطانية على اعتبار أن بريطانيا تعد شريكاً متضامناً مع النحاس فى كل التجاوزات التى أحدثها لذا فقد تدخلت الحكومة البريطانية التى لم تجد صموداً فى إقناع الدكتور ماهر. إلا أن المحاكمة قد شملت عدداً من أقارب وزملاء النحاس حيث حكمت محكمة القاهرة العسكرية على كل من أحمد الوكيل «شقيق حرم النحاس» بالحبس مع الشغل سنة وتقريه خمسمائة جنيه مع وقف تنفيذ الحكم^(١١٩).

ويلاحظ على سياسة حكومة أحمد ماهر أنها أعطت قدراً كبيراً من اهتمامها لمطاردة الوفد وتعقب اتباعه سواء بالفصل أو النقل وبقيت الأوضاع

السياسية والاقتصادية كما هي سواء فيما يتعلق بالأحكام العرفية التي ظلت مفروضة على البلاد ، وبقية الرقابة الصحفية على الصحف والمطبوعات ، وذهبت هباء الصيحات المتكررة والتي كان يطلقها أعضاء هذه الوزارة حينما كانوا في المعارضة من وجوب إلغاء الأحكام العرفية وما يتبعها من إجراءات استثنائية إلا أن الحرية قد مورست من جانب واحد وهو الهجوم على الوفد ومحاولة النيل منه .

ولعل من أهم الموضوعات التي واجهتها حكومة الدكتور أحمد ماهر قضية دخول مصر الحرب حيث ظلت منذ قيام الحرب العالمية الثانية . سبتمبر ١٩٣٩- دولة غير معاربة على الرغم من انها قد قدمت للحلفاء سواء في شكل مساعدات اقتصادية أو في استغلال موقع مصر كخط مواجهة ضد الألمان في الجبهة الأفريقية ما يمكننا من القول بأن مصر قد قدمت من الامكانيات مالا يقل عن الاشتراك الفعلي في الحرب .

وحرصت كل الحكومات المتعاقبة على سياسة تجنب مصر ويلات الحرب الا أن رئيس الوزراء الدكتور أحمد ماهر اتجه تفكيره الى أحياء هذه الفكرة من جديد واخذ يعدد المزايا التي ستحصل عليها مصر من جرائد دخولها الحرب وعلى حد قوله: "أن ما يصيب الدول من الحياة أو الموت إنما يقدر بمقدار نصيبها من الدفاع عن نفسها والتضحية في سبيل هذا الدفاع" (١٢٠) .

وتمشيا مع الدعوة التي أطلقها الدكتور أحمد ماهر أضافت إحدى الصحف التي تعبر عن وجهة نظر بعض الأحزاب داخل الحكومة أن إعلان مصر الحرب لن يقدم شيئا سوى تأكيد الوضع القائم .

وأخذت نفس الصحيفة في تنفيذ الإشاعات القائلة بأن مصر ستقدم المال والرجال بسبب ذلك ورأت أن مصر سوف تخرج بثلاث فوائد من وراء دخولها الحرب حيث ستدعم مركزها الدولي ولم تعد مقيدة بالميدان السياسي للعلاقات مع بريطانيا ثم أنها من ناحية ثالثة ستعطى مصر حقا شرعيا يمكنها من الاشتراك في مؤتمر السلام الذي ستدعى اليه كل الدول المحاربة (١٢١) .

وشاركت «السياسة» لسان حال الاحرار الدستوريين في نفس الحملة حيث رأت أن اشتراك مصر في مؤتمر السلام أمل يراود كل القوى الوطنية وعلى العالم أن يتفهم حقيقة تلك الدعوة التي تتفق ومصالح مصر الحقيقية^(١٢٢).

ويعتقد بعض المعاصرين أن الدكتور أحمد ماهر قد تلقى من الحكومة الأمريكية تأكيدا بأن دول الحلفاء (أمريكا إنجلترا فرنسا الصين روسيا) وكان يعبر عن رؤسائها يومئذ بالخمسة الكبار ستعقد مؤتمرا بسان فرانسيسكو في أبريل ١٩٤٥ لإنشاء منظمة دولية جديدة تحل محل عصبة الأمم وأن الدول التي ستشارك في هذه المنظمة يجب أن تعلن الحرب على خصوم الحلفاء قبل أول مارس ١٩٤٥.

وعلى ما يبدو فإن الدكتور أحمد ماهر قد اتخذ من مؤتمر سان فرانسيسكو ذريعة لإقحام مصر في بوتقة الصراع الدولي بالرغم من أن الحرب قد أوشكت على الانتهاء وتقرر مصيرها لصالح الحلفاء ولم يكن أمام أحمد ماهر وحكومته إلا الاستجابة لطلب تقدم به السفير البريطاني في منتصف فبراير سنة ١٩٤٥ بإعلان مصر دولة محاربة إذا رغبت في الاستمتاع بعضوية مؤتمر سان فرانسيسكو^(١٢٣).

لقد أحدثت هذه السياسة ردود فعل متباينة لدى جميع المصريين على اختلاف اتجاهاتهم فبينما السعديون وعلى رأسهم الدكتور أحمد ماهر كانوا يرون أن تتخذ الحكومة قرار دخول الحرب دون استشارة البرلمان فقد صمم مكرم عبيد وحزب الكتلة على أن يكون اتخاذ القرار من خلال البرلمان^(١٢٤) أما الحزب الوطني والذي كان يمثل حافط رمضان داخل الوزارة فقد اعتنق مبدأ المعارضة وقدم استقالته احتجاجا على تلك السياسة لولا أن تدخل فاروق شخصيا واهتمه بسحب استقالته^(١٢٥).

أما الدكتور هيكل زعيم الاحرار الدستوريين فقد وافق على فكرة دخول مصر الحرب اعتقادا منه بأن هذه الخطوة ستمكن مصر من الدخول في الحلبة الدولية وخروجها من الدائرة الشائبة التي تحصر علاقاتها الدولية في حدود ما بينها وبين إنجلترا^(١٢٦).

أما الوفد فقد رفض هذا الموضوع وأخذ على الحكومة تهورها وعدم اهتمامها بمصالح مصر وطالب من خلال بيان وزعه على كل الأحزاب والشخصيات العامة والهيئات السياسية والبرلمانية طالبا من كل مصرى غيور على وطنه أن يحارب قضية دخول مصر الحرب بكل ما أوتى من قوة^(١٣٧).

ومن المؤكد أن الوفد قد استغل دعوة الحكومة لدخول مصر الحرب واستثمرها لصالحه وعلى ما يبدو فإنه قد حقق قدرا كبيرا من النجاح نظرا لأن غالبية الشعب المصرى كانت لا تؤيد هذه الفكرة وأن تماطف بعض الجماهير مع قضية الحلفاء لم يكن الا بالقدر الذى يتفق والمصالح الحقيقية لتلك الجماهير ونظرا للأثار التى لحقت بالمجتمع المصرى من جراء التعاون المطلق مع قضية الحلفاء فإن فكرة السير فى هذا الطريق أبعد من ذلك كانت لا تجد لها صدق لدى الغالبية العظمى من الشعب المصرى .

ولقد أخطأ الدكتور ماهر عندما نفى عن الاستعمار البريطانى أغراضه الاقتصادية ، وأخطأ حينما اعتبر دخول مصر الحرب هو العامل الوحيد الذى يؤهلها للحصول على استقلالها وحين قرر أن عدم إعلان الحرب يعطى انجلترا الحق فى ابقاء قواتها فى الاراضى المصرية لحماية مصر وحماية مصالح بريطانيا^(١٣٨) فلقد ذهب الدكتور ماهر فى ذلك الى ما لم يكن فى وسع انجلترا أن تعلنه صراحة لأن حق مصر فى الاستقلال والجلء حق طبيعى لا يتعلق بمصالح بريطانيا .

لقد أخطأ الدكتور أحمد ماهر اذا أدركنا أنه كان يعرف أن رأى العام المصرى لا يؤيد فكرة دخول مصر الحرب واذا أدركنا أيضا أن قرار دخول مصر الحرب وخصوصا بعد أن حسنت الحرب لصالح الحلفاء كان لا يتفق والكرامة المصرية .. ووفقا لكل هذه الاعتبارات فأننى اعتقد أن سياسة الدكتور ماهر تجاه هذه القضية الشائكة يعد خطأ سياسيا كبيرا دفع أحمد ماهر حياته ثمنا لما اعتقد أنه فى صالح مصر .

ومن خلال هذا الجو المشحون بالمحاذير ألقى رئيس الوزراء أحمد ماهر مساء السبت ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥ وفى جلسة سرية لمجلس النواب قرار دخول مصر الحرب ضد اليابان وألمانيا وأشار رئيس الحكومة الى أن مصر سوف

تحقق بإعلانها الحرب هدفها في أن تجعل صوتها مسموعا دفاعا عن حقوقها ومصالحها الوطنية وأشار الى أن دولا أخرى مثل العراق وإيران قد أعلنت الحرب دون أن تقدم أى موعنة مادية ، وإن السفير البريطاني قد أبلغه أن حكومته راضية تماما عن الدور الذى لعبته مصر فى الحرب، وأنها حرة فى إعلان الحرب حتى تتمكن من الاشتراك فى مؤتمر السلام^(١٢٩) .

وعلى الرغم من عدم إيماننا بالعنف كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية إلا أن الدكتور ماهر وحكومته يعدان مسئولان عما حدث بسبب الخروج على القواعد الدستورية والاندفاع فى تيارات من الحكم لا تتفق ومصالح مصر الحقيقية فى وقت كان الشعب المصرى يعلق آملا كبيرا على انتهاء الحرب ويعتقد أن من حقه طبقا للمبادئ التى أعلنها «فرنكلين روزفلت» رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وسماها الحريات الأربع أن تتبوأ مصر مكانتها اللائقة بها بعد ما تحمل المصريون من تضحيات وما قاموا به من مجهود كان له أثر كبير فى كسب الحرب وكان من الأولى أن يتمسك الدكتور ماهر بحق مصر فى أن تتبوأ مكانتها الدولية بعيدا عن فكرة دخول الحرب وكان لديه من الأسباب والمبررات ما يمكنه من اقناع الدول الكبرى بفكرته إلا أنه قد اختار الطريق الصعب ، الذى دفع ثمنه غالبا .

وفى ساعة متأخرة من الليلة التى قتل فيها الدكتور أحمد ماهر تم تأليف وزارة محمود فهمى النقراشى^(١٣٠) (٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥) وقد ألفها من أعضاء وزارة أحمد ماهر دون تغيير أو تعديل وتولى النقراشى^(١٣١) الرئاسة والداخلية والخارجية ، وفى ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٥ انعقد البرلمان بمجلسيه النواب والشيوخ وأقر قيام حالة الحرب ضد ألمانيا واليابان وإيطاليا .

ولقد أراد الوفد ان ينتهز فرصة إعلان الحرب ضد المحور وأن يقوم بعناورة سياسية تشبه مناورته التى قام بها فى أول إبريل ١٩٤١ اذ قدم مذكرة للسفير البريطانى تتضمن نفس المطالب التى تقدم بها فى إبريل سنة ١٩٤١ ، والتى كانت تدور حول المطالبة بالجلء التام وقيام الوحدة بين مصر والسودان^(١٣٢) .

وفى ٢٧ من مايو سنة ١٩٤٥ استسلمت ألمانيا وفى أغسطس من تلك السنة استسلمت اليابان وبذلك انتهت الحرب العالمية الثانية بعد خمس سنوات وثمانية أشهر وستة أيام^(١٣٢).

وبالرغم من أن العديد من الصحف حاولت أن تضلل الراى العام المصرى على اعتبار أن حادث الاغتيال ظاهرة عادية لا تستحق كل هذا الاهتمام وأنها تحدث فى كل المجتمعات^(١٣٣) إلا أن هذا الحكم يفتقد الى الموضوعية وعدم الادراك الفعلى لطبيعة المرحلة التى كانت تمر بها البلاد فلقد احدثت الحرب العالمية الثانية حالة من الحضور الذهنى داخل المجتمع المصرى حيث اتسعت قاعدة العمال والطلاب والموظفين واصحاب المهن الحرة وقد واكب هذا جموع المصريين المهتمين بالسياسة والمشتغلين بها ومن خلال التصور الحقيقى لواقع المجتمع المصرى فى تلك الفترة وعلى ضوء الرؤيا الموضوعية يمكننا القول أن سلوك الاحزاب المصرية وتسابقها الواضح فى التملق للمحتل والمزايدات العديدة التى احدثتها احزاب المعارضة عقب ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ كل هذه المواقف قد احدثت صدمة اليمة داخل المجتمع المصرى وخصوصا لدى الشباب وليس من قبيل المصادفة أن يكون الشباب فى طليعة القوى التى تقدم على حوادث الاغتيال السياسى بدءا بقضية بطرس غالى سنة ١٨١٠ والتى قام بها ابراهيم الوردانى " ٢١ سنة " ومرورا بقضية أمين عثمان والتى نفذها حسن توفيق " ٢٠ سنة " وانتهاء بقضية الدكتور أحمد ماهر والتى نفذها محمود العيسوى " ٢٢ سنة " .

لقد كان من المتوقع أن يتقدم الدكتور أحمد ماهر عقب رئاسته للحكومة بالمطالبة بتجديد شكل الوجود البريطانى فى مصر والمطالبة بجلء القوات البريطانية والاعتراف بحق مصر فى السودان فلم يكن الموقف يتحمل مزيدا من المهاترات وبدلا من أن تتقدم الحكومة بتلك المطالب راح رئيسها يشيد بالعلاقات المصرية البريطانية حتى صرح لندوب مجلة وكالة الانباء الفرنسية انه لا يمكن السير فى أية سياسة مصرية معقولة الا بالتفاهم مع الامة البريطانية العظيمة التى تفاخر مصر بأنها حليفة لها . ويبرر الدكتور أحمد ماهر المخالفات التى ارتكبت احدثها الوجود البريطانى على الارض المصرية قائلا : ان الاخطاء التى ارتكبت هنا وهناك لم يكن فى الامكان اجتنابها ويجب ألا تترك أى اثر او مرارة فى

النفوس . وتعلق وكالة الانباء الفرنسية على تصريحات الدكتور ماهر قائلا : لقد افضى رئيس الوزراء بهذه التصريحات بينما كان المستر ايدن وزير الخارجية البريطانية في القاهرة ، وهذا مما يكسبها اهمية خاصة^(١٢٥) .

وكان طبيعيا أن تفقد الاحزاب المصرية اهميتها حيث لم تعد تعبر عن واقع المجتمع المصرى الجديد الذى صنمته أحداث الحرب مما ادى الى نمو سريع للتظاهرات السياسية المعنائية - الاخوان - الشيوعيون - مصر الفتاة - ولعل اساليب هذه التظاهرات تختلف كثيرا عن اساليب الاحزاب التقليدية حيث اضطفت الاساليب الجديدة بصبغة من العنف كانت وراء الكثير من أسباب الاضطراب خلال تلك الفترة .

وحرصا من حكومة النقراشى على تهدئة المشاعر الثائرة ونظرا لعدم وجود حجة موضوعية تصوقها للبقاء على الاحكام العرفية فاضطرت لرفع الرقابة على الصحف والغاء الاحكام العرفية في أكتوبر سنة ١٩٤٥^(١٢٦) .

ويرفع الرقابة على الصحف والغاء الاحكام العرفية أخذت العديد من الصحف تتريص بالحكومة وتطلق على النقراشى التعليقات اللاذغة كما حدث عندما اسمته - رجل الوقت المناسب - تعليقا على تصريح له بأنه ينتظر الوقت المناسب للتقدم بمطالب مصر الوطنية وعندما أطلقت عليه " أبو خطوة " ردا على قوله بأنه قد اتخذ خطوة في سبيل تحقيق الامانى الوطنية^(١٢٧) .

وأمام الضغط الشديد الذى واجهته حكومة النقراشى سواء بسبب استقالة حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى ووزير العدل من الوزارة في ديسمبر سنة ١٩٤٥م احتجاجا على اتجاه الوزارة الى المفاوضات قبل الجلاء بما يناقض مبدأ الحزب المتيد أو بسبب معاملة الحكومة البريطانية في الرد على المذكرة التى قدمتها الحكومة المصرية (٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥) تطلب فتح باب المفاوضات وأمام العديد من الضغوط التى واجهتها الحكومة وعدم استطاعتها التقدم خطوة ترضى الرغبات الوطنية وانتشرت بين الناس عبارة « سياسة الصمت» ولم يجد النقراشى قولا يردده الا أنه ينتظر الوقت المناسب مما ضاعف من احراج الحكومة وعجل باستقالة مكرم عبيد والكتلة الوفدية ١٤ فبراير سنة ١٩٤٦^(١٢٨) مما عجل بانتهاء الائتلاف الوزارى عموما .

هوامش الفصل السادس

- (١) تقرير لجنة التحقيق في الوقائع الماسة نزاهة الحكم في عهد الوزارة النحاسية ، المطبعة الاميرية القاهرة سنة ١٩٤٥ م ص ٣٣ .
- (٢) د. رفعت السعيد تاريخ المنظمات اليسارية في مصر ، ص ٩١ ، جلال الحماص ، معركة نزاهة الحكم ، ص ٤٠ .
- (٣) د. محمد حسين هيكل مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٣٦٢ مذكرات حسن يوسف ص ١٤٤ ، ١٤٨ .
- (٤) نقلا عن الدكتور يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ص ٤٤٩ .
- (٥) لقاء شخصي مع فؤاد سراج الدين ١١/١٢/١٩٨٢ ، لقاء مع فتحي رضوان ١٠/٨/١٩٨٢ ، محمد التايبي مرجع سبق ذكره ص ٢٢٤ .
- (٦) دكتور هيكل مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، محمد التايبي ، مرجع سبق ذكره ص ٥٠ ، فتحي رضوان ٩/٨/١٩٨٢ ، جلال الدين الحماص ، حوار وزراء الأسوار ص ٥٠ ، مذكرات حسن يوسف ص ١٤٨ - ١٥٠ .
- (٧) فتحي رضوان لقاء شخصي ٩/٨/١٩٨٢ ، جلال الحماص حوار وزراء الأسوار ، ص ٥٠ ، ٥١ ، د. هيكل مرجع سبق ذكره ، ج ٢ ص ٣٦٦ ، محمد التايبي مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢٢ مذكرات حسن يوسف ص ١٥٠ .
- (٨) مجلة روز اليوسف ، مذكرات إبراهيم عبد الهادي ، ٩ أغسطس عام ١٩٨٢ .
- (٩) المصدر السابق ، فتحي رضوان ، مقابلة شخصية ، ١٠/٨/١٩٨٢ .
- (١٠) لقاء مع فؤاد سراج الدين ١١/١٢/١٩٨٢ ، محمد التايبي ، ص ٢٤٧ ، د. يونان لبيب الوزارات المصرية ، ص ٢٤٨ .
- (١١) لقاء مع فؤاد سراج الدين ١١/١٢/١٩٨٢ ، فتحي رضوان لقاء شخصي ١٠/٨/١٩٨٢ ، مذكرات إبراهيم عبد الهادي ، روز اليوسف ، ١٦ أغسطس عام ١٩٨٢ .
- (١٢) من حديث التماس مع محمد التايبي أسرار الساسة والسياسة ص ٢٤١ - ٢٤٢ .
- (١٣) المرجع السابق .

- (١٤) الأهرام ١٣ مارس ١٩٤٢، مذكرات حميد يوسف وكيل الديوان الملكي من ١٤١.
- (١٥) محمد النابلي أسرار المساسة والمساسة من ٢٦٥-٢٦٦.
- (١٦) الأهرام ١١/٢٢/١٩٣٧، المصري ١١/٢٤/١٩٣٧، آخر ساعة ٣١ مايو سنة ١٩٤٢.
- (١٧) ضمن حديث أحمد حسنين مع محمد النابلي، أسرار المساسة والمساسة من ٢١٨، روز اليوسف ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٤.
- (١٨) لقاء شخصي مع فؤاد سراج الدين ١٢/١١/١٩٨٢ جازين سيشي القاهرة ن محمد النابلي، مرجع سبق ذكره من ٢١٩.
- (١٩) الأهرام، المصري ١٣ مارس ١٩٤٢، السياسية ١٥ مارس ١٩٤٢.
- (٢٠) لقاء مع فؤاد سراج الدين ٨، ١١/١٢/١٩٨٢، محمد زكي عبد القادر محنة الدستور من ١٣١-١٣٢، مذكرات إبراهيم عبد الهادي، روز اليوسف ١٦ أغسطس ١٩٨٢، مذكرات حميد يوسف من ١٤١.
- (٢١) ملحق بمضبطة مجلس النواب، دور الانعقاد العاشر الأول ١٨ أغسطس ١٩٤٢ من ١٤٥٥-١٥٠٠.
- (٢٢) الأهرام ١٤ مايو عام ١٩٤٢.
- (٢٣) المصري والجهاد ١١/١١/١٩٣٧، والأهرام ١١/٢٤/١٩٣٧، للقطم ١١/٢٥/١٩٣٧.
- (٢٤) المصري والأهرام ٢٢ مايو سنة ١٩٤٢ آخر ساعة ٣١ مايو ١٩٤٢.
- (٢٥) فؤاد سراج الدين الدين لقاء شخصي ٨، ١١/١٢/١٩٨٢.
- (٢٦) مذكرات حميد يوسف، القصر ودوره في السياسة المصرية سنة ١٩٤٢ - ١٩٥٢ من ١٤١.
- (٢٧) لقاء مع فؤاد سراج الدين ٨، ١١/١١/١٩٨٢.
- (٢٨) مضابط مجلس النواب، دور الانعقاد الأول، ١٨ أغسطس ١٩٤٢، من ١٤٥٥-١٦٠٠.
- (٢٩) آخر ساعة ٢٣ أغسطس ١٩٤٢ مقال بقلم محمد النابلي.
- (٣٠) البدايات حول القصر - مذكرات اللورد كيلرن عن ٤ فبراير أعداد وترجمة كمال عبد الرؤوف من ١٠٣ - ١٥٥.
- (٣١) محمد زكي عبد القادر - محنة الدستور من ١٣١ ومذكرات إبراهيم عبد الهادي روز اليوسف ١٦ أغسطس ١٩٨٢، مذكرات حميد يوسف مرجع سبق ذكره من ١٤٢، د. يونان لبيب رزق، تاريخ الولايات المصرية من ٤٥١.
- (٣٢) نقلا عن الدكتور يونان لبيب تاريخ الولايات المصرية مرجع سابق من ٤٥١.
- (٣٣) الحلية الثالثة والثلاثون من مضابط مجلس النواب مجموعة دور الانعقاد الثاني ٢٧ أبريل سنة ١٩٤٢ من ١١١٩، د. محمد حسين هيكل مرجع سبق ذكره ج٢ من ٢٧٦.
- (٣٤) د. هيكل مرجع سبق ذكره ج٢ من ٢٧٢ مذكرات إبراهيم عبد الهادي روز اليوسف ١٦ أغسطس ١٩٨٢، جلال المحامصي حوار وراء من ٥١، مذكرات حميد يوسف من ١٤١.
- (٣٥) مضابط مجلس النواب الجلسة الثلاثون ١٩ أبريل ١٩٤٢ من ١٢١٧، نفس المصدر الجلسة السابعة والأربعون ١٩ أبريل ١٩٤٢ من ١٢٢١.

- (٢٦) نفس المصدر السابق.
- (٢٧) الجلسة الثلاثون المصدر السابق ١٩ أبريل ١٩٤٣ من ١٢١٧.
- (٢٨) مذكرات حسن يوسف وكيل الدewan الملكي من ١٤٢.
- (٢٩) مذكرات حسن يوسف من ١٤٢.
- (٣٠) المرجع السابق من ١٤٥.
- (٣١) الأهرام ١٨ أبريل ١٩٤٣ ، آخر ساعة الأول من أبريل ١٩٤٣.
- (٣٢) الجلسة السابعة والأربعون من مضاميت مجلس النواب ١٢ ، ١٣ يوليو ١٩٤٣ دور الانعقاد الثاني من ٢١١٩ إلى ٢١٣٠.
- (٣٣) المصري والأهرام ١٦ مايو سنة ١٩٤٤ روزاليوسف ١٧ مايو سنة ١٩٤٤.
- (٣٤) لقاء مع فؤاد سراج الدين ١٩٨٢/١١/١٢ جاردن سيتي القاهرة.
- (٣٥) د. هيكل مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٢٨٣ ، الأهرام ١٩٤٣/٤/٢٩.
- (٣٦) الجلسة الثامنة والثلاثون من مضاميت مجلس الشيوخ ، دور الانعقاد الثالث ١٩٤٣/١/٢٢ من ١٣١٨ ، الأهرام ١٩٤٣/٤/٢٢.
- (٣٧) الجلسة الثانية والأربعون من مضاميت الشيوخ ١٩٤٣/٤/٢٢ من ١٣٢٥.
- (٣٨) مضاميت مجلس النواب الجلسة الثانية والأربعون دور الانعقاد العاشر ١٩٤٣/٤/٢٢ من ٣١٣ ، الأهرام ، المصري الأول من مايو ١٩٤٣.
- (٣٩) وثائق الخارجية البريطانية رقم ٦٢٤ من كيلرن إلى حكومته ١٩٤٣/٤/٢٥.
- (٤٠) المصدر السابق وثيقة ٦٤٨ من كيلرن إلى حكومته ١٩٤٣/٤/٢٨.
- (٤١) فؤاد سراج الدين لقاء شخص ١٩٨٢/١١/١٢ جاردن سيتي القاهرة.
- (٤٢) فؤاد سراج الدين لقاء شخص ١٩٨٢/١١/١٢ جاردن سيتي القاهرة.
- (٤٣) صلاح الشاهد ذكرياتي في عهدي القاهرة ١٩٧٦ من ٢٥ ، مذكرات كريم ثابت الجمهورية ٢٧ يونية ١٩٥٥.
- (٤٤) صلاح الشاهد المرجع السابق من ٢٥ ، مذكرات كريم ثابت ، المرجع السابق ، مذكرات حسن يوسف من ١٦٢.
- (٤٥) مذكرات كريم ثابت الجمهورية ٢٧ يونية ١٩٥٥.
- (٤٦) لقاء مع فؤاد سراج الدين ١٩٨٢/١١/١٢ جاردن سيتي القاهرة.
- (٤٧) مذكرات صلاح الشاهد من ٢٥ ، فتحى رضوان لقاء شخص ١٩٨٢/٨/٩ مصر الجديدة - القاهرة.
- (٤٨) وثائق الخارجية البريطانية برقية ٣١٢ من الخارجية البريطانية إلى كيلرن ١٢ أبريل ١٩٤٢.
- (٤٩) مجلة روز اليوسف ٢ نوفمبر ١٩٤٤ ، آخر ساعة أول أكتوبر ١٩٤٤ ، مذكرات حسن يوسف من ١٢٩ - ١٤٠.

- (٦٠) مجلة روز اليوسف ٢ نوفمبر ١٩٤٤، مذكرات حسن يوسف ص ١٢٩-١٤٠ مذكرات كريم ثابت الجمهورية ٢٧ يونية سنة ١٩٥٥.
- (٦١) مذكرات حسن يوسف ص ١٥٩.
- (٦٢) روز اليوسف ٢ نوفمبر ١٩٤٤، مذكرات كريم ثابت الجمهورية ٢٧ يونية ١٩٥٥.
- (٦٣) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ١٥٢٧٠ أبريل ١٩٤٤ من كيلرن إلى حكومته.
- (٦٤) المصدر السابق برقية رقم ٢٠٧ من كيلرن إلى حكومته ٢٥ فبراير.
- (٦٥) محمد زكي عبدالقادر محنة الدستور ص ٢٨، مذكرات حسن يوسف ص ١٦٨، روز اليوسف ٩ نوفمبر سنة ١٩٤٤.
- (٦٦) مذكرات كريم ثابت، الجمهورية ٤ يوليو سنة ١٩٥٥، د. يونان لبيب رزق، مرجع سبق ذكره، ص ٤٥٤، أخبار اليوم ١٩٤٦/٤/٦.
- (٦٧) مذكرات كريم، ثابت المصدر السابق، وأخبار اليوم، المصدر السابق.
- (٦٨) وثائق الخارجية البريطانية، برقية رقم ٢٨٨٢٠ نوفمبر ١٩٤٢ من كيلرن إلى حكومته.
- (٦٩) روز اليوسف ٩ أغسطس ١٩٨٢ مذكرات إبراهيم عبد الهادي، روز اليوسف ٢ مارس ١٩٤٤، أخبار اليوم ١٩٤٦/٤/٦.
- (٧٠) أخبار اليوم ١٩٤٦/٤/٦، روز اليوسف ٢ مارس ١٩٤٤، مذكرات حسن يوسف ص ٢١٤.
- (٧١) د. هيكل مرجع سبق ذكره ج ١ ص ٢٧٥، عبدالرحمن الرافعي في أعقاب الثورة المصرية ج ٢ ص ١٢٥، محمد زكي عبد القادر منحة الدستور صفحة ١٢٨.
- (٧٢) د. هيكل مرجع سابق ج ٢ ص ٢٧٥، مذكرات إبراهيم عبد الهادي، مجلة روز اليوسف ٩ أغسطس ١٩٨٢.
- (٧٣) وثائق الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم ٨٢٩ من كيرك إلى الخارجية الأمريكية، ٢٩ يونية ١٩٤٢.
- (٧٤) مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكي ص ١٦٧.
- (٧٥) مذكرات كريم ثابت الجمهورية، ٢٧ يونية ١٩٥٥، مذكرات حسن يوسف، ص ١٦٨، الأهرام ٢٨، ٢٩، ٣٠ فبراير ١٩٤٤.
- (٧٦) الأهرام ٨، ٢٨ فبراير ١٩٤٤، المصري والسياسي ٢٨ فبراير ١٩٤٤.
- (٧٧) الوفد المصري، الأهرام ١٣ مارس ١٩٤٤، مذكرات حسن يوسف مرجع سابق، ص ١٦٨.
- (٧٨) البلاغ الأول من مارس ١٩٤٤.
- (٧٩) وثائق الخارجية البريطانية، برقية رقم ٢٠٣، من كيلرن إلى حكومته، ١٢ أبريل سنة ١٩٤٤.
- (٨٠) المصدر السابق، برقية رقم ٣ من الخارجية البريطانية إلى كيلرن، ٢١ أبريل سنة ١٩٤٤.
- (٨١) وثائق الخارجية البريطانية تقرير رقم ١٢ من «سكرينر» إلى حكومته ٢٥ أبريل ١٩٤٤.
- (٨٢) مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكي، ص ١٧٢.
- (٨٣) وثائق الخارجية البريطانية، برقية رقم ٩٧٣، من كيلرن إلى حكومته، ٢٠ أبريل ١٩٤٤.

- (٨٥) وثائق الخارجية الأمريكية برقية رقم ٣٣ من كيرك إلى حكومته الأول من مايو سنة ١٩١٣ .
- (٨٥) مذكرات إبراهيم عبد الهادي روز اليوسف ٢٢ أغسطس ١٩٨٢ ، محمد التابعى أسرار الساسة والسياسة ص ١٢٤ .
- (٨٦) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٢٠١ من كيلرن إلى حكومته ٢٦ مايو ١٩٤٢ .
- (٨٧) مذكرات كريم ثابت الجمهورية ١٧ يونيو ١٩٥٥ ، مذكرات حسن يوسف ص ١٨٥ .
- (٨٨) مذكرات حسن يوسف ص ١٨٥ .
- (٨٩) المرجع السابق نفسه .
- (٩٠) المرجع السابق نفسه .
- (٩١) مذكرات حسن يوسف ص ١٨٦ ، مذكرات اللواء إبراهيم أمام مدير البوليس السياسى الجمهورية ١٦ يناير سنة ١٩٥٦ .
- (٩٢) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٩٦ من «شون» القائم بالأعمال إلى حكومته ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٤٤ .
- (٩٣) هؤاد سراج الدين ٨ ، ١٢/١١/١٩٨٢ جاردن سيتى القاهرة .
- (٩٤) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٩٦ من الخارجية البريطانية إلى مستر شون ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٤٤ .
- (٩٥) مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكى ص ١٨٦ .
- (٩٦) الاهرام والمصرى ، ٢٧ أغسطس ١٩٤٤ .
- (٩٧) مذكرات حسن يوسف ، ص ١٩٠ ، الاهرام ، السياسة ٩ أكتوبر سنة ١٩٤٤ .
- (٩٨) الوقائع ، الاهرام والسياسة ، ٩ أكتوبر .
- (٩٩) محمد النابى مرجع سبق ذكره ص ٣٠٢ ، مذكرات كريم ثابت الجمهورية ١٥ يونيو ١٩٥٥ ، محمد زكى عبد القادر محنة الدستور ص ١٤١ مذكرات حسن يوسف ٢٤٢ .
- (١٠٠) فتحى رضوان لقاء شخصى ٩/٨/١٩٨٢ مصر الجديدة - القاهرة ، محمد زكى عبدالقادر محنة الدستور ص ١٤١ مذكرات كمال الدين رفعت ص ٢ .
- (١٠١) الاهرام ، الكتلة ، الدستور ١٠ أكتوبر ١٩٤٤ ، مارسيل كولومب ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٦٢ ، ٢٦٣ .
- (١٠٢) الاهرام ، الكتلة ١٥/١٠/١٩٤٤ .
- (١٠٣) الوقائع المصرية ، والاهرام ٩/١١/١٩٤٤ .
- (١٠٤) مجموعة القوانين والمراسيم الصادرة عام ١٩٤٤ ص ٣ ، كتيب طبعة ١٩٤٧ المطابع الاميرية - القاهرة .
- (١٠٥) مضابط مجلس الشيوخ دور الانتماء السابع عشر الجلسة السادسة عشرة ٥ مايو سنة ١٩٤٢ ص ٢١٥ ، الاهرام ٩/١١/١٩٣٧ ، الوفد المصرى ٣٧/١١/١٩٣٧ دفاع مكرم عبيد عن الاستثنائات .

- (١٠٦) د. هيكمل مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٢٩٤ ، مذكرات ابراهيم عيد الهادي ، روز اليوسف ٢٢ أغسطس سنة ١٩٨٢ .
- (١٠٧) د. هيكمل ص ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ابراهيم عيد الهادي ، المصدر السابق، حسن يوسف مصدر سابق ص ٥٠٧ .
- (١٠٨) مذكرات ابراهيم عيد الهادي ، مجلة روز اليوسف ، ٩ أغسطس سنة ١٩٨٢ .
- (١٠٩) د. هيكمل ، مرجع سبق ذكره ، ج ٢ ص ٢٩٥ - ٢٩٦ .
- (١١٠) د. هيكمل ج ٢ ص ٢٦٩ ، الاهرام ١٥/١٠/١٩٤٤ ، الكتلة ٢٣/١٠/١٩٤٤ ، السياسة ١٨/١٠/١٩٤٤ .
- (١١١) لقاء مع فتحي رضوان ٩/٨/١٩٨٢ ، محمد زكي عبد القادر مجلة الدستور ص ١٤٤ .
- (١١٢) فزاد سراج الدين لقاء شخصي ٨/١١/١٩٨٢ .
- (١١٣) عبدالرحمن الرافعي في أعقاب الثورة ج ٢ ص ١٤٦ .
- (١١٤) الوقائع ، الاهرام ٩ أكتوبر ١٩٤٤ .
- (١١٥) لقاء مع فتحي رضوان ٩/١١/١٩٨٢ .
- (١١٦) مارسيل كولومب تطور مصر ١٩٢٤-١٩٥٠ مرجع سبق ذكره صفحة ٣٦٢ .
- (١١٧) الاهرام ، الكتلة ، السياسية ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٤ .
- (١١٨) د. يونان لبهي رزق الوزارات المصرية ص ٤٦٦ ، لطفي عثمان المحاكمة الكبرى في قضية الاختيالات السياسية ص ١٥٠-١٥١ ، كمال عبد الرؤوف مذكرات لورد كيلرن (الديابات حول القصر) .. صفحة ١٢٤ .
- (١١٩) السياسة ، الكتلة ٤/٤/١٩٤٥ ، مذكرات ابراهيم عيد الهادي مجلة روز اليوسف ٢٢ أغسطس ١٩٨٢ .
- (١٢٠) مضابط مجلس الشيوخ دور انعقاد ٧ أكتوبر ١٩٤٠ ص ٢٣٦ من خطاب أحمد ماهر في مجلس الشيوخ .
- (١٢١) الكتلة الوفدية ، ٢٤/٢/١٩٤٥ .
- (١٢٢) السياسة ، ٢٨/٢/١٩٤٥ .
- (١٢٣) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٢٤٨ من كيلرن إلى حكومته ١٥ فبراير ١٩٤٥ .
- (١٢٤) الكتلة الوفدية ، ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٥ ، الاهرام ١٨ ، ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٥ م. ديونان ، مرجع سبق ذكره ص ١٦٩ .
- (١٢٥) وثائق الخارجية البريطانية ، برقية رقم ٢٠٤ من كيرك إلى حكومته ، ١٤ فبراير سنة ١٩٤٥ .
- (١٢٦) السياسة ، ٢٣ فبراير سنة ١٩٤٥ د. هيكمل ، مرجع سبق ذكره ، ج ٢ ص ٢٠٢ .
- (١٢٧) الوفد المصري ، ٢٣ فبراير سنة ١٩٤٥ .
- (١٢٨) مضابط مجلس النواب دور الانعقاد المادى الأول جلسة افتتاح المؤتمر البرلثاني ١٨ يناير ١٩٤٥ ص ١٨ .
- (١٢٩) الاهرام اخبار اليوم السياسة ، الكتلة أول مارس ١٩٤٥ .

(١٣٠) لقد حكم على محمود العيسوى بالاعدام شنقاً وتنفذ الحكم فى ١٨/٩/١٩٤٥م بعد أن قال كلمته المشهورة «أنا لا يهمنى إلا حكم التاريخ وأرجو من الصحفيين ألا يشوهوا القضية وكلمتى لهم «لا تقتروا على ميت» .

(١٣١) أخبار اليوم ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٥ ، الأهرام والكتلة ، السياسة نفس التاريخ.

(١٣٢) شهدى عطية الشافعى - الحركة الوطنية ١٨٨٢ - ١٩٢٦ من ١٠٤ .

(١٣٣) جى ديورزين الحرب المالية الثانية من وجهة النظر الموفيتية تمريب خيرى حماد من ٤٢٩ القاهرة ١٩٦٧ .

(١٣٤) السياسة ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٥ ، الكتلة ٣ مارس سنة ١٩٤٥ .

(١٣٥) الأهرام ١٠/١٠/١٩٤٤ .

(١٣٦) أخبار اليوم، الأهرام ٥ أكتوبر سنة ١٩٤٥ .

(١٣٧) طارق البشرى الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ صحة ٣٣ .

(١٣٨) أخبار اليوم ٢٠ فبراير ١٩٤٦ ، الكتلة الوفدية ١٥ فبراير سنة ١٩٤٦ .

الفصل السابع

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ظل حكومة ٤ فبراير

- السياسة الزراعية والتمويلية.
- الصناعة والتجارة وأخصائهما لخدمة الحلفاء .
- المتغيرات الاجتماعية في ظل الحرب .

أولا ، السياسة الزراعية والتموينية :

لقد شاعت الظروف أن تتدلع الحرب العالمية الثانية ومصر مكبلة بمعاهدة ١٩٣٦ تلك المعاهدة التي ألزمت مصر بإعلان الأحكام العرفية وهكذا منحت الفرصة لكي تطلق بريطانيا يدها ليس فقط في الشؤون السياسية بل في الشؤون الاقتصادية أيضا واخضاع اقتصاد مصر لخدمة الجيوش المتحالفة وقد تمثل ذلك بصورة واضحة في السياسة الزراعية التي ألزمت بها الحكومات المصرية طوال فترة الحرب.

ولعل الحكومة البريطانية كانت تقدر أهمية الاقتصاد الزراعي المصري وضرورة توجيهه لسد العجز الواضح في المواد الغذائية بسبب صعوبة النقل البحري^(١).

ولاشك أن حالة الحرب وسيطرة الدول المحاربة على البحار قد جعلت مصر في عزلة اقتصادية عن العالم ولم تستطع تصريف حاصلاتها وخصوصا القطن الا أن بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية أصبحتا تتحكمان في سعر القطن والحاصلات الزراعية الأخرى ففي عام ١٩٤٠، اشترت بريطانيا القطن المصري بسعر ٢٠ ريالاً للقطنار بينما كان يباع في الأسواق الأجنبية بخمسة وثلاثين ريالاً^(٢).

وبالرغم من أهمية اخضاع السياسة الزراعية المصرية لخدمة أغراض بريطانيا زمن الحرب الا أن وجهة النظر البريطانية اعتبرت أن تردى الحالة

الزراعية في مصر يعد تأكيدا لدعايات المحور التي تحاول اقتناع المصريين بأن سبب شقائهم هم البريطانيون والذين ينتهزون فرصة الحرب ويتحكمون في أسعار القطن طبقا لمصالحهم الخاصة، ويضيف السفير البريطاني في تقريره أنه لا بد من دحض هذه المقولة المدائية والتي لن تتحقق الا بشراء القطن المصري بأسعار أكثر ارتفاعا من الاسعار الحالية، لان المسألة ليست اقتصادية بحتة، بل ضرورة سياسية، ومن باب العدل أن نعترف بأن الحرب قد جلبت الشقاء على الشعب المصري ومن الخطر أن نترك المصريين تحت شعور الاحساس بالظلم وخصوصا وأن ما يردده رجل الشارع العادي يتفق بصورة كبيرة مع ما يردده الاعداء^(٣) ويبدأ من أن تسمى بريطانيا لكسب ود المصريين عن طريق حل المشاكل الاقتصادية الناجمة عن الحرب الا أنها عملت على تأليف لجنة تسمى باللجنة البريطانية المصرية احتكرت كل محصول القطن خلال سنوات الحرب ومنعت التفاوض على شرائه وياتت أى دولة تريد شراء أى كمية من القطن لا تأتى الى السوق المصرية بل تشتري ما تريده عن طريق هذه اللجنة وخسرت البلاد من جراء ذلك العديد من ملايين الجنيهات، وثقة من بريطانيا في أن مصر لن تتمكن من ايجاد سوق عالمي لتصريف انتاجها بسبب التكتلات الدولية الناجمة عن الحرب فقد حكمت في سوق القطن المصري بلا أى منافسة وعجزت الحكومة المصرية عن ايجاد سوق بديل لهذا المحصول الذي يعد عمود الاقتصاد للشعب المصري^(٤).

ووفقا لحاجة بريطانيا الى الحاصلات الزراعية أكثر من حاجتها الى القطن فقد أخطرت الحكومة المصرية سنة ١٩٤١ أنها غير مستعدة لشراء أكثر من نصف المحصول الجيد وينفس أسعار العام السابق، ولما كانت الحكومة المصرية قد قررت رفع سعر القطن بمقدار ريالين للقنطار فإنها قد تحملت وحدها هذا الفرق عن المحصول كله كما كان عليها ان تشتري النصف الباقي من المحصول ولم تجد وسيلة لذلك سوى إصدار قرض قدره ثلاثة عشر مليوناً من الجنيهات طرحته على دفتين^(٥)، ومن الطريف أن الصحف البريطانية قد حاولت تبرير فرض هذا السعر المنخفض بحجة أن رفع أسعار القطن لا يفيد سوى حفنة من

الباشوات مما أثار قلق هؤلاء الباشوات حيث انبهرت صحيفة الوفد المصرى
قائلة: (لمصلحة من يريدون بذر الشقاق بين هذه الطبقات واحداث مشكلة
اجتماعية من أعقد المشكلات التى أهلت بال أمم كثيرة ومصر بقيت ناجية منها
الى الآن بفضل الله) ^(٧) ويبدو أن غالبية أعضاء مجلس الشيوخ- وهم من
الباشوات- وقد ضايقتهم هذا القول لدرجة أن أحدهم قد اتهم الانجليز صراحة
بانهم لا يتأثرون الا بمصلحتهم. وأن سياستهم فى شراء القطن لاتقوم فقط على
تحقيق مصالحهم وانما على سياسة "إفقار الشعوب المحكومة" ^(٨).

ويبدو أن حكومة الوفد (٤ فبراير ١٩٤٢) رأت أنه من الضرورى احداث تغيير
فى المساحة المنزرعة قطننا وضرورة التوسع فى انتاج الحبوب والفلال وصدر امر
عسكرى فى سبتمبر ١٩٤٢ يقضى بتحديد مساحات القمح والشعير بما لا يقل عن
٥٠ ٪ من الاراضى الواقعة فى شمال الدلتا، ٦٠ ٪ من بقية مناطق القطر وقد
قرر مجلس الوزراء منع زراعة القطن فى مديرتى القليوبية والمنوفية وبعض
مناطق مديريات الشرقية والدقهلية والغربية وبعض المناطق فى مديرتى أسبوط
وجرجا شرق النيل، وزيادة المساحة المنزرعة ذرة بنوعيهما (المويجة والشامية)
وكذلك زيادة المساحة المنزرعة أرزا ^(٩) وحددت الكمية المنزرعة قطننا عن الموسم
الزراعى ١٩٤٢، ١٩٤٣ بحوالى ٧٠٠.٠٠٠ فدان بدلا من ١٠٠.٧٥٠ فدان عن الاعوام
السابقة.

وكان من المتوقع أن تبادر بريطانيا الى شراء كميات القطن المصرى الذى
توقف بيعه فى الأسواق العالمية فتحتمى أسعاره من الهبوط وتبرهن على تقديرها
للمحافة وما تؤديه مصر من خدمات- ولكن بريطانيا وبيوت المال فيها أثرت أن
تتهز الفرصة للكسب غير المشروع على حساب مصر وفرض سياسات معينة
على البلاد ولم يقتصر النهب البريطانى على محصول القطن بل تعدا الى
المحاصيل الغذائية كالارز والقمح والذرة حيث فقدت مصر أسواقها فى الخارج
وتحولت مصر من دولة مصدرة الى دولة تقاسى عجزا رهيبا فى جميع المواد
الغذائية ^(٩).

وفى الوقت الذى سارت فيه البلاد نهبا لبريطانيا وحلفائها وبالرغم من الانخفاض فى أسعار القطن المصرى انخفاضا ملحوظا فقد ارتفعت أسعار باقى المواد الغذائية وأهمها القمح ولذا فقد بادر مجلس النواب بتشكيل لجنة "شئون القطن والمحاصيل الزراعية" وخرجت اللجنة بالعديد من التوصيات التى تعبر عن سوء الاحوال الاقتصادية عموما حيث اعتبرت اللجنة فى احدى توصياتها "أن ربح الزراع يقدر بقيمة التبن فقط"^(١٠) وعلى حد قول أحد الاعضاء تعليقاً على هذه الحقيقة الخطيرة : "لقد كانت اللجنة مسرفة جدا فى تقديرها لأن ارتفاع أسعار السماد وفروض الضريبة الجديدة على الارض الزراعية قد حرم الفلاح حتى من قيمة التبن"^(١١).

ويمضى التقرير ليمكس وبصورة أكيدة تدهور الحياة الاقتصادية حيث كان ثمن ضريبة الارز فى الاعوام السابقة لعام ١٩٤٠ ثمانية جنيهات فأصبح ثلاثة عشر جنيها للحدان الواحد كذلك استيلاء الحكومة على البذرة بثمن قدره ٨٥ قرشا وأخذت تبيعها بسعر ١١٠ قروش فارتفع تبعا لذلك ثمن الزيت وثمان الكمب ثم أن وزارة المواصلات رفعت أجر النقل . وتضع اللجنة يدها على خطورة الحالة بقولها : ان رفع سعر أى محصول يتبعه حتما رفع المحاصيل الأخرى وتبعاً لذلك فإن موجه القلاء ستستمر فى الارتفاع الامر الذى يحدث اضطرابا وتقلقلا فى أجور العمال والموظفين والمستخدمين وأصحاب الأيراد المحدود ويخل بالميزانية العامة^(١٢) ووفقا لتدهور الحياة الاقتصادية فى مصر عموما وفى القرية المصرية على وجه الخصوص فلقد تردت حياة الفلاح المصرى عموما وعامل اليومية على وجه الخصوص حيث انخفضت أسعار العمال الزراعيين الى حد يصعب على العامل أن يوفر قوت يومه فما بالنا بضرورات الحياة من ملابس وخلافه^(١٣).

ومما يلفت النظر فى السياسة الزراعية فى تلك الفترة بروز أسلوب جديد من الاستغلال يعد سببا فى القاء عبء الازمة على صغار الزراعيين وهو أسلوب المضاربة بالأراضى الزراعية حيث كان استئجار الاراضى الزراعية ثم إعادة تأجيرها أكثر ربحا بالنسبة لكبار ملاك الاراضى فى مصر وارتفع عدد

المستأجرين الى مليوني شخص⁽¹¹⁾ تشهدت مداوات مجلس النواب والشيخ
العديد من الاسباب التي أدت الى تفاقم الاوضاع بهذا الشكل⁽¹²⁾.

ويبدو أن حكومة الوفد قد عجزت عن مواجهة تلك الحالة المتردية مما دعاها إلى إشراك الحكومة البريطانية في وضع حلول عملية لتلك المشكلة حيث شكلت لجنة إنجليزية مصرية بناء على اقتراح السفير البريطاني وكانت مهمة تلك اللجنة شراء القمح بسعر ثلاثة جنيهات للارنب ثم بيعه للجمهور بنصف هذا المبلغ عن طريق البطاقات التي أعدت لهذا الغرض^(١٧).

الا أن كل تلك الحلول لم تحقق الفرض منها نظرا لاعتماد جيوش الحلفاء على الحاصلات الزراعية المصرية وأيضا بسبب نقص السماد لعدم امكانية الاستيراد بسبب ظروف الحرب وحدد العجز في كميات الحبوب عموما بمليونين وثلاثمائة ألف أردب من القمح والذرة والارز . وعلى الرغم من تخفيض نسبة زراعة القطن في شمال الدلتا الى ٢٧% وجنوب الدلتا والوجه القبلي بنسبة ٢٢% ولو أضيفت مساحة ٨٨ ألف فدان وهي الأرض التي تزرع بالحياض وممنوع زراعة القطن فيها فاذا أضيفت كل هذه المساحات الى نسبة ٦٠% من الأرض الزراعية المعدة لزراعة القمح فان نسبة الأراضي الزراعية المعدة لزراعة الحبوب تقدر بأكثر من ٨٥% من قيمة الأرض الزراعية عموما (١٧).

ويصدد مواجهة النقص الواضح من المواد الغذائية فقد وافق مجلس النواب على اعتماد مبلغ ٢٥١ر٨٨٤جنيها من فائض ميزانية ١٩٤١-١٩٤٢ لسد الخسارة في عمليات التغليف على القمح وتصديره والتموين لعام ١٩٤٢، ٨٨٨ر٢١٨ وسد العجز في محصول الذرة^(١٨).

وعلى ضوء مهام الحاكم العسكري العام فلقد صدر الامر العسكري الاتي:

مادة ١: يعطى حتى نهاية أغسطس ١٩٤٢ إجراء أى بيع للقمح من موسم عام ١٩٤٢ ويستثنى من ذلك عقود البيع الصادرة للحكومة.

مسألة ٢ : تلتى بحكم القانون عقود القمح المبرمة من ٧ ابريل الى صدور هذا الامر والمنصة على مقادير من القمح غير واجبة التسليم الى الحكومة

ويجب على المشتريين أو غيرهم من الحائزين خلال شهر من تاريخ صدور هذا الامر أن يسلموا الى الحكومة مقادير موضوع التعاقد المشار اليها في الفقرة السابقة بثمان قدره ٣٠٠ قرش للاردب من قيمة القمح الهندي، ٢٨٥٠ قرش للاردب من القمح البلدى .

ملدة ٣ : يحظر نقل القمح خارج حدود المديرية الموجود فيها قبل الحصول على ترخيص بذلك من وزارة التموين .

مادة ٤ : كل مخالفة لاحكام هذا الامر يعاقب مرتكبها بالحبس من ثلاثة الى ستة أشهر ويفرامة من ٥٠ الى ٥٠٠ جنيه وهى جميع الحالات يضبط ويصادر القمح موضوع المخالفة .

مادة ٥ : يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر الى ستة ويفرامة من ٥٠ الى ٥٠٠ جنيه كل من اشترك كبايع أو وسيط.

مادة ٦ : تصرف مكافأة مالية لكل شخص يقوم بضبط أو تسهيل ضبط ومصادرة مقادير القمح موضوع الجرائم^(١٩).

ويبدو من الامر العسكرى السابق أن الحاكم العسكرى العام (رئيس الوزراء) قد استخدم سلطاته الى أبعد حد فلم تقتصر مهامه على أمر الاعتقال والنفي والمصادرة للمصحف بل تعداء ليشمل الاوضاع الاقتصادية التى تتعلق بشكل أو بآخر بقضية الحلفاء وعلى الرغم مما أصاب البلاد بسبب ارتباطها بالحلفاء الا أن بريطانيا لم تقدم أية معونة أو حتى تدفع ثمن ما تشتريه مما أدى الى ارتفاع كبير فى قيمة الحاصلات الزراعية وصل فى السوق السوداء الى عشرة أضعاف السعر الحقيقى^(٢٠).

ولقد حدد حجم ما تصرفه الجيوش المتحالفة داخل الاراضى المصرية بمبلغ ستة وثلاثين مليوناً من الجنيهات كل عام لا تدفع منها مليماً واحداً والمسألة تمضى هكذا فانجلترا تريد أن تحول مثلاً عشرة أو خمسة ملايين من الجنيهات الى جنودها فى مصر . انها تقول لبنك انجلترا ضع تحت تصرف البنك الأهلى المصرى خمسة ملايين من الجنيهات لحساب الجيش البريطانى فيرسل البنك

الى فرع الاصدار فى القاهرة برقية يطلب فيها اصدار بنكوت مصرى بخمسة ملايين جنيه مقابل شراء سندات على الخزانة البريطانية قصيرة الاجل بنفس القيمة بفائدة تقل عن ١٪ ومدتها تقل ستة أشهر فالبנק الاهلى يشتري فى لندن هذه السندات ويصدر بقيمتها فى مصر أوراق بنكوت يسلمها الى الضباط فهم والحالة هذه لايدفعون مالا أو بضاعة ولكنهم يقدمون كمبيالات وفى مقابل الكمبيالات تعطىهم مصر عملة متداولة فيؤجر البيت الذى كان ايجاره خمسة أو عشرة جنيهات بخمسين أو مائة ويشترى المواد الغذائية بأثمان مرتفعة ثم يأتى المستهلك المصرى فلا يجد شيئا بالسعر الذى حددته الحكومة ولذا فقد اقترح لحل هذه المشكلة ما يأتى:

١- فصل الجنيه المصرى عن الجنية الانجليزى

٢- أن تبحث إنجلترا عن مصدر لمعيشة جنودها غير مصر.

٣- ترك الاستيراد حراً^(٢١).

ووفق اعتقادى فان حكومة الوفد قد عجزت طوال عام ١٩٤٢ عن ايجاد حلول عملية للخروج من أزمة المواد الغذائية ومع مطلع عام ١٩٤٣ أصدر وزير التموين بيانا بشئون الحاصلات الزراعية قال فيه: لقد مرت البلاد بظروف قاسية كانت البلاد فيها على شفا مجاعة وكانت القاهرة وباقى المديرىات تترقب قوتها يوما بيوم، بل كان الكثيرون يبيتون على الطوى فى انتظار الرغيف المرتجى فى الصباح المبكر^(٢٢).

ويصدد الحد من تقاوم أزمة الخبز فقد أصدرت حكومة الوفد تشريعا يحدد "الرغيف القانونى" الذى ثمنه ٦ مليمات ووزنه ٧٥ جرام ويحتوى على ١٥٪ دقيق مخلوط من القمح، ١٥٪ دقيق أرز ثم ما لىث أن تغيرت النسب الى ٥٠٪ قمح، ٢٥٪ من دقيق الذرة، ٢٥٪ من دقيق الارز وبذلك اختفى الرغيف الابيض من الحياة اليومية للمستهلك المصرى^(٢٣).

ولما كانت المشاكل الاقتصادية قد امتدت لتشمل كل المواد الغذائية تقريبا فقد أصدر الحاكم العسكري العام أمرا هذا نصه:

مادة ١ : لا يجوز بعد ظهر الاحد وحتى صباح الاربعاء من كل اسبوع أن تذبح الحيوانات المعدة لحومها للاكل ولا يجوز ذبح الحيوانات في الايام الاخرى من الاسبوع الا بمقدار كمية من اللحم تساوى المتوسط اليومي لذبائح السلخانة أو المكان الذى يقوم مقامها في الاسبوع المقابل له من سنة ١٩٤٠ ناقصا ١٠٪.

مادة ٢ : يتولى اثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة للقرارات الصادرة بتنفيذ هذا الامر رجال الضبطية القضائية.

مادة ٣ : يعاقب كل من يخالف أحكام القرارات التى تصدر تنفيذا لهذا الامر بالحبس مدة لاتزيد عن ثلاثة أشهر ويفرامة من خمسة جنيهات الى خمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين ويحكم باغلاق المحل الذى وقعت فيه الذبيحة لمدة ثمانية أيام وفى حالة العودة يكون الاغلاق من خمسة عشر يوما الى شهر^(٢٤) ويبدو أن كل ما يتعلق بالانتاج الزراعى قد مثل مشكلة استعصى على الحكومة حلها بما فى ذلك السكر حيث استولت الحكومة على مقادير السكر المخزون لدى الشركة العامة لمصانع السكر وبناء على قرار الحاكم العسكرى العام تلتزم الشركة العامة لمصانع السكر بتسليم كل ما تنتجه الى الحكومة وتظل شروط الاتفاقات المبرمة بين الحكومة والشركة نافذة المفعول حتى ترى الحكومة أن المشكلة قد انتهت بالفعل^(٢٥).

وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية فى محاولة منها لتبديد حالة الشعور بالفضب والتى سيطرت على الشعب المصرى فقد أصدرت بيانا نشرته معظم الصحف المصرية يحمل حملة شديدة على الدعايات التى يشنها الاعداء من أن وجود القوات المتحالفة هى سبب نقص الغذاء فى مصر وشمل البيان ما يفيد من أنه لاعلاقة بين الازمة الغذائية المتردية فى مصر والقوات المحاربة مؤكدا على أن الحكومة البريطانية قد قامت بتقديم العديد من المواد الغذائية الى الحكومة المصرية^(٢٦).

وتبدو المغالطات واضحة في بيان الحكومة البريطانية وإذا تفاضينا عن حقيقة مؤكدة وهي أن مصر كانت تصدر فائضا من احتياجاتها الغذائية قبل الحرب يقدر بعدة ملايين من الجنيهات بخلاف القطن الذي يمثل صلب الاقتصاد المصري إذا تفاضينا عن كل ذلك وتركنا الأرقام لتتعلق بمدلولها حيث بلغت الأرصدة الاسترلينية المستحقة الدفع على الحكومة البريطانية سنة ١٩٤٥ (بعد انتهاء الحرب) أربعمائة وخمسين مليونا من الجنيهات وهذه الأرصدة كلها نظير مواد غذائية وقطنية ومرتبات حصلت عليها القوات البريطانية^(٣٧) وكانت سببا من أسباب التضخم وهبوط القيمة الشرائية للنقد مما أدى إلى الغلاء الفاحش في الأسعار وارتفاع تكاليف المعيشة حيث بلغ هذا الارتفاع رقما قياسيا كبيرا إذ وصلت في أواخر الحرب إلى ٣٥٠ في المائة عما كانت عليه قبل الحرب مع أنها لم تزد في إنجلترا عن ١٣٥ في المائة وفي الولايات المتحدة عن ١٤٥ في المائة في حين أن مصر كانت تنتج حاجاتها من المواد الغذائية والبلاد التي تنتج هذه الحاجات كجنوب أفريقيا وأستراليا لم تزد تكاليف المعيشة فيها عن ١٢٠ في المائة^(٣٨) .

وعلى الرغم مما وصلت إليه الحالة الزراعية والتموينية عموما بسبب تجنيد كل امكانيات مصر لخدمة الحليفة إلا أن السياسة الحزبية التي اتسم بها حكم الوفد بدءا من سنة ١٩٤٢ وحتى سنة ١٩٤٤ أقعد مكنت العديد من المضاربين وتجار السوق السوداء وسماصرة الحروب من السيطرة على قطاعات كبيرة من الاقتصاد المصري وذلك عن طريق أذونات الاستيراد التي كانت مصدر ثراء لاقتارب وأصهار النحاس باشا ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل امتد إلى البسطاء من الفلاحين حيث قام الوسطاء بالتحكم في محصول البطاطس وقيامهم بدور الوسيط لتموين الجيوش البريطانية من هذا المحصول الهام مما تسبب في هبوط سعره^(٣٩) ولم يقتصر الأمر على محصول البطاطس بل تعداه إلى القمح حيث كان من اختصاص وزير التموين الموافقة على أية كمية سواء للأفراد أو الهيئات.

ولعل الاستجواب الذى تقدم به النائب أبو المجد محمد الفاظر(عن دائرة قنا) قد كشف العديد من الجوانب الهامة حول هذا الموضوع حيث يضيف قائلا:

«ان مديرية قنا تصرف مائة أردب من القمح شهريا لآحمد عبود باشا بناحية أرمنت بدعوى تموين المستخدمين وتصرف المديرية أيضا ثلاثمائة أردب قمحا شهريا لمصنع السكر بأرمنت بدعوى تموين العمال»^(٢٠).

وعلى ضوء المناقشات الحامية التى دارت فى مجلس النواب أمكننا الوصول الى عدة عناصر تشكل السياسة الحزبية التى سارت عليها الحكومة ومن أهمها: أولاً : أن تفتيش عبود باشا قد قام بزرعة مساحات طائلة من القمح أنتجت ٤٠٠ أردب وقد لجأ وكيل عبود باشا الى حيلة يوهى أنه ادعى ان ما أنتجه التفتيش من القمح لا يتعدى الحاجة الى التقاوى وبذلك فوت على الحكومة الحصول على حصتها التى تقدر ٢٤٠ أردب ثم حصل التفتيش فيما بعد على حصته من التقاوى من بنك التسليف.

ثانياً : ان الحصة التى تصرف لدائرة عبود باشا ولمصنع السكر تقدر بربع تموين مركز الأقصر البالغ عدد سكانه ١٧٥ ألف.

ثالثاً : ان العاملين بمصنع السكر ودائرة عبود باشا يحصلون على مستحقاتهم من القمح كغيرهم من المواطنين بواسطة البطاقات التى أعدت لهذا الغرض^(٢١).

ولعل بعض الاعضاء المعارضون للحكومة داخل مجلس النواب قد طلبوا من وزير التموين وضع ضوابط موضوعية يتم على أساسها توزيع الحاصلات الغذائية الا أن الفالابية الوفدية قد صادرت هذا الاقتراح بحجة أن مديريات مصر تختلف عن بعضها فى أمور جوهرية وما يصلح فى الوجه البحرى قد لا يصلح فى الوجه القبلى^(٢٢) ويبدو بطلان حجة الحكومة اذا ما وضعنا فى الاعتبار حاجة جميع المواطنين سواء فى الوجه القبلى أو البحرى الى المواد التموينية وأن الهدف من الاقتراح الذى تقدمت به المعارضة لا يمكن أن يعترض عليه الا المفرضون والمستفيدون من النظام القائم. وشهدت القرية المصرية فترات

عصبية بسبب قلة انتاجية محصول القطن بسبب انخفاض سعره واستيلاء الحكومة على المحاصيل الزراعية مما أدى الى ارتفاع سعرها فقد كان على الفلاح الصغير أن يشتري ما يسد رمق أسرته من السوق السوداء والذي وصل سعر أردب القمح فيه على سبيل المثال عشرة جنيهات في حين أن الحكومة كانت تستولى عليه بثلاثة جنيهات فقط، وقس على ذلك باقى المواد الغذائية الأخرى ومن الواضح أن الحكومة أحست بحرج شديد أمام تلك الحالة المتردية ولذا فقد تقدمت بمشروع تجميد الأقساط المتأخرة والمستحقة للبنك الزراعى المصرى والبنك العقارى المصرى وبنك الأراضى المصرى وحتى آخر ديسمبر ١٩٤٢ (٣٣) .

ولعل الهدف من هذا القانون على ما يبدو كان بسبب ما تفشى في البلاد من معاملات الربا وعجز الفلاح عن المسداد مما اضطره الى الاقدام على بيع الاراضى الزراعية لصالح المرابين وأغلبهم من عملاء الاقطاعيين والباشوات مما أودى بضياع الملكيات الصغيرة (٣٤) .

وبصدد دراسة الملكيات الزراعية وتطورها تبدو عدة حقائق غاية في الخطورة من أهمها:

أولا : أن كبار الملاك (أى الذين يملكون ٥٠ فداناً فأكثر) وعددهم ١٨، ١٢ كانوا يملكون ٢٥، ٨ فداناً أما بقية السكان وعددهم ما يقرب من ١٥ مليوناً فلا يملكون شيئاً (٣٥) .

ثانياً : أن مقدار الاراضى التى كان يملكها كبار الملاك كانت في زيادة مستمرة وهذه الزيادة لا يمكن أن تكون الا على حساب صغار الملاك الذين يفقدون أملاكهم، ووفق الاحصاءات الرسمية فلقد كان كبار الملاك يملكون في سنة ١٩٢٩ - ٢٤٨١٢٥ فداناً، وفي سنة ١٩٤٠ أصبح ما يملكونه ٢٤٩٦٥٤٦ فداناً، وفي سنة ١٩٤١-٢٥٠٨٢٨٦ فداناً وفي نفس الوقت قل عددهم من ١٢٢٤٨ إلى سنة ١٩٣٩ الى ١٢، ١٨ في سنة ١٩٤١ (٣٦) .

ويشير أحد أعضاء مجلس الشيوخ في سخريه قاتلاً :ولو استمر الحال على تلك الطريقة فقد تصل النتيجة الى أن يملك ألف مالك مثلاً الاكثرية الساحقة لاراضى القطر. (٣٧)

ثالثاً : لقد انخفض سعر الفدان من الاراضى الزراعية الى قيمة النصف تقريبا عن نظيره قبل سنة (١٩٣٨)^(٢٨) ، ولذا فقد شهدت الفترة من ١٩٣٩ وحتى أوائل ١٩٤٤ أكبر تحول فى شكل الملكيات الزراعية وكانت جميع هذه التحولات تتم لصالح كبار الملاك الذين كانوا فى الغالب لا يقطنون القرى وانما كانوا يمارسون دورا اقتصاديا خطيرا عن طريق وكلائهم فى القرية.

ونظرا لان الظاهرة كانت صارخة بسبب ما يمكن أن يترتب عليها من هزات إجتماعية عنيفة حيث أن الحروب الكبرى يتبعها دائما نشاط زائد فى السعى الى عدالة التوزيع للثروات وعدالة الاستمتاع بالحياة ولم تكن ظهور الشيوعية عقب الحرب العالمية الاولى فى دولة تبلغ مساحتها سدس مساحة العالم من قبيل المصادفة. لذا كان لزاما أن يعاد النظر فى الفروق الطبقيه الشاسعة داخل المجتمع المصرى. ومن هنا فقد تقدم النائب محمد خطاب (عضو مجلس الشيوخ) بمشروع قانون يحظر شراء الاراضى على الذين تزيد املاكهم عن خمسين فداناً^(٢٩) ويبدو أن هذه لم تكن المرة الأولى التى يتقدم فيها بعض النواب بطلب تحديد الملكية الزراعية حيث سبقتها دعوى عبدالرحمن عزام سنة ١٩٢٤ حينما تقدم للبرلمان طالبا تحديد الملكية بمائة فدان للشخص الواحد^(٣٠).

وعلى الرغم من أهمية هذا المشروع وما يترتب عليه من استقرار الحياة الاقتصادية إلا أن القانون فى صورته النهائية قد خلا من المحتوى الاجتماعى لصالح السواد الاعظم من الشعب ويبدو هذا واضحا من خلال مواد ، التى جاءت على النحو التالى :

مادة ١ : كل شخص يملك خمسين فداناً أو أكثر من الاراضى الزراعية لا يجوز أن ينتقل الى ملكيته أرض زراعية جديد فوكل عقد يؤدي الى ذلك يعد باطلا.

مادة ٢ : لايسرى حكم المادة السابقة على الاراضى الزراعية التى تؤول الى الافراد بطريقة الميراث.

مادة ٣ : لايجوز الوقف فيما لايزيد على الخمسين فدانا للشخص الواحد اذا لم يكن وارثا، فاذا كان وارثا فلا يجوز أن يزيد ما يوقف عليه من حصته الشرعية أكثر من خمسين فدانا أيهما أكثر.

مادة ٤ : يستثنى من أحكام هذا القانون أطيان الحكومة والاراضى غير المستصلحة والتى لا تدفع عنها ضريبة أطيان .

مادة ٥ : على وزير المالية والعدل تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه^(١١).

وأعتقد أن هذا القانون لم يحقق أى نوع من التغيير فى شكل الملكيات الزراعية حيث كان من السهل التحايل عليه وشراء الاراضى بأسماء الانباء والاقارب وبمقارنة شكل الملكيات عقب صدور هذا القانون بنظائرها قبل صدوره يبدو أنه لم يحقق الغرض الذى أنشئ من أجله وهو الحد من ضياع الملكيات الزراعية الصغيرة لصالح كبار الملاك ومن الواضح أن انتشار الملكيات الصغيرة يؤدي بدوره الى انتشار التعاون الزراعى الذى لم يقدر له فى مصر أى نجاح فى الفترة موضع البحث .

ووفق اعتقادى فإن المحافظة على الملكيات الصغيرة تعد من أهم مظاهر الإستقلال الحقيقى حيث ان الاستقلال الاقتصادى وتعميق الشعور بالانتماء وكرامة الافراد التى يتكون من مجموعها كرامة الوطن كل هذه الامور تعد جذورا أكيدة للاستقلال السياسى وكلما ارتفع مستوى المعيشة للأفراد زادت بلا شك قوة الامة وحيويتها .

ثانيا ، الصناعة والتجارة واخضاعهما لخدمة الحلفاء :

لقد كانت الحرب العالمية الثانية فرصة للمزيد من النمو الصناعى حيث أخذت الصناعة المصرية تتمش انتعاشاً حقيقيا وخصوصا بعد اشتراك ايطاليا الى جانب ألمانيا فى الحرب مما ترتب عليه إغلاق البحر المتوسط أمام حركة

التجارة ومن ثم اعتمدت كافة الصناعات على المواد المحلية سواء منها ماكان خاصا بمصانع الحلفاء أو ما كان خاصا بنشاط الرأسمال الوطنى ، فخلال الحرب قد نمت الصناعة بمعدل ٥,٥% سنويا وزاد انتاج صناعة النسيج بمعدل ١٤,٥% فى العام الواحد ووصل الناتج القومى من الصناعة عموما من أربعة ملايين سنة ١٩٣٩ الى ثلاثة وعشرون مليونا سنة ١٩٤٣^(١٢) .

وعلى ضوء النمو الصناعى الذى شهدته البلاد خلال الحرب العالمية الثانية فلقد ازداد انسحاب المصانع الصغيرة من حلبة المنافسة ، التى تقل قيمة انتاجها السنوى عن ٥٠٠ جنيه من ٩٤,٩% الى ٣٧,٧% بينما ارتفع عدد المصانع التى يزيد انتاجها عن ١٠٠ جنيه من ١٥,٧% الى ٢٢,٧%^(١٣) .

وعلى الرغم من هذا النمو الصناعى وما ترتب عليه من ارتفاع فى متوسط دخل العامل الا أن هذا الارتفاع لم يكن يمثل القيمة الفعلية لارتفاع الحاجيات المعيشية فلقد وصل متوسط دخل العامل شهريا ٢٩٢ قرشا فى حين أن اردب القمح قد وصل سعره فى السوق الى ما يقرب من عشرة جنيهات^(١٤) .

ومن المعتقد أن حكومة الوفد لم تدرك الدلالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى تركتها آثار الحرب حيث زادت الهوة بين الأغنياء والفقراء ففى بين عامى ١٩٤٠ - ١٩٤٤ ارتفع عدد أصحاب الملايين فى مصر من ٥٠ الى ٤٠٠ . وزادت الودائع فى البنوك من ٤٥ الى ١٢٠ مليون من الجنيهات^(١٥) .

وعلى الرغم من زيادة عدد أصحاب الملايين وارتفاع حجم الودائع فى البنوك ألا أن هاتين الظاهرتين لم يواكبهما نموا ملحوظا فى الاقتصاد الانتاجى ففى عام ١٩٤٢ أغلق ما يزيد على ١١٠,٠٠٠ نول من أنوال النسيج بسبب عدم قدرة هذه المصانع الصغيرة على المنافسة وعجزت الحكومة عن ايجاد حل لهذه المشكلة ولما تقدم النائب محمد الفرنوائى عضو مجلس النواب بسؤال الى وزير التموين بخصوص الآثار التى نجمت عن الحرب فيما يتعلق بمصانع الفزل وما تحصل عليه القوات البريطانية وهل هناك علاقة بين ما تحصل عليه القوات البريطانية والحالة المتردية لمصانع الفزل الصغيرة . لجأ وزير التموين الى

الغموض في اجابته ملقيا بالمسئولية على الوزارات التي تماقبت على الحكم منذ قيام الحرب وعلى حد قوله : إن السياسات الخاطئة التي سارت عليها الحكومات السابقة هي التي أوصلت البلاد الى هذه الحالة (١٦) .

وبينما طرأ تحسن واضح على بعض الصناعات الاخرى مثل المواد الكيماوية وصناعة أواني التمهبة وصناعة البطاريات الكهربائية وتعليب الخضروات وصناعة المطاط فقد تعرضت صناعة الحرير الصناعي للتدهور لعدم وجود المواد الأولية ، وكادت تغلق المصانع ، لولا تدخل الحكومة وتقديم بعض المعونات لها (١٧) .

أما باقى الصناعات التي كانت مرتبطة بحاجة الحلفاء فقد حدث فيها نمو وازدياد مستمر حيث زاد انتاج صناعة الجبن من ٥٠ الى ١٠٠ . طن في العام في الفترة قبل الحرب الى ١٨٠٠ ، طن عام ١٩٤٢ وزادت صناعة تجفيف الخضر والفاكهة من لا شيء تقريبا الى ١٧٠٠ . طن في المتوسط وبلغ انتاج صناعة النشا وهي إحدى الصناعات التي أوجدتها الحرب ٧٥٠٠ طن سنويا كما زاد انتاج صناعة الاسمنت من ٣٦٥,٠٠٠ طن قبل الحرب الى ٤٢٠,٠٠٠ طن بعد الحرب (١٨) .

وعلى ضوء الاعتبارات العديدة التي اقتضتها ظروف الحرب فقد كان من الطبيعي أن يواكب هذا كله نموا ملحوظا في الصناعة حتى يمكن استيعاب حاجة السوق من الانتاج والاستهلاك فأخذ عدد المصانع في الازدياد حتى بلغ عام ١٩٤٤ - ١٢٩,٢٢٠ مصنعا بلغ عدد المشتغلين فيهم ٤٥٧,٩٥٤ (١٩) . ويلاحظ تركيز الانتاج الصناعي في يد قلة من الرأسماليين المصريين بعد أن انعدمت المنافسة بينهم وبين أصحاب المصانع الصغيرة ، وتفسيرا لهذه الظاهرة التي تركت بعدا اجتماعيا خطيرا على المجتمع المصرى خلال تلك الفترة فمن الممكن ردها الى عدة أسباب :

أولا : لقد ظهرت سياسة الاحتكار في أشكال متعددة ولفئة ارتبطت مصالحها ببعض العناصر التي كانت قريبة من الحكومة وكان للشركات الأجنبية الدور الأساسى في تقاوم هذه المشكلة .

ثانياً : لقد اعتمد حزب الوفد بدءاً من سنة ١٩٤٢ على بعض العناصر الرأسمالية التي تمثل ثقلاً هاماً داخل المجتمع المصرى وكان من الصعب على هذه العناصر أن تتجاهل مصالحها الاقتصادية بل على العكس فقد اتخذت من موقعها الجديد داخل الهيئة الحاكمة فرصة للحصول على العديد من التسهيلات سواء فى شكل أذونات تصدير واستيراد أو إعانات كانت تخصصها الحكومة لبعض الصناعات التى على وشك الانهيار .

ثالثاً : ارتباط عدد كبير من الرأسماليين بمصالح الاحتلال الذى سهل لهم فى مناسبات عديدة الحصول على بعض الامتيازات التى عجز أصحاب المصانع الصغيرة من الحصول عليها ، وأمام اختفاء المنافسة الأجنبية وازدياد الطلب على الانتاج المحلى وحاجة جيوش الحلفاء الى العديد من المواد الصناعية فقد انتعشت الصناعة عموماً وانعكس ذلك على ميزانيات الشركات المنتجة ومقدار الأرباح التى تحصل عليها .

ووفقاً لما أقره مجلس الشيوخ فإن وزارة التجارة والصناعة قد عنيت بكافة الأساليب التى من شأنها الأخذ بيد الصناعات المحلية وتنشيطها والعمل على انشاء بنك صناعى تقتصر مهمته على دعم الصناعات المحلية وتشجيعها^(٥٠) .

ومن الملاحظ أن الرأسماليين المصريين قد نشطوا نشاطاً ملحوظاً وغامروا بتمويل أنواع من الصناعات التى اقتضتها ظروف الحرب مثل صناعة الكيماويات وإنتاج الحرير الصناعى وصناعة المعلبات الغذائية وغير ذلك من الصناعات التى تخدم جيوش الاحتلال ، وبلغ عدد الشركات المساهمة التى أنشئت خصيصاً لهذا الغرض ٢٧٥ شركة مساهمة بلغ رأسمالها فى مجموعه ٧٨ مليون جنية منها شركة مصرية الجنسية بلغ رأسمالها فى مجمله ٦٩ مليون جنية^(٥١) .

ولاشك أن نجاح هؤلاء المغامرين لم يكن مرده الى كفاية خارقة أو موهبة متميزة وإنما مرده الى تأثير هذه النخبة فى نظام الحكم والتمتع بالحماية الجمركية اذا ما هددت صناعاتهم من المنافسة الأجنبية ، ولذا فقد تميزت

الرأسمالية المصرية بخصائص معينة : أهمها أنها لم تتجه الى التخصص فى مجالات اقتصادية معينة وانما كان فريق كبير منها يجمع بين المجالات الثلاثة ، تارة صناعة أو مال رغبة فى الكسب السريع الميسور وامتلاك حرية الحركة التى تمكنه من تحقيق أكبر عائد من الربح فى أقل وقت ممكن (٥٢).

وبعد هذا المرض يتبين أن الحرب العالمية الثانية قد أفادت الرأسمالية المصرية فائدة عظيمة فى تدعيم مركزها المالى وقوتها الاقتصادية وقد ظهر ذلك عند انتهاء الحرب حيث تراكمت رؤوس أموال ضخمة فى أيدي هذه الطبقة جعلت منها قوة اقتصادية واجتماعية هامة (٥٣) . وبرزت فى محيط الرأسمالية الوطنية مجموعة كبيرة من أسماء الباشوات والبيكوات الذين جمعوا بين الاقتصاد والسياسة ومن أبرز هؤلاء حافظ عفيفى باشا الذى كان عضواً فى مجلس إدارة ٢٢ شركة ، عبد المقصود أحمد بك الذى كان عضواً فى مجلس إدارة ١٤ شركة ثم أحمد فرغلى باشا الذى كان عضواً فى مجلس إدارة ٢٧ شركة ، اسماعيل صدقى الذى كان عضواً فى مجلس إدارة تسع شركات ، أما أحمد زيور باشا فقد كان عضواً فى مجلس إدارة ست شركات (٥٤) .

وعلى الرغم من كل ذلك فقد لاحظ حافظ عفيفى باشا من خلال احصاء رسمى بأن - أربعة ملايين شخص من سكان مصر يعيش الفرد منهم بإيراد يقل عن جنية واحد فى الشهر أى بنحو ثلاثة قروش فى اليوم - ويلاحظ أيضاً أن الضرائب غير المباشرة التى يقع عبؤها على الطبقات الفقيرة تمثل ٧٥ ٪ من الإيرادات العامة وأن مرتبات الموظفين ومعاشاتهم تستنفذ ٤١ ٪ من اجمالى مصروفات الدولة (٥٥).

وترسنت البلاد لحالة من النهب لصالح البريطانيين وبعض الرأسماليين المصريين وعلى سبيل المثال فإن السلطات البريطانية استغلت فرصة ربط الجنية المصرى بكتلة الاسترليني ولجأت الى اصدار سندات على الخزانة البريطانية واستخدامها كغطاء مالى لما يصدر من أوراق نقد مصرية تتسلمها السلطات البريطانية لتشتري بها كل ما تريد من السوق المصرية وتسدد بها أجور جنود

الاحتلال والعاملين في المعسكرات ، وقد أدى ذلك ، بطبيعة الحال الى تزايد شديد في كمية الصادر من النقد الورقي^(٥٦)

وكذلك فان مصلحة الجمارك أعفت السلطات البريطانية في مصر من ضرائب مستحقة على السلع المستوردة طيلة مدة الحرب ، بلغت قيمتها ٧٩, ٧٧٢, ٦١ جنيهها مصريا أما مجموع الضرائب التي تنازلت الحكومة المصرية عن تحصيلها من البضائع المصدرة فبلغت قيمتها ٢٢٩, ١٨٨, ١٠ جنيهها^(٥٧) وكان من الطبيعي أن يواكب كل هذا ارتفاعا ملحوظا في الاسعار ونقصا أكيدا في الدخل القومي للبلاد ، بدأ هذا واضحا في عدم مقدرة الحكومة على استئجاب الكم الهائل من المشاكل الاقتصادية الناتجة عن الحرب .

وعلى الرغم من أن معاهدة ١٩٣٦ قد حددت شكلا واضحا للعلاقات بين مصر وبريطانيا الا أن الفترة من ١٩٤٢ وحتى ١٩٤٥ قد شهدت تجاوزا أكيدا لبنود المعاهدة وتحولت مصر الى ضيعة بريطانية بدأ هذا واضحا من تطويع الاقتصاد المصري بما يهدف الى خدمة جيوش الحلفاء ، وفوضت الحكومة البريطانية اللورد كيلرن في عقد الاتفاقات وإبرام المعاهدات التجارية مع الحكومة المصرية^(٥٨) وعلى ضوء الاتفاقات التجارية التي أقرها مجلس الوزراء المصري بجلسته المنعقدة في ٢٣ فبراير ١٩٤٢ فقد أقتصرت بنود المعاهدات على ما تورده الحكومة المصرية لجيوش الحلفاء من مواد تموينية وصناعية دون التعرض لحاجة السوق المصرية للبضائع والمنتجات البريطانية^(٥٩) .

ولذا فالتنا نعمتقد أن هذا النوع من الاتفاقات لم يراع فيه مصالح مصر الاقتصادية لأنه كان يلزم الحكومة المصرية بامداد جيوش الحلفاء بأوراق النقد المصرية التي يتعامل بها جيش الاحتلال في شراء حاجياته المعيشية من المواد التموينية المصرية المخصصة أصلا للشعب المصري ولم يراع الجانب المصري في هذا الاتفاق الأزمات التموينية الحادة التي أحدثت خلاا ملحوظا في الاقتصاد المصري وزيادة في أخضاع الاقتصاد المصري لكي يخدم جيوش الحلفاء فقد اخترعت الحكومة البريطانية ما يسمى بمركز تموين الشرق الأوسط والذي كان يهدف في ظاهره الى تنشيط التجارة بين دول الشرق الأوسط أثناء الحرب الا

أنه كان يهدف إلى باطنه إلى إمداد جيوش الحلفاء بالمواد الغذائية والتموينية التي يصعب استيرادها من بريطانيا زمن الحرب^(١٠) .

ووفق هذه الحقيقة فإنني لا أتفق مع الرأي القائل : بأن هذا المكتب قد حقق نجاحا لا يستهان به في تنشيط التجارة بين دول الشرق الأوسط أثناء الحرب ويعتقد صاحب هذا الرأي أن الروابط التاريخية بين الدول العربية كانت مشلولة في زمن السلم وأن هذا المكتب قد أنشأ بعض الصناعات التي لم تكن موجودة وزاد الانتاج المحلي واستغنى عن السلع المستوردة وقام المكتب بالقضاء على الاحتكارات والتخزين في المواد الغذائية^(١١) .

وعلى ضوء الظروف الاقتصادية الناجمة عن الحرب فإن هذا المكتب قد أحدث نوعا من التوازن في العلاقات التجارية إلا أن هذا التوازن لم يكن لصالح المصريين بقدر ما كان يهدف إلى إمداد الجيوش البريطانية بالمواد التموينية التي تمثل الدافع الحقيقي من وراء إنشاء هذا المكتب ولعل هذه كانت بداية استعمال اصطلاح كلمة الشرق الأوسط كاصطلاح سياسى عندما اعتبر الشرق الأوسط وحدة واحدة من حيث حاجاته ومن حيث تنمية إمكاناته وعقدت العديد من المؤتمرات التي تمخضت عن هذا المكتب وكانت في معظمها ذات طابع اقتصادى تجارى^(١٢) .

وإذا كان لهذا المكتب من فضل فإنه قد لفت نظر الدول العربية إلى أهمية التخطيط والتعاون في القضايا الاقتصادية بين الاقطار العربية وعلى ضوء المصالح البريطانية فإن أى تعاون أو تقارب بين الدول العربية أو أى تنسيق في سياسة بريطانيا مع الدول العربية سيعود حتما بالفائدة على قضية الحلفاء وعلى سلامة جيوشهم المحاربة في المنطقة وبذلك تحصل بريطانيا على تأييد الدول العربية مجتمعة من خلال التنسيق الاقتصادى الذى كان يحمل بعدا سياسيا أكيدا .

وإذا كانت بريطانيا قد تمكنت من إخضاع الاقتصاد الزراعى والصناعى لخدمة أهدافها فإنها لم تعدم الوسائل التي مكنتها من إخضاع الجانب التجارى أيضا ليس برسم سياسته فقط وإنما عن طريق الهيمنة الفعلية حيث استحدث

ما يسمى " بالفرقة التجارية المصرية البريطانية لتنمية العلاقات بين الحليفتين"^(١٣).

وعلا بمفهوم القائمين على الفرقة التجارية المصرية البريطانية فقد شارك الاعضاء البريطانيون في وضع السياسات التموينية والتجارية للحكومة المصرية وعلى حد قول أحد مؤسسي هذه الفرقة «أن العلاقات التجارية بين مصر وبريطانيا وتميتها كفيل بجعل علاقة البلدان وصادقتهما وطيدة»^(١٤) وفى اجتماع الفرقة التجارية بلندن في ١٩٤٢/١١/٨ أعلن حسن نشأت باشا أن الميزان التجارى بين مصر وبريطانيا الآن في مصلحة مصر وذلك للقيود المفروضة على الصادرات البريطانية لظروف الحرب ولأن عددا كبيرا من القوات يقيم في مصر . ومما جاء في التقرير الذى قدمه المجلس عن أعمال الفرقة : أن صادرات بريطانيا الى مصر هبطت بمقدار ٤٨% مع بدايات الحرب^(١٥) .

وعموما فإن بريطانيا كانت تهدف من اقامة سواء مركز تموين الشرق الاوسط أو الفرقة التجارية المصرية البريطانية الى امداد القوات المحاربة فى الشرق بالمواد التموينية والغذائية ومن هنا فقد تأثرت تجارة مصر الخارجية بسبب الصعوبات الشديدة سواء بسبب تعذر وسائل النقل البحرى أو بسبب الالتزامات التى فرضتها المعاهدات المصرية البريطانية وكان من الضرورى هبوط حجم التجارة الخارجية هبوطا محسوسا اذ بلغت قيمه الصادرات عام ١٩٤٢ - ١٩,٢٩٠,٠٠٠ جنيه مصري مقابل ٢٢,٦١٢,٠٠٠ جنيه مصري فى سنة ١٩٤١ أى عجز قدره ٣,٣٢٠,٠٠٠ جنيه^(١٦) .

أما تجارة الواردات فقد نشطت فى النصف الأول من عام ١٩٤٢ ثم عادت الى الهبوط على أثر الرقابة عليها فى البلاد المصدرة وقلة وسائل النقل وقد بلغت جملة الواردات ٥٥,١٢,٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩٤٢ مقابل ٣٣,١٣٧,٠٠٠ سنة ١٩٤١ أى بزيادة قدرها ٢٢,٣٧٥,٠٠٠ وبذلك أصبح العجز الظاهر فى الميدان التجارى ٣٦,٢٢٢,٠٠٠ جنيه مصري^(١٧).

على أن هذا العجز فى الميزان التجارى لا يمثل الحقيقة لاعتبارين هامين:

أولهما : ما اشترته الحكومة البريطانية من القطن منفردة أو باشتراكها مع الحكومة المصرية لم يتم تصديره بأكمله وإن كان ثمنه قد دفع فعلا للبائعين ولو أن هذا القطن صدر بالفعل لأضيف الى قيمة الصادرات ولظهر الميزان التجارى على حقيقته ، ومن الصعب ان لم يكن من المتعذر حصر كميات هذا القطن بمختلف أنواعها ورتبها وتقدير ثمنها تقديرا حقيقيا لما تتطلبه هذه العملية من دقة التفاصيل وتعدد الأرقام .

ثانيهما : أن بعض الاصناف المستوردة كانت مشاعا بين الاستهلاك المحلى واستهلاك القوات الحليفة المرابطة فى مصر أى أن مجموع ثمنها موزع بين هذين المستوردين الرئيسيين فدفعت مصر ثمن نصيبها منها أما نصيب القوات المرابطة فى مصر فدفعت من أموال غير مصرية ودفع خارج مصر..

وعلى ما يبدو فإن الحكومة المصرية لم تتمكن نظرا للاعتبارين السابقين من تحديد حجم الميزان التجارى بالمعنى الصحيح اعتقادا منها بأن بقاء بعض المشاكل التجارية وعلى رأسها مشكلة القطن المصرى تحول بين الحكومة وبين حقيقة الميزان التجارى^(٦٨) .

والملاحظ أن عمليات الاستيراد قد واجهت العديد من الصعوبات مما اضطر الحكومة البريطانية الى ابلاغ السلطات المصرية عدم الترخيص بتصدير وشحن البضائع الى بلاد الشرق الاوسط ومن بينها مصر ما لم تصلها توصية من مندوبها فى مركز تموين الشرق الاوسط الذى اجتمعت لديه المعلومات الخاصة بوسائل الشحن والمقادير التى يمكن تصديرها من المناطق المختلفة^(٦٩) ونظرا للهزات الاقتصادية العديدة التى لحقت بالاقتصاد المصرى طوال فترة الحرب لذا فقد اتسم الميزان التجارى بالمعجز الدائم والمستمر الذى وصل فى مجموعه الى ما يقرب من مائة مليون جنيه مصرى(اوائل ١٩٤٤)^(٧٠) .

وعلى ضوء ما سبق فإن مصر وإن لم تعلن الحرب على ايطاليا وألمانيا الا فى فبراير ١٩٤٥ إلا أنها قد أسهمت بنصيب كبير فى العمليات الحربية مما كان له

الآثر البالغ في انتصار بريطانيا وحلفائها على المحور حيث كان تمويل جيوش الحلفاء من المواد الغذائية والصناعية وقد أخضعت مصر انتاجها الزراعي والصناعي والتجاري لمقتضيات هذا التمويل وليس خافيا أن تمويل الجيوش من أهم أسباب ثباتها وقوتها، وقد بذلت مصر في هذا السبيل تضحيات جسيمة، إذ كان تمويل الحلفاء دون مقابل بل كان بطريق التسليف الذي نشأت عنه مشكلة الارصدة الاسترلينية والتي سبق الحديث عنها في موضع آخر من هذه الدراسة.

المتغيرات الاجتماعية في ظل الحرب،

وإذا كانت مصر قد أعلنت الأحكام المرفقية منذ بداية الحرب وبدا هذا واضحا في العديد من الإجراءات الاستثنائية فإن ما ترتب على هذا الاجراء السياسى من ردود فعل داخل المجتمع المصرى يعد بعدا اجتماعيا واضحا حيث عاشت الجماهير في حالة أشبه بالمأساة وبدا هذا في العديد من أشكال القلق النفسى وانتشر الهمس بين أوساط المصريين البسطاء بأن أركان الحرب البريطانية قد اقترحت على الحكومة المصرية إرسال جيش من المتطوعين المصريين لخوض معارك الحرب على الجبهة الأوربية كما تردد في ريف مصر بأن الدواب والمواشى سوف تصادر وأن مديري المديريات المصريين سوف يستبدل بهم ضباط انجليز^(٧١) وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية قد حاولت في العديد من المناسبات أن تكذب هذه الدعايات الا أنها لم تستطع بأى حال أن تقلل من حجم الكراهية الشديدة التي يكنها المصريون للاحتلال البريطانى.

وضاعف من حجم هذه الكراهية تصرفات ضباط وجنود جيش الاحتلال التي تتناقض مع عادات وتقاليد الشعب المصرى سواء وهم في الشوارع والطرق وبيعضهم في حالة سكر وتمددت حالات الاعتداء على الفتيات المصريات وفي كل الاحوال عجزت الحكومة المصرية عن محاكمة المتهمين بحجة ان المعاهدات بين مصر وبقية دول الحلفاء كافية لمحاكمتهم^(٧٢).

وتعددت حالات اعتداء الجنود الانجليز على بعض القنصيات المصرية وصلت بعض الاحيان الى هتك العرض^(٧٣) . وفي كل الحالات كانت الحكومة المصرية لا تملك الا أن ترفع الامر الى هيئة أركان حرب الجيش البريطاني^(٧٤) مما يعد من وجهة نظرنا اعتداء صارخا على استقلال مصر وشرفها .

وتعددت حالات الاعتداء من بعض جنود الحلفاء على بعض المصريين واكتظت أقسام البوليس بالعديد من الشكاوى^(٧٥) ووقفت السلطات المصرية عاجزة عن منع تكرار مثل تلك الاعتداءات، ونظرا لتغلغل الوحدات العسكرية داخل القرى والمدن المصرية وما يترتب على ذلك من وقوع العديد من المشاكل فقد تقدم أحد أعضاء مجلس النواب بسؤال الى رئيس الحكومة عن امكانية نقل تلك الوحدات بعيدا عن الاحياء السكنية^(٧٦) ونظرا لعدم قدرة الحكومة على اتخاذ قرار فى مثل تلك الحالات فقد تذرعت بطرووف الحرب بسبب مسائل الاعداد والتموين وغير ذلك. وعلى حد تعبير رئيس الوزراء : ان الشعب المصرى قد ضحى بالكثير وبمزيد من الصبر ستقضى بريطانيا بكل مطالبنا^(٧٧) .

وعلى ضوء تطور العلاقات المصرية البريطانية حتى نهاية الحرب فقد ثبت عكس هذا الاعتقاد وبدا واضحا أن معاهدة ١٩٣٦ كانت ترضية للزعامات المصرية لم يترتب عليها أى نوع من الاستقلال بل استباحة بريطانيا لنفسها كل موارد الحياة المصرية ، مما ترتب عليه بالضرورة أحداث خلل فى الاقتصاد المصرى لازمة عدم تناسب الخدمات العامة مع الانتاج مما ترك العديد من المتاعب الاجتماعية وعلى حد تعبير وزير المالية فى بيانه امام مجلس النواب حيث قال : ان للحرب أثرا أشد وأخطر ولعل أخطر الشر فيه أنه يؤدى الى تضخم خلقى حيث يسرى التضخم من مرافق الناس الى اخلاق الناس ومن قيم المال الى قيم الرجال حيث تتضخم المطامع والشكايات ويندفع البعض مخاطرا ، مغامرا ، مقامرا ويبدو ذلك فى النهرب والتهريب واستغلال ضعف الضغفاء وحاجة الفقراء وهكذا ينزلق الضغفاء سميا وراء الريح الحرام لايعينهم فى ذلك إلا أن تتضخم بطونهم ولو جرد الفقير من الطعام، ولما كان هذا التضخم الخلقى مرتبطا بالتضخم النقدى ونتيجة حتمية له فالتفاعل بينهما شديد كل يفعل فعله فى الآخر^(٧٨) .

وقد يتصور البعض أن الحرب قد أحدثت تقدما في شتى المجالات الاقتصادية^(٧٩) إلا أن ماترتب على تلك الحرب من تناقضات اجتماعية وبلورة (مايسمى) بالصراع الطبقي ولأول مرة يعد أمرا خطيرا وذلك لازدياد حدة الفوارق بين من يملكون ومن لا يملكون إلى جانب موجة الغلاء وارتفاع الأسعار وحدة التضخم ومن هنا فقد اهتزت المبادئ الأخلاقية.

ويعتقد البعض أن تردى الأوضاع الاجتماعية في القرى المصرية كان بسبب المعتقدات الاستسلامية التي أفلح كبار الملاك في نشرها باسم الدين وبواسطتها استطاع كبار الملاك إخضاع الفلاحين لنفوذهم الاقتصادي والاجتماعي^(٨٠) إلا أننا لا يمكننا أن نقبل هذا الرأي لأن الغالبية العظمى من الفلاحين كاد أن يقتلها البؤس والفقر إلا أن مرد ذلك لم يكن بسبب المعتقدات الاستسلامية التي أفلح كبار الملاك في نشرها باسم الدين (كما يعتقد صاحب هذه الرواية) وإنما كان بسبب السياسات الخاطئة للحكومات المصرية المتعاقبة والتي أهملت في برامجها النهوض بحالة الفلاح المصري والارتفاع بمستواه الاجتماعي ويلاحظ أن كل الأحزاب المصرية قد اهتمت بالبرنامج الاجتماعي الذي يستهدف رفع مستوى الفلاح المصري وكل الأحزاب المصرية تقريبا بما فيها حزب الوفد قد اهتمت بالبيانات الانشائية بعيدا عن الواقع العملي ووضع الخطط والبرامج التي تستهدف الارتفاع بمستوى القرية المصرية ووفق الوثائق الرسمية فقد وصل متوسط الدخل القومي تسعة جنيهات للفرد سنويا^(٨١).

وعلى الرغم من أن بعض الحكومات قد وضعت يدها على أساس المشكلة حيث أوضحت الحكومة في إحدى تقاريرها أهمية التضامن الاجتماعي بين أبناء الوطن على اعتبار أنه لا يمكن أن يتحقق هذا الهدف إلا بتحقيق العدالة الاجتماعية برفع مستوى الحياة العامة لطائفة كبيرة من أبناء هذا الوطن تثن تحت أثقال الفقر والمرض والجهل ولابد من تكاتف كل الجهود نحو علاج هذه الأدواء الثلاثة والعمل على خلق طبقة من صغار الملاك تحيا حياة انسانية في المستوى الأدنى الذي تراه البلدان المتقدمة^(٨٢) إلا أنه لم تبذل أى جهود عملية لتحقيق هذه الغاية مما يجعلنا نعتقد أن هذا الاعلان كان لمجرد المزايدة بهدف ارضاء تلك الطبقات المدممة.

وتجددت تلك المحاولة مرة ثانية حينما تقدم أحد النواب بسؤال إلى الحكومة حول الأحوال الاجتماعية السيئة التي يحيها معظم الفلاحين المصريين وماهى جهود الحكومة فى هذا الصدد. وفى هذه المرة أيضا لم تقدم الحكومة على اجراءات عملية وإنما كل ما فعلته هو وعود طالما تتبدد بمجرد انتهاء الدورة البرلمانية^(٨٣) ولم تقتصر سوء الأحوال عموما على الفلاح وإنما شملت أيضا الطبقة العاملة حيث ظهرت العديد من التحقيقات الصحفية عن سوء مستوى العامل وضرورة العمل على رفع مستواه. وعلى الرغم من أن العديد من المؤسسات الصناعية قد حققت ربحا كبيرا خلال سنوات الحرب وصل فى بعض الحالات إلى عشرة أمثال رأس المال المستثمر^(٨٤)، إلا أن دخل العامل المصرى قد ارتبط بالارتفاع المستمر بالمواد التموينية الأساسية ومن خلال الجدول التالى يمكن معرفة مستوى الحياة التى يحيها العامل المصرى.

| اسم الشركة | إيراداتها فى عام ١٩٤٢ | متوسط أجر العامل فى اليوم |
|-----------------------|-----------------------|---------------------------|
| شركة السكر | ٤,٢٥٥,٤٣١ | ١٧ قرش |
| شركة الترام | ٢,٦٠١,١٣٤ | ١٢ قرش |
| شركة الور | ٦٨,٩٢٠ | ٨ قروش |
| شركة الأسمنت | ١,٩٤٥,٢٢٧ | ١٤ قرش |
| شركة المياه | ١,١٢٥,٦٧١ | ١٢ قرش |
| شبكة استخراج الفوسفات | ٤٣٠,٠٠٠ | ١٤ قرش |
| شركة زيت البترول | ٤٥١,٩١٣ | ١٠ قروش |
| شركة التوبيس القاهرة | ٧٠,٠٧٣ | ١٢ قرش |
| شركة البيرة | ٧٠٣,٢٢٥ | ٨ قروش |
| شركة جناكليس | ٢٨٣,٤١٤ | ١٢ قرش |

- ملحق بمضبطة مجلس النواب . الجلسة الثانية والثلاثين ١٢ مارس ١٩٤٠ من ١٠٠٧.
- المصدر السابق الجلسة الثامنة عشرة ٣ مارس ١٩٤١ من ٤٧٦ مقدم السؤال النائب مصطفى العسال.
- المراسية، الكتلة، ٢٨ فبراير ١٩٤٣.

ويلاحظ أننا إذا وضعنا في الاعتبار أجره العمال الدائمين ومعظمهم يعملون أسرا لا يقل عدد أفراد الواحد منها على ثلاثة، وإذا أغفلنا طبقة العمال الذهورات - الذين صدر من أجلهم الأمر العسكري الذي حدد خمسة قروش كحد أدنى لأجورهم وكانوا قبل ذلك يتقاضون أجرا يوميا يتراوح بين قرشين وأربعة، على ضوء كل ذلك يتبين مدى الفجوة الذي يقع على عاتق الطبقة العاملة والتي تعتبر عصب الحياة الاقتصادية.

وعند فحص طلاب الجامعة وهم من وسط يمثل طبقات الشعب العليا . لم يوجد من بينهم من يصلح للخدمة العسكرية سوى نسبة لاتزيد على السدس أما الخمسة أسداس الأخرى فهم غير صالحين جثمانيا للخدمة العسكرية وأما باقي طبقات الشعب فإن الأمراض كانت تقتك بهم - بنسب لاتتفق والحياة الأدمية فقد بلغ عدد المصابين بالرمم الحبيبي ١٤,٥٠٠,٠٠ أى بنسبة ٩٠% من عدد السكان وعدد المصابين بالبهاارسيا ١٢,٠٠٠,٠٠٠ أى بنسبة ٧٠% من السكان وعدد المصابين بالديدان المعوية الأخرى ٨.٠٠٠.٠٠٠ أى بنسبة ٥٠% من السكان^(٨٥).

ومن خلال بحث أعدته الدكتور عبد الواحد الوكيل وهو حجة في شؤون الصحة العامة حيث قال:

«إذا جمعنا أمراض المصريين لوجدنا جملتها أكثر من خمسين مليوناً أى أنها تكفى لإصابة شعب من خمسين مليون نفس بحيث يصيب كل شخص منهم مرض واحد فإذا وزعناها على المصريين أصاب كل شخص في المتوسط ثلاثة أمراض في وقت واحد^(٨٦).

وتاولت إحدى الصحف العلاقة بين انخفاض أجور العمال وحالة التسول التي انتشرت في أنحاء القطر وأرجعت السبب في انتشار جماعة المتسولين الذين يلجأون إلى الاستجداء عن طريق السواعد المشوهة والأرجل المبتورة إلى الغلاء المستمر في وسائل الحياة اليومية وعدم الربط بين هذا الارتفاع والأجور مما أدى إلى ترك العمل وتفضيل حياة التسول^(٨٧).

ونظرا لسوء التغذية وظهور ما يشبه المجاعة فى بعض مناطق القطر المصرى فقد انتشرت العديد من الأمراض وخصوصا مرض الملاريا والذى بدأ بصورة واضحة فى مناطق الجنوب وخصوصا فى بلاد النوبة وبعض مناطق مديرتى قنا وجرجا بدأت فى أكتوبر ١٩٤٢ ولأن الحكومة كانت تعلم جيدا أن سوء التغذية قد لعب دورا كبيرا فى حدوث المرض فقد أقرت الحكومة مبلغ ٤٢٠٠ جنية لتوزيع الأغذية على فقراء المناطق الموبوءة بحيث نال كل فقير مريض كيلة من الأذرة المويجة وأقة من زيت بذرة القطن ونصف أوقية سكر^(٨٨).

ويبدو أن الحكومة لم تكن فى حالة تمكنها من القضاء على هذا المرض الذى بدأ ينتشر فى معظم مناطق جنوب مصر ولا أدل على ذلك من أن المبالغ التى خصصت لهذا الغرض لم تكن كافية للحد من هذا الوباء اللعين فقد اعتمدت الحكومة مبلغ ١٥,٠٠٠ جنية لمقاومة البعوض، ٣٠٠ جنية، ٢٢٢ مليما لوضع خطة واهية لمقاومة الملاريا^(٨٩).

وفى منتصف سنة ١٩٤٢ أصيب بمرض الملاريا أكثر السكان حتى لم ينج منه أحد فى بعض المناطق تضرر على وزارة الصحة تحديد عدد المرضى على وجه الدقة وارتفعت نسبة الوفيات ارتفاعا يتباين تبعا للحالة الاقتصادية والاجتماعية من مسكن وملبس وغذاء ووصلت نسبة الوفيات إلى ٢٠٪ فى بعض المناطق، ١٠٪ فى مناطق أخرى^(٩٠).

وعلى الرغم من أن وزارة الصحة قد أصدرت بيانا أرجعت فيه سبب ظهور وباء الملاريا إلى سوء التغذية وانتشار الباعوض إلا أن الأستاذ الراضى قد أرجع سبب هذا الوباء إلى دخول بعوضة (الجامبيا) من الجنوب بواسطة الطائرات البريطانية حيث يؤكد أنه قد ثبت من الحقائق والبحوث العلمية أن تلك البعوضة لم توجد من قبل فى أى مكان من البلاد المصرية أو شمال السودان قبل الحرب، فلما أشدت القتال سنة ١٩٤٢ كانت منطقة البحر الأبيض المتوسط غير مألوقة فكانت الطائرات البريطانية التى تقصد مواقع الجيش الثامن بشمال أفريقيا تسلك طريق غرب أفريقيا - الخرطوم - وادى حلفا - القاهرة، ولم تمن السلطان

البريطانية في السودان بتطهير الطائرات التي تقصد وادى حلقا فمصر ومن هنا تسربت بعوضة «الجامبيا» إلى النوبة ومنها أنتشرت بواسطة القطارات ووسائل الاتصال إلى المديريات الجنوبية^(٩١).

وأيا كانت الأسباب التي أدت إلى ظهور الوباء إلا أن الحكومة المصرية لم تعمل لهذا الوضع أهمية تتناسب وخطورة الموقف يبدو هذا من المبالغ الضئيلة جدا والتي اعتمدت لهذا الغرض ومن هنا فقد استفحل الأمر وتفشى الوباء وتسبب في وفاة ٢٠٤١٦ عام ١٩٤٣^(٩٢) ولم تتمكن الحكومة من استئصال هذا الوباء إلا في فبراير ١٩٤٥ على عهد وزارة أحمد ماهر.

أما مرض التيفوس فقد ارتفعت حالات الإصابة به أيضا ووفق بيان وزير الصحة: لقد زادت الإصابة بمرض التيفوس هذا العام (١٩٤٢) عن مثله في الأعوام السابق إذ المعروف أن إصابات هذا المرض تكثر في مثل هذه الأزمات وكان أشدها خطورة في مديريات الوجه البحري وبعض مناطق الوجه القبلي مما تسبب في وفاة خمسة أطباء وهم يؤدون واجبهم. وعندما طلب بعض أعضاء مجلس النواب احصائية بعدد الوفيات التي حدثت بسبب هذا المرض أبدى الوزير عدم إمكانية حصر حالات الوفاة في الوقت الحاضر^(٩٣) إلا أن بعض الصحف قد نشرت حصرا مبدئيا بعدد الوفيات التي راحت ضحية هذا المرض والذي بلغ على حد قولها ١٢٠٠٠ حالة خلال عام ١٩٤٢ فقط^(٩٤).

ولعل أهم الآثار الاجتماعية وأخطرها والتي كانت نتاجا طبيعيا لاختلاط المصريين بالأجانب «الأزياء العامة» وخصوصا لدى السيدات والفتيات فلأول مرة في تاريخ مصر تخرج الفتاة المصرية وهي متبرجة ووصل الأمر إلى حد ظهور المرأة المصرية شبه عارية على الشواطئ وفي الأندية العامة^(٩٥)، ولذا فقد تقدم النائب محمد قرني بك باقتراح يقضى بالزام المرأة المصرية بارتداء الزي الذي يتناسب والسلوك الاجتماعي^(٩٦).

وعلى الرغم من اعتراض بعض النواب بحجة أن هذا الاقتراح غير جدير بالنظر لتعارضه مع الحرية الشخصية المكفولة في المادة الرابعة من الدستور

علاوة على أنه لا يتمتعش من الروح الاجتماعية الحديثة^(١٧)، إلا أن كثيراً من الصحف قد ثبت فكرة الدعوة إلى الحفاظ على العادات والتقاليد المصرية.

ويعرض هذا الاقتراح على مجلس النواب والشيوخ فقد حظى بالأغلبية ولذا فقد صدر القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٤٢ ويقضى في مادته الأولى بأن كل سيدة مصرية بلغت من العمر ست عشرة سنة يجب أن يكون لباسها الخارجى فى انطرافات والأماكن العامة والشواطئ ساترا لأعضاء الجسم ماعدا الوجه والكفين بحيث تكون مرسلة إلى الكفين واصلة إلى الكعبين، وألا تكون الملابس محددة لأعضاء الجسم.

وقضت المادة الثانية: بأنه لايجوز لسيدة مصرية بلغت العمر المنصوص عليه بالمادة الأولى أن تشاهد فى الطرق أو الأماكن العامة وهى محاصرة رجلا أو معه على أى حال منافية للأداب، كما لايجوز أن تخالط الرجال فى الاستحمام أو ترى على الشواطئ بلباس البحر.

المادة الثالثة: كل سيدة ارتكبت محظورا مما نص عليه فى هذا القانون تعاقب بانذارها أو ولى أمرها وإذا تكررت منها نفس الأمر يتم تعزيرها للمرة الثانية فإذا لم ترتدع يحكم عليها بغرامة قدرها عشرون جنيها أو الحبس مدة لا تتجاوز أسبوعاً^(١٨).

ووفق المذكرة الإيضاحية التى تقدم بها النائب محمد قرنى والخاصة بهذا القانون فقد بنى الاقتراح على العديد من المبررات التى كانت سببا فى استصدار قانون بهذا الشأن حيث اعتمد النائب فى مذكرته على بعض الحقائق التى يذكرها الاسلام وتتناهى مع طبيعة المرأة المصرية ومن أهمها:

١. ظهور المرأة المصرية وهى متبرجة متشبهة بالمرأة الأجنبية فى مظهرها .
٢. ظهور المرأة المصرية وهى برفقة جنود وضباط جيش الاحتلال وهى فى حالة منافية للأداب العامة.
٣. أن كل الشرائع الآلهية حثمت بالنص الصريح على النساء أن يذنين عليهن من جلابيبهن وألا يبيدين زينتهن إلا ليعولتهن... إلخ^(١٩).

لقد ووجه هذا الاقتراح ببعض الانتقادات على اعتبار أن الحياة الاجتماعية قد قطعت شوطا بعيدا فيما يختص بالأزياء ومن العيث الرجوع بالأزياء بعد هذا التقدم إلى الوراء^(١٠٠).

وكان تناول قضية الأزياء فرصة لبعض النواب لكى يتحدثوا عن الجرائم الاخلاقية التى ترتكب جهارا نهارا بلا رادع أو قانون حيث لا يعاقب القانون الفتاة البالغة ستة عشر عاما إذا ارتكبت الجريمة مع شاب تزيد سنة عن الثمانية عشر عاما^(١٠١).

وعلى الرغم من صدور هذا القانون إلا أن المرأة المصرية قد تأثرت كثيرا بسبب الحروب وماتت عنها من سوء الأوضاع الاقتصادية، ووفق دراسة أعدتها مجلة «كورونيت» حيث أرسلت أحد مراسليها إلى القاهرة ليكتب لها عن المرأة المصرية والحرب فكتب يقول: حقا لقد تأثرت حياة البعض من الحرب إلى أقصى حد... وباله من تأثر نشأ عنه انقلاب خطير فى حياة بعض المصريات وعلى ضوء تلك الدراسة التى أجرى بسببها العديد من اللقاءات الشخصية مع بعض النسوة اللاتى اخترن مهنة البغاء واختار مراسل تلك الصحيفة بعض النماذج الآتية:

١- اللقاء الأول مع فتاة تعمل فى كباريه «الكلمسيور» فى الاسكندرية واسمها كيكي ويضيف مراسل المجلة أن كيكي هذه كان اسمها «عائشة» وكانت تعيش فى قرية فى أعماق الريف المصرى وتحدثت معها طويلا وسألتها كيف حدث هذا الانقلاب فى حياتها وكيف أصبح شكلها هكذا وكيف أصبحت تتكلم الانجليزية ويسؤالها عن كل ذلك أجابت: أسألو الحرب لأنها هى السبب؟

٢- واختار مراسل المجلة امرأة أخرى كانت تعمل خادمة فى احدى البيوتات الراقية ووجدت نفسها بلا مقدمات تقع فريسة للاغراءات الشديدة من جنود وضباط الحلفاء ولم تستطع أن تقاوم الكافيار والشامبانيا.

٣- أما النموذج الثالث: فقد كان لفتاة يبدو عليها الجمال الشرقى وبالطبع لم تذكر اسمها الحقيقى حيث اختارت لنفسها اسما جديداً: «شوشو» وتؤكد تلك

الفتاة أنها تنتمي إلى إحدى البيوتات الراقية وقد وقعت في حب أحد الضباط الانجليز الذين يعملون ضمن الوحدات المتمركزة في القاهرة وبعد أن مكثته من نفسها بعد أن وعدها بالزواج فقد تم نقله إلى الفرقة الأولى في الصحراء الغربية حيث لقي حتفه واختارت تلك الفتاة طريق البغاء سترًا لفضيحتها وسط أهلها^(١٠٦)

وعلى الرغم من اعتقادنا بأن هذا الأثر السيء لم يشمل إلى عددا محدودا من الفتيات المصريات إلا أننا لا يمكن أن ننفل هذا الجانب لأهميته الخطيرة وارتباطه الأكيد بتردى الأحوال الاقتصادية وخصوصا في مدينة الاسكندرية التي تعرضت لقصف الألمان واستشهاد الآلاف من الرجال مما دفع لبعض النسوة الى حياة الليل بعد أن فقدت زوجها^(١٠٧).

وعلى الجانب الآخر فقد أعطت الحرب للمرأة المصرية بعضا من الحرية وبعضهن قد اشترك في الحياة العامة وتعرض البعض للاعتقال^(١٠٨)، وبعد اعتقال السيدة/ نبوية موسى لأسباب سياسة انقلابيا خطيرا في حياة المرأة المصرية وتعد محاكمتها أمام المحكمة العسكرية فرصة استغللتها المرأة لكي تطالب بمزيد من الحقوق العامة وفي مقدمة تلك الحقوق حق المرأة في إقامة حزب نسائي حيث صرحت الاستاذة مفيدة عبدالرحمن بأن فكرة إقامة حزب نسائي قد راودت الكثيرات من النساء المتعلّمات وفي مقدمتهن السيدة نعمت راشد. عطيات الشافعي ، زينب لبيب ويدأت أولى جلسات الهيئة التأسيسية للحزب في أول فبراير ١٩٤٤ ودار الحديث عما يلزم الحزب من مطبوعات وقانون الحزب وغير ذلك من الإجراءات^(١٠٩).

إلا أن تلك التجربة على ما يبدو لم تحظ بالنجاح حيث فضل بعضهن الاشتراك في الأحزاب التقليدية حتى لا يتهمن بالتعصب من جانب الرجال^(١١٠) ووصل الأمر إلى أن بعض النسوة كفاطمة اليوسف بدأت تحت الفتيات المصريات على الاضراب عن الزواج وخصوصا العاملات منهن بحجة أن المرأة التي قد يضطرها عملها الى التقييد عن منزلها معظم ساعات اليوم لتعود مرضاها

كطبيبة أو لتعد قضاياها كمحامية أو لتشرف على مجلتها كصحفية لا يمكن أن توفق بين عملها ومنزلها ثم أضافت قائلة: أطالبكن يا حضرات الزميلات الناشطات الناشطات وأنصحكن بعدم الزواج إذا أردتن المجد والعمل، تزوجن الثورة على أنانية الرجل وغروره^(١٠٧).

ويلاحظ أن قضية المرأة قد شغلت حيزاً كبيراً في ضمير المجتمع المصري في تلك الفترة وليس من قبل المصادفة أن تظهر تلك الدعوات الغربية والجديدة على المجتمع المصري وإنما كان للأثار التي تركتها الحرب أكبر الأثر في تمرد المرأة المصرية وظهور تلك الدعوات التي تعد خروجاً صارخاً على تقاليد وعادات المجتمع المصري، ولم تتوقف مطالب المرأة عند هذا الحد بل تبنت إحدى المجالات الدعوة إلى حق المرأة في دخول الأزهر وأجرت المجلة عدة لقاءات مع بعض الشخصيات العامة حول حق المرأة في دخول الأزهر وفيما يلي آراء طائفة من هؤلاء:

توفيق الحكيم: إذا قبلت المرأة أن تلبس عمامة وجبة وكاكولة وقططاً فانا لا مانع عندي من التحاقها بالأزهر وأرى أن أنسب كلية لها هي كلية الشريعة حتى يمكن أن تتخرج محامية شرعية أو قاضية شرعية حيث تكون أجدر بفهم المرأة ومعرفة شئونها ويضيف توفيق الحكيم بأسلوب تهكمي: الا ترى أن المرأة قد بالغت في مطالبها لدرجة أن تطالب بدخول الأزهر.

أما الاستاذ زهير صبرى فقد أيد حق المرأة في أن تدخل الأزهر باعتباره معهداً للعلم. أما الدكتور زكى مبارك: فقد قال: أننى من أشد المؤيدين بفتح أبواب الأزهر أمام الجنس اللطيف.

أما فاطمة اليوسف فقد قالت: لقد عشت عمري مدافعة عن حقوق المرأة ولا شك أننى أريد دخولها الأزهر^(١٠٨).

وخلاصة القول أن الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) قد تركت آثارها في كل نواحي الحياة المصرية، سواء أكانت تلك الآثار بالإيجاب أو بالسلب، حيث قد أحدثت ردود فعل عنيفة لأنها حدثت طفرة واحدة سواء في المجالات الاقتصادية

أو الاجتماعية (وما نورهه من أسئلة هو من باب الاستدلال وليس من باب الحصر).

ويبدو أن حكومة الوفد قد قدرت خطورة الآثار الناجمة عن الحرب فيما يتعلق بانحراف الاخلاقيات وإذا فقد أصدر الحاكم العسكري أمرا بإلغاء البغاء إلا أنه قد استثنى من هذا القرار عواصم المحافظات والمديريات^(١٠٩).

ولذا فقد تقدم أحد أعضاء مجلس النواب بسؤال إلى رئيس مجلس الوزراء والحاكم العسكري العام عن عدد بيوت الدعارة التي أغلقت في جميع أنحاء القطر وما الذي فعلته الحكومة لهؤلاء البغايا كي يصلن إلى سبيل الاستقامة ولكي تكون الأسرة المصرية محفوظة فلا يصل إليها شر^(١١٠).

ولقد أجابت الحكومة بأنه تم إغلاق ٤٠٧ من بيوت العاهرات في جميع أنحاء البلاد تنفيذا للأمر العسكري رقم ٢٤٧ الصادر في ١١ أبريل ١٩٤٢، وقد أرسلت وزارة الشؤون الاجتماعية الى كل مديرية بكتاب تطلب موافقتها ببعض التفاصيل عما تعتمز المديرية اتخاذه من الإجراءات بالنسبة للبغايا اللاتي ستغلق بيوتهن، وقد اقترحت بعض المديريات تخصيص مكان لايواء البغايا تحت اشراف البوليس وتزويدهن بالمال من مجلس المديرية أو المجلس البلدى حتى يتزوجن أو يجدن عملا شريفا^(١١١)، ولقد اقترحت الحكومة بناء على رغبات مديري المديريات تأليف لجنة من وزارتي الداخلية والصحة للنظر في الطرق التي تسهل للمديريات تنفيذ الأمر العسكري المذكور والتي تكفل النتيجة المنشودة من البغاء وحماية الناس مما ينجم عنه من شرور^(١١٢).

ويلاحظ أن الحكومة قد حرصت على إصدار القرارات ذات الطابع الجماهيري حرصا منها على أن يسترد الوفد بعضا من الأرض التي فقدتها عقب ٤ فبراير، فقد أصدر الحاكم العسكري العام قرارا بالغاء المراهنات على سباق الخيل^(١١٣)، ويلاحظ أن حيثيات القرار لم ترجعه الحكومة إلى أسباب اسلامية وإنما الى منافاته للأخلاق وحماية الناس مما ينجم عنه من شرور^(١١٤).

ولما كانت الحركة العمالية قد اهتزت ثقتها في الوفد بسبب العديد من الأحداث التي لا تتفق ومكانته التاريخية فقد حرصت الحكومة على كسب هذا القطاع الجماهيري الهام، ولذا فقد أصدر النحاس باشا قراراً عم جميع قطاعات الدولة سواء أكانت قطاعات صناعية أو زراعية يجعل الحد الأدنى لأجر العامل في اليوم الواحد خمسة قروش^(١١٥).

ولما كانت الحكومات التي تعاقبت على الحكم بدأ من سنة ١٩٣٦ قد حرصت على كسب ود العمال لأسباب سياسية وحزبية فقد حرصت حكومة الوفد بدءاً من ١٩٣٦ على إقامة نقابة للعمال ترعى مصالحهم إلا أن هذا المشروع قد تعثر إصداره بالرغم من تشكيل لجنة لوضع مذكرة تفصيلية بالمشروع وبدءاً من حكومة محمود ١٩٣٨ وحتى حكومة حسين سرى قبييل حادث ٤ فبراير فقد حرصت كل الحكومات على النظر في مشروع تلك النقابة إلا أنه لم تكن هناك خطوات جادة للخروج بهذا المشروع إلى حيز الوجود حتى كانت حكومة ٤ فبراير حيث صدرت العديد من التشريعات العمالية كان أبرزها قانون الاعتراف بالنقابات العمالية^(١١٦). ثم أعقب ذلك قانون التأمين الإجباري ضد حوادث العمل وقانون عقد العمل الفردي وقانون مكافحة الجهل ومحو الأمية بين صفوف الشعب^(١١٧).

أما القانون الخاص بالاعتراف بالنقابات فقد نص في مادته الأولى على تحديد كلمة «عمال» وهم الذين يقومون بتأدية عمل نظير أجر مادي سواء أكان هذا العمل مادياً أو عقلياً وسواء أكان صاحب العمل شخصاً حقيقياً أو معنوياً أما في مادته الثانية فقد حدد الأشخاص الذين لا يندرجون تحت تلك النقابة وهم:

- (أ) موظفو الحكومة ومجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية والقروية وعمال الجيش والبوليس.
- (ب) عمال الزراعة.

(ج) الوكلاء المفوضون الذين يمثلون أصحاب العمال.

(د) الممرضون وعمال المستشفيات وعلى هؤلاء الموظفين والمستخدمين والعمال أن ينشئوا لهم جمعيات ترعى مصالحهم المشتركة^(١١٨).

وهكذا تم التمييز بين العمال الذين لهم حق تأليف النقابات وغيرهم بناء على رغبة الحكومة لأن بعض الأعضاء داخل مجلس النواب والشيوخ كانوا مطالبون بحرمان عمال البيوتات (الخدم) من حق تأليف النقابات بحجة أنه ليس من المعقول أن تتدخل النقابة في العلاقة بين الخادم ومخدومه وقد يلجأ الخدم إلى إعلان الاضراب وهذا لا يتفق مع العلاقات المائلية والعادات الشرقية، وأن السبب الذي يدعو عمال الصناعة والتجارة الى تأليف النقابات هو حاجتهم إلى الاستقرار النفسى وحمايتهم من أصحاب العمل مع مراعاة أن عمال المصانع والشركات أرفع في مستواهم الاجتماعى من الخدم والطهاة والسائقين.

وحرصا من الحكومة على ضمان حق الخدم أضافت الحكومة اقتراحا يفضى بالاعتراف لهم بحق الدخول فى النقابة بشرط ألا تتدخل النقابة فى العلاقة بين الخادم ومخدومه، ولذا فأتينا نعتقد أن النقابة قد فقدت أهميتها بالنسبة لتلك الطبقة كما أن الحكومة قد جردتهم من أهم حق من الحقوق النقابية وهو الاضراب حيث لا يجوز لهم الاضراب وإذا قرروا الاضراب وجب حل نقاباتهم^(١١٩).

ووفق مضابط مجلس النواب فقد تمسكت الحكومة بحق العمال الخصوصيون (الخدم - السائقون - وغيرهم) فى الاشتراك فى النقابة على الرغم من أن الأغلبية البرلمانية كانت تميل إلى خروجهم من النقابة وهذه نقطة تسجل للوفد ولوزير الشؤون الاجتماعية عبدالحميد عبدالحق الذى نجح بمهارة فى اقناع الاعضاء بأن هذا التمييز يعد مخالفا للدستور ولذا فالحكومة لا يمكنها الفصل بين العمال بفض النظر عن نوعية العمل.

وما يؤخذ على هذا المشروع أنه جرد النقابة من حق ممارسة النشاط السياسى والدينى^(١٢٠). على اعتبار أن مثل تلك النشاطات لا تدخل فى الغرض

الذى أنشئت من أجله النقابة، كما أنها حرمت عمال الزراعة من الاشتراك فى تلك النقابة على اعتبار أن من حقهم تكوين نقابة خاصة بهم وكان الأولى عدم التفرقة بين العمال الزراعيين فى إقامة نقابة ترعى مصالحهم وتحميهم من بطش أصحاب العمل.

وفى الوقت الذى قطعت فيه نقابات العمال شوطا كبيرا فى رفع مستوى العمال وحماية حقوقهم كان العمال الزراعيون يعيشون فى ظروف اجتماعية لا تتفق بأى حال والحياة الأدمية واعتقد أن حرمان عمال الزراعة من حق تكوين النقابات هو خوف أعضاء مجلس النواب والشيوخ من أن عمال الزراعة قد يعمدون الى الاضراب مما يشل حركة الاقتصاد ويكون مصدر خطر على البلاد وكذلك يسرى الخوف من أن تكون النقابات سبيلا لتسرب المبادئ الشيوعية داخل الريف مما يؤدى إلى إثارة النزاع بين الملاك ومزارعيهم^(١٢١). وهذا الرأى يحمل قدرا كبيرا من الحقيقة على الرغم أن الأعضاء البرلمانين (وهم من كبار الملاك) لم يعلنوا هذا صراحة.

لقد كان قانون الاعتراف بالنقابات مخيبا لآمال العمال حيث خضعت النقابات لرقابة البوليس وفرض عليها ضرورة إبلاغه عن الاجتماعات التى تزمع النقابة عقدها قبل موعدها بوقت كاف، كما نص القانون على أن من حق الحكومة حل النقابة إذا رأت السلطة أنها انحرفت عن الغرض الذى أقيمت من أجله ولهذا فإننا نعتقد أن الدافع وراء اهتمام الحكومة بإقامة نقابة شرعية للعمال كان دافعا حزبيا فى الدرجة الأولى.

واستكمالا للملاحق التشريعية العمالية فقد أصدرت الحكومة قانونا بتحديد ساعات العمل، حيث نصت المادة السادسة من هذا القانون على أن مدة العمل الفعلية ثمانى ساعات فى اليوم أو ثمانية وأربعون ساعة فى الأسبوع، ومدة العمل ليلا ست ساعات، ونصت المادة السابعة على أن العمل سبع ساعات فى اليوم فى الأعمال الخطرة بالصحة وخمس ساعات إذا كان العمل ليلا. وقد حدد القانون الأعمال الخطرة أو المضرة بالصحة فيما يأتى:

(أ) أعمال المناجم والمحاج.

(ب) صناعة المواد الكيماوية والمواد القابلة للأنفجار والغازية.

(ج) صناعة المواد السامة أو المضرة بالصحة.

(د) شحن وتفريغ الحبوب والمواد الغذائية^(١٢٢).

وعلى الرغم من القيود التي فرضت على النشاط النقابى الا أنه قد خطا خطوات هامة مع نهاية سنة ١٩٤٥ حيث كان الاتحاد الدولى لنقابات العمال قد دعا اتحادات العمال أن يرسلوا مندوبيهم إلى المؤتمر المزمع اقامته فى باريس وسافر من مصر وفدان يمثلان اللجنة التحضيرية لعمال القطر المصرى، ومؤتمر نقابات القطر المصرى وامكن توحيد الوفدين فى وفد واحد حيث نوقشت مشاكل الاجور والبطالة وطرد القوات الاجنبية من وادى النيل وأثر الاستعمار البريطانى على تأخر الصناعة وتفاقم المشكلة الزراعية وتقييد الحريات واستطاع الوفد المصرى أن يحصل من المؤتمر على قرار يندد بالاستعمار فى مصر^(١٢٣).

ومع الاقتراب من نهاية الحرب بدت مشكلة عمالية ذات نتائج اجتماعية خطيرة فقد أنشأت السلطة العسكرية البريطانية أثناء الحرب تالعيد من المصانع التى تخدم أغراض الحرب ولما كانت على وشك الانتهاء منها فإن ألوفنا من العمال الذين يعملون غفى هذه المصانع سوف يتعطلون عن العمل وسوف يترتب على ذلك العديد من الآثار الاجتماعية الخطيرة ولذا فقد اقترحت الحكومة المصرية شراء تلك المصانع وقبلت بريطانيا هذا العرض مع تحفظ واحد وهو أن يكون للسلطات البريطانية حق نقل بعض المصانع التى يقتضى نقلها الى الشرق الأقصى^(١٢٤) (حيث كانت الحرب ما تزال مستمرة).

وبصرف النظر عن المبلغ الذى قدرته الحكومة البريطانية ثمننا لتلك المصانع فقد كان من اللائق أن تتنازل بريطانيا لمصر عن تلك المصانع بلا مقابل : وهل كل التضحيات التى قدمتها مصر لبريطانيا خلال الحرب لا تعد ثمننا باهظا لتلك المصانع الصغيرة؟

ولعل أخطر الآثار الناجمة من الحرب تلك الحركات التبشيرية والتي أخذت تندس وسط صفوف المصريين وفي المجتمعات الجماهيرية وخصوصا وسط المرضى في المستشفيات ولقد أغفلت السلطات البريطانية أعينها عن تلك المهام الخطيرة في الوقت الذي كانت السلطات البريطانية ترصد كل حركة في المجتمع مما يجعلنا نعتقد بأن هذه الأنشطة كانت تدور في إطار السياسة البريطانية.

ولعل هذا النوع من النشاط قد بدأ بصورة أكثر وضوحا داخل المدارس الأجنبية حتى كان يفرض على الطلاب حضور الندوات التي تعقد لهذا الغرض ومطالبة الطلاب بأعداد بعض البحوث عن موضوعات ذات صيغة تبشيرية مثل سماحة المسيحية وغير ذلك من الموضوعات^(١٢٥).

ومما يلفت النظر انتشار الجماعات التبشيرية وتعدد مسمياتها وكلها تحمل أسماء ذات طابع مهني مثل جماعة مساعدة الأيتام، وجماعة أصدقاء المرضى وغير ذلك من المسميات ولقد نجحت تقارير البوليس السياسي في رصد تحركات معظم تلك الجماعات وخصوصا علاقتهم بسفارات دول الحلفاء في القاهرة حيث كان زعماء تلك الجماعات يترددون على سفارات فرنسا، وأمريكا وإنجلترا وخصوصا في غير أوقات العمل الرسمية^(١٢٦) مما يزيدنا اعتقادا بأن هذا النوع من النشاط يعد جزءا من مهام سفراء دول الحلفاء في القاهرة وفي الوقت الذي كان الوفد يتتبع الخصوم السياسيين ويزج بهم في السجون بلا تحقيق أو مساءلة أغمضت الحكومة أعينها عن هذا النشاط الخبيث ومما يضاعف من مسئولية الحكومة لها كانت على بينة من كل تلك الحركات مما اضطر أحد أعضاء مجلس النواب إلى التقدم بسؤال إلى وزير الداخلية حول ما تقوم به مستشفى هرمل بالتبشير بين المرضى من الفقراء المسلمين.

ولعل أخطر ما في الأمر أن الحكومة لم تكذب هذا الخبر وإنما أعلن وزير الداخلية بأن الوزارة ستخطر إدارة المستشفى بضرورة هذا النوع من النشاط^(١٢٧).

ويبدو أن طلبية الأزهر كانوا من أولى القوى التي قدرت خطورة الأمر ولذا فقد تقدم بعض الطلاب بعريضة إلى رئيس مجلس الوزراء يلفتون نظره إلى خطورة الدعايات التي تقوم بها بعض الجماعات وخصوصا وسط المدارس والمستشفيات ومطالبت العريضة بفرض التعليم الدينى فى المدارس وخصوصا المدارس الأجنبية^(١٢٨).

والملاحظ أن الحكومة لم تصدر خطورة الأمر حيث لم تتخذ أى نوع من الإجراءات منذ تلك الجماعات ومن الصعب الحصول على احصائية تحدد حجم الانجازات ضد قامت بها تلك الجماعات نظرا للطابع السرى الذى كان مفروضا على هذا النوع من النشاط ولذا فمن الصعب الحكم على النتائج التى حققتها تلك الجماعات.

إلا أن ما نستطيع أن نجزم به هو مسئولية الحكومة المصرية ونفاقها عن خطور الأمر وبلا أى مساءلة.

وعلى ضوء كل ما تقدم يمكننا أن نطرح تساؤلا: ما هى العلاقة بين كل ما تقدم وحادث ٤ فبراير ونتائجه السياسية.

ولابد من تقرير حقيقة تاريخية: أن ما حدث فى ٤ فبراير ١٩٤٢ من ارباب الملك فاروق وكل من تسول له نفسه الخروج من دائرة النفوذ البريطانى لم يكن هدفا بريطانيا وإنما يعد وسيلة لاختضاع مصر سياسيا واقتصاديا وعسكريا لخدمة الدول المتحالفة.

وبلا شك فقد نجحت السياسة البريطانية فى تحقيق أغراضها حيث خضع الاقتصاد المصرى لصالح الدول الحليفة.

أما من الناحية السياسية فإن تطبيق الاحكام العرفية فى مصر فى الوقت الذى لم تتمكن السلطات البريطانية من تطبيقه فى بريطانيا ذاتها يعد نجاحا باهرا من وجهة النظر البريطانية ، وأيضا من الناحية العسكرية حيث قدمت الامكانيات المصرية لخدمة القوات المحاربة ومن هنا فقد عاشت مصر وكأنها دولة محاربة فى الدرجة الأولى.

ولا يمكن الفصل بين كل ما تقدم والمتغيرات الاجتماعية، وليس من قبيل المصادفة على سبيل المثال أن تقدم حكومة ٤ فبراير على إصدار العديد من التشريعات ذات الصيغة الاجتماعية مثل قانون النقابات، وتحديد ساعات العمل وغير ذلك من القوانين التي سبق الحديث عنها إلا لكي نقلل من حجم الآثار التي تركها هذا الحادث وسط صفوف الشعب المصري ولذا فإنه لا يمكن الفصل بين الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأن تلك المظاهر الثلاثة تعد نتاجا مؤكدا لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢...

هوامش الفصل السابع

- (١) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ١٣٦٢ من لامبسون إلى الخارجية البريطانية ٨ نوفمبر ١٩٢٩.
- (٢) الوفد المصري ١٢ أغسطس ١٩٤١ ، عبد الرحمن الرافعي مصر المجاهدة في مصر الحديث ص١٧.
- (٣) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ١٣٦٢ من لامبسون إلى هالفاكس ٨ نوفمبر ١٩٢٩.
- (٤) مضايك، مجلس الشيوخ - دور الانعقاد السادس عشر جلسة ٨ سبتمبر ١٩٤١ من خطاب يوسف الجندي ص ٨٢٢، مضايك، النواب جلسة ١٧ يولية ١٩٤٥ ملحق رقم ١٠٨ تحت عنوان : آثار الحرب في حياتنا الاقتصادية ص ٣٢٠.
- (٥) د . عبد المنعم فوزي ، مذكرات في تطور مصر الاقتصادي والمالي ص ١٧٦ ، ١٧٧ .
- (٦) الوفد المصري ١٩٤١/٨/٢٢ .
- (٧) مضايك، مجلس الشيوخ - دور انعقاد السادس عشر ١٩٤١/٩/٨ ص ٨٢٤ ملحق بمضيفة مجلس النواب - الجلسة الخامسة والعشرون ٢٨ يوليو ١٩٤٢ ص ١١٣٥ ، الوفد المصري ٣ مارس ١٩٤٢ .
- (٨) المصري ٣ مارس ١٩٤٢ ، من بيان عبد السلام فهمي جمعة وزير الزراعة .
- (٩) مضيفة مجلس النواب الجلسة ١٩٢٨ سبتمبر ١٩٤٢ دور الانعقاد العادي الأول ص ١٧٠٥ - ١٧٠٨ .
- (١٠) الجلسة السادسة والأربعون - المصدر السابق ١٤ . ١٥ . ١٦ يونية ١٩٤٣ ص ١٩٤٥ ..
- (١١) المصدر السابق نفسه من حديث النائب جلال حسين .
- (١٢) المصدر السابق الجلسة السادسة والأربعون ٢١ يونية ص ١٩٤٣ ص ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ .
- (١٣) د . جمال الدين محمد سعيد . التطور الاقتصادي في مصر منذ الكساد المالي ص ١٢٨ .
- (١٤) د . رفعت السعيد تاريخ للتنظيمات المصرية ص ٣٤ .
- (١٥) مضيفة مجلس النواب الجلسة السادسة والأربعون ٢١ يونية ١٩٤٣ ص ١٩٤٧ .
- (١٦) المصدر السابق للجلسة الثامنة ١٢ يناير ١٩٤٣ - دور الانعقاد الثاني ص ٢٦٤ المصري أول فبراير ١٩٤٣ .

- (١٧) المصري أول فبراير ١٩٤٣ .
- (١٨) مشروع قانون ملحق بمضبطة مجلس النواب الجلسة الخامسة والعشرون ٢٨ يولية ١٩٤٢ انظر ملحق بمضبطة مجلس النواب الجلسة السابعة عشرة سنة ١٩٤٣ ص ٦١٧ ، ص ١٠٩ .
- (١٩) المصري ٢٢ مايو ١٩٤٢ ، السياسة ٢٤ مايو ١٩٤٢ .
- (٢٠) د . محمد بهي الدين بركات ، صفحات من التاريخ ص ٤٥ دار الهلال ص ٦١ .
- (٢١) د . محمد بهي الدين بركات المرجع السابق ص ٤٦ .
- (٢٢) المصري ٧ يناير ١٩٤٣ من بيان وزير التموين .
- (٢٣) مضبطة مجلس النواب - الجلسة الثامنة ١٢ يناير ١٩٤٣ . دور الانعقاد الثاني ص ٢٦٤ .
- (٢٤) الاهرام ، المصري ، السياسة ١١ فبراير ١٩٤٣ نص الامر المعمري الصادر من الحاكم العام بخصوص الحد من استهلاك اللحوم .
- (٢٥) الاهرام ، المصري ٤ يونية ١٩٤٢ نص بيان الحاكم المكسرى العام بالاستيلاء على السكر .
- (٢٦) الاهرام ، المصري ٢١ فبراير ١٩٤٢ .
- (٢٧) مضبطة مجلس النواب - الجلسة الثانية - دور الانعقاد غير العادي ١٠ أكتوبر ١٩٤٥ ص ٣٤ .
- (٢٨) مجلة روز اليوسف ٢٤ فبراير ١٩٤٥ ، الرقاعى مصر المجاهدة فى العصر الحديث ص ٤٧ .
- (٢٩) مضبطة مجلس الشيوخ - الجلسة الحادية والأربعون - ٢ سبتمبر ١٩٤٢ ص ١٩٤٢ .
- (٣٠) مضبطة مجلس النواب - الجلسة الثامنة ١٢ يناير ١٩٤٣ ص ٣٦٤ (الاستجواب مقدم إلى وزير التموين من النائب أبو المجد محمد الناطق) .
- (٣١) المصدر السابق ص ٣٦٥ وما يعمد .
- (٣٢) نفس المصدر السابق من حديث وكيل وزارة التموين .
- (٣٣) ملحق بمضبطة مجلس النواب - الجلسة السابعة ، ٦ ، ١١ يناير ١٩٤٣ ص ٢٠٤ .
- (٣٤) مجلة روز اليوسف ٩ مارس ١٩٤٤ ، السياسة ١٥ مارس ١٩٤٣ .
- (٣٥) ملحق بمضبطة مجلس الشيوخ دور الانعقاد التاسع عشر - ملحق رقم ٥٩ ص ١٦٨ ، ١٦٩ (مذكرة تفسيرية بالقانون) .
- (٣٦) المذكرة التفسيرية للقانون رقم ٥٩ ص ٢٦٩ المصدر السابق .
- (٣٧) مضبطة مجلس الشيوخ - دور الانعقاد التاسع عشر ، ملحق رقم ٥٩ ، ص ١٦٩ .
- (٣٨) روز اليوسف ١٦ مارس ١٩٤٥ .
- (٣٩) المصدر السابق ، روز اليوسف ٩ مارس ١٩٤٤ .
- (٤٠) عبد الرحمن عزام ، أول أمين عام للجامعة العربية أمداد وحيد الدالى ص ١٤٨ ، الجامعة العربية وعبد الرحمن عزام مؤسسة روز اليوسف القاهرة ١٩٨٢ ، ص ٢١٧ .
- (٤١) ملحق بمضبطة مجلس الشيوخ - دور الانعقاد التاسع عشر - ملحق رقم ٥٩ نص القانون ص ١٦٨ .

- (٤٣) مضبطة مجلس النواب - الجلسة ٤٨ - ١٤ يوليو ١٩٤٣ مجموعة دور الانعقاد الثاني من ٢٣١٧ ، محمود حسين ، الصراع الطبقي في مصر ١٩٤٥-١٩٧٠ من ٦٤ ، د. ، رفعت السعيد ، تاريخ المنظمات اليسارية ، ص ٤٨ .
- (٤٣) د. جمال الدين سعيد ، التطور الاقتصادي في مصر منذ الكساد المالي من ١٢٠ ، ملحق اقتصادي بالأهرام عدد ١٢ مارس ١٩٤٥ .
- (٤٤) مضبطة مجلس النواب - الجلسة الثامنة والأربعون ١٤ يوليو ١٩٤٣ - دور الانعقاد الثاني من ٢٣١٧ .
- (٤٥) د. عمر عبد العزيز ، تاريخ العرب الحديث والمعاصر القاهرة ١٩٨٠ من ٥١٤ .
- (٤٦) مضابط مجلس النواب الجلسة التاسعة ٢٠ يناير ١٩٤٣ من ٢٨٨ ، الجلسة الثامنة والأربعون ١٤ يولية ١٩٤٣ من ٢٣١٧ .
- (٤٧) مصر الصناعية أبريل ١٩٤٣ - تقرير اتحاد الصناعات المصرية عن عام ١٩٤٢ من ٢٧ .
- (٤٨) جمال سعيد ، تطور مصر الاقتصادي منذ الكساد المالي ، ص ٩٤ .
- (٤٩) ملحق بمضبطة مجلس الشيوخ أغسطس ١٩٤٤ ، دور الانعقاد التاسع عشر ، ص ١١٠ .
- (٥٠) ملحق بمضبطة مجلس الشيوخ رقم ٢٩ دور الانعقاد التاسع عشر ، ٩ أغسطس من ١١٠ .
- (٥١) عاصم النسيوي ، مصر في الحرب العالمية الثانية ، ص ١٨٨ .
- (٥٢) د. حسين خلاف ، التجديد في الاقتصاد المصري الحديث من ٤٣٧ ، مطبعة الحلبي القاهرة ١٩٦٢ ، ص ٢٨٨ .
- (٥٣) د. عبد العظيم رمضان ، الصراع بين الطبقات في مصر ١٨٣٧-١٩٥٢ من ١١٠ بيروت ١٩٧٨ .
- (٥٤) المرجع السابق ص ١١٥ .
- (٥٥) حافظ هنيى ، على هامش السياسة المصرية من ١٦٥ .
- (٥٦) راشد البرادى ، محمد حمزة عليم التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث من ٢٨٢ .
- (٥٧) د. رفعت السعيد تاريخ للمنظمات اليسارية في مصر ١٩٤٠ - ١٩٥٠ من ٥١ .
- (٥٨) صحيفة المصري ٣ مارس ١٩٤٢ .
- (٥٩) المصدر السابق ٢٥ فبراير ١٩٤٢ .
- (٦٠) مضابط مجلس النواب - الجلسة السابعة والأربعون ٣ يولية من ١٩٨٥ .
- (٦١) أحمد طرين ، الوحدة العربية من ٢٢٨ ، ٢٢٩ .
- (٦٢) الأهرام ١١/١٣/١٩٤٣ .
- (٦٣) المصري ٣ مارس ١٩٤٢ .
- (٦٤) السياسة ١٢/١٠/١٩٤٤ .
- (٦٥) الأهرام ١١/٩/١٩٤٤ (دراسة عن حجم العلاقات التجارية بين مصر وبريطانيا) .
- (٦٦) مضبطة مجلس النواب - الجلسة السابعة عشرة ١٦ مارس ١٩٤٣ من ٨٦٥ (ملحق تحت عنوان التجارة الخارجية) .

- (٦٧) نفس المصدر السابق.
- (٦٨) نفس المصدر السابق ص ٦٨٦٠.
- (٦٩) مضبطة مجلس النواب ١٦ مارس ١٩٤٣ ملحق يحمل رقم ١٤ - الجلسة السابعة عشرة ص ٧١١٧، الأهرام ، السياسة ١١/٢٥/١٩٤٣.
- (٧٠) تقرير لجنة المالية عن ميزانية ١٩٤٤ ، ١٩٤٥ ملحق بمضبطة مجلس الشيوخ دور الانعقاد العادي ١٨ نوفمبر ١٩٤٣-٩ أغسطس ١٩٤٤ ص ٢٠١.
- (٧١) مارسيل كولومب، تطور مصر ١٩٢٤ ص ١١٨ ، مجلة روز اليوسف ١٢ يولية ١٩٤٤.
- (٧٢) ملحق بمضبطة مجلس الشيوخ - دور الانعقاد التاسع عشر لسنة ١٩٤٢ ص ١٧١.
- (٧٣) ملحق رقم ١ مضبطة مجلس النواب الجلسة السابعة عشرة ١٦ مارس ١٩٤٣ وحتى ٩ أغسطس ١٩٤٤، عريضة تحمل رقم ٢٣٢٣ ص ٢٩٥.
- (٧٤) مجموعة ملحق مجلس الشيوخ عن الفترة من ١٨ نوفمبر ١٩٤٣ وحتى أغسطس ١٩٤٣، عريضة تحمل رقم ٢٣٢٣ ص ٢٩٥.
- (٧٥) مضبطة مجلس النواب - الجلسة السادسة والأربعون ٢٨ يونيو ١٩٤٤ ص ١٩٥٤ الكتلة أول فبراير ١٩٤٤.
- (٧٦) المصدر السابق - مجموعة مضابط دور الانعقاد الثاني - الجلسة الثامنة ٢٣ ديسمبر ١٩٤٣ ص ٢٥٥.
- (٧٧) المصدر السابق ص ٢٥٨.
- (٧٨) مضبطة مجلس النواب - الجلسة الخامسة ٢٧ أبريل - ٤ مايو سنة ١٩٤٣ من بيان وزير المالية مكرم عبيد ص ١٠٠.
- (٧٩) د. عبد العظيم رمضان، الصراع بين الطبقات في مصر ١٨٣٧ - ١٩٥٢ ص ١٠٧ بيروت ١٩٧٨.
- (٨٠) المرجع السابق ص ١٨٠.
- (٨١) ملحق بمضبطة مجلس النواب الجلسة الثانية والثلاثين ١٣ مارس ١٩٤٠ ص ١٠٠٧.
- (٨٢) ملحق بمضبطة مجلس النواب - الجلسة الثانية والثلاثين ١٣ مارس ١٩٤٠ ص ١٠٠٧.
- (٨٣) المصدر السابق الجلسة الثامنة عشرة ٢ مارس ١٩٤١ ص ٤٧٦ مقدم السؤال النائب مصطفى العسال.
- (٨٤) السياسة، الكتلة، ٢٨ فبراير ١٩٤٣.
- (٨٥) د. محمد بهي الدين بركات، صفحات من التاريخ ص ٤٠ دار الهلال سنة ١٩٦١.
- (٨٦) المرجع السابق ص ٤٠، ٤١.
- (٨٧) جريدة السياسة ١٩٤٤/٥/٥.
- (٨٨) ملحق رقم ٢ مضبطة مجلس النواب الجلسة السابعة عشرة مارس ١٩٤٣، ص ٩٣٩، المصري ٢٠ مارس ١٩٤٣.

- (٨٩) المصدر السابق ص ٩٤٠.
- (٩٠) مجلة الصحة العامة أعداد وزارة الصحة المصرية لعام ١٩٤٢، ١٩٤٣ ص ١١٣، السياسة، ١٩٤٤/١٢/١٦.
- (٩١) عبد الرحمن الرافعي - في أعقاب الثورة المصرية ج ٣ ص ١١٢.
- (٩٢) مجلة الصحة العامة مصدر سبق ذكره ص ١٤، الرافعي المرجع السابق ص ١١٣ السياسة ١٩٤٤/١٢/١٦.
- (٩٣) مضبطة مجلس النواب - الجلسة الثامنة والثلاثون ١٩ أغسطس ١٩٤٢ ص ١٤٨٥.
- (٩٤) الأهرام ١٨ نوفمبر ١٩٤٢.
- (٩٥) السياسة ١٩٤٣/٣/٢٢.
- (٩٦) مضبطة مجلس النواب - الجلسة الثلاثون ١٧ أغسطس ١٩٤٢ ص ١٣٨٠.
- (٩٧) المصدر السابق.
- (٩٨) قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٢ ملحق بمضبطة مجلس النواب جلسة ١٧ أغسطس ١٩٤٢ ص ١٣٨١، الأهرام أول سبتمبر ١٩٤٢.
- (٩٩) المذكرة الإيضاحية للقانون السابق ملحق بمضبطة مجلس النواب - المصدر السابق ص ١٤٢٦.
- (١٠٠) من كلمة النائب أحمد الحصري معترضاً على الاقتراح (مضبطة مجلس النواب الجلسة الثلاثون - ١٧ أغسطس ١٩٤٢ ص ١٤٠٦).
- (١٠١) المصدر السابق من كلمة النائب عبده البرتقالي.
- (١٠٢) دراسة عن المرأة المصرية والحرب وأحداثها مجلة «كورونيت» ونشرتها روز اليوسف ١٢ يولية ١٩٤٤.
- (١٠٣) روز اليوسف ١٩ يولية ١٩٤٤.
- (١٠٤) المصدر السابق ٢٦ أكتوبر ١٩٤٤، السياسة ٢٥ أكتوبر ١٩٤٤.
- (١٠٥) المصري، أول مارس ١٩٤٤، السياسة، ٢٣ فبراير ١٩٤٤، روز اليوسف، ٢٤ فبراير ١٩٤٤.
- (١٠٦) روز اليوسف ٣٠ مارس ١٩٤٤.
- (١٠٧) روز اليوسف ٢٤ فبراير ١٩٤٢.
- (١٠٨) المصدر السابق ١٥ يونية ١٩٤٤.
- (١٠٩) الأهرام - المصري، السياسة ١٢ أبريل ١٩٤٢ (أمر عسكري رقم ٢٤٧).
- (١١٠) مضبطة مجلس النواب - الجلسة السابعة عشرة - دور الانعقاد المادي الأول - ٢٩ من يونية ١٩٤٢ ص ٦١٧ - ٦١٨.
- (١١١) نص خطابين مدير التربية والفهوم إلى وزير الشؤون الاجتماعية ملحق بمضبطة النواب الجلسة السابعة عشرة ٢٩ يونية ١٩٤٢ ص ٨٥٠.
- (١١٢) مضبطة مجلس النواب - الجلسة السابعة عشرة ٢٩ يونية ١٩٤٢ ص ٦١٨.

- (١١٣) المصدر السابق ص ٦١٧.
- (١١٤) المصدر السابق ص ٦١٧.
- (١١٥) المصري- الأهرام ٦ مارس ١٩٤٣.
- (١١٦) نص القانون بمضبطة مجلس النواب . الجلسة السادسة والعشرون . مجموعة مضابط دور الانقضاء الأول ٥.٤.٣ أغسطس ٩٤٣ ص ١١٠٥ . ١١٠٢ .
- (١١٧) الأهرام، المصري ٩/٦/١٩٤٣، الأهرام ١٣/١٠/١٩٤٣، فؤاد سراج الدين، لماذا الحزب الجديد ص ٥٨.
- (١١٨) القانون ٨٥ لسنة ١٩٤٣ ملحق بمضبطة مجلس النواب . الجلسة السادسة والعشرون ٥.٤.٣ أغسطس ١٩٤٣ ص ١٢٠٢.
- (١١٩) مضابط مجلس النواب . الجلسة الخامسة والعشرون ٢٨ يولية ١٩٤٣ ص ١١٤٥، الجلسة ٣٦ ص ١٢٠٦ - ١٢١٥.
- (١٢٠) المصدر السابق.
- (١٢١) د. رؤوف عباس . الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢ ص ١٦٦ .
- (١٢٢) نص قانون تحديد ساعات العمل، ملحق بمضبطة مجلس النواب . الجلسة الثلاثون ٧ أغسطس ص ١٢٧٢، ١٢٧٣ .
- (١٢٣) شهدى عطية الشاطي . الحركة الوطنية ١٨٨٢ - ١٩٥٢ ص ٢٢٥ .
- (١٢٤) د. هيكل مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٢٩٩ .
- (١٢٥) تقارير البوليس السياسي، محفظة ٤٣ ملف ١ - ١٢ وثيقة رقم ٨٨ بتاريخ ١٨/٣/١٩٤٣ .
- (١٢٦) المصدر السابق وثيقة ١٢٣ بتاريخ ١٥/٦/١٩٤٣ .
- (١٢٧) مضبطة مجلس النواب الجلسة الثالثة والثلاثون ١٩ أغسطس ١٩٤٣ . قدم السؤال الثالث عبد الحميد الرمالي . ص ١٤٨٧ .
- (١٢٨) تقارير البوليس السياسي (مصدر سبق ذكره) وثيقة ١١٥ (مصري).

الفصل الثامن

- العلاقات المصرية البريطانية في ظل المتغيرات الجديدة.
- مصر عقب ٤ فبراير ١٩٤٢ .
- سياسة بريطانيا العربية .

مصر عقب ٤ فبراير ١٩٤٢ :

إذا كانت معاهدة ١٩٣٦ قد وضعت شكلا محددا للعلاقات المصرية البريطانية فإن قيام الحرب العالمية الثانية يعد من وجهة النظر البريطانية _ مبررا معقولا للخروج على تلك المعاهدة بحجة " داعى الحرب " وبكل المقاييس فإن ما حدث فى ٤ فبراير يعد انتهاكا قانونيا لنصوص المعاهدة وتدخل فى عمل يعد من أخص شئون السيادة المصرية التى قررتها المعاهدة (١) .

والغريب فى الأمر أن حكومة ٤ فبراير ظلت تصوق العديد من المبررات ليس دفاعا عن سياستها فقط وإنما للدفاع أيضا عن سياسة بريطانيا بحجة "تأمين الديمقراطية" (٢) وتتاست الحكومة ان الاحتلال البريطانى لمصر منذ ١٨٨٢ كان انتهاكا صارخا لمبدأ الديمقراطية وأى وعود سوف تقدمها بريطانيا تعد من باب السراب الذى لا وجود له ، وتمكنت السياسة البريطانية من أن تطبق على مقدرات الشعب المصرى وتوجه الاقتصاد المصرى ليخدم أهداف الحرب مما دعا اقتصاديا بارزا كالدكتور عبد الجليل العمري أن يقول فى وصف الحالة : لقد كان الاقتصاد المصرى كبقرة ترعى فى أرض مصر ولكن ضروعها كانت تحلب خارجها (٣) . وهذا ما يضاعف من اعتقادى بأن ما حدث فى ٤ فبراير لم يكن هدفا بريطانيا وإنما كان وسيلة لاختضاع مصر سياسيا واقتصاديا وعسكريا بهدف خدمة الحلفاء.

ولعل السياسة البريطانية كانت تدرك جيدا ما أصاب الوفد من جراء ٤ فبراير ولذا فقد حرصت على أن تعمق هذا المفهوم لدى الجماهير الوفدية

الكاسحة ، وليس من قبيل المصادفة أن ينعم على السفير البريطاني بلقب «لورد» عقب ٤ فبراير وأن يذهب النحاس باشا مهتئا حيث استعرض مع السفير قوات من الجيش البريطاني في ميدان الاسماعيلية^(١) .

ويبدو أن النحاس قد أراد أن يناور مناورة سياسية للفت نظر الرأي العام حيث تحدث شفهيًا مع السفير البريطاني حول اشراك مصر في مفاوضات الصلح ، على الرغم من أن مصير الحرب لم يكن قد تقرر بعد إلا أن الحكومة البريطانية لم تجد ما يحول دون اشراك مصر في جميع المفاوضات التي تمس مصالحها بالإضافة الى أنها لن تتدخل أثناء هذه المفاوضات في مناقشة أى شيء يمس مصالح مصر المباشرة دون تبادل الرأي مع الحكومة المصرية^(٢) .

ووفقا للمعنى السابق فإن الحكومة البريطانية ستبذل كل معاونتها ليتحقق لمصر أن تمثل على قدم المساواة في كل مراحل مفاوضات الصلح التي تمس مصالح مصر مباشرة فالقيد ينصب على مصالح مصر المباشرة أى أنه فيما عدا مصالح مصر المباشرة لا تسعى بريطانيا حيث لا يكون هناك مبرر لكى يكون لمصر مكان في هذا المؤتمر، ووفقا لهذا النص فإنه من المفترض ضمينا أن يتعرض المؤتمر لمصالح مصر غير المباشرة من غير أن تكون مصر موجودة، وأكبر مثل على هذا هو قضية السودان ، فوفقا للمبدأ السابق فإن السودان يعتبر قضية مصرية غير مباشرة ولذا ستكون بريطانيا طرفًا عن مصر في تلك القضية وهو ما يتعارض تماما مع حق مصر السياسى في السودان .

أما القول : بأن حكومة جلالة الملك لن تدخل في أثناء هذه المفاوضات في مناقشة أى شيء يمس مصالح مصر المباشرة دون تبادل الرأي مع الحكومة المصرية . فإن هذا النص لا يتفق ومصالح مصر الوطنية لأن مصر إما أن تكون وصلت الى أن تمثل في المؤتمر وهى بذلك موجودة باعتبارها عضوا فيه وهذا يمكنها من التحدث عن نفسها وإيداء آرائها والدفاع عن مصالحها . وإما أن تكون فشلت المساعي لاشراك مصر في المؤتمر وهنا يكون النص غاية في الخطورة لأن معناه أن بريطانيا تستطيع لنفسها أن تتحدث عن مصر وأن تتفاوض عن مصالحها المباشرة ، ومصر تقبل ذلك وتكتفى بمجرد أخذ رأيها خارج المؤتمر

الامر الذى دعا أحد أعضاء مجلس الشيوخ البارزين إلى القول : أن كان للحماية الخارجية معنى ، فعدثونى ، ما هو هذا المعنى اذا لم يكن أن دولة تتحدث عن اخرى وتقتضى فى مصالحها^(٦) .

ومزيذا من احراج الحكومة فقد أجمعت المعارضة على أن مطالب مصر واضحة لا غموض فيها ولا تحتاج الى مؤتمرات لحلها وهى : الجلاء عن مصر والسودان وبذلك نكون قد قطعنا خطوات كبيرة لتحقيق مصالح مصر^(٧) .

وعلى الرغم من أن مصر كانت تتطلع الى اليوم الذى تتحرر فيه من قيود التهمية البريطانية الا أن حكومة الوفد قد سعت لاستقدام بعض الخبراء الانجليز فى مجال الاقتصاد مما كان سببا فى تفاقم حالة القلق لدى المصريين وخصوصا وأن مصر فى تلك الفترة كان لديها المجلس الاقتصادى الاعلى وهو هيئة رسمية تضم مجموعة من الخبراء الممتازين فى المسائل المالية والاقتصادية ولدى مصر أيضا اللجنة المالية بوزارة المالية ، واللجنة المالية فى مجلس النواب ومثلها فى مجلس الشيوخ ولدى مصر أيضا طبقة عظيمة من رجال المال والأعمال الذين يتولون فعلا مشروعات ومؤسسات مالية واقتصادية فهذه الهيئات وكل تلك المؤسسات سواء كانت رسمية ام غير رسمية لا يوجد فيها من يصلح بأن تسترشد به الحكومة^(٨) .

وهذا ما يدعونا الى القول بأن ادخال خبراء انجليز بحجة اصلاح الخلل فى الاقتصاد المصرى يعد سياسة بريطانية قصد بها تطويع للاقتصاد المصرى وتوجيهه بما يحقق المصالح البريطانية حيث تشير مذكرات رئيس البوليس السياسى الى تعدد المطالبات البريطانية وتنوعها فى كل مرافق الحياة المصرية وكانت كل الطلبات تجمع فى مكتب رئيس الحكومة حيث يصدر أوامره الى كل الهيئات موضع الاهتمام البريطانى وفى كثير من الأحيان كانت تصدر الأوامر من النحاس باشا تليفونيا حتى لا يقع فى حرج اذا ما بعث بالمذكرة البريطانية^(٩) .

وعلى الرغم من التحالف القائم بين بريطانيا وأمريكا وحصول الاخيرة على قدر من الامتيازات التى تتمتع بها بريطانيا داخل الاراضى المصرية إلا أن

السفير الأمريكى (كيرك) قد طلب من ايدن وبطريقة ودية محاولة كسب ود الملك فاروق وترضية خاطره بسبب ما لحقه من جراء ٤ فبراير واضاف السفير الأمريكى بأن المعاملة الخشنة التى أختص بها الدبلوماسيون البريطانيون الخديو عباس حلمى لم تسفر إلا عن تحويله إلى كاره لكل ما هو بريطانى ، وعلى حد تعبیر السفير الأمريكى : ان الصراع الدائر بين بريطانيا والملك فاروق يجعلنا نسير على الحبال بصورة خيالية^(١٠) .

ولعل الحكومة البريطانية فى محاولة منها للوقية بين الشعب المصرى والملك فاروق فقد أشادت من خلال البيانات التى صدرت بصفة رسمية من الخارجية البريطانية بالروح المعنوية العالية ورياسة الجأش التى يبديها المصريون وخصوصا فى الاوقات العصيبة^(١١). وفى الوقت نفسه فقد شككت فى نوايا القصر على اعتبار أنه يأخذ موقفا مناهضا للشعب المصرى من خلال تأييده الواضح للمحور^(١٢) .

وأخذت الصحافة البريطانية تشيد بأهمية الدور المصرى حيث كتبت «التايمز» ٢٠ أغسطس ١٩٤٢ تقول : أن كثيرا من الناس لا يدركون مبلغ ما تدين به الجيوش البريطانية فى مصر للحكومة المصرية فقد وضعت موانئ البلاد ومطاراتها وطرقها وكل مرافقها تحت تصرف الجيوش المتحالفة ، وقال المستر تشرشل حين مر بالقاهرة فى رحلته الأخيرة : أن مصر ولو أنها كانت لا تزال بلدا محايدا فليس من الحق مطلقا أن يقال أنها لم تقم بدور مهم ومشرف لا فى دفاعها عن نفسها فحسب بل فى الصراع العالمى الذى أخذ الآن يتقدم تقدما عظيما نحو نهايته^(١٣) .

وبالرغم من كل التصريحات التى أطلقها الساسة الانجليز والتى تشيد بموقف مصر وشجاعة حكومتها ألا أن بريطانيا لم تقدم حلا مرضيا للقضية الوطنية التى بددتها أحداث الحرب وعلى الرغم من كل ذلك فلم تفقد الحكومة المصرية الوسيلة التقليدية فى الاشادة بمبدأ الديمقراطية التى تحارب من أجلها الدول المتحالفة ضد الفاشية والنازية^(١٤) .

ولعل ماتمرضت له مصر منذ سنة ١٨٨٢ ما يقف دليلا على عدم صدق بريطانيا بصرف النظر عن مبدأ الديمقراطية. ومبالغة من الحكومة المصرية في التعبير عن نواياها تجاه بريطانيا فقد زج بالعديد من المصريين في غياهب السجون وبلا أى محاكمة ولعل هذا في حد ذاته يعد تناقضا صريحا لفكرة الديمقراطية وعملا بمبدأ الديكتاتورية ولذا فإن كل التصريحات التي أطلقها الدوائر البريطانية كانت من باب ترضية خاطر المصريين ويبدو فيما أعلنه المستر تشرشل (رئيس وزراء بريطانيا) ما يؤكد وجهة نظرنا حيث أعلن : أننا مسئولون طيلة الحرب عن المحافظة على العلاقات الطيبة مع الدولة المصرية التي وقيناها شر اعتداء القوات الإيطالية والألمانية^(١٥) .

وهذا التصريح يتناقض بشكل واضح مع ما سبق أن أعلنه تشرشل مرارا وهو يشي على موقف مصر أيام العلمين ، ذلك الموقف الرائع الذي لولاه لتغير مصير الحرب. وتبدو تلك المغالطات في بيان تشرشل لأن تلك الحرب التي كانت تخوضها إنجلترا في الصحراء الغربية لم تكن من أجل مصر بدليل بيانات الشكر التي بعث بها عدد كبير من المساسة الانجليز والتي تشيد بريادة جاش المصريين، فليس من المعقول أن يتولى رجل الدفاع عن بيتك ثم يشكر لك أنك أمنت له مؤخرته ولو أنه كان يدافع عنك لما رضى بأقل من وقوفك الى جانبه. ولكن كان يدافع عن نفسه وهو في بيتك وكان من واجبه أن يشكر لك أنك أمنت ظهره^(١٦) . فانجلترا لم تكن تدافع عن مصر وإنما كانت تدافع عن امبراطوريتها، ومصر تستحق الشكر لأنها جعلت هذا الدفاع ممكنا بتركها أرضها وكافة مواصلاتها وتقديمها قوت يومها الى قوات الحلفاء ولم يكن هذا ممكنا إلا اذا كانت هناك حكومة مصرية تتخذها بريطانيا وسيلة لتحقيق كل أغراضها ولذا فإن ما حدث في ٤ فبراير ليس أمرا عاديا وإنما كان استراتيجيا بريطانية واضحة المعالم والاهداف .

ويعلق الدكتور أحمد ماهر على البيان السابق للمستر تشرشل قائلا : اننى لا أجد مسوغا لأن يمتن على مصر لوقايتها من اعتداء المحور لأن المعاهدة المصرية البريطانية تحتم أن تشترك معنا بريطانيا في صد الهجوم الذي يشن علينا . أما

فى هذه الحالة التى لم تكن طرفها فيها فلم تكن مصر إلا ميدان حرب بين بريطانيا والمحور^(١٧) .

وقد علق أحد زعماء الاحزاب السياسية المعارضة بقوله : إن تصريح المستر تشرشل مسألة معروفة فى السياسة البريطانية التى كثيرا ما تلجأ الى هذه الوسيلة لأغراض سياسية ترمى إليها^(١٨) .

ولعل الفرض من اعلان تشرشل ان يقلل من المطالب السياسية التى تطمع إليها مصر مقابل وقفها بجانب الحلفاء .

وعلى ضوء كل ما تقدم يمكننا القول : لقد كان التدخل البريطانى السافر فى ٤ فبراير ١٩٤٢ فرصة لكى تحقق بريطانيا كل أغراضها بما يؤدى الى استقرار الاوضاع المصرية بهدف تطويع الاقتصاد المصرى لخدمة الحلفاء . وقد نجح لامبسون فى تحقيق كل الأغراض أعظم نجاح كما أن ما حدث فى ٤ فبراير قد أتاح للنحاس الفرصة لكى يحد من سطوة القصر وهيبته وهذا مما ضاعف من حدة الصراع القائم بين القوتين ، ولا يتورع النحاس من ان يقدم نقدا مريرا للملك طالبا منه موقفه تجاه الحلفاء . وأضاف النحاس أنه مصمم مادام رئيسا للوزراء على أن تكون مصر قاعدة آمنة مستقرة حتى يتمكن الحلفاء من تحقيق النصر مما أثار هذا الحماس سخريه الملك فاروق ، الذى اعلن أن بريطانيا لن تقف دائما الى جانب النحاس فلقد خذلته سنة ١٩٣٧ . وبما أن حديث فاروق كان يحمل قدرا كبيرا من الحقيقة فلقد أجاب النحاس : بأنه لا يعبأ بما يفعله البريطانيون سواء أيده أم خذلوه وانه يلتزم فقط بالمعاهدة وأن مهمته بسيطة للغاية وهى الحفاظ على الديمقراطية . وهنا يثور الملك متهما النحاس صراحة بأنه يتخذ من الديمقراطية وسيلة لتحقيق مكاسب شخصية للغاية^(١٩) .

ويبدو أن الانتصارات التى أحرزها الحلفاء وعلى كل جبهات الحرب كانت سببا كافيا لكى يحاول فاروق إظهار قدر من التماطف مع قضية الحلفاء ولعل أحمد حسنين «رئيس الديوان» قد لعب دورا هاما فى اقناع الملك بوجهة النظر تلك حتى يبدو أمام بريطانيا ، كأنه بديل معقول عن الوفد^(٢٠) .

ولعل القصر قد قطع شوطا كبيرا في اقتناع بريطانيا بالعدول عن سياستها التي تهدف الى مناصرة الوفد الى أقصى حد ممكن ، وبالرغم من أن الوفد قد استفاد كل امكانياته منذ ٤ فبراير الا أن الحكومة البريطانية اعتقادا منها بأن الوفد قد جئ به لاداء مهمة محددة فلا بد من استثمار فترة حكمه الى أقصى حد ممكن.

وتشير الوثائق الامريكية الى أن بريطانيا قد نجحت الى حد كبير في استثمار حكومة ٤ فبراير سواء في الاوضاع السياسية أو الاقتصادية ويشير نفس المصدر الى أن شعورا وطنيا قويا يسود البلاد وقد يجد له متفعا بشكل او آخر قبل مرور وقت طويل على اعتبار أن الحكومة الحالية غير قادرة على التوفيق بكفاءة بين المطالب البريطانية والقلق الداخلي التي تسود البلاد^(٣١) .

ولعل حكومة ٤ فبراير قد أدركت ألاعيب السياسة البريطانية وخصوصا بعد انتصارات العلمين ونزول القوات الامريكية في شمال أفريقيا حيث ساد الاعتقاد بأن خط الحرب قد ابتعد عن مصر الى غير رجعة مما دفع النحاس الى أن يصرح بمطالب مصر القومية مؤكدا على ضرورة الاستقلال وبذل أعظم اهتمام لحماية المصالح الوطنية الا أنه قد اعترف بأن انجلترا لم تقتصر في أى وقت من الاوقات مهما كان عصيها في مراعاة أقصى احترام لاستقلال مصر وحمايتها^(٣٢) .

والملاحظ على تصريح النحاس أنه أراد أن يقطع على المعارضة ما تدعيه لنفسها من الزعامة الوطنية ولعله كان يهدف أيضا الى أن يذكر بريطانيا بأن الوفد مايزل القوة السياسية القادرة عن التأثير في المجتمع المصري .

وفي الوقت نفسه فان اعلانه عن الاستقلال لم يكن واضحا بل اتمم بالمزايدة حيث اعترف بأن بريطانيا قد احترمت استقلال مصر وبذلت أعظم اهتمام لحمايتها ، ولو كان النحاس صادق النية لتقديم رسميا بطلب الجلاء ولذا فاننا نعتقد أن ما أعلنه النحاس لم يكن الا من باب تهدئة المشاعر الملتهية وقطع الطريق على أحزاب المعارضة والتي نجحت في استثمار حادث ٤ فبراير أعظم نجاح .

وعلى ما يبدو فإن الحكومة البريطانية قد أخذت من الحرب العالمية الثانية فرصة لمزيد من السيطرة على مصر وبدا واضحا أهمية الدور الذي لعبته مصر من خلال الصراع العالمى سواء سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا فلم يكن من المعقول أن تقبل بريطانيا الخروج من مصر طواعية ولعل إحدى الصحف البريطانية أدركت هذا المعنى قائلة : أن المهمة الشاقة التى تواجه بريطانيا حاليا هى صيانة المصالح الجوهرية التى أخذتها أمانة فى عنقها لحساب الامبراطورية البريطانية غير أن الاحوال قد تبدلت تبديلا تاما ولذا فإن العودة الى النظام الذى كان قائما قبل الحرب هو أضمن الطرق^(٣٣).

وبالرغم من تعدد العوامل الموضعية التى أوصلت مصر الى هذه الدرجة من التردى إلا أن حادث ٤ فبراير وما ترتب عليه من أحداث يعد الأساس الذى تفجرت منه قضية الصراع والذى حمل بعدا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وقد يبدو موقف الوفد غريبا بعض الشيء حيث اتسم موقفه بالسلبية إلا أن هذا الموقف يتطابق الى حد كبير مع الظروف الموضوعية والتى أتت بالوفد فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ، ويتطابق أيضا مع التكوين الاجتماعى والسياسى للوفد فبعد أن كان قائما على أساس الطبقة الوسطى بدأ كبار الملاك وأصحاب رؤوس الاموال الكبيرة يحكمون قبضتهم على سياسته وبلاشك فإن أول ماتهت به تلك الطبقة هو حماية مصالحها ولذا فقد اتسمت سياسة الوفد طوال وجوده فى الحكم عقب ٤ فبراير بنوع من المهادنة ، أما طبقة العمال والفلاحين والطبقة الوسطى فلم يكن فى استطاعتها أن توجه سياسة الوفد العامة ، ولعل السبب فى هذا هو ما أصاب تلك الطبقات من انقسامات وماترتب على ذلك من اختلافات بسبب تباين وجهات النظر حول ما حدث فى ٤ فبراير وما ترتب على ذلك من انقسام الوفد وخروج مكرم عبيد .

وليس فى موقف الوفد مع كل هذه التناقضات غرابة فهو لم يكن حزيا عقائديا صلبا كما ينبغى أن تكون الأحزاب بل سادت فى أوساطه روح الإنتهازية التى أفقدته مع ظروف الحكم فى ٤ فبراير رصيدا كبيرا من التأييد الشعبى

وجعلته متخلفا عن جماهير الشعب المصرى لعجزه عن فهم المضمون الاجتماعى بمعناه الحقيقى^(٢٤) .

ومن العوامل الموضوعية التى ضاعفت من شعبية الوفد فى البداية أنه تأسس فى ظل الصراع الدائر ضد الاحتلال مما أكسبه قدرا هائلا من الشعبية إلا أن معاهدة ١٩٣٦ وما ترتب عليها من سياسة المهادنة ومحاولة الوصول الى الحكم بكل الوسائل بما فى ذلك الاستعانة بالمحتل لتحقيق هذا الغرض من أهم العوامل التى أدت الى انصراف الجماهير عن تلك المؤسسة السياسية الوطنية .

وما أن أقيل الوفد فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ حتى عاد الى موقعه التقليدى وهو معارضه السياسة الانجليزية مما أفقده القدرة على التأثير فى المجتمع ولا تتورع إحدى الصحف الوفدية فتزعم أن "الآن" هو وقت المطالبة بتحقيق الامانى الوطنية ، وتضيف نفس الصحيفة اذا كانت بريطانيا قد شغلت فى الماضى بمسائل الحرب شغلا حال دون أن توجه اهتمامها الى المسائل المعلقة بينها وبين مصر فإن اهتمامها بمسائل السلم كمسائل بولونيا ويوغسلافيا وغيرها يجعلنا نعتقد أن فى إمكانها ان تجد الوقت الكافى للتطرق فى مطالبنا وفى أمانينا القومية^(٢٥) .

والسؤال الذى يفرض نفسه : هل لم تكن بريطانيا تهتم بمسائل مثل بولونيا ويوغسلافيا وغيرها من فبراير ١٩٤٢ وحتى اقالة الوفد فى أكتوبر ١٩٤٤ . ولذا فإننا نعجب لمواقف الوفد حينما يكون خارج الحكم وترك هذه الغيرة فى أكفان النسيان حينما يكون داخل الحكم .

وتبدو تلك الملاحظة ليس على الوفد فقط وإنما على غيره من الأحزاب التى تولت الحكم ، حيث تتسابق الى التسبيح بحمد الاحتلال والتقرب اليه أما التى خارج نطاق الحكم فدورها التقليدى هو المزايدة وشن الحملات ضد الاحتلال . ولعل فى حديث الدكتور أحمد ماهر مايقوم دليلا على هذا الاعتقاد فلقد نشرت كل الصحف بيانا خطيرا لرئيس الحكومة حول العلاقات المصرية البريطانية قال فيه : أنتى أصرح بأنه اذا ما ترك الامر لنا فإننا لن نختار حليفا

أو صديقا إلا انجلترا ، أقر ذلك لأن مصالحنا الحقيقية تتفق تماما مع ما تتطلبه انجلترا من مصر وهو حماية قناة السويس وطريقها الى الشرق ، وهذا هو كل ما تريده مصر ، ولذلك لا أجد غضاضة في أن أقول أن سياستنا قائمة على التمسك بصداقة انجلترا والاعتماد عليها^(٣٦) .

ومن المؤكد أن هذا التحول القريب في سياسة الدكتور ماهر يعد تناقضا واضحا في بديهات السياسة عندها بعض أعضاء مجلس النواب تراجعا واضحا في سياسة الدكتور ماهر لأن مصر قدمت كل ما في استطاعتها وعلى بريطانيا أن تثبت حسن نواياها ، وأن رئيس الحكومة أحمد ماهر طالما اعترض على مسلك انجلترا في مصر فما هو المقابل الذي اضطر رئيس الحكومة الى العدول عن رأيه السابق^(٣٧) .

وجريا على سياسة المزايدة فقد تقدم الوفد بمذكرة للمفير البريطاني (٨ يولية ١٩٤٥) على غرار المذكرة التي قدمها الوفد (١٩٤٠) وهي تتناول المسائل القائمة بين انجلترا ومصر وأهمها مستقبل السودان وطلب الجلاء العسكري عن مصر^(٣٨) .

ولعل انتهاء الحرب العالمية الثانية قد ضاعف من ثقل التبعة الملقاة على كاهل الحكومة المصرية وخصوصا بعد أن ابتعدت المخاطر عن مصر والتي كانت تعتبرها بريطانيا ذريعة تحول دون الحديث عن أى مطالب وطنية . ووفقا لأهمية تلك القضية فقد تقدم أعضاء مجلس النواب المصري الى رئيس الوزراء بخصوص موقف الحكومة ازاء تعديل معاهدة ١٩٣٦ وعن الخطوات التي اتخذتها في هذا السبيل^(٣٩) . ويعد تصريح محمود فهمي النقراش في هذا الصدد أول تصريح من مسئول رسمي يلخص مطالب مصر القومية حيث أعلن ان لم يعد هناك أى سبب يحول دون جلاء القوات الاجنبية عن مصر ، وأن وحدة وادى النيل بمصره وسودانه تتفق وصميم رغبات أبناء الوادى جميعا^(٤٠) .

وبالرغم من أهمية هذا التصريح الا أنه لم تواكبه أية خطوة عملية لتحقيق هذا الغرض مما حدا ببعض أعضاء مجلس النواب الى اتهام الحكومة صراحة

بالتقصير لأنها لم تقاطع بريطانيا هي أمر تعديل المعاهدة وتسائل أحد النواب : هل قام الجانب البريطاني بتنفيذ ما قيدته به المعاهدة من قيود ضئيلة الى جانب المكسب الضخم الذى حصل عليه ؟ لم نر الى الآن رئيسا واحدا من رؤساء الحكومات جابه رأى العام بأمر تدخل الإنجليز هي شئوننا الداخلية وإذا أردتم أمثلة على هذا التدخل فلعل أبرزها جميعا هو ذلك الحادث الذى روع البلاد يوم أن ذهب الدبابات الانجليزية الى أعز مكان عند المصريين كى تقدم انذارا غاشما^(٣١).

ولعل طرح قضية العلاقات المصرية البريطانية للمناقشة أمام البرلمان المصرى قد فجرت قدرا كبيرا من الغضب داخل نفوس الأعضاء ويبدو أنها كانت فرصة للنيل من معاهدة ١٩٣٦ على اعتبار أن المتحمسين لها قد اعتقدوا أنها ستحول دون تدخل بريطانيا في الشؤون المصرية^(٣٢).

لقد أكد الواقع العملى عكس هذا المفهوم حيث تدخلت السلطات البريطانية في سن العديد من التشريعات التى تتعلق بالجيش والاقتصاد وتعيين الوزراء أو اقالمتهم ولعل أهم التشريعات التى تدخلت فيها السياسة البريطانية حينما تدخل السفير البريطانى لكى يمنح صدور قانون محاكمة الوزراء وهو الذى حال أيضا دون صدور قانون التجنيد الإجباري وهو الذى لم يوافق على قانون إجبار الشركات على استعمال اللغة العربية^(٣٣) .

وعلى الرغم من تدهور الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية بشكل لافت إلا أن بريطانيا ألزمت مصر بالإضمام الى ماعرف باتفاقية التعمير والتي بمقتضاها تساهم مصر بنسبة ١٠% من دخلها القومى للمساهمة في إعادة تعمير الدول التى دمرها الحرب^(٣٤).

وبالرغم من التضحيات التى قدمها الشعب المصرى طوال سنوات الحرب الا أن السياسة البريطانية أخذت تسوف وتماطل فيما يتعلق بإعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦ ولم يمض وقت طويل حتى أدركت الجماهير المصرية أن حكومة النقراشي تسوف وانتشرت بين الناس عبارة «سياسة الصمت» التى التزمت بها

الحكومة ولما تحرك النقراشي لم يجد قولا يردده الا أنه ينتظر «الوقت المناسب» فأطلقت عليه الجماهير والصحف «رجل الوقت المناسب»^(٣٥) وزادت لهجة المطالبة وانتشر السخط وبدأت المظاهرات الشعبية تملأ الشوارع وترددت هتافات عداثية ضد الاحتلال والحكومة معا مما ضاعف من احراج الحكومة ودفعها الى التحرك ضمن حدود غير مجدبة حيث أرسلت الى الحكومة البريطانية مذكرة في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ ذكرت فيها أن انتصار الحلفاء في الحرب يجعل الكثير من أحكام معاهدة ١٩٣٦ لا مبرر لها ثم ذكرت أن وجود القوات الأجنبية في مصر يخرج الكرامة الوطنية ولا يستطيع الشعب المصري الا أن يفسره بأنه دليل محسوس على الريبة ، وأن الحكومة البريطانية ذاتها لا تجد مبررا لها ثم طالبت المذكرة في نهايتها بتحديد موعد قريب لكي يذهب وفد مصرى الى لندن للمفاوضة في لإعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦^(٣٦) لم يلق تلكأت بريطانيا في الرد إلا أنها في ٢ يناير ١٩٤٦ بعثت الى النقراشي بمذكرة أشارت الى ان المبادئ الاساسية التي قامت عليها المعاهدة البريطانية المصرية سليمة في جوهرها وأن سياسة حكومة جلالة الملك أن تدعم بروح الصراحة والود والتعاون الوثيق الذى حققته مصر ومجموعة الامم البريطانية والامبراطورية في أثناء الحرب ... وأضاف الرد البريطاني : أن الحكومة البريطانية لديها الاستعداد لاعادة النظر مع الحكومة المصرية في أحكام المعاهدة على ضوء تجاربهما المشتركة^(٣٧).

وعلى أثر اذاعة مذكرة الحكومة البريطانية تبين للرأى العام مبلغ سوء نية الانجليز نحو مصر واصرارهم على ابقاء معاهدة ١٩٣٦ كأساس للعلاقات بين البلدين ، وكان انتهاء الحرب العالمية الثانية والتضحيات الباهظة التى قدمها الشعب المصرى ، وعلان ميثاق الاطلنطى ، والحريات الاربع والمبادئ الحديثة التى قررها ميثاق الامم المتحدة كل ذلك لم يغير من سياسة الانجليز الاستعمارية حيال مصر وهنا تدخل الحركة الوطنية دورا جديدا وهاما يتفق وأهمية تلك المرحلة الراهنة .

سياسة بريطانيا العربية :

ولقد كان من بين الدوافع التي حدثت ببريطانيا الى ارتكاب حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ هو رغبته في فرض حكومة مصرية تتمتع بثقتها وخصوصا عندما تدهور موقف بريطانيا العسكرية في ميادين أوروبا والشرق الاوسط ، ونظرا لأهمية موقع مصر الاستراتيجي باعتبارها من أهم قواعد بريطانيا في الشرق الاوسط، وفي الوقت الذي كانت بريطانيا تفكر في اعداد خطتها لما بعد الحرب ولما كان أساس هذه الخطة يدور حول أحكام سيطرتها على الشرق الاوسط الذي صار مركز الثقل في السياسة العالمية ، كان من الضروري لبريطانيا أن تطمئن الى إخلاص الحكومة القائمة في مصر، حتى يمكن ان تتعاون معها في تنفيذ هذه الخطة.

ونشرت إحدى الصحف البريطانية «التيمنس» فصلا تحت عنوان «إعادة بناء الشرق الاوسط» أشارت فيه الى أن حماية المصالح الجوهريّة في الشرق الاوسط، ضرورة بريطانية تحتمها حاجة الامبراطورية ، والامل الوحيد في نجاح تلك الفكرة هو انشاء هيئة سياسية مستقرة الدعائم في الشرق الاوسط ، تكون مهمتها التعاون على صيانة المصالح البريطانية، وليست هناك وسيلة مختصرة توصلنا إلى إعادة بناء الشرق الاوسط الا اذا عولجت أسباب القلق وعدم الاستقرار (٣٨) .

ولعل هذا التصور الذي أشارت اليه الصحيفة البريطانية قد سبقته العديد من الدراسات وأخذت السياسة البريطانية تعمل على تنفيذ خطتها مدفوعة في ذلك أولا وقبل كل شيء الى تحقيق مصالحها الخاصة وليس من قبيل المصادفة عودة النحاس باشا الى الحكم في ٤ فبراير وقيام نوري السعيد في الحكم بالعراق في أكتوبر ١٩٤١ عقب تمكن بريطانيا من اخماد ثورة رشيد على الكيلاني ، ولا عجب أن يكون النحاس ونوري السعيد الداعيين الرئيسيين للوحدة العربية فقد حصل كل منهما على منصبه نتيجة التدخل البريطاني وكان كلاهما طموحا في أن يرفع من مركزه بالحصول على شهرة عن طريق اتخاذ سياسة في

مجال أوسع وعلى ذلك كان من المناسب أن يعتنق كلا منهما فكرة الوحدة العربية التي يرجع الاثهام بها الى بريطانيا (٣٩).

ولما كانت بريطانيا قد اختارت مصر لتكون محور هذه السياسة لذا كان من الضروري وجود حكومة مصرية محالفة لبريطانيا ، ولعل رغبة بريطانيا في تحقيق هذه السياسة قد تطابقت الى حد كبير مع مصالح الوفد والذي كان يسمى الى تحقيق انجاز عربي يموض بعضا من شمييته التي افتقدها عقب ٤ فبراير ١٩٤٢ وقد شهدت فترة ما بين الحربين تفتحا في الوعي العربي ونضجا سياسيا كبيرا ادى الى قيام عدة ثورات تتادى في مختلف البلاد العربية بالاستقلال^(٤٠)، وتعلن سخطها على الاستعمار ومحاولات تقسيم الامة العربية وخاصة عقب معاهدة لوزان ١٩٢٣ والتي قررت توزيع الممتلكات العثمانية العربية بين مناطق نفوذ فرنسية واخرى بريطانية ، وتعد قضية فلسطين محور العديد من اللقاءات والثورات التي أتاحت الفرصة لتجسيد وحدة مصير الامة العربية . وتبادل الرأي في المصالح المشتركة واهمية العمل العربي الموحد وزاد لشعور بالروح القومية عند اندلاع الحرب العالمية الثانية (سبتمبر ١٩٣٩) مما دفع البعض الى التفكير في اقامة نوع من الاتحاد بين الشعوب العربية في الوقت الذي كان العالم العربي يشهد دعايات دول المحور بتأييد الاماني العربية في التحرر من النفوذ الاجنبي . وتصريحات الحلفاء المضادة التي تبشر العرب بتحقيق آمالهم في قيام وحدة أوثق بين شعوبهم^(٤١).

ولعل كل هذه الاحداث قد دفعت بريطانيا الى أن تصدر في ٢٩ مايو سنة ١٩٤١ على لسان وزير خارجيتها أنطوني ايدن تصريحاً تعلن فيه تأييدها لاماني بعض المفكرين العرب في قيام وحدة بين شعوبهم ، وأنها لذلك ستؤيد تأييدا كاملا أى مشروع ينال اجماع العرب في هذا الشأن^(٤٢) .

وعلى أثر هذا التصريح نشطت الصحف المصرية والبريطانية الى نشرت العديد من المقالات والآراء الداعية لاقامة اتحاد فيدرالى عربى شبيه بنظام الولايات المتحدة الامريكية^(٤٣)

ويبدو أن بريطانيا كانت تهدف من وراء هذا التصريح الى عدة أمور من أهمها :

أولا : القضاء على ما بقى لتركيا من نفوذ من منطقة الشرق الاوسط .

ثانيا : أن تتزعم بريطانيا حركة الوحدة العربية من خلال القاهرة أو بغداد وكانت تطمح في أن يتزعم نوري السعيد الوحدة العربية .

ثالثا : امتصاص غضب الامة العربية عن طريق بعض الوعود التي تتفق الى حد كبير مع آماني العرب ويلاحظ أن اهتمام بريطانيا بفكرة الجامعة العربية قد سبقتها عدة دعوات من بعض المفكرين العرب وكان الهدف من وراء مثل ذلك الدعوات ايجاد جبهة متحدة ومترابطة ضد خطر الصهيونية في فلسطين^(١١) وعندما وجدت بريطانيا أن مصالحها تتطابق مع تلك الدعوة فإنها لم تفعل سوى أن جعلت سياستها تتفق مع الرغبة العربية ، فلقد كان الشغل الاول لبريطانيا في تلك الفترة هو أن تسترد تعاطف العرب في وقت كانت توشك كل الدول العربية على أن تنفض يدها من سيرها في تلك بريطانيا حين كانت ثورة العراق قد أخمدت وكانت القوات الالمانية على أبواب مصر تهددها وتنتشر الرعب والقلق في نفوس الكثيرين وكانت الدعاية الالمانية في أوج عظمتها ، ومن هنا كانت السياسة البريطانية تبحث عن فكرة جديدة لتجمع بها شمل العرب ولعلها قد وجدت في فكرة الجامعة العربية ما يتفق ومصالحها الاستراتيجية .

وعلى الرغم من التصريح الذي أدلى به انطوني ايدان (مايو ١٩٤١) وما واكبه من ردود فعل لدى الساسة والمفكرين العرب الا أن الفكرة لم تخرج الى حيز التنفيذ الا في ٢٤ فبراير ١٩٤٢ أى بعد عام كامل من المجيء بحكومة ٤ فبراير وبعد أن تأكدت بريطانيا من أن نوري السعيد لا يحظى بقدر من الشعبية وسط العالم العربي وأن النعاس قد تمكن من السيطرة على الموقف وخصوصا بعد أن بدت قضية حسم الصراع الدولي وكأنها مسألة وقت فقط وأنفتح باب الامل أمام الحلفاء .

وفى ٢٤ من فبراير ١٩٤٢ أكد «أنطونى ايدن» أمام مجلس العموم البريطانى مرة أخرى ان دولته تنظر بعين العطف الى أى حركة تعزز الروابط الاقتصادية والثقافية بل والسياسية بين العرب وأن الخطوة الاولى لتحقيق أى مشروع فى هذا الشأن يجب أن تصدر عن العرب أنفسهم^(١٥) .

وإذا كان تأييدا بريطانيا وهى الدولة الاستعمارية ، لقيام اتحاد بين الدول العربية ، يبدو غريبا ، فلا شك أنها قامت بهذه الخطوة أدراكا منها للتطور التاريخى الحتمى للأمة العربية ، محاولة منها لارضاء العرب وكسب ودهم من ناحية وعلى أمل السيطرة على مثل هذا الاتحاد أو توجيه سياساته .

ولم يمض أكثر من شهر على تصريح «ايدن» حتى تقدم أحد أعضاء مجلس الشيوخ المصرى بسؤال الى رئيس الحكومة عن موقف مصر من تصريح وزير خارجية بريطانيا بخصوص اتحاد الامة العربية. وتقدم وزير العدل «محمد صبرى أبو علم» بالنيابة عن رئيس الوزراء ليدلى بتصريح أشار فيه : أنه منذ أن أعلن المستر ايدن تصريحه قامت الحكومة المصرية بالتفكير فى الموضوع طويلا ورأت أن الطريقة المثلى التى يمكن أن تصل الى غاية مرضية هى أن تتناول الحكومات العربية هذا الموضوع وأن تخطو خطوات رسمية فى هذا السبيل ، وتفكر الحكومة المصرية فى أن تبادر باتخاذ خطوات رسمية فى هذا السبيل لاستطلاع آراء الحكومات العربية ، ثم الدعوة لعقد مؤتمر فى القاهرة تدعى اليه كل الزعامات العربية لاكمال بحث الموضوع^(١٦).

ولما كانت الحكومة البريطانية حريصة على أن يكون لها المسبق فى تلك المبادرة فقد أبلغت سفيرها فى القاهرة «اللورد كيلرن» تطلب اليه أن يتحدث مع النحاس باشا وأن يحثه على بذل جهد أكبر فى هذا الموضوع ، وكذلك أرسلت برقيات مماثلة الى ممثلى بريطانيا فى كل العواصم العربية^(١٧) .

وعلى ضوء كل ما تقدم فإن بريطانيا قد اختارت مصر لتكون محور هذه السياسية على اعتبار أن وجود حكومة مصرية صديقة لبريطانيا سوف يترتب عليه نتائج هامة بالنسبة للمصالح البريطانية ولعل عقد المعاهدة المصرية ١٩٣٦

كان أساسا لمحاولة العمل المشترك بين الحكومتين المصرية والبريطانية في حل القضايا العربية المختلفة وخصوصا بعد المجيء بالوفد في ٤ فبراير ١٩٤٢ لأن بريطانيا كانت تعلم أن سياستها العربية إذا رسمت بالاتفاق والتفاهم مع حكومة صديقة فسوف تحظى بقبول أكثر ليس في مصر وحدها وإنما في كل الأقطار العربية لاسيما إذا كانت هذه الحكومة تتمتع بثقة الدول العربية كلها وهي أوفرها نصيبا في مضمار التقدم والثروة^(١٨) .

وبالرغم من أن فكرة الجامعة العربية قد خرجت من لندن وبشهادة النحاس باشا نفسه^(١٩) إلا أنه وجد أخيرا من ينفي هذه الحقيقة اعتقادا منه بأن بريطانيا لم يكن من مصلحتها جمع كلمة العرب في صعيد واحد ولأن الجامعة العربية ستكون قوة متحدة في مواجهة الأطماع البريطانية في المنطقة وهذا ما يتناقض بالضرورة مع مصالح بريطانيا^(٢٠) .

وعلى الرغم من أهمية هذا الرأي إلا أن بريطانيا كانت تتخذ من فكرة الجامعة العربية وسيلة لجمع العرب في مؤسسة واحدة تحكمها علاقات خاصة ببريطانيا يمكن الإعتماد عليها في القضايا الإستراتيجية الكبيرة إلا أن ذلك لن يكون بديلا عن العلاقات الثنائية بين بريطانيا وكل قطر عربي منفرداً .

ووفقا للمصالح البريطانية والتي كانت تمثل المعيار الأول في السياسة البريطانية فإن هناك العديد من الاعتبارات التي دفعت السياسة البريطانية إلى المضي في هذا الاتجاه ففي عام ١٩٤٢ بدأ أول نوع من التحالف بين الحركة الصهيونية والولايات المتحدة الأمريكية ودعمت شركات النفط الأمريكية مراكزها في السعودية كما كانت بريطانيا تقدر خطورة الوجود السوفيتي وخصوصا في إيران ولم يعد الموقف في الشرق الأوسط يتشكل وفقا للصراع بين المعسكر الفاشي وأعدائه وإنما وفقا لتضارب المصالح بين الثلاثة الكبار . أمريكا ، بريطانيا ، الاتحاد السوفيتي وفي ظل الموقف الجديد قام البريطانيون بمحاولات لإنشاء كتلة عربية موجهة ضد الاتحاد السوفيتي من الناحيتين السياسية والعسكرية وضد الولايات المتحدة من الناحية الاقتصادية^(٢١) .

ولعل هذا المعنى لم يكن خافيا على السياسة الامريكية حيث أشار السفير الامريكى فى إحدى برقياتہ الى حكومتہ قائلا : إن المخابرات البريطانية تتابع كل أعمالنا فى محاولة منها للوقوف على أدق المعلومات التى تتعلق بالعلاقات الامريكية العربية (٥٢).

وليس من قبيل المصادفة أن تتدخل بريطانيا بكل ثقلها لإنهاء الوجود الفرنسى فى كل من سوريا ولبنان وإنما لکی يتم لها السيطرة السياسية والاقتصادية على هذين القطرين وفقا للسياسة البريطانية الجديدة فى إطار الجامعة العربية ولعل فى وجود مصطفى النحاس ، ونورى السعيد ، والأمير عبد الله مما يساعد بريطانيا على تحقيق أغراضها الاستراتيجية .

ويبدو أن بريطانيا قد تأكدت من أهمية التضامن العربى بعد نجاح فكرة مركز تموين الشرق الاوسط فى السنوات الأولى من الحرب حيث كان لبريطانيا السيطرة الكاملة على هذا المركز وتمكنت من تطويع اقتصاد العالم العربى لخدمة الحلفاء (٥٣).

لكل هذه الاعتبارات السابقة كان يصعب على الحكومة البريطانية أن تحقق أهدافها لو لم يكن على رأس الحكومة المصرية شخصية مثل مصطفى النحاس والذى يستند الى قاعدة جماهيرية تمثل غالبية الشعب المصرى ولما كانت مصر بمثابة العمود الفقرى فى خطط بريطانيا السياسية والعسكرية والاقتصادية فى هذه الفترة فكان من الضرورى قيام حكومة وطنية فى مصر تستطيع أن تعتمد عليها بريطانيا وتحظى بمساعدتها ومن أجل ذلك أجبر السفير البريطانى الملك فاروق فى ٤ فبراير ١٩٤٢ كى يأتى بحكومة الوفد الى الحكم كما أشرنا فقد كان مركز بريطانيا فى ميدان الشرق الاوسط يواجه عواصف سياسية وعسكرية فى وقت عمت الازمة الاقتصادية الخانقة بلدان الشرق الاوسط وساهمت فى إحراج مركز بريطانيا وإذا أضيفت هذه الازمة الثقيلة الى الاعباء السياسية والعسكرية اتضح لنا عمق الهوة التى انحدر اليها مركز بريطانيا ومبلغ حاجتها الى حليف ومعين يخفف عنها أعباءها المتباينة بهدف تسميق سياستها فى الشرق الاوسط

بحيث تتعامل مع دول المنطقة من مركز واحد وإن لم يستطع هذا الحليف أن يعارب إلى جانبها فلا أقل من أن تأمن جانبه^(٥٤) .

ويبدو أن الملك عبد العزيز آل سعود كان من المعارضين لفكرة الجامعة العربية منذ البداية ، حيث كان يعتقد أن اقتراح مستر آيدن بإنشاء هذه الجامعة يشير الشك في نوايا الانجليز^(٥٥) . وتشير الوثائق الأمريكية إلى أن الحكومة البريطانية قد بذلت قدرا كبيرا لاقتناع العاهل السعودي بالعدول عن رأيه وخصوصا أن الامام يحيى حميد الدين «ملك اليمن» قد التزم بالخط السياسى الذى يتخذه العاهل السعودى^(٥٦) .

واعتقد أن محاولات النحاس باشا لاقتناع الملك عبد العزيز آل سعود بفكرة الجامعة العربية^(٥٧) . كانت في إطار المحاولات البريطانية المبدولة حتى تأتي الفكرة وكأنها مبادرة عربية خالصة .

واستادا على ثقة بريطانيا في النحاس باشا الذى كثف من نشاطه لتبديد المخاوف التى أبداهها العاهل السعودى عن طريق اقناع الملوك والرؤساء العرب بهذه الفكرة وكان من الطبيعى أن يثير هذا النشاط مخاوف الفرنسيين الذين كانوا على علم بمحاولات بريطانيا انشاء حلف عربى الغاية منه في رأى فرنسا سلخ سوريا ولبنان عن نطاق الادارة الفرنسية^(٥٨) .

ووفقا لسياسة النحاس باشا تجاه الجامعة العربية فأننا نعتقد أنه كان من الاولى على الحكومة المصرية أن تطلب من بريطانيا تحديد موقفها من الاحتلال العسكرى لمصر وضرورة وجود ضمانات كافية تلزم بريطانيا بالخروج من الاراضى المصرية عقب انتهاء الحرب مقابل التعاون معها في سياستها العربية ، لقد وقف النحاس موقفا سلبيا من بريطانيا فيما يتعلق بالمطالب المصرية ، فضلا عن أنه ذهب في مساعدتها خلال الحرب الى أبعد مدى كما أنه ذهب في سياسته الحزبية الى درجة أدت الى زيادة الانقسام والفرقة بين القوى الوطنية المصرية مما فوت فرصة قيام جبهة مصرية متحدة ، ولعل النحاس ظل يحمل لبريطانيا دينا كبيرا في عنقه طوفته به السياسة البريطانية منذ فبراير ١٩٤٢ ،

وفى الوقت الذى كان يبذل من المصاعى لحصول كل من سوريا ولبنان على استقلالهما كانت مصر تعاني أشد القوانين العسكرية وأقساها مما يجعلنا نعتقد بأن محاولات النحاس لحصول سوريا ولبنان على استقلالهما لم يكن بهدف خدمة القضية العربية بقدر ما كان للسياسة البريطانية الماكرة لأن سلخ سوريا ولبنان عن الإدارة الفرنسية ودخولهما فى حلف عربى قد يتيح لبريطانيا تحقيق غرضين :

أولهما : خروج فرنسا من الشرق الاوسط نهائيا وهو أمل طالما راود السياسة البريطانية .

ثانيهما : أن دخول سوريا ولبنان فى حلف مع بقية الاقطار العربية يربطهما بمجلة السياسة البريطانية^(٥٩) ويبعدهما عن عجلة السياسة الفرنسية.

وفى يولية ١٩٤٢ اتخذت مصر المبادرة العملية ببدء المباحثات الاولى وجاء الى القاهرة كل من نورى السعيد رئيس وزراء العراق وتوفيق أبو الهدى رئيس وزراء الاردن والشيخ يوسف ياسين ممثل المملكة السعودية وسعد الله الجابرى رئيس وزراء سوريا ورياض الصلح رئيس وزراء لبنان والمسيد حسين الكبس مفوض اليمن واستمرت المباحثات حتى فبراير ١٩٤٤ وكانت مباحثات مضمينة بسبب الخلافات العديدة وتباين وجهات النظر بين الدول العربية ، وكانت العراق تميل الى تنفيذ مشروع الهلال الخصيب باندماج كل من سوريا ولبنان وشرق الاردن فى دولة واحدة ، وأن تشكل هذه الدولة الجديدة مع العراق اتحادا فيدراليا تستطيع بقية الدول العربية أن تنضم اليه فيما بعد ، لكن هذا المشروع قد اصطدم بمعارضة علنية من جانب كل من مصر والسعودية على اعتبار أن أى مشروع لا يحظى بموافقة مصر ولايخلع عليها الزعامة العربية سوف يحكم عليه بالفشل^(٦٠).

ولذا فقد فشل كل من مشروع سوريا الكبرى الذى خطط له الملك عبد الله أثناء الحرب ومشروع الهلال الخصيب الذى خطط له نورى السعيد وكان كلا المشروعين يهدفان الى توحيد آسيا العربية باستثناء شبه الجزيرة العربية بالإضافة الى استبعادهما لمصر ومحاولتهما عزلها عن التيارات السياسية فى

المشرق العربى ، وبعد العديد من المفاوضات (التى تخرج عن موضوع دراستنا)
تمكنت اللجنة التحضيرية من توقيع ماعرف «بيروتوكول الاسكندرية» أكتوبر
١٩٤٤^(١١).

وهكذا تشكلت الجامعة العربية والتى عملت بريطانيا على اخراجها الى حيز
الوجود والتى كانت من صنع السياسة البريطانية^(١٢).

ويبدو أن مشروع جامعة الدول العربية كان يختلف تماما عن تلك الفكرة التى
جاء بها نورى السعيد والتى لم تكن تتطابق الى حد كبير مع المصالح البريطانية ،
لأن مشروع الجامعة العربية والذى وافقت عليه بريطانيا قد ضم مصر بطريقة
مباشرة بعكس مشروع نورى السعيد والذى تركها خارج المشروع وترك لها حرية
الدخول من عدمه ولعل هذا لايتفق مع الخطة البريطانية الرامية الى جعل مصر
محور هذه الفكرة بثقلها السياسى والاقتصادى والبشرى والجغرافى والتاريخى
الخ .

ولعل المشروعين (الهلال الخصيب والجامعة العربية) كانا بمثابة صراع بين
مصر والعراق على زعامة الامة العربية ، بالاضافة الى أن المشروع الذى وافقت
عليه بريطانيا بل وابتكرته (الجامعة العربية) يضم أكبر عدد ممكن من دول
هذه المنطقة ، وهكذا نجحت بريطانيا فى تحقيق سياستها العربية. وعلى ضوء
كل ما تقدم تبدو الظروف والملايسات التى دفعت الحكومة البريطانية كي تضرب
بمعاهدة ١٩٣٦ عرض الحائط وأن تتدخل تدخلا سافرا فى السياسة الداخلية
المصرية وعلى ما أعتقد فإن بريطانيا لم تفامر بسمعتها فى ٤ فبراير جزافاً أو
لمجرد ارضاء الوفد لأن قيام حكومة وطنية أو غيرها لايعنى بريطانيا فى شيء
بقدر عنايتها بمآزيتها وأهدافها طبقاً للاستراتيجية التى اختطتها لنفسها ليس
فى مصر فقط وإنما فى منطقة الشرق الاوسط كلها ولذا فإننا نعتقد أن عودة
الوفد فى ٤ فبراير كان جزءاً من خطة بريطانية مرسومة محددة المعالم واضحة
الاهداف تستهدف ما هو أبعد بكثير من عودة حكومة الوفد الى الحكم.

هوامش الفصل الثامن

- (١) محمد عبدالقادر: لجنة الدستور من ١٠٤ مرجع سبق ذكره.
- (٢) مضابط مجلس النواب . الجلسة الرابعة والأربعون ٣١ مايو - أول يونيو ١٩٤٣ . دور الانعقاد الثاني من ١٨٥٠، ١٨٥٦.
- (٣) محمد حسين هيكل: لمصر لا لعبد الناصر الطبعة الثانية بيروت ١٩٨٢، ص ٩.
- (٤) عبدالرحمن الرافعي: في أعقاب الثورة المصرية ج ٣ ص ١١٣، ١١٥ الدستور المصري ١٥ يناير ١٩٤٣.
- (٥) مضبطة مجلس الشيوخ: الجلسة الافتتاحية لدور الانعقاد العادي الثامن عشر ١٩ نوفمبر ١٩٤٣، ص ١٣، ١٤.
- (٦) مضبطة الشيوخ . الجلسة الثانية ٨، ٩ ديسمبر ١٩٤٣ ص ٥٢، ٥٣ من كلمة الشيخ بهي الدين بركات.
- (٧) المصدر السابق ص ٥٤، محمد بهي الدين بركات: صفحات من تاريخ القاهرة سنة ١٩٦١ ص ١٥١.
- (٨) المصدر السابق الجلسة الخامسة والأربعون ١٥ يولية ١٩٤٣ ص ٨٦٩ من كلمة الشيخ عبدالرحمن الرافعي.
- (٩) مذكرات اللواء إبراهيم إمام رئيس البوليس السياسي الجمهورية ١٦ يناير ١٩٥٦.
- (١٠) الوثائق الأمريكية برفقة رقم ٣٤٤ من كبرك إلى حكومة ١٢ أبريل ١٩٤٣.
- (١١) الأهرام، المصري ١١ يناير ١٩٤٣.
- (١٢) محسن محمد التاريخ السري لمصر ص ٤١٠.
- (١٣) عبدالرحمن الرافعي: مرجع سبق ذكره ج ٣، ص ١٣٢.
- (١٤) الوفد المصري ١٤/١١/١٩٤٣، ٩/١٢/١٩٤٣.
- (١٥) مجلة روز اليوسف ١١/٥/١٩٤٤.
- (١٦) من بيان أحمد ماهر رداً على ما أعلن تشرشل: بمجلة روز اليوسف ١١/٥/١٩٤٤.

- (١٧) مضابط مجلس الشيوخ - الجلسة الرابعة والأربعون ٨ مايو سنة ١٩٤٤ من ٣١٨، ٣١٩، روز اليوسف ١١/٥/١٩٤٤.
- (١٨) مضابط الشيوخ المصدر السابق - من كلمة حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى.
- (١٩) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٣٧٢ من لأميسون إلى حكومته ٥ مارس ١٩٤٣.
- (٢٠) لقاء مع فؤاد سراج الدين ٨، ١٢/١١/١٩٨٢ جاردن سيتى القاهرة.
- (٢١) وثائق الخارجية الأمريكية تقرير برقم ٤٨٢ من كيرك إلى حكومته ٣ سبتمبر ١٩٤٣.
- (٢٢) المصرى ٢٥ نوفمبر ١٩٤٣.
- (٢٣) صحيفة السياسة أول ديسمبر ١٩٤٤ نقلًا من صحيفة «التيمس».
- (٢٤) د. عاصم الدسوقي: مصر في الحرب العالمية الثانية، مرجع سبق ذكره ص ١١١.
- (٢٥) صحيفة المصرى ٨/٣/١٩٤٥.
- (٢٦) السياسة الكتلة المصرى، الدستور ٨/٢/١٩٤٥.
- (٢٧) مضابط مجلس النواب، دور الانعقاد الرابع، ٧ فبراير ١٩٤٥ ص ٣٣٠.
- (٢٨) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، العلاقات المصرية البريطانية ١٩٣٦، ١٩٥٦، ص ٨٢.
- (٢٩) مضابط مجلس النواب - الجلسة الرابعة والثلاثون ٦، ٧ أغسطس ١٩٤٥، ص ١٦٢ مقدم السؤال النائب نور الدين طراف.
- (٣٠) نفس المصدر السابق ص ١٦٢٥.
- (٣١) نفس المصدر ص ١٦٢٦.
- (٣٢) المصرى ٢٠/١٠/١٩٣٧.
- (٣٣) مضابط مجلس النواب - الجلسة الرابعة والثلاثون ٧ أغسطس ١٩٤٥، ص ١٩٣٨.
- (٣٤) المصدر السابق - الجلسة الثالثة - دور الانعقاد غير العادى ١٥ أكتوبر ١٩٤٥، ص ٥٤.
- (٣٥) المصرى والكتلة، اللواء الجديد ٣ نوفمبر ١٩٤٥.
- (٣٦) نص المذكرة: الأهرام، المصرى، السياسة ٢٣ ديسمبر ١٩٤٥.
- (٣٧) مضابط مجلس النواب - مجموعة مضابط دور الانعقاد العادى الثانى ٢٨ يناير ١٩٤٦، ص ٨٤٥.
- (٣٨) السياسة المصرية، الأول من ديسمبر ١٩٤٤، نقلًا عن صحيفة «التيمس» البريطانية.
- (٣٩) مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكى، ص ١٩٥، أحمد طريز: الوحدة المصرية ص ٢٥٠.
- (٤٠) أهمها على سبيل المثال ثورة مصر الشعبية سنة ١٩١٩، وثورة العراق سنة ١٩٢٠، وثورة سوريا ولبنان سنة ١٩٢٥ وثورة فلسطين الأولى سنة ١٩٢٠ ثم ثورتها، الثانية ١٩٣٦، ثورة المغرب ضد الظلم الفرنسى والأسباني وثورة ليبيا ضد الاستعمار الإيطالى ١٩٣٣.
- (٤١) توكاز هيرزويز ألمانيا هتلرية والمشرق العربى ص ٢٤٤ د. مفيد شهاب: المنظمات الدولية القاهرة ١٩٧٦ ص ٤١٧.
- (٤٢) فارمسل كولومب: مرجع سبق ذكره ص ٢١٢، د. مفيد شهاب - المنظمات الدولية ص ٤١٧ مذكرات حسن يونس ص ١٩٥.

- (٤٣) (الاهرام الأول من يونية ١٩٤١ ، المصري والسياسة ٢ يونية ١٩٤١ .
- (٤٤) (الاهرام الأول من ديسمبر ١٩٣٩ ، مرسيل كولب : مرجع سبق ذكره ص ٢١١ .
- (٤٥) (المرجع السابق ص ١٤ . د . أحمد فؤاد مصطفى : العلاقات المصرية الانجليزية ١٩١٤-١٩٥٣ ، رسالة دكتوراة غير منشورة بجامعة القاهرة سنة ١٩٦٠ ص ٢٥٧ ، د . مفيد شهاب المنظمات الدولية ص ٤١٧ ، مذكرات حسن يوسف ، ص ١٩٥ .
- (٤٦) (مضابط مجلس الشيوخ - الجلسة العشرون ، ٣٠ مارس ١٩٤٣ ، ص ٣٤٥ .
- (٤٧) (مذكرات عبد الرحمن عزام أول رئيس لجامعة الدول العربية ص ١٤ ، لقاء مع فؤاد سراج الدين ١٩٨٢/١١/١٢ .
- (٤٨) (مذكرات عبد الرحمن عزام ص ١٤ ، مذكرات حسن يوسف ص ١٩٦ ، د . مفيد شهاب ص ٤١٧ د . أحمد عبد الرحيم مصطفى . مرجع سبق ذكره ص ٤٩ ، أحمد طريين الوحدة العربية ص ٢٥٠ .
- (٤٩) (مضابط مجلس الشيوخ - الجلسة العشرون ٣٠ مارس ١٩٤٣ ص ٣٤٥ ، ٣٤٦ .
- (٥٠) (لقاء شخصي مع فؤاد سراج الدين ١٩٨٢/١١/١٢ جاردن سيتي القاهرة .
- (٥١) (لوكانزهيرزويز : ألمانيا النازية والشرق العربي ص ٤٠١ .
- (٥٢) (وثائق الخارجية الامريكية برقية رقم ٢٢٥ من كيرك إلى حكومته ٤٨٢ .
- (٥٣) (لوكانزهيرزويز ، ألمانيا النازية والشرق العربي ص ٤٠١ .
- (٥٤) (وثائق الخارجية الامريكية برقية رقم ٤٤ من كيرك إلى حكومته ٢٧ سبتمبر ١٩٤١ .
- (٥٥) (مذكرات عبد الرحمن عزام مرجع سبق ذكره ص ٢١٢ .
- (٥٦) (وثائق الخارجية الامريكية برقية برقم ٣٢١ من كيرك إلى حكومته ١٧ مارس ١٩٤٣ .
- (٥٧) (مذكرات عبد الرحمن عزام مرجع سبق ذكره ص ٢١٢ أحمد طريين الوحدة العربية ص ٢٥٠ ، ٢٥١ .
- (٥٨) (أحمد عزة دروزة : الوحدة العربية بيروت ١٩٥٧ ص ١٢٧ .
- (٥٩) (مارسيل لوكومب ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١٢ ، ٢١٤ .
- (٦٠) (د . أحمد عبدالرحيم مصطفى : مرجع سبق ذكره ص ٤٩ ، مذكرات حسن يوسف ص ١٩٧ .
- (٦١) (أحمد الشقيري ، مئتي مئتي : الاهداف القومية والدولية لجامعة الدول العربية ببيروت ١٩٥٢ ص ٢٢ .
- (٦٢) (عبد الرحمن عزام - مرجع سبق ذكره ص ٢٦٢ ، مارسيل كولومب : مرجع سبق ذكره ص ١٨٠ .

الخاتمة

يصعب على الباحث في مجال الدراسات الانسانية عموما أن يحدد النتائج التي توصل اليها بشكل قاطع وقد يكون ذلك راجعا الى أن قضية الدراسات الانسانية عموما والدراسات التاريخية على وجه الخصوص تعنى تقييم سلوك الانسان ورصد حركته ايجابيا وسلبيا ، ولما كانت عملية التقييم هذه لا تحكمها قوانين طبيعية وإنما تخضع في مجملها الى اجتهادات شخصية اعتمادا على الوسائل المتاحة من وثائق ودراسات وغير ذلك ، ومهما حاول الباحث أن يجتهد الا أن الحقيقة دائما تظل نسبية ، ولذا فإن القيمة الحقيقية لا تبدو من خلال النتائج فقط وإنما من خلال الوسيلة التي استخدمها الباحث ، وطريقة استخدامه لها .

ولما كان حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ يقع في اطار العلاقات المصرية البريطانية تلك العلاقة التي تستند على معاهدة ١٩٣٦م والتي بمقتضاها حصلت مصر على قدر من حريتها واستقلالها الا أن بريطانيا لم تكن خالصة النية ولعلها قد أرادت أن تهديء من روع المصريين في وقت بدأت فيه العلاقات الدولية تتدر بمخاطر حرب توشك أن تقع .

واعتمادا على المقولة القائلة بأن معاهدة ١٩٣٦م هي معاهدة الشرف والاستقلال الا أن العلاقات المصرية البريطانية عقب توقيع تلك المعاهدة لم يطرأ عليها قدر يذكر من التغيير ، فلقد حرصت بريطانيا على أن تتدخل في شئون السياسة المصرية كما كان يحدث قبل توقيع المعاهدة الا أن تدخلها أصبح

مستترا الى حد كبير ، ولم يحدث منذ توقيع المعاهدة وحتى ٤ فبراير ١٩٤٢م أن كانت الادارة المصرية حرة طليقة من التبعية البريطانية ، حتى فى اخص القضايا التى اقرتها المعاهدة.

واذا كان من أولى المسائل التى أقرها الدستور المصرى هو حق الملك فى اختيار رؤساء حكومته الا أن الحكومة البريطانية لم تسلم مطلقاً بهذا الحق وإنما حرصت على أن يؤخذ رأيها عند اختيار كل حكومة جديدة ولعل هذه كانت بداية المصادمات بين الملك فاروق والانجليز.

وعموماً فلكد بقى الوجود البريطانى قائماً فى كل شئون السياسة المصرية ولم يسمح للإدارة المصرية أن تمارس حقها الا بالقدر الذى لا يتعارض مع النفوذ البريطانى ، والغريب فى الأمر أن الحكومات المصرية كانت تدرك هذه الحقيقة الا أن أحداً لم يجرؤ على التصريح بها علانية.

ويبدو ان قيام الحرب العالمية الثانية كان حداً فاصلاً بين التدخل البريطانى المستتر والتدخل العلنى ، وأستطيع أن أقول أنه منذ قيام الحرب والانتصارات الكاسحة التى حققها الجيش الالمانى فى أوروبا فقد تضاعف الوجود البريطانى فى شئون السياسة المصرية بقدر أكبر مما كان عليه الحال قبل توقيع معاهدة ١٩٣٦م.

واذا كان موقف مصر من قضية الصراع الدولى لم يكن واضحاً الا أن معاهدة ١٩٣٦م كانت تضع مصر موضع الحليف لبريطانيا على الرغم من أن مصر لم تعلن الحرب رسمياً ضد الألمان ، وشهدت أروقة البرلمان المصرى مناقشات فقهية جادة حول دخول مصر الحرب أو عدم دخولها .

والحقيقة أن الملك فاروق كان صاحب سياسة تجنب مصر ويلات الحرب وعلى الرغم من أنه لم يعلن هذا صراحة الا أنه أتخذ من حكومة على ماهر وسيلة للتمسك بهذه السياسة ولقد كانت بريطانيا تدرك هذه الحقيقة ولذا فقد تضاعف العداء بينها وبين الملك فاروق.

ويبدو أن الحكومة البريطانية قد أدركت أن إعلان مصر الحرب لن يكون له تأثير كبير من حيث المساهمة في العمليات العسكرية ، وأن بقاء مصر دولة غير محاربة يمكنها من حرية الحركة ويجنبها غارات المحور ويجعلها قاعدة مركزية لتموين جيوش الحلفاء ولذا فقد حرصت بريطانيا على أن تبقى مصر بعيدا عن حلبة الصراع الدولي.

وإذا كان بعض الزعماء المصريين أمثال أحمد ماهر قد حرصوا على دخول مصر الحرب إيمانا بقضية الديمقراطية ووقوفها بجانب الحليفة وقت محنتها إلا أن هذه الرغبة كانت مرتبطة الى حد كبير بسير الممارك الحربية فمثلا كان فشل ألمانيا في غزو بريطانيا وانتصارات ويغل في الصحراء الغربية ونجاح حملة الحبشة سببا قويا في تخفيف حدة التوتر السياسى خلال شتاء ١٩٤٠ _ ١٩٤١م وجاء انتصار الألمان في البلقان في ربيع ١٩٤١م ليعيد التوازن للموقف حيث تآرجح مرة أخرى باحتلال بريطانيا لاراضى سوريا والعراق.

وإذا كان الموقف قد انتهى الى اعتناق مبدأ «تجنب مصر ويلات الحرب» إلا أن أجهزة المخابرات البريطانية قد توصلت الى أن فاروق وعلى ماهر على اتصالات سرية بهتلر ولعل هذه المعلومات كانت سببا كافيا لى تتجاوز بريطانيا حدود معاهدة ١٩٣٦م ، وفى الوقت نفسه فقد سجلت العديد من تقارير استطلاع الرأى بأن الشعب المصرى يتعاطف مع الألمان نكاية فى الانجليز فى الوقت الذى حققت فيه القوات الألمانية انتصارات ساحقة على الجبهتين الأوربية والأفريقية.

وعلى ضوء كل ماسبق يمكننا أن نخلص الى بعض النتائج التى قد ارتبطت الى حد كبير ببعضها البعض :

أولا : لقد بدأت بريطانيا تعيد النظر فى علاقتها بالقصر بمد أن توصل السفير البريطانى الى فكرة التقليل من حجم القصر عن طريق خروج على ماهر من رئاسة الحكومة ، وعلى الرغم من أن "لامبسون" قد طلب من فاروق صراحة إبعاد على ماهر من رئاسة الحكومة إلا أن الملك

أخذ براوغ ويماطل وخاصة بعد تدهور الموقف العسكري في أوروبا وعقب انهيار فرنسا الأمر الذي شجع في مصر الميول التي كانت تتعاطف مع المحور ، شعبية كانت أم رسمية ، لا على اعتبار أن المحور صادق النية فيما يتعلق باحترام سلامة واستقلال مصر ولكن على اعتبار أنه لن يكون احتلالاً أسوأ من الاحتلال البريطاني ، الذي عانت منه مصر ما يزيد على نصف قرن ، ولعل هذا الميل كان يحمل في طياته دوافع التنفسي نحو حليف أكرهت مصر على محالفته ضد رغبة شعبيها ، كما أنه كان يتضمن في الوقت نفسه معنى الإعجاب بالعسكرية الألمانية التي لا تقهر كما اعتقد جانب كبير من جانب بعض قطاعات الرأي العام المصري وقادته بل وحتى الملك فاروق ذاته .

وإذا كان الملك فاروق قد بعث إلى ملك إنجلترا يشكو من التعسف والتشدد الذي يمارسه «لامبسوند» في مصر . إلا أن رسالة فاروق إلى ملك إنجلترا لم تكن لتحدث أثراً على اعتبار أن الحكومة البريطانية هي المسئولة عن القرار الذي أخذته وأبلغته بدورها إلى لامبسون في القاهرة والذي يعني : إذا لم يستجب فاروق لمطالبنا ويبعد على ماهر عن رئاسة الحكومة فإن فاروقاً يجب أن يتنازل عن العرش على أن لا يترك طليقا وإنما يوضع تحت الرقابة المشددة حتى لا يلجأ إلى إيطاليا لمطالب بعرضه» .

ومن الواضح أن حرص بريطانيا على خروج على ماهر لم يكن بسبب إحجامه عن إعلان الحرب إذ أن الانجليز قد انتهوا إلى الموافقة على أن تبقى مصر في موقف الدولة غير المحايدة .

ولعل السبب في اخراج على ماهر هو انعدام الثقة بينه وبين الانجليز بسبب تشييعه للمحور وأنه كان يظهر الملك في الاستخفاف بقوات الحلفاء والاشادة بانتصارات الألمان .

ثانياً : ما حدث في ٤ فبراير ١٩٤٢م لم يكن سياسة بريطانية خالصة ووفقاً للوثائق البريطانية التي أشارت إلى أن أطرافاً مصرية مثل حسين سري

وأمين عثمان قد شاركها في القضية منذ بدايتها ، بل ان حسين سري هو الذى أشار على السفير البريطانى «بتخويف» فاروق.

أما فيما يتعلق بمسئولية الوفد فلم يكن غريبا ولا مستهجنا أن يكون للحكومة البريطانية رأى في اختيار رؤساء الحكومات المصرية على الرغم من أن معاهدة ١٩٣٦م لم تشر الى هذا صراحة أو ضمنا ، وكان من الطبيعى جدا أن تلجأ إحدى القوى الى دار السفارة البريطانية في محاولة لاسناد الحكم اليها .

لكن اللافت للنظر هو شكل هذا التدخل والطريقة التى استخدمتها بريطانيا وأعتقد أننى قد تمكنت من كشف الجوانب الدقيقة حول عملية الحصار ما يتعلق منه بحصار القصر واجبار فاروق على التنازل وفى حالة عدم الإستجابة فإن على القوات البريطانية أن تتعامل مع الموقف على ضوء الخطة التى وضعها المجلس العسكرى الاعلى والتى تعنى ذك المطارات المصرية العسكرية وتدمير كل الطرق المؤدية الى القاهرة ثم القبض على فاروق ونقله الى إحدى سفن الأسطول البريطانى حتى يتقرر مصيره من قبل الحكومة البريطانية والجديد فى الامر أيضا أن بريطانيا فكرت فى الغاء النظام الملكى فى مصر وبعثت الى سفيرها فى القاهرة لكى يستطلع الامر فيما إذا كان من الممكن قيام نظام جمهورى شريطة أن يحظى بموافقة الرأى العام المصرى.

ثالثا : ان الطريقة التى عاد بها الوفد فى ٤ فبراير كانت سببا كافيا لى تمارس بريطانيا سياستها فى مصر بالطريقة التى تراها حيث تحول حزب النضال الوطنى الى أداة تمارس بريطانيا من خلالها كل ماترى أنه يدعم موقفها فى الحرب ، ولعل من أخطر الأمور محاولة بريطانيا تدمير آبار البترول المصرية وشبكة الطرق والمواصلات واغراق الدلتا بمياه البحر المتوسط فى محاولة لاعاقبة تقدم القوات الالمانية التى بدت على مشارف الاسكندرية ، وعلى الرغم من أن النحاس قد رفض كل هذه المطالب الا أن رفضه لم يكن كافيا لاعاقبة بريطانيا عما اعتزمت ان تقدم عليه .

وإذا كانت مصر لم تعلن الحرب رسميا ضد قوات المحور إلا أن السياسة التي اتبعتها حكومة الوفد كانت كافية من الناحية العملية لكي تجعل من مصر دولة محاربة حيث تم تطويع مصر سياسيا واقتصاديا خدمة لجهة الحلفاء وعاش الشعب المصري أسوأ فترات حياته ، وإذا كان الانجليز قد تجاوزوا كل حد معقول مساء ٤ فبراير إلا أن ما أقدمت عليه حكومة الوفد يعد من أخطر التجاوزات التي مارستها حكومة وطنية بدءا بقضية الاعتقالات وانتهاء بالمحسوبيات.

رأبعا : ان أحزاب الاقلية قد لعبت دورا خطيرا سواء بالنظر للمقدمات التي ساهمت في صنع ٤ فبراير أو النتائج التي تترتب عليه .

لقد كانت اقالة الوفد (ديسمبر ١٩٣٧) وأسناد الحكم الى أحزاب لا تتمتع بقدر كاف من الشعبية سببا كافيا لتبديد فكرة الديمقراطية ، وبداية من حكومة محمد محمود (يناير ١٩٣٨) وانتهاء بحكومة حسين سرى (١٩٤٢) فقد عاشت مصر خلال هذه الفترة في ظل حكومات لا تتمتع بقدر من الشعبية مما خلق جوا من الاضطراب وعدم الاستقرار السياسي وشهدت القاهرة وبعض العواصم الاخرى العديد من المظاهرات التي انطلقت وهي تردد هتافات عداوية ضد بريطانيا وعجزت الحكومة المصرية (وزارة حسين سرى) عن السيطرة على الموقف تماما مما دفع حسين سرى الى أن يطلب من السفير البريطاني العمل على عودة الوفد باعتباره القوة الوحيدة القادرة على اعادة الاستقرار الى الحياة المصرية ، حتى لو اضطرت بريطانيا الى تخويف الملك .

وهي محاولة من أحزاب الاقلية لاستثمار حادث ٤ فبراير بهدف التقليل من هبة الوفد وتبديد شعبيته فقد بذلت محاولات مضنية لتعريف الرأي العام المصري بما حدث مساء ٤ فبراير على الرغم من أن زعماء الأقلية الذين اجتمعوا مع الملك فاروق يومي ٣ ، ٤ فبراير يتحملون قدرا كبيرا من المسؤولية بسبب نصائحهم التي افترقت في مجملها الى اى وازع وطنى .

ويبدو من المقابلات التي جرت بين الملك والنحاس وغيره من الزعماء السياسيين وبين لامبسون وأمين عثمان ، أن الخلاف كان ينحصر على نوعية

الوزارة الجديدة وكيفية تشكيلها ، هل تكون قومية أو اثنتاوية ، حزبية أو محايدة .. وأعتقد ان كل هذه الخلافات لا ترقى الى حجم الأزمة التي انتهت اليها لأن القضية كانت نوعا من الصراع على السلطة بين قوتين متعارضتين ، الأولى تمثل حزب الاغلبية يسانده الانجليز والثانية تقوم على أحزاب الأقلية يساندها القصر .

خامسا : في جميع الازمات التي مرت بمصر كانت الحكومة البريطانية تقدر أهمية الجيش المصرى ، فعندما طالبت باعلان مصر الحرب على ألمانيا قالت انها تقدر الأهمية البالغة للقوات المسلحة المصرية ، وعندما طلبت من فاروق عزل على ماهر حرصت على أن تجيء الوزارة الجديدة حائزة لولاء الجيش وعند الاستعداد لمحاصرة قصر عابدين مساء ٤ فبراير وضعت خطة عسكرية لمواجهة أى رد فعل قد يأتى من الجيش المصرى واحتفظت المخابرات العسكرية البريطانية بأسرار العملية الى ساعة الصفر واتخذت جميع الاحتياطات لكيلا يقع تصادم بين الجيش المصرى والقوات البريطانية. وإذا كان الجيش المصرى قد فوجئ بأحداث ٤ فبراير إلا أن ردود الفعل التي واكبت تلك الأحداث قد تركت قدرا كبيرا من الغضب على اعتبار أن الاعتداء على ملك مصر يعد اعتداء على كرامة مصر وشرفها .

ولذا فقد شهدت تلك الفترة البدايات الأولى لحركة الضباط الاحرار .

سادسا : لقد كان فاروق يقدر حجم الصدمة الى اصابته في ٤ فبراير وكان يدرك جيدا حجم المسئولية التي يتحملها النحاس ، لذا فقد ضاعف القصر من نشاطه بهدف النيل من الوفد وزعامته ولعل من أولى المحاولات التي نجح فيها القصر الى حد كبير تلك المحاولة التي استهدفت الى تفويض الوفد من الداخل .. وبذلت محاولات على درجة كبيرة من الذكاء انتهت بانشقاق مكرم عبيد ... ولعل فاروقا لم يكتف بتلك المحاولة وانما عمل على انشاء تنظيم سرى بهدف اغتيال

كل من ساهم في أحداث ٤ فبراير ، ولقد نجح التنظيم في اغتيال أمين عثمان الا انه قد فشل ثلاث مرات في محاولة اغتيال النحاس باشا .

ولم يتوان فاروق في بذل كل المحاولات بهدف اقالة حكومة الوفد ، ويوم أن تمكن من تحقيق تلك الامنية فانه قد استسلم تماما لبريطانيا ، ولذا فانتى أعتقد أن ماحدث في ٤ فبراير يعد نقطة تحول خطيرة في سلوك الملك الشاب وخصوصا في علاقاته مع بريطانيا .

سابعاً : لعل من أخطر النتائج التي تدرجت على حادث ٤ فبراير هو ظهور العديد من الاتجاهات السياسية والتي اتخذت من العنف وسيلة لتحقيق أغراضها وخصوصا بعد أن اهترأت الاحزاب التقليدية واختارت طريق الاستسلام والمهادنة وما حدث في ٤ فبراير كان محك اختبار عملي أفقد الجماهير قدرا من ثقتها ليس في حزب الوفد فقط وانما في غيره من الاحزاب ولذا فقد شهدت تلك لفترة أكبر موجة من العنف السياسى .

ثامناً : ماحدث في ٤ فبراير لم يكن هدفا بريطانيا خالصا وإنما كان وسيلة لتطويع مصر سياسيا واقتصاديا وعسكرية بهدف خدمة القوات المتحالفة واذا كانت أحداث ٤ فبراير تعتبر أحداثا سياسية خالصة الا أن مصر قد شهدت أزمة اقتصادية حادة حيث عملت الحكومة المصرية على أن توفر التموين اللازم للجيش الموجودة على أرضها ، واستطاعت ذلك على حساب ارتفاع الاسعار ومعاناة الشعب حيث لجأت الحكومة الى خلط القمح بينما كان الخبز الابيض يقدم للجيش الاجنبية واستدعى ذلك تعديل النظام الاقتصادى المصرى وتغيير الدورة الزراعية وتحقيق المطالب البريطانية على ماعداها من الطلبات ، وقد اكب سوء الاوضاع الاقتصادية تدهور واضح في الحياة الاجتماعية بأشكالها المختلفة بدءا بقضية المرأة وانتهاء بتردى الأحوال الصحية .

وهكذا تحملت مصر كثيرا من التضحيات بسبب الحرب ولم يكن موقفها هذا يرجع فقط الى نصوص معاهدة ١٩٣٦ أو الى الشعور بمناصرة الديمقراطية ضد الفاشية والنازية ولكن كان يدفعها لهذا الموقف شعور آخر وهو أن تتال شيئا من تقدير بريطانيا يكون من نتائجه اعادة النظر في العلاقات بين الدولتين بصورة تخفف كثيرا من قيود معاهدة ١٩٣٦

تاسعها : لقد كانت أحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ نقطة تحول خطيرة هي شكل العلاقات المصرية البريطانية فلم تعد معاهدة ١٩٣٦ تمثل اطارا مرجعيا لبريطانيا لأن قضية الصراع الدولي قد طفت على أى معاهدة أو اتفاق وأصبحت مصر في ظل حكومة ٤ فبراير ضيعة بريطانيا التي راحت تمارس من خلالها كل مانتري أنه يدعم قضية الحرب، وفي الوقت نفسه فإن الحكومة المصرية اعتقادا منها بأن بريطانيا ستقدر تضحياتها فإنها كانت تطمح الى قدر أكبر من الاستقلال يتناسب وخطورة تلك التضحيات، ويبدو أن الوفد قد حصل على وعد شخصي بالنظر في تلك القضية عقب انتهاء الحرب وفي محاولة من جانب بريطانيا لتبديد هذا الوعد فقد أعطت الضوء الأخضر للملك فاروق لكي يقلل الحكومة الوفدية (أكتوبر ١٩٤٤).

ويبدو أن الحكومة البريطانية قد حرصت على اقالة الوفد قبل أن يسترد قدرا يتناسب وحجم التضحيات الباهظة التي قدمها لثما لعودته الى الحكم في ٤ فبراير فعلى الرغم من إنتهازيته الا أنه كان مصدر قلق أمام السياسة البريطانية فترة ابعاده عن الحكم. أما وقد تحقق الغرض من عودته وحسمت قضية الحرب فلا مانع من ارضاء فاروق واجابته الى مطلبه الذي حرص على تحقيقه وفي الوقت ذاته فقد تمكنت بريطانيا من تبديد شعبية هذا الحزب الذي كان دوما مصدرا للقلق والاضطرابات وهكذا استندف الوفد بلا مقابل .. واستندفت مصر أيضا بلا مقابل. ونجحت بريطانيا في ترويض فاروق حتى استسلم أخيرا وأصبح انجليزيا أكثر من الانجليز.

محمد صابر عرب

المصادر والمراجع

أولا . وثائق عربية غير منشورة :

- مجموعة تقارير الأمان العام والبوليس المياسى وتحمل عناوين :
- تقارير سياسية - تقارير الأمان العام - مماثل سياسية - وقد اطلعت على سبع محافظ ، وهى مودعه بدار الوثائق القومية بالقاهرة .

ثانيا . وثائق انجليزية غير منشورة :

- وهى عبارة عن وثائق وزارة الخارجية البريطانية وهى مصورة على ميكروفيلم من دار الوثائق العامة بلندن وقد تم الاستمارة بالمجموعات الآتية :

| NO | Date |
|--------------|---------------|
| F.O. 407/210 | July-Dec.1939 |
| F.O. 407/221 | July-Dec.1939 |
| F.O. 407/221 | July-Dec.1939 |
| F.O. 407/221 | July-Dec.1939 |
| F.O. 407/221 | July-Dec.1939 |
| F.O. 407/221 | July-Dec.1939 |
| F.O. 407/221 | July-Dec.1939 |
| F.O. 407/221 | July-Dec.1939 |
| F.O. 407/221 | July-Dec.1939 |

ثم مجموعة F.O.371 وقد استندت منها بالارقام والسنوات التالية .

| | | |
|------|-----------|------|
| F.O. | 371/31569 | 1942 |
| F.O. | 371/41334 | 1942 |
| F.O. | 371/45916 | 1942 |
| F.O. | 371/45616 | 1942 |

ثالثا. وثائق أمريكية غير منشورة ، وثائق وزارة الخارجية الأمريكية

| NO | Date |
|--------------------|---------------|
| 740.00/1138 | Apr,25,1939 |
| 740.00/1138 | May,3,1939 |
| 740.00/113 8 | Sep,2,1939 |
| 470.00/11 European | Oct,1,1939 |
| 883.W.103 | Sept,25,1939 |
| 883.OO/1080 | Aug,23,1939 |
| 883.00/1066 | Apr,11,1939 |
| 883.00/1085 | Oct,3,1939 |
| 865 C.20/43 | May,6,1939 |
| 740.coli European | Jul,9,1940 |
| 741.83/263 | Oct,19,1940 |
| 740.001 European | Jun,3,1940 |
| 741.83/263 | March,12,1940 |
| 740.001 European | Aug,19,1940 |
| 740.001 European | Sept,25,1940 |
| 740.001 European | Sept,3,1940 |
| 741.83/247 | March,21,1940 |
| 883.20/114 | Apr,1,1940 |
| 741.83/255 | Jun,22,1940 |
| 740.001 European | Mar,20,1940 |

740.001 European Oct,18,1940
 740.001 European July,2,1940
 741.83.251 May,17,1940
 741.83.250 Apr,23,1940
 741.83.224 Mar,20,1940
 741.83/248 Apr,4,1940
 741.83/246 Mar,9,1940
 741.83/252 May,23,1940
 883.00/1209 Aug,25,1941
 88.3.001, Farouk Mar,14,1941
 F.W.883.00 Apr,2,1941
 F.W.883.00 Mar,23,1941
 F.W.883.00 Mar,20,1941
 F.W.883.00 Mar,21,1941
 F.W.832.20283 Jun,30,1942
 740.001.2601 c . Dec.1,1942
 F.W.862.20283 Jun,15,1942
 800.24/1303 Oct,14,1943

رابعاً ، وثائق عربية منشورة ،

- ١- مضابط مجلس النواب عن الفترة من ١٩٣٦-١٩٤٥ .
- ٢- مضابط مجلس الشيوخ عن الفترة من ١٩٣٦ - ١٩٤٥ .
- ٣- الملف السرى لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ - الاهرام مايو ١٩٧٣ .
- ٤- تقرير لجنة التحقيق الوزارية في الوقائع والتصرفات الماسة بنزاهة الحكم في عهد الوزارة النحاسية . القاهرة ١٩٤٥ .
- ٥- القضية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٤ (الكتاب الابيض) المطابع الاميرية القاهرة ١٩٤٥ .

٦- وثائق ونصوص في تاريخ مصر الحديث والمعاصر اعداد : الدكتور عبد العزيز الشناوى ، جلال الشناوى ، جلال يحيى، القاهرة ١٩٦٩ .

خامسا ، مقابلات شخصية ،

- ١- لقاء مع فتحي رضوان في منزله بمصر الجديدة بتاريخ ١٩٨٢/٩/٨ .
- ٢- لقاء مع فؤاد سراج في منزله بجاردن سيتى بتاريخ ١٩٨٢/١١/١٢ ، ٨ .
- ٣- لقاء مع حسين الشافعى في منزله بالدقى بتاريخ ١٩٨٣/٤/١١ .

سادسا ، مذكرات منشورة ،

- ١- ابراهيم امام (رئيس البوليس السياسى) صحيفة الجمهورية يناير ١٩٥٦ .
- ٢- اسماعيل صدقى (مذكراتى) دار الهلال القاهرة ١٩٥٥ .
- ٣- أنور السادات : صفحات مجهولة ، كتب للجميع نوفمبر ١٩٥٤ .
- ٤- أنور السادات : البحث عن الذات القاهرة ١٩٧٨ الطبعة الثانية.
- ٥- حسن البنا : مذكرات الدعوة والداعية _ الطبعة الثالثة بيروت ١٩٧٤
- ٦- حسن يوسف (وكيل الديوان الملكى) القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢ _ ١٩٥٢ القاهرة ١٩٨٢ .
- ٧- صلاح الشاهد : ذكرياتى فى عهدين . الطبعة الثانية القاهرة ١٩٧٦ .
- ٨- صليب سامى : ذكريات سياسية القاهرة ١٩٥٢ .
- ٩- عبد الرحمن عزام : الجامعة العربية وعبد الرحمن عزام القاهرة ١٩٨٢ .
- ١٠- عبد العزيز : الثائر الصامت . القاهرة ١٩٧٨ .
- ١١- عبد الرحمن الراغبى : مذكراتى . دار الهلال القاهرة ١٩٥٢ .
- ١٢- عبد اللطيف البغدادي (مذكراتى) ج١ القاهرة ١٩٧٧ .
- ١٣- كريم ثابت : أسرار السياسة المصرية . صحيفة الجمهورية يونيو ١٩٥٥ .

- ١٤- كمال الدين رفعت : مذكرات كمال الدين رفعت . القاهرة ١٩٦٨ .
- ١٥- محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ج٢ القاهرة ، ١٩٥٢ .
- ١٦- محمد نجيب (أول رئيس للجمهورية) كلمتي للتاريخ القاهرة ١٩٨١ .
- ١٧- محمد التايبي : اسرار السياسة المصرية القاهرة ١٩٧٢ .
- ١٨- محمد بهي الدين بركات : سيمون يوما في وصاية المرش المصور ٢٩ يوليو .. ١١ أغسطس ١٩٧٧ .
- ١٩- مكرم عبيد (مذكراتي) صحيفة الكتلة أكتوبر ١٩٤٨ .
- ٢٠- محمد زكي عبد القادر : اقدام على الطريق القاهرة ١٩٦٧ .
- ٢١- ونستون تشرشل (مذكراتي) ترجمة محمد شلبي القاهرة ١٩٧٠ .

سابعا . المؤلفات والدراسات :

- ١- أحمد طريبن : الوحدة العربية ١٩١٦ _ ١٩٤٥ القاهرة ١٩٥٧ .
- ٢- أحمد مرتضى المراغي : غرائب من عهد فاروق بيروت ١٩٧٦ .
- ٣- أحمد زكريا شلق : حزب الاحرار الدستوريين ١٩٢٢ _ ١٩٥٣ ، انقاهرة ١٩٨٢ .
- ٤- أنور السادات : هذا عمك جمال يا ولدي القاهرة ١٩٥٥ .
- ٥- أ . ج . ب تايلاور : أصول الحرب العالمية الثانية ترجمة مصطفى خميس القاهرة ١٩٧١ .
- ٦- جمال سليم : البوليس السياسي يحكم مصر ١٩١٠ . ١٩٥٢ القاهرة ١٩٧٥ .
- ٧- جمال سليم : قرارات جديدة لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ القاهرة ١٩٧٥ .
- ٨- جلال الدين الحمامصي : حوار وراء الاسوار الطبعة الرابعة القاهرة ١٩٧٦ .
- ٩- جلال الدين الحمامصي : معركة نواهة الحكم فبراير ١٩٤٢ . يوليو ١٩٤٤ القاهرة ١٩٥٧ .
- ١٠- جورج : موجز تاريخ الشرق الاوسط ترجمة عمر الاسكندراني القاهرة ١٩٥٧ .

- ١١- جى ديويرين : الحرب العالمية الثانية من وجهة النظر الموفيتية ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى القاهرة ١٩٦٨ .
- ١٢- جان نيجول : مصر والحرب العالمية الثانية. ترجمة عبد الرحمن فهمى القاهرة ١٩٥٠ .
- ١٣- رفعت السعيد : الصحافة اليسارية فى مصر ١٩٢٥ . ١٩٤٨ القاهرة ١٩٧٧ .
- ١٤- رفعت السعيد : تاريخ المنظمات اليسارية فى مصر القاهرة ١٩٧٦ .
- ١٥- رؤف عباس : الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ . القاهرة ١٩٧٦ .
- ١٦- زكريا سليمان بيومى : الاخوان المسلمون والجماعات الاسلامية ١٩٢٨ ، ١٩٤٨ القاهرة ١٩٧٩ .
- ١٧- زكريا سليمان بيومى : الحزب الوطنى ودوره فى السياسة المصرية ١٩١٢ . ١٩٥٣ القاهرة ١٩٨١ .
- ١٨- شهندي عطية الشافعى : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٩٨٢ . ١٩٥٧ القاهرة ١٩٥٧ .
- ١٩- صبحى وحيدة : فى أصول المسألة المصرية ، القاهرة ١٩٥٠ .
- ٢٠- صلاح العقاد : العرب والحرب العالمية الثانية القاهرة ١٩٦٦ .
- ٢١- صلاح عيسى : محاكمة فؤاد مبراج الدين. القاهرة ١٩٨٢ .
- ٢٢- عاصم الدسوقي : كيار ملاك الاراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤ . ١٩٥٢ القاهرة ١٩٧٥ .
- ٢٣- عاصم الدسوقي : مصر فى الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ . ١٩٤٥ ، القاهرة ١٩٧٦ .
- ٢٤- عاصم محروس عبد المطلب : دور الطلبة المصريين فى الحركة الوطنية ١٩١٩ - ١٩٥٢ دكتوراة غير منشورة . كلية الآداب جامعة القاهرة ١٩٧٨ .
- ٢٥- عبد الخالق لاشين : أضواء على مواقف وزارة على ماهر دراسة بعلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية عدد (٢٢٤) ١٩٧٧ .
- ٢٦- عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ج٣ القاهرة ١٩٥١ .

- ٢٧- عبد العزيز الرافعي : الديمقراطية والاحزاب السياسية في مصر الحديثة والمعاصرة ١٨٧٥ . ١٩٥٢ القاهرة ١٩٧٧ .
- ٢٨- عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٣٧ . ١٩٤٨ للقاهرة ١٩٧٣ .
- ٢٩- عبد العظيم رمضان : الصراع بين الوفد والمرش ١٩٣٦ . ١٩٣٩ بيروت ١٩٧٩ .
- ٣٠- عبد العظيم رمضان : صراع الطبقات في مصر ١٩٣٧ . ١٩٥٢ بيروت ١٩٧٨ .
- ٣١- على شلبي : مصر الفتاة ودورها في المجتمع ١٩٣٧ . ١٩٤٤ القاهرة ١٩٨٢ .
- ٣٢- على شلبي ، مصطفى النحاس جبر ، الانقلابات الدستورية في مصر ١٩٣١ . ١٩٣٦ القاهرة ١٩٨١ .
- ٣٣- كريم ثابت : الملك فاروق ملك النهضة القاهرة ١٩٤٤ .
- ٣٤- كمال عبد الرؤف : الدبابات حول القصر (بدون تاريخ) القاهرة .
- ٣٥- لطفى عثمان : المحاكمة الكبرى في قضية الاغتيالات السياسية القاهرة ١٩٤٨ .
- ٣٦- لوكاز هيرزويز : المانيا النازية والمشرق العربي ترجمة احمد عبد الرحيم مصطفى القاهرة ١٩٦٨ .
- ٣٧- مارسيل كولب : تطور مصر ١٩٢٤ . ١٩٥٠ ترجمة زهير الشايب القاهرة ١٩٧٢ .
- ٣٨- مجيد خدوري : عرب معاصرون . بيروت ١٩٧٣ .
- ٣٩- محسن محمد : التاريخ السري لمصر ، القاهرة ١٩٧٣ .
- ٤٠- محسن محمد : عندما يموت الملك القاهرة ١٩٨٠ .
- ٤١- محمد أنيس : ٤ فبراير في تاريخ مصر السياسي القاهرة ١٩٧٢ .
- ٤٢- محمد بهي الدين بركات : صفحات من التاريخ القاهرة ١٩٦١ .
- ٤٣- محمد جمال الممدى ، يونان لبيب ، عبد العظيم رمضان : مصر والحرب المالية الثانية . القاهرة ١٩٧٨ .
- ٤٤- محمد حسنين هيكل : عبد الناصر والعالم ، بيروت ١٩٧٢ الطبعة الثانية .

- ٤٥- محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور ، القاهرة ١٩٥٥ .
- ٤٦- محمد فريد حشيش : حزب الوفد ١٩٣٦ . ١٩٥٢ ماجستير غير منشورة آداب عين شمس ١٩٧٠ .
- ٤٧- محمد رشدي : التطور الاقتصادى فى مصر ج٢ القاهرة ١٩٧٢ .
- ٤٨- محمد عبد الرحمن برج : عزيز المصرى والحركة الوطنية المصرية القاهرة ١٩٨٠
- ٤٩- محمد صبيح : كفاح شعب مصر القاهرة ١٩٦٦ .
- ٥٠- محمود سليمان غنام : المعاهدة المصرية الانجليزية ، دراستها من الوجهة العملية . القاهرة ١٩٣٦ .
- ٥١- محمود متولى : تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى خلال الحرب العالمية الثانية القاهرة ١٩٧٧ .
- ٥٢- مفيد محمود شهاب : المنظمات الدولية الطبعة الثالثة القاهرة ، ١٩٧٦
- ٥٣- يونان لبيب رزق : قضية وحدة وادى النيل بين للوحدة وتغيير الواقع الاستعمارى . ١٩٣٦ . ١٩٤٦ القاهرة ١٩٧٥ .
- ٥٤- يونان لبيب رزق لك السودان فى المفاوضات المصرية البريطانية ١٩٣٠ . ١٩٣٦ القاهرة ١٩٧٤ .
- ٥٥- يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية ١٩٢٨ . ١٩٥٣ ، القاهرة ١٩٧٥ .
- ٥٦- يونان لبيب رزق : الوفد والكتاب الاسود القاهرة ١٩٧٨ .
- ٥٧- يونان لبيب رزق : الاحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ القاهرة ١٩٧٧ .

شامتا . الدوريات :

- ١- الاهرام ١٩٣٦ . ١٩٤٥ .
- ٢- السياسة ١٩٣٦ . ١٩٤٥ (يومية واسبوعية) .

- ٣- أخبار اليوم ١٩٤٤ . ١٩٤٥ .
- ٤- ابن مصر ١٩٤٣ .
- ٥- الوقائع المصرية ١٩٣٦ . ١٩٤٥ .
- ٦- البلاغ ١٩٣٦ . ١٩٣٨ .
- ٧- الدستور ١٩٣٨ . ١٩٤٥ .
- ٨- الوفد انصرى ١٩٣٧ . ١٩٤٥ .
- ٩- اسبب ١٩٨٢ .
- ١٠- المصرى ١٩٣٦ . ١٩٤٥ .
- ١١- الجمهورية يونية . يولية ١٩٥٥ ، يناير ١٩٥٦ .
- ١٢- الاخوان المسلمون ١٩٤٢ . ١٩٤٥ .
- ١٣- الاخوان المسلمون ١٩٤٢ . ١٩٤٥ .
- ١٤- آخر ساعة المصورة ١٩٣٨ . ١٩٤٤ .
- ١٥- روز اليوسف ١٩٣٨ . ١٩٤٥ .
- ١٦- الكتلة ١٩٤٣ . ١٩٤٥ .
- ١٧- مصر الفتاة ١٩٣٨ . ١٩٣٩ .
- ١٨- المصور ١٩٤١ . ١٩٤٣ .
- ١٩- النذير ١٩٣٨ . ١٩٣٩ .

الفهرس

مقدمة الطبعة الثانية ٧

تفهيذ

العلاقات المصرية البريطانية عقب معاهدة ١٩٣٦ ١٣

الفصل الأول

جذور حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ٦١

الفصل الثاني

وقائع ٤ فبراير ١٢٥

الفصل الثالث

سياسة حكومة ٤ فبراير ١٧٧

الفصل الرابع

القوي السياسية وموقفها من حادث ٤ فبراير ٢٢٩

الفصل الخامس

الجيش المصري وحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ٢٩٩

الفصل السادس

سياسة القصر عقب حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ٣٣٩

الفصل السابع

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ظل حكومة ٤ فبراير ٣٩٣

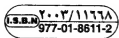
الفصل الثامن

العلاقات المصرية البريطانية في ظل المتغيرات الجديدة ٤٤١

الخاتمة ٤٦٩

المصادر والمراجع ٤٨١

مطابع الهيئة المصرية
العامة للكتاب





وبعد أكثر من عشرة أعوام من عمر مكتبة الأسرة
نستطيع أن نؤكد أن جيلاً كاملاً من شباب مصر نشأ
على إصدارات هذه المكتبة التي قدمت خلال الأعوام
الماضية ذخائر الإبداع والمعرفة المصرية والعربية
والإنسانية النادرة وتقدم في عامها الحادى عشر
المزيد من الموسوعات الهامة إلى جانب رواهد الإبداع
والفكر زاداً معرفياً للأسرة المصرية وعلامة فارقة في
مسيرتها الحضارية .

سوزانه بارك



التنفيذ

الهيئة المصرية العامة للكتاب

